

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحاسبة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
سنة عام ١٩٤٦ - وعقود عام ١٩٨٥

مفت إشراف

الاستاذ محمد القليوبي
المستشار العام لمؤسسة التأمين

الدكتور عيسى عطية
مفت رئيس مجلس إدارة

المجلد الثالث

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

دار الإدارة الحديثة للموسوعات
شارع النيل، القاهرة ١١٥١٢٠٠
٣٩٢٦٦٢٠



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحاكم العام لمحكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد الثالث

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة: ٩٠ شارع علي - ص.ب. ٥٤٣١ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفکر هاني

موضوعات الجزء الثالث

ادارة قانونية

ادارة قضايا الحكومة

ادارة محاسبة

اناعة وتلفزيون

آرهر

استثمار مال عربي واجنبي

استثناءات

استرداد ما دفع بنفسه حق

استيراد وتصدير

استيلاء

اسماء طبي عام

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وابن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ م.

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى الى لمرستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا يصيب طبيعة المادة المجهمة وبكلفت هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدى — قدر الامكان — برصد المبادئ التى تضمنت قواعد علمية ثم أعقبتها المبادئ التى تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ النظرية جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ فى اطار الموضوع الواحد ، ان نوضح الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الأحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها وللوصول بالقصر السبيل الى الإلمام بما ادى الى شأنها من طوئ فى أحكام المحكة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشقيته بالبحث عما لقرنه المحكة من مبادئ فى ناحية وما تفرته الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
ارسائها كم من الأحكام والفتاوى فقد أُجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى
واحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الاصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب
المكتب الفني بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان
كان الكثير من هذه المجموعات قد اُضحى متعذرا التوصل اليها لتقدم العهد
بها وثناك طبعاتها . كما ان الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى
الآن في مجلدات سنويا ، مما يزيد من التهمة النعنية للموسوعة الادارية
الحديثة ويعين على التفاتى في الجهد من اجل خدمة عامة تتمثل في اعلام
الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا في محكمته الادارية العليا والجمعية
العامة ليعلم ان الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى . ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العامة أو من قسم الراى مجتمعاً بشأنه ، وان تنشر الإشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الراى وتاريخ هذا
التصديق .

وفي كثير من الأحيان تتلرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيتين العاصمين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيدده الملما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقامها مستقلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو ان يكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتطويع من الفتاوى والأحكام بكثر من
موضوع ، فإذا كثرت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملامعة الا انه وجب
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكهاى ، نعيم عطية

ادارة قانونية

**الفصل الاول : سريان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات
القانونية .**

الفصل الثاني : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين .

الفصل الثالث : تسويات أعضاء الإدارات القانونية .

الفصل الرابع : بدلات أعضاء الإدارات القانونية .

ادارة قانونية

الفصل الاول : سريران القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها — مناط انطباق هذا القانون هو تخليص تلك الإدارات القانونية بمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية — المقصود بالتبعية هي تطبيق احكامه هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا المؤسسة عامة — يترتب على ذلك سريران احكام هذا القانون على اعضاء الإدارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام أن تعيينها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينفي أنها جزء من القطاع العام . مثال — انطباق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الإدارة القانونية لشركة المقلولين العرب وهي من شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقلولات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها تنص على أن « نرى احكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وان المادة الاولى منه تنص على أن « الإدارات القانونية هي المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معلونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بإداء الاعمال القانونية اللازمة لحسن سير الإنتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر

للقطاع العام . . » ومفاد ذلك ان مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الادارات القانونية بمؤسسة عامة أو هيئة عامة أو وحدة اقتصادية .
والمقصود بالتبعية في تطبيق احكامه هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا مؤسسة عامة اذ ان التبعية لمؤسسة عامة معينة هو على التحقيق امر زائد على منسلط الحكم ، وبهذه المثلية تسرى احكام القانون المتقدم على أعضاء الادارات القانونية بالوحدات الاقتصادية ولو كانت تابعة مباشرة لوزير معين ما دام ان تبعيةها للوزير دون مؤسسة عامة لا ينفي انها جزء من القطاع العام . وهذا ما أكدته المشرع بالنص في المسادة الاولى من القانون المشار اليه على ان الادارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للوحدات المنشأة فيها ، واذا أورد المشرع لفظ الوحدات الاقتصادية مجردا دون ان يستلزم تبعيةها لمؤسسة عامة ثم اردف ذلك بالنص على ان هذه الادارات تؤدي رسالتها لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية ائتمانية للشعب والدعم المستمر للقطاع العام فقد تحقق ألا المناط اذن هو تبعية الوحدة الاقتصادية للقطاع العام لا مؤسسة معينة .

ومن حيث انه لما تقدم فإن النص في المسادة الثانية من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام على ان « يتولى وزير الاسكان والمرافق الاشراف المباشر على هذه الشركات ويباشر بالنسبة لهذه الشركات الاختصاصات المخولة لمجلس ادارة المؤسسة العامة بالنسبة للشركات التابعة لها والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » هذا النص لا يحول دون خضوع الادارات القانونية بهذه الشركات لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك بالنظر الى ان هذه الشركات لا تعدو ان تكون من شركات القطاع العام طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فهي وحدات اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادي وفقا لخطة التنمية . . . وانه وإن كان الاصل ان الوزير المختص يتولى الاشراف على شركات القطاع العام في القطاع الذي يتبعه من خلال مؤسسات عامة طبقا لنص المسادة الاولى من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام التي تنص على ان « يتولى كل وزير عن طريق

المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة في القطاع الذي يشره عليه ، الا ان انشطة هذا الاشراف بالوزير المختص مباشرة بمقتضى قانون خاص ينظم ذلك قصر ما يرد بهذا القانون الخاص من احكام على الحدود التي ورد فيها ولا يتعداها الى غيرها ومن ثم تظل هذه الشركات فيها عدا ذلك خاضعة للقوانين والقواعد الاخرى التي تسرى على القطاع العام التي يكون الخلط في تطبيقها هو التبيعة لهذا القطاع ، وترتيباً على ذلك فان الادارات القانونية بشركات مقاولات القطاع العام تخضع لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، وغنى عن البيان ان القول بغير ذلك من شأن زعزعة المراكز القانونية لاعضاء هذه الادارات وعدم استقرارها اذ يصبح خضوعها لو عدم خضوعها لاحكام هذا القانون رهن بسريان الترخيص لها بمباشرة نشاطها في الخارج وكيفية ممارسة الاشراف عليها ووسيلته وهذا التارجح بين التطبيق والانحياز ، من شأنه المساس بلك المراكز وما ترتبه لاصحابها من حقوق وضمانات .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك وكانت شركة المقاولين العرب من شركات مقاولات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ فان احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ — تسرى على الادارة القانونية بها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى انطبق احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على الادارة القانونية لشركة المقاولين العرب .

(فتوى ١٧٠ في ٢٧/٢/١٩٧٥)

تطبيق :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها عدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ . وقد صدر القانون المذكور لائحة تنفيذية بقرار وزير العدل رقم ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ تضمنت قواعد تعيين وترقية ونقل وتدابير واعادة مديري واعضاء الادارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها - سرعان أحكام هذا القانون على الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العلمية ولو كانت مؤسسات علمية مهنية - أساس ذلك أن لفظ الهيئات العلمية والمؤسسات العلمية المشار إليه ورد مطلقاً - وصف الاقتصادية ينصرف إلى الوحدات التابعة للقطاع العام أما الهيئات العلمية والمؤسسات العلمية فلا يشترط فيها هذا الوصف فيستوى في خضوعها لإحكامه أن تكون اقتصادية أو مهنية طالما أنها اعتبرت مؤسسة علمية أو هيئة علمية - يترتب على ذلك أن اتحاد الصناعات (وهو مؤسسة علمية طبقاً لنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها) يسرى في شأنه أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة التابعة لها ينص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات الاقتصادية أجهزة معلونة للهيئات المنشأة فيها » .

ومفاد ذلك أن أحكام هذا القانون تسرى على الإدارات القانونية والهيئات والمؤسسات العلمية ولو كانت مؤسسات علمية مهنية لأن لفظ الهيئات العلمية والمؤسسات العلمية المشار إليه ورد مطلقاً ، والقاعدة الأصولية أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يقيد لفظاً أو دلالة ولا محل لسحب عبارة (الاقتصادية) الواردة عقب لفظ الوحدات على النحو الوارد بالمادة الأولى من القانون على الهيئات العلمية والمؤسسات العلمية ، إذ أن هذه العبارة بصياغتها على هذا النحو تعود على أقرب موصوف وهو الوحدات ، ومن ثم فإن وصف الاقتصادية ينصرف إلى الوحدات التابعة للقطاع العام ، أما الهيئات العلمية والمؤسسات فلا يشترط فيها هذا الوصف ، فيستوى

فى خضوعها لاحكامه ان تكون اقتصادية او مهنية طالما انها اعتبرت مؤسسة
علمية او هيئة علمية .

ومن حيث ان صندوق دعم الغزل والمنسوجات هو فى حقيقته الهيئة
العلمية التى انشأها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها فى الاقليم المصرى ونظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ١١
لسنة ١٩٥٨ تحت اسم الهيئة العلمية لدعم الصناعة وتقوم ضمن اغراضها
على مرفق دعم صناعة الغزل والمنسوجات * كما نص كل من القانون
والقرار المشار اليهما فى ملته الاولى صراحة على اعتبار هذه الهيئة
من المؤسسات العلمية ، ثم اضفت القرارات الجمهورية المتعلقة بعد ذلك
على هذا المرفق صفة الهيئة العلمية ومن قبيل ذلك قرارات رئيس الجمهورية
رقم ١٤٧٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة المعدنية ورقم ٢٢٣٢
لسنة ١٩٦٤ ورقم ٢٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة والثروة
المعدنية والكهرباء ، وقد اشار القرار الاخير صراحة الى الهيئات العلمية التى
يشرف عليها وزير الصناعة فى ذلك الوقت ومنها الهيئة العلمية لدعم الصناعة،
ومن ثم فانه يدخل فى مداد الهيئات العلمية التى عناها القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان اتحاد الصناعات هو كذلك مؤسسة علمية طبقا لصريح
نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه اذ نص على
ان تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

١ - ...

٢ - ...

٣ - اتصالات الصناعات ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية
وتعتبر من المؤسسات العلمية * . ولذلك فانه يسرى فى شأنه كذلك احكام
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطبق احكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الإدارة القلقونية بكل من صندوق دعم الغزل
والمنسوجات واتحاد الصناعات .

(فتوى ١١٣ فى ١٩٧٦/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية - سريلان احكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالغرف التجارية .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - ينص في المادة الأولى من مواد الإصدار على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » وينظم القانون في الفصل الأول منه اختصاصات وواجبات تلك الإدارات القانونية وكيفية تشكيل اللجنة الخاصة بشؤونها وتحديد اختصاصات هذه اللجنة فتتضمن المادة ١ على أن « الإدارات القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ، أجهزة معلونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بإداء الأعمال القانونية لحسن سير الإنتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للشعب والدعم المستمر للقطاع العام وتتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : » وتنص المادة ٧ على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشؤون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي : » وتنص المادة ٨ على أن « تخصص لجنة شؤون الإدارات القانونية بالتنسيق مع المأمور بينها وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون بما يأتي :

(أولا) اقتراح ودراسة وإبداء الرأي في جميع القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المتعلقة بتنظيم العمل في الإدارات القانونية وأوضاع وإجراءات الإشراف والتفتيش عليها وعلى مديريها وأعضائها ،

ونظام اعداد واعتماد تقارير الكلية الخاصة بهم واجراءات ومواعيد
التنظم من هذه التقارير .»

(ثانيا) وضع القواعد العامة التى تتبع فى التعيين والترقية والنقل
والندب والاعارة بالنسبة لشاغلى الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون
فى جميع الادارات القانونية او بالنسبة لنوع او أكثر منها ، وذلك فيما
لا يتعارض مع احكام هذا القانون .»

وتصدر اللوائح والقرارات التنظيمية العامة المنصوص عليها فى هذه المادة
بقرارات من وزير العدل « ولا تتضمن هذه المادة او غيرها من مواد ذلك
القانون ، حكما يعطى للجنة المذكورة ثمة اختصاص فى تحديد الجهات
التي يسرى عليها ذلك القانون ومرد ذلك الى ان القانون ذاته قد حدد
فى المادة الاولى من مواد اصداره الجهات التى تسرى عليها احكامه وهى
« المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .»

ومن حيث ان القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية --
بنص فى المادة ١ على ان « تنشأ غرف تجارية ، وتكون هذه الغرف هى
الهيئات التى تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية
الاقتصادية لدى السلطات العامة ، وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة »
وتنص المادة ٢ على ان « تكون للغرف التجارية الشخصية الاعتبارية . . . »
ونظمت باقى مواد القانون المذكور اوضاع هذه المؤسسة المالية والادارية
ومدى الاشراف عليها من جانب الدولة ونطلق نتمتعها بمزايا السلطات
العامة ، ومؤدى اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة أن تدرج
هذه الغرف تحت محلولى نص المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بحيث تسرى احكامه على مديرى واعضاء الادارات
القانونية بالغرف التجارية لأن نص تلك المادة قد ورد علما مطلقا ومن ثم
لا يجوز تخصيصه او تنييد حكمه بقصر نطاق تطبيقه على المؤسسات
العامة الاقتصادية الغير مهنية على النحو الذى يقول به تقرير الطعن المثل
ولا يغير من ذلك ما ورد فى المادة ١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من أن
« الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
الاقتصادية ، تجهزة بمحاوطة للجهات المنشأة فيها . . . » لأن لفظ الاقتصادية

الوارد في هذه المادة باعتباره وصفاً أنها يعود وينصرف فقط الى اقرب بوصف وهو « الوحدات » دون أن يتمدها الى ما قبلها من جهات وهي المؤسسات العامة والهيئات العامة .

ومن حيث أنه — ترتباً على ما تقدم — يكون الحكم المطعون فيه على صواب حين قضى بإلغاء القرار مثار المنازعة ، ويكون الطعن الموجه الى هذا الحكم قائماً على غير أساس سليم من القانون ومن ثم يتمين القضاء برفضه بشقيه والزام الطاعن بصفته المصروفات .
(طعن ١١٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لا يعد هيئة عامة ويخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة ادارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتشاقه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة — يؤدي ذلك : عدم انطباق احكام قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على اعضاء الادارة القانونية به ولا يلزم الجهاز بتقيد هؤلاء الاعضاء بنقابة المحامين كما أنهم لا يستحقون بدل التعرغ المخصوص عليه في هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ينص في مادته الاولى على انه (يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة او خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية) . وتنص المادة ١٥ من هذا القانون على ان (تكون للهيئة ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها) .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ٦٤ بانشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مادته الاولى على ان

(يستبدل باسم مصلحة التبعة العامة والإحصاء باسم الجهاز المركزي للتبعة العامة والإحصاء ويكون هيئة مستقلة)^{١٠}

ويبين من هذه النصوص أن الهيئات العامة وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ هي لشخص اعتبارية عامة ذات ميزانيات مستقلة تقوم على مرافق عامة بقصد تحقيق مصالح أو خدمات عامة ، وبناء على ذلك فإن الجهاز المركزي للتبعة العامة والإحصاء يخرج من عداد الهيئات العامة ولا يعدو أن يكون وحدة إدارية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية لأن القرار الصادر بإنشائه لم يصف عليه الشخصية الاعتبارية ولم يخصص له ميزانية مستقلة .

ولما كانت المادة الأولى من مواد إصدار قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن (تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها)^{١١}.

فإن تطبيق أحكام هذا القانون يقتصر على الإدارات القانونية بالجهات التي وردت به على سبيل الحصر ومن بينها الهيئات العامة ولا يمتد إلى أعضاء الإدارات القانونية بوحدات الجهاز الإداري للدولة ، ولما كان الجهاز المركزي للتبعة والإحصاء لا يعد هيئة عامة على النحو السالف بيانه فإن أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ لا تطبق على أعضاء الإدارة القانونية وتبعا لذلك لا يلتزم الجهاز بتقيد هؤلاء الأعضاء بتقابة المحاسبين كما أنهم لا يستحقون بدل التفرغ المنصوص عليه في هذا القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى أن الجهاز المركزي للتبعة العامة والإحصاء لا يعد هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(فتوى ٥٨٦ في ٢١/٥/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

عدم جواز ادماج الوظائف الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية — على خلاف أحكام هذا القانون — الترقية الى وظيفة محام ثلث تتم وفقا للأحكام الواردة بالقانون سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

باستعراض القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها ، تنص المادة الأولى من مواد اصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها » وتنص المادة الرابعة بأن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » ، وتنص المادة (٧) من هذا القانون على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشؤون الإدارات القانونية .. » . كما تنص المادة (٨) على أن تختص لجنة شؤون الإدارات القانونية .. . ويتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون بما يأتي :

ثانيا : وضع القواعد العلمية التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والاعارة بالنسبة لشاغلي الوظائف الفنية الخاضعة لهذا القانون في جميع الإدارات القانونية أو بالنسبة لنوع أو أكثر منها وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .. . » وتنص المادة (١١) من ذات القانون على أن « تكون الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير علم ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية محام مهتاز — محام أول — محام ثلث — محام رابع .. » . كما تنص المادة (١٢) منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين مدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثلث : القيد أمام محكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية .

محلم أول : القيد أمام محكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انتضاء
ست سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية .

وتنص المادة (٢٤) بأن « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون
بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام
على حسب الأحوال » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
سلف الذكر حدد على سبيل الحصر الوظائف التي يعين عليها أعضاء
الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه والتي تبدأ بوظيفة مدير عام إدارة
قانونية وتنتهى بوظيفة محام رابع ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة
من هذه الوظائف وانطت بلجنة شئون الإدارات القانونية المشكلة بوزارة
العدل وضع القواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية بالنسبة
لشاغلي هذه الوظائف فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، وتضمن
الجدول الملحق بدرجات ووظائف الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه ،
ومن ثم يتعين التقيد بأحكام هذا القانون فيما يتعلق بوظائف الإدارات
القانونية ، فيمتنع إطلاق مسميات أخرى عليها أو تعديلها أو ادماجها ،
وعلى الجهات المختصة أعداد الهيكل الوظيفية وجدول التوصيف الخاصة
بالإدارات القانونية واعتمادها ، أن تفي بأحكام قانون الإدارات
القانونية المشار إليه وتترسم حدوده وشروطه ، كما لا يجوز أن تعدل
الأحكام الواردة به والمتعلقة بترقية أعضاء الإدارات القانونية إلا بذات
الأداة القانونية التي وضعت بها وهي القانون ، وليس طبقا لقرار إداري
باعتدال الهيكل الوظيفي .

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنهت
البيان ، اشترطت فيه أن يشغل وظيفة محام ثان القيد بجدول المحامين
أمام محكم الاستئناف ، أو انتضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحكم
الابتدائية .

ومن ثم فإن ترقية السيدة المعروض حالتها إلى وظيفة محام ثان تتم
وفقا لأحكامها .

الفصل الثنى : أعضاء الإدارات القانونية ونقابة المحامين

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة — مساواته بين المحامين فى الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والاختصاصات والواجبات — الاختصاص بقبول قيد محامى الهيئات العامة بجدول المحامين المشتغلين او نقلهم الى جدول غير المشتغلين ينمقد للجنة قبول المحامين تحت رقابة محكمة النقض — التزام انهيئات العامة برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارة الشؤون القانونية بها .

ملخص القوى :

سبق ان ثارت مسألة مدى جواز قيد أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة بجدول المحامين المشتغلين وعرضت هذه المسألة على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين فى ٣ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ وانتهى رايها الى ما يلى :

أولاً — ان الاختصاص بقبول القيد بجدول المحامين المشتغلين او النقل الى جدول المحامين غير المشتغلين ينمقد للجنة قبول المحامين وهى انتى تنسر المانع من هذا القيد لو الاستمرار فيه المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — وتبارس هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة النقض (الدائرة الجنائية) فى حالة الطعن فى قراراتها املها .

ثانياً — التزام المؤسسات العامة . . والوحدات الاقتصادية التابعة بها وشركات القطاع العام برسوم القيد والاشتراكات السنوية الخاصة بالمحامين العاملين بإدارات الشؤون القانونية بها .

وبتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٠ صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الحماية ونص في المادة الرابعة على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » وقد عمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٠ طبقاً لما نصت عليه المادة السادسة منه .

ومفاد هذا النص أن قانون الحماية بعد تعديله المشار إليه سلوى بين المحامين في الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات ، وذلك فيما خوله لهم قانون الحماية من حقوق وفيما وكل اليهم من اختصاصات وفيما فرضه عليهم من واجبات ، فأصبح ما يسرى على المحامين في المؤسسات العامة بما استظهرته فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر يسرى بذاته على المحامين في الهيئات العامة .
(فتوى ١٣٤٠ في ٢٤/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

اعضاء الشئون القانونية بكلية البحث والتكنولوجيا — التزام الأكاديمية بقيدهم بجدول المحامين المشتغلين وأداء الرسوم والاشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٧٢ من قانون الحماية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودفاتر الحماية والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » . كما تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام قانون الحماية على أن « يتساوى المحامون بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث أن قانون المحلابة قد عبر عن الهيئات العلمية بتعابيرات مختلفة إلا أنه لا شك يقصد الهيئات العلمية بالمفهوم القانوني لهذا التعبير ، وهى شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة او خدمة علمية ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعدد على سط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجبة الادارية التابعة لها .

ومن حيث انه لمعرفة ما اذا كتلت احكام قانون المحلابة المشار اليها تسرى على أعضاء الشئون القانونية بكلاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا من عدمه ، فانه يتمين تحديد الطبيعة القانونية لهذه الأكاديمية ، وهل تدخل ضمن الجهات التى ينطبق عليها نص المادة ١٧٢ من قانون المحلابة واحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون المحلابة لم لا تدخل .،

ومن حيث انه باستقراء التطور انتشرى لمرق البحث العلمى مى مصر يبين أنه فى لول الامر صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم ونص فى مادته الأولى على أن « ينشأ مجلس يسمى المجلس الأعلى للعلوم ويكون هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء » .، ونصت المادة الثانية منه على أن « يعين المجلس على النهوض بدراسة العلوم وتشجيع البحوث العلمية ونشرها واقتراح السياسة المثلى لتنشيط هذه البحوث والدراسات وتنسيقها وتوجيهها بما يحقق النهضة العلمية الفكرية » .

ونصت المادة السابعة منه على أن « يكون للمجلس ميزانية خاصة به وتكون جزءا من ميزانية الدولة ويكون التصرف فيها وفقا لللائحة مالية وإدارية خاصة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم وزارة البحث العلمى ونقل اليها اختصاصات المجلس الأعلى للعلوم وزادها تفصيلا ونص فى المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه . ثم أعيد تنظيم وزارة البحث العلمى مرتين أولا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٦٤ وثانية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ .

كما لثتوى مجلس أعلى لدعم البحوث يمتنضى القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الأولى على اعتباره هيئة

علمة تلحق بوزارة البحث العلمى ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وحدد لها اختصاصات فى مجال البحث العلمى لا تخرج عن تلك المحددة للوزارة ذاتها .

وفى عام ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى ، ونص فى المادة الأولى منه على أن « ينشأ مجلس أعلى للبحث العلمى يعتبر هيئة علمية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ويتبع رئيس الوزراء ويكون مقره مدينة القاهرة وتسرى على العاملين به الأحكام الخاصة بالعاملين بالمؤسسات العلمية التى تمارس نشاطا علميا . وتناولت المادة الثانية منه ذات الاختصاصات التى كانت موكولة من قبل الى وزارة البحث العلمى ونص فى المادة (٩) منه على إلغاء هذين القرارين الآخرين . كما أنه تنفيذا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٦٦ ينقل جميع العاملين بوزارة البحث العلمى والمجلس الأعلى لدعم البحوث بدرجاتهم الى المجلس الأعلى للبحث العلمى . كما أصدر القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العمل بهذا المجلس ونص فى مادته الثالثة على سريان اللائحة الادارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ على المجلس المذكور والأجهزة الملحقة به ، والمركز القومى للبحوث هيئة علمية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العلمية .

وفى عام ١٩٦٨ أعيد تنظيم قطاع البحث العلمى فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ بتنظيم وزارة البحث العلمى وأعطى محل المجلس الأعلى للبحث العلمى حيث أعطاهها ذات الاختصاصات المخولة لهذا المجلس والنفسى صراحة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المجلس الأعلى للبحث العلمى . ونص فى المادة العاشرة على نقل العاملين بالمجلس المذكور بدرجاتهم الى وزارة البحث العلمى . واستمر الأمر على هذا النحو الى أن صدر أخيرا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٧١ بإنشاء أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا حيث نص فى المادة الأولى منه على أن « تنشأ أكاديمية

للبحث العلمى والتكنولوجيا ، تتبع رئيس مجلس الوزراء « ونص فى المادة الثانية من هذا القرار على ان « يصدر بتحديد اختصاصات الاكاديمية وتشكيلها ونظام العمل فيها قرار رئيس الجمهورية » .

وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم الاكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، ونص فى المادة الاولى منه على ان « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ومقرها مدينة القاهرة » .

وبين من هذا العرض التشريعى ، ان المشرع نهج سبيلين فى ادارة مرفق البحث العلمى فى مصر بذاها بنظام الهيئات العامة فى الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٢ ، ثم عدل عن ذلك واتبع اسلوب الادارة المباشرة عندما انشأ وزارة البحث العلمى عام ١٩٦٣ ، ثم عاد فى ١٩٦٥ الى اسلوب الهيئات العامة فانشأ المجلس الاعلى للبحث العلمى ، واستمر على هذا النوال الى ان عاد فى عام ١٩٦٨ الى اسلوب الوزارة حيث انشأ وزارة للبحث العلمى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ . و اخيراً وفى عام ١٩٧١ ألغيت هذه الوزارة وحلت محلها لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . غير ان فى هذه المرة الأخيرة لم يحدد الطبيعة القانونية لهذه الاكاديمية بنص صريح كما فعل عندما انشأ المجلس الاعلى للعلوم والمجلس الاعلى لدعم البحوث ، والمجلس الاعلى للبحث العلمى حيث قرر بالنسبة اليها جميعاً انها هيئات علمية ونص على ذلك صراحة .

وازاء ذلك فانه لا مناص من الرجوع الى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لتحديد الطبيعة القانونية لهذه الاكاديمية ومعرفة ما اذا كانت من الهيئات العامة من عدمه .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ بانشاء الاكاديمية تنص على ان « تكون لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا شخصية اعتبارية مستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ومقرها مدينة القاهرة » . وتنص المادة الثالثة على ان « يصدر بتعيين رئيس الاكاديمية وتحديد مرتبة قرار من رئيس الجمهورية » ، ويتولى

ادارة الاكاديمية وتصريف شئونها ويمثلها مع الغير وإلم القضاء وتكون له سلطات الوزير المقررة في القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة وتكون لمسلطات الوزير المقررة في القوانين واللوائح بالنسبة للأجهزة التابعة له والهيئات الملحقة برئيس الأكاديمية « . وتنص المادة ، الرابعة على أن « يكون للأكاديمية مجلس يسمى « مجلس الأكاديمية » ويشكل على النحو التالي . . » وتنص المادة ١٢ على أن « يكون للأكاديمية موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للأكاديمية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها » . وتقضى المادة ١٨ بأن « ينقل العاملون بوزارة البحث العلمي بدرجاتهم وبذا . . » أقدمياتهم الى الأكاديمية أو الى غيرها من الجهات . . وتؤول الى الأكاديمية الاعتمادات المالية أنتمى يتم الاتفاق بين وزير الخزانة ورئيس الأكاديمية على نقلها من موازنة البحث العلمي للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لا تعدو أن تكون هيئة علمية في مفهوم أحكام قانون الهيئات العامة الصادر بالمرسوم رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك أن مقومات الهيئة العامة متوافرة فيها فهي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة عامة ، كما أن لها شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة ، وبالإضافة الى ما تقدم أن المشرع كل يتبع أسلوب الهيئات العامة في ادارة مرفق البحث العلمي قبل ذلك ، وأنه لنفى وزارة البحث العلمي لنحل محلها الأكاديمية المذكورة ، فإن ذلك يدل على أنه ارناى صلاحية أسلوب الهيئات العامة في ادارة هذا المرفق بدلا من أسلوب الوزارة .

ولا يغير من هذا المفهوم أنه لم يرد نص صريح باعتبار الأكاديمية هيئة عامة كما هو الحال بالنسبة الى المجلس الأعلى للعلوم والمجلس الأعلى لدعم البحوث والمجلس الأعلى للبحث العلمي ، وهى الهيئات التى كانت تقوم على ادارة هذا المرفق قبل ذلك ، لا يغير ذلك من النتيجة المتقدم ذكرها لأن تحديد طبيعة الشخص القانونى تتوقف على مدى توافر مقومات وجوده ، فإن توافرت فلا يلزم أن يعبر عن هذه الطبيعة بنص صريح . كما لا يغير من ذلك أن اسم الأكاديمية المذكورة لم يقرن بعبارة « الهيئات العامة » كما هو متبع غالبا ذلك أن المجلس الأعلى للبحث

العلمي والمجلس الأعلى لدعم البحوث ، والمجلس الأعلى للعلوم كانت
هيئات علمية بصريح النص دون أن يقرن اسمها بالعبارة المشار إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان أعضاء الشئون القانونية
بأكاديمية البحث والتكنولوجيا يفيدون من الحكم الوارد في القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ في شأن قانون المحلة معدلا بالقانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٧٠ فلتتزم الأكاديمية بتقديم جدول المحامين المشتغلين وبإداء
الرسوم والإشتراكات المستحقة عن هذا القيد .

(فتوى ٥٢٧ في ١٩/٦/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

عدم التزام الهيئة العامة بإداء الاشتراكات السنوية لنقابة المحامين
عن المحامين التابعين لها أثناء الإجازة الخاصة بدون مربى التي يحصلون
عليها — التزام المحلى بإداء هذه الاشتراكات الى النقابة طوال
مدة الإجازة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٧٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون
المحلة المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على ان « تتحمل
المؤسست العامة والشركات والجمعيات والمنشآت ثمة رسوم القيد
وعمقات المحامين والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه
على أن « يتسولى المحليون بالهيئات العامة والمؤسست العامة والوحدات
الاقتصادية والجمعيات في الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث انه وان كان العامل خلال الإجازة الخاصة يعتبر شاغلا
لوظيفته ومن ثم تدخل مدة الإجازة ضمن مدة خدمته ويحصل خلالها على

ترقياته وعلاوانه كما لو كان موجودا بالضمة الا ان المزايا المادية المرتبطة بالوظيفة تنحصر عنه خلال مدة تلك الاجازة باعتبار انه لا يؤدي عملا خلالها وبالتالي لا يستحق عنها اجرا اعمالا لقاعدة الأجر مقابل العمل .

ومن حيث انه متى كان اشتراك نقابة المحامين الذى تؤديه الجهة نيابة عن العامل يعتبر من الميزات المقررة للوظيفة التى يشغلها فمن ثم لا يجوز تمتعه بتلك الميزة خلال مدة الاجازة الخاصة الممنوحة له وعليه لا تلتزم الجهة الادارية بداء الاشتراك نيابة عنه وتأسيسا على ما تقسم فان هؤلاء المحامين يتحملون قيمة الاشتراكات السنوية الخاصة بهم ويلتزمون بسدادها الى نقابة المحامين عن مدد الاجازة الخاصة الممنوحة لهم دون مرتب .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تحل المحامين الحاصلين على اجازة خاصة ودون مرتب بقيمة اشتراكاتهم السنوية بنقابة المحامين طوال مدة الاجازة .

(مئوى ٧٦٥ فى ١٠/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المحامون بالإدارات القانونية للهيئات العمالية — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فى شأن الحماية اوجب قيد المحامين العاملين بالإدارات القانونية بالجهات التى حددها على سبيل الحصر وبغيا الهيئات العمالية ، فى جدول المحامين — التزام هذه الجهات بتحمل الاشتراكات ورسوم القيد والامهات الخاصة بالمحامين العاملين بها — يشترط حين يكون عضوا بإدارتها القانونية أن يكون مقيدا فى جدول المحامين — نقل المحامى عن الإدارة القانونية الى إدارة غير قانونية اصبح محظورا بغير رضاء المحامى — التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتركااتهم ودمغات الحماية ، فضلا عن انه التزام منصوص عليه صراحة فى المادة ١٧٢ من قانون الحماية ، فان هذا الالتزام يقع أصلا على عاتق المحامين العاملين بالهيئة وهى تتحمل به نيابة عنهم — لا تعارض بين هذا التحمل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه « يشترط تعيين يمارس المحاماة وتعيين يكون عضوا بالادارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين » وتنص المادة (٥٤) على ان « يقبل للترافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحليون المملوكون بها والمقيدون بجدل المحامين المشتغلين طبقا لدرجات قديمهم » وتنص المادة (١٧٢) على ان « تحصل المؤسسات العلمية والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ونفقات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين المملوكين بها » وتنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ بتعديل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه على انه « يتساوى المحليون بالهيئات العلمية والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع اوجب قيد المحامين المملوكين بالادارات القانونية بالجهات التى حددها على سبيل الحصر — ومن بينها الهيئات العامة — فى جدول المحامين ، والزم هذه الجهات بتحمل الاشتراكات ورسوم القيد والنفقات الخاصة بالمحامين المملوكين بها .

ومن حيث ان المقصود بالهيئات العامة فى مفهوم أحكام هذا القانون على ما سبق ان استقر عليه رأى هذه الجمعية العمومية الأشخاص الادارية العامة التى تدير مرفقا عاما يقوم على مصلحة او خدمة عامة ويكون بها الشخصية الاعتبارية المستقلة ولها ميزانية خاصة بها تعد على نط ميزانية الدولة وتلحق ببيزانية الجهة الادارية التابعة لها .

ومن حيث انه لا جدال فى أن الهيئة المصرية العامة لسكك حديد مصر تعتبر هيئة عامة بالمفهوم المتقدم بيانه اذ الواضح من أحكام قانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ انها تتولف لها كلفة مقومات الهيئة

العامة لأنها شخص ادارى علم يقوم على ادارة مرفق من أهم مرافق الدولة ولها شخصية اعتبارية وميزانية خاصة بها تعد على نمط الميزانية الصامة للدولة ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبارها هيئة عامة في تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الهيئات العامة ، ومن ثم فانها تعتبر من الهيئات العامة التى تنطبق عليها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، فيشترط نيين يكون مضموا بادارتها القانونية ان يكون مقيدا فى جدول المحامين ، وتحمل الهيئة رسوم قيد المحامين العاملين بها والاشتراكات والدمغات الخاصة بهم »

ومن حيث انه لا وجه لما تبديه الهيئة العامة للسكك الحديدية من انه ليس بها ادارة قانونية بالمعنى للشسل ، او انه ليس للعاملين بها امتيازات منفصلة عن سائر العاملين بالهيئة ومن ثم يحتل ترقيةهم الى وظائف غير قانونية او انه لم يصدر تشريع منظم للادارات القانونية بالجهات الحكومية ، لا وجه لكل ذلك لان الواضح من نص المادة (٥٠) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ان العضوية بالادارات القانونية بالهيئات العامة تستلزم بذاتها - ودون اى اعتبار آخر - القيد بجدول المحامين ، فما دامت ثمة ادارة قانونية بلحدى الهيئات العامة فان القيد فى جدول المحامين يكون شرطا لعضويتها ، والثابت ان بالهيئة العامة للسكك الحديدية ادارة قانونية نظم القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ اختصاصتها وجببها اختصاصات قانونية لا يتأتى ممارستها الا لذوى الاختصاصات القانونية ، كما ان النقل من الادارة القانونية الى ادارة غير قانونية اصبح محظورا بغير رضا المحامين وذلك وفقا لحكم المادة (١٠٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه التى تنص على انه « لا يجوز نقل المحامى من الادارة القانونية بغير موافقته الكتابية » .

ومن حيث انه لا وجه لما تبديه الهيئة كذلك من ان التزامها باداء اشتراكات المحامين ورسوم قيدهم بجدول المحامين ودمغات المحاماه يتعارض من قاعدة عدم خضوع الهيئات العامة للرسوم ، ذلك ان التزام الهيئات العامة بتحمل رسوم قيد المحامين العاملين بها بجدول المحامين واشتراكاتهم

ودمغلت المحاماه فضلا عن انه التزام بنصوص عليه صراحة فى المادة (١٧٢) المشار اليها والقاعدة انه لا لجهاد مع النص الصريح ، فان هذا الالتزام يقع أصلا على عاتق المحامين الممارسين بالهيئة لها الهيئة فتتحمل به نيابة عنهم ، ومن ثم فلا تعارض بين هذا التحمل وبين قاعدة عدم خضوع الهيئات المسماة للرسم \Rightarrow

من أجل ذلك انهمى رأى الجمعية العمومية الى أن القيد بجدول المحامين شرط لعضوية الادارة القانونية بالهيئة المسماة للسك الحديدية ، وتحمل الهيئة برسوم القيد والاشتراكات ودمغلت المحاماه الخاصة بالمحامين الممارسين بها .

(فتوى ٩٢ فى ٢٢/١/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها منع نقل الأعضاء الى وظائف غير قانونية الا بوافقهم كتابة - لا يجوز نقل العضو رغما عنه الا باتباع الإجراءات المقررة بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون المذكور - صدور قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء بتعيين أحد أعضاء الإدارة القانونية بهيئة الطاقة الذرية مديرا عليها للشؤون المالية والإدارية بغفر موافقته - هذا القرار لا يعطى صفته كعضو بالإدارة القانونية - التزام الهيئة بإداء اشتراك نقابة المحامين عنه .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماه المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠، ينص فى المادة الرابعة على أنه « يتسلى المحامون بالهيئات والأوسسات العامة والوحدات الاقتصادية والجمعيات فى الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » كما ينص فى المادة (١٠٥) على أنه « لا يجوز نقل المحامى من الإدارة القانونية بغفر موافقته كتابية » .

وينص في المادة ٢٦ على أن « تصدر قرارات رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المتخصص عليها في المادة ٧ من هذا القانون ينقل من لا تتوفر فيهم الصلاحية أو الكفالية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات إلى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم وتعادل فئات وظائفهم وبذات مرتباتهم إما في الجهات التي يعملون بها أو في أية جهة أخرى بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العلم . » .

وينص في المادة ٢٨ على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها . » .

وبين من هذه النصوص أن المادة السابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية تقرر تشكيل لجنة لشئون الإدارات القانونية تختص بالهيمنة على شئون أعضاء تلك الإدارات من ناحية التعيين والترقية والنقل والندب والإعارة كما أن المادة ١٩ من هذا القانون سارت على نهج القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فمنعت نقل الأعضاء إلى وظائف غير قانونية إلا بموافقتهم كتابية ولم يجز القانون نقل العضو رغماً عنه إلا إذا قدرت كتابية بدرجة دون المتوسط في سنتين متتاليتين وفيما يتعلق بالأعضاء الحاليين الموجودين عند العمل بالقانون بالإدارات القانونية قررت المادة (٢٥) تشكيل لجنة الصلاحية لدراسة حالاتهم ولإعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم شروط الصلاحية أو الكفالية بعد سماع أقوالهم وتقوم هذه اللجنة بعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص ليبدى ملاحظاته عليها ويعيدها للجنة وتوجب المادة ٢٦ نقل غير الصالحين بقرارات من رئيس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة لجنة الإدارات القانونية المتخصص عليها في المادة السابعة وتقرر المادة ٢٨ استمرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون واستمرار العاملين فيها في مباشرة الأعمال المسندة اليهم بحكم وظائفهم طبقاً للنظم والقواعد المعمول بها .

وليس فيها قضت به هذه المادة ما يفيد جواز نقلهم بخير موافقتهم كتابية ورغم إرادتهم إذ أن من بين القواعد السلبية تلك القاعدة المقررة

وترتبا على ذلك فلم يكن للهيئة أن تستند لهذا القرار لتمتنع عن سداد الاشتراك الخاص بالسيد / للنقله وأيضا فلم يكن للجنة الصلاحية أن تستند اليه لتقرير استبعاده من الحالات التي يجب بحثها ومن ثم فسان الهيئة لا زالت بالرغم من القرار المشار اليه ملزمة بأداء الاشتراك كما تنظر لجنة الصلاحية ملزمة ببحث حالته والنظر في مدى صلاحيته لشغل وظيفة من وظائف الشؤون القانونية .

وقضى عن البيان انه لا يغير من الامر شيئا قيلم السيد / بالاعمال التي أسندت اليه بالقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ لانه لم يوافق كتابة على النقل من الادارة القانونية ولانه موظف عام ملزم بطاعة اوامر وقرارات الادارة بتوزيع العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لى ما يلى :

أولا : ان القرار رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ سليم فيما تضمنه من ترقية السيد / الى الفئة ١٢٠٠ / ١٨٠٠ بمستوى الإدارة العليا بوظيفة مدير علم .

ثانيا : انه مازال عضوا بالإدارة القانونية رغم نص القرار سالف الذكر على اسناد أعمال مالية وإدارية اليه ويترتب على ذلك ان الهيئة تلتزم بأداء اشتراك نقابة المحامين عنه وان لجنة الصلاحية تلتزم ببحث حالته .
(فتوى ٢٤٢ فى ١٩/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

المحامون بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة - تأديب - أن علاقة المحامين بالإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة التي يعملون بها هي علاقة توظيف عالية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها ولا يمنع من قيامها وجود تنظيم مهني أو نقابي يجمع بعض قوى التخصصات أو المؤهلات من العاملين هذا التنظيم لا يمنع من خضوعهم لأحكام قوانين العاملين ولا يبرر خروجهم على القواعد التي تضمنها فيما يخص بالتأديب - عضوية نقابة المحامين تخصصهم بهذه الصفة لتنظيم التأديب النقابي بالنسبة لما يقررونه من مخالفات مهنية أو نقابية - خضوعهم لتنظيم التأديب بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التي يرتكبوها بوصفهم عاهلين بالهيئة أو المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ان علاقة المحلين بالادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات الصامة التى يعملون بها هى علاقة توظف عالية ، غبصور قرار تعيين الحالى بالهيئة او المؤسسة العلية طبقا لقانون نطلم العاملين المخنيين او قانسون العاملين بالقطاع العام ، فلهه يصبح من العاملين بهذه الجهة او تلك ويخضع لاحكام القانون الذى يطبق على باقى زملائه .

ومن حيث ان من المسلم به ان علاقة الموظف بالخدمة او بالقطاع العام هى علاقة لاثية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها ، وهى علاقة خضوع وتبعية واشراف ورقابة وتوجيه ، بقصد تحقيق سر المرافق الصامة بالنظام واطراد ، ولا يمنع من قيام رابطة التوظيف بركتها ومسئولياتها واحكامها ، وجود تنظيم مهنى او نقابى يجمع بعض قوى التخصصات او المؤهلات من العاملين ، ولا ريب فى ان النظام النقابى الوارد فى قوانين ولوائح العاملين هو من الدعايات الاساسية للنظام الوطنى ، وهو فى الوقت ذاته من الضمانات التى تكفل حسن سر المرافق العلية وانتظلمها ، ولا يتصور والحال كذلك ان يكون التنظيم المهنى او النقابى الذى ينتظم بعض العاملين ، مقاما من خضوعهم لاحكام قوانين العاملين او سببا يسبب خروجهم على القواعد العلية التى تتضمنها تلك القواعد فيها يختص بالنقيب ، كما انه لا يسوغ أيضا القول بقتال اختصاص النقابى الى السلطة النقابية النقلابية ، او الاكتفاء بالنقيب النقابى بالنسبة للمخالفات الادارية التى يرتكبها العامل فى وظيفته ، وانما يتمن القول ازاء وجود صفتين للعامل النقابى — انه يخضع للنظام النقابى المنصوص عليه فى قوانين العاملين بوصفه عاملا تابعا للجهة المعين فيها ، وذلك بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات مالية وادارية تنطق بادائه اامال وظيفته ويؤشها القانون الوطنى الخاضع له ، كما انه يخضع أيضا وفى ذات الوقت — للنظام النقابى الذى ينص عليه قانون النقابة التى ينتمى اليها وذلك بالنسبة لما يقتصره من مخالفات مهنية او نقابية تتنافى وواجباته كمضو نقابة ، ولا يفنى خضوعه لاحد هذين النظامين عن خضوعه للنظام الاخر لانه لا يعقل ان تختص النقابة بتوقيع الجزاء على عضوها بالنسبة لما يرتكبه من مخالفات ادارية فى عمله

أو وظيفته التي يشغلها ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يتصور أن يجازى العامل اداريا عن مخالفة مهنية أو نقابية خارج نطاق إعمال وظيفته .

ومن حيث أن مفهوم ذلك أنه يتصور أنرتكب المحللين بالادارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة — المقيدين بجدول نقابة المحللين — لتوعين من المخالفات بحكم أن نهم صفتان قانونيتان .

النوع الاول : مخالفات يرتكبها المحلل بوصفه عضوا في النقابة وهذه المخالفات تنطق بالمهنة في حد ذاتها وتتطوى على خروج على آدابها وتقاليدها وواجباتها المنصوص عليها في قانون المحلها ، ويخضع المحلل بالنسبة لهذه المخالفات لأحكام التاديب المهنية التقبيلية المنصوص عليها في قانون المحلها بما لا يتعارض مع صفته كحامل بالهيئة أو المؤسسة العامة ، ولقد أوضحت المادة ١٤٢ من قانون المحلها رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ العقوبات التي توقع على المحلل عند ارتكابه إحدى هذه المخالفات فنصت على أن كل محلل يخالف أحكام هذا القانون أو النظم الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنة أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة ، يجازى بإحدى العقوبات التالية : ١ — الإنذار . ٢ — اللوم . ٣ — المنع من مزاولة المهنة . ٤ — محو الاسم نهائيا من الجدول » ، ويضح من النص المتقدم أن العقوبات والجزاءات التي تضمنها قانون المحلها ينطبق بمخالفته المحامي عضو النقابة لأحكام القانون المذكور أو النظم الداخلي للنقابة أو خلاله بواجبات مهنة كمحلم أو قيلة بعمل ينال من قدر المهنة وشرفها ، وكلها مخالفات مهنية ونقابية يرتكبها عضو الإدارة القانونية بوصفه محاميا وعضوا بنقابة المحللين .

والنوع الثاني : من المخالفات يشمل تلك التي يرتكبها المحلل بوصفه عابلا بالهيئة أو المؤسسة العامة : وتلما بها تبعية وظيفته . وهذه المخالفات لا تنصل بمهنة المحلها ولا تتعلق بواجبات المحلل تجاه النقابة ، وإنما يقتصرها المحلل كغيره من العاملين ويخرج بها على واجبات وظيفته ويخالف بمقتضاها أحكام قانون العاملين ، ويخضع المحلل في تاديبه عن هذه المخالفات لأحكام قانون نظم العاملين المدنيين أو قانون نظم العاملين يقطع العلم حسب الأحوال ، دون أحكام النظم التقبيلية .

ومن حيث إلا ما يؤكد ذلك أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام نظماً لحكم وقواعد التأديب فشملت جميع العاملين الخاضعين لأحكامها والمعنيين طبقاً لها ، بما فيهم العاملين بالإدارات القانونية سواء كانوا أعضاء بتقابة المحامين أو لم يكونوا كذلك حيث نسّم يستثنىهم المشرع من أحكام هذين القانونين .

وفضلاً عما تقدم فإن قانون المحلّة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ معدّلاً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ لم يتضمن أى نص يمنع من تطبيق أحكام التأديب الإدارى على أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة من أعضاء التقابة ، كما لم تتضمن نصوصه ما يعارض مع أعمال وتطبيق قواعد المسؤولية الإدارية على هؤلاء العاملين — أما بالنسبة لما قد يثار من أن المحلّى عضو الإدارة القانونية قد يتعرض للعسف والاضطهاد بسبب طبيعة عمله فى إرساء كلمة القانون بلجنة التى يعمل بها ، فمردود عليه بأن المشرع أحاط بنظام التأديب المنصوص عليه فى قانونى العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام بكافة الضمانات الشكلية والموضوعية التى تكفل عدم إساءة استعماله ، وأن فى خضوع القرارات التأديبية لرقابة القضاء ما يؤكد ذلك ويكفى ثبوت الثقة والطهانية فى نفوس جميع العاملين المخاطبين بأحكام هذين القانونين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن علاقة المحلّى عضو الإدارة القانونية بالهيئة أو المؤسسة العامة التى يعمل بها هى علاقة وظيفية عادية يخضع بمقتضاها لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها فى شأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال ، ولا يؤثر فى تلك العلاقة كونه عضو فى تنظيم مهنى هو تقابة المحامين إذ هو يخضع بهذه الصفة لنظام التأديب التقابلى بالنسبة لما يقترنه من مخالفات مهنية وتقابلية ، كما يخضع للنظام التأديبى الإدارى بالنسبة للمخالفات المالية والإدارية التى يرتكبها بوصفه ممثلاً بالهيئة أو المؤسسة العامة .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بأنه لا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني — عدم اتباع هذه الإجراءات يؤدي إلى عدم قبول الدعوى التأديبية — لا يحضى من ذلك أن المخالفة قد وقعت قبل سريان القانون المذكور .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن النفع المثلر من السيد / بعدم قبول الدعوى لعدم اقلتها بناء على طلب الوزير المختص وعدم إجراء التحقيق بمجردة أحد أعضاء التفتيش الفني التزاما بنص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه فانه صحيح في القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة وقد خلص على ما سلف بيانه إلى أن الطاعن وقد سرى في شأنه القانون المذكور قبل تاريخ إحالته إلى المحكمة التأديبية في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ فقد كلن من المتعين الالتزام في إحالته إلى المحكمة التأديبية التي تمت في ١٥ من يولية سنة ١٩٧٥ بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المذكور من أنه (ولا يجوز أن تقام الدعوى التأديبية إلا بناء على طلب الوزير المختص ولا تقام هذه الدعوى في جميع الأحوال إلا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني) فالمرع اذ علق اقلية الدعوى التأديبية بالنسبة لاعضاء الإدارات القانونية على طلب الوزير المختص وعلى إجراء تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني فالغرض من ذلك ترتيب ضمانته جوهرية لاعضاء الإدارات القانونية تحفظ لهم كرامة استقلال أرائهم فيما يؤدونه من أعمال وما يبدونه من آراء بعيدا عن أية ضغوط قد تنال من حينهم أو تميل بهم عن مقتضيات حسن اداء رسالتهم وذلك ابتغاء تحقيق المصلحة العامة بعيدا عن الهوى وإذا كان الأمر كذلك فإنا اغفال هذه الضميلة أو المساس بها من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات الإحالة إلى المحكمة التأديبية ويهدد أثرها وتفضي من ثم الدعوى التأديبية

غير مقبولة قانوناً نزولاً على ما قضت به المادة ٢ سالفة الذكر من عدم جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة لأعضاء الإدارات القانونية الا بناء على طلب الوزير المختص وعدم اقامتها الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفني .

ومن حيث ان الطاعن وقد تمت اقامة الدعوى التأديبية ضده بعد خضوعه لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه دون طلب من الوزير المختص وبغير تحقيق من التفتيش الفني فإن الدعوى التأديبية بالنسبة له تكون غير مقبولة ولا يحض من ذلك ان المخالفة المسندة اليه وقعت قبل سريان القانون المذكور عليه طالما انه قد تراخى إحالته الى المحكمة التأديبية الى ما بعد معللته بإحكامه . ولا يسوغ في هذا المقام القول بان الالتزام بما نصت عليه الفترة الثانية من المادة ٢١ المذكورة منسوط بصور لائحة التأديب المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المشار اليها والتي لم تصدر الا في ٢١ من مارس لسنة ١٩٧٧ ضمن قرار وزير العدل رقم ٧٢١ لسنة ١٩٧٧ بثلاثة التفتيش الفني على الإدارات القانونية بالهيئات العامة وشركات القطاع العام ولا يسوغ ذلك لان نص الفقرة الثانية المذكورة فضلاً عن انه جاء باتاً غير مطلق تنفيذه على أي شرط أو أجل فان أعمال مقتضاها لا يتطلب صدور مثل هذه اللائحة باعتبار ان ادارة التفتيش الفني على أعمال الإدارات القانونية التي ينال بها إجراء التحقيق المنصوص على تشكيلها في المادة التاسعة من القانون وصدر به بالفعل قرارات بنذب أعضاء للعمل بها قبل صدور لائحة التفتيش المذكور وان الوزير المختص المنوط به الموافقة على طلب اقامة الدعوى التأديبية حقيقة واقعة لا تحتاج إلى ثمة قرار لتحديد أو الانفصاح منها .

(طعن ٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بتأديب أعضاء الإدارات القانونية بالنسبة للمخالفات التأديبية التي تقع منهم بمناسبة قيامهم بواجبات وظائفهم — هذا الاختصاص لا يخل بحق نقابة المحامين في اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقاً لأحكام قانون المحاماة اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم التأديبية — تطبيق .

ملخص الحكم :

أن الدفع المثل من المتهمين بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائها بتأديبهم يقوم على أن أعضاء الشئون القانونية بالقطاع العام يخضعون في التحقيق معهم وتأديبهم الى الاحكام الواردة في قانون المحلابة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ الذى قرر المساواة بين المحلبين نوى المكاتب وبين المحلبين فى القطاع العام فى الحقوق والواجبات .

ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن المخالفات المسندة الى المتهمين ، حسبها هو ثابت بتقرير الاتهام ، هى مخالفات وظيفية وقعت منهم بمناسبة قيامهم بواجباتهم الوظيفية بالمؤسسة التى يعملون بها ومن ثم تكون المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة هى المحاكم المنوط بها قانونا الاختصاص بتأديب هؤلاء المحلبين تطبيقا لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والذى احيل المتهمون الى المحكمة التأديبية فى ذل العمل به وذلك كله دون اخلال بحس تقلبة المحلبين فى اتخاذ ما تراه بشأنهم وفقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه اذا ما تجاوزوا حدود التزاماتهم انضائية ، ولم يتغير الأمر بصدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى جاءت احكامه فى هذا الشأن على وفق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، كما لم يتغير بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها حيث نص فى المادة ٢٤ منه على أنه يعمل فيها لم يرد فيه نص فى هذا القانون باحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة . كما ناط هذا القانون فى المادتين ٢١ ، ٢٢ منه بالمحاكم التأديبية أمر مجازاة شاغلى وظائف الادارات القانونية الفئتين . وبناء عليه نقض لما كان الاختصاص بتأديب المطعون ضدهم منقدا للمحكمة التأديبية عند صدور الحكم المطعون فيه ، ومازال هذا الاختصاص قائما فمن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالافقته واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لتفصل فى موضوعها .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

توقيع المدعى على صحيفة دعوى مقابلة أمام محكمة القضاء الإدارى بصفته محليا من المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات اققانونية ومن المقيدين بجدول نقابة المحامين المقبولين للرافعة أمام هذه المحكمة — هذا الاجراء صحيح ومنتج لآثاره — لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحللة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاوله أى عمل من أعمال المحللة أو الحضور أمام المحاكم أمام الجهات التى يعملون بها — أساس ذلك : أن المشرع اكتفى بالنص على التحظر دون أن يرتب على مخالفته البطالان — مخالفة هذا التحظر يؤدى فقط الى مسئولية المخالف تأديبيا — الطعن على صحيفة الدعوى على غير أساس من القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى المادة ٢٥ على أن « يقدم الطلب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام تلك المحكمة » ، كما نص قانون المحللة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ فى المادة ٥٠ على أن « يشترط تعيين مامرس المحللة وتعيين يكون عضوا بالإدارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بأن يكون اسمه مقيدا فى جدول المحامين المشتغلين ، ولا يجوز للمحكم والدوائر الرسمية وكالة المحلى ما لم يكن اسمه مقيدا فى هذا الجدول » ونص فى المادة ٥٤ على أن « يقبل للرافعة أمام المحاكم من الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العلم المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجات تقدمهم كما يقبل للرافعة من هذه الجهات العاملون المقيدون بجدول المحامين المشتغلين » ونص فى المادة ٥٥ على أنه لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها مزاوله أى عمل من أعمال المحللة المنصص عليها فى هذا

القانون أو الحضور أمام المحكم لغير الجهات التي يعملون بها » ونص في المادة ٨٧ على أنه « لا يجوز في غير المواد الجنائية التفسير بالظن أمام محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقربين لديها سواء كان ذلك عن أنفسهم أو بالوكالة من الغير ». وفي جميع هذه الحالات يترتب البطلان على مخالفة هذه الأحكام. » ونص في المادة ١٠٤ على أن « يكون تعيين المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام من المقربين بجدول المحامين المستقلين ... » .

ومن حيث أنه واضح من هذه النصوص أن كلا من المادتين ٥٥ من قانون مجلس الدولة و ٨٧ من قانون المحاماة قد لوجبتا أن تكون صحف الدعوى المقدمة إلى محكمة القضاء الإداري موقعة من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحكمة ، ورتبت المادة ٨٧ ساقطة الذكر على مخالفة هذا الحكم البطلان . ومن ثم فإن توقيع أحد المحامين غير المقبولين للمرافعة أمام محكمة القضاء الإداري على صحيفة الدعوى المقدمة لها من شأنه أن يبطل هذه الصحيفة أعمالا لحكم المادة ٨٧ من قانون المحاماة ، وبالتالي تكون غير مقبولة ، فإذا انتهى هذا الشرط فلا يكون ثمة وجه لأعمال حكم هذه المادة ولما كان الثابت في الطعن المبطل أن صحيفة الدعوى قدمت لمحكمة القضاء الإداري موقعة عليها من المدعى ، وهو في ذات الوقت مقيد بجدول نقابة المحامين المقبولين للمرافعة أمامها ، ومن ثم يكون هذا الإجراء قد تم صحيحا ومنجبا لآثاره ، ولا يفر من ذلك ما نصت عليه المادة ٥٥ من قانون المحاماة التي حظرت على المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مزاوله أي عمل من أعمال المحاماة أو الحضور أمام المحكم لغير الجهات التي يعملون بها ، ذلك لأن المشرع قد اكتفى بالنص على هذا الحظر دون أن يربط على مخالفته البطلان ، وبهذه المثبة فإن حكم المادة ٥٥ من قانون المحاماة لا يخاطب سوى المحامين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون غيرهم بحيث لا يترتب على مخالفة هذا الحظر سوى مسؤولية المخالف تأديبيا ، دون أن يلحق الإجراء البطلان لمجرد مزاوله النشاط المحظور عليه .

— ٤٥ —

ومتى كان ذلك يكون الطعن على صحيفة الدعوى المقدمة الى محكمة القضاء
الإدارى والمطعون فى الحكم الصادر فيها ، على غير أساس منيع
من القانون ،

(ظعن ١٤٤٤ ، ١٦١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٢)

الفصل الثالث - تسويات أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يستفاد منها أن المشرع ناطق بسلطة إدارة الشؤون القانونية المشكلة وفقاً لنص المادة ٧ سلطة وضع القواعد العامة التي تتبع في تعيين وترقية أعضاء الإدارة القانونية على ألا تتعارض تلك القواعد مع أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وجعل من وطء الإدارة القانونية في كل جهة وحدة واحدة في التعيين والترقية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة إصدار القرارات بنقل من لم تتوافر فيه شروط شغل وظائف الإدارات القانونية وقرر استئثار العاملين بها في مباشرة أعمالهم طبقاً للنظم والقواعد السارية إلى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار إليها وأوجب أعداد الهيكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الإدارات القانونية على أن يتم شغلها وفقاً للقواعد التي نضعها لجنة شؤون الإدارات القانونية لإجراء الترتيبات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحدة واحدة يتوقف على أعداد هيكل وجدول توصيف تلك الوظائف - صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٢٠ بنقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس بكاف في حد ذاته لأعمال أحكام الترتيبات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإن كان يصلح لتطبيق باقي أحكام هذا القانون - قرار لجنة شؤون الإدارة القانونية بإجراء الترتيبات فيما بين أعضاء الإدارات القانونية وفقاً لقوانين التوظيف وتسوية حالاتهم وفقاً لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - قرار مطبق لصحيح حكم القانون - أثر ذلك - استئثار معالجة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقاً لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم إلى حين اعتماد الهيكل الوظيفية طبقاً لقانون الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٧ من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشؤون الإدارات القانونية . . . » .

الكفلية والصلاحية من شاغلى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الى وظائف اخرى تتناسب وحالتهم .

ويجلسنى ١٠/١/١٩٧٥ و ٢٤/١٢/١٩٧٥ اصدرت لجنة شسنون الادارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قرارا نص على أنه (حتى يتم اعتماد الهياكل الوظيفية الجديدة يجوز للجهات الادارية الاستمرار فى اجراء ما تراه من تعيينات وترقيات فى كل وحدة على حده دون التقيد بالحكم المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ مع الالتزام بمراعاة الشروط والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حين اجراء هذه التعيينات لو الترقيات) .

كما اجازت تلك اللجنة بجلستها المنعقدة فى ٢٠/٤/١٩٧٩ للهيئات الادارية ادراج وظائف جديدة فى الادارات القانونية لو اعادة تقييم الوظائف الحالية بمراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى قانونى العاملين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وذلك دون ، انتظار اعتماد الهيكل الوظيفية المنصوص عليها فى قانون الادارات القانونية ومع مراعاة ترتيب الوظائف المسماة بالمادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

وقررت اللجنة فى تلك الجلسة تطبيق احكام قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى على اعضاء الادارات القانونية .

ويستفاد من جماع نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع ناط ببلجنة ادارات الشئون القانونية المشكلة وفقا لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سلطة وضع القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية اعضاء الادارة القانونية على الا تتعارض تلك القواعد مع احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وجعل من وظائف الادارات القانونية فى كل جهة وحدة واحدة فى التعيين والترقية وخول رئيس مجلس الوزراء سلطة اصغار القرارات ينقل من لم تتوافر فيهم شروط شغل وظائف الادارات القانونية وقرر استمرار العاملين بها فى مباشرة اعمالهم طبقا للنظم والقواعد المسبقة الى حين صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشرر اليها ولوجب اعداد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف

الإدارات القانونية على أن يتم شغلها وفقا للقواعد التي تضعها لجنة شئون الإدارات القانونية .

ومن ثم فإن إجراء الترقّيات في نطاق الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ واعتبار وظائف الإدارات القانونية في كل جهة وحده واحدة أنها يتوقف على أعداد هيكل وجداول توصيف تلك الوظائف وبالتالي فإن صدور قرار من رئيس الوزراء في ١٩٧٥/٦/٣٠ ينقل من لم تتوافر فيه شروط الصلاحية ليس يكف في حد ذاته لأعمال أحكام الترقّيات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإن كان يصلح أساسا لتطبيق بقى أحكام هذا القانون .

ولما كانت الهيكل الوظيفية وجداول توصيف وظائف الإدارات القانونية لم يتم إعدادها بعد وحتى لا يضر أعضاء الإدارات القانونية من جراء التراخي في اعتماد تلك الهياكل التي علق المشرع نفاذ أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، فيما يتعلق بالترقيات على انهاء الإجراءات الخاصة بها فإن لجنة شئون الإدارات القانونية قررت بمقتضى السلطة المخولة لها بنص المادة اثناعشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ إجراء الترقّيات فيما بين أعضاء الإدارات القانونية وفقا لقوانين التوظيف العامة وتسوية حالتهم وفقا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولجازت إدراج وظائف جديدة في الإدارات القانونية وإعادة تقييم الوظائف الموجودة بها طبقا لقواعد التوظيف العامة وعلى أن يراعى في كل ذلك الشروط ، والإجراءات ومسميات الوظائف المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإجراء التناوب بين وظائف هذا القانون وبين الفئات المدرجة بالجدولين الملحقين بنظمي العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولما كان قرارها قد صايف صحيح حكم القانون لصدوره في حدود السلطة المخولة لها بنص المادة اثناعشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه يتمين أعماله وترقية أعضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة أو القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع العام ومن بعدها القانون رقم ٤٧.

للسنة ١٩٧٨ والقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال . كما يتمين
تسوية حالاتهم بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين خلال سنوات اعماله أى من ١٩٧٤/١٢/٣١ حتى
١٩٧٧/١٢/٣١ .

(نفوى ١٠٥٧ فى ١١/١١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية فى الإدارات
ألقانونية على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف —
أثر ذلك — يجب التقيد بهذه المرتبات ولا يصح تجاوزها — زيادة ربط وظيفة
مدير عام إدارة قانونية بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة بأى من جداول
الدرجات المتحقين بقانون العاملين بالحكومة والقطاع العام تحقيقا للمساواة
بين أعضاء الإدارات القانونية ويلقى طوائف العاملين لا تتم الا بقانون .

ملخص النفوى :

أن المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣
بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
ال تابعة لها تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديرى
وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات
ال تابعة لها » .

وتنص المادة ١١ من هذا القانون على أن « تكون الوظائف الفنية
فى الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتى :

— مدير عام إدارة قانونية — مدير إدارة قانونية — محلم ممتاز —
محلم لول — محلم ثان — محلم ثالث — محلم رابع .

وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذا
القانون » .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على أن « يعمل فيها لم يرد فيه نص في هذا القانون ، بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين بالدولة أو القطاع العلم على حسب الأحوال ... » .

ومفاد ذلك أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالجدول الملحق به ولم يجز الرجوع إلى أحكام قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام إلا في المسائل التي لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ريبا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ لوظيفة مدير عام إدارة قانونية يجب التقيد بهذا الربط فلا يصح تجاوزه بحجة زيادة مرتبات الوظيفة المماثلة بأي من جدولي الدرجات الملحقين بقانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولا يغير مما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ خول لجنة شؤون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (٧) منه سلطة وضع قواعد وإجراءات أعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف: الخاضعة بالإدارات القانونية وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة (٢٩) منه لو أنه خول لجنة شؤون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة (١٧) منه حق إبداء الرأي في الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف ذلك لأن تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى أي من اللجنتين سلطة الإضافة إلى وظائف الجدول أو تعديل المرتبات المحددة به إذ أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بذات الإداة التي حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة بها أي بقانون .

وإذا كانت الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع قد رأت بجلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ في فتاها مسالفة الفكر استمرار معالجة مديري وأعضاء الإدارات القانونية وفقا لأحكام قوانين العاملين بجهاتهم فانها لم تطلق هذا الحكم وإنما علقت دوايمه على اعتماد الهيكل الوظيفية للإدارات القانونية وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ كما أن تلك الفتوى لم تجز على أي من الوجوه انشاء وظائف جديدة

تعلو تلك الواردة بالجدول الملحق بهذا القانون لو تجاوزت المرتبات المقررة لها بهذا الجدول عند اعداد الهيكل الوظيفية وجدول التوصيف ، بيد انه على الرغم من ذلك فانه وقد زاد المشرع من مرتبات الوظائف المعاملة بالجدولين الملحقين بقانونى العاملين بالمحكمة والقطاع العام رتبى ٧ و ٨ لسنة ١٩٧٨ فان الامر يقتضى تحقيقا للمساواة بين طوائف العاملين اجراء تعديل تشريعى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٤ بزيادة لتتنسق مع الكدات التى تضمنتها قوانين العاملين الجديدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز ادراج وظيفة بربط قدره (١٥٠٠ — ٢٠٤٠) (وكيل وزارة او الدرجة المالية) بالهيكل الوظيفية او بجدول توصيف الوظائف الخاصه بالادارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفية مدير علم ادارة قانونية الى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجدول المشار اليها ، وان الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين اعضاء الادارات القانونية ويأتى طوائف العاملين الخاضعين لاحكام القانونين رقمى ٧ و ٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

(فتوى ٨٢٥ فى ١٧/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

تحديد القانون رقم ١٩٧٢/٤٧ بشأن الادارات القانونية لمرتبات الوظائف بالجدول الملحق به — يجب التقيد بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها أى بقانون — اثر ذلك — عدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ على شاغلي وظائف الادارة القانونية باحدى الشركات بعد ان اعتد هيكلا الوظيفى .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ عين الوظائف الفنية بالادارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر ، وحدد مرتبات هذه الوظائف بالجداول الملحق به ، ولم يجز الرجوع الى احكام قانونى العاملين بالحكومة او بالقطاع العام الا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، واذ قد حدد الجدول الملحق بهذا القانون المرتبات المستحقة لكل وظيفة ، فانه يجب التقيد بهذا التحديد ولا يصح تجاوزه بحجة زيادة المرتبات المقررة بأى من جدولى الدرجات اللذين يفتقون العاملين بالحكومة والقطاع العام طالما توافرت شروط تطبيقه باعتماد الهيكل الوظيفى .

واذا كان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد خول لجنة شئون الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ٧ منه سلطة وضع قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية ، وكذا قواعد شغل تلك الوظائف وفقا لحكم المادة ٢٩ منه ، وكفى قد خول لجنة شئون مديرى وأعضاء الادارات القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٧ منه حق ابداء الراى فى الهيكل الوظيفية وفى جداول التوصيف ، فان تلك الاختصاصات ليس من شأنها أن تعطى لأى من اللجنتين سلطة الاضافة الى وظائف الجدول او تعديل المرتبات المحدد به ، اذ أن ذلك لا يمكن أن يتم الا بذات الاداة التى حددت تلك الوظائف والمرتبات المقررة لها ، اى بقانون .

كذلك فانه اذا كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ الى تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أعضاء الإدارة القانونية بالشركة ، فقد بنت ذلك على أساس ان الهيكل الوظيفى للشركة لم يمتد ومن ثم فانه لم تطلق هذا الحكم وإنما علقت نواياه على اعتماد هذا الهيكل ، أما وقد اعتمد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، فانه يتمين التقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وحده .

الملاحظ :-

بيد انه وقد زاد المشرع من مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام فان الأمر يقتضى تحقيقا للمساواة بين العاملين ، اجراء تعديل تترىمى يتناول المرتبات المحددة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣.

لتتفق مع الكليات التي تضمنتها قوانين المعلنين الجديدة ، ولقد أوصت الجمعية العمومية بذلك من قبل مجلسها المنعقد بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ (ملف ٥٥٣/٣/٨٦ ، وملف رقم ٤٤٩/٣/٨٦) .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وانتشريح الى تأييد فتواها الصادرة فى ١٧ من يونية سنة ١٩٨١ بعدم جواز تطبيق جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على شاعلى وظائف الاداره القانونية بالشركة ، بعد أن اعتمد هيكلها الوظيفى ، وان مساواة أعضاء الادارات القانونية بغيرهم من المعلنين بالنسبة للمرتبات يقتضى اجراء تعديل تشريعى .

(فتوى ٢٢٥ فى ١٩٨٢/٢/٢٢)

(ملحوظة : قررن الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٨١/٦/١٧ ملف رقم ٥٥٣/٣/٨٦) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والجدول المرفق به حدا مستوى وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالربط المالى (١٨٠٠/١٢٠٠) - قانون الموازنة - تعديله للربط المالى للوظيفة المشار اليها الى الربط المالى (٢٠٤/١٥٠٠) وتقييمها بالدرجة العالية - جواز ذلك استنادا الى ان الموازنة تصدر بقانون يعتبر اداة هذا التعديل .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع كانت قد انتهت بجلستها فى ١٩٨١/٦/١٧ الى عدم جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام الادارة القانونية بهيئة كبرياء الريف الى درجة وكيل وزارة (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) عند اعداد الهيكل التنظيمى وجدول الوصفى الخاصة بوظائف الادارة القانونية بالهيئة وأن الامر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى (م ٤ - ج ٣)

يحقق المساواة بين أعضاء الإدارات القانونية ويلتزم وظائف العاملين الخاضعين لأحكام القانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلا أن الجمعية العمومية انتهت بجلستها المنعقدة في ١٥/٦/١٩٨٣ إلى جواز رفع مستوى وظيفة مدير عام إدارة قانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ذات الربط المالي (١٢٠٠ - ١٨٠٠) إلى الدرجة ذات الربط المالي (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) استنادا إلى أنه لما كانت الموازنة تصدر بقانون ، فلذا ما تضمنت موازنة الهيئة تعديل الربط المالي لدرجة مدير عام إدارة قانونية بالهيئة إلى (١٥٠٠ - ٢٠٤٠) جنبيها وتقييمها بالدرجة المالية المقابلة في كل من قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام فإنه يترتب على ذلك جواز تعديل الربط المالي لهذه الوظيفة المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمشار إليه باعتباره أن قانون الموازنة هو أداة التعديل .

وأزاء الخلاف بين الفئتين طلبتم إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع للأسباب التي أورد عقدها بكتابتكم المشار إليه بعاليه والمرسل للسيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة وقد وافق سيادته على إعادة عرضه .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لحسم هذا الاختلاف فاستعرضت فتويها الصادرتين بجلستي ١٧/٦/٨١ ، و ١٥/٦/١٩٨٣ كما استعرضت نص المادة ١٦ من الدستور من أن « يتولى مجلس الشيوخ سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والخططة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة » . كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه المبين في الدستور » .

وتنص المادة ١١٥ منه على أن « يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها » .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن الموازنة العامة للدولة والتي تنص على أن الموازنة

العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية تتخذ لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنبية الاقتصادية والاجتماعي طبقا للسياسة العامة للدولة .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الانتصائية التابعة لها على ان تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه الآتي : مدير عام ادارة قانونية — مدير ادارة قانونية — محام ممتاز — محام أول — محام ثان — محام ثالث — محام رابع — وتحدد مرتبات هذه الوظائف وتبعا للجدول المرفق بهذا القانون (وقد حدد الجدول المرفق بالقانون المذكور لوظيفة مدير عام ادارة قانونية مستوى الادارة العليا ملغيا قدره (١٢٠٠ — ١٨٠٠) بملأوة دورية مقدارها ٧٢ جنيها سنويا الى ان يصل المراتب الى ١٤٠٠ ، ٧٥ جنيها سنويا الى ان يصل المراتب الى ١٨٠٠ جنية) .

وتنص المادة ٢٤ من ذات القانون على ان يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بالحكم التشريعات المسارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة وبالمقطع العام على حسب الاحوال .

والمستند مما تقدم ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ عين الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لاحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير عام ادارة قانونية بالجدول الملحق له ولم يجز الرجوع الى احكام قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام الا في المسائل التي لم يتناولها بالتنظيم ومن ثم فانه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون رتباً قدره ١٢٠٠ — ١٨٠٠ جنيها سنويا لوظيفة مدير عام ادارة قانونية فانه يجب التقييد بهذا الرتب فلا يجوز تعديله الا بتشريع لاحق يتناول بالتعديل جدول المرتبات المشار اليه .

ولذا كان جواز تعديل بعض احكام القوانين في قانون ربط الموازنة فلر حوله جدل كبير ، الا انه لا يثور الا اذا اقتصت القاعدة المعلقة في قانون الموازنة يسهل التشريع من حيث التجريد والعمومية احتراماً للقاعدة التي قررها الدستور اما اذا تضمنت اعتمادات الميزانية تعديلاً لربط لحدى

الوظائف في إحدى الجهات المحددة بلاذات وكانت هذه الوظيفة من بين الوظائف المحدد ربطها في قانون ، خالص على وجه بحكم الربط به الوضع الوظيفي والربط المالي كما هو الحال في قانون الإدارات القانونية الذي قدر لكل وظيفة عينها ربطا ماليا محدد دون أن يربطها التشريع بالدرجات المالية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانه في الحقيقة لا يكون قد أجرى هذا التعديل الا بالنسبة للسنة المالية التي تم فيها ، ويتمتع تجديده كل سنة اذا اريد استمرار العمل به ، اذ ان احكام الاعتمادات المالية احكام سنوية لا تسري الا في خلال السنة المقررة بشأنها الموازنة وينتهي اثرها بانقضاء هذه السنة وعدم تجديدها في موازنة السنوات التالية ، هذا بالإضافة الى ان هذا التعديل في الربط المحدد لوظيفة معينة في جهة محددة يكون في حقيقته قد اقتصر على شغل هذه الوظيفة بلاذات وحده ومن ثم يقتضى عنه وصف العمومية والتجريد كما يخل ببدا المساواة بين المراكز القانونية المتماثلة الذي يستلزمه الدستور ، فيكون اعمالا لاحكام الدستور غير جائز .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير علم الادارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه بالنسبة الى مدير علم الادارة العامة للشئون القانونية في جهة ما في حالة تعديل الربط المقرر لهذه الوظيفة في تلك الجهة وحدها في قانون ربط الموازنة العامة للدولة .
(ملف ٥٤٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

لا يجوز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير علم الادارة القانونية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة الى مدير علم الادارة القانونية في شركات القطاع العام بقطاع الصحة .

ملخص الفتوى :

استين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان القانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكامه على سبيل الحصر وحدد مرتبات هذه الوظائف ومن بينها وظيفة مدير علم إدارة قانونية بالجدول الملحق به ، ولم يجز الرجوع إلى أحكام قانونى العللين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلا فى المسائل التى لم يتناولها بالتنظيم ، ومن ثم فإنه وقد حدد الجدول الملحق بهذا القانون ربطا ماليا قدره ١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيهها سنويا لوظيفة مدير علم إدارة قانونية فإنه يجب التقيد بهذا الربط بحيث لا يتم تعديله إلا بتشريع لاحق يتناول بالتمتعين جدول المرتبات المشار إليه . وهو ما سبق أن ذهبت إليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتاها الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ٨١/٦/١٧ والتي انتهت إلى عدم جواز ادراج وظيفة يربط قدره ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ بانهياكل الوظيفية او بجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية وكذا عدم جواز زيادة راتب وظيفة مدير علم إدارة قانونية إلى هذا القدر عند اعداد الهيكل والجدول المشار إليها ولأن الأمر فى هذا الصدد يستلزم اجراء تعديل تشريعى يحقق المساواة بين أعضاء الإدارات القانونية ويأخذ طوائف العاملين الخاضعين لأحكام القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما وتلكد تلك بفتوى الجمعية الصادرة بجلستها المعقودة بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٤ والتي ارتكت عدم جواز رفع المستوى المقرر لوظيفة مدير علم الإدارة القانونية فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه بالنسبة إلى مدير علم الإدارة العلمية للشئون القانونية فى جهة ما فى حالة تعديل الربط المقرر لهذه الوظيفة فى تلك الجهة وحدها فى قانون ربط الموازنة العلمية للدولة .

وتطبيقا لما تقدم فإن ما قبلت به بعض شركات القطاع العام بقطاع الصحة من رفع تمة هيكل الإدارات القانونية بها إلى وظيفة رئيس قطاع من الدرجة العالية أمر مخالف للقانون .

قاعدة رقم (٢٠)

المبحث ا :

السلطة المختصة باعتماد الهيكل التنظيمي للإدارات القانونية هي الوزير المختص أو المحافظ على حسب الأحوال .

ملخص الفتوى :

تتضمن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « تضع كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتي تنص المادة الأولى منه على أنه « يضع مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من الوزير المختص » .

ونصت المادة السابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على أن « تشكل بوزارة العدل لجنة لشئون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها على النحو التالي :

ويصدر بتنظيم لجانها اللجان وقواعد وإجراءات سير العمل فيها قرار من وزير العدل وتنص المادة ١٧ منه على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطاق الوزارة من » .
على أن يتم اعتماد الهيكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية »

وتنص المادة ١٨ منه على أنه « تبلغ توصيفات لجنة شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة السابعة الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوع من تاريخ صدورها وله خلال شهر من ابلاغ توصيفات اللجنة الية ان يعترض عليها كلها او بعضها بكتابة ويعيدها الى اللجنة لنظرها على ضوء أسباب اعتراضه عليها ، وفي هذه الحالة

تعرض توصيات اللجنة ورأى ويكن الوزارة المختص بشأنها على اللجنة
المختص عليها في المادة السابعة من هذا القانون ويكون قرارها في
هذا الشأن نهائيا .

كما تنص المادة ٣٤ منه على أنه « يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا
القانون بالحكم التشريعات المسارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام على حسب الأحوال وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات
المنشأة بها الإدارات القانونية » كما استعرضت الجمعية قرار وزير العدل
رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد وإجراءات أعداد واعتماد الهيكل
الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة
للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حيث تنص المادة ١٨ منه على أنه « تقوى
اللجنة العليا لشئون الإدارات القانونية المنصوص عليها في المادة ٧
من القانون دراسة التوصيات الواردة إليها طبقا للمادة السابعة بواسطة
لجنة أو لجان تشكلها لهذا الغرض وتعرض عليها نتائج الدراسة لاصدار
قراراتها في شأنها ويبلغ وزير العدل هذه القرارات الى الوزير المختص ،
كما استعرضت الجمعية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لاصدار قانون نظم
العاملين بالدولة والتي تنص المادة الثانية منه على أنه « في تطبيق أحكام
هذا القانون يتصد : (٢) بالسلطة المختصة :

(أ) الوزير المختص .

(ب) المحافظ المختص بالنسبة لوحدات الحكم المحلي .

(ج) رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختص .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار إليه على أنه « تضع كل
وحدة هيكل تنظيمي لها يعتمد من السلطة المختصة بعد اخذ رأى الجهاز
المركزي للتخطيط والإدارة » كما استعرضت الجمعية القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظم العاملين بالقطاع العام والتي تنص
المادة الثانية منه على أنه « تضع كل شركة هيكل تنظيمي لها وكذلك
جداول توصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها بما يتضمن وصف كل وظيفة
وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها والاجر المقرر لها . وذلك في
حدود الجدول (١) المرافق لهذا القانون ويعتمد الهيكل التنظيمي وجداول
التوصيف والتقييم من مجلس الإدارة » كما استعرضت الجمعية القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم الحكم المحلى المعدل باتفاقون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والتي تنص المادة ٢٧ منه على انه « يتولى
المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التى تدخل فى اختصاص وحدات
الحكم المحلى وفقا لاحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات
التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ فى دائرة
اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية وتكون للمحافظ السلطة
المخولة للوزير المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من مجلس ادارة الهيئات
العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة . . . » الخ .
وتنص المادة ٢٩ من ذات القانون على انه « يكون للمحافظ
اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية النصوص
عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق
التي نقلت الى الوحدات المحلية وأجهزتها وموازناتها وذلك بما لا يتعارض
مع التأثيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة والمستفاد
من النصوص السابقة أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سلك الذكر يعد
قانونا خاصا باعضاء الادارات القانونية ينظم لهرها ويقرر ضماناتهم ،
ومن ثم فان لحكامه نطل سرية فى ظل قواعد القانونين رقمى ٤٧ و ٤٨
لسنة ١٩٧٨ سالفى الذكر ، ولا يجوز القول بنسخ الاحكام الواردة به
بصدور القانونين المشار اليهما ، ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ لم يتضمن نصا صريحا بالاختصاص باعتماد الهيكل الوظيفى ،
الا ان الأصل الذى كان مقرا فى أنقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار
نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار
نظام العاملين بالطبائع العام وهما القانونين اللذان صدرا فى ظلها القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإنذى يرجع اليهما فيما لم يرد فيه نص فى أحكام
القانون الاخر قد استندا سلطة اعتماد الهيكل التنظيمى لوحدات الجهاز
الإدارى للدولة وللؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية للوزير المختص
ولم يكن لرئيس مجلس إدارة الهيئة أو رئيس مجلس إدارة الشركة اختصاص
فى اعتماد الهيكل لوحدته ، ومن ثم ينعقد الاختصاص فى هذا الشأن
للوزير المختص ، ويكون قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ فى
شأن قواعد واجراءات اعداد واعتماد الهياكل التنظيمية وجداول توصيف

الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الذي نص بان تبلغ قرارات اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الميكمل التنظيمي للإدارات القانونية للوزير المختص ويكون هذا القرار صحيحا يتفق مع حكم القانون . ومن حيث انه بما يدعم هذا النظر ان اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تشكل بقرار من الوزير المختص ، ومن ثم غايته يكون بديها أن ترفع توصيلاتها الى هذا الوزير لاعتمادها ، يؤكد ذلك ما ورد بالمادة ١٨ من القانون المشار اتيه من أن تبلغ توصيلات اللجنة الى وكيل الوزارة المختص وله ان يعترض عليها كلها او بعضها ويميدها اتي اللجنة لنظرها وفي هذه الحالة تعرض التوصيلات وراى الوكيل على اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا ، ومؤدى ذلك ان قرارات اللجنة اذا لم يعترض عليها الوكيل فانه يرفعها الى الجهة الاعلى وهي الوزير المختص .

ومن حيث ان المحلفط طبقا لحكم المادتين ٢٧ و ٢٩ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بصدار قانون نظام الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٨١ قد تولى اختصاصات الوزير فيما ورد بهاتين المادتين على ما سلف بيانه .

(ملف ٢٧٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي — تنظيمها تنظيميا خاصا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ — لا يفهم منه توفير مزايا وظيفية لأعضاء هذه الإدارات ينفردون بها دون باقى موظفي الإدارات الأخرى بالمؤسسة — اساس ذلك — تعديل احكام التعيين في غير أبنى الدرجات ومنع بدلات طبيعة عمل بالنسبة لموظفي المؤسسات بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — يسرى بالضرورة على موظفي الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

انه وان كان قد أُنْزِلَ للادارات القانونية بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تنظيم خاص بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الا ان المتبع لاحكام هذا القرار يبين انها قد هفت في المقام الاول وبغيت اعتبارا رئيسيا هو توفير نوع من الاستقلال لهذه الادارات حتى تفضل بالمسئوليات التي نطها بها ذلك القرار في جو من الحيدة والضمان . ولم يذهب القرار في اى حكم من احكامه الى توفير مزايا وظيفية لاعضاء هذه الادارات يتفردون بها دون باقى موظفى المؤسسة في اداراتها الاخرى ، بل ان نصوص القرار — على العكس من ذلك — قد حرصت دائما في تبيانها لما تعرضت له من الشئون الوظيفية لاعضاء الادارات القانونية الى التسوية في الحكم بينهم وبين باقى موظفى المؤسسة اما بتحديد الاحكام الواردة بنظم هؤلاء الموظفين الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ او بالاحالة الى هذه الاحكام — فالمادة الثالثة من قرار تنظيم الادارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع مجلس ادارة المؤسسة لائحة بنظم العمل في الادارة المذكورة وترتيب الوظائف والدرجات فيها في حدود القواعد المقررة في القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة بنظم موظفى وعمل المؤسسات العامة » . والمادة الرابعة من ذلك القرار تنص على أن « يجوز لمجلس الادارة التمييز في غير احدى الدرجات ومراعاة الخدمة السابقة والخبرة الخاصة للمعينين في هذه الادارة » . وهذا النص يكاد يكون ترديدا لمطابقا للحكم الوارد بالمادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ . وتنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ على : « يجوز لمجلس الادارة أن يمنح بدلات طبيعة عمل ومكافآت تشجيعية لمن يبدون نشاطا طاهرا في خدمة القضاء والمسلل التي يباشرتها وذلك مع مراعاة الاحكام التي تتضمنها لائحة بنظم موظفى وعمل المؤسسات العامة المشار اليها » .

ويتضح من ذلك ان القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ قد سلوى في الحكم — بالترديد والاحالة — بين اعضاء الادارة القانونية

ويبقى موظفى المؤسسة وذلك فيما يتعلق بالتعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة العمل بحيث يسرى على هؤلاء الأعضاء ما يسرى على أولئك الموظفين .

ويتعين لأحكام التعيين فى غير أدنى الدرجات ومنح بدلات طبيعة عمل بالنسبة الى موظفى المؤسسة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذى عدل بعض أحكام لائحة نظم موظفى وعمل المؤسسات العامة ، كفى هذا التعديل يسرى بالضرورة وبحكم التزام التفسير المتفق مع الاتجاه الذى تفياه ذلك القرار على أعضاء الإدارة القانونية . ذلك ان هؤلاء الأعضاء لا يعدون ان يكونوا من موظفى المؤسسة فيسرى فى شأن تعيينهم فى غير أدنى الدرجات بها القواعد المنطقة بذلك والتى أوردتها القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، طالما ان ترتيب الوظائف والدرجات بالإدارة القانونية إنما يتم فى حدود قواعد القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك بصريح نص المادتين الثالثة من قرار تنظيم الإدارات القانونية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١

وما يصح على ذلك يصح على منح بدلات طبيعة العمل اذا كان منح هذه البدلات لأعضاء الإدارة القانونية يتم بمراعاة الأحكام الواردة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك طبقاً لنص المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ ومن ثم ان التعديل الذى أوردته القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على المادة ١٦ من القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن منح بدلات طبيعة العمل يسرى قانوناً على منح هذه البدلات لأعضاء الإدارة القانونية .

وترتباً على ما تقدم فإن المادة ١٦ المذكورة تسرى بعد تعديلها على أعضاء الإدارة القانونية فلا يجوز منحهم بدل طبيعة عمل الا بقرار من رئيس الجمهورية ويكون منحهم هذا البديل بغير هذه الإدارة مخالفاً لحكم المادة ١٦ المذكورة . ولما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن تلغى جميع القرارات التى أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادة ١٦ المشار إليها ، فإن القرارات التى أصدرتها أى مؤسسة بمقتضى أى سلطة فيها بمنح

أعضاء الإدارة القانونية وسائر موظفيها بدل طبيعة عمل ملغاة بقوة القانون من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢

لهذا انتهى الرأي الى ان احكم القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ تسري على جميع الحالات المعروضة بما في ذلك الإدارة القانونية ومن ثم :

١ - لا يجوز لمجلس إدارة المؤسسة ان يمين في غير ادنى الدرجات بالإدارة القانونية فيها الا وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية طبقا لما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢

٢ - تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بهذا القرار القرار الآخر القرارات التي أصدرها مجلس إدارة المؤسسة بمنح بدل طبيعة عمل لأعضاء الإدارة القانونية بالمؤسسة .

٣ - تعتبر ملغاة من تاريخ العمل بالقرار المذكور القرارات التي أصدرها مجلس إدارة المؤسسة بمنح موظفيها بدل طبيعة عمل .
(فتوى ٥٨٩ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

قانون تصحيح لوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - سريان احكام الترتيبات المخصوص عليها فيه على أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الموجودين بالخدمة في ٢١/١٢/١٩٧٤ - سريان هذه الاحكام حتى ٣٠/٦/١٩٧٥ اليوم السابق عن نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها انصار احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه عن هؤلاء العاملين بنفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

ان الملحق المعروض حالته من أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام .

ومن حيث أنه يبين من الرجوع لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أنه ولئن كان هذا القانون صدر بتاريخ ١٩٧٣/٧/١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧٣/٧/٥ إلا أن المادة (١١) منه تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية ... على الوجه الآتي :

... وتحدد مرتبات هذه الوظائف وفقا للجدول المرفق بهذه الوظائف » . والمادة (٢٥) منه تنص على أن « تضع اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون القواعد والمعايير والإجراءات الخاصة بشروط الكفلية والصلاحيات لأعضاء الإدارات القانونية ».

ويشكل الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وضع هذه القواعد والمعايير والإجراءات لجنة أو أكثر على النحو التالي : ...

وتتولى هذه اللجنة دراسة حالات شاغلي الوظائف الفنية بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون في نطق الوزارة واعداد قوائم بأسماء من لا تتوافر فيهم الصلاحية والكفلية بعد سماع أقوالهم وتعرض هذه القوائم على وكيل الوزارة المختص لبدء ملاحظاته عليها وحالتها الى هذه اللجنة خلال اسبوعين من تاريخ إبلاغه بها وأن المادة (٢٦) من ذات القانون المشار اليه تنص على أن « تصدر قرارات من رئيس مجلس الوزراء في ميعاد غايته ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون بناء على ما يعرضه الوزير المختص وبعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون ينقل من لا تتوافر فيهم الصلاحية أو الكفلية من شاغلي الوظائف الفنية بهذه الإدارات الى وظائف أخرى تتناسب مع حالتهم ... » كما أن المادة (٢٧) منه تنص على أن « يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار إليها في المادة السابقة شاغلين للوظائف المحددة في الجداول المرافق التي تعلق ملفاتها ملفاتهم الوظيفية وبذات مرتباتهم ... » والمادة (٢٨) منه تنص على أن « تستمر الإدارات القانونية القائمة عند العمل بهذا القانون كما يستمر العاملون فيها في مباشرة أعمال وظرفتهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها » .

ويحل مؤقتا في عضوية اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون محل اعضائها من مديري وأعضاء الادارات القانونية خمسة وذلك كله الى ان تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون ، وأخيرا تنص المادة (٢٩) على ان « تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهيكل والجداول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجداول طبقا للقواعد والاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون » وقد مد كل من الاجل المنصوص عليه في المادة (٢٦) الى ميعاد غايته آخر يونية سنة ١٩٧٥ والاجل المنصوص عليه في المادة (٢٩) الى ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ وذلك بمقتضى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٤ .

وفقد ما تقدم أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يعتبر نافذا الا من ١/٧/١٩٧٥ تاريخ اليوم التالي لصدور قرار رئيس مجلس الوزراء بنقل من لا تتوافر فيه الكفاية والسلحية من شاغلي الوظائف الفنية بالادارات القانونية الى وظائف أخرى تتناسب وحلتهم وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة (٢٦) منه ، ذلك ان الرأي السائد فقها وقضاء هو أن القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بأحكامه ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لاصدار لائحة تنفيذية الا اذا نص القانون صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ القانون يتعذر دون الاحكام التفصيلية التي يراد للائحة التنفيذية ان تتضمنها .

والمستفاد من استعراض أحكام النصوص المتقدمة ان المشرع قد علق نفاذ احكام هذا القانون على صدور قرارات رئيس مجلس الوزراء المشار اليها في المادة (٢٦) كما ان المادة (٢٧) نصت على ان « يعتبر شاغلوا الوظائف الفنية الخاضعة لاحكام هذا القانون الذين لا تشملهم قرارات النقل المشار اليها في المادة السابقة (٢٦) شاغلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق التي تعمل فئاتهم الوظيفية ويزات مرتباتهم ... » وطبقا لحكم هذا النص يعتبر المعلون الذين لا تشملهم قرارات النقل شاغلين بقوة القانون للوظائف المحددة بالجدول المرافق للقانون والتي تعمل

فتلقا فئاتهم وبذات مميزاتهم ، كما أن المادة (٢٨) منه صريحة في استقرار الإدارات القانونية القائمة عند العمل بالقانون وكذلك استقرار العاملين بها في مباشرة وظائفهم طبقا للنظم والقواعد المعمول بها كل ذلك الى أن تصدر القرارات المنصوص عليها في المادة (٢٦) والتي يترقب على صدورهما — وفقا لما يستفاد من حكم المادة (٢٨) — قيام الإدارات القانونية بأوضاعها المنصوص عليها في القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ ، فضلا عن ذلك فإن المشرع ضمن هذا القانون أجلين أولهما لصنور القرارات المنوه عنها في المادة (٢٦) والآخر وهو لاحق وتحدد لصنور الهيكل الوظيفية المنصوص عليها في المادة (٢٩) وأشار حسيبا أفصحته عنه المادة (٢٨) الى قيام الإدارات القانونية على النحو المقرر في القانون وأعتبر الأعضاء الذين لم تشملهم قرارات النقل المنصوص عليها في المادة (٢٦) شاعلين للوظائف المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون من تاريخ صدور تلك القرارات ودون انتظار أعداد الهيكل الوظيفية التي تحدد لها كما سلف القول أجلا لاحقا ، وأخيرا فإن هذا المفهوم هو الذى يتفق مع ما انتهت اليه لجنة الإدارات القانونية بجلسته ١٩٧٥/١٠/٢٠ إذ قررت أن تلرخ آخر يونية سنة ١٩٧٥ هو تاريخ صدور قرارات رئيس الوزراء المشار إليها في المادة (٢٦) وأعتبر فيه القانون مطبقا عملا بالمادة (٢٨) منه .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فإن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يعتبر نافذا من أول يوليو سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ عمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ أى في وقت لم تكن فيه أحكام القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٣ نافذة ومن ثم فإن أحكام الترتيبات المنصوص عليه في قانون التصحيح تسرى على أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وأن هذه الأحكام تظل سارية عليهم كذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم فإن عضو الإدارة القانونية بالقطاع العام الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ يحق له الإفادة من أحكام الترتيبات المنصوص عليها في قانون التصحيح متى استكمل كافة الشروط الموجبة للترقية ومن بينها إند: الكلية وفقا لتجداول المرافقة لذلك القانون

وذلك في موعد انقضاء ١٩٧٥/٦/٣٠ تاريخ اليوم السابق على نفاذ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ او بنفاذ هذا القانون الاخير تنحصر عنهم احكام قانون التصحيح لانه لا يكفى لسريته ان يكون العامل مخطئاً بأحكامه عند العمل به وانما يلزم ان يظل كذلك لحين استكمال المدد الكلية الموجبة للترقية ناداً ما اخرج العامل من نطاق انطباق احكامه قبل استكمال هذه المدد يكون قد نخل في شأنه شرط انطباقه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعة الحالة المعروضة فان الثابت من الاوراق ان الشركة منحت المخور الفئة الرابعة اعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ لاستيفائه المدد الكلية الموجبة للترقية الى هذه الفئة في شهر يونية سنة ١٩٧٥ ، غير ان الثابت من الاوراق انه سبق ارجاع اقدميته في الفئة السابعة وهي درجة بداية التمييز الى ١٩٦٢/٧/٢٢ وذلك اiban وجوده بوزارة العمل ومن ثم فانه خلافاً لما أجرته الشركة في حقه يستكمل المدد الكلية الموجبة للترقية الى الفئة الرابعة وقدرها ثلاث عشرة سنة في ١٩٧٥/٧/٢١ ، ولما كان استكمال هذه المدة يتم بعد نفاذ القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ وانحصار احكام الترتيبات المنصوص عليها في القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ بالتالي عن اعضاء الادارات القانونية في القطاع العام ومن ثم فلا يجوز — والحال كذلك — ترفيقه الى الفئة الرابعة بالتطبيق لاحكام قانون التصحيح المشار اليه ويكون ما أجرته الشركة في شأنه قد تم على خلاف القانون حقيقاً بالمسحب .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولاً — انطباق قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وذلك حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ متى كانوا موجودين بالخزنة في ١٩٧٤/١٢/٢١ واستكملوا المدد الكلية اللازمة للترقية قبل اول يولية ١٩٧٥ .

ثانياً — عدم جواز ترقية العامل المعروض حالته الى الفئة الرابعة بتطبيق لاحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٥ ويتعين سحب ما أجرته الشركة في شأنه على خلاف ذلك .

(فتوى ٢٥٨ في ١٩٧٧/٥/٢٢)

الفصل الرابع - بدلات أعضاء الإدارات القانونية

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - نصه في القواعد المرفقة بجداول المرتبات الملحق به على منح شاغلي الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ يستحق اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية بصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب - انتهاء هذا التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بانتهاء السنة المالية ١٩٧٥ - بمقتضى ذلك وجوب صرف هذا البدل لاستحقاقه طبقاً لأحكام قانون الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب قد تضمن النص في المادة (١) منه على أن يفوض رئيس الجمهورية . . . في إصدار قرارات لها قوة القانون بنقل أية مبالغ من أى باب من أبواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار إلى موازنة صندوق الطوارئ مع ما يترتب على ذلك من تعديلات في استخدامات وإيرادات تلك الموازونات « كما نصت المادة (٣) من ذلك القانون على أن تسرى أحكامه حتى (نهاية السنة المالية الحالية أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب . . .) وقد مد العمل بأحكام هذا القانون بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب ، ثم مد العمل به مرة أخرى بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ أو حتى إزالة آثار العدوان أيهما أقرب ، ولم يثبت بعد ذلك نشر قانون جديد في الجريدة الرسمية بفسد العمل بأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة إلى السنة المالية ١٩٧٦ ، الأمر الذي يتعين معه القول بأن التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه لم يجدد بانتهاء السنة المالية ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد الى صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦
بعد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٦
للقول بعدم احقية السادة المحلّين المخلّطين بالحكم القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٣ المشار اليه ، وذلك لان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ له مجال آخر
يختلف عن مجال القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ السالف الاشارة اليه في قانون
الادارات القانونية .

ومن حيث انه بذلك فان منط صرف بدل التفرغ المنصوص عليه في
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سلف الفكر ، وهو انتهاء العمل بالحكم قانون
تفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، يكون
قد تحقق ، مما يضمن معه صرف هذا البديل لمستحقه وفقا لاحكام قانون
الادارات القانونية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة
المالية الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٧٦ في هذا الشأن .

(فتوى ٦١٩ في ٢/١١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية بالأمستات
العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - علق منح المحلّين المخلّطين
بالحكمه لبدل التفرغ على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية
باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب - استحقاق هذا البديل اعتبارا من
اول السنة المالية ١٩٧٦ تاريخ انتهاء التفويض الصادر لرئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس
الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على انه لا يفوض
رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل اية مبلغ
من اى بلب من ابواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى

مهن المستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ الالة محدقوفى موضوعات موازنة صندوق الطوارىء مع ما يترتب على ذلك من تعديلات فى استخدامات وايرادات تلك الموازنات .

وان المادة الثالثة تنص على ان « تسرى احكام هذا القانون حتى نهاية السنة المالية الحالية وحتى ازالة آثار العدوان ايهاا اقرب » .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لاحكامه على انتهاء (العمل بقانون تفويض السيد/رئيس الجمهورية بصمدار قرارات بشأن ميزانية الحرب) فان قصد المشرع يكون قد انصرف الى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لانه ان القانون الذى خلع عليه المشرع هذا العنوان وضمن مادته الاولى ذلك التفويض .

ولما كان العمل باحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ قد مد بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم مد العمل به مرة ثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يعمل به بعد ذلك فى السنة المالية ١٩٧٦ لعدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر استمراره خلالها فان انبذل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يستحق اعتبارا من اول السنة المالية ١٩٧٦ : لتحقق الشرط الواقف الذى علق استحقاقه عليه الا وهو وقف وانتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ نذلك انتهت الجمعية العمومية الى رايها الذى صدر بجلسة ١٠/٣/١٩٧٦ .

ومن حيث انه لا يسوغ تطبيق استحقاق البدل على مبدأ التفويض للتوصل الى القول بعدم استحقاقه طالما وجد تفويض لرئيس الجمهورية فى اى قانون وبأى مضمون ذلك لان المشرع علق استحقاق البدل على انتهاء العمل بتفويض معين له مضمون محدد ولقد صدق هذا التفويض بمضمونه على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ ومن ثم فليس مقبولا القول بان الاستحقاق معلق على التفويض حيثما وجد اذ فى ذلك تحيل للنص غرق ما يحتل وتعميم الخاص بغير مبرر ، ولو شاء المشرع ان يعلق الاستحقاق على مبدأ التفويض مجردا لنص على ذلك صراحة وما تجتسم عناء تحديد تفويض معين بمضمون خاص .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان مضمون القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ يختلف عن مضمون القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ إذ أن الأول خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته واعتادات القوات المسلحة بينما القانون الثاني خاص بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار إلى موازنة الطوارئ وذلك في نطاق ميزانية الحرب ، فإنه لا وجه لوقف استحقاق البديل لحين انتهاء العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ الذي مد العمل به آخر مرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ لأن المشرع لم يطلق النص ليشمل التفويض المنصوص عليه بهذا القانون .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن النص المقرر لبديل التفرغ الوارد بالقواعد الملحق بالجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ يشتمل الإدارات القانونية كان يطلق استحقاق البديل على انتهاء العمل (بميزانية المعركة) ولقد عمد مجلس الشعب إلى استبدال تلك العبارة بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية رقم ٢١ في ١٩٧٣/٨/٢ فنطق استحقاق البديل على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولقد علل مجلس الشعب ذلك في مضبطة الجلسة رقم ٥٩ المنعقدة في ١٩٧٣/٥/١٦ بوجود التفصيل والابتعاد عن التعميم لأن المقصود هو انتهاء العمل بالقانون الذي فوض فيه رئيس الجمهورية بالنقل من الموازنة العامة وموازنة الاستثمار إلى موازنة الطوارئ ، وفي هذا دلالة قاطعة على أن المشرع قصد تطبيق استحقاق البديل على القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لأنه هو الذي تضمن التفويض بهذا النقل ، أما القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فإنه لم يتضمن تفويضا مماثل من قريب أو بعيد التفويض الذي تصده مجلس الشعب وإنما هو خاص بالتصديق على اتفاقات التسليح واعتماداته وشتان بين مضمون كل من التفويضين .

ومن حيث أنه إذا كانت لجنة الخطة بمجلس الشعب قد رأت بجلسته ١٩٧٥/١٢/٣٠ أنه لم تعد هناك حاجة إلى التفويض المقرر بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ اكتفاء بالتفويض المقرر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ فإن ذلك لا يدل بأي حال على أن التفويض المقرر بالقانون الأخير يشمل التفويض المقرر بالقانون الأول ويغني عنه لأن تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون لا يكون وفقا لنص المادة ١٠٨

من الدستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ إلا لمدة محددة وفي موضوعات معينة وبأسس خاصة بينها القانون الصادر بالتفويض ، وذلك اذا وجدت ظروف استثنائية تبرر ذلك التفويض ووافق عليه مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه ومن ثم نقل الاعتبارات الذي قوض فيه رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٢ والذي أوجب الدستور صدور قانون به من مجلس الشعب ونص المادة ١١٦ منه لا يمكن أن يجريه رئيس الجمهورية بعد انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ لعدم صدور قانون يبدل العمل به بحجة استمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ وترتبا على ذلك فإن الشرط الذي علق عليه استحقاق البديل المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية وهو انتهاء العمل بالقانون الذي قوض رئيس الجمهورية بصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب يكون قد تحقق اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ التي لم يبدل العمل خلالها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المتضمن ذلك التفويض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية الصومية لتسيى الفتوى والتشريع الى تلييد فتواها الصادرة بجلسة ١٠/٢٠/١٩٧٦ باستحقاق المحامين المخاطبين بالحكم القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها للبديل المقرر بهذا القانون اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٧٦ .

(غوى ٧٨٠ في ٢٦/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يقضى بمنح أعضاء هذه الإدارات بدل تغرق قدره ٢٠ ٪ من بداية مبروط اللغة الوظيفية مع استحقاقه اعتبارا من بداية الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية بصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب — قانون التفويض المشار اليه . هو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذي انصرفت اليه لارادة المشرع — القانون المشار اليه انتهى العمل به بنهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يبد

العمل به بعد هذا التاريخ نتيجة ذلك : استحقاق البذل المشار اليه اعتبارا من اول يناير ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الواقع الذي علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ - البذل المشار اليه يستحق بمقتضى القانون ومن ثم غانه يعتبر نافذا من ذلك التاريخ دون ما حاجة الى اتخاذ اجراء آخر وعلى الجهات المتوط بها تنفيذه تدبير الموارد المالية لامكان التنفيذ اعتبارا من ذلك التاريخ .

ملخص الحكم :

من حيث انه بالرجوع الى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ينص في المادة الاولى من مواد الاصدار على انه تسرى احكام القانون المرافق على مديري واعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ويجرى جدول المرفقات الخاصة بالوظائف الفنية بالادارة القانونية الملحق بالقانون المشار اليه كالاتى :

« يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات ، والرواتب الاضافية والتعويضات التي تمنح للمعلمين المحنيين والمسكريين ويستحق هذا البذل اعتبارا من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبدل التمثيل او اى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب تنص على انه لتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون بنقل اية مبلغ من اى باب من ابواب الموازنة العامة للدولة وموازنة صندوق الاستثمار الى موازنة صندوق الطوارئ مع ما يقترب على ذلك من تعديلات ق استحداثات وايرادات تلك الموازنة وجرت المادة الثالثة منه كالاتى « تسرى احكام هذا القانون حتى نهاية السنة المالية الحالية وحتى ازالة اثر المكون ايها

أقرب » .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية المشار اليه قد علق استحقاق بدل التفرغ المقرر للمحامين الخاضعين لاحكامه على انتهاء العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية باصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب فان قصد المشرع يكون قد انصرف الى انقضى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لانه انقضى الذي اضفى عليه المشرع هذا العنوان وجرت مادته الاولى منه بذلك التفويض .

ومن حيث ان العمل بلحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد امتد بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٣ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٤ ثم امتد العمل به للمرة الثانية بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٤ حتى نهاية السنة المالية ١٩٧٥ ولم يمتد العمل به بعد هذا التاريخ لعدم نشر قانون جديد بالجريدة الرسمية يقرر امتداده واستمراره ، لذلك فيستحق بطل التفرغ الواردة قواعده بالجدول المرافق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ اعتبارا من اول السنة المالية ١٩٧٦ اى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ لتحقيق الشرط الوافى الذى علق استحقاقه عليه وهو انتهاء العمل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان بدل التفرغ المشار اليه مستحق بمقتضى القانون فانه واجب النفاذ اعتبارا من تاريخ تحقيق الشروط التى اوجبتها دون ما حاجة الى اجراء آخر وعلى الجهات المنوط بها تنفيذه تدبير الموارد المالية لتمكن التنفيذ اعتبارا من تاريخ سريانه فى الاول من يناير عام ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قد ربط منح بدل التفرغ ببداية مرسوم الفئة الوظيفية لشاغلى الوظائف المبنية فى الجدول الملحق به لذلك بحسب نسبة ٣٠ ٪ المنصوص عليها فيه من بداية الفئة الوظيفية المنصوص عليها فى هذا الجدول دون غيره لتقييم الارتباط التام بين قاعدة المنع والجدول المرافق لاحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه الحقائق فان يمكن وقد صدر متفقا وحكم النواضع والقانون معا ويكون الطعنان قد قلما عنى غير سبب صحيح من واقع او قانون خليقان بالرغض مع الزام كل مصروندان طعنهم .

(طعن رقم ٥٥٦ ٪ ٥٧١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

التسكين على وظائف الإدارة القانونية شرط استحقاق بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في شأن الإدارات القانونية للمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قد حدد وظائف الإدارات القانونية ابتداءً من وظيفة مدير عام إدارة قانونية وانتهاءً بوظيفة محام رابع ، وحدد مرتب كل منها ونص على وجوب اعداد الهيكل انوظيفيه وجداول التوصيف الخاصة بكل ادارة حتى يتم شغلها ويسكن من انطلقت عليه القواعد القانونية في هذا الشأن .

ومن حيث انه متى كان منح بدل التفرغ على اساس من بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها صاحب الشأن فان ذلك مناطه بداهة ان يكون شاغلا لاحدى الوظائف المسماة بالجدول الملحق بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه . وهذا الامر لا يتم الا بعد اعداد جداول التوصيف والهيكل الوظيفية لكل ادارة قانونية من تخضع لاحكامه ووضع ذى الشأن على الوظيفة .

(طعن ١٧٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — نصه على حظر الجمع بين بدل التفرغ المقرر وفقا لاحكامه وبدل التمثيل او أى بدل طبيعة عمل آخر — الحظر الوارد بهذا القانون قاصر على بدل طبيعة العمل وبدل التمثيل — لا يجوز ان يمتد على غير ذلك من البدلات — اثر ذلك — استحقاق هؤلاء المحامين لبدلات الإقالة أو الإغتراب حتى وان سميت بدل طبيعة عمل طالما كانت في حقيقتها ترتبط بالعمل في منطلق معينة ولا ترتبط بالعمل وظروفه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها ينص في المادة الأولى من مواد الإصدار على أنه « تسرى لحكم القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها » .

وينص جدول مرتبات الموظفين الفنية بالإدارة القانونية الملحق بالقانون المذكور على أن « يمنح شاغلو الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره (٢٠ ٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، ويستحق هذا البديل اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء العمل بقانون تقويض السيد رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ، ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا النص وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

ومن حيث أنه إزاء صراحة النص الوارد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على حظر الجمع بين بدل التفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ، فإن مقطع النزاع يكمن في التكييف القانوني للبديل المقرر بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ فإذا ما ثبت أنه بدل طبيعة عمل فإنه لا يجوز الجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر للعاملين المتعاملين بالإدارات القانونية لها إذا تبين أنه ليس كذلك وأنه لا يعدو أن يكون بدل اتالة أو اغتراب فإنه لا مجال لأعمال الحظر الوارد في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي - ينص في ملحقته الأولى على أن « يمنح العاملون بالمؤسسات العلمية وهيئاتها وشركاتها التابعة لوزير الإصلاح

الزراعى واصلاح الاراضى بالمناطق الآتية بدل طبيعة عمل بالنسب الموضحة
بعد كحد أقصى :

٥٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى محافظات سياء
والبحر الأحمر ومرسى مطروح عدا الواجبات البحرية والغرافة وسيوة
ووادى النطرون وكذا من يعملون فى مناطق الاستصلاح بمحافظات الوجه
القبلى الواقعة جنوب محافظة اسيوط .

٤٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسى لمن يعملون فى مناطق الاستصلاح
بمحافظات الوجهين البحرى والتبئى حتى محافظة اسيوط وكذا من يعملون
بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ويشمل هذا البديل بدلات الإقالة والخطر
والعدوى والتفتيش والصحاء والافتراق ، ويصدر بشروط وفئات هذا
البديل قرار من مجلس ادارة كل مؤسسة .

ومن حيث أنه تنفيذاً لهذا القرار اصدر مجلس ادارة المؤسسة المصرية
العامة لتعمر الاراضى قراراً فى السبع من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتطبيق
القواعد والفئات الخاصة بصرف طبيعة العمل ، ثم اصدر رئيس
المؤسسة المذكورة القرار رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٣ ونس فى ملحقه الأولى
على أنه « اعتباراً من ١٩٦٣/٨/١٢ تطبق القواعد والفئات الخاصة
بصرف بدل طبيعة العمل طبقاً للآتى :

١ - الفئات التى تطبق على المؤسسة وهيئاتها فى مناطق الاستصلاح .

(١) مناطق الاستصلاح بالوجهين البحرى والقبلى ٢٥٪ مكنت
٣٥٪ بغورث ٤٠٪ بالغيط حتى محافظة اسيوط ومديرية التحرير .

(ب) مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة اسيوط ٣٥٪
٤٥٪ ٥٠٪ .

(ج) مراقبات مناطق الاستصلاح بالوجه القبلى جنوب محافظة
اسيوط يمنح لهم بدل طبيعة عمل يعادل راتب الإقالة الذى يمنح لموظفى
الدولة الذين يعملون بتلك الجهات . . . » .

ومن حيث أنه يبين من استقراء الأحكام التى تضمنها قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الصادر من مجلس ادارة

المؤسسة المذكورة ومن رئيس مجلس ادارتها أن البديل الذى تقرر للمعلمين بالمؤسسات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى يرتبط أساسا بالظروف المكتنية ، ويختلف مقداره تبعا لبعد المسافة التى يقع بها محل العمل ، فهو فى حقيقته بمثابة بدل اقلية ارتبط باقلية العامل فى اماكن معينة ، ولا يمنح بنسبة واحدة وانما يختلف باختلاف المناطق والامكان .

ومن حيث أن بدل طبيعة العمل يعتبر تعويضا عن اداء العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة ، بحيث يلتصق بالوطنية وليس بالمعامل ، ويتم التمييز فى نسبة البديل تبعا لتفاوت درجة ونوع التعرض لظروف العمل الموجبة لتقرير البديل ، ويمنح بدل طبيعة العمل أساسا لشاغلى الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الإنتاج التى تتطلب ظروف العمل تقريره ، أى أنه يرتبط بالعمل وظروفه وتختلف نسبته باختلاف تلك الظروف ولا علاقة له بالمكان ، بل أنه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل على أساس ظروف مكتنية ، وهذا ما لكده البند السادس عشر من قرار مجلس الوزراء الصادر فى الحادى والعشرين من ديسمبر سنة ١٩٧١ بشأن بدل طبيعة العمل ، فمن ثم فإن لكل من العاملين نطقته الخاص به .

ومن حيث أنه وقد تبين مما تقدم معيار التفرقة بين بدل طبيعة العمل وبين بدل الإقلية بأن الأول يرتبط بالعمل وظروفه ، بينما يرتبط الثانى بالمكان وظروفه ، فمن ثم غلته فى مجال التكيف القانونى للبديل المقرر للعاملين لا يجوز الوقوف عند حد التسمية التى تطلق عليه اذا ما ثبت أنها لا تتفق مع مفهومها ، لأن انميرة بالمقاصد والمعانى وليست بالالفاظ والمبلى ، فلا يجوز التوقف عند حرفية النصوص وانما يتعين التحقق منها وتفسيرها على النحو الذى يبين الطلة التى تقررت من اجلها .

ومن حيث أنه وقد اتضح من جماع ما تقدم أن البديل الذى تقرر للعاملين بالمؤسسات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى يقوم على أساس الظروف المكتنية للعمل فانه يكون فى حقيقته بدل اقلية ولا يعتبر من بدلات طبيعة العمل حتى ولو اطلق عليه خطأ أنه بدل طبيعة عمل ، ومن ثم فإن الحظر الواردة فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه لا يسرى عليه ،

وبالتالى يجوز للمحلين الذين يتقاضون ذلك البذل أن يجمعوا بينه وبين بدل التفرغ المقرر بموجب القانون المذكور .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز للمحلين العاملين بالادارات القانونية لشركة النهضة الزراعية أن يجمعوا بين بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والبذل المقرر لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ٢٨٧ فى ٢٠/٣/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

لا يجوز لأعضاء الإدارة القانونية بشركة النصر للنوسفات الجمع بين بدل التفرغ وبذل المخاطر .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها ، حيث ورد فى عجز جدول مرتبات الوظائف الفنية بالادارات القانونية الملحق به نص يجرى سيلقه على أن « يمنح شاغلوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر » .

« ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبذل التفرغ أو أى بدل طبيعة عمل آخر » .

كما استعرضت المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منع

البدلات الآتية وتحديد قيمة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه مى
هذا الشأن :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ١٠٪
من بداية الأجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل .

وتنفيذا لهذه المادة صدر بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٧٩ قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن قواعد منح بدلات ظروف
أو مخاطر الوظيفة : حيث نصت مادته الأولى على أن « البديل هو تعويض
للعامل عن أدائه العمل فى ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة
أو التعرض لمخاطر لا يمكن تفاديها باتخاذ إجراءات الأمن الصناعى ويرتبط
البديل بالوظيفة وليس بالعامل » .

ومن حيث أنه وفقا للنصوص السالف ذكرها فلا ريب فى أن بدل
التعرض للضرب والاثنية المقرر للعاملين بالشركة ، هو بدل طبيعة عمل
يتعلق بظروف الوظيفة ومخاطرها ، ومن ثم فإنه يحظر صرفه الى أعضاء
الإدارة للقانونية بهذه الشركة نزولا على صريح النص المانع الذى يقضى
بأنه لا يجوز انجمع بين بدل التفرغ وأى بدل طبيعة عمل آخر ولا وجه
للخوض فى الحكة من النص على بدل التفرغ لأنه أيا كانت طبيعته :
فلا اجتهد ألم صراحة أنص وعلمته الواضحة بعدم جواز الجمع .

(ملف ٩١٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

ادارة قضايا الحكومة

ادارة قضايا الحكومة

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

ادارة قضايا الحكومة — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ يشتملها —
النص على نيابتها عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليها
من دعاوى — مؤداه أنها لا تملك إلا مهمة الدفاع — تقدير ملامة رفع
دعاوى الحكومة من عدمه متروك للجهة الحكومية صاحبة الشأن — ليس
لادارة القضايا غير تقديم رأيها للجهة الحكومية على سبيل المشورة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ينص في مادته الثانية على ن
« ثوب ادارة القضايا عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها
أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى
الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » . ويؤخذ من
هذا النص أن العلاقة بين إدارة القضايا والجهات الحكومية هي علاقة
نيابة قانونية ، ومعنى ذلك أن القانون وحده هو الذي يحدد نطاقها ومداها .
وبما أنه قد جاء في الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٧٤ بإنشاء لجنة
قضايا الحكومة ، أن هذه اللجنة تدبر الدفاع وتتقدم به ، فان المقصود
بنيابة الإدارة عن الحكومة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا هو أن يكون
ذلك في حدود إدارة الدفاع عنها فقط ، وهذا يعني أن إدارة قضايا
الحكومة لا تملك إلا إدارة الدفاع عن حقوق الحكومة ومصالحها المختلفة ،
ومن الواضح أن الذي يقرر بصفة نهائية جدوى الادعاء بالحق من عدمه ،
هو الجهة التي تمسك به وليست الجهة التي نيظ بها فقط تولى الدفاع
عنه ، وبمعنى آخر يمكن أن يقال أن مسألة إدارة الدفاع هذه هي مسألة
يأتي دورها بعد أن تقرر الحكومة بصفة نهائية تمسكها بالحق الذي تطلب
رفع دعوى به ، وهذا لا يمنع — بطبيعة الحال — إدارة القضايا من تقديم
رأيها للجهة الحكومية على سبيل النصيح والمشورة . بيد أنه تبقى دائما

الكلية الأخيرة لهذه الجهة الحكومية ، فلذا أمرت على رفع الدعوى خلافا لما تراه إدارة القضايا تعين على الإدارة أن تقوم برفع الدعوى وأن تبشر في شتمها اختصاصها القانوني المعتاد .

(فتوى ٥٧٨ في ١٨/٩/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة — اختصاصها بتثيل الحكومة ومصالحها العامة — اختصاص عام أصيل — عدم جواز تفويض محام من غير أعضائها إلا في حالة الضرورة القصوى .

ملخص الفتوى :

إن اختصاص إدارة قضايا الحكومة بالتثيل عن الحكومة والمصالح العامة فيها يرفع منها أو عليها من قضايا هو اختصاص أصيل عام مصدره القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الذي جعلها المحلى الأصيل عن الحكومة والمصالح العامة ، وينبنى على ذلك أنه لا يجوز تفويض محام عن الحكومة أو المصالح العامة كائنه من غير أعضاء هذه الإدارة ، إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة قصوى . وعلى ضوء هذه القاعدة يجب تفسير نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحلية لهم المحاكم الوطنية فيما جاء به من جواز قبول أحد المحامين في المرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة ، فلا يجوز تفويض محام من غير أعضاء قضايا الحكومة إلا إذا توافرت حالة الضرورة القصوى ،

(فتوى رقم ٤٠٤ في ٢١/٥/١٩٥٣)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإشغالها — تمثيلها الحكومة والمصالح العمومية في التقاضي — إدارة النقل العامة مصلحة عامة تخضع لحكم هذا النص .

(ج ٢ - ٦)

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة تنص على ان تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصلح العمومية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ومقتضى هذا الاختصاص أن تنوب ادارة القضايا نيابة قانونية عن الحكومة ومصلحتها العمومية كافة ، سواء في ذلك المصالح التابعة للحكومة تبعية كاملة وذلك التي منحت شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة التي يطلق عليها اصطلاح «المؤسسات العامة» .
ذلك ان عموم النص وإطلاقه يقضيان بهذا التفسير .

ولما كانت ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية — كما يؤخذ من احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ الصادر بقضائها — هي مصنحة عامة تقوم على مرقق النقل العام بمنطقة الاسكندرية وقد خولها القانون الشخصية المعنوية ، فلها تعتبر مؤسسة عامة تابعة لبلدية الاسكندرية وخاضعة للسلطة التي تخضع لها بلدية الاسكندرية وهي وزارة الشئون البلدية والقروية ، ومن ثم تختص ادارة قضايا الحكومة بتمثيلها لدى جهات انتضاء على اختلاف درجاتها وأنواعها فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، شأنها في ذلك شأن كافة المصالح العمومية .

(فتوى ٤٠٤ في ١٩٥٦/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

اقامة الدعوى أمام المحكمة التاديبية واختصاص مديرية الصحة وهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية وليست لها أهلية التقاضي — صدور الحكم ضد مديرية الصحة — التمس على الحكم بمخالفته للقانون لعدم الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها على غير ذي صفة — غير سديد —
أساس ذلك : ان حضور محايى الحكومة أثناء نظر الدعوى يصحح شكل الدعوى — ادارة قضايا الحكومة وفقا لقانون تنظيمها تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع من دعوى على اختلاف أنواعها منها أو عليها أمام جميع المحكم على اختلاف درجاتها .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما تدفع به الطاعة من أن الحكم المعلن فيه قد خالف القانون تأسيسا على أن الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد انتهت أمام المحكمة التأديبية بالإسكندرية على مدير الشؤون الصحية وهي لا تشتمع بالشخصية المعنوية وليست لها اهلية التقاضي ، فانه بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة يبين أن الدعوى قد نظرت لجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وحضرها الاستاذ عن الحكومة والتمس اجالا للرد على الطعن وتقديم مستندات ، وبجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٠ حضرها نفس المحامي عن الحكومة اصلا لتنفيذ القرار السابق .

ومن حيث أن ادارة قضايا الحكومة تندب — طبقا لقانون تنظيمها — عن الحكومة والمصالح انعابة والمجالس المحلية فيها يرفع من دعاوى على اختلاف انواعها منها او عليها امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . واذ حضر محامي الحكومة في الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٢ القضائية المرفوعة امام المحكمة التأديبية بالإسكندرية ضد مدير مديرية الصحة بالإسكندرية فان حضوره يكون قد صحح شكل الدعوى ، وعلى هذا الوجه يكون دفع الطاعة على غير اساس من القانون متعيينا رفضه .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

حضور محامي الحكومة جلسات المحكمة وهو النائب القانوني عن الدولة فيما يقضيه أو يقام عليها من قضية وإبداء دفاعه وتقديم مستندات ومذكرات في الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية العليا — انعقاد الخصومة بين أطرافها مما لا يقبل معه أي دفع بعدم قبول الدعوى في هذا الخصوص أثناء نظر الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالدفع المثار بعدم قبول الطعن بالنسبة لوزير العدل ووزير التجهيزات ووزير الصحة لئهم لم يكونوا خصوما في

الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري وكذلك الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لأنها أقيمت ضد مدير عام النيابة الإدارية وليست له أهلية التقاضي إذ هي معتمدة لوزير العدل بصفته النائب من الإطلاع على محضر الجلسة سواء تلك التي عقدتها هذه المحكمة أو محكمة القضاء الإداري أن محامى الحكومة وهو النائب القانونى عن الدولة ، بما تنقيه أو يقام عليها من قضية تعد تمثل فى تلك الجلسات ولابد دفاعه وقدم المستندات والمذكرات وبهذا استعدت الخصومة صحيحة بين أطرافها أمام كل من المحكمتين مما لا يقبل معه بعد ذلك أى دفع فى هذا الخصوص وعلى ذلك يكون الطعن مستوفيا لوضاعة الشككية .

(طعن ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

إدارة قضايا الحكومة - هيئات عامة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » - قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ نصه - فى مادته السادسة على أن هذه الإدارة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها - شمول عبارة « المصالح العامة » الهيئات العامة ، إذ هي لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية - صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة - مفاد نصوص هذا القانون أن الهيئات العامة ، شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، يتمتع لها الاختصاص فى مباشرة قضاياها بنفسها وتلك قانونا أن توكل المحامين بها فى الحضور والمرافعة عنها أمام جهات القضاء - ليس من شأن هذا الاختصاص إلغاء التسمية المقررة لإدارة قضايا الحكومة فى هذا الصدد - مثال : الاختصاص بمباشرة قضايا الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية معقود لها بالإضافة إلى إدارة قضايا الحكومة .

ملخص الفتوى :

أن قانون إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ ينص فى مادته السادسة على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة

والمصالح العامة والمجالس المحلية فيها يرفع منها أو عليها من قضايا ندى المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى آنجهت الأخرى التي خونها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم انبها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعوى وصحف الطمون والأحكام المتطلقة بتلك الجهات ما اتصل ممها بجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى . ولرئيس إدارة قضايا الحكومة أو من يفوضه أن يتعلقت مع المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكم فى مباشرة دعوى خاصة بالحكومة أو المصالح العامة أو المجلس المحلي أمام المحكم الأجنبية « ١٠ . كما نص قانون المرافعات فى المادة ١٢ منه على أنه فيما عدا ما نص عليه فى قوانين خاصة تسلم صورة الاعلان على الوجه الآتى :

١ — ما يتعلق بالدولة يسلم للوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين أو من يقوم مقامهم فيما عدا صحف الدعوى وصحف الطمون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو غروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها .

٢ — ما يتعلق بالأشخاص العامة يسلم للنايب عنها قانونا أو أن يقوم مقامه فيما عدا صحف الدعوى وصحف الطمون والأحكام فتسلم الصورة الى ادارة قضايا الحكومة أو غروعها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها « ١١ .

وقد استقر الرأى فى تفسير هذه النصوص على أن ادارة قضايا الحكومة تنوب عن الهيئات العامة فيها يرفع منها أو عليها من قضايا ، بحسبان أن الهيئات العامة تندرج فى عموم المصالح العامة ، اذ هى لا تعدو أن تكون مصالح عامة منحت الشخصية المعنوية لتتمتع بقدر من الاستقلال فى ممارسة النشاط المرفقى الذى تخصصت للقيام عليه ، وهذه النيابة ليست رهينة بزيادة ادارة قضايا الحكومة أو بزيادة الهيئة العامة . فبى ليست من قبيل الوكالة ، وانما هى اختصاص قررته اللقون لجهة ناطق بها النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وما إليها ، فهو يدخل فى نطاق ترتيب المصالح ، ويتمتع ممارسته على النحو الذى رسمه المشرع له .

ومن حيث أن تتأون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ نص في المادة ٥٤ منه على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن الهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجته قديمهم ٠٠٠ » كما نص في المادة ٥٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على أنه « لا يجوز للمحامين العاملين بالهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها - مزولة أى عمل من أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون أو الحضور أمام المحاكم لغير الجهات التي يعملون بها » .

ومفاد هذه النصوص أن الشرع يقرر للمحامين العاملين بالهيئات العامة صلاحية تخونهم المرافعة عنها كما أنه يسلم بحضورهم عنها أمام المحاكم ، ويحظر عليهم الحضور لغير هذه الجهات التي يعملون بها ، وذلك يعنى أن الهيئات - العلية - شأنها شأن المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها - ينمقد لها اختصاص فى مباشرة قضايها بنفسها ، وتلك قانونا أن توكل المحامين العاملين بها فى الحضور والمرافعة عنها أمام جهات القضاء ، فيذلك يستقيم ما قرره الشرع لهؤلاء المحامين من صلاحية فى هذا الخصوص .

ويساند ذلك أن مشروع نص المادة ٥٤ من قانون المحاماة كان ينص على أن « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن إدارات ومصلح الحكومة والإدارات المحلية والهيئات العامة أعضاء إدارة قضايا الحكومة الحاصلون على درجة النيساتس فى القانون أو ما يعادلها » .

» كما يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن المؤسسات العلية والشركات والجمعيات والمنشآت المحامون العاملون بها المقيدون بجدول المحامين المشتغلين وطبقا لدرجته قديمهم ٠٠٠ » .

ويتضح من مشروع هذا النص أنه كان يقوم على فكرة التمييز بين الحكومة والمصلح العلية والهيئات العامة والمحلية من جهة وبين المؤسسات العامة والشركات والجمعيات من جهة أخرى ، فكان يساوى بين الهيئات

المعالة والحكومة ويعطى لإدارة قضايا الحكومة الاختصاص بمباشرة قضاياها على عكس المؤسسات المعالة وما إليها حيث ينطبق بها مباشرة قضاياها عن طريق المحلّين المعالين بها . . غير أنه تقرر حذف الفقرة الأولى من النصّ سالف الذكر ، مع نقل الهيئات المعالة إلى الفقرة الخامسة بالمؤسسات المعالة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام ، وذلك واضح الدلالة على أن المشرع بعد أن كان قد اتجه إلى تقرير حكم لمباشرة قضايا الهيئات المعالة بمثل الحكم المقرر في قانون إدارة قضايا الحكومة ، عدل عن هذا الاتجاه وأثبت لهذه الهيئات مكانة في مباشرة قضاياها بواسطة المحلّين المعالين بها ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المعالة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . كما أن الجمع بين اتجاهات جميعا في مضمار نص واحد ينطوي على حكم معين ، من شأنه أن يحول دون حرمان الهيئات المعالة من الاستفادة من هذا الحكم وإخراجها من زمرة الجهات التي سوتى المشرع بينها جميعا .

ولا يعترض على تلك النتيجة بأنها تخالف ما قرره المشرع في قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات من نية لهذه الإدارة تنفرد بها في مباشرة قضايا الهيئات المعالة ، ذلك مردود بأن هذه النتيجة تقررت بقانون المحاماة ، أي بداية هي في مرتبة كل من قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات ، مما يضمن معه أعمالها دون التخرج من أن تتصامم بقاعدة أعلى منها في تدرج مراتب التشريع .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن للهيئات المعالة طبقا للنصوص المستحدثة في قانون المحاماة — أن تباشر قضاياها بنفسها عن طريق المحلّين المعالين بها غير أن هذه المكانة ليس من شأنها إلغاء النيابة المقررة لإدارة قضايا الحكومة في هذا الصدد ، فهذه النيابة — كما سلف البيان — اختصاص قرره المشرع لجهة أولاهها مرفق الدفاع عن الحكومة والمصالح المعالة ، ولم يتضمن قانون المحاماة نصا يقرر صراحة إلغاء هذا الاختصاص بالنسبة إلى الهيئات المعالة ، كما أن أحكام هذا القانون لا تتعارض مع أحكام قانون إدارة قضايا الحكومة وقانون المرافعات تعارضا من شأنه أن ينسخ أحكامها ، فضلا عن أن ما ورد بقانون المحاماة ليس

تنظيها شللا للنيلبة عن الهيئات العلية فى قضايها يؤدى الى نسخ التنظيم السابق عليه وانما كل ما ورد فى هذا القانون هو اعطاء الهيئات العلية مكتة فى ميلازة قضايها الى جانب الاختصاص المقرر والمفوض لادارة قضايا الحكومة ، فهذه الادارة لازالت صاحبة اختصاص فى هذا الشأن ويجوز ايضا لتهيئة أن توكل المحلين العاملين بها فى مباشرة قضايها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاختصاص بمباشرة قضايا الهيئة العلية للتأمينات الاجتماعية معقود لها بالإضافة الى ادارة قضايا الحكومة .

(فتوى ٤٠٤ فى ١٦/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة طبقا للأحكام الواردة فى القانون المنظم لكل منها — امتداد هذا الاختصاص للمسائل والمنازعات الخاصة بمؤسسة التأمينات الإجتماعية رغم انشاء ادارة قانونية بهذه المؤسسة طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية فى المؤسسات العلية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الإدارات القانونية فى المؤسسات العلية . ونصت المادة الأولى منه على أن تسرى أحكام هذا القرار على المؤسسات التى يسرى فى شأنها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بصدار لائحة موظفى وعمل المؤسسات العلية ، وتلك هى المؤسسات العلية ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدها قرار من رئيسى الجمهورية .

وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ ونص في ملته الأولى على أن تعتبر مؤسسة التالينات الاجتماعية من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي . ونتيجة ذلك ن تسرى على هذه المؤسسة أحكام القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، التي تنص المادة ٢ منه على أن (تنشأ في كل مؤسسة من المؤسسات المشار إليها في المادة السابقة إدارة تقنوية تختص بمباشرة التضياع التي ترفع من المؤسسات أو الشركات التابعة لها أو التي ترفع عليها ، كما تختص بلباء الفتاوى والآراء التقنوية التي يتطلبها سير العمل ، وصياغة اللوائح والعقود وإبداء آراى فيها كما تتولى إجراء التحقيقات التي تكلف بإجرائها . ومراقبة تطبيق المؤسسة أو الشركة للقوانين واللوائح والأنظمة السارية . وتكون الإدارة المذكورة مسؤولة عن مباشرة كافة هذه الاختصاصات أهم رئيس إدارة المؤسسة) .

ويجب بمقتضى هذا أن تنشأ في مؤسسة التالينات الاجتماعية إدارة قانونية يعهد إليها بالاختصاصات انبينة في المادة ٢ من القرار رقم ١٥٧٠ لسنة ٦١ المشار إليه .

ولما كلفت أخصاصات القسم الاستشارى للفتوى وانتشريع بمجلس الدولة في مواجهة مؤسسة التالينات الاجتماعية ، وهى مصلحة عامة في تطبيق كل من المادتين ١١ ، ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، تتحدد بما تنص عليه هاتان المادتان من أن « تختص الإدارات بإبداء الراى في المسائل الى يطلب الراى فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص التنظيمات الإدارية ولا يجوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تفرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مدة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الإدارة المختصة » ، وأن « تتولى الإدارات صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة وكذلك صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية والقوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصمة التشريعية » وللوزارات والمصالح أن تعهد الى الإدارات بإعداد ما تسرى إحالته إليها من المشروعات السابقة » .

وإذا كان التشابه قائما بين بعض اختصاصات الادارة القانونية في المؤسسة واختصاصات ادارات الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، خاصة فيما يتعلق بمهنتى الائتفاء والصياغة ، الا انه يلاحظ أن الفارق بينهما في هذا الجهاز عنه في الجهاز الآخر واضح ، ذلك أن مجلس الدولة وهو هيئة مستقلة عن الحكومة والمصالح العامة ، يمثل أحد أجهزة الرقابة الرئيسية في الدولة ، وقد استمد بمقتضى هذا الوضع ووفقا لقانون تنظيمه ولاية عليا تنبسط على مختلف الامور القانونية في سائر مصالح وهيئات الدولة ، انقصد منها كفاءة المشروعية وحسن تنفيذ وتطبيق القانون في مباشرة هذه المصالح والهيئات لأوجه نشاطها المختلفة . أما الادارة القانونية بالمؤسسة فهي جزء من المؤسسة وأحدى اداراتها ، وهي تتولى وفقا للمادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ اختصاصاتها في حدود ما يتطلبه سير العمل وتمثل عن مباشرة هذه الاختصاصات أمام رئيس مجلس الادارة .

وإذا كان انشاء الادارة القانونية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية يخولها الاختصاصات المقررة في قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر ، الا أن هذا الوضع لا يؤثر على صلتها بمجلس الدولة التي تظل محكومة بالنصوص المشار إليها فيما تقدم وهذا هو الأمر الحادث بالنسبة إلى سائر الوزارات والمصالح ، حيث تعرض على مجلس الدولة سائر الموضوعات التي يختص بنظرها طبقا لتلك النصوص ، ذلك بالرغم من وجود ادارات قانونية متخصصة فيها ، كما أنه كثيرا ما ترد تلك الموضوعات من هذه الادارات القانونية ذاتها .

وعما يتعلق بصلة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإدارة قضايا الحكومة فلها تتحدد بما تنص عليه المادة ٢ من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ من أن (تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا) .

وتعتبر ادارة قضايا الحكومة بمقتضى هذا النص صاحبة اختصاص
اصيل فى النيابة عن الحكومة والمصالح العامة وتمثيلها امام القضاء . غير
انه يلاحظ ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٧ بالحماية امام المحاكم قد حول
الادارات القانونية بالمؤسسات العامة الاختصاص مباشرة قضايا هذه
المؤسسات والمرافعة فيها اذ تنص المادة ٢٦ من هذا القانون على ان
(يقبل للرافعة امام المحاكم عن مصالح الحكومة او الهيئات العامة :
وزارة الاوقاف او المؤسسات العامة والهيئات ائنى يصدر بتعيينها قرار من
وزير العدل بعد اخذ رأى لجنة قبول المحامين محللو اقالم هذه الجهات
الحاصلين على شهادة الليسانس او ما يعادلها أو أحد المحامين ...) .

وطبقا لنص المادة ٢٦ المشار اليها وما نص عليه قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٧١ لسنة ١٩٦١ ، ينفقد للادارة القانونية بمؤسسة التأمينات
الاجتماعية الاختصاص مباشرة قضايا هذه المؤسسة غير انه ليس مليحون
دون ان تصعد المؤسسة ، تحت أى ظرف من الظروف ، لادارة قضايا
الحكومة مباشرة بعض قضاياها امام القضاء ، وذلك اما على وجه
الاستقلال والانفراد أو بالتعاون والمشاركة مع الادارة القانونية فيها . وفى
كل هذه الاحوال تستند ادارة قضايا الحكومة اختصاصها من كونها صاحبة
ولاية عامة فى النيابة عن الحكومة والمصالح العامة امام القضاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان انشاء الادارة القانونية
بمؤسسة التأمينات الاجتماعية بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠
لسنة ١٩٦١ ، مما يخولها الاختصاصات التى نص عليها هذا القرار .. على
ان هذا الوضع لا يؤثر على صلة كل من مجلس الدولة وادارة قضاب
الحكومة بهذه المؤسسة التى تظل محكمة بالنصوص الواردة فى قانون
تنظيم هاتين الهيئتين ، ويعتبر ان لكل منهما ولاية عامة غيا يتعلق ما
تباشره من اختصاصات .»

(فتوى ٥١٢ فى ٢٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

دعوى - صفة في الدعوى - وكالة ادارة قضايا الحكومة -
طبيعتها - وكالة ادارة قضايا الحكومة عن الحكومة والهيئات العامة
في الدعاوى التي ترفع منها وكالة قانونية - لا تملك الحكومة اجراء
صلح او تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها
في اجراء الصلح او التنازل - لادارة قضايا الحكومة - عدم
الاعتداد برغبة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في التنازل عن احد الطعون
التي تباشرها نيابة عنها .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على احكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن
تنظيم ادارة قضايا الحكومة ان هذه الادارة تتوب عن الحكومة والمصالح
العامة والهيئات العامة في الدعاوى التي ترفع منها او عليها لدى المحاكم
على اختلاف انواعها ودرجاتها فادارة قضايا الحكومة وكالة عن الحكومة
والمصالح والهيئات العامة وكالة قانونية في الدعاوى التي ترفع منها او عليها
لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولا تملك الحكومة اجراء
صلح او تنازل عن دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها في
اجراء الصلح او التنازل (١) ومتى كتبت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى قد
ابنت رغبتها في عدم الاستمرار في هذا الطعن والتنازل عنه وكان ذلك أثناء
مباشرة ادارة قضايا الحكومة لهذا الطعن وكان الثابت ان ادارة قضايا
الحكومة قد ابنت رغبتها في استمرار السير في الطعن فانه يتمتع بعدم
الاعتداد برغبة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى في التنازل عن هذا الطعن
واستمرار الخصومة حتى يتم الفصل فيه .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الجهة المختصة باقتراح الصلح في دعوى مباشرتها ادارة قضايا الحكومة هي ادارة قضايا الحكومة التي يتعين اخذ رأيها في الدعوى التي تبناها - الجهة المختصة بالبت في الصلح هي المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة طبقا لنص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ - اختص مجلس الدولة في مسائل الصلح متى بلغت قيمته خمسة آلاف جنيه .

ملخص الفتوى :

ان وزارة الخزانة في الاقليم الشمالى نظمت بمقتضى المرسوم التشريعى رقم ٧٥ بتاريخ ٢٠ حزيران سنة ١٩٤٧ الذى حدد صلاحيات هذه الوزارة وتنظيماتها وهيئاتها المختلفة ومنها المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة الذى بينت المادة الرابعة من هذا المرسوم اختصاصه وعى دراسة المشاريع الاساسية المتعلقة بالموارد العامة والامور المالية والتنظيم المالى والبت في اقتراحات مديرية القضايا بشأن اقامة الدعوى او عفيها او الكف عن متابعتها عفيها تستدعى مصلحة الخزانة انتهاء القضية بطريق التسوية او التحكيم .

ويستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم التشريعى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه ان المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة يختص بنها يتعلق بدعوى الحكومة بأمرين :

اولها - اقامة الدعوى لو عدم اقامتها .

والثانى - الكف عن متابعة الدعوى عفيها تستدعى مصلحة الخزينة انتهاء الدعوى بطريق التسوية او التحكيم .

وقد عدل هذا الوضع بصور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة .

فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على ان « تنوب هذه الإدارة (أى ادارة قضايا الحكومة) عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا » كما نصت المادة الثالثة منه على انه « لا يجوز اجراء صلح فى دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح ، كما يجوز لهذه الإدارة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها » . وذلك مع عدم الاخلال بلحكم قانون مجلس الدولة .

ويستفاد من هذين النصين :

أولا : — ان ادارة قضايا الحكومة هى الجهة المختصة بتثييل الحكومة ومصالحها والنسيلة عنها قانونا فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

ثانيا : — عدم جواز الصلح فى دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة الا بعد اخذ رأيها فى اجراء الصلح .

ثالثا : — ان لادارة قضايا الحكومة ان تقترح على الجهة المختصة الصلح فى دعوى تباشرها .

رابعا : — هذا الاختصاص المخول لادارة قضايا الحكومة لا يخص باختصاص مجلس الدولة .

ومقتضى ما تقدم ان هذا القانون قد قيد سلطة المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة فى اجراء الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ادارة قضايا الحكومة بضرورة اخذ رأيها فى اجراء الصلح .

كما نصت المادة ٢/٤٤ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على انه « لا يجوز لاية مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تريد قضيته على خمسة آلاف جنيه يغير استفتاء الإدارة

المختصة (أى ادارة الفتوى والتشريع المختصة) « وهذا النص يتعبد نص المادة (٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ السلف الذكر ، فقد وردت عبارته عامة مطلقة بحيث تتناول فى عمومها وإطلاقتها صور الصلح كافة سواء اكلن فى نزاع رفعت به دعوى أو كائن فى نزاع لم ترفع به دعوى بعد، يؤيد هذا النظر الفقرة الأخيرة من المادة (٣) من قانون ادارة قضايا الحكومة التى تقتضى بلخذ رأى ادارة قضايا الحكومة فى اجراء الصلح فى دعسوى تباشرها أو اقتراح الصلح على الجهة المختصة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام قانون مجلس الدولة ، والمقصود فى هذا الخصوص حكم المادة ٢/٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار إليها التى أوجبت استفتاء ادارة الفتوى والتشريع المختصة فى كل صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه ، وغنى عن البيان ان اختصاص البت فى الصلح لا يزال مقررا للمجلس الاستشارى لوزارة الخزانة .

لهذا انتهى الرأى الى ان المجلس الاستشارى لوزارة الخزانة لا يزال مختصا بالبت فى الصلح فى المنازعات والدعوى التى تكون الحكومة طرفا فيها ، وان ادارة قضايا الحكومة تختص بقتراح الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، وانه يعمين أخذ رأى ادارة قضايا الحكومة فى الصلح فى الدعاوى التى تباشرها ، ولله يجب أخذ رأى مجلس الدولة (ادارة الفتوى والتشريع المختصة) فى كل صلح تجلوز قيمته خمسة آلاف جنيه سواء كائن الحق المتنازع عليه مرفوعة بشان دعوى تباشرها ادارة قضايا الحكومة أو لم يكن .

(فتوى ١٩٢ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٨ ع ٤)

مساعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

وظيفة ادارة قضايا الحكومة هى نائب قانونى عن الحكومة — تركيبة الوزير أحد موظفى وزارته الحاليين الى مجلس التدبب — لا يؤثر على رفع الدعوى التأديبية ولا يؤدى الى عدم قبول الطعن فى القرار الصادر من هذا المجلس — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

ان ادارة قضايا الحكومة « تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيها ويرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا » طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ .
فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة فهى والحالة هذه تنوب نيابة قانونية عن الحكومة فى رفع الطعن وغنى عن البيان أن كتاب الترقية الصادر من وزير الخزانة الى مجلس التأييد لصالح لحد الموظفين الحاليين اليه لا يخرج عن كونه مجرد ابداء رأى فى الموضوع لا يؤثر على رفع الدعوى التائيدية ولا على قبول الطعن المقدم فى القرار الصادر عن مجلس التأييد فضلا عن أن الوزير لم يصدر قرارا بعدم الطعن .
(طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

ادارة قضايا الحكومة — مهمتها الدفاع عن الحكومة فى مختلف المنازعات — المنازعات المتعلقة بالمسائل الشرعية — التأهيل الطبى اللازم فيمن يتولون الدفاع فيها .

ملخص الحكم :

ان الاوضاع الادارية بلادارة القضايا كانت ولا تزال تقضى بأن تنشأ فى تلك الإدارة اقسام متعددة تضطلع بمختلف نواحي المنازعات الخاصة بالحكومة ، ومن هذه الاقسام قسم شرعى يتصل عمله بتأهيل المظلمين عليه ، وقد نظم هذا القسم على أن يكون من اختصاصه تولى القضايا الشرعية الخاصة ببيت المال ، وهذا يقتضى التدخل فى القضايا الشرعية لاثبات حق بيت المال ، ومن الطبيعى أن يعين فيه من يكون تأهيله متفقا وهذا النوع من القضايا ، واجازة القضاء الشرعى فى المؤهل الذى يعول عليه فى التعيين فى مثل هذه الوظائف ، سواء فى القضاء الشرعى أو فى الوظائف النظرية .

(طعن ٣٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٦)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

تسرى تعيين أعضاء قضايا الحكومة للفنيين وتحديد مرتباتهم — القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة — احلته في ذلك الى ما نص عليه قانون استقلال القضاء بخصوص رجال النيابة العامة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء إدارة قضايا الحكومة قد احل في مادته السابعة الى ما نظمه قانون استقلال القضاء في خصوص رجال النيابة العامة بالنسبة لتحديد مرتبات الموظفين الفنيين بإدارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم ، فنصت هذه المادة (معلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٨) على ان « يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة . اما المستشارون والمستشارون المساعدون فشأنهم في ذلك شأن مستشاري قسم الرأي والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه الماعدين وشأن باقي الموظفين الفنيين في ذلك شأن مستشاري رجال النيابة العمومية ، وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسرى في شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين » ،
(طعن ١٣٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

موظف في إدارة قضايا الحكومة — شروط تعيينه — عدم اشتراط الحصول على مؤهل معين في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم أعمال قضايا الحكومة — الرجوع الى القواعد العامة في هذا الشأن — ضرورة الحصول على مؤهل عال — اجازة القضاء الشرعي من قبيل المؤهلات المالية التي ترشح للتعين في ظل القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم أعمال قضايا الحكومة لم ينص على شروط خاصة بشأن المؤهل الذي يعول عليه في التعيين ، وان كان

قد نص في مادته السادسة على أن « يسوى الموظفون الفنيون فيما يتعلق بالمرتبة والمرتبت برجال النبيلة الأهلية ... » فمعين مستواهم الوظيفي وجعلهم في هذا الخصوص نظراء لرجال النبيلة ، دون تعيين الشروط اللازمة في المرشح من حيث المؤهل ، كما فعل القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٤ ، إذ ألتج في الصياغة اتجاها آخر ، بأن عني بالنص على وجوب حصول المرشح على درجة الليسانس . وعنى عن القول أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ ، وقد سكت عن تعيين هذه الشروط ، فانه يرجع الى أحكام الدكرتو الصادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المكين في مصالح الحكومة ، وهو ذلك الدكرتو الذي صرح في مادته الخبسة بأنه « لا يجوز انتخاب مستخدمى المصلح الا من المترشحين الذين من الأنواع الآتية :٠٠٠ (الثالث) المترشحون الحائزون على دبلومة من مدرسة عليا تابعة لنظارة المعارف العمومية لو دبلومة نالوها خارج القطر واعتبرت كالدبلومة المصرية المعادلة لها طبقا لنص الأمر العالى الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٩٧ » . ولا جدال في أن اجازة القضاء الشرعى التى حصل عليها المطعون عليه في سنة ١٩٢٧ هي من قبيل المؤهلات العالية التى عناها الدكرتو سالف الذكر .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

موظف فنى بإدارة قضايا الحكومة — تعيينه — صحته وفقا لقوانين التى كانت تحكم التعيين وقتئذ — استحقاقه للترقية الى الدرجات التالية متى توافرت فيه شروطها .

ملخص الحكم :

متى كان تعيين المدعى بإدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا ، ثم أبقي عليه عند اعادة تشكيل ادارة القضايا في سنة ١٩٤٦ ، فمن حقه أن يأخذ حقه في الترقية متى توافرت فيه شروطها .

(طعن ٣٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

موظف فني بإدارة قضايا الحكومة — تعيينه — اشتراط القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ الحصول على إيسانس الحقوق — تطبيق هذا الحكم يكون بالنسبة أن يمين منذ العمل بالحكم القانون المذكور — لا محل للنزاع في صلاحية من عين قبل ذلك ولم يكن حاصلًا على المؤهل المذكور للبقاء في وظيفته ، والا كان في ذلك تطبيق للقانون بلتر رجعى .

ملخص الحكم :

ما دام تعيين المدعى في إدارة قضايا الحكومة قد تم صحيحا في تلك الفوائين التي كانت تحكم هذا التعيين وقتذاك ، وهي لم تكن تتطلب اجازة الحقوق للتعيين في الوظيفة الفنية بالإدارة ، فإن صلاحية البقاء لا يجوز أن تكون محل منازعة بالاستناد الى ما استحدثته القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ من اشتراط حصول المرشح على اجازة الحقوق أو ما يعادلها ، لأن المقصود بذلك هو الجمع منذ العمل بهذا القانون ، دون المساس بين تم تعيينه صحيحا قبل ذلك ، والا كان ذلك تطبيقا للقانون الأخير بلتر رجعى دون نص .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

أقضية بإدارة قضايا الحكومة — القرار الصادر بتعيين محامين بإدارة قضايا الحكومة — عدم انفصاحه عن أقضية خاصة لأحد المعينين — اعتبار ذلك ترتيبا لأقضيته بين زملائه على نحو معين هو أن يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه وفي الترتيب بعد زميله السابق — اعتبار أقضيته محدودة في ذات القرار — عدم رفعه الدعوى خلال الستين يوما التالية — عدم قبولها لرفعها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من وزير العدل برقم ٨٧ فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بتعيين عدد من القضاة ، ومن بينهم المدعى ، فى وظائف محامين من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة ، لم يغفل تحديد اقدمية خاصة بالمدعى على النحو الذى يزعمه ، وانما ترتيب اقدميته بين زملائه كان مقصودا فى القرار على نحو معين هو ان يكون بحسب تاريخ قرار تعيينه واذا كانت لقدميته آخر من عين فى ذات الوظيفة قبله راجعة الى اول مايو سنة ١٩٥٤ تاريخ القرار الصادر بها ، وكان القرار الصادر بتعيين المدعى فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٨ النافذ من يوم تسلمه العمل فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ لاحقا ، فان اقدمية المدعى تاتى فى الترتيب بمقد زميله السابق ، وذلك بالتطبيق للقاعدة العامة ، ما دام لم يفصح اقرار عن اقدمية خاصة بالمدعى كما فعل بالنسبة لزملائه المعينين معه — القضاة الستة — اذ حدثت لهم اقدمية خاصة . وما دامت اقدمية المدعى تعتبر قانونا محددة فى ذات القرار ، حسبما سلف ايضاحه ، وقد بلغ به المدعى بكتاب فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وكان هذا الإبلاغ شللا لكل ما صدر به القرار فيما يتعلق بالمدعى ، وكانت اقدمية مستفادة قانونا على النحو المتقدم وتسلم العمل بموجب ذلك فى ٢٦ منه فكان يتعين عليه ان يرفع دعواه خلال الستين يوما التالية ، ولكنه اتاها فى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٧ فتكون دعواه ، والحالة هذه ، غير مقبولة .
لرغمها بعد اليعاد .

(طعن رقم ٧٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

ترقيات موظفى ادارة القضايا الفنين — جريتها بالاقدمية مع الاهلية او بالكفاية الممتازة فى النسبة المعينة لذلك — اختلاف معنى الكفاية المطلوبة فى كل نسبة .

ملخص الحكم :

ان الترقية بين رجال النيابة ومن في حكمهم من موظفي ادارة القضايا الفنين اما ان تكون بالاقدمية مع الاهلية في النسبة المعينة لذلك ، او بالكفاية الممتازة في النسبة المعينة لذلك ايضا ، وغنى عن اثبات ان قاعدة الترقية في كل منطقة من هاتين المنطقتين تختلف في مفهومها وضوابطها عن الاخرى لما هو مسلم من ان مستوى الكفاية الممتازة اعلى تدرا من المستوى الاخر .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المسند :

ترقيات موظفي ادارة القضايا الفنين - ترك اقدمهم فيها لجرد حداثة عهده بالعمل في الادارة - غير حائز متى كان عمل الموظف السابق على تعيينه عملا نظريا لعمل الادارة الفنى .

ملخص الحكم :

لا يجوز ترك المدمى في الترقية لجرد حداثة في ادارة القضايا ، ما دام عمله السابق قبل تعيينه فيها هو عمل نظري لعمل الادارة الفنى ، ومثله لا يجوز اطراحه وترك تقدير اللقائم به من ثلثاه ، لان في اطراحه قطعا للصلة بين ماضى المدعى في ذلك العمل وحاضره في ادارة قضايا الحكومة والقائمون اذ اجاز تعيينه في هذه الادارة وحساب اقدميته السالفة عند التعيين ، انها قصد بداهة الى انه لا يجوز فصل الماضى عن الحاضر ، بل يجب احكام ربطهما ، وان يؤخذ في الاعتبار ما تمتع به الموظف من جهد مثني عليه في ذلك العمل النظري ، كما تصدر صلاحيته للترقية في الادارة على اساسه ، هذا الى ما ينطوى عليه جب ماضيه وتخطيه في الترقية من غير ان يرجع الى نقص في كفايته الذاتية ، والاهمية للترقية هي بطبيعتها ذاتية بالنسبة للموظف ، بينما تركه بنحس منق

الإدارة مرده الى سبب غير ذاتي فيه ، وإنما هو بطبيعته موضوعي ،
يدور حول دعوى حداثة المعين في ادارة التقضيا ، ولو كان ذاته
كقوا وممتازا .

(طعن ٢٢٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب بلدارة قضايا
للحكومة — الدرجة المالية التي تعادل هذه الوظيفة في الكادر الملحق
بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي الدرجة الثانية — العبرة في التتادل
بمتوسط مربوط الدرجة .

ملخص الحكم :

ان تقضى المراحل التي مرت بها الدرجة المالية لوظيفة نائب بفتيتها
الاولى والثانية يبين ان الدرجة المساللة لدرجتها كانت في كادر الدرجة
الثانية وكذلك في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة هي الدرجة الثانية ، وعندما تغير وضع هذه الوظيفة بحيث
اصبحت من فئة واحدة بدلا من فئتين واهمجت فيها وظيفة المنتخب الاول
اختلت هذه المعادلة ، اذ طبعت بدايتها الى ٥٤٠ جنيها وهي بداية مربوط
الدرجة الثالثة بينما ظلت نهايتها مجاوزة لنهية مربوط الدرجة الثانية وان
كانت لا تزال دون نهية مربوط الدرجة الاولى ولما لم تعد درجة هذه
الوظيفة تنطبق عليها مع درجات الكادر العام لا من حيث البداية ولا من
حيث النهاية ، أصبح لا مناص — اذا اقتضى الحال مخالفتها بالقاعدة
المقبلة لها في الكادر العام — من التعويل في ذلك على متوسط مربوط
الدرجة اذ انه باختلاف البداية والنهاية يكون هذا المعيار هو السليم لاجراء
التتادل المالي اذ انه فضلا عن انه يلائم في التقدير بين حدى الدرجة
المالية نقطة المعيار الذي تتخذ به التشريعات المالية والميزانيات في
تقدير وتسويات مرتبات الموظفين ومعالشاتهم باعتبارهم المعيار الحقيقي لتقييم

الدرجة وانضباطها وإذا كان متوسط مربوط الدرجة المقررة لوظيفة النائب وقت صدور القرار المطعون فيه هو ٨١٠ جنيتها ، وكان متوسط مربوط الدرجات الثلاثة والثانية والأولى المتداخلة فيها في الكادر العام هو ٦٦٠ ، ٨٧٠ ، ١٠٥٠ جنيتها فقد وضح أن المعادلة بين درجة نائب في الكادر الخاص وبين الدرجة الثقلية في الكادر العام هي معادلة سلمية لا شائبة فيها .

ومن حيث أنه ليس مقبولا ، بعد أن سلكت درجات مالية ثلاث في درجة النائب (١٠٨٠/٥٤٠) أن يعتد بالحد الأعلى لمربوط هذه الدرجة معيارا تجرى على أساسه المصادلة بينها وبين درجات الكادر العام ، لأن التزام هذا المعيار يفرض إلى نتائج لا يمكن تقبلها ، فالمرتبة حديثا إلى وظيفة نائب وقد كان إلى عهد قريب في وظيفة مندوب لا يجاور رتبها المالي حدود الدرجة الرابعة (٥٤٠/٣٦٠) لا تقبل منه المطالبة بالدرجة الأولى أو صار تعيينه بعد ذلك خارج قسم القضايا طبقا للفقرات الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا الأوقاف ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر . وعلى الفرض الجلي فإن تعيين مثل هذا النائب في الدرجة الأولى رغم أن نهاية هذه الدرجة أعلى من نهاية مربوط وظيفته الفنية السابقة بقسم القضايا ، لكن في هذا التعيين طفرة صارخة لا يسبقها المعدل ، وبأبوابها الحرص على تحقيق التعادل بين الدرجتين ، ولا ريب أن الأخذ بمعيار متوسط الدرجة هو اقرب إلى الحق وأبعد عن الشطط ، إذ به ينضبط مفهوم التعادل المنشود وليس فيه حيف على وضع سابق ، ولا اعتداء على حق مكسب ، سيما وهو ينطوي في الغالب على مزايا يستفيد فيها أئنياب المعين خارج قسم القضايا ، ومتى انتفى المساس بالوضع الوظيفي السابق ، فانه لا وجه لمجازاة المدمى في طلب المزيد من المزايا التي يخفق بها التعادل ولا تقرها روح المادة الثالثة من القانون آنف الذكر .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

الموظفون الفنيون بقسم قضايا وزارة الأوقاف — تنظيم القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ لتعيينهم بإدارة قضايا الحكومة أو بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم — حظر المادة الرابعة منه الطعن في التعيين وتحديد الأقدمية التي نهت طبقا له — لا ينصرف هذا الحظر إلى قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية تقل درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي — جواز الطعن في هذه القرارات بالإلغاء .

ملخص الحكم :

إن المشرع إجاز في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ تعيين بعض الموظفين الفنيين بقسم قضايا وزارة الأوقاف في إدارة قضايا الحكومة وأوجب تعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم وأوجب تحديد أقدميتهم في قرارات تعيينهم كما أوجب تعيين من تركوا بقسم قضايا الأوقاف بوظائف فنية أو إدارية لا تقل من حيث الدرجة عن درجاتهم وقد نص المشرع — وفصده في ذلك كان جليا واضحا — إلى أن الذين لا يعينون بإدارة قضايا الحكومة ينبغي ألا ينحدر بمستواهم الوظيفي من حيث الدرجة عن درجاتهم السابقة التي كانوا عليها بقسم قضايا الأوقاف بالكتفاء ما لحق بهم من كادر القضاء وميزاته وعلاواته فلم يرد أن يتركهم تحت رحمة وزارة الأوقاف تعيينهم في أية وظيفة وإلية درجة ولو أدنى من درجاتهم فيصيرهم الفنيين مضاعفا ويجتمع بهم الحرمان من الكادر القضائي وميزاته وللتعيين على درجات أقل من درجاتهم لا لئلا يذهب جنوه أو مطعن في كفاءتهم سوى ما ابتغاه الشارع من قصر التعيين في إدارة قضايا الحكومة على حملة إجازة الحقوق كما أن المادة الرابعة صريحة في حظر الطعن على التعيين وتحديد الأقدمية التي تقع مطابقة لما نصت عليه أحكام المادة الرابعة بمعنى أنه متى عين عضو قسم قضايا الأوقاف في إدارة قضايا الحكومة في وظيفة مماثلة لوظيفته التي كان عليها ونص على تحديد أقدميته في قرار التعيين أو عين عضو بقسم قضايا الأوقاف لم يتح له حظ التعيين في إدارة قضايا الحكومة في وظيفة

فنية أو إدارية لا تقل درجتها عن درجته التي كان عليها بالكادر القضائي فقد وقعت هذه التعيينات وتحديد تلك الأقدمية محصنة من أي طعن سواء بالإنهاء أو التعويض فلا يجوز أن يطعن أحد من رجال قضايا الحكومة على قرارات تعيين أنوفادين عليهم من زملائهم أعضاء قسم قضايا الأوقاف فقد يرى أن هذا التعيين يمس وأنه قد يصلح سببا في حرمانه من ترقية مقبلة إلى درجة أعلى كما لا يجوز أن عينوا بإدارة قضايا الحكومة من يطعنوا على تحديد أفضليتهم الصادرة في قرارات تعيينهم ولا أن فانهم حظ التعيين بإدارة قضايا الحكومة أن يطلبوا إلغاء قرارات تعيينهم في وظائف فنية أو إدارية ما دامت درجاتها لا تقل عن درجاتهم التي كانوا عليها وذلك لحكمة ظاهرة وهي أن المشرع قد أنصرف قصده بهذا الحظر إلى حماية الأوضاع الحساسة المترتبة على عدم نقل بعض رجال قسم قضايا الأوقاف إلى قضايا الحكومة فقد نشأ هذا الحرج من أنها بتت في صلاحية الأعضاء الجديدين بهذا النقل بحكم كفاءتهم العلمية والذاتية فلم تروجها عند إمساكها من نقل البعض الآخر لأن تفسخ لهم باب الطعن في هذه القرارات سدا منها للفرائح ومنعا للجدل والمهاترات حول هذه الكفاءات كخاية وقصورا وهو أمر قد يتفق مع الصون لكرامة رجال كلكوا زملاء لأعضاء إدارة القضايا وقد يصرفهم هذا الجدل حول صلاحيتهم عن الإقبال على عملهم في وظائفهم الجديدة كما أنه أراد أن يخلق باب المنازعات في الأقدميات المحددة في قرارات النقل ذلك أن الأقدميات بين الأنداد تثير كثيرا من المهاترات وتوقظ اللجاجة بين زملاء مما يعكر الصفو ويفصم روابط الألفة والتضامن بينهم وهو أمر يتناقى مع ما يجب أن يسود أفراد الفئة الواحدة من حسن الزمالة ومثانة الود والصفاء وقد يؤثر على قلوبهم بعملهم على الوجه الأكمل فيضار بذلك الصالح العلم وغنى عن البيان أن المشرع ابتغى أبعاد النزاع واللجاجة حول التعيين في هذه الوظائف أو الطعن بنها وظائف نقل في احترامها ومركزها الأدبي وسلطانها عن وظائفهم التي كانوا يشغلونها ولكنه قيد هذا بشرط واحد وهو ألا تقل درجاتها عن درجاتهم الحالية أما إذا لم يعين من ينقلون إلى إدارة قضايا الحكومة في وظائف مماثلة لدرجاتهم أو لم تحدد أفضليتهم في قرارات تعيينهم أو عين من تركوا بوزارة الأوقاف في وظائف فنية أو إدارية تقل درجتها عن درجاتهم التي كانوا عليها بالكادر القضائي فإن هذه القرارات لا يمتد

اليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة ولا تكون محصنة من الطعن عليها
بالإلغاء ،

ويخلص من كل ذلك أنه إذا صدرت القرارات المنفذة للقانون ٨٤
سنة ١٩٥٩ في إطار الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة منه فانها
تقع حصينة من الإلغاء ويمنأى عن أى طعن إلغاء أو تعويضاً اذ يفسى
عليها الحظر الوارد بالمادة الرابعة حمايته إما اذا انخرفت عن تلك
الشروط فإن الحظر لا ينظمها ولا يحميها ويكون من حق من صدر من
شأنه او من يضر بها أن يطعن عليها بالإلغاء أو يطالب بالتعويض عنها
ولا حجية فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه وما تقول به الحكومة من
ان الحظر الوارد بالمادة الرابعة علم يشمل جميع القرارات سواء
ما توافرت فيها الشروط التي أوجبتها المادة الثالثة لو ما لم تتوافر
فيه تلك الشروط اذ لا تخصيص بغير مخصص لأنه فضلاً عما سبق
تبيته من عدم صحة ذلك فإن هذا القول مدحوض بأنه لا يعقل أن
يستوجب المشرع شروطاً خاصة بالمادة الثالثة حجية للموظفين نم
يفسئ حمايته وسلطانه على تلك القرارات التي تتصرف من تلك الشروط
التي وضعها والتي تنطوي على الانتكاس من الحقوق المكتسبة والأوضاع
المستقرة للموظفين وقد كان في مقدوره لو اراد ذلك أن يتدخل من تلك
الشروط بجعل سلطتها في تنفيذ احكام هذا القانون مطلقاً من كل قيد .

وفي ضوء ما سلف بيانه يحق للطاعن أن يقيم طعنه على أنه عين في
درجة أقل من درجته التي كان عليها بالكادر القضائي ومن ثم يكون الدفع
بعدم جواز نظر الطعن في غير محله .

(طعن ١١١٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

نعيين — علاوة دورية — تعيين أحد العاملين بالكادر العام في احدى
الوظائف — التقيد بإدارة قضائياً الحكومة بعد تعيينا مبتدأ مثبت الصلة
بوظيفته السابقة — نسائي ذلك — نتيجة ذلك عدم استصحاب العامل
عند تعيينه في احدى الوظائف الفنية بإدارة قضائياً الحكومة موعد علاوة
السابقة بالكادر العام وإن يبدأ في حقه موعد جديد للملاوات — مثال .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على ملفه ، خدمة المدعى انه حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٦ والتحق بالخدمة بمصلحة البريد اعتبارا من ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بوظيفة من الدرجة السادسة وفى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٩ بتعيينه فى وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بديوان وزارة العدل وتدرج مرتبه الى أن وصل فى اول مايو سنة ١٩٥٤ ٥٠٠٠ مليم و ١٦ جنية ، وفى ١٦ من أكتوبر صدر قرار وزير العدل رقم ١٠٢ بتعيينه فى وظيفة مندوب « أ » بإدارة قضايا الحكومة بمرتبه .

ومن حيث ان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء ادارة قضايا الحكومة — الذى عين المدعى فى ظل العمل به — قد أحال الى ما نظمه قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء بالنسبة الى تحديد مهمات أعضاء ادارة قضايا الحكومة وشروط تعيينهم فنص فى مادته السابعة (معدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٢) على أن يكون شأن الرئيس بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن الوكيل بمجلس الدولة ، ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ويكون مرتبه ١٦٠٠٠ جنيها فى العام ويكون شأن المستشارين الملّكين والمستشاريين الملّكين المساعدين بالنسبة الى المرتب وشروط التعيين شأن المستشارين والمستشارين المساعدين بمجلس الدولة وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العمومية ، وبذلك اصبح أعضاء ادارة قضايا الحكومة خاضعين لأحكام قانون تنظيم مجلس الدولة وقانون استقلال القضاء وجدول المرتبات الملحق بكل منهما على النحو المبين الذى نصت عليه المادة السابعة مالملة الذكر . وتأسيسا على ذلك فإن تعيين أحد المابلين بالكادر العام فى احدى الوظائف الفنية بإداره قضايا الحكومة يعد تعيينا مبتدأ منبت الصلة بوظيفة السابقة ، أسامه شروط وصلاحيات خاصة . ولا ينظر فيه الى التعادل بين درجة الوظيفة التى كان يشغلها الملبل والدرجة المتقلبة للوظيفة التى عين بها ، فبئشأ للبلبل بهذا للتعيين مركز قانونى جديد غير المركز الذى كان ينظره فى

الجهة التي كان يعمل بها والذي انتهى بانهاء خدمته بها ولا يعتبر هذا المركز الجديد امتدادا للمركز السابق .

ومن حيث ان الأصل المقرر طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم مجلس الدولة والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والجدول الملحق بكل منهما - ان الملاوة الدورية تستحق بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين ومن ثم فان العليل لا يستصحب عند تعيينه في إحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة موعد علاوته السابقة بالكامل العام ، وإنما يبدأ في حقه موعد جديد للعلاوات .

وهم حيث انه ترتبوا على ما تقسم فإن المدعى بتعيينه في وظيفة منسوب « ١ » بإدارة قضايا الحكومة يكون قد خضع لنظام وظيفي منبت الصلة عن النظام الذي كان خاضعا له إبان خدمته السابقة بوزارة العدل وبهذه المثابة فإن هذا التعيين لا يعد نقلا فلا تحسب في حقه المدة التي قضاها في وظيفته السابقة ضمن المدة التي يستحق بالتقاضيها العلاوة في وظيفته الجديدة ، وهو قائم فعلا بالنسبة الى المدعى فقد منحته الجهة الادارية الملاوة الدورية الأولى بعد سنتين من تاريخ تعيينه بإدارة قضايا الحكومة وبذلك يكون هذا الاجراء قد تم صحيحا ومتفقا مع احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون .

(طعن ٢٨٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

تنص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة على تشكيل لجنة التاديب والنظالمات يكون لها ولاية الفصل في المنازعات الادارية المتعلقة بشؤون أعضاء قضايا الحكومة الفاء وتمويضا - القرارات الصادرة من لجنة التاديب والنظالمات في هذا الشأن نهائية ولا يجوز الطعن فيها لاهم اية هيئة قضائية - أساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنص على ان تشكل لجنة التاديب والنظالمات

من أعضاء المجلس الأعلى منضما إليه ستة من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأهمية وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء الإدارة وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء . وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع اقوال العضو والإطلاع على ما يديه من ملاحظات .

وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة الا في حالة التأليب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي الأعضاء . ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائيا لا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ أتف الذكر هو نص معدل لاختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري المحدد في قانون تنظيمه وسالب لولايته فيما يخص بالدعوى المتعلقة بإلغاء القرارات الخاصة بشئون أعضاء إدارة تضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها وقد انتهى قضاء المحكمة العليا في حكمها الصادر بجلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ في الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ قضائية دستورية الى رفض الدعوى المطالبة بطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٢٥ المشار اليها فيها نصت عليه من اعتبار قرارات لجنة التأديب والتظلمات الصادرة في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة تضايا الحكومة وفي طلبات التعويض المترتبة عليها نهائيا ولا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة استنادا الى ان الشارع قد رأى بسلطته التقديرية ان يسند ولاية الفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء إدارة تضايا الحكومة إلغاء وتعويض الى لجنة التأليب والتظلمات التي استحدثت بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وهي هيئة تؤلف من كبار أعضاء إدارة تضايا الحكومة باعتبارهم لكث خبرة ودراية بشئون القاطنين عليها واقتدر من ثم على الفصل في منازعاتهم وذلك على غرار لجنة التأليب والتظلمات التي انشئت بمجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وكلل لأعضاء الجهتين ضمانات التقاضي من ابداء دفاع وملاحظات وسماع اقوال وصودر الأحكام بالأغلبية وتلك سمات الهيئات القضائية ان الشارع اذ عمل ذلك فقد كلل لأعضاء إدارة تضايا الحكومة حق التقاضي أمام جهة

حولها سلطة القضاء فى منازعاتهم الادارية وذلك فى حدود حقه فى اسناد مثل هذه المنازعات الى جهة اخرى غير مجلس الدولة متى اقتضى ذلك الصالح العام . . وغنى عن البيان ان مثل هذه الهيئة التى تقوم بالفصل قضائيا فى منازعات اعضاء ادارة قضايا الحكومة تكبرن هى التافى الطبيعى المختص بالفصل فى منازعاتهم ومن ثم فلا يكون ثمة حرمان من حق التلافى الذى كفلته المادة ٦٨ من الدستور ولا مخالفة لنص المادة ١٧٢ من الدستور .

ومن حيث لما تقدم يكون القرار الصادر من لجنة التاديب والتظلمات بادارة قضايا الحكومة بجلسة ٦ من يوليو سنة ١٩٧٤ بشأن التظلم المقدم من الطاعن بطلب إلغاء القرار الجمهورى رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٧٢ الصادر باعادة تعيينه محليا بادارة قضايا الحكومة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه امام اى هيئة قضائية ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن المقدم من الطاعن عن هذا القرار والزاه المصروفات . . (طعن ١٨٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

وجوب الا تقل درجة الوظيفة المعار اليها العضوا الفنى بادارة قضايا الحكومة عن درجة الوظيفة التى يشغلها بالادارة - هذا الوجوب يتعلق بقرار الاعارة انشاء وتجديدا ولا يمس استمرار الاعارة خلال مدة سريانها - اذا تمت الاعارة او جديت على نحو مخالف لذلك فان المعار يتحمل قبوله هذا الوضع - يشترط الا يقل راتبه فى الجهة المعار اليها عن راتبه فى الجهة المعار منها بمراعاة ما طرأ عليه من زيادات بسبب الترقية والمطلوبات - تطبيق ذلك على المعارين من الاعضاء الفنين بادارة قضايا الحكومة الى هيئة قاة السويس - يتمتع الا يقل الراتب المقطوع الذى يحصل عليه كل منهم فى الهيئة ، بما فيه اعاقه غلاء المعيشة والبدلات المقررة ، عن راتبه الاصلى فى الادارة مضاعفا اليه اعاقه غلاء المعيشة ، على الا يجاوز نهاية مربوط الراتب المقطوع .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت المادة ٦٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تقضى بالانقل الدرجة المالية للوظيفة التى

يعلم اليها عضو مجلس الدولة عن درجة الوظيفة التي يشغلها ، وتنص المادة السابعة من قانون تنظيم ادارة قضائيا الحكومة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ بأن يكون شأن الأعضاء الفئتين بالادارة شأن اقرانهم في مجلس الدولة بالنسبة الى المرتب والمعاش وشروط الترقية ، الا ان هذا القسمين انما يتعلق بقرار الاعارة انشاء وتجديدا ولا يمس استمرار الاعارة خلال مدة سريتها المحددة لذلك فان المعال يتحمل نتيجة قبوله هذا الوضع على انه لا يجوز ان يقل راتب المعال المعال في الجهة المعال اليها بعد ترقيته او منحة علاواته في الجهة المعال منها وطوال مدة الاعارة من الراتب المقرر له في الجهة المعال منها فلا يضر بسبب استمرار الاعارة وحتى انتهائها بأن يصرف اليه راتب يقل عن مرتب وظيفته الأصلية . ومن حيث انه بالنسبة لمن يعلمون الى هيئة قناة السويس فبان مراكزهم القانونية من حيث الدرجات التي يعينون عليها او الوظائف التي يشغلونها انما تحدده القرارات الصادرة بملأهم على التفصيل المتقدم اما بالنسبة لرواتبهم فالمستفاد من لائحة وكادر موظفي هيئة قناة السويس له ثمة بدلات وعلاوات كان يتقاضاها الموظفون المعينون بالهيئة قبل تطبيق هذه اللائحة ومن بينها بدل السكن وبدل الاعباء المالية وعلاوات غلاء المعيشة وقد تضمنت هذه اللائحة بتجديدها بالنسبة للموظفين المعينين قبل صدورهما ليتكون من جملة مرتب اضافي واحد بالنسبة لهؤلاء الموظفين وضمها الى الرواتب الأساسية ان يعينون اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة في صورة رواتب مقطوعة بحيث لا تمتد هذه الرواتب المقطوعة من تكون رواتب الدرجات والوظائف التي يعين عليها العاملون بهيئة قناة السويس او العاملون للعمل بها ومن ثم لا يجوز في الأصل ان تقل الرواتب الأصلية بالجهات التي يعلمون منها بعد ترقيةهم او منحهم العلاوات فيها عن المرتبات المقطوعة التي يحصلون عليها فعلا في الهيئة الا انه وسد ادمجت اعلة غلاء المعيشة المقررة والبدلات الأخرى في الراتب المقطوع فانه يعين الا يقل الراتب الاخر الذي يحصل عليه المعال المعال فعلا عما يتقاضاه من راتب أصلي في الجهة المعال منها مضافا اليه اعلة غلاء معيشته المقررة بهذه الجهة »

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يترتب على ترقية المعال

فى وظيفته الأصلية اعتباره مرفق بقوة القانون فى الجهات المعار اليها بنى
يتعين أن يصدر بذلك قرار ادارى من الجهة المعار اليها بما لها من سلطة
تقديرية فى هذا الشأن وبمراعاة وجود وظيفة أعلى خالية يمكن تعيينه فيها
فإذا لم يصدر هذا القرار واستمر المعار شاغلا للوظيفة المعار اليها والتي
أصبحت بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية يستحق راتبه الجديد فى
وظيفته الأصلية مدة اعلونه وإذا ما جددت الاعارة فلا يجوز تعيينه فى
درجة مالية تقل عن الدرجة المالية لوظيفته الجديدة وإذا تجددت الاعارة
على نحو يخالف ذلك واستمر المعار فى الوظيفة المعار اليها التي أصبحت
بعد ترقيته أدنى من وظيفته الأصلية فإن المعار يتحمل نتيجة قبوله هذا
الوضع ،

وبالنسبة للمعارين لهيئة قناة السويس انتهى الرأى الى أن الرتب
المقطوع بالهيئة هو راتب الوظيفة بحدية الأدنى والأعلى ولا يجوز أن يقل
الراتب المقطوع الذى يحصلون عليه فعلا من الهيئة عن راتبهم الأساسى
مضاهيا اليه اعلة الغلاء فى الجهة المعارين منها على أن لا يتجاوز نهايه
مربوط الراتب المقطوع ،

(نغوى ١١٤٥ بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦٦)

تعليق :

تقوم ادارة قضايا الحكومة على مرفق الدفاع عن الدولة أمام
القضاء . فتتوب عن المصالح والهيئات العامة فيها يرفع منها أو عليها من
قضايا أمام المحكم والجهات التى خولها القانون اختصاصا قضائيا .

وقد واكبت ادارة قضايا الحكومة فى نشأتها نشأة القضاء ذاته فى مصر .
فيرجع انشؤها الى عام ١٨٧٦ على اثر انشاء المحاكم المخططة فى سنة
١٩٧٥ للفصل فى المنازعات بين الحكومة والمصالح ودائرة الخديوى وأفراد
أسرته وبين الأجانب ، وقد نصت المادة ١٠ من لائحة ترتيب المحاكم المخططة
على ذلك .

وفى تقديمنا للموسوعة الادارية الحديثة اثبرنا بليجائز الى يدايات ادارة

تضاليا الحكومة التى كان يطلق عليها لجنة تضاليا الحكومة ، ذلك أن مجلس الدولة إنما اتفق من تضاليا الحكومة التى كانت أيضا تتولى الوظيفة الاستشارية قبل انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ فى ١٩٤٦/٨/٧ .

وفى استعراض سريع للخطوط الرئيسية لمعالم التطور التشريعى لإدارة تضاليا الحكومة نشير الى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ بتنظيم اعمال اقسام تضاليا الحكومة الذى نص فى مادته الاولى على اختصاص ادارة تضاليا الحكومة محددا اياها بما يأتى :

١ — ان تصدر فتوى مبنية على الاساليب القانونية المحضة لمن يستقبلها من الوزارات والمصالح بشأن وثائق الالتزامات والعقود ومطالبات الاشغال العمومية وغيرها مما يرتبط بمصالح الدولة المالية ، ويكون مدعاة للتقضى او بشأن أى مسألة أخرى ترى الوزارة او المصلحة عرضها عليها لأجل دروسها .

٢ — ان تضع فى صيغة قانونية الوثائق والعقود المذكورة أو 'ى مشروع قانون أو مرسوم أو قرار أو لائحة أو غير ذلك من الامور الادارية التى تعرض عليها لدروسها .

٣ — ان تنوب لدى محكم البلاد على اختلافها عن الحكومة وعن المصالح العمومية فى الدولة بوجه عام .

كما نصت المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ على أنه « لا يجوز لإدارة أى مصلحة من مصالح الدولة ان تبرم أو تقبل أو تجيز أو تائن بأى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى أمر تريد نهيته على خمسة آلاف جنيه مصرى بغير استفتاء ادارة تضاليا الحكومة عن حكم القانون فيه ، هذا اذا لم ير الوزير المختص غير ذلك بقرار خاص ووجب ان يثبت فى الوثائق المتقدم فكرها ان ادارة التضاليا قد استفتيت فيها » .

وقد جاء هذا القانون فى أعقاب الحرب العالمية الاولى كخطوة من الخطوات التى سارت بها البلاد نحو تنظيم شئونها بعد اعلان استقلالها سعيا نحو تحقيق نهضتها الحديثة .

وبإتشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ونص في المادة (١) منه على أن تنشأ إدارة قائمة بذاتها تسمى إدارة قضايا الحكومة وتلحق بوزارة العدل . وحددت المادة (٢) من القانون اختصاص إدارة قضايا الحكومة فذكرت أنها « تتوب عن الحكومة والمصالح العمومية فيما يرفع منها أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا » .

وقد أدخل على القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ تعديل بالقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٤٨ ثم بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٠ .

وإدارة قضايا الحكومة بحكم قانون انشائها هي الجهة الوحيدة المختصة بالنيابة عن الوزارات والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا . واختصاص إدارة قضايا الحكومة هذا اختصاص أصيل شامل . ويتربط البطلان على الإجراءات التي تتخذها جهات الإدارة أمام المحاكم من غير طريق إدارة القضايا .

وفي سنة ١٩٥٩ خطت الإدارة خطوة واسعة في استكمال اختصاصها وذلك بقضيلها لوزارة الأوقاف بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ بضم قسم قضايا وزارة الأوقاف إلى إدارة قضايا الحكومة .

وتضخمت إدارة قضايا الحكومة بالاختصاصات والواجبات بعد أن ضمت أقسام قضايا الحدود سنة ١٩٥٤ والإصلاح الزراعي والسكة الحديد سنة ١٩٥٧ ووزارة الأوقاف سنة ١٩٥٩ وبعد أن تتبع تكليفها بالنيابة عن المؤسسات والهيئات في سنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ . و ١٩٦١ و ١٩٦٢ مما بلغ — على حد قول المستشار محسن قاسم — تقريره بجلية العدالة بالمسح الاجتماعي الشامل ١٩٥٢ — ١٩٨٠ الذي أصدره المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (ص ٢٠٢) — أربع عشرة مؤسسة بل وبالألاف من قضايا شركات القطاع العام في الداخل وبعضها في الخارج .

كما تولت ادارة قضيا الحكومة مباشرة المنازعات امام هيئات التحكيم وقد صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العلمية وشركات القطاع العام مقررًا اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بالمنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام او بينها وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة علمية او مؤسسة علمية ، وكذلك انقضت التي تقع بين هذه الجهات وبين الاثماخلص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية -- وطنيين كلفوا او اجابوا اذا قبل مسؤولاء الاشخاص احالتها الى هيئات التحكيم ، ونص فيه على أن تحيل المحاكم الى هيئات التحكيم القضايا المعروضة عليها والتي اصبحت بمقتضى القانون من اختصاص هذه الهيئات .

ادارة محلية

الفصل الأول : اللجنة المركزية للادارة المحلية

الفصل الثاني : المحافظ

الفصل الثالث : المحافظات

الفصل الرابع : المدن والقرى

الفصل الخامس : المجالس الشعبية المحلية

الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

الفصل السابع : العاملون بوحدة الإدارة المحلية

أولا : الوضع القانوني للعاملين بوحدة الإدارة المحلية

ثانيا : عمال وحدات الإدارة المحلية

ثالثا : بدلات ومة شلبيها

رابعا : تاديب العاملين بوحدة الإدارة المحلية

الفصل الثامن : جواتب من وظائف الإدارة المحلية .

الفصل الأول : اللجنة المركزية للإدارة المحلية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

يلولة اختصاصات اللجنة المركزية الى نائب رئيس الجمهورية العربية للإدارة المحلية ثم الى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية - دور اللجنة المركزية مقصور على وضع برنامج لتنفيذ أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ليس نمة ما يوجب اعتماد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية او نشره في الجريدة الرسمية - التزام الجهات المعنية بتنفيذ ما تقرره اللجنة في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها .

ملخص الحكم :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد وسع اختصاصات المجلس المحلية بأن نقل اليها كثيرا من الاختصاصات التي كانت تتولاها السلطات المركزية ونظرا الى ضخامة هذه الاختصاصات التي تضي القانون بنقلها الى المجلس المحلية وما يستتبعه ذلك من إعادة تنظيم الوزارات وتوزيع الموظفين على الأقاليم رأى المشرع أن يتم هذا النقل تدريجيا خلال مدة اقصاها خمس سنوات . لذلك نص قانون الإصدار في المدة الثانية منه على أن (تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع برنامج لتنفيذ أحكام القانون المرافق بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه البرامج :

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل في الإدارة المحلية بصحة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تباثرها الوزارات الى الإدارة المحلية وفقا لأحكام القانون .

(د) تدبير الاعتمادات اللازمة للسلطات المحلية ونقلها لميزانياتها .

كما نص ذات القانون في المادة الرابعة منه على أن (يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجلس على سبيل الاعارة .. وذلك كله إلى أن يتم نقلهم جميعا إلى السلطات المحلية بصفة نهائية) وقد آل اختصاص اللجنة المركزية للإدارة المحلية بعد ذلك إلى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية بمقتضى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم إلى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية التي تضمن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ النص على انشائها - وبور اللجنة المركزية سلفة الذكر مقصور حسبما هو مستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على وضع برنلج لتنفيذ أحكام القانون بالترج خلال مدة التي يتعين اثناءها نقل الاختصاصات التي تباشرها الوزارات إلى الإدارة المحلية - وليس في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية ما يوجب اعتماد البرنامج الذي تضعه اللجنة أو من آل إليه اختصاصها بقرار من رئيس الجمهورية أو نشر هذا البرنامج في الجريدة الرسمية بل إن مواد أحكام القانون أن تنترم الجهات المعنية بتنفيذ ما تقرره اللجنة في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها دون أن يتوقف هذا الالتزام على صدور قرار جمهوري أو على نشره في الجريدة الرسمية ذلك أن اختصاصات المجلس المحلية محدودة في قانون نظم الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية لما قرارات اللجنة تقتصر على وضع البرنامج الزمني لجباية المجالس معلا نللك الاختصاصات .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

التصل الثاني : المحافظ

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

صيرورة منصب المحافظ في ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية منسبا ذا وضع خاص يتميز عن منصب المحافظ او المدير قديما .

ملخص الحكم :

ان المحافظين والمديرين الذين كانوا قائمين بالعمل عند نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية قد تحولوا الى مديري امن يتبعون وزارة الداخلية ولم يعد منصب المحافظ في النظام الجديد منسبا اداريا خالصا كما هو الشأن بالنسبة الى المديرين والمحافظين قديما بل أصبح لهذا المنصب وضع خاص يتميز بهم يمثلون رئيس الجمهورية ويعتبرون مستقيلين بقوة القانون بمجرد انتهاء مدة رياسته فهم أشبه بالوزراء منهم بالموظفين المحليين وهم مكنون بالاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة في اقاليمهم .

(طعن ٦٦٧ لسنة ١٢ في — جلسة ١٩٦٩/١/٤)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — نصه على ان يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله ان يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس — مؤداه قصر التفويض على رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية دون غيرهم — أسس ذلك من احكام القانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض في الاختصاصات .

ملخص الحكم :

إن المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن يكون المحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة ونوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس وواضح من هذا النص أنه وإن كان قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة إلا أنه لم يرخص له في أن يفوض فيها إلا رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالنسبة إلى موظفي هذه المجالس ومن ثم فإنه طبقاً للنص يقتصر التفويض على هذه الصورة وحدها ويمتنع لغير هؤلاء الرؤساء . ولا صحة من القول بأن هذا النص لا يمنع المحافظ استناداً إلى القانون رقم ٢٩٠ في شأن التفويض في الاختصاصات من أن يفوض في اختصاصاته غير هؤلاء الرؤساء ذلك أنه فضلاً عن أن هذا القانون ينظم أحكام التفويض في الإدارة المركزية مما يمتنع معه استعانتها في نطاق السلطات المحلية دون نص صريح بذلك لاختلاف النظمين في الأسماء والمقتضيات ، فإنه غنى عن البيان أن أحكام التفويض بالاختصاصات ذات طابع استثنائي تخضع لقاعدة التفسير الضيق وعلى ذلك فإنه إذا كان قانون التفويض في الاختصاصات قد أعطى الوزراء ووكلاء الوزارات سلطات معينة في التفويض بالاختصاصات فإنه يتعين أن تقتصر هذه السلطات على الوزراء ووكلاء الوزارات بوزاراتهم دون غيرهم من أعضاء الإدارة المركزية أو أعضاء الإدارة المحلية الممهود اليهم باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات لأن هؤلاء الأعضاء وإن استنجبوا في مراكزهم اختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات إلا أنه لا يجوز لهم استعمال سلطة التفويض فيها عهد اليهم من اختصاصات بغير نص صريح بذلك إذ أن الاختصاص واجب يلزم صاحبه أن يمارسه بنفسه وليس بغيره وليس حقاً يسوغ له أن يمهده به إلى سواه .

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية
— تفويض الاختصاصات — يجوز للمحافظ أن يفوض في بعض
اختصاصاته رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بالتنسبة الى موظفي
هذه المجالس — امتناع التفويض لغير هؤلاء الرؤساء .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٨٧ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
على أن « يكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين الدولة للوزراء
ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالتنسبة الى موظفي مجالس المدن
والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس » .

وان كان هذا النص قد خول المحافظ اختصاصات الوزير ووكيل
الوزارة الا انه لم يخصص له في ان يفوض فيها الا رؤساء مجالس المدن
والمجالس القروية بالتنسبة الى موظفي هذه المجالس ، ومن ثم يقتصر
التفويض على هذه الصورة وحدها طبقا لذلك النص ويمتنع التفويض لغير
هؤلاء الرؤساء .

(فتوى ٤ في ١٩/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية — سلطة
التعيين في الوظائف الخالية بالمجالس المحلية طبقا لهذا القانون — هي من
اختصاصات المحافظ وحده وليست لرؤساء هذه المجالس — حق المحافظ في
أن يفوض صراحة ممثلي الوزارات في مزاولة هذه السلطة الى الدرجة
السابعة — أسس ذلك — مثال بالتنسبة لقرار تعيين صادر من مأمور مركز
مينا القمح بصفته رئيسا لمجلس محلي هذا المركز — انعدام هذا القرار .

ملخص الحكم :

بالاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن نظام الإدارة المحلية يبين من المادة ٨٣ منه أنها تنص على أنه « يكون التعيين في الوظائف الخالية في المجالس بناء على طلب كل مجلس ويصدر التعيين بقرار من المحافظ ويجوز للمحافظ أن يفوض ممثلي الوزارات المختصة في مجلس المحافظة في إصدار قرارات انتعيين الممثل إليها إذا كانت الوظيفة لا تملأ درجتها على الدرجة السابعة كذلك يفوضهم إذا طلبت إليهم أنوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض » .

ومنهوم هذا النص أن سلطة التعيين في انوظائف انخالية بالمجالس المحلية من اختصاص المحافظ وحده وله أن يفوض ممثلي الوزارات في التعيين الى الدرجة السابعة اذا رأى ذلك وصدر منه هذا التفويض صراحة أو طلبت منه الوزارات المختصة مباشرة هذا التفويض .

وحيث أنه بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٤ صدر قرار من وزير الإدارة المحلية قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى المحافظة من يرى اختياره من بين الموظفين الخاضعين لإشرافه في المحافظة وذلك حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجلس المحلية وفقا لاحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وتنفيذا لهذا القرار اصدر محافظ الشرقية قراره رقم « لسنة ٦٠ قضى بأن « يتولى مأمورو المراكز التابعة لمحافظة — ومن بينهم مأمورو مركز منيا القمح — رئاسة مجالس المدن الواقعة في عاصمة كل مركز حتى تصدر التنظيمات الخاصة بتشكيل المجالس المحلية وفقا لاحكام القانون ١٢٤ لسنة ٦٠ ولائحته التنفيذية » .

وحيث أنه يبين من ذلك أنه لم يصدر أى تفويض لمبور مركز منيا القمح في انتعين بالوظائف الخالية وكل ما صدر أنه هو تفويضه في رئاسة مجلس ممثلي منيا القمح .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ظاهر الاوراق أن مأبور منيا
التمح لا يملك التعيين في الوظائف الخالية بالمجلس وإن ذلك من اختصاص
المحلف وحده وقرار تولية رئاسة المجلس لا يتصرف الى تخويله سلطة
التعيين في تلك الوظائف ومن ثم فيكون قرار تعيين المدعى الصادر من رئيس
مجلس مدينة منيا التمح قد صدر من لا يملكه مما يجعله معسوبا ويحق
للمحلف باعتباره سلطة رئاسة محبة غير مقيد بالميعاد القانوني .

وحيث أنه متى كان الامر كذلك فإن قرار السحب يكون بحسب الظاهر
من الاوراق قد صدر سلبا ومن يملكه وعلى اساس سليم من القانون
ولا يكون للمدعى اصل حق في طلب صرف مرتبه بصفة مؤقتة حتى يفصل
في طلب الغاء قرار فصله بصفة نهائية وتكون دعواه بذلك واجبة الرفض .

(طعن ٥٢١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

الاختصاصات الممنوحة للمحافظين وفقا للمادة ٨٧ من قانون الإدارة
المحلية — حقهم في التنفيض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس
القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس
المصلحة — سريان هذا النص على موظفي المجالس المحلية القندية التي
الغيت وكذلك على موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى
السلطات المحلية — اساس ذلك مثال : قرار محافظ أسبوط بتفويض رؤساء
مجالس المدن في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في
قوانين موظفي الدولة ، فيما لا يتجاوز اختصاصات رئيس المصلحة ، ومنها
الاختصاص بالتدبير ، وذلك بالنسبة الى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية
التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية — هو قرار صحيح قانونا .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبموجب قانون
نظام الإدارة المحلية تنص على أن تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية
(نقيب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية) وضع برامج تنفيذ أحكام القانون

المرافق بالمتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحديد مواعيد تنفيذ البرامج وتتولى متابعة تنفيذها . وتتضمن هذه البرامج ما يأتى :

(١) العمل على سريان نظام الادارة المحلية على اقلية الجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الادارة المحلية بصفة نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التى تباشرها الوزارات الى الادارة المحلية

وفقا لاحكام القانون .

(د) تدبير الاعتبارات اللازمة للسلطة المحلية ونظما لميزانياتها .

وتنص المادة الرابعة من القانون المذكور على ان « يلحق موظفو نروير الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

وحيث ان اللجنة المركزية لادارة المحلية اصدرت بجلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارا بنقل اختصاصات بعض الوزارات والهيئات — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل — الى المجالس المحلية ، على ان يعتبر موظفوها معالرين الى المجالس المحلية اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦١ ، وعلى ذلك فان وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، ومن ثم فان موظفيها يلحقون بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها .

وحيث ان المادة ٨٧ من قانون نظم الادارة المحلية تنص على ان « تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة فى قوانين موظفى الدولة . للوزراء وكلاء الوزارات . وله ان يفوض فيها بالنسبة الى موظفى مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ولما كان التصود بموظفى مجالس المدن والمجالس القروية هم موظفو

المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، وكذلك موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية . ذلك انه باستقراء احكام قانون نظم الإدارة المحلية يبين انه ينظم ثلاث فئات من الموظفين ، الفئة الاولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس ، وهؤلاء يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة (المادة ٤) والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية . وقد انفرد قانون الإدارة المحلية بإبداء احكام خاصة بموظفي الفئة الثالثة ، وهم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية (المادة ٦ من القانون) ، في حين لم يورد احكاما خاصة بموظفي الفئة الثانية ، وهم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، ومقتضى ذلك هو أن المشرع يعتبرهم من موظفي تلك المجالس ، شأنهم في ذلك شأن موظفي الفئة الاولى . ومن ثم تنطبق عليهم سائر الاحكام والنصوص الخاصة بموظفي المجالس المحلية الواردة في الفصل الرابع من قانون نظم الإدارة المحلية . ولو أن المشرع لم يعتبرهم من موظفي فروع الوزارات التي لن تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية ، وهذا ما لم يفعله المشرع ، على أساس أن هؤلاء الموظفين ملحقون بالمجالس على سبيل الاعارة ومن ثم تنطبق عليهم ذات القواعد والاحكام التي تسرى على موظفي الفئة الاولى .

ومن حيث أنه يؤكد ما تقدم ان موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية يلحقون بالمجالس على سبيل الاعارة طبقا لصريح نص المادة الرابعة من قانون نظم الإدارة المحلية ، ولما كان يترتب عن الاعارة انفصال علاقة الموظف المعار لوظيفته الاصلية مدة الاعارة ويعتبر بهذه المثابة من موظفي الجهة المستعمرة وتسرى عليه النظم المقررة التي تسرى عليهم ، ومن ثم فإن مقتضى اعتبار موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية ملحقين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة ، ان هؤلاء الموظفين يعتبرون من موظفي المجالس المحلية ويخضعون للنظم المقررة بالنسبة الى موظفي هذه المجالس ، وإن هذه

المجالس تكون هي المختصة بتأديبهم شأنهم في ذلك شأن موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس الجديدة .

والمستفاد من نص المادة ٨٧ من قانون نظام الإدارة المحلية سابقة الذكر ان المشرع خول المحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء وكلاء الوزارات واجتزأ له أن يفوض في تلك الاختصاصات رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة ، وذلك بالنسبة الى موظفي تلك المجالس ، ومن ثم فإن هؤلاء الموظفين يشملون موظفي المجالس المحلية القديمة التي ألغيت وحلت محلها المجالس المحلية الجديدة وموظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية والقول بأن موظفي مجالس المدن والمجالس القروية يعني فقط موظفي الفئة الاولى دون موظفي الفئة الثانية ، فيه تخصيص لعبارة وردت مطلقة ، فلا يجوز تنقيدها وقصرها على موظفي المجالس المحلية المانحة دون موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية .

ومن حيث أن وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية كما سلف البيان ، فمن ثم يلحق موظفو فروع هذه الوزارة بالمجالس المحلية على سبيل الاعتراف ، ويكون شأنهم شأن موظفي المجالس المحلية المانحة والتي حلت محلها المجالس المحلية الجديدة كما يكون للمحافظ أن يفوض في اختصاصاته الممنوحة له في قوانين موظفي الدولة رؤساء مجالس المدن والمجالس القروية فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى هؤلاء الموظفين .

واته طبقا لهذا النظر يكون قرار السيد محافظ لسيوط رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٢ بتفويض رؤساء مجالس المدن كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المخولة له في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز اختصاصات رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية يكون هذا القرار صحيحا قانونيا ، وبالتالي يكون لرؤساء مجالس المدن

مباشرة الاختصاصات المخولة للمحافظ في قوانين موظفي الدولة فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة بالنسبة الى موظفي غروع الوزارات — ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية — ومن هذه الاختصاصات الاختصاص بتأديب موظفي غروع تلك الوزارات فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة.

(فتوى ٨٤٧ في ١٩/٧/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ نظم تفويض المحافظ لغيره في بعض اختصاصاته تنظيميا حدد فيه الأشخاص الذين يجوز تفويضهم في ممارسة هذه الاختصاصات ولم يرد به ذكر لمساعد المحافظ — صدور قرار جمهوري بالإنعاز للمحافظ في تفويض مساعده في بعض الاختصاصات — غير جائز — اساس ذلك : لا يجوز الخروج على حدود التفويض المقررة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ الا بذاقن ذات المرتبة اى بقانون وليس بقرار جمهوري صدور قرار مساعد المحافظ بناء على تفويضه بمجازاة موظف مخالف للقانون — اساس ذلك صدوره ومن لا يملك اصداره .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات تنص على ان (تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية ولاجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل المالية والادارية عدا ما تختص به مجلس المحافظة ويجوز ان يفوض ممثلى الوزارات فى مجلس المحافظة والسكرتيرين العاملين بالمحافظات ورؤساء مجلس المدن والقرى فى بعض هذه الاختصاصات) ولئن كانت مسئلة تأديب العاملين بالمحافظات تدخل ضمن المسائل المالية والادارية المشار اليها فى هذا النص الا ان النص المذكور حدد الاشخاص الذين يجوز المحافظ ان يفوضهم فى ممارسة بعض اختصاصاته فى هذه

المسائل تحديدا لم يرد به ذكر لمساعد المحافظ ولا يعنى عن وجوب الالتزام بهذا التحديد القانونى للأشخاص الذين يجوز للمحافظ أن يفوضهم في بعض اختصاصاته سالفة الذكر لن رئيس الجمهورية كلن قد لصدر القرار رقم ٤٤٢١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتعيين السيد / مساعدا لمحافظ القاهرة لشئون الخدمات ونص على أن يعتبر سلفته عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته وعلى أن يعهد اليه بالاختصاصات التى يفوضه بها 'المحفظ . وانه تنفيذا لهذا القرار أصدر محافظ القاهرة القرار رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ بتفويض السيد المذكور. فى جميع اختصاصات المحافظ بالنسبة لمديرية التربية والتعليم والصحة والتموين والإسكان والشئون الاجتماعية والعمل وشئون الديوان العلم فى الشئون المالية والإدارية لا يصلح هذان القراران سندا لتبرير اختصاص مساعد محافظ القاهرة بصدار قرار الجزاء المطعون فيه ذلك لانه من القواعد المقررة فى هذا الصدد ان الاختصاصات المقررة بقانون كما هو الشأن بالنسبة لاختصاص المحافظ التأديبى لا يجوز الاذن بالتفويض فيها بلادة احدى من القانون وانه متى اذن القانون بالتفويض فى هذه الاختصاصات فانه لا يسوغ الخروج على حدود هذا الاذن الا بلادة من ذات القوة أى بقانون أيضا ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٢١ لسنة ١٩٦٦ الذى تضمن الاذن لمساعد القاهرة بتفويض مساعد المحافظ فى بعض اختصاصاته اذاعة احدى قوة من نص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ الذى نظم مسألة الاذن للمحافظ فى تفويض غيره فى بعض اختصاصاته تنظيميا حدد فيه الاشخاص الذين يجسوز تفويضهم فى ممارسة هذه الاختصاصات تحديدا لم يرد به ذكر لمساعد المحافظ على ما تقدم البيان فمن ثم لا يصلح قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر سندا قانونيا صحيحا فى تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ بتفويض مساعد المحافظ فى مباشرة الاختصاصات المذكورة ويكون القرار الصادر من مساعد المحافظ بهوتبع الجزاء المطعون فيه قد صدر بالتالى ممن لا يملك اصداره ووقع بذلك مخالفا للقانون ولا يغير من ذلك ان تحديد الاختصاصات والاذن بالتفويض فيها مما يدخل فى نطاق الاختصاص الدستورى المقرر لرئيس الجمهورية فى ترتيب المصالح العامة ذلك لان المشرع

يملك هو أيضا ويحكم اختصاصه الدستوري كذلك ترتيب المصالح العامة بقانون يصدره. . . ومتى تدخل المشرع من ناحية بممارسة هذا الاختصاص وأصدر قانونا ينظم الاختصاصات والاذن بالتفويض فيها على النحو الذي صدر به القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يسوغ لرئيس الجمهورية أن يعدل من هذا القانون بقرار منه لا يرقى في قوته إلى قوة القانون الصادر من السلطة التشريعية مثلما فعل القرار الجمهوري رقم ٤٤٣١ لسنة ١٩٦٦ سالف الإشارة إليه . ولا يصح كذلك في تبرير قرار محافظ القاهرة رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر الاستناد إلى أحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات الذي ينص في المادة الثالثة منه على أن (لوزراء ومن في حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات إلى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء المصالح والإدارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة التابعة لهم أو لفهرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص) ذلك لأن هذا النص على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وبحق ينظم مسألة التفويض في الاختصاص في نطاق الإدارة المركزية دون الإدارة المحلية التي ورد بشأنها في هذا الخصوص تنظيم آخر هو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ سالف الإشارة إليه وطالما أن مسألة التفويض في الاختصاص بالنسبة للمحافظ ورد بشأنها تنظيم خاص على هذا النحو فإنه لا يكون ثمة وجه للرجوع في هذا الصدد إلى التنظيم الوارد في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن الإدارة المركزية لمجرد أن قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ خول المحافظ حدود اختصاصات الوزير في مسائل تكليف المحللين بالمحافظة إذ الأمر في هذا الخصوص يتعلق بمجرد تحديد نطاق الاختصاص التاديبى المخول للمحافظ دون أن يتصد به تحديد الوضع القانوني للمحافظ واعتباره في حكم الوزراء بالإدارة المركزية للدولة المعنيين بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

اختصاصات المحافظين — مقصورة على ما نص عليه في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وما يفوضون فيه من الوزراء في بعض اختصاصاتهم غلق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون التعليم الخاص — عدم اختصاصهم به .

ملخص الحكم :

لئن نص قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على ان لكل وزير أن يفرض المحافظ في بعض اختصاصاته (المادة ٦/٤ من القانون ٧ من اللائحة التنفيذية) الا أن الثابت من رد الجهة الادارية انه لم يصدر تفويض المحافظين في اختصاص وزير التربية والتعليم المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن غلق المدارس الخاصة اداريا . ولا يجوز القول بأن اختصاصات الوزراء المنصوص عليها في القوانين واللوائح قد آلت الى المحافظين بصور قانون الإدارة المحلية كما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه والا لما كانت ثمة حاجة الى النص في قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية على تفويض الوزراء للمحافظين في بعض اختصاصاتهم ، يضاف الى ذلك أن قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية قد حددوا المسائل التي تدخل في اختصاص المحافظين بما لا يتناول بالقطع الاختصاص بإغلاق المدارس الخاصة اداريا طبقا للمادة ٢٨ من قانون المدارس الخاصة وبذلك بقي هذا الاختصاص مسندا لوزير التربية والتعليم دون سواه .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥) .

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

تطور اختصاص المحافظين فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن — انتقال هذا الاختصاص بعد صدور قانون نظام الإدارة المحلية الى مديري الأمن بالمحافظات — ليس للمحافظ تأسيسا على ذلك سلطة إصدار تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على الأمن العام .

ملخص الحكم :

انه طبقا لنص المادة السادسة من قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يكون المحافظ بوصفه ممثل السلطة التنفيذية للدولة في نطاق المحافظة المسئول الاول عن تنفيذ السياسة العامة للدولة في دائرة المحافظة وعن تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية فيها . واستنادا الى ذلك اصبح المحافظ في نطاق ولاية الضبط الاداري الوارث الطبيعي لاختصاصات المديرين والمحافظين المنصوص عليها في القوانين ما دلم قد نيط به تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الوزارية ، واذا كان من اهم واجبات هؤلاء المحافظين في هذا المجال اختصاصهم بالمحافظة على الامن بوصفهم من اعضاء هيئة الشرطة طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والتي تنص على ان : « تختص هيئة البوليس بالمحافظة على النظام والامن العام وعلى الاخص منع الجرائم وضبطها وحماية الارواح والأعراض والأموال وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من تكاليف » . غير أنه سرعان ما انتقل هذا الاختصاص بمعد صدور قانون الادارة المحلية المشار اليه الى مديري الامن بالمحافظات حيث عطلت في ١٩٦٠/٧/١٩ المادة الثالثة من قانون نظام الشرطة آنف الذكر بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ إذ نص القانون في مادته الاولى على ان يستبدل بلفظي المحافظين والمديرين « الوارث ذكره بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة القوانين المعدلة له لفظ « مديرو امن بالمحافظات » وعلى ذلك اصبحت تدابير الضبط الفردية في مجال المحافظة على النظام والامن العام من اختصاص مديري الامن بالمحافظات بصفة اصلية يتخفونها تحت اشراف وزير الداخلية المباشر ، ومن ثم لم يعد للمحافظ بعد اذ سلب المشرع اختصاصه على الوجه المتقدم سلطة اصدار تدابير الضبط الفردية في هذا المجال وذلك اعتبارا بان مهمة الامن حسبا كشفت عنه المذكرة الايضاحية لقانون الادارة المحلية مهمة قومية اثر القانون ان يعهد بها كلها الى الادارة المركزية .

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

إذا غاب المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون .

ملخص الحكم :

إن المادة العاشرة من قانون نظام الإدارة المحلية الصادرة به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ معدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يحل مدير الأمن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه » . وتتضمن المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ بنظم هيئة الشرطة معدلا بالقانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٠ بأنه « وفي حالة غياب أحد مديري الأمن يتوب عنه الحكمدار على ألا تجاوز مدة التأنيب سنة » . وهذان النصان وإن كان يضمهما تشريعان مختلفان إلا أنه يحتويهما نظام تشريعي واحد يهدف إلى تنظيم الإدارة في نطاق المحافظة وحسن سير العمل بها ، ومن ثم يتعين اعتبارهما في مجال التفسير كلا لا يتجزأ يكمل أحدهما الآخر ويوضحه ويزيل غموضه ، ومؤدي ربط النصين المذكورين بعضهما ببعض أنه إذا غاب المحافظ أو قام به مانع يحول دون مباشرته اختصاصاته أو شغل منصبه بسبب الوفاة أو الإحالة إلى المعاش حل محله في مباشرة اختصاصاته مدير الأمن في المحافظة ، فإذا قام هذا المانع أيضا بمدير الأمن حل محله الحكمدار في مباشرة كافة اختصاصاته ، الأصلية منها وتلك المحالة إليه بحكم القانون وفي هذا تحقيق لمبدأ سمر المرافق العامة بتنظيم واطراد وعدم تعطيلها بسبب قيام مثل هذه الموانع التي تعتبر من حالات الضرورة والتي يسوغ معها طبقا للأصول العامة ومغير نص أن ينحدر مباشرة اختصاص الأصل فيها إلى من يليه .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢١) .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

عدم اختصاص المحافظ بطلب الرأي من الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

بناد نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
ان اختصاص الجمعية العمومية لا ينعقد بنظر المسائل والموضوعات الواردة
بها الا اذا اُصيحت من هؤلاء الأشخاص الذين حددهم هذا النص على سبيل
الحصر دون غيرهم ممن هم في حكم الوزراء أو في درجتهم .

ولا يخفى من هذا النظر ما تضمنه قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة
١٩٧٥ من نصوص تخول المحافظ سلطة الوزير لان هذه قاصرة على ما ورد
بها فقط ولا يعمد نطائنها الى غير ذلك مما لم تتناوله تلك النصوص .

كذلك فانه لا يجوز الاستناد الى حكم المادة ١٢٨ من قانون الحكم
المحلى سالف الذكر التى تقضى بأن تتم احوالة الموضوعات القانونية التى
يطلب الرأى فيها من مجلس الدولة من رئيس المجلس المحلى للمحافظة
أو من المحافظ حسب الاحوال - للقول باختصاص الجمعية العمومية بنظر
المسائل التى يحال اليها من السادة المحلفين ، ذلك ان هذه المادة لم تنص
صراحة على اختصاص المحافظ بالحوالة الموضوعات الى الجمعية فانما نصت
على اختصاصه بالحوالة الموضوعات الى مجلس الدولة بصفة عامة .

لما اختصاص الجمعية العمومية فهو محدد بنص خاص فى المادة
٦٦ المشار اليها ومن المعلوم ان الخاص يقيد العام .

(ملف ٤٦٣/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٩) .

الفصل الثالث - المحافظات

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

المحافظات - وحدات إدارية ذات شخصية اعتبارية : يمثلها في
التقاضي المحافظ .

ملخص الحكم :

المحافظة وفقاً للدستور وتكون الإدارة المحلية - وحدة إدارية تتمتع
بالشخصية الاعتبارية ويمثلها في التقاضي محافظها .

(طعن ٨٨٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١١/٢٥/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتاجم والمهاجر جعل
الاختصاص في استغلال المناجم والمهاجر لوزارة التجارة والصناعة - أيولة
هذا الاختصاص إلى وزارة الصناعة عقب انشائها - صيرورة الاختصاص
للمحافظات طبقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية وقرار
نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم
والمهاجر أن المادة الرابعة منه الواردة في البلب الأول الخاص بالأحكام
التبهيذية تنص على ما يلي : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام

هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورعايتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها إما بنفسها مباشرة وإما أن تعهد بذلك إلى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون . وقد نال هذا الاختصاص إلى وزارة الصناعة عقب انشائها ، واستمر الحال على ذلك إلى أن عمل بقانون نظم الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وطبقا لاحكامه صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في ملحقته الأولى على ما يلي « ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث والتفتيش الفني » . ونصت المادة الثانية على أن « تتولى كل محافظة الإشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وإدارتها وتنظيم استغلالها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها وتؤول إليها إراداتها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ ، ومفاد النصوص المتقدمة أنه اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الإدارية صاحبة الاختصاص الاصيل بالنسبة إلى الإشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة إلى منح تراخيص الاستغلال ابتداء أو في الموافقة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص أو بالنسبة إلى غير ذلك من الشؤون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر ، وتمارس هذه الاختصاص بواسطة أجهزتها وإدارتها .

إما اختصاص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح مقصورا على التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى لخصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تسر عليها المحافظات والإشراف عليها والتفتيش على أعمالها في شأن المحاجر دون أن يمتد هذا الاختصاص إلى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة إلى المحافظات سواء لتزخيص باستغلال المحاجر ابتداء أو بالاستبدال .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

يمثلو الوزارات في مجلس المحافظة نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية - استنتاجه ان يكون ممثل الوزارة اعلى موظفها في نطاق المحافظة - مخالفة هذا الحكم تبطل تمثيل الموظف للوزارة جواز تعيين اكثر من ممثل في حالة تعدد المرافق العلبة التي تقوم عليها الوزارة في المحافظة على ان يكون لها صوت واحد في المداولات - انعقاد سلطات رئيس المصلحة لكل من هؤلاء الممثلين في الفرع الذي يرأسه .

ملخص الفتوى :

لا يستقيم القول بالحد من السلطات التنفيذية للمراتب المالي وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة استنادا الى انه ليس اعلى موظفي الوزارة في المحافظة اذ قد يطو عليه رئيس جهاز الجمارك او الضرائب او الاموال المقررة لان هذا القول قائم على فهم استبعاد المصالح المركزية المختصة بجباية الاموال العلبة من نطاق التمثيل المحلي وهو قول يعموه الاساس القانوني السليم كما قلنا فضلا عن مخالفته لاحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية التي تنص المادة ٢٢ منها على ان « يعين الوزير ذو الشأن اعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلا لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين للوكلاء » اذ ان عبارة انفس تنفي الالتزام ومخالفة النص في هذه الخصوصية تعذر شرطا اساسيا في الممثل وتبطل تمثيلة للوزارة في مجلس المحافظة على انه يجوز للوزارة تبعا لتعدد المرافق العلبة التي تقوم عليها في كل محافظة ان تعين اكثر من ممثل لها في مجلس المحافظة على ان يكون للوزارة صوت واحد في المداولات مهما تعدد ممثلوها طبقا للمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية التي تنص على انه « ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العلبة الخاضعة لاشرائها » وفي هذه الحالة يكون لكل ممثل منهم سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ في الفرع الذي يرأسه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى
والتشريع الى انه :
اولا : يجب ان يكون ممثل وزارة الخزانة فى مجلس المحافظة هو اعلى
موظفى الوزارة فى نطاق المحافظة والا كان تعيينه باطلا لتخلف شرط جوهرى
يتطلبه التشريع فى ممثل الوزارة .

ثانيا : لوزارة الخزانة ان تمعين أكثر من ممثل لها فى مجلس المحافظة
تبعاً لتعدد المرافق التابعة لها والتي يلزم تمثيلها فى مجلس المحافظة وتكون
لكل ممثل من هؤلاء سلطة رئيس المصلحة فى الجهاز الذى يرأسه تحت
اشراف المحافظ على ان يكون لهم صوت واحد فى مداولات المجلس .

ثالثا : يتعقد الاختصاص لسلطة رئيس المصلحة فى تلابيب موظفى
فروع وزارة الخزانة فى نطاق المحافظة لمثل الوزارة فى مجلس المحافظة
او لممثلها عند التعدد ومن ثم ينحجب اختصاص رؤساء المصالح المركزيين
فى النطاق المذكور ،

(فتوى ٥١٢ فى ١٩٦٦/٥/٢٢) .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

مجلس محافظة الاسكندرية - اثر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
باصدار قانون نظام الإدارة المحلية على ادارة النقل العام لمنطقة
الاسكندرية - بقاء هذه الإدارة مستقلة عن مجلس محافظة الاسكندرية
الذى ينحصر اشرافه فى المصاحفة على تعريف أجور النقل والنظر فى
التعديلات الجوهرية فى مواعيد سر وسائل النقل وخطوطه وتكوين المال
الاحتياطى ، كما يعين مراقبو الحسابات بقرار من مجلس المحافظة .

ملخص التقوى :

ان المادة ١/١٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠. باصدار قانون نظام الإدارة المحلية تنص على أن « يتولى مجلس
المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة مختلف المرافق
والاعمال ذات الطابع الملقى اثنى تعود بالنفع العام على المحافظة » ،

وقد استهدف المشرع بهذا النص أن تستلكر الإدارة المركزية بالمرافق القومية وتترك ما عداها إلى السلطات المحلية لتتولى ادارتها تحت اشراف الوزارات وتوجيهها وبمؤنتها الفنية ويكون لهذه السلطات فى سبيل ممارستها هذا الاختصاص أن تنشئ مؤسسات عامة محلية .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بقشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية على أن « يكون لمدينة الاسكندرية وضواحيها ادارة لشئون النقل العام تسمى « ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية » وتعتبر شخصا معنويا مقره منطقة الاسكندرية » وينص فى المادة الثالثة على أن تقتصر جميع أعمال النقل العام للركاب فى منطقة الاسكندرية على الإدارة المذكورة ولا يجوز الترخيص لغيرها فى القيام بأى عمل من هذه الأعمال ولو بصفة مؤقتة ، وتنص المادة العاشرة على أن « يورد الى المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية مافى الايراد بعد خصم المبالغ اللازمة للاستهلاك والمشروعات الجديدة والاحتياطى » .

وبقصد هذه النصوص أن النشاط الذى تنرمه ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية بمصور نطقه على هذه المنطقة وحدها وإنها تختص دون غيرها بالقيام بهذا المرفق كما أن صافى ايراد هذه الإدارة يؤول الى مجلس المحافظة ومن ثم تعتبر هذه الإدارة مؤسسة عامة محلية يتولى ادارتها مجلس ادارتها تحت اشراف مجلس المحافظة وذلك بالتطبيق لحكم المائد ١٩ من اتفاقون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ انخاس بنظم الإدارة المحلية.

واذا كان لمجلس المحافظة حق ادارة هذه المؤسسة بالتطبيق لحكم المادة ١٩ المشار اليها الا أن المشرع قد خول هذا الحق الى مؤسسة النقل العام بمدينة الاسكندرية فى قانون انشائها فليسبح حق مجلس المحافظة قلصا فى هذه الحالة على الاشراف على هذه الهيئة القائمة ببياشة مرفق النقل العام فى منطقة الاسكندرية ، يدل على ذلك المادة ٢ من قانون انشاء المؤسسة سلفة الذكر وما ورد بالفقرة الثانية من هذا النص من أن يتولى مجلس المحافظة « بوجه خالص فى حدود القوانين والنسج ١ — ٥٥٠ ب . ٥٥٠ ز — شئون المواصلات المحلية فى دائرة المحافظة فى النطاق الذى تحدده اللائحة التنفيذية . . وما ورد فى المادة ٤٣ من اللائحة

التنفيذية لهذا القانون من أن « تبثّر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون المصيرية الآتية : ١ - ب. ب. ك - دوفير وسفل النقل المحلى وادارتها والاشراف على ما يكون مدارا منها بطريق الالتزام أو بطريق المؤسسات العامة » اذ يستفاد من هذه النصوص انه اذا كان مرفق النقل في المدينة تدبره مؤسسة عامة فان اختصاص مجلس المحافظة يقتصر على الاشراف عليها دون أن ينعدي ذلك الى ادارتها ادارة فعلية .

وتولى مجلس المحافظة الاشراف على المؤسسة العامة التي تتولى مرفق النقل في المدينة مقيد - على نحو ما ورد في صدر الفقرة الثانية المشار اليها - بأن يكون في حدود القوانين واللوائح .

والمستفاد من نص المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية ان ثمة قرارات تصدر من مجلس الادارة ولا تكون نافذة الا بعد مصادقة مجلس المحافظة وهي وضع تعريف اجور انتقل والنظر في التعميمات الجوهرية في مواعيد سير وسائل النقل وخطوطه وتكوين المال الاحتياطي ، كما أن تعيين مراقبي الحسابات يكون بقرار من مجلس المحافظة (المادة ٩) ومن ثم فان اشراف مجلس المحافظة على ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية يقتصر على هذه الامور وحدها وذلك اعمالا للقيود المشار اليه .

فلا يجوز لمجلس محافظة مدينة الاسكندرية ان يباشر في اشرافه على ادارة النقل العام بمدينة الاسكندرية اختصاصاً غير منصوص عليه في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ لها بما عدا ذلك من شؤون هذه الادارة فهو منوط بلجهزتها المختلفة على النحو المنصوص عليه في هذا القانون وفي القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة .

نهذا انتهى رأى الجمعية الى ان اختصاص مجلس محافظة مدينة الاسكندرية في الاشراف على ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية يقتصور على المسائل المنصوص على اختصاصه بها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء هذه الادارة .

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون تنظيم الإدارة المحلية
— مجالس المحافظات — الأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس —
استحقاقهم للمكافأة الشهرية المخصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية
رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لمطلى الوزارات والمؤسسات العامة
بمجالس المحافظات — تمتد بمطلى الوزارة الوحيدة في مجلس المحافظة —
استحقاق كل منهم المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

إن الماد ١٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن
يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها ويثبت من يتألف منهم مجلس
المحافظة ومن بينهم من نصت عليه الفقرة (د) وهم « أعضاء بحكم وظائفهم
يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائماً أن
تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين فلذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادتهم على
كل مركز أو قسم إداري إلى ستة أعضاء .

ونصت المادة ٦٤ من هذا القانون على أن يتقاضى كل من الأعضاء
المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية بمقدارها ٢٠ جنيهاً
ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم
في هذه المجالس .

ونصت المادة ٢٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم
١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية على أنه يجوز
في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات
عامة بالإضافة إلى الأعضاء المشار إليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من
الوزير المختص بعد موافقة نقيب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها بها في ذلك
المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها .

وقد أصبحت الجهة المختصة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه
المادة بعد صدور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ هي: وزير الإدارة المحلية
بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية .

ولما كتبت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم
٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لممثلي الوزارات والمؤسسات العامة
بمجلس المحافظات تنص على أن ينبع ممثلوا الوزارات والمؤسسات العامة
الإعضاء بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها عشرين
جنيهاً .

ولما كان استحقاق المكافأة المنصوص عليها بالقرار الجمهوري رقم
٥٨٥ لسنة ١٩٦١ هو لكل من يكون عضواً بمجلس المحافظة بحكم وظيفته
وأن تعدد ممثلوا الوزارة الواحدة في مجلس المحافظة استحق كل منهم المكافأة
المقررة بالقرار الجمهوري المشار إليه - وعلى ذلك فإن ممثلي وزارة
الأوقاف والشؤون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات يستحقون
المكافأة الشهرية المنصوص عليها في هذا القرار إذا كان قد صدر قرار
بضمهم لعضوية مجالس المحافظات من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة
الوزارية للإدارة المحلية .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق كل من ممثلي وزارة
الأوقاف والشؤون الاجتماعية بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات المكافأة
الشهرية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة
١٩٦١ .

(فتوى ٤٤٩ في ١٩٦٨/٥/٧)

قاعده رقم (٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدور قانون نظام الإدارة المحلية
المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ - تشكيل مجلس المحافظات من ثلاث فئات من الاعضاء : الفئة الاولى هم الاعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى ، والفئة الثانية هم الاعضاء الذين يختارهم وزير الادارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبناءً على اقتراح المحافظ من نوى الكفاءة من اعضاء العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي ، والفئة الثالثة هم الاعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية او مؤسسات عامة معينة - تعيين مدير جامعة اسيوط عضواً بمجلس محافظة اسيوط بحكم وظيفته ومنحه مكافأة عضوية - سريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت على ما تقاضاه من مكافأة عضوية بمجلس المحافظة .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية معدلاً للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على ان « يكون لكل مجلس محافظة يطلق عليه اسمها ويكون مقره عاصمتها ، ويؤلف المجلس من :

(١) المحافظ ، وتكون له الرئاسة .

ويحل مدير الامن في المحافظة محل المحافظ عند غيابه . ويكون تعيين مديري الامن بالمحافظات بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) عدد من الاعضاء لا يقل عن اثنين ولا يزيد على اربعة عن كل مركز او قسم اداري من المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى لعضوية اللجان التنفيذية للاتحاد القومي بالمحافظة وذلك بالطريقة التي يحددها الاتحاد القومي .

ويحدد الاعضاء المذكورين عن كل مركز او قسم اداري بالاتفاق بين وزير الادارة المحلية والاتحاد القومي .

(ج) عدد من الأعضاء المعلنين في الاتحاد القومي لا يزيد على عشرة يختارون من ذوي الكفاءة ويصدر باختيارهم قرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد القومي وبناء على اقتراح المحافظ .

(د) أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية ويراعى دائما أن تكون الاغلبية للأعضاء المنتخبين ، فإذا لم تتوافر لهم الاغلبية جاز زيادة ممثلي كل مركز أو قسم إداري إلى سبعة أعضاء .

وقد حددت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الوزارات التي يكون لها ممثلون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات .

ونصت المادة ٢٥ على أنه « يجوز في بعض المجالس ضم أعضاء بحكم وظائفهم يمثلون وزارات أو مؤسسات عامة بالإضافة إلى الأعضاء المشار إليهم في المواد السابقة وذلك بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية » .

ويكون للوزارة الواحدة صوت واحد مهما تصدت ممثلوها بما في ذلك المؤسسات العامة الخاضعة لإشرافها .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مجالس المحافظات قد روعي في تشكيلها أن تضم ثلاثة فئات من الأعضاء فئة تكون عضويتها بالانتخاب المباشر بطريق الاقتراع السري ولهذه الفئة الاغلبية بين الأعضاء ، وفئة يختارها وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي وبناء على اقتراح المحافظ من ذوي الكفاءة من المعلنين في الاتحاد الاشتراكي العربي واختيارهم يتم على هذا الأساس لا بوصفهم شاغلي مناصب معينة ، لها الفئة الثالثة منهم طائفة الأعضاء الذين يمثلون مصالح حكومية أو مؤسسات عامة معينة ويكون تحديدهم منسوبا إلى المصالح التي يمثلونها لا إلى أشخاصهم ، مهما اختلف المعيار الذين يختارون به ، فقد يكون ممثل المؤسسة في محافظة مديرتها وفي محافظة أخرى نائبا أو وكيله ، فجميع من يختارون بهذه الطريقة الأخيرة يصدق عليهم وصف الأعضاء بحكم وظائفهم .

وبن حيث أن اختيار السيد الدكتور عضوا بمجلس محافظة
اسيوط لم يتم بالانتخاب ، كما لم يقع الاختيار عليه باعتباره من الاعضاء
المعلنين في الاتحاد الاشتراكي من قوى الكتلية « إذ أن قرارا لم يصدر
باختياره هو بذاته ، بل انصب اختياره على وظيفة بذاتها هي وظيفة مدير
جامعة اسيوط ، وقد شغل عضوية مجلس المحافظة باعتباره شاغلا هذه
الوظيفة في ذلك الوقت وبذلك فانه يعتبر معينا عضوا بمجلس المحافظة
بحكم وظيفته سابقة الذكر ، فيسرى على ما تقتضاه عن هذه العضوية
حكم المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر محلة
بالقانونين رقمي ٣٦ و ١٣ / ١٩٥٩ القسي نصبت على أنه
« فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع
ما يقتضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكلفاته
الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة او في الشركات او في الهيئات
او في المجالس او اللجان او في المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠٠ (ثلاثين في المئة) من الماهية او المكافاة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠
جنيه (خمسمائة جنيه في السنة ٥٠٠٠) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مكافاة عضوية مجلس
محافظة اسيوط التي منحت للسيد الدكتور يسرى عليها احكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة
١٩٦٥ .

(فتوى ٤٧٣ في ٢٠/٤/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ بتقرير مكافاة
شهرية قدرها ٢٥ جنيها لرؤساء مجالس المدن من الموظفين — منوط
استحقاقها ان يكون ثمة موظف يشغل المنصب بقرار من رئيس الجمهورية
— حلول وكيل المجلس المنتخب لاحدى المدن محل رئيس المجلس بعد نقله
حولا قانونيا — الاصل ان يقتصر الحلول على الاختصاصات ولا يمتد الى
(م — ١٠ — ج ٢)

الحقوق والمزايا المالية للنصب - في حالة الحلول المترتب على خلو المنصب فان من يقوم بالحلول يصدق عليه انه قلم بأعباء الوظيفة طبقا للاوضاع المقررة - استحقاق المكافأة المشار اليها ان يحل حولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة من الموظفين .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الاحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن قد نص في المادة ١ منه على ان : « يسمح رؤساء مجالس المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيها » ونص في الملغ ٢ منه على ان : « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها مئة جنية » .

وقد صدر هذا القرار استنادا الى نص المادة ٦٤ من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي ينص على انه : « يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين من ذوى الكفاءة في مجالس المحافظات مكافأة شهرية قدرها ٢٠ جنيها ولا يتقاضى اعضاء مجالس المدن والمجالس القروية اية مرتبات او اجور او مكافآت عن اعمالهم في المجلس فيها عدا ما قد يقرره المجلس لكل عضو مقابل حضور الجلسات ومع ذلك يجوز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية وقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ استنادا الى عجز المادة ٦٤ سالف الذكر اذ هو المنوط به اصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية بموجب المادة ٦ من مواد اصدار القانون المشار اليه .

ومن حيث ان الشارح يفرق في المعاملة المالية بين رؤساء مجالس المدن من الموظفين ورؤساء مجالس المدن من غير الموظفين على النحو الذي قصده قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر والذي يبين منه ان مناط استحقاق المكافأة الشهرية البالغ مقدارها خمسة وثلاثين جنيها ان يكون ثمة موظف يشغل منصب رئيس مجلس مدينة ، وشغل منصب رئيس مجلس مدينة يكون بقرار جمهوري وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢١

من قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتي تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية بقرار منه أحد الاعضاء رئيساً للمجلس » مما يستفاد منه أن رئيس مجلس المدينة لكي يمنح مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون جنيهاً بالإضافة إلى مرتبه وعلاواته يشترط أن يكون موظفاً أصلاً وأن يعين بقرار جمهوري رئيساً لمجلس المدينة .

ومن حيث أن المطعون ضده وقد كان وكيلاً منتخباً لمجلس مدينة تذا قد حل محل رئيس مجلس المدينة بعد نقله من هذا المنصب طوعاً وقانونياً واستقر ذلك في المدة من ١٥/١٢/١٩٦٢ حتى ١٧/٨/١٩٦٥ أبان خلو المنصب المضار إليه من شاغله الأصلي ، ويترتب على الطول القانوني أن يحل وكيل المجلس محل رئيسه في امر واحد هو اختصاصاته التي نالها القانون به فلا يبتد الطول إلى الحقوق أو المزايا المالية لمنصب رئيس مجلس المدينة :

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك إلا أنه إذا كان المنصب خالياً فإنه يتعين تحديد منط استحقاق المكافأة في هذه الحالة ويستقرأ نصوص تشريعات الوظائف العامة المتعاقبة يبين أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة كان ينص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ منه على أنه : « وللمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » . وأن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد نص في المادة ٣٩ منه على أنه : « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل العاملين بالوزارات ، والمصالح والمخلفات طبقاً للشروط والأوضاع التي تحد بقرار من رئيس الجمهورية » كما نص في المادة (٤٠) منه على أنه : « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغلي الوظيفة المقررة لها بدل » وهذا هو التشريعان اللذان يسريان على النزاع المثار ويستفاد منهما أن البديل لا يصرف إلا لشاغلي الوظيفة المقرر لها البديل ويقصد بشاغل الوظيفة من يشغلها بالأداة المقررة لذلك سواء التخصيص فيها أو الترقية والنقل إليها ، ويعد خلوها يقصد بشاغلها من يقوم بأعبائها طبقاً للأوضاع المقررة وهذا ما تقتضه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام

المعلمين المدنيين بالدولة — بالنسبة الى بدل التمثيل — حيث نصت على انه : « يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للتواعد المالية قرين كل منها :

١ — بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها ...
ويصرف لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم باعبائها طبقا للاوضاع المقررة .»

ومن حيث ان وكيل مجلس مدينة قنا المنتخب قد حل حولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة حال خلو الوظيفة في المدة المشار اليها ومن ثم يصدر عليه انه قام باعبائها طبقا للاوضاع المقررة .»

ومن حيث انه سواء انتهى التكليف القانوني للمكافأة البالغ مقدارها خمسة وثلاثين جنيها شهريا المنصوص عليها في الترار الجمهوري رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ الى اعتبارها بدل تمثيل او الى اعتبارها بدل طبيعة عمل كما ذهب الى ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن منح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الاحياء والسكرتيرين المعلمين والسكرتيرين العاملين المساعدين بالمحافظات مكافآت شهرية بدل طبيعة عمل ويحل انتقالي ثابت ، فانها على كلتا الحالتين تستحق ان يحل حولا قانونيا محل رئيس مجلس المدينة من المواطنين باعتباره قائما فعلا باعباء رئيس المجلس طبقا للاوضاع المقررة في الوظيفة بعد خلوها ومن ثم تتحقق في شأنه تنافذ استحقاق البديل « المكافأة » حال خلو الوظيفة من شاغلها الاصلى ، ولا يؤثر في ذلك ان وكيل مجلس المدينة منتخب لا معين لان التعيين قدر راند على مناهل الاستحقاق في هذه الحالة ، ما دام ان قبليه باعباء الوظيفة قد تم طبقا للاوضاع المترتبة قانونا ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد اصاب الحق فيها قضى به وجاء مطنبا لصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قائما على غير اساس سليم من القانون متعينا الحكم برفضه .»

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

رؤساء مجالس المدن - مكافأة - قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن - منوط استحقاق رؤساء مجالس المدن للمكافأة المقررة لهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ منوط بشغل الوظيفة بقرار من السلطة التي تهلك التعيين فيها - حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا ومباشرة اختصاصاته في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية - عدم استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأيت الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها إلا من يعين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية المحل بلقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وقد اسست الجمعية العمومية فتواها على أن المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس المدينة رئيسا له ويختخب الأعضاء وكلا للمجلس من بين المنتخبين » . ويشارك الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلو المنصب أو اذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات » .

وان المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ بيمض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن من المواطنين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية مقدارها خمسة وثلاثين جنيها » .

وان المادة الثانية منه تنص على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها مائة جنيه » .

وان مفاد هذه النصوص ان المكافأة المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر انما تستحق لمن يمين فى هذه الوظيفة ، فهناك الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التى تلك التعيين فيها ، اما حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولا قانونيا ومباشرة اختصاصاته وفقا لنص الفقرة (د) من المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فى حالة ما اذا امتنع على رئيس المجلس بمباشرة هذه الاختصاصات او عند خلو المنصب لا يترتب عليه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات فى هذه الحالة بحكم القانون وبوجهه وكلا لمجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الحلول القانونى فى مباشرة الاختصاصات فى الأحوال المذكورة استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ .

وبناء على كتاب الوزارة سالف الذكر أعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٠/٢٣/١٩٦٨ وانتهت الى تأييد رأيها السابق للأسباب التى قام عليها .

(ملف ٤/٨٦/٤٠٣ - جلسة ١٢/١٠/١٩٦٨)

وقد اينت الجمعية العمومية بهذه الفتوى فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ - ملف ٤/٨٦/٤٠٣ .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

إدارة محلية - مجلس المدن - رؤسائها من الموظفين - مناط
استحقاقهم المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٥٨٢
لسنة ١٩٦١ هو شغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك
التعيين فيها - حلول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس حلولاً قانونياً
في مباشرة اختصاصاته وفقاً لنص المادة ٢١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ -
لا يترتب عليه استحقاق المكافأة المذكورة .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٢١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون
نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن
يعين رئيس الجمهورية أحد أعضاء مجلس المدينة رئيساً له وينتخب الأعضاء
وكيلاً للمجلس من بين المنتخبين . ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس
المجلس عند خلو المنصب أو إذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه
الاختصاصات .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١
ببعض الأحكام الخلصة برؤساء المدن على أن « يمنح رؤساء مجالس
المدن من الموظفين بالاضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية
مقدارها خمسة وثلاثون جنيهاً » .

وتنص المادة الثانية منه على أن « يكون رؤساء مجالس المدن من
غير الموظفين متفرغين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية قدرها
مئة جنية » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن المكافأة المنصوص عليها في
القرار الجمهوري رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر لا تستحق لأن

يعين في هذه الوظيفة تملظ الاستحقاق مرتبط بشغل الوظيفة بقرار يصدر من السلطة التي تملك التعيين فيها ، أما طول وكيل مجلس المدينة محل رئيس المجلس طولا قانونيا في مباشرة اختصاصاته ونقلا لنص الفقرة د من المادة ٢١ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالفة الذكر في حالة ما اذا امتنع عن رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات او عند خلو المنصب لا يترتب عليه بذاته اعتباره رئيسا لمجلس المدينة وانما هو يباشر هذه الاختصاصات في هذه الحالة بحكم القانون بوصفه وكيلًا لمجلس المدينة ما دام لم يصدر قرار بتعيينه فيها . ولا يترتب على هذا الطول القانوني في مباشرة الاختصاصات في الاحوال المذكورة استحقاقه للمكافأة المقررة لرئيس مجلس المدينة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ ،

لهذا انتهى رأي الجبهة العمومية الى ان المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ لرؤساء مجالس المدن لا يفيد منها الا من يمين في وظيفة رئيس مجلس المدينة ولا تصرف هذه المكافأة لوكيل المجلس الذي يباشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في الاحوال المنصوص عليها في الفقرة د من المادة ٢١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى ذلك فان السيد ... الوكيل المنتخب لمجلس مدينة بنيا القبح والذي باشر اختصاصات رئيس مجلس المدينة في فترة خلوها بوصفه وكيلًا للمجلس لا يستحق المكافأة المنصوص عليها في القرار الجمهوري سالف الذكر لرئيس مجلس المدينة ما دام انه لم يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيينه فيها .

الفصل الرابع : المدن والقرى

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

ادارة — انشاء المدن والقرى — الاداة القانونية لذلك — هي قرار من رئيس الجمهورية — اساس ذلك في ضوء احكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية والاتحة التنفيذية له .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قانون نظم الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على ان : « تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية الى وحدات ادارية هي المحافظات والمدن والقرى وتكون لكل منها الشخصية المعنوية ».

ويحدد نطق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ » .

وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي الى محافظات بمدن وقرى وتحديد نطق المحافظات .

ومن مقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ مسألة الذكر ان انشاء المدينة او القرية انها يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، وذلك ان هذا النص انها يضع قاعدة دائمة تجعل من اختصاص رئيس الجمهورية تقسيم الجمهورية الى وحدات ادارية ، فاي مدينة او قرية يراد انشاؤها ينزم ان يصدر هذا الانشاء بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه من أنه :

« يكون انشاء مجالس المدن بقرار من الوزير المختص وذلك في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمراتية باقامة مجلس مدينة فيها . ويطلق على المجلس اسم المدينة التي ينشأ فيها » .

أو ما نصت عليه المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر من أنه :

« ينشأ في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة مجلس قروي بقرار من الوزير المختص ... » .

إذ إن إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية إنما يجيء تاليا لإنشاء المدينة أو القرية ذاتها ، فالأصل أن يوجد الشخص المعنوي أولا ثم يوجد مثل هذا الشخص المعنوي ، وأذن فليس معنى أن يكون إنشاء مجلس المدينة أو مجلس القرية بقرار من الوزير المختص أن يملك الوزير إنشاء المدينة أو القرية ، بل المفروض أن تنشأ المدينة أو القرية أولا بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم يقوم الوزير المختص بعد ذلك بإنشاء مجلس المدينة في المدينة التي تسمح ظروفها الميثاقية أو العمرانية بإنشاء مجلس مدينة فيها ، أو بإنشاء مجلس القرية في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة .

هذا وإن اختصاص رئيس الجمهورية بتقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية وتحديد نطاق المحافظات ، لا يخطط باختصاص الوزير المختص بتحديد نطاق المدن واختصاص المحافظ بتحديد نطاق القرى التي تقع في دائرة محافظته والذي سبق أن حددها قرار رئيس الجمهورية المشار إليه . وتحديد نطاق المدينة أو نطاق القرية الواردة في المادة الثانية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ لا يعني الإكتفاء وإنما ينصرف إلى تحديد الكردون ، فيكون تحديد كردون المدينة للوزير وتحديد كردون القرية للمحافظ . أما إنشاء المدينة أو القرية يتم بقرار من رئيس الجمهورية .

وإذا كانت صدرت قرارات من السادة المحافظين بإنشاء وإلغاء وتغيير أسماء بعض القرى ، نشأ تكون قرارات بطلية ويمكن عرضها على السيد رئيس الجمهورية لاعتمادها وتصحيحها اعتبارا من تأييد صحتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى
والتشريع بمجلس الدولة الى ان انشاء مدينة أو قرية انما يتم بقرار
من رئيس الجمهورية .
(فتوى ٥٩٥ فى ١٩٦٤/٦/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

الوحدة الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية
واهلية للتقاضى — يقوم رئيس المجلس بتمثيلها ، أساس ذلك — المجلس
المحلى المختص هو صاحب الصفة فيها ينور من منازعت بشأن ما يصدر
عنه من قرارات .

ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التى تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية
الاعتبارية بحكم الدستور ولها اهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها
لملم القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
وبهذه المثبة يكون المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيها ينور
من منازعت بشأن ما يصدر عنه من قرارات وما تتخذه الادارات التى
يستعين بها فى مباشرة اختصاصاته من قرارات واجراءات وهو الذى
يتعين ان توجه اليه الدعوى باعتباره الجهة الادارية ذات الشأن فى
المنازعة ، واذا انتهت هذه الدعوى ضد مجلس المدينة بطلب توىص
عن قرار باعادة مزايده لجرأها هذا المجلس فانها تكون قد اقيمت على
الجهة ذات الشأن فى هذه المنازعة ويكون الدفع بعدم قبولها لرفعها على
غير ذى صفة غير قائم على اساس متعينا رفضه .

(طعن ٨١٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الوحدات الإدارية التي تمثلها المجالس المحلية — لها شخصية اعتبارية وأهلية لتقاضى — رئيس المجلس هو ممثلها أمام القضاء — المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات وفي الطعن فيما يصدر ضده من أحكام .

ملخص الحكم :

ان الوحدات الادارية التي تمثلها المجالس المحلية لها الشخصية الاعتبارية بحكم الدستور ولها اهلية التقاضى ويتم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ — وبهذه المثلية يكون المجلس المحلى المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات بشأن ما يصدر عنه من قرارات او ما تتخذه الادارات التي يستعين بها فى مباشرة اختصاصاته من اجراءات وهو الذى يتمتع ان توجه اليه الدعوى بحسبته الجهة الادارية ذات الشأن فى المنازعات المذكورة كما انه يكون صاحب الصفة فى الطعن فيما يصدر ضده من احكام .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

مجالس المدن أو القرى طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية ١٩١٣ لسنة ١٩٦٠ لها الشخصية الاعتبارية وأهلية التقاضى ويقوم رئيس المجلس بتمثيلها أمام القضاء — أثر ذلك — يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب الصفة فيما يثور من منازعات تدخل فى اختصاصه ويتم ان توجه اليه الدعوى .

ملخص الحكم :

أن المادة الأولى من قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تنقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار من رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية ويحدد نطاق المحافظات بقرار من رئيس الجمهورية ونطاق المدن بقرار من الوزير المختص ونطاق القرى بقرار من المحافظ ، وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة والمدينة مجلس المدينة والقرية أو مجموعة من القرى المجاورة المجلس القروي ، كما تنص المادة ٥٣ من القانون الواردة في الباب الخامس (أحكام عليا لمجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية) على أن يقوم رئيس المجلس بتعيينه لهام المحكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته مع الغير ، وتنص المادة ٣٤ من القانون أنه الذكر على أن تباشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية ومرافق التنظيم والمياه والإنارة والمجاري وإنشاء والتحصير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية كما تبين اللائحة المسائل الأخرى التي يختص بها المجلس والمجالس أن تنشئ وتدير في دائرة اختصاصها بالذات أو بالوكالة الأعمال والمؤسسات التي تراها كهيئة بتنفيذ اختصاصاتها .. وتنص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون نظم الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بأن تباشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصه الشؤون العمرانية الآتية : ١. (م) إنشاء وإدارة الأسواق العلبة والسلخات .

ويبين من ذلك أن مجالس المدن والقرى لها الشخصية الاعتبارية ولها أهلية التقاضي ويقوم رئيس المجلس بتعيينها لهام القضاء وفقا لحكم المادة ٥٣ من قانون نظم الإدارة المحلية وبهذه المثلية يكون مجلس المدينة المختص هو صاحب المصلحة فيها يتور من منازعت تدخل في اختصاصه ويعين أن توجه إليه الدعاوى المتعلقة بذلك باعتباره الجهة الإدارية ذات الشأن .

(طعن ١٨٢ لسنة ١١ ق . جلسة ١٥/٦/١٩٦٨ .)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية لا تعدو أن تكون وحدات إدارية إقليمية لا تصطبغ أعمالها بصفة سياسية — اختيار بعض أعضاء المجالس المحلية من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي أو أعضاء اللجنة التنفيذية الاتحادية للاتحاد القومي الذي حل محلها الاتحاد الاشتراكي العربي لا يغير من الطبيعة الإدارية للوحدات المشار إليها — تعيين رؤساء المجالس المحلية بمراعاة أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة وانتهاء خدمتهم — كما ينهب الدفاع عن الحكومة — متى فقدوا اسباب الصلاحية — يتطرق بالسلطة التنفيذية لرئيس الجمهورية في التعيين أو إنهاء الخدمة دون أن يكون له أثر على طبيعة قراره باعتباره قرارا إداريا علما لا يرقى الى مرتبة أعمال السيادة .

ملخص الحكم :

أن وحدات الإدارة المحلية ، بحسب الاختصاصات المقررة لها . سواء في ظل العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخالص بنظام الإدارة المحلية ، أو القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الخالص بنظام الحكم المحلي ، لا تعدو أن تكون وحدات إدارية إقليمية لا تصطبغ أعمالها بأى صفة سياسية ولا يغير من ذلك أن أعضاء المجالس المحلية في ظل العمل بالحكم القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كلن يتم اختيار بعضهم من بين الأعضاء العاملين بالاتحاد القومي وأعضاء اللجنة التنفيذية الاتحادية للاتحاد القومي الذي حل الاتحاد الاشتراكي العربي محله فيها بعد . ذلك أن الصفة السياسية التي لهؤلاء الأعضاء بحكم انتمائهم الى الاتحاد الاشتراكي العربي لا تؤثر في حقيقة الوضع القانوني لهذه الوحدات باعتبارها وحدات إدارية إقليمية تمارس طبقا للقانون اختصاصات إدارية وتنفيذية ليس فيها أى جانب سياسى . كما لا يغير من حقيقة هذا الوضع أن رؤساء هذه المجالس يراعى في تعيينهم ، على ما يقول به

الدفاع عن الحكومة ، أن تكون ميولهم السياسية متفقة مع السياسة العامة للدولة ، وإن رئيس الجمهورية يمارس هذه السلطة التقديرية عينها : إنهاء خدمتهم متى فاقوا أساليب الصلاحية للاستمرار فيها إذ أن ذلك كله يتعلق بممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التقديرية في التعيين أو إنهاء الخدمة ودون أن يكون له أثر على طبيعة القرار الذي يصدره رئيس الجمهورية في هذا الخصوص وكونه قرارا إداريا علانيا لا يرقى إلى مرتبة أعمال السيادة التي يخرج عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري الفصل في طلبات الفلأها . ومتى كان ذلك فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يكون غير قائم على أساس سليم من القانون مما ينعين معه الحكم برفض الطعن المقدم من إدارة قضايا الحكومة .

(طعن ٦١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢) .

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

قرارات المجالس المحلية في حدود اختصاصها نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة إدارية أخرى مما يتدرج في نطاق الوصاية الإدارية — ليس لجهة الوصاية الإدارية أن تحل دون نص ، محل المجالس المحلية في ممارسة أي من اختصاصاتها .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان لوزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات نوع من الإشراف على المجالس المحلية في أداء الخدمات المتوقعة بكل وزارة إلا أنها لا تعتبر بمثابة سلطة إدارية رئاسية بالنسبة إلى تلك المجالس المحلية لما لها من استقلال بشئونها ونفا لأحكام القانون — فالاصل في ممارسة اختصاصاتها أنها هي التي تتخذ ما تراه من قرارات وإن قراراتها في حدود هذه الاختصاصات نافذة بذاتها ما لم يخضعها المشرع لتصديق سلطة إدارية أخرى مما يتدرج في نطاق الوصاية الإدارية وليس لجهة الوصاية الإدارية أن تحل محل المجالس المحلية في ممارسة أي من اختصاصاتها إلا إذا نص المشرع صراحة على ذلك .

(طعن ١٠٧١ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٦٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المظنون ضده في وظيفته رئيس أحد مجالس المدن في حدود السلطة المخولة له طبقا للمادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور هذا القرار — عدم جواز إنهاء تعيينه في هذه الوظيفة إلا بالأداة القانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري — صدور قرار من وزير الدولة للحكم المحلي بإنهاء نخب المظنون ضده في هذه الوظيفة أعادته إلى عمله الأصلي ببيان علم المحافظة هو قرار باطل لصدوره من غير مختص إذ أن شغل هذه الوظيفة لا يكون إلا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية — صدور قرار وزاري بإنهاء شغل أحد المعينين بقرار جمهوري وأن يسمى القرار الوزاري المذكور بأنه إنهاء نخب هو في حقيقته قرارا بإنهاء التعيين في تلك الوظيفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢ أنه نص في المادة الأولى منه على أن يعين من وردت أسماؤهم فيه ومنهم المظنون ضده رؤساء المدن ونص في المادة الثانية على أن « يفوض نقيب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في تحديد مجالس المدن التي يرأسها المادة رؤساء مجالس المدن المبينة أسماؤهم في المادة الأولى » ومن ثم غلق لزاء صراحة هذا القرار الجمهوري فيما نص عليه وصدوره من مختص بإصداره . وفي حدود السلطة المخولة له طبقا للمادة ٢١ فقرة (ج) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار نظام الإدارة المحلية المعمول به وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٤ — لزاء ذلك غلقه بصدور القرار الجمهوري المشار إليه يعتبر المظنون ضده معينا في وظيفة رئيس مجلس مدينة وما يتوجب على ذلك من آثار ، وفي مقدمتها عدم جواز إنهاء تعيينه في هذه الوظيفة إلا بالأداة القانونية ذاتها التي تم بها التعيين وهي القرار الجمهوري ، أما قرار وزير الدولة للحكم المحلي فلا يؤثر في هذا الخصوص لثرا قانونيا ، وعلى ذلك فلن القرار الوزاري الصادر من وزير

الحكم المحلى برقم ٧٣ فى ١٩٧٤/٨/٣١ بإنهاء نحب المطعون ضده لوظيفة رئيس مدينة أبو تشت وأعلته الى عمله الأسمى بديوان علم محافظة بنى سويف اعتبرا من ١٩٧٤/١/٦ هو قرار باطل لصدوره من غير مختص ، اذ أن شغل هذه الوظيفة لا يكون كما سلف البين الا بالتعيين بقرار من رئيس الجمهورية واذا صدر قرار وزارى بإنهاء شغل أحد المعينين بقرار جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة ، وعسى القرار الوزارى المذكور بأنه إنهاء نحب كان فى حقيقته وجوهه قرارا بإنهاء التعيين فى تلك الوظيفة ومن ثم كان قرارا باطلا لصدوره من غير مختص .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك فانه لا حجة لما ذهب اليه الطاعن من ان المطعون ضده شغل وظيفة رئيس مجلس مدينة بقرار من نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، فهذا يخالف لما ثبت من الأوراق على ما توضح آنفا . ولأن التعيين فى وظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون طبقا للقانون الا بقرار من رئيس الجمهورية . وليس فى استلزام أن يكون إنهاء خدمة من يعين رئيسا لمجلس مدينة بالأداة القانونية ذاتها التى تم التعيين بها ما يعنى الا أن إنهاء شغل المطعون ضده لوظيفة رئيس مجلس مدينة لا يكون بمجرد قرار وزارى بل بقرار جمهورى . واذا كان يجوز لوزير الإدارة المحلية عند الضرورة — طبقا للمادة ٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الإشارة اليه — نقل رؤساء مجالس المدن من مجالس المدن التى يرأسونها الى مجالس مدن أخرى ، الا أنه لا يملك أن ينقل أحد رؤساء مجالس المدن الى وظيفة أخرى غير رئاسة مجلس مدينة ، فهذا لا يمكنه قانونا الا رئيس الجمهورية . ولا يغير من كل ما تقدم أن يكون المطعون ضده — على حد قول الوزارة الطاعنة — يتقاضى مرتبه من مصرف مالى احر غير المصرف المالى المقرر لوظيفة رئيس مجلس مدينة أبو تشت بحجة أنه مجرد منتدب لتلك الوظيفة ، ذلك أن هذا القول منهلر الاساس اذ ثبت أن المطعون ضده لم يكن منتدبا بل معينا ويقرر جمهورى فى وظيفة رئيس مدينة . ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد أصاب وجه الحق ويكون الطعن فيه خليقا بالرغض ، مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المبروفات .

(طعن ٢٤ لسنة ٢٤ ق . جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥) .

(م — ١١ ج ٣)

الفصل الخامس : المجلس الشعبي المحلية

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

انتخاب اعضاء المجلس الشعبى المحلى يتم بعملية مركبة تمر بمرحلتين متعاقبتين ، تقوم كل منها على الأخرى - مخالفة حكم القانون فى أى مرحلة من تلك المراحل تؤدى الى بطلان الإجراءات اللاحقة عليها - يتعين لتصحيح هذا البطلان إعادة اجراءات الانتخاب من آخر اجراء تم صحيحا .

ملخص الفتوى :

أجاز قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعمول به اعتبارا من ٢٢ يونية سنة ١٩٧٩ فى المادة ٥٨ تقسيم المحافظة ذات المدينة الواحدة الى احياء وقضى فى المادة ٥٩ بتشكيل المجلس الشعبى المحلى الى على أساس تمثيل كل قسم بستة اعضاء وبتشكيل المجلس المحلى الذى يضم قسما اداريا واحدا من اثنى عشر عضوا وحده فى المادة ٧٥ شروط الترشيح لعضوية المجلس المحلية وبين فى المادة ٧٦ كيفية انتقدهم بطلب الترشيح فلجاز لكل من تتوافر فيه شروط الترشيح ان يتقدم بهذا الطلب وأوجب فى المادة ٧٧ قيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها فى سجل خاص ، وخول فى المادة ٧٨ المحافظ تشكيل لجنة لفحص طلبات الترشيح لمدة عشر ايام على الاقل ، ولوجب فى المادة ٧٩ عرض كشف المرشحين لمدة عشرة ايام على الاقل نالية لانتهاه ميعاد الترشيح واجاز لكل من لم يرد اسمه فى الكشف ان يطلب من لجنة فحص لالطلبات ادراجه به خلال تلك المدة وقرر فى المادة ٨٥ انتخاب عضو المجلس بالأغلبية النسبية لعدد الاصوات التى اعطيت فى الانتخابات ، ونص فى المادة ٨٦ على ان تسرى على عملية الانتخاب القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحصل ما تقدم ان انتخاب اعضاء المجلس الشعبى يتم بعملية مركبة تمر بمرحلتين متعاقبتين تقوم كل منها على الأخرى وتبدأ بفتح باب الترشيح

ثم التقدم بالطلبات خلال مدة محددة وإلى ذلك فحص هذه الطلبات واعداد كشوف المرشحين وعرضها لمدة لا تقل عن عشرة ايام يحق لمن تم يدرج اسمه في الكشف التنظيم خلالها وبعد ذلك يتم نشر اسماء المرشحين وفي النهاية يجرى الانتخاب من بين المرشحين ومن ثم فان مخالفة حكم القانون في اى مرحلة من تلك المراحل تؤدي بالقبعية ونتيجة للارتباط القائم بينها ثل بطلان الاجراءات اللاحقة عليها ، وبالتالي يتعين لتصحيح هذا البطلان اعادة اجراءات الانتخابات من آخر اجراء تم صحيحا .

ولما كان البطلان قد لحق في الحالة المطلة طبقا لمنطوق حكم محكمة القضاء الادارى الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ في الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ٢٤ ق بمرحلة التظلم مما ادى الى نشر اسماء المرشحين بعد استبعاد اسم المرشح بغير وجه حق واذا رشح المذكور نفسه عن قسم عابدين وهو احد الاقسام الادارية بحى غرب القاهرة فان تنفيذ هذا الحكم يقتضى تصحيح اجراءات الانتخاب لهذا القسم باعادة نشر اسماء المرشحين المتفلسين داخل القسم على ان ينضم اليهم اسم المرشح المذكور ثم السير في باقى الاجراءات التالية وفقا لقواعد الترشيح الفردى المنصوص عليها بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ الذى تمت الانتخابات في ظله اذ لا وجه لاعمال قواعد الانتخاب بالقائمة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ :ن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت صراحة باعمال تلك القواعد بعد انتهاء المدة القانونية للمجلس الشعبية المحلية القائمة .

اذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان تنفيذ حكم محكمة القضاء الادارى الصادر لصالح المرشح يقتضى اعادة نشر اسماء المرشحين لتمثيل قسم عابدين في المجلس الشعبى المحلى بحى غرب القاهرة على ان يكون من بينهم اسم المرشح المذكور ثم تجرى الانتخابات بين هؤلاء المرشحين وحدهم لاختيار المسعد المطلوب لتمثيل القسم في المجلس الشعبى .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

ادراج اسم المرشح بالقائمة الحزبية شرط جوهري للترشيح في
المجالس الشعبية المحلية وشرط للعضوية واستمرارها فتزول العضوية
بزوال الصفة الحزبية عن العضو بميل ارادى صريح من جانبه .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر لقرار اسقاط
عضوية المجالس الشعبية المحلية عن الاعضاء الذين تم انتخابهم بفوز
قائمة الحزب الذى رشحهم فى قائمته ثم انضموا بعد ذلك لاحزاب اخرى
بمناسبة الترشيح لعضوية مجلس الشعب .

تخلص وقائع الموضوع فى ان قائمة الحزب الوطنى الديمقراطى فازت
بالتزكية فى انتخابات المجلس المحلى لمحافظة المنيا ، وصدر قرار محافظ
المنيا رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٣ ياعلان نتيجة الانتخابات ، ثم قام بعض
اعضاء المجلس المذكور بعد انتخابهم على أسس ادراجهم بقائمة الحزب
المذكور بالانضمام الى احزاب اخرى بهدف الترشيح لعضوية مجلس الشعب
على الرغم من ان اختيارهم فى انتخابات المجلس الشعبى تم فى ظل القائمة
الحزبية المعلقة ، فثار التساؤل عن جواز اسقاط عضويتهم فى هذا
المجلس .

وقد استعرضت الجمعية العمومية احكام قانون نظام الحكم المحلى
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ وتنص المادة ٧٥ مكررا منه على ان « يكون انتخب أعضاء المجالس
الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ويعين لكل قائمة
رمز يصدر به قرار من المحافظ ، ويجب ان تتضمن كل قائمة عددا من
المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه وعددا من الاحتياطيين يقدر
بنصف عدد الاعضاء الاصليين يبرأاة ان يكون من بين المرشحين أصليا

واحتياطيا عنصر من النساء ، وإن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من العمال والفلاحين . وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار إحدى القوائم بكاملها . وتبطل الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة أو المطلقة على شرط أو التي تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه .. » كما تنص المادة ٧٦ معدلة من ذات القانون على أن « يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي كتابة إلى المحافظ أو إحدى وحدات الحكم المحلي الكفئة بنطاقها مرفقا به صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمى إليه مبينا بها إدراجها فيها ... » .

كما تنص المادة ٧٩ على أن « يعرض كشف يتضمن قوائم المرشحين في الوحدة المحلية بالطريقة التي يعينها المحافظ بقرار منه ... » ويحدد في هذا الكشف أسماء هؤلاء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم والقائمة التي ينتمى إليها المرشح .

ولكل مرشح إدراج اسمه في إحدى القوائم ولم يرد اسمه في الكشف المذكور أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة إدراجة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ولكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف وتكل حزب ينتمى إليه أحد المرشحين ممارسة الحق المفسر في الفترتين السابقتين » .

وتنص المادة ٨٥ منه بأنه « إذا لم تقدم أكثر من قائمة حزبية أعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بفئة المقعد بالتركية » . وتنص المادة ٨٦ في فقرتها الثالثة على أن « ينتخب أعضاء المجلس الشعبية المحلية طبقا للقوائم الحزبية التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعند الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأي من القوائم أعيد الانتخاب بين القائمتين التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات » .

كما تنص المادة ٩٦ من القانون المشار اليه بأن « تسقط عضوية المجلس الشعبي المحلى عن تروى عنه صفة العامل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه فى المجلس أو يفقد شرط من الشروط اللازمة للترشيح . . . » .

وتنص المادة ٩٧ على أنه مع مراعاة انتمية المقررة للصالح والفلاحين والمقاعد المخصصة للنساء إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته حل محله الاحتياطى من ذات القائمة التى انتخبت طبقا لترتيب لسماء المرشحين احتياطيا بها وتكون مدة العضو الجديد مكملة لمدة عضوية سلفه .

ومناد ذلك أن المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى بعد تعديل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ جعل انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية يتم بالقائمة الحزبية المطلقة فجعل الترشيح فى حقيقته للأحزاب السياسية التى تقدم كل منها قوائمها للترشيح فلا يقل طلب الترشيح المقدم من الفرد إلا إذا قدم معه صورة معتدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه وانذى تشترك فى الترشيح للانتخابات المجلس مدرجا فيها اسمه فطلب الترشيح المقدم من شخص لم يدرج اسمه فى قائمة حزب مشترك بقائمة فى انتخابات المجلس لا يكون مقبولا قانونا فالميزة أولا بترشيح الحزب للشخص فى قائمته ، ثم فى قبول الشخص هذا الترشيح بتقديمه طلم الترشيح استنادا الى ترشيحه فى قائمة الحزب ، ثم جعل للحزب صاحب القائمة حق الاعتراض على الترشيح إذا أدرج فى قوائم المرشحين من لم يرد اسمه فى قائمة حزب ما وكذلك عند عدم إدراج أحد مرشحي قائمة الحزب فى قائمة المرشحين أو إذا أثبت له صفة غير صحيحة ثم جعل المشرع الفوز لقائمة الحزب الذى انفراد بالترشيح بالتركية أو انذى يحصل على الاغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت ، ثم جعل الاعدادة عند عدم تحقق ذلك بين قائمتى الحزبين صاحبي أغلبية الأصوات الصحيحة ، وبذلك فقد حرص المشرع على أن الفوز انما يكون لقائمة حزب لا لمرشح ، وحرص بذلك على أن يكون جميع أعضاء المجلس الشعبى المحلى من حزب واحد لأسباب تفرها وعند خلو أحد مقاعد المجلس لى سبب يحل محله من ورد فى القائمة الاحتياطية للحزب صاحب القائمة الفائزة ، وبذلك فإن الإدراج

في القائمة الحزبية ليس فقط شرط ترشيح لا يصح الترشيح الا بتوافره وانما هو شرط عضوية بالمجلس الشعبي المحلي وشرط استمرار لهذه العضوية فلذا ما تخلف هذا الشرط يعمل ارادى من العضو بأن تخلى عن الحزب الذى رشحه وفازت قلمته في الانتخاب فتزول عنه العضوية ، وذلك كله بشرط ان يقر الحزب المذكور هذا العمل الارادى من جانب العضو .

(ملف ١/٨٨ / ٢٢ جلسة ١٩٨٤/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

نص المادة ٧٥ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ — تحظر على العهد او المتساخ الترشيح لعضوية المجلس المحلية للوحدات المحلية التى تدخل فى نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها — أساس ذلك يدفع مظنة استغلال العهدة لمنصبه فى الفائز على الآخرين — لا يوجد ما يحول دون ترشيح العهدة لعضوية المجلس المحلى للمركز الذى تقع القرية فى نطقه او المحافظة التى ينمها — أساس ذلك ان مظنة الفائز فى عملية انتخاب اعضاء المجلس المحلى للمركز او المحافظة تكون غير قائمة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون نظام الحكم المحلى ينص فى المادة (٧٥) منه على انه « يشترط فحين يرشح عضوا بالمجالس المحلية ما يأتى :

١ — ٥٠٠,٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠

٢ — ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠

٣ — ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠

٤ — ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠,٥٠٥ ٥٠٠

ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة او الشرطة او اعضاء الهيئات القضائية الترشيح لعضوية المجالس المحلية قبيل تقديم استقالاتهم من وظائفهم .

كما لا يجوز للعدد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو مديري المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية في نطاق هذه الوحدات الترشيح لعضوية المجلس المحلية للوحدات المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها .

ومع مراعاة التواعد المختلفة للاستقالة من القوات المسلحة والشرطة تعتبر الاستقالة المشار إليها في الفترتين السابقتين مقبولة بمجرد تقديمها .

ومن حيث أن الاستفادة من هذا النص هو حظر الجمع بين العمدة وعضوية المجلس المحلية التي تدخل في نطاق اختصاص وتكلفة المرشح لعضويتها وذلك دفعا لمحنة استغلال العمدة لمنصبه في التأثير على الناخبين .

ومن حيث أن نطاق اختصاص العمدة يقتصر على القرية التي يتولى عهديتها ولا يمتد إلى المركز أو المحافظة التي يرشح نفسه فيها لعضوية مجلسها المحلي فمن ثم فإن مظنة التأثير في عملية انتخاب أعضاء المجلس المحلي للمركز أو المحافظة تكون غير قائمة ، لأن الناخبين في هذه الحالة ليسوا من قرية العمدة فقط ، بل من جميع القرى التابعة للمركز ومن غيرها من المراكز الأخرى التابعة للمحافظة ، وبالتالي فلا يوجد ما يحول دون ترشيح العمدة لعضوية المجلس المحلي للمركز الذي تقع القرية في نطاقه أو المحافظة التي يتبعها .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن السيد/, عمدة قرية الطيبة قد فاز بعضوية المجلس المحلي لمركز أبو حماد ، كما فاز السيد/ عمدة قرية الاحسانية بعضوية المجلس المحلي لمحافظة الشرقية ، فمن ثم فإنه يجوز لكل منهما أن يجمع بين العمدة وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة التي فاز بها كل منهما ، دون الالتزام بتقديم استقالته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع إلى أنه يجوز للسيد, و الجمع بين منصب العمدة وعضوية المجلس المحلي للمركز والمحافظة .

(ملف ٢١/١ - جلسة ١٩٧٨/٢/٨) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المكلفة المقررة لرئيس واعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخض
المقر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١
اساس ذلك — نصوص القانون المذكور ناطقة في قصر الخفض على المبالغ
التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة الى مرتبه لاى سبب كان يتعلق
بالوظيفة — اعضاء المجلس الشعبية يتسبون عضويتهم بها باعتبارهم
بمنظمات الاتحاد الاشتراكي — ليس للموظف التي يشغلونها بالجهاز الاداري
الدولة صلة بعملهم او عضويتهم في هذه المجالس .

ملخص الفسوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم
المطى تنص على ان « ينشأ لكل محافظة مجلسان يسمى اولهما المجلس
الشعبي ويسمى الثاني المجلس التنفيذي ويضاف الى هذه التسمية اسم
المحافظة المنشأ بها المجلس » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على ان « يتكون المجلس
الشعبي بالمحافظة برئاسة أمين لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة
وعضوية كل من :

١ — اعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .

٢ — ابناء المراكز والاقسام .

٣ — ممثلين عن الشباب من أى مستوى من مستويات التنظيم
بالمحافظة .

٤ — ممثلين اثنين عن النشاط النسائي من اى مستوى من مستويات
التنظيم بالمحافظة .

ويجوز ان يضم الى عضوية المجلس عدد من الاعضاء لا يزيد على
خمس يختارون من اعضاء المؤتمر القوي او مؤتمرات المراكز والاقسام
لاستكمال الكفايات المطلوبة لعمل المجلس .

ويصدر بتشكيل المجلس المشار اليه قرار من رئيس الجمهورية » .
وتنص المادة ١٩ من القانون المشار اليه على أن « تحدد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس الشعبي وقواعد منحها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٧١ بتحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس المحلى الشعبى فى المادة الاولى على أن « تحدد مكافآت رئيس المجلس الشعبى بمبلغ ٢٥ جنيها شهريا كما تحدد مكافآت كل من أعضاء المجلس بمبلغ ٢٥ جنيها شهريا » .

وتعتبر المكافآت المشار اليها فى الفقرة السابقة مقابل حضور .
وينص هذا القرار فى المادة الثانية على أن « تصرف المكافآت اعتبارا من تاريخ مباشرة رئيس المجلس وأعضائه لمهام مناصبهم » .

وينص فى المادة الثالثة على أن « يوقف صرف المكافآت المشار اليها من ايام اجتماعات المجلس ولجانه التى يغيب فيها العضو بغير إذن أو بغير اجازة مبرخص له فيها قانونا » .

وينص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية التى تمنح للمعلمين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ فى المادة الاولى على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات واوراتب الإضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لآى سبب كان علاوة على الأجر الأصلى للمعلمين المدنيين والعسكريين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة وحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل » .

ومن حيث أن لمستفاد من نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى أن رئيس وأعضاء المجلس الشعبى للمحافظة هم أعضاء فى منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى ولم يكن للوظائف

التي قد يشغلونها بالجهاز الإداري صلة بعملهم أو بعضويتهم في هذا المجلس فلقد كانوا يكتسبون صفة العضوية بالمجلس الشعبي باعتبارهم أعضاء بمنظمت الاتحاد الاشتراكي ، ولما كان اكتساب العضو بمنظمت هذا الاتحاد يتم عن طريق الانتخاب فلا يمكن أن يوجد بالمجلس الشعبي أعضاء بحكم وظفتهم كما هو الشأن بالنسبة للمجلس التنفيذي للمحافظة الذي تمردت المادة (٢١) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ تشكيله من أعضاء كلهم بحكم وظفتهم .

ومن حيث أن نصوص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ نطقت في تمرير خفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة إلى مرتبه لأي سبب كان يتعلق بالوظيفة فإن مكافآت رؤساء وأعضاء المجلس الشعبي لا تخضع للخفض المقرر بهذا القانون ، ولا يخبر من ذلك أن يكون أحد أعضاء المجلس الشعبي للمحافظة من العاملين ذلك لأنه لا توجد صلة بين وظيفته وبين عضويته في هذا المجلس ولأن هذه المكافأة لا ترتبط بأي شكل بأعمال الوظيفة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم خضوع مكافأة رؤساء وأعضاء المجلس الشعبي للمحافظات، المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المطبق للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه

(فتوى ٥٣٠ في ١٩٧٨/٦/١) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

أعضاء المجلس المطية المنتخبين (البدلات المقررة لهم) - مدى خضوعها للخفض - البدلات المقررة لأعضاء المجلس المطية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ - أساس ذلك - أن المشرع قصر الخفض على المبالغ التي يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة إلى راتبه الأصلي لأي سبب كان يتعلق بالوظيفة .

ملخص التمسوى :

ولما كان الموضوع المثلل لحيل الى الجمعية العمومية من رئيس مجلس الدولة فلقد نظرت الجمعية بجلستها سابعة الذكر واستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ وانتهت منها الى عدم خضوع مكافأة رؤساء واعضاء المجلس التسمية للمحافظات المشكلة بمقتضى احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى لخفض المقرر بالتقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالتقانون رقم ٥٩ لسنة ٧١ وتبين للجمعية ان قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ينص في ملحقه الثالثة على ان (يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس محلى من اعضاء منتخبين انتخابيا مباشرا) وان هذا التقانون حدد في المواد ٦ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ عدد اعضاء المجلس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والتقى .

وتنص اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ٧٥ في المادة ٤١ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجلس المحلية للمحافظات والمراكز وصرف بدل تمثيل لرؤساء المجلس المحلية للمحافظات والمراكز والمدن والاحياء والتقى .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات ، والرواتب الاضافية التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالتقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ على انه (فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل انقضاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوححدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الاقل) .

ولما كان نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالتقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تلحق في تمر خفض على المبالغ التى يتقاضاها الموظف بصفته هذه بالإضافة الى راتبه الاصلى لاي سبب كان

يتعلق بالوظيفة فإن الخفض لا يسرى على المبالغ التي يتقاضاها من لم تكن له صفة ولا على المبالغ المرتبطة بأعمال الوظيفة التي يتقاضاها من كانت له هذه الصفة وذلك إيا كانت التسمية التي تطلق على تلك المبالغ ومن ثم فانه لما كانت العضوية في المجالس المحلية تكتسب عن طريق الانتخاب الحر المباشر فإن البدلات المقررة لأعضاء هذه المجالس تخرج من نطاق حكم الخفض الذي تضمنه القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ .

ولا يغير من ذلك أن يكون أحد الاعضاء موظفا عليا لاتعدام الصلة بين وظيفته وبين عضويته في المجلس المحلي ولعدم ارتباط هذه المكافأة بأعمال الوظيفة التي يشغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقمى انفسوى وانتشريع الى ن المحافظين ليسوا من انجھلت التي يجوز لها طنب انراى مباشرة من الجمعية وان البدلات المقررة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين لا تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

(فتوى ٦٤٠ في ٢/٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

خضوع البدلات المقررة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمقتضى احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم الخفض المقرر بموجب المادة ٢٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك — ان المادة سالفة الذكر تناولت احكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدار المتخصص عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ — عدم مخالفة ذلك للقانون لانه تم في حدود الاطار الذي رسمه المشرع للائحته التنفيذية .

بالخص الفتوى :

ان الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع يجلسها المتعددة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتواها الصادرة

بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٨ (ملف رقم ٢٩/٢/٧٩) التي انتهت منها الى عدم خضوع مكثافة رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية للمحافظات ، المشكلة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلى للخض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ كما استعرضت فتاها الصادرة بجلسة ٣٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ التي انتهت الى عدم خضوع البدلات المقررة باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ لاعضاء المجالس المحلية المنتخبين للخض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتبين لها ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام اتحكم المحلى المعدل بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ حدد كيفية تشكيل المجالس الشعبية المحلية لوحدات الحكم المحلى وتواعده ، في المواد ٣ ، ١٠ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٦ ، وتنص المادة ٩٠ من هذا القانون على أنه « ويجوز منح اعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية متبل ما يتكيفون من اعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

وبتاريخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٩ عمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ، التي قضت في المدة ٢٥ بصرف بدل حضور جلسات لاعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للمحافظات والمراكز والمن والاحياء ولرئيس المجلس الشعبى المحلى للقرية ، وبصرف بدل تمثيل لرئيس كل من المجلس الشعبى المحلى بالمحافظة والمركز والبلدية والحي ، وبصرف بدل طبيعة عمل لرئيس الوحدة المحلية للقرية ، ونصت الفقرة الاخيرة من تلك المادة على أنه « ويسرى التخيض المقرر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على نثل البدلات الواردة في هذه اللائحة » .

وبناد ذلك ان قانون نظام اتحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ترك للائحة التنفيذية المقابل المستحق لاعضاء المجالس الشعبية المحلية من مساهمتهم في اعمال تلك المجالس .

ولقد تناولت المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لحكام هذا المقابل ومن بينها خفضه بالمقدرات المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ،

ومن ثم فإن هذا الخفض إنما ورد باللائحة كمصدر من عناصر تحديد هذا القليل المشار إليه فاستعمل كوسيلة لإجراء التحديد في حدود الاطار الذي رسمه المشرع لللائحة التنفيذية وبذلك فإنها لا تعد مخالفة للقانون في هذا المصدد ، وتبعا لذلك يتعين اعصال حكمها حتى ١٩٨١/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ الذي قضى بإلغاء القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ السالف الذكر ..

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع البدلات المقررة لامضاء المجلس الشعبية المحلية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية لحكم الخفض المقرر بموجب المادة ٣٥ من تلك اللائحة في حدود النسبة المقررة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ ، وذلك حتى ١٩٨١/٧/١ ،

الفتوى ٢٨٩ في ١٩٨٢/٢/٦ .

(ملحوظة : قررن الفتوى الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ ملف

٢٩/٢/٧٩ ، والفتوى الصادرة بجلسة ١٩٨٠/٤/٣٠ .

الفصل السادس : ميزانية الوحدات المحلية ومواردها المالية

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المواد من ٧٥ الى ٨١ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ والمادتين ٧١ و ٧٢ من قانون نظام الإدارة المحلية معدلا بقانون ١٥١ لسنة ١٩٦١ — صدور ميزانية مجلس المحافظة يكون بقرار من رئيس الجمهورية وميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص — لا حاجة الى اعتماد هذه الميزانيات من السلطة التشريعية في الدولة — سلطة التصديق في ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي هي لمجلس المحافظة — نهائية قرارات مجلس المحافظة باعتماد هذه الميزانية ونفاذها دون توقف على اعتماد أو تصديق وزير الإدارة المحلية — صدور التعديل بإدارة المشر إليها يجعلها صادرة طبقا للدستور وقانون نظام الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

ان المواد من ٧٥ الى ٨١ من الدستور المصوب به ابتداء من ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ تنظم طريقة اعداد الميزانية العامة للدولة واعتمادها وتعديل أبوابها .

وقد نصت المادة ٨٠ من هذا الدستور على ان « الميزانيات المستقلة والملاحقة وحساباتها الختلمية تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختلمى » .

كما ان المادة ٨١ من الدستور المشر اتيه تنص على ان « ينظم القانون الاحكام الخاصة بميزانيات الهيئات العامة الاخرى وحساباتها الختلمية » .

ومنهم نص المادتين ٨٠ و ٨١ المشر اليها ان الميزانيات المستقلة كميزانيات المؤسسات العامة المنظمة باحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة والميزانيات الملحقة كميزانيات الهيئات العامة المنظمة باحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة — وحساباتها الختلمية — تجرى عليها الاحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحسابها الختلمى .

أما ميزانيات الهيئات انعمية الأخرى — كالمؤسسات الإدارية المحلية — (المحافظات والمدن والقرى) — فينظم القانون الأحكام الخاصة بها وحساباتها الختلية وعلى ذلك فلا تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة للدولة وحساباتها الختلية .

ولما كانت المادة ٧٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدار قانون نظام الإدارة المحلية معنلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على أن « يضع المجلس مشروع ميزانية شاملة للإيرادات ومصروفاته وفقاً للقواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة ويتقدم كل مجلس مدينة ومجلس قروي مشروع ميزانيته إلى مجلس المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل ويرفق بها جميع البيانات والمستندات التي يثبت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات .

» وتعتبر ميزانية كل مجلس مدينة وكل مجلس قروي ميزانية ملحة بميزانية مجلس المحافظة » .

وإن المادة ٧٢ من القانون المذكور معنلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تتولى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجلس المحافظة بناء على عرض وزير الإدارة المحلية بعد بحثه لها واللجنة أن تستدعي مندوب المحافظة المختص عند فحص ميزانية المجلس وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة » .

كما أنه ورد بالمذكرة الإيضاحية لقانون نظام الإدارة المحلية أن « القاعدة العامة في ميزانيات المجالس المحلية أنها لا تحتاج إلى اعتماد السلطة التشريعية في الدولة إلا من حيث الإعائات التي تدرجها الدولة في ميزانياتها السنوية لهذا المجلس لمواجهة ما توجد بها من اختصااصات ومراقف محلية » .

ويخلص مما تقدم أنه بعد اعداد مشروع ميزانية كل مجلس محافظة مع ملحقته عن مشروع ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية يبلغ المشروع الى وزير الادارة المحلية لبحثه ثم يعرضه على اللجنة الوزارية للادارة المحلية لفحصه ووضعه في صورته النهائية ثم تصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية وتصدر ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بقرار من مجلس المحافظة المختص ، وعلى ذلك فلا تحتاج ميزانيا :
المجالس المحلية الى اعتماد من السلطة التشريعية في الدولة .

ولما كان مجلس المحافظة هو الجهة التي لها سلطة اعتماد ميزانية مجلس المدينة والمجلس القروي بحسب الأصل فيكون له سلطة تعديل في ميزانيات المجالس المذكورة بعد اعتياده لها اذا جد أثناء السنة المالية ما يقتضى تعديلها — وما دام أنه لا يوجد نص خاص في القانون يمنعه من مزاوله هذه السلطة او يعهد بها الى جهة اخرى .

ولما كان لم يرد بقانون نظام الادارة المحلية ولا تحت التنفيذ نص يقضى بتصديق وزير الادارة المحلية او أية سسلطة وصائية اخرى على قرارات مجالس المحافظات التي تصدر باعتماد ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية او بتعديلها — لذلك فان القرارات الصادرة من مجلس المحافظة في هذا الشأن تكون قرارات نهائية ونافذة دون توقف على اعتماد او تصديق وزير الادارة المحلية .

ولما كان الثابت — من الأوراق — ان الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الاتفاق العام للمجالس المحلية للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية انى ان الزيادة في نفقات المرتبات الواردة بمشروع ميزانية الاتفاق العام للمجالس المحلية للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ (بلب ١ — مرتبات) تستند جميعها الى قرارات صحيحة صدرت طبقا للدستور وقانون نظام الادارة المحلية .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدور قانون نظام الإدارة المحلية — اعانة الدولة للإدارة المحلية الواردة في الميزانية العامة للدولة (ميزانية الخدمات — لا نسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة الا باعتبارها اعتمادا إجاليا على حسب الشكل الواردة به فى هذه الميزانية العامة — سريان أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على الاعتمادات الواردة فى ميزانيات المجلس المحلية باستثناء الباب الأول .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يكون لوزير الإدارة المحلية مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ — « . . . ب — . . . »

ج — اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب الى آخر من أبواب ميزانيات المجلس المحلية مع استثناء الباب الأول

د — « . . . »

وان المادة ٧٢ من هذا القانون تنص على أن « تتولى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجلس المحافظات بناء على عرض وزير الإدارة المحلية بعد بحثه لها . وللجنة ان تستدعى المحافظ المختص عند فحص ميزانية مجلسه ..

وتصدر ميزانية المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، اما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة . » ،

ومن حيث أنه يؤخذ من هذين النصين أن أعداد ميزانيات المجالس المحلية وكذلك النقل من باب إلى آخر من أبوابها — باستثناء الباب الأول — إنما يتم وفقا لنظم وبواسطة سلطة تختلف تمام الاختلاف عن تلك النظم والسلطات الخاصة بميزانية الدولة التي يتعين موافقة مجلس الأمة عليها والتي لا يجوز النقل من باب إلى آخر بها إلا بعد موافقة مجلس الأمة .

ومن حيث أن أحكام المادتين ٦٢ و ٧٢ المشار اليهما قد وردت شاملة بحيث تسرى على كافة الاعتمادات التي ترد في ميزانيات المجالس المحلية ومن بينها مجالس المحافظات دون تفرقة بين الاعتمادات الخاصة بالديوان العام بالمحافظة أو المجلس وتلك الخاصة بالوزارة التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية طالما أن تلك الاعتمادات واردة في ميزانيات المجالس المحلية باعتبارها مبالغ محددة للمرف منها في أوجه معينة من النشاط المحلي .

ومن حيث أن الاعتمادات التي ترد بالميزانية العامة للدولة — ميزانية الخدمات — تحت عنوان : اعانات المحافظة أو اعانة الدولة للإدارة المحلية — إجمالية لا تبين سوى المصدر التمويلي لميزانيات المجالس المحلية ولا تعتبر في حد ذاتها اعتمادات لأوجه صرف محددة وتفصيلية — وعلى ذلك فإن هذه الاعانات تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة في حدود الشكل الإجمالي الواردة به في هذه الميزانية العامة — لما توزع هذه المبالغ ووضعها في ميزانيات المجالس المحلية فلا يخضع للقواعد الخاصة بميزانيات هذه المجالس المحلية دون غيرها .

من حيث أنه باستقراء الحالة التي كانت أساسا للنزاع محل هذا الرأي يبين أن هذا النزاع كان ينصب على ما طلبته مديرية الإسكان والمرافق بمحافظة الغربية في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ من الموافقة على نقل مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه الواردة بالباب الثالث بميزانية المحافظة بالبند (٨) الإسكان والمرافق تحت نشاط ردم البرك إلى البند ١٦ الخدمات التنظيمية بنفس الباب .

ومن حيث أنه بالرجوع الى الميزانية العملة للدولة (الخدمات) لسنة ١٩٦٥/٦٤ يتبين أنه قد جاء بهامش فرع الديوان العلم أن اعتمادات هذا الفرع تقتصر على الديوان العلم حيث نقلت اعتمادات الادارة المحلية الى القسم (٥٠) « اعانت المحفظة » وقد وردت المبالغ بهذا القسم بصورة اجمالية لمبلغ الاعانة للادارة المحلية دون أى تفصيل أو تخصيص ، ولا يوجد بالقسم الخالص بوزارة الاسكان والمرافق سوى فرع ثان خاص بمجلس بلدى العريش .

ومن حيث أنه بالاطلاع على ميزانية مجلس محافظة الغربية الواردة ضمن ميزانيات المحافظة عن السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ يبين أنه ورد مبلغ ١٢٦٦٢١ جنيهها بالصفحة ١٠٦٨ تحت فصل (٤) مديرية الاسكان والمرافق مفردات المصروفات الاستثمارية بلب (٣) بالبنء (٨) المرافق الذى تذكر الادارة العملة لميزانيات المجالس المحلية فى كتابها رقم ١٢٠٦ المؤرخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٧ المرسل لادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة أن اعتمادات ردم البرك مدرج ضمنه وأن وزارة الاسكان والمرافق تقوم بتوزيع اعتمادات مثل هذه البنود على الأنشطة المختلفة وتخطر بها المحافظات - كما يبين أنه ورد بذات الصفحة تحت ذات الفصن واللب مبلغ ٢٢٠٠٠ جنيهها امام بند (١٦) خضعت تنظيمية - وعلى ذلك فإن الاعتماد الاجالى الواردة بميزانية الدولة لاعانة محافظة الغربية قد انمكس تفصيلا فى ميزانية هذه المحافظة .

ومن حيث أنه عند نقل مبلغ معين من بند الى بند فى ميزانية مجلس محلى بمستثناء الباب الاول تكون العبرة بميزانية المجلس المحلى دون ميزانية الدولة ويتمين لذلك أن يكون هذا النقل وفقا لقانون الادارة المحلية .

ومن حيث أنه جاء بالتشيرات العملة الخاصة بميزانية مجلس محافظة الغربية تحت عنوان الباب الثالث المصروفات الاستثمارية أنه « يعامل البند محاملة الباب المستقل » .

ولما كان البنءان ٨ و ١٦ الخالص بالمرافق والخدمات التنظيمية

على التوالى المطلوب نقل المبالغ بينها قد وردا ضمن الباب الثالث المشر اليه الخاص بالمصروفات الاستثمارية فانه يتعين ان يكون النقل بينهما بالأداة اللازمة للنقل من باب الى باب بميزانيات المجالس المحلية .

ومن حيث ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التفويض فى بعض الاختصاصات تنص على ان تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التى نقلت الى المجالس المحلية ولأجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة فى المسائل الادارية والمسطية عدا ما يختص به مجلس المحافظة - فال اختصاص وزير الادارة المحلية بنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية يكون قد انتقل للمحافظ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان اعانة الدولة للادارة المحلية الواردة بالميزانية العامة للدولة (ميزانية الخدمات) لا تسرى عليها القواعد الخاصة بالميزانية العامة للدولة الا باعتبارها اعتمادا اجماليا على حسب الشكل الواردة به فى هذه الميزانية العامة - اما الاعتمادات الواردة بميزانيات المجالس المحلية فتسرى عليها احكام قانون الادارة المحلية .

وانه يكفى لنقل مبلغ من بند آخر من بنود الباب الثالث الخاص بالمصروفات الاستثمارية بميزانية محافظة الغربية لسنة ١٩٦٥/٦٤ :ن يصدر بذلك قرار من وزير الادارة المحلية - ويعد العمل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ لمشار اليه يكفى ان يصدر هذا القرار من المحافظ المختص .

(فتوى ٢٠٦ فى ٢٠/٢/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

وحدات الإدارة المحلية — تتمتعها بشخصية اعتبارية ويحق مباشر
فى مواردها المالية — دخول حصيلة أيجار مبانى الحكومة وأراضيها
الواقعة فى دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التى يكون
نطاقها محنية واحدة ضمن الإيرادات المستحقة للمجلس — جواز تصرف
المجلس فى هذه الحصيلة بالاجاز — أساس ذلك سلطة المجلس فى
التزول عن مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تلجيره بإيجار اسمى أو من
من أجر المال بشروط وحدود معينة — لا محل للاستشهاد بقضى سابقة
من الجمعية العمومية تقرر أن سلطات الإدارة المحلية لا تلك الاعفاء من
ضريبة المبنى ولو أنها تمثل موردا من مواردها — أساس ذلك وجود نص
حريج فى قانون الإدارة المحلية يمنع تدخل هذه السلطة فى شؤون ربط
الضرائب وتخصيصها والاعفاء منها .

ملخص الفتوى :

ان وحدات الإدارة المحلية تتمتع بشخصية اعتبارية طبقا للمادة الأولى
من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين
رقمى ١٥١ لسنة ١٩٦١ و ٥٤ لسنة ١٩٦٢ وأنه ينبو عن الشخص
الاعتبارى مجلسه (المادة الثانية من القانون) ويتربط على ذلك أن تكون
لهذا الشخص الاعتبارى أهلية وذمة مالية مستقلة فى الحدود التى يقررها
القانون المذكور — وأن الأصل والحالة هذه — أن يكون لتلك الأشخاص
الاعتبارية حق مباشر فى مواردها المالية التى تمثل جانب الحقوق من
ذمتها المالية — ويتولد هذا الحق بمجرد الواقعة القانونية المنشئة للحق
ولا يستثنى من هذا الأصل إلا الأحوال التى أوردتها القانون على سبيل
الحصر والتى تنظم فيها لبلولة بعض الموارد الى الذمة المالية للشخص
الاعتبارى وفقا لإجراءات معينة . وأن المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر

تنص على أن « تشمل إيرادات المجلس بالإضافة إلى ما تنجم الموارد الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) حصيلة الحكومة في دائرة اختصاصه من أيجار المباني وأراضي البناء القضاء الداخلة في لملاكها الخاصة ونصف صافي المبلغ الذي يحصل من بيع المباني والأراضي . . »

ومن ثم تعتبر حصيلة أيجار مباني الحكومة وأراضيها الواقعة في دائرة اختصاص مجلس المدينة أو مجلس المحافظة التي يكون نطاقها مدينة واحدة « المادة الثانية من القانون المشار إليه » من الإيرادات المستحقة للمجلس .

وبلغا كانت المادة ٢٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المحافظة) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بائق من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع علم وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . » .

كما تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ذاته المضافة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز للمجلس (مجلس المدينة) التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بائق من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع علم وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة . . . » . فإن لكل من مجلس المحافظة ومجلس المدينة استنادا إلى المادتين المذكورتين — إذا توفرت شروطهما — أن ينزل بغير مقابل عن مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو يؤجره بإيجار اسمي أو بائق من أجر المثل في الحدود والشروط والقيود الواردة في القانون آتف الذكر .

ولا حجة في القول بتطبيق «توى الجمعية العمومية الصادرة بجلستي ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣ وأول يناير سنة ١٩٦٤ على الحالة المعروضة

اذ فضلا عن مراعاة النصوص المتقدمة فان المسألة التي صدرت
فى شئنها الفتوى المذكورة كانت تعقل فى تدخل سلطات الإدارة المحلية
فى شئون ربط احدى الضرائب الصلبة وتحصيلها وهى ضريبة الماهى
المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اذ اصدر المحافظ قرارا
بالاعفاء من هذه الضريبة معدلا بذلك قرار مصلحة الاموال المقررة ، وقد
نهبت الفتوى بحق الى عدم مشروعية هذا التدخل تأسيسا على ان المادة
٢/٧٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقضى بن
تستبر الحكومة فى ربط وتحصيل الضرائب المحلية التى تخص المجلس
وتؤديها لهذه المجلس كل بمقدار نصيبه منها وعلى القصر بمنع سلطات
الإدارة المحلية من التدخل فى شئون ربط هذه الضرائب وتحصيلها والاعفاء
منها ولو كانت تهمل فى النهاية موردا من موارد المجلس المحلية .

نظله انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان نجرة المبني واراضى البداء
النضاء المملوكة للحكومة ملكية خاصة والواقعة فى دائرة اختصاص مجلس
المدنسة وكذا نصف صلمى المبلغ الذى يحصل عن بيع المباني واراضى
المذكورة تعتبر موردا من موارد إيرادات المجلس — ومن ثم يجوز له التصرف
فى حصيلتها بالاجان وفقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن فى قانون نظم
الإدارة المحلية .

(فتوى ١١٥٦ فى ١٢/١/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

نص المادة ٣ مكرر من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بقضاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان
الاقتصادى • اضاف المشرع بمقتضى التعديل المتقدم حصيلة ضريبة الاراضى
النضاء الى موارد الصندوق المذكور — صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
بشأن الحكم المحلى الذى لاقى الصندوق المذكور فانه بهما لذلك يكون
الافناء قد شمل ضريبة الاراضى النضاء .

ملخص الفتوى :

وتنص المادة (٣) مكررا على أن « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق انعابية الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان ازراعية ، ضريبة سنوية مقدارها (٢٪) من قيمة الأرض الفضاء ».

وتنص المادة (٣) مكررا (٦) على أن « تؤول حصة الضريبة المنصوص عليها من هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الاسكن الاقتصادية وعلى انجهاث التكلفة بالتحصيل ايداع البالغ المحصلة في حساب الصندوق في موعد لا يجاوز أول الشهر التالي للشهر الذى تم فيه التحصيل » .

ويتاريخ ١٩٧٩/٦/٢١ نشر قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ ونص في المادة السابعة من مواد اصداره على انه « فيها عدا ما نص عليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكن الاقتصادى ، يلقى الصندوق المشار اليه وتوزع حصة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقا للقواعد والنسب التى يضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والاسكن » .

ونصت الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من هذا القانون على انه « ينشأ بالمحافظة حساب خالص لتمويل مشروعات الاسكن الاقتصادى على مستوى المحافظة تتكون موارد من :

١ — حصة النصف في الأراضي المدة للبناء

٢ — حصة الاكتتاب في سندات الاسكن المشار اليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق (تمويل) مشروعات الاسكن الاقتصادى .

٣ — حسيطة مقابل الانتفاع الذي يؤدي في حالات الاعفاء من تبود
الارتفاع

٤ — البالغ المخصصة لأغراض الإسكان الاقتصادي في المحافظات
في الإتفاقيات التي تصفها الدولة .

٥ — القروض .

٦ — الإعانات والتبرعات ..

٧ — حسيطة استئجار أموال هذا الحساب .

٨ — حسيطة الضرائب التي يقضى بها طبقا للفترة الأولى من
المادة (٢١) من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
وذلك على مستوى المحافظة » .

وفى ما تقدم أن المشروع أنشأ صندوقا لتمويل مشروعات الإسكان
الاقتصادي بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ وحدد له عددا من
الموارد نصت عليها المادة (٣) من هذا القانون وأدخل فيها حسيطة
الاكتتاب في سندات الإسكان التي نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون
ولتدعيم موارد هذا الصندوق أصدر المشرع للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨
الذي تناول المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
بالتعديل وأضاف الى موارده بمقتضى المواد ٢ مكرر الى ٢ مكررا (٦) حسيطة
ضريبة الأراضي الفضاء التي نصت عليها تلك المواد .

وفى فترة الاتجاه الى اللامركزية التي هدف قانون الحكم المحلى
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الى تحقيق أكبر قدر منها قرر المشرع إلغاء
الصندوق الميسر الية واستبدل به نظاما جديدا بمقتضاه أنشأ حساب
خاص بكل محافظة لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي وحدد لهذا
الحساب موارد جديدة نصت عليها المادة ٣٦ من قانون الحكم المحلى
ومن ثم فإن إلغاء الصندوق الذي أنشأه القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
أنها يعنى إلغاءه بجميع موارده فيها عدا حسيطة سندات الإسكان التي
نظمها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من هذا القانون وإلى استئجارها قانون الحكم
المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ من الإلغاء ..

وتبعاً لذلك يكون الإلغاء قد شمل ضريبة الأراضي الفضاء التي فرضتها المواد ٣ مكرراً الى ٣ مكرراً (٦) المضافة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ كموارد من موارد الصندوق المُنْفَى ولا وجه للقول بأن تلك الضريبة ما زالت قائمة رغم إلغاء الصندوق اذ لو أراد المشرع الإبقاء عليها لتص على ذلك صراحة على نحو ما فعل بالنسبة لسندات الاسكان التي وردت في المواد التي رأى استبقاؤها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الضريبة التي فرضت على الأراضي الفضاء بمقتضى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بموجب نص المادة ٧ من مواد اصدار مثنون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ التي قضت بإلغاء هذا الصندوق .

(فتوى ٤٩٤ في ١٦/٥/١٩٨١ ع ٤)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية — اجازته فرض ضريبة اضافية بنسبة مئوية من الضريبة الاصلية على الثروة العقولة — صدور القرار الجمهوري رقم ١٦٥٢ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الاصلية — تفسر عبارة الثروة العقولة وتحديث الضرائب الاصلية التي تشملها واثرت ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية بواقع ١٠٠٪ من ضريبة الارباح التجارية والصناعية — تفسر هذه العبارة بما يقصرها على ضريقتي القيم العقولة وفوائد الديون وعدم شمولها ضريبة الارباح التجارية والصناعية هو التفسير الاقرب الى النص مؤيداً بالملحوظة الايضاحية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتنظيم المجالس البلدية والقروية ، ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية على ضريبة الارباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس ، وفى سنة ١٩٥٥ روى توحيد الاحكام التى تسرى على المجالس القائمة على الشئون البلدية . . فصدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ينظم المجالس البلدية ويبين مواردها المالية فى المواد من ٢٢ الى ٤٥ ومن هذه الإيرادات الضرائب التى يجوز فرضها لحساب المجلس (المادة ٣٣ - خلاصا) ونص فى المادة ٧٩ على أن - تعتبر مجالس بلدية المجالس البلدية والقروية الموجودة وقت نفاذه عدا المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة ، فلا تسرى عليها احكامه . ونصت المادة ٨ على أن تظل الرسوم والوارد المالية المقررة عند صدوره معمولاً بها . ونصت المادة ٨١ على أن يلغى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ويستمر العمل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى نص فى المادة ٥ منه على أن - تلغى احكام القوانين رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ وتلك الصادرة بتشكيل مجالس بلدية معينة . ولكنه لم ينص على إلغاء القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذى يفرض الضريبة الاضافية على الارباح التجارية والصناعية لمصلحة تلك المجالس . وبين قانون نظام الإدارة المحلية الموارد المالية لمجالس المحافظة والمدينة والقرية فخصها بضرائب عينية ذات طابع محلى تستحوذ على حصيلتها ، كضريتي الاطيان والمباني ، كما أجاز للمجالس فرض ضريبة اضافية بنسب مئوية تعطى على بعض الضرائب الحكومية وتوضع فى رصيد مشترك بين جميع المحافظات أو بين مجالس المحافظات . فنصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن من الإيرادات المشتركة بين مجالس المحافظات نصيب المجلس فى الضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ، ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بقرار من مجلس المحافظة اذا لم يتجاوز ٥ ٪ ، ويختص المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة الاضافية ويودع النصف الآخر فى رصيد الإيرادات المشتركة . وإذا اختلف المركز لأحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط

القطى بفرض الضريبة . وبينت المذكرة الإيضاحية للقانون ان ضريبة الثروة المنقولة تشمل الضريبة على ايراد القيم المنقولة والضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات . وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ بتحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بواقع ١٥٪ من الضريبة الاصلية .

وقد ثار الخلاف حول تفسير عبارة الثروة المنقولة الواردة بالقرار الجمهورى سلف الذكر والضرائب الاصلية التى تشملها تلك العبارة واثر ذلك على قيام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة اضافية لصالح المجالس البلدية والقروية بواقع ١٠٪ من ضريبة الارباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ :

والذى يبين من النصوص السابق بيبتها ان قانون الادارة المحلية استخدم عبارة الثروة المنقولة فى شأن الضريبة الاضافية التى تفرض عليها ، وهى عبارة لم ترد فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وحدثت المذكرة الايضاحية لقانون الادارة المحلية معنى يقصرها على ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون . ولما كانت الضريبة لا تفرض الا بقانون ولا يتوسع فى تفسير نصه ، كما لامرأ فى ان الاعمال التحضيرية للقانون ومنها المذكرة الايضاحية هى مما يكثف عن قصد المشرع ، ويعتد بها مؤيدة فيما وافقت فيه النص الذى سنه ، وتفسر ضريبة الثروة المنقولة بأنها تعنى ضريبتى القيم المنقولة وفوائد الديون تفسير قريب للنص لا يوسع به ولا يهمل ما للمذكرة الايضاحية من مضى بيانه ذلك ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد فرض الضريبة على ايرادات رؤس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية وعلى كسب العمل من مرتبكت ونحوها ومن دخول المهن الحرة ، وجعل القانون كتابه الاول للضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وقسمه ابوابا ثلاثة :

الاول — فى القيم المنقولة ، والثانى — فى فوائد ائديون والودائع ، والثالث — فى ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة — ولا وجه لسريان الضريبة الاضافية على ما يؤول الى الحكومة من المبالغ المتقادمة ، لان هذه المبالغ وان كانت ثروة منقولة الا انها ليست ضريبة تجبى للحكومة حتى يؤدى مولها ضريبة اضافية عليها ، كما لا تعتبر الارباح

التجارية والصناعية وكسب العمل من الثروة المنقولة الخالصة ، فالإرباح التجارية أو الصناعية لا يستحق الا بتناقص العمل مع الثروة المنقولة ، بينما كسب العمل انما يحقق كراه من العمل وحده ولا يؤازره المال الا بسيرا في المهن الحرة .

هذا وقد نصت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في المادتين ٥ ، ١٢ على أن مأمورية الضرائب المختصة بالضريبتين على القيم المنقولة وعلى الأرباح التجارية هي التي يقع في دائرتها مركز ادارة الشركة أو مقر محلها الرئيسي . فكلتا الضريبتين اذ تؤديهما الشركة ، قد يعرض في شأن كل منهما اختلاف المركز الرئيسي عن مركز النشاط الفعلي للشركة ، ولا يقتصر الامر على ضريبة الأرباح التجارية ، بل يشمل الضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات . ومن ثم تجد الفقرة التي اضافها القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الى المادة ٢٩ من قانون الادارة المحلية التي تنص على أنه اذا اختلف المركز الرئيسي لاحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي اختص مجلس المحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة الاضافية - هذه الفقرة تجد مجالا لعمالها وتطبيقها في شأن الضريبة على القيم المنقولة حين يقع المركز الرئيسي للشركة في محافظة غير التي يوجد فيها نشاطها الفعلي ، وتكون الضريبة حقا لمجلس المحافظة الأخير التي يقع بدائرتها نشاط الشركة الفعلي . ولا يكون ما يقتضى صرف هذه الفقرة الى ضريبة الأرباح التجارية .

وبالاضاح ان كل لولئك يفيد ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليها وحدها تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

لذلك انتهى الراى الى ان الثروة المنقولة التي نصت عليها المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية تقتصر على ضريبة القيم المنقولة وضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ، وعليها وحدها تسرى الضريبة الاضافية التي رخص في فرضها ذلك القانون .

(فتوى ١٢٧ في ١٩٦٥/٢/٨) .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

المجلس المحلى ان يختار الأساس الذى يلائمه فى تقدير الرسوم
المحلية واجراءات حسابها .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى بيان القواعد
الخاصة بتحديد أسس واجراءات حساب الرسوم المحلية وضمها أساساً
متعددة لتقدير الرسوم على الأسواق ولجاز لكل مجلس محلى ان يختار
منها الأساس الذى يلائمه ومن بينها ذلك المنصوص عليه بالقرار الوزارى
رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ ، دونما قيد فى هذا الخصوص سوى الا يريد
التقدير وفقاً لصريح نص الفقرة النكبة من المادة الثالثة من مواد اصدار
قانون نظام الحكم المحلى عن ضعف الفئات المسفربة عند العمل بهذا القانون ،
وعليه يكون مطابقاً لأحكام القانون تقدير المجلس المحلى المختص للرسم فى
الحالة الماثلة استناداً الى أساس يختلف عن المنصوص عليه فى قرار وزير
الإدارة المحلية ، روى فيه قدر حركة التعامل فى السوق ويكون هذا
التقدير قد أصبح نهائياً بعد عرض أمر التظلم منه على اللجنة المشكلة طبقاً
لل المادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية وإقرارها له . وعليه فلا محل لمطالبة الملاك
بإداء الفرق بين الرسم المقدر على هذا النحو وما كان يجب تحصيله طبقاً
للقرار الوزارى سلف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان الرسوم التى فرضت على
السوق فى الحالة المعروضة هى الواجبة الاداء .

(ملف ٢٠٣/١/٣٧ جلسة ١٩٨١/٢/٤) .

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

اجازة قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ لمجلس المدينة أن يفرض في دائرته رسوما على أعمال التنظيم ومن بينها تراخيص البناء — صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني وتنظيمه كيفية تحديد هذه الرسوم تنظيما جيدا — وجوب اتباع الأحكام الواردة في القانون اللاحق وحدها — الإعفاء من هذه الرسوم — خضوعه لما نصت عليه المادة ١٨ من هذا القانون دون أحكام الإعفاء الواردة في قانون نظام الإدارة المحلية — أثر ذلك — اختصاص وزير الإسكان بالإعفاء بقرار منه بناء على اقتراح المجلس المحلي .

مؤخذ الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة — نص على أنه « يفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده » . ثم صدر قانون نظام الإدارة المحلية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، ونصت المادة ٤٠ منه — في الفصن الثالث من الباب الثالث في الموارد المالية لمجلس المدن ومصرفاتها — على أنه « للمجلس أن يفرض في دائرته رسوما على : ج — العقارات التي انتفعت من المشروعات العامة التي قام بها ، بحيث لا تجاوز قيمتها ٥٠٪ من الزيادة في قيمة هذه العقارات » ، كما نصت المادة ٤٨ على أن « تشمل موارد المجلس القروي : هـ) الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي التي يفرضها المجلس على النحو المقرر لمجلس المدن » .

(م ١٣ — ج ٢)

وبيين من هذه النصوص أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ يفرض مقابل التصحين بالنسبة الى المشروعات العامة ايا كانت الهيئة التي تاهت بهذه المشروعات ، أى سواء قام بها المجلس المحلى أو الحكومة المركزية لولاية هيئة عامة أخرى . أما قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ فإنه يفرض مقابل التصحين بالنسبة الى المشروعات العامة ذات الطابع المحلى أننى تقوم بها مجالس المدن والقرى وذلك بصفته رسماً من الرسوم ذات الطابع المحلى ، التى تدخل فى الموارد المالية لمجلس المدن والقرى . ومن ثم يكون قانون نظم الإدارة المحلية المشار اليه - وهو القانون السابق - فيها يختص بالمشروعات العامة لسنة ١٩٥٥ - وهو القانون السابق - فيها يعتص بالمشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ يتبع بخصوص هذه المشروعات الأخيرة الأحكام التى تضمنها قانون نظم الإدارة المحلية والإجراءات الموضحة به ويلائحته التنفيذية ، ولا تطبق فى شأن هذه المشروعات أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

يؤكد ذلك أن المادة الخامسة من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإدارة المحلية ، قضت بإلغاء كل نص يخالف أحكام هذا القانون ، ولذلك يعتبر ما تضمنه القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ مخالفاً لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٨ من قانون نظم الإدارة المحلية ، ملغياً بصريح نص المادة الخامسة المذكورة - هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مسدود قانون الإدارة المحلية - وتنظيمه من جديد موضوع مقابل التصحين الذى يفرض فى حالة المشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، تنظيها يتعارض تعارضاً تاماً من حيث النطاق والقواعد والإجراءات ، مع التنظيم الذى تضمنه القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ فى هذا الخصوص يترتب عليه أن أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ تعتبر أنها قد نسخت نسخاً ضمناً ، بالنسبة الى المشروعات العامة التى تقوم بها مجالس المدن والقرى ، وأخيراً فإنه لما كان قانون نظم الإدارة المحلية قد خول مجالس المدن والقرى فرض رسم على المقاربات أننى تقتسم من المشروعات العامة التى يقوم بها المجلس ، بحيث لا تتجاوز قيمتها ٥٠ ٪ من الزيادة فى قيمة هذه المقاربات ، فإنه يكون قد أفرد لهذا

النوع من المشروعات حكما خلاصا بها ، يخرجها من نطاق الأحكام المحلية التي تضمنها القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمتعلقة بالمشروعات المحلية القومية منها أو المحلية التي تنفذها الحكومة المركزية أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى .

لذلك انتهى الراى الى أن تكون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد نسخ — فى المادتين ٤٠ ، ٤٨ منه — أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وذلك فيما يختص بالمشروعات المحلية التي تقوم بها مجالس المدن والقرى . اذ تنطبق فى خصوصها الأحكام التي تضمنها قانون نظام الإدارة المحلية والإجراءات الموضحة به وبلائحته التنفيذية ، دون أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

(فتوى ١١١٢ فى ١٥/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقديرها فى نطاق الحدود التي يقرها القانون — لا وجه للتحدى باتخدام القرار الصادر بتقريرها على أساس أنه يؤدي الى ازدواج ضريبي وأنه قرار بغرض ضريبة والضريبة لا تفرض الا بقانون — أساس ذلك أنه طبقا لأحكام الدستور فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا فى حدود القانون تطبيق : صدور قرار من أحد المجالس المحلية بغرض رسم منتجات الحقل الصناعى للطاعن من المياه الغازية طبقا لأحكام قانون نظام الحكم المحلى بالإضافة الى ما هو مقرر قانونا من ضريبة اضافية — هذا القرار لم يجاوز نطاق الحدود التي قررها القانون ولا ينطوى على حالة ازدواج ضريبي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بالتمسك بالقرار المطعون فيه على أساس أنه يؤدي إلى ازدواج ضريبي ، وأنه قرار يفرض ضريبة والضريبة لا تفرض إلا بقانون — ذلك أنه طبقاً لأحكام الدستور فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون . ومقتضى ذلك أن الضرائب والرسوم المحلية يجوز تقريرها في نطق الحدود التي يقررها القانون .

ونظراً لأنه يبين من مطالعة القرار المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٢ أي في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بصدر قانون نظام الحكم المحلي ، الذي حدد في الفصل الثالث منه الموارد المالية للسلطات المحلية على وجه يشتمل على كل من الضرائب الإضافية والرسوم التي يفرضها المجلس المحلي في دائرة اختصاصه على المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية ، وإن ذات القرار قد قضى بتطبيق قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وهو نفس القرار الذي نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على استمرار العمل به إلى أن تحدد تلك الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون ، ووردت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ذات الحكم . ومن ثم فالقرار المطعون فيه ، إذ قضى بفرض رسم على منتجات المحل الصناعي للطاعن من المياه الغازية بالإضافة إلى ما هو مقرر قانوناً من ضريبة اضافية فإنه لا يكون قد جاوز نطاق الحدود التي تقررها القانون ولا يتطوّل على حالة ازدواج ضريبي .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد صلب الحق فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعويين ترغمها بعد الميعاد ، ويكون الطعن ، والحالة هذه قد قام على غير أساس سليم من القانون — ويتمين من ثم القضاء بالقبول ، والزام الطاعن بالمصاريف .

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

إصدار أحد مجالس المحافظة قراراً بفرض رسم قدره مائتان وخمسون مليماً على كل اشتراك تليفوني على أن تقوم الجهة المسئولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده — عدم مشروعية مثل هذا القرار لعارضه مع نص المادة ٢٢ من الدستور المؤقت ومع أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ وافق مجلس محافظة البحيرة ، على فرض رسوم مجنية بدائرة المحافظة للصرف من حصيلتها على المشروعات العامة التي تقوم المحافظة بتنفيذها خارج الخطة لصالح أفراد الشعب ، وكان من بين هذه الرسوم ، رسم قدره مائتان وخمسون مليماً ، عن كل اشتراك تليفوني يتحمل به المشترك ، وعلى أن تقوم الجهة المسئولة عن توصيل الأجهزة التليفونية بتحصيل هذا الرسم قبل تحرير الاشتراك أو تجديده وقد وافق وزير الإدارة المحلية ، على هذا القرار . وصدر بتنفيذه ، قرار محافظ البحيرة رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٢ .

واستناداً الى ذلك ، طلبت محافظة البحيرة من الهيئة العامة لنواصات الملكية واللاسلكية ، أن تتولى تحصيل الرسم المشار اليه . وأن تؤديه بعد ذلك اليها . وعينذ نذر التساؤل ، عن شرعية فرض مثل هذه النريضة ، بقرار من مجلس المحافظة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بطلسيتها المنعقدتين فى ١ من سبتمبر ، ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن قانون الادارة المحلية الصالبر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بين فى المادة ٢٩ منة الموارد المالية لمجلس المحافظة ، فخص على انها تشمل نوعين من الإيرادات اولهما ، إيرادات

مشتركة مع سائر مجالس المحافظات ، وتتضمن نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصلح والوارد ، والتي يحدد سعرها بقرار من رئيس الجمهورية ، ونصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الثروة المفقولة ، ويحدد سعر هذه الضريبة الإضافية ، بقرار من مجلس المحافظة أو بقرار من الوزير المختص ، أو بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة - وثانيهما ، إيرادات خاصة بمجلس المحافظة ، وتتضمن ما يأتي :

١ - ربع حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على الإطيان في المحافظة ، وكذلك ربع حصيلة الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الإطيان في المحافظة ، ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية ، وبقرار من الوزير المختص إذا زادت على ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما راد على ذلك في حدود ١٠ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين الوزير المختص ووزير الخزانة .

٢ - رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة ،

٣ - نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والداخلية في كردون البنادق التي ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ .

٤ - إيرادات لموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ - اعثة الحكومه والتبرعت غير الحكومية .

٦ - الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ - القروض التي يعقدها المجلس .

ويبين من ذلك ، أن الشارع ، جعل من بين موارد مجلس المحافظة . بعض أو كل حصيلة ضرائب ورسوم ، جاء بيئتها في المادة ٢٩ من القانون ،

وضرائب ورسوم أخرى ، لكننى القانون بوصفها بأنها ذات طابع محلى : تفرض لصالح مجلس المحافظة . وائة بالنسبة الى الضرائب التى تضمنت المدة بيتها ، وهى الضريبة الاضافية على الصلر والوارد ، والضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ، والضريبة الاضافية على الاطيان ، فان القانون تضمن بيان الحد الأقصى لهذه الضرائب ، والسلطات المختصة بتحديد سعرها ، فى حدود هذا الحد ، وفى هذا الخصوص خول لمجلس المحافظة ، ان يحدد بقرار منه سعر الضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ، اذا لم تجاوز ٥٪ من الضريبة الاصلية وان يفرض ائضريبة الاضافية على الاطيان ، ولن يحدد سعرها بقرار منه اذا لم تجاوز ٥٪ على الضريبة الاصلية ، لها بالنسبة الى الضرائب وانرسوم الأخرى التى وصفها القانون بأنها ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة فان الشارع ترك الأمر فى شأنها الى القواعد العامة فى شأن فرض الضرائب والرسوم ، مما يقتضى أن يجرى فرض هذه الضرائب والرسوم وتحديد وعائها وسعرها ، من السلطة المختصة بذلك ، وفقا لهذه القواعد . وبذلك فان حكم النص فى هذا الخصوص ، لا يعدو مجرد تقرير ائه قد تصاف الى الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى ، ضرائب ورسوم أخرى، تفرض بناء على قانون ، يصدر بها ، وتخصص حصيلتها لمجلس المحافظة .

ولما كانت المادة ٢٢ من الدستور المؤقت تنص على أن انشاء الضريبة العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعنى أحد من أدائها فى غير الأحوال المنصوص عليها فى انقانون ، ولا يجوز تكليف أحد لداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون فانه من ثم تفرض الضرائب والرسوم غير العامة فى حدود القانون ، وبهذا يتعين ، لفرض ضرائب ورسوم ذات طابع محلى ، أن يكون ثبت قانون يقرر الضريبة ويبين وعاءها ويحدد الحدود التى تقتيد بها السلطة التى يكمل اليها تحديد سعرها وشروط جيليتها ، وذلك حتى يتم هذا التحديد ، بالاستناد الى القانون ، المقرر لبدأ فرض الضريبة ، ويجيء مبينا علية ، ومتقيدا بالحدود المنصوص عليها فيه .

وعلى مقتضى ما سبق ، فان نص المادة ٢٩ من قانون الإدارة

المطية ، على أن من بين موارد مجلس المحافظة الخاصة به ، الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة — لا يتضمن تخويل مجلس المحافظة ، سلطة تقرير فرض ضريبة من الضرائب ذات الطابع المحلي ، وإنما يجب لتقرير مثل هذه الضريبة ، أن يصدر قانون يقرر فرضها ويبين ما تفرض عليه ويجوز أن يكل القانون ، في حدود بينها ، للمجلس أن يقرر سعر الضريبة وشروط جبايتها .

وفي ضوء ذلك ، فإن قرار مجلس محافظة البحيرة ، بفرض غريضة مالية ، على كل مشترك في تليفون كل من بدائرة المحافظة : مائتان وخمسون مليما ، يكون غير صحيح لأن ما يفرضه : هو في حقيقته — ضريبة غير عامة ، يجب أن تفرض استنادا الى قانون تقريرها ابتداء . ولما كان فرض مثل هذه الغريضة : في هذه الحالة ، على غير أساس . فإنه من ثم ، لا يلتزم من فرضت عليهم بدائنها . ولا يجوز تبعا للهيئة العامة للمواصلات السنكية واللامنكية أن تقوم بتحصيلها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار مجلس محافظة البحيرة الصادر في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ ، فيما تضمنه من فرض رسم على كل مشترك تليفوني : ومن تحصيل المشترك بها .

1 غنوى ٢٥٦ في ١١/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٩٤)

المنسدا :

الجالغ اننى يتوم مجلس محافظة النيا بتحصيلها على بعض الحاصليل
الزراعية — تكيفها انقانونى — لا تعدو ان تكون رسوما حصلت بالمخالفة
لأحكام القانون — خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للحاسبلت .

ملخص الفتوى :

ان مجلس محافظة النيا أصدر قرارا فى ٨ من أبريل سنة ١٩٦١
بفرض رسوم على بعض الحاصليل الزراعية بالمحافظة وهى القطن :
والحبوب ، والبصل تخصص حصيلته لتدعيم المنادق الإجتماعية المنشأ :

بقرى المحافظة والمسجلة بوزارة اتشئون الاجتماعية ، وقد استطلع الجهاز المركزى للحاسبات رأى ادارة الفتوى المختصة فى التكيف القانونى للمبالغ التى تقسوم المحافظة بتحصينها وفقا للقرار المشار اليه ومدى رقابة الجهاز المركزى للحاسبات عليها ، فزلت ادارة الفتوى ان هذه المبالغ تعتبر تبرعات ولا تعتبر اموالا عملة ، وان للجهاز المركزى للحاسبات ان يرانب الصناديق الاجتماعية بوصفها جهات معانة من الدولة .

وقد طلب السيد نائب رئيس الجهاز المركزى للحاسبات عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، ووافق على ذلك السيد الامتاذ المستشار رئيس مجلس الدولة .

ومن حيث ان المادة (٢٩) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - وهو الذى صدر قرار مجلس محافظة المنيا فى ظله - كانت تعدد الموارد المالية لمجلس المحافظات ومن بينها « الضرائب والرسوم الاخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح مجلس المحافظة » . وقد اوجبت المادة (٨٩) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون لتنفاذ الرسوم التى يفرضها مجلس المحافظة موافقة وزير الادارة المحلية .

ومن حيث انه وثمن كان الثابت ان محافظة المنيا لم تتبع الاجراءات التى رسمتها اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية فى فرض الرسوم المشار اليها ، ذلك انها لم تحصل على موافقة وزير الادارة المحلية على فرضها ، الا انه لا يجوز وصف هذه المبالغ بانها تبرعات من الأفراد الذين تملوا بادائها . ذلك انها حصلت منهم جبرا عنهم عن طريق الخصم من المبالغ المستحقة لهم لدى اتبنوك وشركات الاقطنان ، ولهذا فان هذه المبالغ لا تعدو ان تكون رسوما حصلت بالمخالفة لاحكام القانون ، وما دامت قد حصلت بهذه الصفة فلانها تعتبر اموالا عملة فتخضع لرقابة الجهاز المركزى للحاسبات وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبالغ التى حصلت بالتطبيق لقرار مجلس محافظة المنيا الصادر فى ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ تعتبر من الاموال العامة وتخضع لرقابة الجهاز المركزى للحاسبات ..

قاعده رقم (١٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب اعمال المقفلة العلبة — نسفه فيما يتعلق بالمشروعات العلبة التي تقوم بها مجالس المدن والقرى بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية — وجوب اتباع الاحكام التي تضمنها القانون الاخر والاجراءات الموضحة به ويلتقطه التنفيذية فيما يتعلق بهذه المشروعات دون احكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ باعتبارها قد ألغيت ضمنا .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من انقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني تنص على ان « يحدد مجلس المحافظة المختص الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من طالب الترخيص بشرط الا تتجاوز خمسة جنيهات ، كما يحدد الرسوم المستحقة عن منح الترخيص وعن تجديده بشرط الا تتجاوز مائة جنيهه ، ويصدر فى هذا الشأن قرار من المحافظ المختص » . وواضح من نص هذه المادة ان الجهة المختصة بتحديد رسوم تراخيص البناء هى مجلس المحافظة المختص .

واذا كانت المادة ٤٠ من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد اجازت لمجلس المدينة ان يفرض فى دائرته رسوما على اعمال التنظيم ، وكلفت تراخيص البناء تدخل فى محلول اعمال التنظيم ، الا انه لما كان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — وهو قانون لاحق لقانون نظام الادارة المحلية — قد تناول بالتنظيم كيفية تحديد رسوم تراخيص البناء — فى المادة السادسة منه — فانه يكون القانون الواجب لتطبيق فى هذا الخصوص . وعلى ذلك فانه مع التسليم بان رسوم تراخيص البناء تعتبر رسوما محلية ، فان هذه

الرسوم صدر بتنظيمها ويبلان الجهة المختصة بتحديدتها تشريع جديد هو القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم يتمين تطبيق أحكام هذا التشريع الجديد في شأنها ، دون أحكام قانون الإدارة المحلية . نأذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون في المدن كما تسرى في القرى والجهات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، ويجوز إعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو أية منطقة منها أو لية أبنية بذاتها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو انقرارات المنفذة له ، وذلك بقرار يصدر من وزير الإسكان والمرافق بناء على اقتراح المجلس المحلي المعتمد ويصدد فيه ما قد يرى أتباعه من شروط يجب توافرها ، فان مفاد نص هذه المادة أن الإعفاء من رسوم البناء يكون بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، ذلك أنه وفقاً لهذه المادة يكون الإعفاء من بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ أو القرارات المنفذة له ، بصفة مطلقة دون تحديد لنوع معين من الأحكام أو انقرارات ، ومن ثم فمن الإعفاء وفقاً لنص هذه المادة يشمل — من بين ما يشمل — الإعفاء من رسوم تراخيص البناء ، وبالتالي فان وزير الإسكان والمرافق هو المختص بإصدار انقرارات اللازمة للإعفاء من هذه الرسوم دون أعمال أحكام الإعفاء من الرسوم ذات الطابع المحلي الواردة في قانون نظم الإدارة المحلية أو اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، إذ أن أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن مجلس المحلفظة هو المختص بتحديد رسوم تراخيص إنشاء ، على أن يصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص ، وأن وزير الإسكان والمرافق هو المختص بالإعفاء من هذه الرسوم بقرار يصدر منه — وذلك تطبيقاً لنص المادتين ٦ ، ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

(فتوى ١١١١ في ١٥/١٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٩٦)

إنشأ :

عدم مشروعية قرار المجلس الشعبي المحلي لمحافظة شمال سيناء
بفرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما على كل بطاقة تموينية .

ملخص الفتوى :

نصحت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشرية لجواز فرض رسوم
محلية دون التقيد بالرسوم أو الأوعية التي حددها قرار وزير الإدارة
المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ . وتتخلص وقائع الموضوع الذي عرض
على الجمعية العمومية بهذا الخصوص من أن المجلس الشعبي المحلي
لمحافظة شمال سيناء قرر فرض رسم نظافة قدره مائتان وخمسون مليما
على كل بطاقة تموينية للصرف من حصيلته على أعمال النظافة عوضا عن
عدم سريان القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بشأن النظافة العامة الذي
لا ينطبق على المحافظة لعدم ربط عوائده على عقاراتها ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١
أصدر محافظ شمال سيناء القرار رقم ٧٧٢ مبينا به كيفية تحصيل
هذا الرسم . الا أن الجهاز المركزي للحسابات اعترض على ذلك وطلب
إيقاف العمل بالقرار المذكور . واذا طلب محافظ شمال سيناء عرض
الامر على مجلس الوزراء للموافقة على استمرار تحصيل الرسم المشار
اليه ، لذلك طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والنشرية .

وقد استقبل للجمعية العمومية ان نص المادة الرابعة من مواد
إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظم الحكم المحلي
المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ أن المشرع أحال بشأن الموارد
المالية والرسوم المحلية الى أحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩
لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية والذي كان معبولا به في ظل قانون
نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين
السابقة عليه . وذلك الى حين تحديد هذه الموارد والرسوم المحلية طبقا
للاحكام الواردة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وإباح المشرع تجلوز
الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف الفئات المتصوص عليها في القرار

المذكور وبذلك يكون المشرع في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ قد سري أحكام مرسوم وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يتعلق بالأوعية الواردة فيه وفئاتها . فيظل هذا القرار ساريا الى حين اعادة تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقا لأحكام انتقون المذكور .

واذا كان المشرع في المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي او تعديلها او تقصير اجل سريتها او الاعفاء منها او إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، فان هذا الاختصاص مقيد بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار واعمالا لها بما ورد عليه النص في المادة الأولى من قرار الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من ان تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجلس المحلية وفقا للفئات والقواعد المهنية بالجدول المرفقة لهذا القرار وذلك احتراماً لارادة المشرع اتمريحة والتي احيالت اني هذا اقرار في شأن الموارد المالية والرسوم المحلية الجانز جيباتها . فيتمتع ان تلزم المجلس الشعبية المحلية في ممارستها لمسلطتها التي اختصها بها المشرع بالأوعية والفئات الواردة في اقرار المشار اليه مع جواز تجاوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه في الجدول المشار اليها . فاختصاص المجلس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذي ورد في القانون خاليا من أي قيد من حيث وعاء الرسوم او فئاته قيمته المادة الرابعة من قانون الاصدار صراحة باستمرار انعمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد المواد والرسوم المحلية طبقا لأحكام القانون المذكور وهو الذي لم يتم حتى الآن . وبذلك فلا تعارض بين تقرير الاختصاص وتقييده .

ولما كان المبين من الأوراق ان رسم النظافة الذي شرره المجلس الشعبي المحلي لمحافظة شمال سيناء على كل بطاقة توينية قد خرج عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ فيتمتع القول بعدم مشروعية فرض هذا الرسم ليا ما كانت المبررات التي سبقت لتبرير فرضه .
(ملف ٣٠٨/٢/٢٧ - جلمة ١٩٨٥/١/٢٦)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

عدم مشروعية فرض الرسوم على مشتركى الاتارة بدائرة محافظة
التوفية وفقا لتوصية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

ملخص الفتوى :

تصحت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع ادى مشروعية توصية
المجلس الشعبى المحلى لمحافظة التوفية بفرض بعض الرسوم على
مشتركى الاتارة بدائرة المحافظة . وتتلخص وتلح الموضوع المعروض بهذا
الخصوص على الجمعية العمومية فى ان المجلس الشعبى المحلى لمحافظة
التوفية اقضى بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥ بفرض بعض الرسوم المحلية
على مشتركى الاتارة بدائرة المحافظة تتراوح ما بين جنيهين وخمسين جنيها
بفرض تمويل شراء الحولات اللازمة لقرى المحافظة . وقد أوضح وزير
الحكم المحلى تهيئها لعرضه على مجلس الوزراء كن المستشار القانونى
للوزارة انتهى الى عدم قانونية التوصية المذكورة وقرر مجلس الوزراء فى
١٩٨٣/٥/٢٩ الموافقة على المذكرة المقدمة من وزارة الحكم المحلى التى
انتهت لى عدم قانونية توصية المجلس الشعبى لمحافظة التوفية بخصوص
فرض الرسوم المشار اليها . الا ان محافظا التوفية طلب فى ١٩٨٤/١٢/٢٤
اعادة عرض موضوع التوصية المذكورة على مجلس الوزراء على اساس
ان ما انتهت اليه مذكرة وزارة للحكم المحلى من عدم قانونية التوصية لاسند
له من القانون . استنادا الى ان هذه التوصية صدرت من المجلس الشعبى
المحلى للمحافظة بناء على اختصاصه فى فرض الرسوم المحلية الواردة فى
البند ٧ من المادة ١٢ من قانون نظام الحكم المحلى . لذلك طلبت عرض الموضوع
على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع .

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع
فتميننت من نص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

باصدار قانون نظم الحكم المحلى المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ان المشرع احل بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية الى احكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ — بشأن الرسوم المحلية والذي كان معصولا به فى ظل قانون نظم الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ والقوانين السالفة عليه — وذلك الى حين تحديد هذه المواد والرسوم المحلية طبقا للاحكام الواردة فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ واباح المشرع تجلوز الرسوم المشار اليها بما لا يجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها فى القرار المذكور . وبذلك يكون المشرع فى ظل الصل بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ قد صرى لأحكام القرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يتعلق بالاعوية الواردة فيه وفئاتها فيظل هذا القرار ساريا الى حين اعادة تنظيم الموارد المالية والرسوم المحلية وفقا لأحكام القانون المذكور . فاذا كان المشرع فى المادة ٧/١٢ من القانون المذكور قد اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى او تعديلها او تقصير اجل سريتها او الاعفاء منها او إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء ، فان عذا الاختصاص مقيد بما تضمنته المادة الرابعة من قانون الاصدار واعمالا لها بما ورد عليه النص فى المادة الاولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من ان تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجالس المحلية وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرافقة لهذا القرار فى شأن الموارد المالية والرسوم المحلية انجازا جليلتها . فيتعين ان تلتزم المجالس الشعبية المحلية فى ممارستها لسلطاتها التى اختصاصها بها المشرع بالاعوية والفئات الواردة فى القرار المشار اليه مع جواز تجلوز هذه الفئات بما لا يجاوز ضعف المنصوص عليه فى الجدول المشار اليها . فاختصاص المجالس الشعبية المحلية بفرض الرسوم المحلية الذى ورد فى القانون خاتما من أى قيد من حيث وعاء الرسم او فئاته تبعته المادة الرابعة من قانون الاصدار صراحة باستقرار العمل بأحكام قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حتى تحدد الموارد والرسوم المحلية طبقا لأحكام القانون المذكور وهو الذى لم يتم حتى الآن ، وبذلك فلا تعارض بين تقرير الاختصاص وتقييده .

ونما كان البين من الأوراق أن الرسوم التي لوصى المجلس الشعبي المحلي لمحافظة التوفية بفرضها بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٥ قد خرجت عن الحدود الواردة بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه إذا استحدثت أوعية لم يتضمنها هذا القرار كما تجاوزت الفئات المبينة بالجدول المرفقة به بما يجاوز ضعفها . فيتعين التول بعدم مشروعية هذه التوعية .

(ملف ٣٠٤/٢/٢٧ جلسة ١٩٨٥/٦/٢٦) .

قاعدة رقم (٩٨)

المبسدا :

ادارة المرافق العامة يكون بنحد الأساليب الآتية : اسلوب الإدارة المباشرة (أنرجي) — اسلوب المؤسسة العامة — او عن طريق الالتزام — الأسواق الحكومية نو العامة التي يؤول ايراد الثمن العام لخدماتها الى مجلس المدينة طبقا لنص المسنة ٢/٤٤ من قانون الإدارة المحلية هي الأسواق التي تتولى المجلس ادارتها واستغلالها مباشرة سواء بالذات او بواسطة فروع الموزارات والأجهزة الحكومية الكلفة في نطاق اختصاصها — لا يكون للمجلس فمة حق في اقتضاء هذه الايرادات في حالة الإدارة او الاستقلال عن طريق المؤسسة العامة — اقتصار حق المجلس في اقتضاء الرسوم التي تفرض على الأسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات اقامة أحد البسواق على مال خاص مشمول بنظارة الأوقاف وادارته عن طريق الغرفة التجارية — لهذه الغرفة الحق في اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق لقاء ادارتها واستغلالها آياه .

ملخص الفتوى :

ان قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نص في المسلة (٤٠) منه على أن « للمجلس أن يفرض عن دائرته رسوما عن :

(١)

(ج) الاسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات .. »
كما نص في المادة (٤٤/د) على أن « تشمل إيرادات المجلس .. »
سلفى إيرادات الأسواق الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه » ويقال
هاتين المادتين ما ورد في المادة (٥١) من قانون نظام الحكم المطبى الجديد
الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ..

ومن حيث أن مثل النزاع بين الطرفين ينصب على إيرادات السوق
النتيجة عن عائد الخدمات التي يدفعها المتقنعون بخدمات السوق .

ومن حيث أن ثمة وسائل متعددة لإدارة المرافق العامة منها أسلوب
الإدارة المباشرة (الريجي) والإدارة بأسلوب المؤسسة العامة أو -
طريق الالتزام .

ومن حيث أنه وفقاً لذلك فإن السوق إذا كانت تقوم على إدارته
واستغلاله مؤسسة عامة فإن إيراداته الناشئة عن الثمن العلم للخدمة
الذي يدفعه المنفعون بخدمات السوق من حق المؤسسة العامة التي
تقوم بالإدارة والاستغلال أما إذا كان القائم بالإدارة والاستغلال ملتزماً فإن
هذا الإيراد يكون من حقه إذ هو العقد ويمثل الصيانة عن الجهود التي
تبذل والأموال التي توظف من جانب المؤسسة العامة أو الملتزم في إدارة
المرافق حسب الأحوال .. وتأسيساً على ما تقدم فإن الأسواق الحكومية
أو العامة التي يؤول إيرادات الثمن العلم لخدماتها إلى مجلس المدينة طبقاً
لنص المادة (٤٤/د) من قانون الإدارة المحلية هي الأسواق التي تتولى
المجلس إدارتها واستغلالها مباشرة سواء بالذات أو بواسطة فروع
الوزارات أو الأجهزة الحكومية الكائنة في نطاق اختصاصها والتي تخضع
لسلطتها الرئاسية ، أما في حالة الإدارة والاستغلال عن طريق المؤسسة
العامة أو الالتزام فله لا يكون للمجلس ثمة حق في اقتضاء هذا النوع
من الإيراد وإنما يقتصر حقه على الرسوم التي تفرض على الأسواق
المرخص في إدارتها للأفراد والهيئات وعلى ذلك فإن تكيف السوق بأنه
حكومي أو غير حكومي في هذا المجال لمعزى لصاحب الحق في
اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمات السوق إذ العبرة في ذلك بالشخص التائم
على إدارته واستغلاله .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على خصوصية الحالة المعروضة فإن السوق المشار اليه اقيم على مال خاص هو وقف النبي دانيال الخيري المشمول بنظر وزارة الأوقاف بالأرض والمباني ملكا لى من وزارتي الأوقاف أو التجارة ، وقد اختارت الوزارة لاستغلال هذا السوق اسلوب المؤسسة العامة ولهذا عهدت الى الغرفة التجارية بالاستكفافية بإدارة واستغلال السوق وذلك بمقتضى قرار وزير التجارة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ طبقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة والذي نصت المادة الخامسة منه على أن « لوزير التجارة والصناعة أن يحدد بقرار منه الى الغرفة التجارية المصرية بإنشاء إدارة الأماكن التي تخصص للتعامل بالجملة طبقا لأحكام هذا القانون على أن يكون إنشاء هذه الأماكن وإدارتها خاضعين لإشراف وزارة التجارة والصناعة » . ويتفق هذا الحكومة مع نص المادة ١٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والتي نصت على أن « يجوز للغرف التجارية بلان من وزير التجارة والصناعة وفي حدود القوانين واللوائح المعمول بها أن تنفيذ . . . والأسواق . . . ويجوز أن توكل للغرفة بقرار من وزير التجارة والصناعة إدارة لمثال تلك المنشآت . . . » ويكمل هذا الحكم نص المادة ٢٦ من القانون كلف الذكر والتي تنص على أن « تكون أموال الغرفة من . . . إيرادات المنشآت . . . أو المرافق التي تتولاها الغرفة . . . » ومناد هذه النصوص أنه تدخل في موارد الغرفة إيرادات الأسواق التي يحدد وزير التجارة إليها بإدارتها وهذا الحكم يتفق مع المبادئ المشار إليها والتي تنص بأن يكون لها الحق في اقتضاء مقابل الانتفاع بخدمة السوق لقاء إدارتها له واستغلالها إياه . ولا حجة في القول بأن إدارة الغرفة التجارية للسوق تتم تحت إشراف وزارة التجارة التي تقوم بوضع لوائح السوق ذلك أن هذا الإشراف هو من قبيل الضبط الإداري الذي تمارسه الدولة على كافة المرافق بما فيها تلك التي تدار بطريق الالتزام ، كذلك فإنه لا يحتج بأن الغرفة تدير السوق كمفوضة عن وزارة التجارة مما يفرض على استحقاق الوزارة وبإتالي المحافظة لإيرادات السوق إذ فضلا عن مخالفة هذا الرأي للمادتين ١٧ و ٢٦ من قانون الغرف التجارية فإنه يتعارض مع القواعد العامة في القانون الإداري لأن

التفويض في هذا المقام بين منطلات ادارية وهي وزارة التجارة من ناحية والغرفة التجارية من ناحية أخرى وهذه الأخيرة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة باعتبارها مؤسسة عامة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه كما انها لا تتبع انحكم المحلى . وعلى ذلك فان تفويضها في ادارة المرفق يؤدي الى انصراف آثار هذه الادارة اليها نهى التي تبذل المصروفات والنفقات من أموالها في سبيل هذه الادارة وليس من ميزانية وزارة التجارة كما ان الموظفين الذين تستخدمهم لهذا الغرض يعملون لديها وليس لدى تلك الوزارة وهذا هو مقتضى التفويض في الاختصاصات في القانون الادارى .

وقررنا عنى ما تقدم جميعه فان السوق المشار اليه يدار عن طريق مؤسسة عامة هي الغرفة التجارية بالاسكندرية ومن ثم فان من حق هذه الغرفة ان تحصل على المائد الناتج عن هذه الادارة ولا يكون للمحافظة حبة حق في الاستيلاء عليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية انى عدم أحقية محافظة الاسكندرية في إيرادات سوق الجيلة للخضر والفاكهة بجهة النزعة الذى تقوم على ادارته واستغلاله الغرفة التجارية بالاسكندرية .

(ملف ٢٢/٢/٨٨ جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

اختصاص مجلس محافظة مدينة القاهرة ومن قبله المجلس البلدى ، بادارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة في دائرة اختصاصه التي تعهد اليه الحكومة بإدارتها - لحقية المجلس في اتارة ألعاب الجسر والأتاوة المقررة على مبيعات الأراضى بمنطقة المقطم التي تلتزم بها الشركة المساهمة المصرية للتعبير والإنشاءات الأسيلحية - أساس ذلك ان هذه الإيرادات تعتبر جزءا من موارد المجلس في ظل كل من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ و ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

أولاً — ان المادة ٤٠ فقرة ٥ و ١٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة تنص على أن « تكون إيرادات المجلس من المحصل فى دائرة مدينة القاهرة من :

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

٥ — حصة الحكومة فى إيرادات شركات المياه والترام والنقل بالسيارات العمومية وغيرها من شركات المرافق العمومية .

١٤ — الإيرادات والاتاوات والأرباح الناتجة من استغلال المرافق العامة التى يديرها بنفسه أو بطريق الالتزام لو باى طريق آخر .

وملأ هذا أن من بين إيرادات مجلس بلدى مدينة القاهرة نصيب الحكومة فى الاتاوة المقررة على ألعاب الميسر ، وهو ما رده البند ١٦ من العقد المرافق للقانون رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤ وكذا حصة الحكومة فى ثمن بيع الأرض التى تستطها الشركة بمنطقة المقطم (البند ٤٤ من العقد) .

ثانياً — فيما يتعلق بالوضع بعد العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية . غلن المادة ١٩ من هذا القانون تنص على أن « يتولى مجلس المحافظة فى نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مخطط المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى التى تعود بالنفع العام على المحافظة .

ويتولى بوجه خاص فى حدود القوانين والنواحي الأمور الآتية :

(أ)

(ب)

(ج)

(د)

(و) ادارة المرافق والمشروعات الحكومية الواقعة فى دائرة اختصاصه والتي تمهد الحكومة اليه بدارتها وفقا لتعليماتها فى هذا الشأن . » .

كما تنص المادة ٢٩ من القانون ذاته على ان « تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(أ)

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتنضم ما يأتى :

١ —

٢ —

٣ —

٤ — إيرادات أموال المجلس والمرافق التى يقوم بدارتها

ومن ثم فإن الشركة المصرية للأراضى والمباني (شركة مساهمة مصرية) حاليا الشركة المساهمة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية فى المنتزه والمقطم اذ تقوم باستغلال مرفق عام ذى طابع سحلى هو تعمير منطقة المقطم الداخلة فى كردون مدينة القاهرة فان مجلس محافظة مدينة القاهرة الذى يتولى ادارة هذا المرفق الواقع فى دائرة اختصاصه يكون وفقا للنصوص المتقدمة هو صاحب الحق فى الحصول على إيرادات الاتوة على اللعب الميسر وعلى حصة الحكومة فى ثمن بيع الاراضى بمنطقة المقطم وهى المبالغ التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط العقد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مجلس محافظة مدينة القاهرة — ومن قبله مجلس بلدى مدينة القاهرة — يختص بداراة — وبالتالي بالإشراف على ادارة — مشروع تعمير منطقة المقطم الذى تقوم به الشركة آنفة الذكر . وذلك أعمالا لنصوص القانونين رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وأنه من ثم لا يكون لوزارة الاسكان والمرافق ان تطالب المجلس المذكور باداء إيرادات الاتوة على اللعب الميسر او حصة الحكومة فى ثمن بيع الاراضى التى تلتزم بها الشركة طبقا لشروط عقد الاستغلال باعتبار هذه إيرادات جزءا من موارد المجلس فى ظل اى من القانونين آنفى الذكر .

(ملف ١٦٣/٢ — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٥) .

وبهذا المعنى افقتت أيضا الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى والتشريع
بجلسة ١٩٨٢/١٠/٧ ملف ٨٢٠/٢/٣٢ مقررته ان إيرادات الاتوة على
للعب الميسر بمدينة المقطم ومبيمات الأراضى بها تؤول الى محافظة القاهرة
تأسيسا على أن قانون نظام الحكم المحلى جعل لوحدهات الحكم المحلى الحق
فى انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما نقل اليها
ما تمارسه الوزارات فعلا بمقتضى القوانين واللوائح فيها عدا ما يعتبر
مرفقا قوميا أو مرفقا ذا طبيعة خاصة . وقد خولت وزارة الإسكان
محافظة القاهرة الاشراف على استغلال منطقة المقطم ، ومؤدى ذلك صيرورة
هذا الاختصاص منوطا بالمحافظة طبقا للبادء ٢ من قانون الحكم المحلى .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري — اعطاء تراخيص تسيير
خطوط نقل الركاب وتحصيل الاتوة الناتجة عن ادارتها تخص به مجالس
المحافظات ومجالس المدن بالنسبة للوحدات التى تعمل فى نطاقها —
اختصاص المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري فى هذا الشأن يقتصر
على الوحدات المساقية التى تعمل بين أكثر من محافظة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاحة الداخلية —
المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ ينص فى المادة (١) منه على انه
« لا يجوز أن يسير أو يستقر مركب فى المياه الداخلية لأغراض الملاحة
الداخلية الا بترخيص يعطى لمالكه طبقا لأحكام هذا القانون ، ويجوز
للمركب بمقتضى هذا الترخيص أن يدخل فى الموانئ البحرية المصرية
للشحن والتفريغ ... » وتنص المادة (٣) من هذا القانون على ان تخصص
الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى باعطاء الترخيص المنصوص
عليه فى المادة (١) ويستثنى من ذلك المراكب التى تعمل فقط فى حدود
اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فتخصص هذه المجالس باعطاء

الترخيص عنها « وأخيراً فإن المادة ١٣ من القانون المشار اليه تنص بأنه « مع مراعاة ما جاء في المادة (١) لا يجوز استعمال مركب للتعمدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر ، أو استعمال مركب في خطوط منتظمة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك ، وتحصل أتاوة عن الترخيص بالمعدات العامة أو مركب نقل الركاب في خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة علنية .

وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المسائي بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة وذلك فيما عدا المعدلات التي تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص المجلس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها » .

ومن حيث أن المفهوم من مجموع النصوص المتضمنة أنه يتعين الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لشئون النقل المسائي الداخلي عن كل مركب تسير أو تستقر في المياه الداخلية لأغراض الملاحة ، وتختص مجالس المحافظات ومجالس المدن بإعطاء هذا الترخيص بالنسبة للوحدات التي تعمل في نطقتها ، فإذا كانت المركب تستعمل للتعمدية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ إلى آخر أو في خطوط منتظمة فإنه يتعين الحصول على ترخيص خاص وتحصل أتاوة عن هذا الترخيص تحدد عن طريق مزايمة عامة ، وتختص الهيئة العامة لشئون النقل المسائي الداخلي بإعطاء الترخيص المشار إليه وتحصل الأتاوة عنه ، وذلك ، فيما عدا المعدلات التي تعمل داخل حدود اختصاص مجالس المحافظات أو المدن فيختص هذه المجالس بإجراء المزايدة واعطاء الترخيص وتحصيل الأتاوة عنها ..

ومن حيث أنه بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الأولى منه على أن « ينقل اختصاص الإدارة العامة للوائح ورخص النقل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ والقوانين المعدلة له إلى أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات وذلك فيما عدا الوحدات الآلية » ومنذ هذا النص أن أجهزة الإدارة المحلية أصبحت هي الجهة صاحبة الاختصاص في

صرف التراخيص وتحصيل الأتولة على الركاب التي تستعمل في التعمية
أو في السير في خطوط منتظمة داخل نطاق المحافظة ويستثنى من ذلك
الوحدات الآلية التي تعمل بين أكثر من محافظة فتختص الهيئة العامة
لشئون النقل المسئى الداخلى بإعطاء الترخيص عنها وتحصيل الأتولة
المستحقة من هذا الترخيص .

ومن حيث أن صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء
المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري التي حلت محل المؤسسة المصرية
العامة للنقل الداخلى في اختصاصاتها المتعلقة بالنقل المسئى الداخلى -
لم يغير من الوضع المتقدم ذلك أن المادة ٢ من هذا القرار والتي حددت
اختصاصات المؤسسة أوردت قيدها على مباشرة هذه الاختصاصات
وهو الا يترقب على ذلك الاخلال بها هو مقرر من اختصاصات ممثلة مقرر
للمجالس المحلية وذلك بموجب القوانين والقرارات المعمول بها .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك وكان ترخيص ابوحداث المسائية
المستعملة داخل نطاق المحافظات وتحصيل الأتولة المستحقة عنها يدخل
في اختصاص المجالس المحلية طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم لا يجوز لمؤسسة النقل النهري أن
تمد ولايتها الى هذه ابوحداث وانها يقتصر اختصاصها على اعطاء
التراخيص وتحصيل الأتولة عن الوحدات المسائية التي تعمل بين أكثر
من محافظة .

ومن حيث أن الثالث في خصوص الموضوع المطروح أن خط نقل
الركاب بين مدينتى الأقصر وأرمنت يعمل داخل نطاق محافظة قنا ، فمن ثم
فإن مجلس محافظة قنا هو الذى يختص بإعطاء ترخيص تسيير هذا الخط
وتحصيل الأتولة المستحقة عن هذا الترخيص .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية التسمية الى أن محافظة قنا هي
الجهة صاحبة الاختصاص في اعطاء الترخيص بتسيير خط نقل الركاب بين
مدينتى الأقصر وأرمنت داخل نطاق المحافظة وتحصيل الأتولة الناتجة عن
ادارة هذا الخط .

(غتوى ٢٨ في ١٩٧٣/٢/٥) .

قاعدة رقم (١-١)

المبدأ :

عدم مشروعية ما قبلت به بعض المحافظات من زيادة فئات الاتوة المتصوص عليها فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنجم والمهاجر او فرض رسوم اضافية عليها .

ملخص الفتوى :

تصبت الجمعية العمومية لعمى الفتوى والنشرى ادى مشروعية ما يفرضه بعض المحافظات من رسوم محلية اضافية على المهاجر تجاوز نتائجها فئات الاتوات المقررة تقوفاً .

وتنظم وقائع الموضوع - حسبما يبين من الأوراق - فى ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالنجم والمهاجر فرض فى المادة ٢٧ منه اتوة على مواد المهاجر بالفئات الواردة تفصيلا بالمادة المشار اليها . وقد جرى العمل على تعقد شركات القطاع العام وانخاص مع الهيئة العامة للطرق والكبارى على اسس هذه الفئات ، وهى ذات الفئات التى تضمنها دفتر المواصفات القياسية لنهينة والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك العقود . الا ان بعض المحافظات قامت منذ علم ١٩٨٢/٨٢ بفرض اتوة اضافية (رسوم) علاوة على الاتوات الواردة بالقانون المشار اليه ، وتزيد كثيرا على الاتوات المقررة بحكم ذلك القانون : فطى مسييل المثال طابعت محافظة جنوب سيناء مبلغ ١٤٢ ألف جنيه قيمة الاتوات المستحقة على الكميات المستعملة فى بعض المستخلصات الخاصة بعملية رصد طريق دهب / سانت كاترين ، فى حين ان الاتوة المقررة تقوفاً عن هذه الكميات هى ٢٣ ألف جنيه فقط بزيادة قدرها ١١٩ ألف جنيه عبارة عن رسوم اتوات اضافية لصالح المحافظة . ولما كانت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ بنظام الحكم المحلى والتى حددت انواع الرسوم المحلية التى يجوز للجهات المحلية فرضها لتضمن جواز فرض رسم اضافى محلى على اتوات المهاجر ، فقد ثار التساؤل عن مدى مشروعية ما يفرضه بعض المحافظات من رسوم اضافية فى هذا الشأن .

وازاء ذلك طلبتم بكتليكم المشار اليه عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وكنت الهيئة العامة للطرق والكمبارى قد طلبت بكتليها رقم ق/م/٢٦٣٧ المؤرخ فى ١٤/١٠/١٩٨٤ راء ادارة الفتوى لوزارتى النقل والمواصلات التى عرضت على اللجنة الثالثة لتقسم الفتوى فافقت بجلسة ١٩/١١/١٩٨٤ بان الاتلوة فرضت بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ويلتالى لا يجوز زيادتها او الغاؤها او تعديلها الا بقانون ويلتالى فانه لا يحق لوحدات الحكم المحلى زيادة الاتلوة وما يترتب على ذلك من اآثر . الا أنه نظرا لتعاصر ذلك مع اجراءات العرض على الجمعية لم تبلغ فتوى اللجنة الثالثة الى الهيئة .

وقد استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر قد خولت لوزارة التجارة والصناعة أن تقوم طبقا لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمهاجر ورقابتهما وكل ما يتعلق بها من تصنيع او نقل او تخزين ولها أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة فى هذا القانون ، ثم نصت المادة ٢٧ من ذات القانون على أن تؤدى اتلوة عن مواد المهاجر فى نهاية كل ستة اشهر مباشرة بالفئات الآتية : — « وتبين أنه قد تم نقل اختصاصات وزارة امصناعة فيما يتعلق بالمهاجر الى المحافظات بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بإدارة المهاجر الواقعة فى دائرتها وتنظيم استغلالها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، وتؤول اليها ايراداتها اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢ .»

ثم استظهرت أحكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذى جعلت المادة ٢ منه لوحدات الحكم المحلى كلاً من دائرتها إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة فى حدود السياسة المصانة ، الخطة اعملية للعولة ، وجعلت المادة ١٢ من ذات القانون للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التى تخفل فى اختصاص المحافظة وفقاً للمادة ٢

من هذا القانون ، ويختص في إطار الخطة العلية والموازنة المعتمدة وبمراجعة القوانين واللوائح باقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحي . كذلك فرض الرسوم ذات الطابع المحي — وفقا لأحكام ذات القانون — أو تعديلها أو تقصير أجل سريتها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ، وقد جعلت المادة ٢٥ ثانيا / د من الموارد الخاصة بالمحافظة الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحي التي تفرض لصالح المحافظة وجعلت المادة ٥١ / سلسلا من موارد المدينة الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحي بالمدينة في نطاقه في حدود القوانين واللوائح على رخص المحاجر والتلجم ورخص الصيد . ثم نصت المادة ١٢٥ من ذات القانون بأن « تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد اسمس وإجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحي وطريقة التظلم منها وإجراءات تخفيضها » .

وقد ظلت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ : مما يجيز للوحدات المحلية فرض أي رسم اضلي على اتلوات المحاجر .

وبناء على ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن التلجم والمحاجر قد فرض على مواد المحاجر ونظم الأحكام الخاصة بفنلت هذه الاتوة وكيفية أدائها تنظيها متككلا ، ولم يطم للوزارة المختصة بتطبيق أحكامه وهي وزارة الصناعة عند وضعه ولا المحافظات التي حلت محلها في هذه الاختصاصات بقرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، أي حق في زيادة هذه الاتوة أو تعديل أحكامها . ونم يتضمن نظام الحكم المحي الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ولا لائحة التنفيذية ما يجيز للمحافظات فرض رسوم اضافية على اتلوة المحاجر أو زيادة فنلت هذه الاتوة المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، بل أنه عندما تعرض المشرع للتلجم في المادة ٥١ من قانون نظام الحكم المحي السلف ذكرها لم يتعرض إلا لتحديد الرسم المفروض على رخص التلجم والمحاجر فقط وهي لا علاقة لها بالاتوة المذكورة . ولما كانت الاتوة المشار إليها قد فرضت وحددت

فإنها بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، فلا يجوز زيادتها أو
الغائها أو تعديلها إلا بقانون . كذلك لم يجز القانون إضافة
لية رسوم أصلية أو إضافية إليها من أي نوع ، ولم يجز لوجدها الحكم
المطى فرض رسوم على هذه الاتوات . ومن ثل فلا يحق للمحلفات
زيادة ثلث هذه الاتوة ولا فرض رسوم إضافية إليها ، وهو ما انتبه
إليه اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلسة ١٩٨٤/١١/١٩ .

(ملف ٢٩٤/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦) .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

إن المشرع حين فرض الضريبة على الأراضي الفضة بالقانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٧٨ خصص حصيلتها استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات
لتحويل صندوق الإسكان الاقتصادي المنشأ بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ —
هذا الصندوق الذى بقانون الحكم المطى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — الإلغاء
اقتص على الصندوق دون أن يمتد إلى الضريبة ذاتها — أثر ذلك
خضوع هذه الضريبة لقاعدة عدم تخصيص الإيرادات واعتبارها موردا
من موارد الخزنة العامة — إعادة النص على الضريبة المذكورة كمورد من
موارد حساب مشروعات الإسكان الاقتصادي بكل محافظة بمقتضى القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مؤداة العودة
إلى استثناء الضريبة من قاعدة عدم تخصيص الإيرادات .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإدى دى
بده فتاها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨١/٢/٤ التى انتهت إلى أن :
الضريبة التى فرضت على الأراضي الفضة بمقتضى القانون رقم ١٠٧
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ قد ألغيت بموجب
نص المادة ٧ من مواد اصدار قانون الحكم المطى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ،
التى قضت بإلغاء هذا الصندوق « ثم استعرضت القانون رقم (١٠٧) :
لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان حيث تنص
المادة الأولى منه على أن « ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات
الإسكان الاقتصادي يتولى تمويل أهلة المسكن الاقتصادية ومدها بالمرافق

اللزامة لها ، تكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر امواله اموالا عامة وينسب وزير الاسكان والتعمير » كما استعرضت القانون رقم (١٢٤) لسنة ١٩٧٨ بفرض ضريبة على الاراضى الفضاء وتنص المادة ٣ مكررا (٦) منه على أن « تؤول حصيلة الضريبة المتصوص عليها في هذا القانون الى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى » .

واستعرضت الجمعية العمومية ايضا القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٩ :
باصدار قانون نظم الحكم المحلى حيث نص فى المادة السابعة من مواد الاصدار على انه « فيما عدا ما نص عليه فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بلغاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى يلقى الصندوق المشار اليه وتوزع حصيلة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقا للتواعد والنسب التى يضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والاسكان » واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ بتعديل القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، حيث نصت المادة (٣٦) بعد التعديل على أن « » ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى على مستوى المحافظة تتكون موارده من (٤) حصيلة الضريبة المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على الاراضى الفضاء » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ، ان المشرع حين فرض الضريبة على: الاراضى الفضاء بالقانون (٣٤) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه خصص حصيلتها: — استثناء من مبدأ عدم تخصيص الإيرادات — لتمويل صندوق الاسكان الاقتصادى المنشأ بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٦ آتف الذكر ، الا ان هذا الصندوق الذى طبقا لقانون الحكم المحلى رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٩ سالف الاشارة اليه ، وذلك تحقيقا للامركزية التى هدف اليها هذا القانون ، ويلتقى الى تخصيص حصيلة هذه الضريبة لتمويل الصندوق المذكور ، أى أن هذا القانون قصر الانشاء على الصندوق دون أن يحدد ذلك الانشاء الى الضريبة ذاتها ، وبذلك تخضع هذه الضريبة للقواعد العامة التى تقضى بعدم تخصيص الإيرادات ، وتعتبر موردا من موارد الخزانة العامة الا انه وقد أعيد النص على هذه الضريبة كمورد من موارد

حسب مشروعات الإسكان الاقتصادي بكل محافظة ، وذلك بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ — بتعديل القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه ، فإن المشرع يكون بهذا النص قد رجع الى الاستثناء من قاعدة عدم تخصيص الإيرادات ، أى انه اعتبر الضريبة على الأراضى الفضاء ضريبة لم تلغ منذ فرضها ولم تزل قائمة ، وانه لم يكن يقصد — فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ انى إلغاء تلك الضريبة وإنما قصد فقط الى إلغاء تخصيصها كمورد من موارد الصندوق الملقى . ثم أعاد تخصيصها كمورد من موارد الحسب الذى حل محل ذلك الصندوق بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استمرار سريان الضريبة على الأراضى الفضاء المفروضة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر فى ظل كل من قانونى التحكم المحلى رتبى ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، ٥٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما واقتصر التعديل على مبدأ تخصيص الإيرادات على الوجه سالف الذكر .

(ملك ٤٣/١٧ — جلسة ١٩٨٣/٢/١٦) .

الفصل السابع — العاملون بوحدة الإدارة المحلية

أولا : الوضع القانونى للعاملين بوحدة الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

العاملون في دائرة المحافظات — القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية — انتظله ثلاث فئات من العاملين : الفئة
الأولى هم موظفو المجالس المحلية القديمة التى ألغيت وحلت محلها
المجالس المحلية الجديدة ، والفئة الثانية هم موظفو فروع الوزارات التى
لم تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية وكذلك فروع الوزارات التى نقلت
اختصاصاتها إلى هذه السلطات ، والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات
التي نقلت اختصاصها إلى الإدارة المحلية ، ومنها وزارة التربية والتعليم ،
وهؤلاء يلحقون بالمحافظات على سبيل الإعارة إلى أن تنقل درجاتهم إلى
ميزانيات الإدارة المحلية — العاملون بوزارة التربية والتعليم الذين يعملون
بالمحافظات — اعتبارهم معالين إلى هذه المحافظات إلى أن يتم نقل درجاتهم
من ميزانية وزارة التربية والتعليم إلى ميزانية المحافظات ويتم تنظيمهم تبعاً لذلك
إلى السلطات المحلية بصفة نهائية — أثر ذلك اختصص المحافظ بالنسبة
لهم خلال فترة الإعارة بما تخصص به الجهة المستعرة بالنسبة للعاملين
المعالين فيها .

ملخص الفتوى :

أنه باستقراء قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يبين
أنه نظم ثلاث فئات من العاملين ، الفئة الأولى ، هم موظفو المجالس المحلية
القديمة التى ألغيت وحل محلها المجالس المحلية الجديدة ، وهؤلاء تنظم
شئونهم الوظيفية لحكم الفصل الرابع من الباب الخامس من قانون نظام
الإدارة المحلية ، وتكون للمحافظ بالنسبة لهم الاختصاصات الممنوحة في
قوانين موظفى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات طبقاً للمادة ٨٧ من قانون
نظام الإدارة المحلية المشتمل إليه التى تنص على أن « تكون للمحافظ

الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء انوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة الى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيها لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة» والفئة الثانية « هم موظفو فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية ، وكذلك موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه السلطات ، وهؤلاء يختص المحافظ بالنسبة لهم طبقا للمادة السادسة من قانون الادارة المحلية بما يأتي :

(١) تعيين من لا تلو درجته على الدرجة السابعة وذلك بناء على اقتراح الجهات ذات الشأن في حدود الميزانية التي تخصصها كل وزارة للمحافظة .

وفي جميع الحالات على الوزارات ذات الشأن ان تلخذ رأى المحافظ عند ترقية او نقل موظفي فروعها في المحافظة .

كما ان للمحافظ ان يقترح نقل أى موظف من محافظته اذا تراءى به ان وجوده فيها لم يعد يتلاءم مع المصلحة العامة .

واذا لم تلخذ الوزارة برأى المحافظ في انحالات المشار اليها فيها تقم جاز له ان يرفع الأمر الى وزير الادارة المحلية .

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي انوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لمطلى فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس .

والفئة الثالثة هم موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية « ومنها وزارة التربية والتعليم » وهؤلاء ينحوتون بالمحافظات على سبيل الاعارة الى أن تنقل درجاتهم الى ميزانيات الادارة المحلية وذلك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه والتي تنص على أن « يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى

السلطات المحلية بالجلوس على سبيل الاعارة ، كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليون بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونقلهم ، وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

ولا يغير من هذا النظر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٦٢ الذي ينص على انه « اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ تنقل درجات المعلمين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات هذه المجالس المحلية ، ويعتبر هؤلاء المعلمون منقولين نهائيا من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة » طالما ان درجات المعلمين بهرق الترتيب والتعليم ظلت مخرجة في اعتيادات وزارة التربية والتعليم ولم تنقل الى ميزانيات المجالس المحلية .

لما ما نصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التقويض في الاختصاصات من ان « تكون المحافظ بالنسبة للامانة التي نقلت الى المجالس المحلية والاجهزة هذه المجالس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية عمدا ما يخص به مجلس المحافظة .

ويجوز ان يفوض ممثلى الوزارات في مجالس المحافظة والمسكربين العاملين بالمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى في بعض هذه الاختصاصات» فان هذا النص قد اعطى للمحافظ ما كان مقررا للوزير من اختصاصات في المسائل الادارية والمالية بالنسبة الى المرافق التي نقلت الى المجالس المحلية ولكنه لم ينقل المعلمين بهذه المرافق الى المجالس المحلية والذين يشترط نقلهم الى هذه المجالس ان تنقل درجاتهم الى ميزانياتها وهو ما تنليه اصول الميزانية والاحكام الخاصة بالنقل فضلا عن المادة الرابعة من قانون الإدارة المحلية ، وعلى ذلك والى ان يتم نقل درجاتهم في الميزانية يظلون معارين الى المجالس المحلية ويكون اختصاص المحافظات بالنسبة لهم خلال فترة الاعارة هو اختصاص الجهة المستعيرة بالنسبة للمعلمين المعارين اليها

واختصاص الحافظ بالنسبة لهم هو اختصاص الوزير بالنسبة للمعارين
لوزارته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحاصلين بوزارة التربية
والتعليم الذين يعملون بالمحافظات يعتبرون معارين الى هذه المحافظات
وذلك الى أن يتم نقل درجاتهم من ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية
المحافظات ويتم نقلهم تبعاً لذلك الى السلطات المحلية بصفة نهائية .

ويختص الحافظون بالنسبة لهم خلال فترة الاعارة بما تختص به
الجهة المستمرة بالنسبة للحاصلين المعارين اليها .

(غتوى ٢٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣١) .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية
— نصه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات
— نقل الموظفين الى المجالس المحلية طبقاً له — اطلاق النقل من قيد الميعاد
التنظيمي الذي عدل من خمس سنوات الى أربع سنوات — اساس ذلك
اسقاط الميعاد كلية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ — نقل درجات الموظفين
بالوزارات الى ميزانيات المجالس المحلية لا يترتب عليه وحده نقل الموظفين
الشاغلين لهذه الدرجات — وجوب صدور قرار بنقلهم من السلطة المختصة
— قرار اللجنة الوزارية للإدارة المحلية الصادر في ١٩٦٣/٩/٢١ بإرجاء
النقل يتضمن عدولا عن قرار نائب رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٣
بهذا النقل .

ملخص الفتوى :

لأن كانت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار
قانون نظام الإدارة المحلية قد قضت بأن تتولى اللجنة المركزية للإدارة
المحلية وضع برامج لتنفيذ أحكام القانون المرافق بالترحيل خلال مدة اقصاها
خمس سنوات ، وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللذين هم للعمل في

الإدارة المحلية بصفة نهائية ، وأن مهمة اللجنة في هذا الخصوص تحديد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ومتابعة تنفيذها ، إلا أن الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة هو ميعاد تنظيمي لا يترتب على مجرد انتقضائه اعتبارا للمعلمين المشار اليهم بنقولين بقوة القانون .

وقد حل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية محل اللجنة المركزية في اختصاصاتها بمقتضى المادة السليمة من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ الذى عدل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية فأصبح نصها يقضى بأن يتولى نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية وضع برامج أحكام هذا القانون بالتدرج خلال مدة انقضاء أربع سنوات ويحدد مواعيد تنفيذ هذه البرامج ويتابع تنفيذها .

وتتضمن هذه البرامج نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بصفة نهائية وهذا الميعاد الذى حدد لتنفيذ ذات البرامج المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الإصدار ، يعتبر ناسخا للميعاد الأول المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون الإصدار فضلا عن أنه بدوره ميعاد تنظيمي شملته في ذلك شأن الميعاد السابق ويعتبر هذا الميعاد منسوخا بصور القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ الذى لورد ذات الأحكام الواردة في المادة ٦١ خالية من أى ميعاد لتنفيذ ما قضت به .

وينبئ على ذلك أن يصبح نقل الموظفين إلى المجالس المحلية مطلقا من قيد الميعاد التنظيمي السابق الذى عدل من خمس سنوات إلى أربع سنوات بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ثم اسقط كلية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ .

ولا يخفى من هذا النظر نقل درجات الموظفين بالوزارات إلى ميزات المجالس المحلية ذلك أن هذا النقل لا يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم نقل المعلمين الشاغلين لهذه الدرجات بل ينبغى أن يصدر بتقليلهم قرار من السلطة المختصة ، ولا يعدو أن يكون نقل الدرجات مصرفا ماليا لمرتبات شاغلها .

وبن حيث أنه ولئن كان قد صدر قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمة رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وقضى في المادة الأولى منه بنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجلس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات الى ميزانيات المجلس المحلية اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٢ وان يمحور هؤلاء الموظفون منقولين نهائياً من هذا التاريخ الى المجلس المذكورة فان اللجنة الوزارية للادارة المحلية التي حلت محل نائب رئيس الجمهورية في اختصاصاته بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ اصدرت بعد ذلك قرارها رقم ١ ق ٢١ من مستمير سنة ١٩٦٢ وتضمن هذا القرار النصوص التي يستمر العمل بها من قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ وليس من بينها المادة الأولى من هذا القرار ، وقد نصت المادة الأولى من قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية رقم ١ المشار اليه على تشكيل لجنة لدراسة وتقديم اقتراحات بشأن الخطوات اللازمة لنقل الموظفين الى المجلس المحلية كما نصت المادة الثانية من القرار على أن « يرأ نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجلس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات. لحين صدور قرار من اللجنة الوزارية للادارة المحلية على ضوء نتيجة الدراسات التي ستعرضها اللجنة المشكلة بالمادة الأولى » .

ومؤدى ذلك أن قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ فيها يتعلق بنقل موظفي الوزارات الذين يعملون بالمحافظات الى المجلس المحلية لم يعد قائماً وقد حل محله في هذا الخصوص الاحكام التي تضمنها قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية مما يعتبر عدولاً من هذه اللجنة عن قرار نائب رئيس الجمهورية سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن مدة خمس السنوات المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بصدار قانون نظم الادارة المحلية والمحددة لنقل الموظفين انلازمين للعمل بالادارة المحلية الى مختلف المحافظات بصفة نهائية هو ميعاد تنظيمى ، وما لم يصدر قرار من الجهة المختصة بنقلهم الى هذه المحافظات فان غوات هذا الميعاد لا يترتب عليه اعتبارهم منقولين الى هذه المجلس بمجرد انقضائه ، ويكون الحلهم بهذه المجلس على سبيل الاعارة .

ومفضلا عن هذا فان هذا الميعاد يعتبر منسوخا بصور القانونين رقمي
١٥١ لسنة ١٩٦١ ، ٥٤ لسنة ١٩٦٢ .

وان مجرد نقل درجات هؤلاء الموظفين من ميزانية الوزارات التابعين
لها الى المجالس المحلية لا يترتب عليه اعتبارهم منقولين اليها تلقائيا بل
يجب ان يصدر بذلك قرار وفقا لما تقضى به المادة ٦١ من قانون نظم الادارة
المحلية المحلة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٢ .

ولا يحق ان يكون نقل الاعتبارات المالية الى ميزانية هذه المجالس
غير مشرف مالي لمرتباتهم .

ان قرار اللجنة الوزارية للادارة المحلية الصادرة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢١
بإرجاء نقل موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية
ينضمين عدولا عن القرار الصادر من نائب رئيس الجمهورية في ١٩٦٢/٥/٢١
بنتظيم .

(فتوى ٨٩٩ في ١٩/٧/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الادارة المحلية — نص لائحته
التنفيذية على ان تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات الحالية
والوحدات المدمجة فيها لها من حقوق وما عليها من التزامات — مقتضى
هذا النص — اعتبار موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات
المدمجة من موظفي المجالس الجديدة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المشار
اليه دون حاجة لاستصدار قرارى ادارى بالنقل .

ملخص الفتوى :

في ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون نظم الادارة المحلية وقسم هذا القانون الجمهورية الى وحدات

إدارية هي المحافظت والمدن والقرى ، ونص في المادة ٣ من قانون الإصدار على أن « يعتبر مجلس مدينة في حكم هذا القانون — المجلس البلدية القائمة وقت العمل به والتي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص لما المجلس التي لا يتضمنها هذا القرار فتعتبر مجالس قروية » وتأسيسا على ذلك صدر قرار من الوزير المختص بتحديد المجالس البلدية التي اعتبرت مجالس مدن ، أما المجالس التي لم يتضمنها القرار المذكور فقد اعتبرت مجالس قروية ، كما أن مجالس المحافظت قد حلت محل مجالس المديرية وذلك بالفناء القانون المنظم لها رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ .

وحيث أن المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن تحل الوحدات المحلية الجديدة محل الوحدات المحلية الحالية والوحدات المجمة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، مقتضى ذلك ، أن موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجمة قد أصبحوا من موظفي السلطات المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وأن المجالس المحلية الجديدة التي صدر بها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر قد حلت محل المجالس المحلية التي كانت قائمة قبله فاختفت هذه الأخيرة في حين بدأت المجالس الجديدة ، ولا يثور في ظل ذلك أن يترتب نقل بين الموظفين ما بين هذه وتلك إذ يفترض في النقل قيام جهتين في آن واحد ، الجهد المنقول منها وتلك المنقول إليها . وواقع الحال ينقض ذلك بالنسبة إلى المجالس المحلية الجديدة وتلك المنقضية التي اجتمعت بمجرد قيام المجالس الجديدة . وتأسيسا على ذلك يصبح موظفو مجلس بلدي السويس ضمن موظفي مجلس محافظتها وإن يتمتع القول بقيام نقل لهم بين هاتين الجهتين إذ لم يعد مجلس بلدي السويس قائما بمجرد قيام مجلس محافظة السويس الذي حل بقوة القانون محلّه فأضحى موظفو المجلس البلدي المنقضى ضمن موظفي مجلس المحافظة الناشئ ، كثر حتى لازم هذا الحول ولم يرد بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ما يحول دون ذلك ..

ويخلص مما تقدم أنه ليس ثمة موجب لاستصدار قرار إداري بهذا النقل سواء من مدير البلديات أو لجنة شؤون الموظفين ، كما أنه ليس ثمة

ما يسوجب صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص ، وإن كان ذلك لا يتعارض مع صدور قرار تنفيذي من محافظ السويس يرصد ويكشف صراحة تبعية موظفي مجلس بلدى السويس بمجلس محافظتها منذ حل المجلس الأخير محل المجلس الاول .

(فتوى ٢٧٤ قى ٢/٢ / ١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية —
نصه على تنفيذ هذا القانون بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات —
قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات (الإدارة المحلية) رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ —
نصه على نقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات من ميزانيات
الوزارات التي نقلت اختصاصاتها للمجالس المحلية الى ميزانيات هذه المجالس
اعتبارا من اول يولية ١٩٦٢ واعتبارهم منقولين من وزاراتهم الى هذه
المجالس من هذا التاريخ — نص هذا القرار على تولى المجالس جميع الترقيات
بالنسبة الى الموظفين لديها اعتبارا من هذا التاريخ — صدور قرار من
وزارة الصحة بعد اول بولية ١٩٦٢ بجراء ترقية مقصورة على العاملين
بها نون من نقلوا الى المجالس — هو قرار سليم مطابق للقانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام
الإدارة المحلية تنص على أن « تتولى اللجنة المركزية للإدارة المحلية وضع
برامج لتنفيذ احكام القانون المراتج بالتدرج خلال مدة اقصاها خمس سنوات
وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتولى متابعة تنفيذها وتتضمن هذه
البرامج ما يأتى :

(أ) الممثل على سريان نظام الإدارة المحلية على اقليم
الجمهورية .

(ب) نقل الموظفين اللازمين للعمل فى الإدارة المحلية بمسئ
نهائية .

(ج) نقل الاختصاصات التي تبشرها الوزارات الى الادارة المحلية
وفقا لاحكام القانون .

واعمالا لهذه المادة اصدرت اللجنة المركزية للادارة المحلية في ٢٠ من
اكتوبر سنة ١٩٦٠ قرارها الخالص ببرنلج نقل الاختصاصات والتوصيات
الخاصة بشئون الموظفين وقد جاء به ما يلي :

١ — لا يتم نقل الموظفين المعبرين الى المحافظات نقلا نهائيا الا بعد
موافقة اللجنة المركزية للادارة المحلية .

٢ — الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بشأن البرنامج المقترح
لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون الموظفين
وهي :

اولا — برامج نقل الاختصاصات :

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الاتي بيانها
حسب البرنامج الموضح فيما بعد :

١ — في السنة الاولى ١٩٦١/٦٠

(ا) وزارة التربية والتعليم .

(ب) وزارة الشئون البلدية والقروية .

(ج) وزارة الصحة .

(د) وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

(هـ) الوحدات المجبة .

على ان تقوم كل وزارة او هيئة نقلت اختصاصاتها بتخصيم ميزانياتها
على المحافظات اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦١ وعلى ان يتولى مباشرة
الصرف على المرافق المعنية ومصالح الوزارات المختلفة تحت اشراف مجلس
المحافظة والمحافظ طبقا للقانون ولائحته التنفيذية .

٢ — تنقل اختصاصات الوزارات الآتية للادارة المحلية .

ثانياً — فيما يتعلق بالموظفين :

نص القانون في المادة ٤ منه على أن يلحق موظفو فروع الوزارات، التي تنقل اختصاصاتها إلى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية بوضعهم القائم فيما يتعلق بترقياتهم ونظمهم وذلك كله إلى أن يتم نقلهم جميعاً إلى السلطات المحلية بصفة نهائية .

١ — وافقت اللجنة على أن يعتبر الموظفون معارين إلى المجالس المحلية اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦١ .

٢ — تيسر نقيب واعارة الموظفين اللذين من الوزارات المختلفة إلى المجالس المحلية إلى أن يتم نقلهم نهائياً إلى هذه المجالس .

وفي ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر ونص في المادة السابعة منه أن تحل عبارة « نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية » محل كل من عبارتي « اللجنة المركزية للإدارة المحلية » و « اللجنة الإقليمية للإدارة المحلية » حيثما وردت في قانون نظام الإدارة المحلية المشر إليه .

وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر قرار نقيب رئيس الجمهورية للخدمات (الإدارة المحلية) رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين وترقية ونقل واعارة موظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية ونص في المادة الأولى منه على أنه « اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ تنقل درجات الموظفين الذين يعملون بالمحافظات في الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية من ميزانيات هذه الوزارات إلى ميزانيات المجالس المحلية ويعتبر هؤلاء الموظفون بنقولين نهائياً من هذا الترخيص إلى الجنس المذكورة » .

كما نص في ملحقه الثانية على أنه « اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ إلى ٣٠ يونية ١٩٦٣ يراعى ما يأتي بالنسبة لموظفي الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية :

أولا — فى التعيين : تتولى المجالس المحلية تعيين ..

ثانيا — فى الترقية : تتولى الوزارات ذات الشغل الترقيات المالية والأبوية لموظفيها بالمحافظات بعد اخذ رأى المجالس المحلية المختصة فى الترقية بالإنعمية والترقية بالاقتدار .

وتتولى هذه المجالس جميع الترقيات بالنسبة للموظفين لديها اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢

ثالثاً —

رابعاً —

وقد خلصت الجمعية العمومية من استظهار النصوص المتقدمة الى أن اللجنة المركزية للإدارة قد نقلت الى المجالس المحلية فى السنة المالية ١٩٦١/٦٠ اختصاصات بعض الوزارات والهيئات ومن بين هذه الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى المجالس المذكورة وزارة الصحة . وقد تضمن قرار اللجنة المركزية الصادر بهذا الصدد أن تقوم كل وزارة بنقل اختصاصاتها الى الإدارة المحلية بتقسيم ميزانيتها على المحافظات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ ، أما بالنسبة الى الموظفين فقد الحق للقرار المذكور موظفى فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس المحلية على سبيل الإعارة الى أن يتم نقلهم جميعاً الى تلك الجهات بصفة نهائية ، وذلك اعمالاً لحكم المادة الرابعة من قانون نظام الإدارة المحلية . وقد حسم قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر المركز القانونى لهؤلاء الموظفين إذ نقل درجاتهم الى المجالس المحلية ابتداء من أول يولية سنة ١٩٦٢ واعتبرهم منقولين نهائياً من هذا التاريخ الى المجالس المذكورة .

ومن ثم فإن الكتاب النورى الذى أصدرته وزارة الصحة فى ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٢ بالتفويض للمناطق الطبية فى التعيين والترقية على الدرجات المخصصة لهذه المناطق فى ميزانيتها للسنة المالية ١٩٦٤/٦٣ يكون مطبقاً لحكم القانون إذ أن عمل هذه المناطق الطبية اعتبروا فى

أول يولية سنة ١٩٦٣ متحولين مهاتيا الى المجالس المحلية وينبنى على ذلك ان القرارات الوزارية التى صدرت بعد هذا التاريخ بترقية عمال التبيوان العام بالوزارة والتي اقتصرت عليهم دون عمال المناطق الطبية بالمجالس المحلية تكون من هذه الوجهة صحيحة قانونا .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان قرارات الترقية بالامتدعية التى اصدرتها وزارة الصحة بعد اول يولية سنة ١٩٦٣ وقصرتها على عمال الادارات المختلفة بالديوان العام دون عمال المناطق الطبية الذين نقلوا الى المجالس المحلية سنية قانونا من حيث النطاق الذى تمت فيه .

(فتوى ٦ فى ١٩/١/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المجهزة الذين أصبحوا من موظفي المحافظات وفقا للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ - ترقيةهم - جائزة دون توقف على تمام نقل موظفي الوزارات الاخرى المعالين الى المحافظة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤) من قانون اصدار نظام الادارة المحلية قد عالجت هذا الموضوع فنصت على ان « يلحق موظفو فروع الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطة المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة كما يحتفظ موظفو مجالس المديرية والمجالس البلدية الحاليين بوضعهم القائم فيها يتماق بترقياتهم ونظمهم وذلك كله الى ان يتم نظمهم جميعا الى السلطات المحلية بصفة نهائية » .

ومى تفسير هذا النص ، لا ينبغي الربط بين الحاق موظفي فروع الوزارات التى تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل

الإعارة وبين احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بوضعهم القائم حين نفاذ القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك إن احتفاظ موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية بهذا الوضع إنما ينتهي بانقراضهم جميعا في الوحدات الجديدة دون أن يتوقف ذلك أو يرتبط بإعادة موظفي فروع الوزارات وانتهائها ، كما أن كلمة (جميعا) التي وردت بالنص إنما تصد بها موظفي مجالس المديرية ، والمجالس البلدية ، فلا ينبغي مخلوهم. أو يشمل غيرهم من موظفي فروع الوزارات الأخرى والممارين للمحافظات ، فنص المادة الرابعة إنما يجد مبررة من واقع ما كان عليه الحال قبل صدور قانون الإدارة المحلية إذ كانت تضم موظفي المجالس البلدية جميعا وحدة واحدة من حيث الترقية فشاء المشرع أن يستقيم بها إلى حين حلول المجالس المحلية الجديدة مكن تلك اللغاة وانقراضهم معها جميعا في عتادها .

أما عن موظفي الوزارات الممارين للمحافظات خلال فترة الانتقال ، فليس ثمة من مبرر واضح للربط بينهم وبين موظفي المجالس في هذه المرحلة لعدم تيلم هذه الرابطة من قبل وخلاصة فانهم لن يضلوا بانتقاء هذا الربط إذ يبقى لهم مجالهم الأصلي المحتل في الترقية داخل الوزارة شئتهم كسائر موظفيها على حد سواء .

وفضلا عن تقدم فان الكتيب العوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ الذي وجهه وزير الإدارة المحلية قد أقر حق المحافظات في مباشرة اختصاصها في الترقية والنقل بالنسبة إلى موظفي مجالس المديرية والمجالس البلدية والوحدات المبيعة الذين انشأوا من موظفيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ دون أن يربط ذلك أو يطلقه على نقل موظفي الوزارات الأخرى إلى المحافظات بصفة نهائية .

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

ان المبلين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء من كان يعمل في المحافظة أو المراكز أو المدن أو الأحياء أو القرى — ان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بصدر قانون نظام الحكم المحلي باللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض — كون اللائحة تنفذ ان المبلين بالدواوين الصلة لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة فلا تثريب عليها — اساس ذلك — اقتصرها على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بدون ان تعدل من حكمه أو تضيف اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بصدر قانون نظام الحكم المحلي تنص على ان « يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمي مستقل يشمل جميع المبلين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ويكون المبلون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » . كما تنص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ التي تنص على ان « يعتبر المبلون بالدواوين العلية لوحدات الحكم المحلي وحدة واحدة في نطاق المحافظة كما يعتبر المبلون في كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالانتماء والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث انه يستفاد من احكام هذا القانون لبران : اولها ان المبلين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل في المحافظة أو المراكز أو المدن أو الأحياء أو القرى وهي وحدات الحكم المحلي المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي لكل منها شخصيتها المنوية المستقلة — وثانيها ان المشرع احال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض واذا اعتبرت اللائحة التنفيذية المبلين بالدواوين العلية لوحدات

الحكم المحلى سلفة الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيما يدخل فى حدود ما خوله القانون لها يتناول شئون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديرية وطبقت عليهم القاعدة العامة التى نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتوبون الى الوحدات الداخلة فى دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة فى هذا الصدد لا يتعارض مع احكام قانون الحكم المحلى اذ هو حكم يتفق مع الصعود المرسومة فى المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لا تنص على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير أن يعدل من احكامه لو يضيف اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٢٨١ فى ١٩٨٢/٣/٦) .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

مضى تعارض حكم المادة ٩٤ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى مع احكام هذا القانون فيما قضت به من اعتبار العاملين بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ١٣٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على ان « يكون لكل معيرية من بعيريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها فى نطاق المحافظة ويكون العاملون فى كل معيرية من هذه المديرية وحدة وظيفية واحدة مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية » . كما تنص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن

« يعتبر العاملون بالدواوين العلية ل وحدات الحكم المطلي وحدة واحدة في نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون في كل مديرية وحدة واحدة وفيها يتعلق بالآتدية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم » .

ومن حيث انه يستفاد من أحكام هذا القانون ليران : اولها ان العاملين في كل مديرية من مديريات المحافظة يعتبرون وحدة واحدة سواء منهم من كان يعمل في المحافظة او المراكز او المدن او الاحياء او القرى وهي وحدات الحكم المطلي المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتي لكل منها شخصيتها المئوية المستقلة - وثانيها ان المشرع احوال الى اللائحة التنفيذية وضع القواعد التي تحقق هذا الغرض واذا اعتبرت اللائحة التنفيذية العاملين بالدواوين العلية ل وحدات الحكم المطلي سالف الذكر وحدة واحدة فانها تكون قد تضمنت تنظيمها يدخل في حدود ما خوله القانون لها يتناول شؤون العاملين الذين يخرجون عن دائرة المديريات وطبقت عليهم القاعدة العلية التي نص عليها القانون من شمول الوحدة الواحدة كافة العاملين الذين ينتمون الى الوحدات الداخلة في دائرة المحافظة ، ومن ثم فان حكم اللائحة في هذا الصدد لا يتعارض مع احكام الحكم المطلي اذ هو حكم يتفق مع الحدود الرسومة في المادة ١٤٤ من الدستور للوائح التنفيذية لاقتصره على بيان كيفية تنفيذ حكم القانون بغير ان يعدل في احكامه او يضيف اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية نص المادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المطلي الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

(ملك ٥٧٧/٣/٨٦ - لجنة ٨١/١٢/١٦) .

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

العاملون بالدواوين العلية الحكم المطلي يعتبرون تبعية ل وحدة مستقلة عن الوحدة التي ينتمى اليها العاملون بالترقية والتعليم ، وبذلك يتفق عنهم احد شروط ارجاع الآتدية طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٣ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضايف العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الذى يقضى بأن « يرقى حليل المؤهل العلمى الذى ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ترقية زميله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة فى الجدول المرفق بالقانون المذكور ، المعين معه فى تاريخ واحد فى ذات الوحدة الادارية الى فئة اعلى من فئته من تاريخ ترقية زميله اليها » .
وبغداد ذلك ان مناط اعمال حكم المادة (١٣) سابقة الذكر يتحقق بتوافر شرطين أساسيين :

الاول : أن يكون حليل المؤهل العلمى قد أصبح فى فئة أدنى من فئة زميله ممن طبق فى شأنه أحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لحصوله على أحد المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بهذا القانون .
الثانى : أن يكون هذا الزميل معينا معه فى تاريخ واحد وفى ذات الوحدة الادارية المعين بها .

ومن حيث أن الشرط الثانى قد تخلف فى الحالة المعروضة ذلك ان العاملين بالدواوين العامة للحكم المحلى فى نطاق المحافظة يعتبرون تابعين لوحدة مستقلة عن الوحدة التى يتبعها العاملون بالتربية والتعليم وذلك حسبما استقر رأى الجمعية العمومية بطبقتها المنعقدة فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ وبإتالى تكون التسوية التى تمت لهم بموجب القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ بإرجاع امتحينهم فى الفئة الرابعة الى ١٩٧٣/١٢/٣١ لا تتفق وصحيح حكم القانون .

وحيث ان الثابت من الأوراق أن التسوية المشار اليها بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ قد تمت فى ١٩٧٧/٢/٢١ . وأن الجهاز المركزى للحسابات قد اعترض عليها بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٠ أى قبل مضى ستين يوما على صدورها ، ومن ثم فان هذه التسوية لا تلحقها الحصانة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر الى وجوب سحب الترقىات التى خالفت حكم القانون لعدم تصونها ازاء اعتراض الجهاز المركزى للحسابات فى الميعاد .

(ملف ٩٠٣/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧) .

ثانيا - عمل وحدات الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

عمل مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية - عدم
سريان أحكام الكادر عليهم إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
بإصدار قانون الإدارة المحلية - لا يجوز أن تردت تكميلاتهم في درجات الكادر
إلى ما قبل نفاذ القانون ما لم يصدر تشريع يبيح ذلك .

بمفص الغوى :

إن المادة ٩٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها
في هذا القانون لو في لائحة التنفيذية تسرى على مستخدمى وعمل
مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة
بمستخدمى الحكومة ومعملاها » .

وللمحافظ أن يضع أحكاما تكميلية تسرى على مستخدمى وعمل
مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة وذلك
في حدود سلطة عمدة اللجنة المركزية للإدارة المحلية ويصدق
عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وكذلك نصت المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه
« فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على عمل
مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة
بعمل الحكومة » .

ومجلس المحافظة أن يضع أحكاما ختصة تسرى على عمل مجلس
المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » .

ولما كان مؤدى هذه النصوص أن ينطبق على عمال هذه المجالس أحكام كادر العمال وذلك من تاريخ نفاذ قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ من ابريل، سنة ١٩٦٠ ونص فى المادة السادسة من قانون اصداره على أن يصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

ومن حيث أن قانون نظام الإدارة المحلية وكذلك لائحته التنفيذية لم يتعرضا لتسوية حالة عمال هذه المجالس فى المدة السابقة على نفاذ هذا القانون ، فإن حساب حدد الخدمة السابقة فى التكميلات هؤلاء العمال قبل نفاذ قانون الإدارة المحلية يتطلب أن يعالجها تشريع يجيز حساب هذه المدة فى التكميلات هؤلاء العمال وذلك اسوة بما اتبع فى شأن العمال الموسمين والمؤقتين الذين صدر بالنسبة لهم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وحتى يمكن مساواتهم بعمال القناة الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ والمستضعين الخارجين عن الهيئة الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أحكام كادر العمال لا صرحن على عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولا ترتد التكميلات فى درجات كادر العمال الى ما قبل نفاذ هذا القانون ما لم يصدر تشريع يجيز ذلك .

(فتوى ٨٦٦ فى ١٨/٧/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

تسوية حالات عمال المجالس المحلية اعمالاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقاً لأحكام كادر العمال وذلك بمنحهم الدرجات المقررة لحرفهم فى ذلك الكادر - وجوب الاعتداد فى هذه الحالة بمدة خدمة العامل السابقة على نفاذ القانون المشار اليه ومن ثم يتعين تسوية حالة العامل بوضعه فى الدرجة المقررة لحرفته بكادر العمال من تاريخ شغفه لها مع تدرج أجره منذ ذلك التاريخ بالملاوات المقررة .

ملخص الحكم :

وبين حيث أن هذا الطعن ينصب على ما قضى به من تأييد الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة الإدارة المحلية المستأنف فيها انتهى إليه من وجوب تسوية حالة عمال المجالس المحلية أعمالاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية طبقاً لأحكام كادر العمال بوضع كل عامل دائم في المهنة التي عين فيها بفئتها المقررة به من تاريخ شغلها مع تدريج أجره من ذلك التاريخ بالمعوقات المقررة فيه ، إذ يتجه الطعن على ما ورد بأسبابه التي بنى عليها على أن ما ذهب إليه ، الحكم من أن « من شأن الأثر المباشر للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المباشر إليه أعمال » أحكم كادر العمال على العمال المعالين والفنيين بالمجالس المحلية يؤثر حال مباشر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون بالنسبة إلى الفروق المالية المستحقة لها بالنسبة لتسوية الحالة طبقاً لأحكام كادر العمال فيمتد أثرها إلى تاريخ التحقق للعامل بالخدمة وما يتوجب على ذلك من آثار خالف ما جرى عليه قضاء اندثار الاستثنائية بمحكمة القضاء الإداري من أن مبرلين كادر العمال على هؤلاء مؤداة وجوب تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام هذا الكادر اعتباراً من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية ودون الاعتداد في هذه التسوية بحد الخدمة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون (مجموعة السنة الثالثة العواثر الاستثنائية ص ١٢ مبدأ ٢ ومؤدى ذلك أن يقتصر حق المدعى في تسوية حالته طبقاً لأحكام كادر العمال على الفترة اللاحقة لتطبيق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المباشر إليه ودون اعتداد في مجال هذه التسوية بحد الخدمة السابقة له على هذا التاريخ .

وبين حيث أن هذا الطعن في غير محله ذلك لأن قواعد كادر العمال وقد طُبقت على عمال المجالس المحلية اعتباراً من تاريخ العمل بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية بمقتضى نصوصها التي أوردها الحكم المطعون فيه للوضحة في تقرير مبرلين هذا الكادر على هؤلاء بعد أن كان على ما جرى عليه العمل ولخذه بقضاء الإداري - مقصوراً على عمال الحكومة المركزية وفروعها دونهم لاقتصر القانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس القروية والبلدية ولائحته استخدام موظفي وعمل هذه المجالس الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ من يونية سنة ١٩٤٥ على تطبيق القواعد والشروط الأساسية التي تحكم التعيين والترقيات والملاوات كالتصاويل علة فلا يمتد الى تطبيق ذلك الكادر على عمالها لارتها ان امره بمقدرتها المالية وميزانياتها وهو ما ارادت النصوص الواردة في القانون واللائحة المصاويل عنه بتطبيق ذلك الكادر ، بالحكمه عليهم وروصت لذلك على ما لا خلاف فيه الاعتمادات اللازمة له في ميزانياتها على ان يكون التطبيق من تاريخ نفاذ القانون في ٢٤ من يولية سنة ١٩٦٠ - ان قواعد هذا الكادر وقد طبقت على عمال المجالس البلدية تقتضى وضع كل منهم على الدرجة المقررة لوظيفته بكادر العمال من تاريخ شغله لهذه الوظيفة بعد توافر الشروط المقررة ومنحه اول مروط الدرجة الواردة على ما هو وارد في الكادر مع تسلسل الاجر بالملاوة الدورية المحددة به في المواعيد المحددة وذلك بصفة فرضية عن الملقى على الا تصرف الاجور المستحقة وفقا لهذه التسوية اعتبرا من تاريخ نفاذ القانون ، ودون صرف لية فروق عن الملقى وبهذا تتضمن التسوية على مقتضى القانون اعتبار كل منهم في الدرجة المقابلة في الكادر لدرجة الوظيفة التي يشغلها من تاريخ ذاك ولو كان سابقا على العمل بالقانون لتضمن القانون بمقتضى خصوصية تلك هذا الاثر للتسوية اذ هو لا يتجه الى اصدار مد العمل السابقة التي قضيت فعلا في الوظيفة وصفة دائمة ووفقا لشروط ذلك الكادر ولا الى انقاص من اى حق يترتب على ذلك للعمال من حيث رد اقدميته في درجتها في الكادر الى تاريخ تعيينه فيها او تدرج اجره على اساس منحه اول درجتها من ذلك التاريخ ثم زيادته في مد الخدمة التالية بالملاوات المقررة وفي واقع الدعوى التي صدر الحكم المطعون فيه في الاستئناف المقدم عن حكم المحكمة الادارية لوزارة الادارة المحلية فيه يقتضى تطبيق الكادر المذكور على المدعى وهو ليس الا عملا عاليا وروعت وظيفة عامل كمال في الفئة ٢٤٠/١٠٠ ملية المعجلة بقرار مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٥١ الى ٣٠٠/١٠٠ ملية . وضعة في هذه الفئة بأول مروطها ثم اعمال ما نص عليه الكادر من تسوية حالة العمال الموجودين في الخدمة بافتراض تعيينهم ابتداء في

الدرجة الفرعية المحددة لكل منهم زينت بالمعالمات الدورية » ولا يقتضى ذلك نصا خاصا اذ هو ملزوم بتطبيق احكام الكادر عليه على الوجه الذى وردت به النصوص فى القانون البيعية فى كل حال عن اعتبار ذلك تعيينا جديدا من تاريخ تطبيقه فهى بالنسبة الى الموجودين فى الخدمة عند تطبيقه تقضى بتسوية حالاتهم وفقا للكادر وبشروطه اعتبارا من تاريخ تعيين كل منهم فى حرقته وهو الاصل بصفة عامة فى تطبيق احكام ذلك الكادر على من كانوا فى الخدمة عند صدوره ، والذى طبق على من عين بعده بما اشترطت من قرارات مجلس الوزراء المكلفة له من شروط لتعيينه على درجة بالميزانية دائمة وهو ما يجرى على القاعدة التى يصدر عنها بتطبيق الكادر وهو ان يكون من يفيد منه عللا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرفقة له وان يكون معيناً بصفة دائمة وأن يعين ان كان التعيين بعد ١٩٤٥/٥/١ على درجة من درجات الكادر بميزانية الجهة اتى عين فيها ولا وجه بعد تحديد نية المدعى واجراءه على هذا الوجه الى تلخير اقدميته فيها عن تاريخ شغله لها او حرمله علاواته من بعد ذلك على امتداد مدة خدمته الموصلة بعده . اذ لا سند لذلك قانونا . ومن ثم فلا يصح ما اتجه اليه تقرير الطعن او احكام مخالفة للحكمة المطعون فيها من ان مقتضى التسوية ، حالات عمال المجلس المحلية طبقا لكادر العمال عملا بالقانون سالف الذكر الذى قضى بذلك استداركا لما فانهم والحال انهم بنظرائهم فى الحكومة عدم الاعتداد فى مجال هذه التسوية بمدد انخدة السابقة لهم على هذا التاريخ اذ هذا نظر غير سليم ولا يعتمد على ما يستند له من المعقول ولا من النصوص وهو يخالف الاصول العامة وبعد ان يتجه اليه نظر الشارع وهو كما سلف لا تحمله النصوص او تنفيه على ما تقدم بيانه وما ورد بانحكم المطعون فيه من اسباب الرد عليه ايضا .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد لاصاب الحق فى النتيجة التى انتهى اليها ومن اجل ذلك يكون الطعن عليه على غير اساس موضوعا فيتمين لذلك رفضه .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ - نصها على سريان كادر الأعمال على عمال المجالس المحلية - مؤداه وجوب تسوية حالاتهم في الدرجات المقررة لهم طبقاً لأحكام هذا الكادر من تاريخ العمل بالقانون المشار إليه دون توقف على تعديل ميزانيات هذه المجالس - تراخى فتح الاعتماد المالي اللازم لا يؤثر في المراكز القانونية التي رتبها القانون لذوي الشبان من تاريخ العمل به طالما يستمدون حقهم فيها مباشرة منه .

ملخص الفتوى :

ان قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٩٠ منه على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أو في لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمى وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بمستخدمى الحكومة وعملها » . وان اللائحة التنفيذية للقانون أتت الفكر الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ تنص في المادة ٧١ منها على أنه « فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة تسرى على مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام الخاصة بعمل الحكومة - ومجالس المحافظة أن يضع أحكامها خاصة تسرى على عمال مجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة » . وان المادة ٧٢ من هذه اللائحة تنص على أن « يتقسم عمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية طبقاً لكادر العمال الى فئتين : (أ) عمال عامين . (ب) عمال فنيين . ويجوز للمحافظ أن ينشئ درجات فرعية في حدود الدرجات الواردة في كادر العمال » . كما تنص المادة ٧٥ من اللائحة المذكورة على أن « تسرى أحكام كادر العمال والتواعد العامة المنظمة لشئونهم على عمال المجالس المحلية » .

... ومن حيث أن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أنه الذكور نص في
ملحقته السادسة على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ،
وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٤ من إبريل لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فانه
عمل به اعتبارا من ٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ ، وأصبح نفذا ونلجز الأثر
اعتبارا من هذا التاريخ ، دون تعليق نفاد أحكامه على فتح الاعتماد
المالى اللازم طالما أن هذا التنفيذ لم يطلق على شرط أو يقترب بأجل ،
وأذن فإن تراخى فتح هذا الاعتماد ... ولا سيما أنه كان في تقدير الإدارة
وحساباتها وأنه كتبت لديها سعة من الوقت لتدبيره — لا يؤثر في المراكز
القانونية التي رتبها القانون لغوى الشان منذ تاريخ العمل به ، والتي
يستمدون حقهم فيها مباشرة منه بنص الشرع .

وبتقضى ذلك أن أحكام كادر عمال اليومية أنكموى تسرى — وفقا
للمصوص السالف إيرادها وبراعة الأوضاع الخاصة التي أشارت إليها —
على عمال المجالس المحلية ، اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة
المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في ٤ من يولييه سنة ١٩٦٠ ،
ومما يستتبع تسوية حالات هؤلاء العمال في الدرجات المقررة لهم طبقا
لأحكام هذا الكادر ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اعتبارا من ذلك التاريخ .
لذلك انتهى الراى الى سريان أحكام كادر عمال اليومية الحكومى
على عمال المجالس المحلية اعتبارا من تاريخ العمل بقانون نظام الإدارة
المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، دون توقف على تعديل
ميزانيات هذه المجالس .

(فتوى ١٧٦ فى ١٢/٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

عمال المجالس المحلية المؤهلون — تسوية حالة — سريان أحكام
القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ على عمال المجالس المحلية المؤهلين .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى سريان القانون أنه الذكور على عمال
المجالس المحلية المؤهلين فانه يبين من الإطلاع على اللائحة الصادرة في

١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ بشروط توظف موظفى المجالس البلدية والقروية ومستخدمىيها وعمالها التى وافق عليها مجلس «وزراء ق ٩ من يونيو سنة ١٩٤٥ أن المادة الأولى منها نصت على أن « تتبع بالنسبة لموظفى ومستخدمى وعمال المجالس البلدية والقروية جميع القواعد المقررة أو التى ستقرر لموظفى ومستخدمى وعمال الحكومة . . . وأوضحت المواد من ٢ الى ٥ المؤهلات الواجب توافرها فحين يشغل وظائف المجالس المختلفة وهى فى جللتها تتفق والمؤهلات اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة المماثلة .

كما نصت المادة ٨٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق فى شأن موظفى ومستخدمى مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام العامة فى شأن موظفى الدولة . . . » وقضت المادة ٩٠ بأنه « فيما عدا الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى لائحته التنفيذية تسرى على مستخدمى وعمال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الاحكام الخاصه بمستخدمى الحكومة وعمالها » .

ونصت المادة الأولى من قانون اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى لأكمله على وزارات الحكومة ومصلحتها وغيرها من الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة . . . » .

وقضت المادة الأولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأن « يتألف الجهاز الإدارى من الوحدات الآتية : (أ) وزارات الحكومة ومصلحتها (ب) وحدات الإدارة المحلية » .

ومن حيث أنه يبين من مجموع النصوص المتقدمة أن العاملين فى المجالس البلدية والقروية ومن بعدها مجالس المحافظات والمدن والقرى يخضعون لذات النظام القانونية التى تسرى على العاملين بالحكومة ، فمن ثم فإن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ يسرى بضوابطه على المؤهلين من عمار المجالس المحلية .

(فتوى ٧٥١ فى ١٢/٧/١٩٧١) .

ثالثاً - بدلات وما تشبهها

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

المبرة من تلقى بدل الجلسات المقرر لكل من أعضاء المجلس الشعبية وأعضاء المجلس التنفيذي بالمحافظات هو بصفة العضوية لأي من المجلس المشار إليها - حضور أعضاء المجلس التنفيذي لبعض جلسات المجلس الشعبية المحلية في الحالات الواردة بالقانون لا يرتب لهم حقاً في صرف بدل الحضور المقرر لأعضاء المجلس الشعبية المحلية عن الجلسات التي يحضرونها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المطى والمعد بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ٢٣ منه على أن يحضر المحافظ أو من يطل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبي المطى كما يحضرها رؤساء المصالح والإدارات المحلية ورؤساء الهيئات العاملة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ٩٠ من القانون ذاته على أنه لا يتقاضى عضو المجلس الشعبي المطى أية رواتب أو مكلفات مقابل عمله ويجوز منح أعضاء المجلس المطية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبدونه من أعباء طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ١٠٢ من القانون المشار إليه على أنه مع مراعاة أحكام المادة ٢٣ من القانون يحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبي المطى للوحدة . كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة المحلية ضرورة حضورهم من مديري الإدارات أو الأجهزة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

وتنص المادة ١٠٨ من القانون سالفة الذكر على أنه على رؤساء المصالح ومديري ورؤساء الإدارات والأجهزة التنفيذية أو غيرها من الجهات

ذات الشأن في المسائل المعروضة على لجان المجلس الشعبي المحلى حضور اجتماعاتها مع مراعاة مستوى المجلس .

ويجوز للمجلس التنفيذى أو لاية لجنة من لجان المجلس الشعبى المحلى الاستماعة بمن يرى الافادة بخبرته من ذوى الكفاءات وان تدعو لحضور اجتماعاتها من تتمثل أعمالهم بالموضوعات المعروضة عليها .

ويشترك من يحضر اجتماعات اللجان من غير أعضائها فى مناقشة الدراسة دون أن يكون له صوت محدود فى مداولاتها .

ولا يجوز اشتراك أعضاء المجالس المحلية فى أى أعمال تنفيذية أو الاشتراك فى عضوية لجان ذات طابع أو اختصاص تنفيذى عدا اشتراكهم فى لجان الخدمات بالمناطق الصناعية والنجان التى تشكل لإدارة المشروعات المشتركة بين التوحدات المحلية .

وتتحدد اللائحة الداخلية للمجلس الشعبى المحلى أنواع لجانة وعدد أعضاء كل لجنة ونظام سير العمل فيها .

كما تنص المادة ٢ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أنه يصرف لأعضاء المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وأعضاء المجلس التنفيذى بها مقابل ما يتكبذونه من أعباء مبلغ خمسة جنيهات عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبى المحلى ولجانة أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذى حسب الاحوال على ألا يتجاوز مجموع ما يصرف للمعصو مبلغ عشرين جنيها فى الشهر .

ويكون هذا المقابل لأعضاء المجالس الشعبية المحلية للبركر والمدن والاحياء أعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع ثلاثة جنيهات للجلسة الواحدة ويحد أقصى قدره اثنى عشر جنيها شهريا لكل عضو . كما يكون المقابل المشار اليه لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بالقرى وأعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع جنيهين للجلسة الواحدة بحد أقصى قدره ثمانية جنيهات شهرية .

وفي جميع الاحوال تعتبر الجلسة الواحدة لحين الانتهاء من جدول الاعمال المعد لها .

وفي حالة اشتراك اى من اعضاء المجالس التنفيذية في عضوية اكثر من مجلس تنفيذى فلا يجوز ان تزيد المقابل الذى يتقاضاه على الحد الاقصى المقابل المقرر تحضور المجلس التنفيذى الاعلى .

وتنص المادة ٣٦ من القرار المشار اليه على انه يحضر المحافظ او من يحل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العلمية من تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى لها كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة ضرورة حضوره من مديري الادارات والاجهزة من لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس ،

وفى ما تقدم ان المشرع قرر صرف مبلغ لكل من اعضاء المجالس الشعبية واطباء المجالس التنفيذية يتحدد حسب نوع المجلس وذلك مقابل ما يتقاضونه من اعباء عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبى او لجانه او كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذى على حسب الاحوال .

ومن حيث ان العبرة في تقاضى بدل الجلسات المشار اليها هو بصفة العضوية لاى من المجالس السابق ذكرها ومن ثم فان حضور اعضاء المجالس التنفيذية لبعض جلسات المجالس الشعبية المحلية في الحالات الواردة بالفتوى لا يوجب لهم حقا في صرف بدل الحضور المقرر لاطباء المجالس الشعبية المحلية عن الجلسات التى يحضرونها ذلك ان حضورهم هذه الجلسات ليس باعتبارهم اعضاء في المجالس الشعبية المحلية وانما يتم بحكم وظائفهم وامتناد لاعمالهم التى يتقاضون عنها مرتباتهم ، وما يؤكد ذلك ان حضور اعضاء المجالس التنفيذية لجلسات المجالس الشعبية لا يكون الا عند الضرورة ويقتصر على من لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس الشعبى وذلك للرد على استفسارات واسئلة اعضاء المجالس

الشعبية فحضورهم لهذه الجلسات يعد من واجباتهم الوظيفية التي يتقاضون عنها مرتباتهم ، ومن ثم لا يحق لهم الحصول على مقابل حضور جلسات المجالس الشعبية المقرر لهذه المجالس .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأكيد ما انتهت اليه اللجنة الاولى بقسم الفتوى في فتواها الصادرة في هذا الشأن بجلستها المعقودة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ .

(ملف ٩٦٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢) .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ المحافظين المعيّنين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة او غير ذلك من اجور اضافية او مقابل جهود غير عادية مما كانوا يتقاضونه ابان عملهم السابق بالشرطة ، وكذلك عدم سريان الاحكام الخاصة بالاجور الاضافية او المكافآت التشجيعية او المقابل عن الجهود غير العادية او الحوافز في شأنهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

ملخص الفتوى :

تمتدح الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى احتفاظ المحافظين الذين كانوا ضباطا بهيئة الشرطة قبل تعيينهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات اiban عملهم بهيئة الشرطة ، وكذلك جواز منح المحافظين لجورا اضافية ومكافآت تشجيعية ومقابل جهود غير عادية ، وقد استظهرت الجمعية العمومية من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ان المشرع نظم حالة نقل ضابط الشرطة الى وظيفة خارج هيئة الشرطة فاحتفظ له بالمرتب الذي كان يتقاضاه في هيئة الشرطة مضاعفا له البدلات الثابتة والمقررة لرتبته او درجته .

ولما كان منصب المحافظ يعد من المناصب السياسية حسبما استقر عليه الفقه الحنفى ، ويؤكد ذلك ان تعيين المحافظين واعفاءهم من مناصبهم حسبما ورد بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الحكم

الحاى والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ يتم بقرار من رئيس الجمهورية مع عدم التقيد بالأحكام الواردة في هذا الشأن بقانون العاملين المدنيين بالدولة من حيث المؤهل وسن التعيين ، ويعتبر المحفظون مستقيلون بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس الجمهورية الذى عينهم ، ولا يتقيدون ببلوغ سن المعاش . ويعملون من حيث المرتب والمعاش معاملة الوزراء اعضاء مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء لا يخضعون منذ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥١ لنظم العاملين المدنيين بالدولة اذ قضت المادة ١٢١ منه بعدم سريان احكامه على الوزراء عدا ما حددته من مواد ، ولم يرد في قوانين العاملين المدنيين بعد ذلك ما يفرض من ذلك ويقضى بخضوعهم لاحكام نظم قوانين العاملين المدنيين بالدولة — لذلك فان المحافظين شأنهم شأن الوزراء يخضعون لنظام خاص ينظم شئونهم الوظيفية يصطبغ بصفة سياسية ، ومن ثم فان شغل منصب المحافظ انما هو دائما تعيين في هذا المنصب . ومن ثم فان تعيين بعض العاملين سواء من العاملين باحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة او من تنظم شئونهم الوظيفية نظم خاصة في منصب المحافظ يعد خروجاً من نظام وظيفى الى نظام وظيفى آخر مغاير له منبت الصلة عن العمل السابق فيعتبر من جميع الأوجه تعييناً جديداً شأنه في ذلك شأن تعيين مثل هؤلاء العاملين فى وظيفة وزير ، لا يستصحب المصين اى عنصر من عناصر مركزه الوظيفى السابق الا بنص قانونى صريح يسمح بذلك باعتبار ان هذا يمثل خروجاً على الاصل العام . ومن ثم فان من يعين فى وظيفة محافظ من اعضاء هيئة الشرطة لا يسرى في شأنه عند تعيينه في وظيفة المحافظ حكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه شأنه في ذلك شأن من يعين منهم في وظيفة وزير كمنصب وزير الداخلية على سبيل المثال . اذ لا يدور الامر حول نقل من هيئة الشرطة وانما هو تعيين جديد في وظيفة المحافظ ، ويقطع في ذلك وقد سبق لهذه الجمعية في مجال تفسير واعمال نص المادة ٢٨ من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ ان رأت بجلستها المعقودة في ١٨/١/١٩٨٢ في شأن تعيين بعض ضباط الشرطة بمجلس الدولة عدم جواز احتفاظهم بالبلديات الثابتة او غير الثابتة التى يتقاضونها في وظائفهم السابقة باعتبار ان الاحتفاظ بها مقصور على النقل ، فلا يتبع في حالة اعادة التعيين . ولما كلاً المحفظون حكمهم حكم الوزراء من حيث

المرتب والمعاش فقد نكل القانون ببيان مستحقاتهم المالية وفيها عدا ذلك لا يخضعون لاحكام نظم الماملين المعنيين بالدولة على الوجه السابق بيانه فلا تسرى في شلتهم الاحكام الخاصة باستحقاق اجور اضافية أو مكلفات تشجيعية أو مقابل عن جهود غير عادية أو حوافز أو غيرها من الانظمة اللصيقة باداء الموظف لعمله في فترات العمل وفي غير فترات العمل وفي كيفية ادائه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز احتفاظ المحافظين المعنيين من بين ضباط هيئة الشرطة بالبدلات الثابتة او غير ذلك من اجور اضافية او مقابل جهود غير عادية ما كانوا يتقاضونه اiban عليهم السابق بالشرطة ، وكذلك عسدم سريان الاحكام الخاصة بالاجور الاضافية أو المكلفات التشجيعية او مقابل عن النجهود غير العادية أو الحوافز في شلتهم ، فلا يجوز صرفها اليهم .

(ملف ٩٨٦/٤ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

سريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والاجور والمكلفات على الماملين بالنزوله ومنهم العاملون بالمحافظات — اثر ذلك — عسدم احقية الماملين بمحافظات القاهرة في بدل حضور اللجان والجلسات عن اللجان والجلسات اننى تعقد بالمحافظة لتصرف شئونها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على انه « يمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات

العلمية ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمآهد وأعضاء اللجان الأخرى
التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري .

ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر
بتشكيلها قرارات وزارية » .

وتنص المادة الثانية من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه على
أن « لا يمنح المكافأة أو بدل المشار إليه في المادة السابقة للأعضاء المدرجة
وظائفهم في الجهة التي ينعتد بخصوصها الجنس أو اللجنة أو يكونون
منتدبين أو معارفين لها » .

وتنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ بتنظيم البدلات والأجور والمكافآت على أنه « يسرى هذا القرار على
جميع العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والوزارات والمصالح ووحدات
الإدارة المحلية والهيئات العلمية عدا الهيئة العلمية لبنان السد العالي سواء
المعلمين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة
وذلك بالنسبة لما يتلقفونه من البدلات والأجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أنه يبين من نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه أنه من العموم والشمول بحيث يشمل
المعلمين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية وذلك إلى جانب
سريته على المعلمين بالهيئات العلمية والمؤسسات العلمية ، ومرد ذلك أن
النص لم يقف عند حد إيراد عبارة (أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات
العلمية) وإنما أضاف عبارة (وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها
قانون أو قرار جمهوري) وأيضاً أضاف عبارة (ويجوز منح المكافأة أو بدل
الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية) فهذه الإضافات
توضح أن النص ليس مقصوراً على المعلمين بالهيئات والمؤسسات العلمية
ولو شاء المشرع قصر نطاقه على المعلمين بالهيئات والمؤسسات العلمية ؛
كان في حجة إلى إضافة هاتين العبارتين »

ولا يصح القول بأن عبارة (أعضاء اللجان الأخرى) تنصرف إلى أعضاء
اللجان بالهيئات والمؤسسات العلمية فقط لأن المشرع تجاوز هذا النظم
بكثر بنصه في الفقرة الثانية من المادة الأولى المشار إليها بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠ على جواز (منع المكافأة أو البذل لأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية) مقرارات الوزراء بتشكيل اللجان تجد مجالها الطبيعي في وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي .

وإذا كان القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ قد أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العلمية وإلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العلمية وكان في ذلك دلالة على سريلان حكمه على المعلمين بهما - فلهذا أشار في ديباجته أيضا إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم المعلمين المحتين بالدولة ومن ثم فلهذا يجب أن يؤخذ ذلك دليلا على سريلان أحكام القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ عليهم أيضا .

ولا وجه للقول بأن الإشارة إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه مقصود بها التنظيم الذي يطبق على المعلمين بالهيئات العلمية إذا كان الأمر كذلك لما كان المشرع في حاجة إطلافا إلى الإشارة إلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انتهاء بالإشارة إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العلمية وفيه التأكيد القاطعة على تحديد المعلمين بالهيئات العلمية .

ومن حيث أنه ليس هناك تعارض بين أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ في شأن عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم البدلات والأجور والمكافآت يمنع من تطبيقها معا على نفس المعلمين بمقرارات رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مقصور على بدل أو مكافأة حضور الجلسات وقد نص المشرع في هذا القرار على الحدود القصوى لهذا البدل وشروط وأحكام صرفه بينما تضمن القرار رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تنظيم شامل للحدود القصوى لما يصرفه المعلمون وزيادة على مرتباتهم الأصلية من بدلات حددها المشرع على نحو أعم واشمل يدخل في نطاقه مكافآت وبدل حضور جلسات اللجان ومن ثم فإن تطبيقه على بدل الحضور لازم إلى جانب تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ .

وبناء على ما تقدم فلن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ :
يسرى على انعائلين المطبق عليهم قانون نظام العاملين المدنيين بقوله رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان هذا القرار يسرى على العاملين بمحافظة القاهرة وكانت
المادة الثانية منه تحظر منح بدل الحضور (نلاءضاء) الدرجة وظائهم فى
الجهة التى ىنعقد بخصوصها اللجنة أو المجلس فإن موظفى المحافظة الاعضاء،
فى اللجان والمجالس التى تنعقد لتصرف شئون المحافظة والإدارات التابعة
لها لا يستحقون بدلا أو مكافأة عن حضور جلسات تلك اللجنة أو المجلس.

(فتوى ٤٦٦ فى ١٩٧٧/٦/٢٢) .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

أن المجلس المحلى هو الذى يفرض رسم النظافة ويعزز الصندوق
باعتبارات تندرج فى ميزانية المجلس ولهذا لا يعتبر صندوق النظافة وحدة
مستقلة ذات ميزانية خاصة — اعتباره وحدة تابعة للمجلس المحلى — إدارته
بواسطة موظفى وعمال المجلس المحلى التابع له — أثر ذلك — عدم أحقية
اعضاء الصندوق من موظفى المحافظة لبدل حضور جلسات المجلس .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثانية الخاصة ببدى استحقاق
رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق النظافة لبدل عن حضور جلسات هذا
المجلس فإن المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظافة
العملية تنص على أنه « يجوز للمجلس المحلية فرض رسم اجبارى يؤدبه
شأنلوا المقارنات المبنية بما لا ىجلوز ٢ ٪ من القيمة الإيجارية وتخصص
حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .

وبناء فى كل مجلس محلى يفرض فیه هذا الرسم صندوق للنظافة
تودع فیه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص علیه فى الفقرة
(م — ١٧ — ج ٢)

الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ولما كانت هذه المادة تقرر انشاء صندوق للنظافة فى كل مجلس محلى يفرض فيه رسم للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم والاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

ومن حيث أنه اذا كان المجلس المحلى هو الذى يفرض رسم النظافة ويميز الصندوق باعتمادات من ميزانيته فان الصندوق لا يعتبر وحدة مستقلة ذات ميزانية خاصة مدرج بها وظائف العاملين وانما هو فى التكيف القانونى السليم وحدة تابعة للمجلس المحلى الذى يقوم بإدارته بواسطة موظفيه وعمله .

ولما كان مجلس إدارة الصندوق مختصا بتصرف شئون المحافظة المتعلقة بالنظافة من أعضاء من موظفى المحافظة لا يستحقون بدلا او مكافأة عن حضور جلساته .

ولايغير فى هذا النظر أن جزءا من ميزانية الصندوق يتكون من رسم النظافة الذى يفرض خصيصا لتمويل نشاطه وذلك لا يمدو أن يكون نوعا من تخصيص الإيراد ليس من شأنه الفصل بين الصندوق والمحافظة . من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يلى :

أولا — عدم استحقاق العاملين بمحافظة القاهرة الأعضاء بالمجلس واللجان التى تعقد لتصرف شئون المحافظة لمكافأة أو بدل حضور جلسات هذه المجالس واللجان وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة .

ثانيا — عدم استحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق النظافة الموظفين بالمحافظة لبذل عن حضور جلسات هذا المجلس وأنه يجب استرداد المبالغ التى صرفت لهم بهذه الصفة أيضا .

(فتوى ٤٦٦ فى ١٩٧٧/٦/٢٣) .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

رؤساء وأعضاء لجان الفصل في المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية تحل المحافظة بقية هذه المكافآت .

ملخص الفتوى :

أن تشكيل اللجان المشار إليها واللجان الاستئنافية في المحافظات بقرار من المحافظ المختص من شأنه أن يكون صرف المكافآت لأعضائها من ميزانية المحافظات ذاتها حتى وإن أفلتت وزارة الإصلاح الزراعي من أعمال هذه اللجان بطريق أو بآخر . إذ فضلا عن أن الأصل أن يتم صرف المكافأة من الجهة التي يتم تشكيل اللجنة بمعرفتها ، فإن نفس المنازعات الزراعية وإن كان يختم الأهداف التي أُنشئت وزارة الإصلاح الزراعي من أجلها فاته يختم أيضا ونفس الدرجة الأهداف الإسلامية التي يقوم عليها الحكم المطلي والتي من بينها استقرار الأوضاع في الريف وتصفية المشاكل الزراعية .

(فتوى ١٥٩ في ١٩٧٤/٢/٥)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

عاملون مخنيون بالدولة — مكافأة — المكافأة الشهرية التي يتقاضاها الملبون المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ بشأن منح مكافأة لمثلى الوزارات والمؤسسات العامة بمجالس المحافظات — خضوع هذه المكافأة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية — كما يخضع لأحكام هذا القانون أيضا المكافأة التي تصرف لهؤلاء العاملين لقاء عملهم في اللجنة العلمية للمساعدات الفنية الأجنبية — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ورد لوزارة التكوين من الجهاز المركزي للحسابات المناقضة رقم ١٢/٧٩ د ج ٦ بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ في شأن اثنتي عشرة حالة

من بين موظفي الوزارة حصلوا على مكافأة عضوية مجلس المحافظة بواقع ٢٠ جنيها شهريا بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ومكافأة من اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الاجنبية خلال عام ١٩٦٤ تزيد على النصاب المقرر بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وطلب الجهاز سرعة تحصيل انزيادة منهم وقد طلبت الوزارة هؤلاء الموظفين بسداد الزيادة المنصرفة اليهم وقد ورد للوزارة كطلب سكرتير عام الحكومة المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ الذي افاد بأن مكافأة مجلس المحافظة وكذلك مكافأة لجنة المساعدات المذكورة لا تحسب ضمن النسبة الواردة في القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولكنها تدخل ضمن الحد الاقصى الذي نص عليه القانون وقدره ٥٠٠ جنيها في السنة - فأخطرت الوزارة الجهاز المركزي للحسابات بذلك فافاد بكتابه رقم ٧٩ المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٦٧ ان اللجنة الاولى بالقسم الاستشاري الفتوى والتشريع انتهت جلستها المنعقدة في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ الى ان عمل اعضاء المجلس الميعنين بحكم وظائفهم يعتبر عملا اضافيا تخضع المكافآت المستحقة للاعضاء مقليل القيام به لقيد الـ ٢٠ ٪ الوارد في القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - كما افاد الجهاز المركزي للحسابات بكتابه رقم ١٨١ المؤرخ ١٣ يولية سنة ١٩٦٧ بأن مكافآت لجنة المساعدات الخيرية الاجنبية تصرف من اعتماد اللجنة المخرج بالميزانية العامة للدولة وبذلك تخضع ايضا للبلادة الاولى من القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ - وقد اخطرت الوزارة مديري اتوبيون الذين يحصلون على مكافآت عضوية مجلس المحافظة ومكافآت لجنة المساعدات الاجنبية تزيد على النصاب المقرر بالقانون المذكور .

ومن حيث ان المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نصت على ان « اعضاء الذين يتالف منهم مجلس المحافظة ومن بينهم الاعضاء بحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التي تبين في اللائحة التنفيذية .

وتنص المادة ٦٤ من هذا القانون على ان يتقاضى كل من الاعضاء المنتخبين والمختارين في مجالس المحافظات مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح هذه المكافأة للأعضاء بحكم وظائفهم في هذه المجالس وقد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦١ ونص في المادة الأولى منه على أن يمنح ممثلوا الوزارات والمؤسسات العامة الأعضاء بحكم وظائفهم في مجلس المحفوظات مكافأة شهرية قدرها عشرين جنيهاً .

ومن حيث أن عمل الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم في مجالس المحفوظات وكذلك الشأن بالنسبة لمعلمهم في اللجنة الخاصة بالمساعدات الخيرية الأجنبية يشكل اعباء وظيفية مفخرة لوظائفهم الأصلية ولا يعتبر أي من هذين العاملين امتداداً لمعلمهم الأصلي . وبذلك تخضع المكافآت التي تمنح لهم لقاء هذين العاملين لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معجلة بالقانون رقم ٣٦ ، ٢٣ لسنة ١٩٥٩ والذي نصت المادة الأولى منه على أنه فيما عدا حالات الإعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافأته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين في المئة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠ جنيهاً (خمسمائة جنيهاً) في السنة . » .

لهذا انتهى رأي الجمعية السورية إلى أن المكافأة الشهرية التي يتقاضاها المعلمون المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحفوظات تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ — كما تخضع لها أيضاً المكافآت التي تصرف لهم من اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية .

قاعدة رقم (١٢١)

للبس :

المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٢٢١ لسنة ١٩٦٨ للسكرتيرين العامين للمحافظات والسكرتيرين العامين المساعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل - أساس ذلك أن هذه المكافأة لا تعدو أن تكون من بدلات طبيعة العمل التي تخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارها من المزايا النقدية المقررة لشغل الوظيفة والتي تخضع لهذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٢٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت لرؤساء المدن من الموظفين والسكرتيرين العامين للمحافظات تنص على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الإحياء من العاملين بالدولة والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدون للمحافظات بالانصفة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبذل طبيعة عمل مقدارها خمسة وثلاثون جنيها شهريا وتخفيض هذه المكافأة بمقدار الربع ٠.٠٠ » وتقضي المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل بأن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولي عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعايشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ، وكذلك بذل التمثيل وبذل الاستقبال وبذل الحضور » .

ومن حيث أن المكافأة المقررة للسكرتيرين العامين والسكرتيرين المساعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لا تعدو أن تكون طبقا لصريح نص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٢٢١ لسنة ١٩٦٨ من بدلات طبيعة العمل التي شرعت لمواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البذل من مخاطر أو ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد متميز عن غيرها من الوظائف الأخرى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يخضع لضريبة كسب العمل طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تأسيسا على أنه يدخل ضمن الزايات التقعية المقررة إشغال الوظيفة والتي تخضع للضريبة المشتر بها ، فمن ثم تخضع المكافأة المقررة للمسكرتين العاملين والمسكرتين العاملين الماعدين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن لضريبة كسب العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية النوبية الى أن المكافأة المقررة بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ للمسكرتين العاملين للمحافظات والمسكرتين العاملين الماعدين ورؤساء مجالس المدن تخضع لضريبة كسب العمل .

(فتوى ٣٢٠ في ١٢/٦/١٩٧٤) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

علاوة وظيفية — المادة ٨٤ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإدارة المحلية — نصها على تفويض مجلس المحافظة سلطة تقرير علاوة وظيفية الى جانب المرتب الأصلي — عدم جواز الرجوع في هذا الشأن الى المادة ٤٥ من قانون موظفي الدولة واستلزام قرار جمهوري — الإكتفاء بصور قرار من مجلس المحافظة بتقرير هضم العلاوة واعتباره من السلطة المختصة طبقا لقانون الإدارة المحلية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٠ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على أن « تطبق في شأن موظفي مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة كما تطبق عليهم الأحكام المعملة في شأن التقاعد والمعاش وذلك فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون أو لائحته التنفيذية » .

كما تنص المادة ٨٤ على أنه « لمجلس المحافظة أن يضع شروطا لو احكامها اخرى علاوة على الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين

أو في اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالنسبة إلى الوظائف التي يرى أن التعيين فيها يستلزم ذلك ، كما يجوز أن يقرر أن جانب المرتب الأصلي علاوة وظيفة ليست لها صلة بالمرتب الأصلي وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف » .

ومفاد نص المادة ٨٠ — المشار إليه — أن المشرع وضع قاعدة عامة مؤداها سريان الأحكام العامة في شأن موظفي الدولة على موظفي المجالس المحلية ، وكذلك سريان الأحكام العامة في شأن التقاعد والمعاش على الموظفين المذكورين ، وذلك كله مما لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام الإدارة المحلية أو لائحته التنفيذية . ومن ثم فإذا ورد تنظيم خاص في قانون الإدارة المحلية أو في لائحته التنفيذية امتنع الرجوع إلى انتظام العام الوارد في شأن موظفي الدولة .

وبين من نص المادة ٨٤ سالف الذكر أنه قد تناول حكيمين مختلفين ، الحكم الأول خاص بسلطة مجلس المحافظة في وضع شروط أو أحكام بالاضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، وذلك إذا رأى المجلس المذكور أن التعيين في بعض الوظائف يستلزم ذلك . والحكم الثاني خاص بسلطة مجلس المحافظة في تقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف ، إلى جانب المرتب الأصلي ، ليست لها صلة به وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف . ولم يقتصر نص المادة ٨٤ العلاوة التي يقرها مجلس المحافظة لبعض الوظائف — إلى جانب المرتب الأصلي — على تلك الوظائف التي يقرر مجلس المحافظة بالنسبة إليها شروطا أو أحكاما أخرى بالاضافة إلى الشروط والأحكام المنصوص عليها في القوانين أو في اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ، ذلك أن هذا النص قد جاء مطلقا من أي قيد ، وعليه دون تخصيص . ومن ثم يصرى حكم المادة ٨٤ سالف الذكر بالنسبة إلى الوظائف المشار إليها وغيرها من الوظائف الأخرى .

ويخلص مما تقدم أن مجلس المحافظة يكون هو السلطة المختصة بتقرير علاوة وظيفة لبعض الوظائف طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام

الإدارة المحلية ومن ثم مانه يكفى لتقرير العلوة المذكورة صدور قرار من مجلس المحافظة ، على أن يعتمد من السلطة التى حلت محل نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية طبقا لحكم المادة ٦٣ من القانون الأخير التى تنقضى باختصاص نائب رئيس انجبهورية للإدارة المحلية باعتماد ما تضمنه المجالس المحلية من نظم خاصة لبعض الوظائف المحلية .

ولا يسوغ الاستناد — فى هذا الخصوص — الى حكم المادة ٥ { من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذى يقضى بأن يكون منح الرواتب الإضافية بقرار من رئيس الجمهورية ، ذلك انه لا محل للرجوع الى قانون نظام موظفى الدولة الا اذا خلا قانون نظام الإدارة المحلية من نص يحكم الحالة المعروضة ، طبقا لصريح نص المادة ٨٠ من القانون الأخير ، لما وقد تضمن هذا القانون — فى المادة ٨٤ — نصا يدخل مجلس المحافظة سلطة تقرير علوة الوظيفة المشار اليها ، فانه لا يكون ثبت محل للاستناد الى نص المادة ٥ { من قانون نظام موظفى الدولة فى هذه الحالة . هذا بالإضافة الى أن الحكم الذى تضمنته المادة ٥ { من قانون نظام موظفى الدولة ، من أن تقرير الرواتب الإضافية يكون بقرار من رئيس الجمهورية أنها هو حكم علم ، فى حين أن الحكم الذى تضمنته المادة ٨٤ من قانون الإدارة المحلية يعتبر حكما خاصا ، ولما كانت القاعدة أن النص الخاص يتقيد النص العام ، فمن ثم يتمين أعمال هذا الحكم الخاص فى مجاله ، دون الحكم العلم المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يكفى لتقرير علوة وظيفة لبعض الوظائف بمحافظته القاهرة — ومنها وظائف إدارة المرور — صدور قرار من مجلس المحافظة ، طبقا لنص المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية ، على أن يعتمد هذا القرار من السلطة التى حلت محل نائب رئيس انجبهورية للإدارة المحلية تطبيقا لنص المادة ٦٣ من القانون المذكور .

رابعاً — تلييب العاملين بوحدة الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

السلطة التلبيبية للمحافظ على موظفي فروع الوزارات والمصالح في نطاق المحافظة — تحجب اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي نمرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، وهو أمر تنباهه طلائع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح : لعلية ويضطرب معه سير المرافق العامة . وما لا شك فيه أنه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التلبيب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطاق المحافظة فلولي أن تحجب السلطة التلبيبية للمحافظ — وهي سلطة وزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن خلصة ولن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقاً له . وأنه إذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصاً معيناً بنص صريح لا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه ! لا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضاً) ولا كن التمديدي مقتضياً للسلطة . ليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أي سلطة في تلبيب العاملين بنطاق المحافظة .

(طعن ٢٢٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٧ هـ)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

السلطة التأديبية للمحافظ على موظفي فروع الوزارات في نطاق المحافظة — لم تحجب سلطة الوزير في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

ان كان قانون الادارة المحلية تد خول المحافظين اختصاص توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات سواء تلك التي نقلت اختصاصاتها الى مجلس المحافظة او التي لم تنقل ، غير انه لم ينص على استئط ولاية التأليب عن الوزير ، ويؤيد ذلك ان المادة ٩٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ تنص على انه اذا اسفر تفتيش الوزارة عن وقوع خطأ او اهمال جسيم في اعمال المجلس المنطقة بمرفق معين فالوزير ان يكلف المجلس بتصحيح الخطأ او بمعالجة الاهمال وله ان يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ او الاهمال ، ومن ثم يكون القرار قد صدر من يملك اصداره .

(طعن ١٤٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

ان للمحافظ بالنسبة الى موظفي المحافظة سلطة توقيع الجزاء والتعقيب ، بالتعديل او الالغاء ، على القرارات التأديبية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح . لا يشترط في قرار التعقيب شكل معين فقد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا .

ملخص الحكم :

ان المشرع خول المحافظ بالنسبة الى موظفي المحافظة ، سلطة توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب ابتداء ، كما خوله سلطة

التعقيب على القرارات التلخيصية الصادرة في شأنهم من رؤساء المصالح ، سواء بإلغاء تلك القرارات أو تعديل العقوبة بتشديدها أو تخفيفها أو إلغاء القرار وإحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية ، على أن يتم ذلك خلال شهر من تاريخ صدور القرار التأديبي إلا اعتبر نهائيا ، واذ لم يشترط القانون شكلا معينا في القرار الذي يصدره المحافظ بالتعقيب على القرارات التلخيصية الصادرة من رؤساء المصالح ، فلهذا ينبغي على ذلك أنه كما يجوز أن يكون ذلك القرار صريحا ، فقد يكون ضمنيا إذا كان القرار يحمل في طياته الدليل القاطع أو أوضح على تصد المحافظ من إصداره ، كما لو رأى المحافظ أن التحقيقات التي سبقت القرار التأديبي غير كافية وشالها نقص أو انطوت على إخلال بحق الدفاع أو لغير ذلك من الأسباب مما لا يمكنه من إصدار قرار في الموضوع بحالته ، فرأى إعادة التحقيق ، ففي مثل هذه الحالة يكون المحافظ قد تصد في حقيقة الأمر بإلغاء القرار التأديبي المروض عليه ، وأمسى ذلك أن إعادة تحقيق الموضوع برمته قد تؤدي إلى اثبات التهمة أو نفيها كلها أو بعضها بما يؤثر بذاته على مشروعية الجزاءات التي سبق توقيفها قبل إجراء هذا التحقيق الشامل ، وغنى عن البيان أن هذا لا يمنع الرئيس الإداري ، بعد استيفاء التحقيقات على النحو الذي أشير به المحافظ ، من أن يباشر سلطاته التأديبية مرة أخرى ، كما لا يمنع المحافظ من مباشرة سلطاته في التعقيب على قرار الرئيس الإداري أو في توقيع الجزاء ابتداء طبقا للأوضاع التي حددها القانون .

(طعن ١٩١ لسنة ١١ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٠ هـ)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

رئيس المصلحة المركزي لا يختص بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة .

ملخص الحكم :

أن المادة السادسة من قانون تنظيم الإدارة المطية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد خولت المحافظ في

دائرة اختصاصه السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجالس المحلية وذلك التي لم ينقل القنصلون اختصاصاتها ، في حدود اختصاص الوزير . . . وكانت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على أن يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة (ومن بينهم ممثل وزارة الخزانة) رئيسا للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت إشراف المحافظ ، لما كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من السيد / مدير عام مصلحة الأموال المقررة دون المحافظ أو ممثل وزارة الخزانة في المحافظة فإنه يكون قد صدر من غير مختص . ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون المشار إليه من تخويل الوزير ذى الشأن ، إذ أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المدعونة بمرفق معين ، سلطة معاقبة موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ، ذلك أن تقرير هذه السلطة في التشريع لا يكون تطبيقا لاصل ، وإنما يرد استثناء من هذا الأصل ، وهو عدم مكنة الوزير معاقبة هؤلاء الموظفين إلا في الحالة سالفة البيان . . . ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزي بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي إليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص تلناه طابع الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة . كما أنه إذا كان رئيس المصلحة المحلي يحجب بسلطته في التأديب ، سلطة رئيس المصلحة المركزي في نطق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية المحافظ — وهي سلطة الوزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزي في هذا الشأن ، وأنه إذا انحط التشريع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجاز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص لأن أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضا) ، وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزي أية سلطة في تأديب العاملين في نطق المحافظة .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

سلطة توقيع الجزاءات على موظفي فروع الوزارات بالمحافظات .

ملخص الحكم :

لا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزية في توقيع العقوبات على موظفي فرع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص ، وهو أمر تباين طابعه الاشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة ويضطرب معه سر المرافق العامة وما لا شك فيه انه اذا كان رئيس المصلحة المحلي يجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزية في تطلق المحافظة فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة وزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزية في هذا الشأن ، خاصة وأن الاختصاص واجب على الموظف المنوط به وليس حقا له . وانه اذا انط التشرع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (مسألة أو تقويضا) والا كان المتصدى منتصبا للسلطة * وليس في نصوص القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزية أو الوزير أي سلطة في تأديب العاملين بنطاق المحافظة الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ٩٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والاختصاص في هذه الحالة مقصور للوزير دون مسواء وذلك اذا ما أسفر التفتيش الذي تقوم به الوزارة عن وقوع خطأ أو اهمال جسم في افعال مجلس المحافظة المتعلقة بالمرفق الذي تنص به الوزارة . (طعن ٨٠٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢ .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نص المادة السادسة من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ على تحويل

المحافظ — في دائرة اختصاصه — السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي وفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجلس المحلية وذلك التي لم ينقل القانون اختصاصاتها في حدود اختصاص الوزير — عدم اختصاص رئيس المصلحة المركزية بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة — أساس ذلك : اننا نلاحظ ان المشرع بموظف ما اختصاصا معينا بنص صريح فلا يجوز لغيره ان يتصدى لهذا الاختصاص او ان يخل فيه محل صاحبه الا بناء على حكم القانون (اضافة او تفويض) وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزية اية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة .

بمقتضى الحكم :

من حيث ان المادة السادسة من قانون تنظيم الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ قد خولت المحافظ في دائرة اختصاصه السلطة في توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجلس المحلية وذلك التي لم ينقل القانون اختصاصاتها في حدود اختصاص الوزير . وكانت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ قد نصت على ان يكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة (ويخضع في ذلك بمثل وزارة الخزانة) رئيسا للجهاز الذي يتولى اعمال المرفق الذي تقوم عليه وزارته ويكون له في ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ . ولما كان الامر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر من مدير علم مصلحة الاموال المقررة دون المحافظ او ممثل وزارة الخزانة في المحافظة فانه يكون قد صدر من غير مختص ، ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٩٣ من القانون المشار اليه من تفويض الوزير ذي الشئان ، اذا اسفر التفتيش عن وقوع خطأ او افعال جسيم في اعمال المجلس المتعلقة بمرفق معين ، سلطة معاقبة موظف المرفق المنسب في هذا الخطأ او الاهمال ذلك ان تقرير هذه السلطة في التشريع لا يكون تطبيقا للاصل ، وانما يرد استثناء من هذا الاصل ، وهو عدم مكنة الوزير معاقبة هؤلاء الموظفين الا في الحالة سالفة البيان . ولا يسوغ القول باختصاص رئيس المصلحة المركزية

بتوقيع العقوبات على موظفي فروع الوزارة بالمحافظة لما يؤدي اليه هذا القول من ازدواج في الاختصاص تباه طبق الأشياء ومقتضيات التنظيم الإداري للمصالح العامة . كما أنه إذا كان رئيس المصلحة المطلى يحجب بسلطته في التأديب سلطة رئيس المصلحة المركزية في نطق المحافظة ، فأولى أن تحجب السلطة التأديبية للمحافظ — وهي سلطة الوزير — اختصاص رئيس المصلحة المركزية في هذا الشأن ، وأنه إذا ناط التشريع بموظف ما اختصاصا معينا (ينص صريح فلا يجوز لغيره أن يتصدى لهذا الاختصاص أو أن يحل فيه محل صاحبه إلا بناء على حكم القانون (أصالة أو تفويضا) ، وليس في القانون ما يجيز لرئيس المصلحة المركزية سلطة في تأديب العاملين في نطاق المحافظة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء القرار المطعون لصدوره من مدير عام مصلحة الأموال المقررة ، وهو غير مختص بإصداره طبقا لما سبق من إضاح قد أصاب وجه الحق ولا مطمئن عليه .

(طعن ٢٨٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

موظفو فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى السلطة المحلية — الحائهم بالمجالس المحلية على سبيل الإعارة وعلاقة العمل المعمل بالجهة المعيرة لا تنقطع باعترافه ولو كانت الإعارة الى جهة إدارية ويترتب على ذلك أن الجهة المعيرة هي وحدها صاحبة الاختصاص في فصل موظفيها لاتشاركتها فيه الجهة المستعيرة — انتهاء خدمة العامل بسبب الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف — ليس جزاء تأديبيا اثر ذلك — أنه لا يدخل في اختصاص المحافظ توقيع الجزاءات التأديبية على موظفي فروع الوزارات بالمحافظة .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان لكل محافظة شخصية معنوية مستقلة وإن المحافظ يمثل المحافظة وهو الذي يمثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه . ويقوم بتمثيل مجلس المحافظة إما المحكم وغيرها من الهيئات وفي صلاته

مع الغير طبقا لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٤ ، ٥٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠. ينظم الادارة المحلية الا ان المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠. بصدار قانون نظم الادارة المحلية يقضى بأن يلحق موظفو فروع الوزارات التي تنقل اختصاصاتها الى السلطات المحلية بالمجالس على سبيل الاعارة وذلك كله الى ان يتم نقلهم جميعا الى السلطات المحلية يصنف نهائية . ولما كان المطعون ضده عند صدور القرار المطعون فيه ما زال من بين العاملين المحققين بالمجالس المحلية على سبيل الاعارة فانه يتعين معرفة مدى علاقته بالجهة المعيرة وهي وزارة التربية والتعليم فيما يتصل بأعمال نص انقرة الثالثة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتسليم تنظيم برتلى الدولة المعمول به آنذاك والتي تقتضى بان تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحد الأسباب الآتية : ٨ - الحكم عليه فى جنائية أو جريمة مخلة بالشرف .

ومن حيث أن علاقة الموظف المعار لا تنقطع باعارته عن الجهة المعيرة، بل تظل قائمة ولو كانت اعارته الى جهة ادارية اخرى ويسرى عليه مدة اعارته ما يسرى على باقى الموظفين غير المعارين من احكام من ذلك مثلا ان تختص للموظف المعار مدة الاعارة فى شأن العلاوات والترقيات كما لو كان فى خدمتها ومن ذلك ما للجهة المعيرة من حق تجديد او عدم تجديد مدة الاعارة. فعلاقة الموظف بالجهة المعيرة علاقة مستمرة لا تنقطع باعارته كما يتضح ذلك من نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى تقتضى بانه عند اعادة احد العاملين بقى وظيفته خالية ويجوز فى حالة الضرورة شغلها بطريق التعيين او الترقية بقرار من السلطة التى تختص بالتعيين اذا زالت مدة الاعارة عن سنة وعند عودة العامل يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او أى وظيفة خالية من فئته او يبقى فى وظيفته الاصلية بصفة شخصية على ان تسوى حالته فى اول وظيفته تخلص من نفس الفئة .

فهذه المادة تبقى رابطة الموظف المعار بالجهة المعيرة طوال فترة اعارته وينبنى على ذلك ان الجهة المعيرة هى وحدها صاحبة الحق فى فصل موظفيها (م - ١٨ - ج ٢)

لاشاركها فيه الجهة المستعمرة وترتبطا على ما تقدم فان انتهاء خدمة المعلمين ضده أعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ السالف الذكر هو من سلطة وزير التربية والتعليم لا من سلطة الجهة المستعمرة ولا ينال من ذلك ان للمحفظ حق توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي مروع الوزارات بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير أعمالاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ السالف الذكر إذ ان انتهاء الخدمة للسبب المتقدم لا يعتبر من قبيل الجزاءات التأديبية .

(طعن ٧٧١ لسنة ١٥ ق ، ٤٩٢ لسنة ١٥ ق ، جلسة ١٩٧٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

تحديد السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على المعلمين في دائرة المحافظات طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية والمادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظم المعلمين المدنيين بالدولة — مع عدم الإخلال بسلطة الوزير المتصوص عليها في المادة ٩٢ من قانون نظام الإدارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على المعلمين في دائرة المحافظات من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معقود انتهى هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظ في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة — وبالنسبة للمعلمين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات — الاختصاص بإصدار لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء — ائز ذلك عدم مشروعية قرار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بتفويض مدير الزراعة المساعد للشئون البيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

ملخص النقض :

في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ أصدر السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي القرار الوزاري رقم ١٢٧٢ إداري ونصت المادة الثانية منه في فقرتها التاسعة على تفويض مدير الزراعة المساعد للشئون الإدارية في اختصاصات مدير الزراعة في مجازاة العاملين الشاغلين لوظائف عمالية في حدود أربعة أيام بعد التحقيق معهم ، كما نصت المادة الثالثة من هذا القرار على تحديد اختصاصات مدير الزراعة المذكور ومن بين هذه الاختصاصات ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة وهو اقتراح الجزاءات بالنسبة للأطباء والعاملين وكذلك الشاغلين للوظائف العمالية إذا زاد الجزاء المقترح عن أربعة أيام وذلك بعد التحقيق معهم واعتمادها من المصلحة البيطرية فيما يختص بالعاملين على المستوى المركزي .

ومن حيث إن المادة السادسة من قانون نظم الإدارة المحلية الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة . . كما يتولى المحافظ الإشراف على جميع فروع الوزارات التي لم ينقل القاتنون اختصاصاتها إلى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المظلي لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

ويختص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يأتي :

(أ)

(ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفي فروع الوزارات المشار إليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير .

وتسرى الأحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفي الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المجلس المحلية وبالنسبة لمبنى فروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى هذه المجلس .

وإن المادة ٨٧ من هذا القانون تنص على أن « تكون المحفوظ للاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات ، وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

وإن المادة ٩٢ من هذا القانون تنص على أنه « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به . .

وإذا أسفر التفتيش عن وقوع خطأ أو إهمال جسيم في أعمال المجلس المتعلقة بمرافق معين فالوزير ذي الشأن أن يكلف المجلس بتصحيح الخطأ أو بمعالجة الإهمال على وجه الاستعجال وله أن يعاقب موظف المرفق المتسبب في هذا الخطأ أو الإهمال ويتولى ديوان المحاسبات التفتيش على حسابات المجالس » .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجالس المحافظات هم ممثلو الوزارات الآتية : . . . الزراعة . . .

ويعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفي الوزارة في نطاق المحافظة ليكون ممثلاً لوزارته كما يعين من يليه من المساعدين والوكلاء ..

ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيساً للجهاز الذي يتولى أعمال المرفق . . . » .

وإن المادة ٦٥ من هذه اللائحة تنص على أن « يكون المحفوظ بالنسبة إلى شئون الموظفين الاختصاصات الممنوحة في قوانين موظفي الدولة للوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يفوض فيها بالنسبة إلى موظفي مجالس المدن والمجالس القروية بدائرة المحافظة رؤساء هذه المجالس فيما لا يجاوز سلطة رئيس المصلحة » .

ومن حيث أن المادة ٦٣ من نظم الممثلين المنتخبين بالثورة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن لوكل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما ، ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص .

وتتضمن لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على الممثلين في دائرة المحافظت من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها إلى المجلس المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة — لها بالنسبة للممثلين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم ينقل اختصاصاتها إلى المجلس المحلية — عدا رجال القضاء ومن في حكمهم — فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معقود للمحافظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات — كل ذلك دون الإخلال بسلطة الوزير المنصوص عليها في المادة ٩٣ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ومن حيث أن الاختصاص بإصدار لائحة الجزاءات داخل نطاق المحافظة معقود للمحافظ دون غيره من الوزراء .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

ومن حيث أن وزارة الزراعة من بين الوزارات المثلة في مجلس محافظة قنا ويمثلها في مجلس المحافظة مدير الزراعة بالمحافظة فإن قرار السيد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٢٧٧٣ والصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ مخالف للقانون بالنسبة لتفويض السيد مدير الزراعة المساعد للشئون اتبيطرية في مباشرة بعض السلطات التأديبية في نطاق المحافظة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه مع عدم الاخلال بسلطة الوزير المتصوص عليها في المادة ٩٢ من قانون نظام الادارة المحلية فان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى المجالس المحلية معهود لمنظى هذه الوزارات في مجلس المحافظة في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة ، اما بالنسبة للعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية عدا رجال القضاء ومن في حكمهم فالاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية معهود للمحفظ دون غيره من الرؤساء في الوزارات .

وعلى ذلك فان القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الزراعة والاصلاح الزراعى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ يخالف لقانون بالنسبة للتفويض في الجزاءات .

(فتوى ٨٦٢ في ١/١٠/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

لمنحى الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بفروع هذه الوزارات في دائرة المحافظة في حدود السلطة المقررة لرئيس المصلحة - المحافظ سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على هؤلاء العاملين في حدود السلطة المخولة للوزير - نقل للعامل لجهة اخرى غير الجهة التي ارتكب فيها المخالفة - اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باصدار قرار الجزاء - المناط في تصيد الاختصاص هو بمحل وقوع المخالفة لا بتسمية العامل وقت المخالفة او المجازاة - لا يعنى من ذلك ان قانون الادارة المحلية لم يكن قد صدر وقت وقوع المخالفة - المبررة في هذا الشأن بالقانون الواجب التطبيق وقت اصدار قرار الجزاء .

ملخص التسوى :

ين السيد المذكور كان يعمل في وظيفة من الدرجة السابعة الكتابية عام ١٩٥٤ بكتب السجل التجارى بسوهاج التابع لمصلحة التسجيل التجارى بوزارة التكوين .

وفي عام ١٩٥٦ تم التفتيش على أعمال هذا المكتب فكتشف عن وجود بعض المخالفات التي تشكل جرائم تزوير واختلاس ، ومن ثم أحيل الأمر لى نيابة سوهاج وقدم المذكور الى المحاكمة الجنائية .

وبعد أن قضت محكمة جنابات أمن الدولة العليا بسوهاج بجلسة ١٠/٤/١٩٦٧ ببراءة المتهم مما استند اليه ، أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية لتحديد المسؤولية الادارية . وبناء على ما انتهت اليه أصدر السيد محافظ سوهاج في ١٢/٦/١٩٦٨ قراره رقم ٥٨٥ بمجازاة المذكور بخمس ثلاثة ايام من موجهه .

ولما تظلم من هذا القرار ارتأى السيد مفوض الدولة لوزارة التكوين سحب القرار مسدوره من غير مختص ، الا ان السيد مفوض الدولة بمحظلة سوهاج ذهب الى غير هذا الرأي فارتأى ان القرار المنظلم منسنة صفر من السلطة المختصة بإصداره .

ومن حيث ان القاعدة التي اضطرتت في التشريع ان الموظف المتهم بارتكاب مخالفة ما يحاكم على أساس اعتباره تابعا للجهة او الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة اخرى . ولقد وردت هذه القاعدة في المادة ٨٦ مكررا من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم في المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم التيلية الادارية والمحكمة لت القابلية اذ نصت على ان « تكون محكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة او الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة او المجازاة لوزارات اخرى » .

فاللناظ اذن في هذا الشأن هو بيجل وقوع المخالفات لا يتبعية الموظف وقت المحاكمة او المجازاة . وهذا الضابط هو الذي يتفق وطبائع الاشياء ومقتضيات المصلحة العامة بحسبان ان الوزارة او الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بالموضوع وهي بالتالي تقدر الجهة علي اصدار القرار

المناسب في شكله ، كما انها تقدر على بسطة واعداد بياناته وتقديم المستندات الخاصة به عند احالة الموظف الى المحاكمة .

وتلجسبا على ما تقدم ، ولما كانت المخالفات المنسوبة الى العامل في الحالة المعروضة قد وقعت ابان عمله بمكتب السجل التجارى بسوهاج فمن ثم كان الاصل ان يختص هذا المكتب بمجازاته .

ومن حيث ان المادة ٦ من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » . كما يتولى الاشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية ويخصص المحافظ بالنسبة لهؤلاء الموظفين بما يلقى (ا) ٠٠.٠٠.٠٠ (ب) توقيع الجزاءات التأديبية على جميع موظفى فروع الوزارات المشار اليها بالمحافظة في حدود اختصاص الوزير ، وتسرى الاحكام المتقدمة الخاصة بسلطة المحافظ في شأن موظفى الوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى المجالس المحلية بالنسبة لمثلئ فروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى هذه المجالس » .

كما تنص المادة ٨٧ من هذا القانون على ان تكون للمحافظ الاختصاصات الممنوحة في قوانين وموظنى الدولة للوزراء وكلاء الوزارات

وتنص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ بآن « الاعضاء المعينون بحكم وظائفهم في مجلس المحافظت هم ممثلوا الوزارات الآتية : الاشغال العمومية ، التربية والتعليم ، التكوين ويعين الوزير ذو الشأن اعلى موظفى الوزارة في نطاق المحافظة ممثلا لوزارته ويكون ممثل الوزارة في مجلس المحافظة رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرقق الذى تقوم عليه وزارته ، ويكون له في تلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ » .

ومفاد هذه النصوص ان الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على المعاملين في دائرة المحافظة من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية معقود لمثل هذه الوزارات في مجالس المحافظات في حدود سلطة رئيس المصلحة والمحافظة في حدود سلطة الوزير ووكيل الوزارة .

(فتوى الجمعية العمومية بجلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٨) .

ومن حيث ان سلطة الوزير (المحافظ) التنفيذية تتمثل في حقين اولهما حقه في توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب في الحدود المقررة وثانيهما حقه في التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة في حدود اختصاصه .

ومن حيث انه بناء على ما سلف فان ممثل وزارة التهيؤ بمجلس محافظة سوهاج ، وهي من الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية ، يكون له ان يصدر قرارا بمجازاة العامل المذكور باعتبار ان المخالفة وقعت منه ابلن عمله هناك . كما يكون للمحافظة ان يتصدى مباشرة لاصدار قرار انجزاء .

ولا يغير مما تقدم ان يقال انه خلال وقوع المخالفة المنسوبة الى هذا العامل لم يكن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ قد صدر بعد اذ العبرة بالقانون الواجب التطبيق عند صدور قرار الجزاء . كما لا يغير من هذا النظر القول بان العامل المذكور حين صدور حكم محكمة الجنائيات ببراءته واحالته الى النيابة الادارية للتحقيق لم يكن يعمل بمحافظة سوهاج وانما كان قد نقل الى مرافقة براءات الاختراع بالقاهرة اذ القاعدة حسبا سبق البيان هي بتبعية العامل وقت ارتكاب المخالفة ، والعامل في الحالة المعروضة كان تبعا وقت ارتكاب المخالفات المنسوبة اليه لمكتب المسجل التجاري بسوهاج .

وبغلا عن ذلك فانه اذا كان التقييم على امر المرفق العلم الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية قد اسند الى جهة او وزارة اخرى . فان هذه الجهة او الوزاره تكون هي المختصة بمجازاة العامل سواء ظل تبعا لها او نقل الى جهة غيرها .

وهذه الفكرة لا تتعارض مع القاعدة السابق ايشاحها . بل انها تعد في الحقيقة تأكيداً لها . ذلك انه اذا كانت القاعدة تقوم على ان الوزارة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بها موضوعاً والا قدر على بسطها واعداد بياناتها ومستنداتها . فانه حيث تطل محل هذه الوزارة جهة اخرى في انقيام على شئون المرفق الذي وقعت المخالفة في شأنه فان هذه الجهة الاخرى تكون هي الا قدر على مباشرة الموضوع بحسبانها خلقت الوزارة الاولى وحلت محلها .

وبناء على ذلك ، ولما كانت وزارة التموين من بين الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى الادارة المحلية وملتقى أصبحت الإدارة المحلية هي القائمة على شئون سرفق التموين في نطاق المحافظة فمن ثم يختص السيد محافظ سوهاج بمجازاة العليل المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القرار الصادر من السيد محافظ سوهاج بمجازاة العليل . هو قرار صادر من السلطة المختصة بإصداره .

(غنوى ٣٤٩ في ١٩٧١/٤/٢٨) .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٦٢ من قانون نظام العامين المتنيين بالدولة — تصديها الاختصاص القانين لرؤساء المصالح — مزاولة هذا الاختصاص حق لكل من تخوله النصوص سلطة رئيس المصلحة — تقرير سلطة رئيس المصلحة لمثل الوزارة في مجلس المحافظة بمقتضى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية — يجعل له الاختصاص بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفي المصلحة العاملين بالمحافظة — سريان ذلك بالنسبة الى ممثل وزارة الخزينة في مجلس المحافظة .

ملخص النقوى :

ان المادة ٦٢ من قانون نظام المحامين المحدثين — وتقبلها المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الملئى تنص على ان « لوكل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصه توقيع عقوبة ... » وتقضى المادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بان يشترك فى عضوية مجلس المحافظة « اعضاء يحكم وظائفهم يمثلون المصالح الحكومية التى تبين فى اللائحة التنفيذية » ولجوردت المادة ٢٢ من هذه اللائحة بيان هذه الوزارات كما قضت بان يعين الوزير ذو الشأن أعلى موظفى الوزارة فى المحافظة ليكون ممثلا لها « ونصت على ان يكون هذا الممثل رئيسا للجهاز الذى يتولى اعمال المرفق ائدى تقوم عليه وزارته ويكون له فى ذلك سلطات رئيس المصلحة تحت اشراف المحافظ .

وقضت المادة انتاسعة من اللائحة بان يعهد المحافظ الى هؤلاء الممثلين — كل نهما يخصه — بتنفيذ قرارات مجلس المحافظة تحت اشراف المحافظ وان تكون للممثلين فى هذا الشأن سلطة رؤساء المصالح .

ويؤخذ من هذه النصوص جميعا انها تكمل بعضها فى نطاق الاطار العام للعلاقة بين الهيئات المحلية وبين غروع المحافظات ائنى تعمل فى نطاق المحافظة ، ذلك ان المادة ٦٢ من قانون نظام المحامين المحدثين انها تبين مدى الاختصاص التالى لى رؤساء المصالح فمن ثم فهى سند لمزاولة الاختصاص لكل من تخوله النصوص سلطة رئيس المصلحة ولم تأت المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية بحكم جديد من شأنه تعطيل الاثر القانونى لهذا الحكم بل هى لا تعو ان تكون تنفيذا للمادة العاشرة من قانون نظام الادارة المحلية ببيان الوزارات ائنى يكون نها ممثلون اعضاء فى مجالس المحافظات وبينان الشروط ائنى يجب توافرها فى الممثل ثم حددت مستوى السلطة الادارية ائنى يستند اليها فى مزاولة اختصاصه فى النطاق المحلى — وهى سلطة رئيس المصلحة — وذلك تمكينا له من مواجهة مسؤولياته فى ادارة شئون المرفق الذى تقوم عليه وزارته وكذلك فى تنفيذ مجلس المحافظة فيما يخصه .

هذا فضلا عن أن تقرير سلطة رئيس المصلحة لمثل الوزارة في مجلس المحافظة يدخل في ترتيب المصالح العامة الذي يتولاه رئيس الجمهورية بقرارات منه طبقا للمادة ١٢٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المتقابلة للمادة ١١ من الدستور الحالي . وقد تقررت هذه السلطة لمثلى الوزارات في مجالس المحافظات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظم الإدارة المحلية وبما لا جدال فيه إن مزاولة ممثلى المحافظة بحكم كونهم رؤساء مصالح السلطات التنفيذية في النطاق المحلى كتفيل بتحقيق الغاية من تقرير هذه السلطات وهى ضبط سير العمل في المرافق التى تقوم عليها وزاراتهم في التطلق المحلى ، ومن ثم لا يحتاج الامر إلى تدخل في المجال ذاته من جانب الأجهزة المركزية بالوزارات لأن هذا التدخل يؤدي الى ازدواج في السلطة في مجال واحد مما يلباه التنظيم الإدارى السليم فضلا عما يؤدي اليه من تمطيل للسلطة التى نطلقها المشرع الى الأجهزة المحلية .

ولا حجة في القول بأن ظروف العمل في فروع وزارة الخزانة بالمحافظات تختلف عنها في الوزارات الأخرى وخاصة بالنسبة للأجهزة التنفيذية التى يوردها مبدأ وحدة السلطة الأمرة في شئون جباية الضرائب على المستوى المركزى وهو ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من قانون نظام الإدارة المحلية من أن « تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس وتؤديها لهذه المجالس كل بمقدار نصيبه منها » بخلاف المرفق المالى وانحسابى الذى يتولى رئاسته المراتب المالى وهو ممثل وزارة الخزانة في مجلس المحافظة . إذ أن هذا القول مبرود عليه بما تنص عليه المادة السادسة من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن « يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ... » كما يتولى الإشراف على جميع فروع الوزارات التى لم ينقل القانون اختصاصاتها الى مجلس المحافظة ويشرف على موظفيها ويعتبر الرئيس المحلى لهم عدا رجال القضاء ومن في حكمهم ونفسا لما تحدده اللائحة التنفيذية « ويؤخذ من هذا النص أن سلطات المحافظ واختصاصاته تنحصر في الإشراف العام من الناحية الإدارية على موظفى فروع الوزارات بها دون أن يكون له الإشراف الفنى أو الموضوعى على مباشرة

فروع الوزارات على اختصاصهم الفنية التي يظنون خاضعين بالنسبة إليها للوزارات التابعين لها أصلا ، وأن كان المحافظ الإشراف الإداري عليهم وإبلاغ الوزارات المختصة بملاحظاته على السير الفني لنشاط الوزارة في نطاق المحافظ ، وهو ما سبق أن انتهى إليه رأى الجمعية الصومية للتقسيم الاستشاري للفتوى والتشريع بكتفها إلى السيد مدير علم مصلحة الاموال المقررة المؤرخ ١٤ من يناير سنة ١٩٦٤ ملف رقم ١١٩/٢/٣٧

الفتوى ٥١٢ في ١٩٦٦/٥/٢٢ .

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظم الإدارة المحلية — مراقبو ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم الذين يعملون بفروع الوزارات بالمحافظة — اختصاص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم في حدود اختصاص الوزير .

ملخص الفتوى :

إن المادة السادسة من قانون نظم الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ كانت تنص على أن :

« يكون المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، وعلى فروع الوزارات في المحافظة وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم ١٠٠٠٠ » .

وقد عطلت هذه المادة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦١ وصارت تنص بعد التعديل على أن :

« يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة » .

التأنيـة — وتشمل ممثلى فروع الوزارات التى نقل القانون اختصاصها الى مجلس المحافظة او غيره من المجالس المحلية وهؤلاء يخضعون ايضا للسلطة التأديبية للمحافظ المخولة بالنسبة الى موظفى الطائفة الاولى ، فله توقيع الجزاءات التأديبية عليهم فى حدود اختصاص الوزير .

وعلى مقتضى ما تقدم قلته ولئن كان مراتبوا ومديرو ورؤساء المستخدمين ووكلائهم لا يعتبرون تابعين للوزارات وفروعها التى يعملون بها بالمحافظات المختلفة وذلك اعمالا لمصريح نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، الا ان هؤلاء الموظفين هم ذاتهم يعتبرون فروعاً للديوان فى المحافظات المختلفة اذ يستوى فى التنظيم الادارى لوزارة من الوزارات او لاحدى الهيئات الحكومية ان يتكون فرع الوزارة او الهيئة من موظف واحد او من عدة موظفين وذلك حسبما تليه مقتضيات العمل وطبيعته ، ومن ثم فاذا قام الديوان بتعيين احد موظفيه مديراً او مراقباً للمستخدمين او وكيلاً لاي منهما بفروع من فروع الوزارات باحدى المحافظات فان هذا الموظف وان لم يعتبر تابعاً لذلك الفرع الا انه يعتبر امتداداً للديوان ذاته فى المحافظة ومن ثم يعتبر فرعاً للديوان وبها سواء كان يبلش عمله فى المحافظة ذاتها بالنسبة انى مستخدمها او كان يقوم بهذا العمل فى احد فروع الوزارات بالمحافظة .

وبناء على ذلك — وطبقاً لمصريح نص المادة السادسة من قانون نظم الادارة المحلية يختص المحافظ بتوزيع الجزاءات التأديبية على مراتبى ومديرى ورؤساء المستخدمين ووكلائهم فى المحافظة اذا ما ارتكبوا ما يستوجب ذلك .

ويؤيد ذلك ان المشرع بعد ان قرر هذا الاصل بالنسبة الى سلطة المحافظ التأديبية المشار اليها استثنى منه رجال القضاء ومن فى حكمهم وهم اسلاً تابعون لسلطة اخرى غير السلطة التنفيذية ، ومن ثم ما كانوا بحاجة الى ايراد استثناء مصريح بالنسبة اليهم فيما لو كان المقصود ان تكون سلطة المحافظ التأديبية مقصورة على موظفى السلطة التنفيذية فقط

التي يمثلها ، الامر الذي يبين منه أنه لولا هذا الاستثناء بالنص الصريح لاحتدت اليهم سلطة المحافظ للتدبيرة المشار اليها ، وهو ما يترتب عليه شمول سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية جميع موظفي الدولة الذين يعملون في نطاق المحافظة .

كما أن القول بالتقصر حق الجهة التي يعمل بها لرؤساء ومراقبوا المستخدمين ووكلائهم على ابلاغ الديوان بما قد يرتكبونه من مخالفات اعدارا للفرض الذي من أجله انشئ نظم الإدارة المحلية وما أريد له من تحقيق اللامركزية ، ومسلسلا بأصل من الاصول المسبلة في المجازاة التأديبية من أن الجهة التي يؤدي الموظف عمله بها هي أتمر الجهات على وزن جملة المخالفة التي يرتكبها وتقدير ملاءمة توقيع الجزاء عليه ومتدار هذا الجزاء .

ولا يسوغ الاحتجاج بما قد يساق للتليل على وجهة النظر المخالفة من أنه يجب تفسير عبارة « فروع الوزارات » الواردة في المادة السادسة من القانون على ضوء ما جاء بالمادة ٢٢ من اللائحة والقول بأن فروع الوزارات المذكورة والتي يختص المحافظ بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها هي فروع الوزارات التي ورد ذكرها في المادة ٢٢ المشار اليها وهي وزارات الإسفال العمومية والتربية والتعليم والتكوين والخزانة والداخلية والزراعة والشئون البلدية والقروية والشئون الاجتماعية والعمل والصحة والمواصلات ، ومن ثم ولما كان ديوان الموظفين لم يرد ذكره في هذه المادة فلا يكون للمحافظ لية سلطة تأديبية بالنسبة الى موظفيه الذين يعملون بتنطاق المحافظة — لا يسوغ الاحتجاج بهذا القول ذلك أن لكل من اللائحة السادسة من القانون والمادة ٢٢ من اللائحة نطاقها المستقل ، إذ تنكم المادة الأولى عن سلطة المحافظ في توقيع الجزاءات التأديبية بينما المادة الثانية تتناول تحديد من يكون عضوا بمجلس المحافظة بحكم وظيفته ، الامر الذي يترتب عليه أن هناك فروعاً لوزارات أخرى لا يعين ممثلوها بمجلس المحافظة ومع ذلك يختص المحافظ طبقاً للمادة السادسة من القانون بتوقيع الجزاءات التأديبية على موظفيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحلفين بتوقيع الجزاءات التأديبية على مراقبي ومديرى ورؤساء المستخدمين ووكلائهم الذين يعملون بنوع الوزارات بالمحافظات المختلفة طبقا لنص المادة السادسة من قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ممدلة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

(مئوى ١٧٣ فى ١٢/٣/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قانون الحكم المحلى خول المحافظ سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصها الى وحدات الحكم المحلى أو تلك التى لم ينقل اختصاصها الى الحكم المحلى — رؤساء وحدات الحكم المحلى لهم حق الإشراف على سير المرافق التى تدخل فى نطاق اختصاصهم ولكنهم لا يكونون اصدار قرارات نهائية ومن بينها قرارات الجزاء — القول بفقر ذلك يجرى السلطات الرئاسية بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها — اساس ذلك — ان اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ١٩٧٩/٤٢ المعدل بالقانون ١٩٨١/٥٠ خلت من اى نص يفوضهم سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديرىات العاملين فى النطاق الإقليمى للوحدة المحلية — تطبيق — رئيس المركز لا يملك توقيع الجزاء التأديبى على أحد العاملين بمديرية الاوقاف فى النطاق الإقليمى للمركز .

ملخص الفتوى :

ان قانون نظام الحكم المحلى رقم ٧٩/٤٢ المعدل بالقانون رقم ٨١/٥٠ مئوى فى المادة ٢ بأن تتولى وحدات الحكم المحلى كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح ونقا لما تبينته اللائحة التنفيذية .

وقضى في المادة ٢٦ باعتبار المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية بالمحافظة ، وخوله في المادة ٢٧ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزارة بمقتضى القوانين واللوائح وبجعله رئيساً لجميع الاجهزة والمرافق المحلية كما منحه السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة ، وخصه بالاشراك على المرافق انقوبية بدائرة المحافظة وكذلك جميع فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الطول اللازمة في شأن الانتاج وحسن الاداء . وقضى قانون الحكم المحلي في المادة ٢٧ مكرراً بأن يكون المحافظ رئيساً لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ، وخص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات التي تم نقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها باختصاصات محددة من بينها الإحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود المقررة للوزارة .

ولقد تضمنت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩/٧٠٧ في المادة ٢٥ بأن تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصاتها بالتنسيق مع وزارة الاوقاف نشر الدعوة الإسلامية وتنمية أعمال البر والخير والاشراف على المساجد وصيانتها وانتظام ائتمار الدينية بها ، وصيانة اموال الاوقاف وحمايتها .

وبما هذه النصوص ان قانون الحكم المحلي خول المحافظ جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، كما خوله بالإضافة الى تلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التي نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلي أو من كان منهم بفروع الوزارات لو الجهات التي تعمل في نطاق

المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ، لما من عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى فان المشرع فى قانون نظام الحكم المحلى عهد الى اللائحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة والتي كانت تمارسها اصلا الوزارات المركزية ، ولقد خولت اللائحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الاوقاف التى تقوم عليها مديرية الاوقاف بالمحافظة اختصاصا بنشر الدعوة الاسلامية وبتتمة اعمال النبر والاشراف على المساجد وصيانتها والاشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة لموال الاوقاف وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الاوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات لتلك الاختصاصات تتقيد بالتواعد والانتظمة العامة التى تضعها وزارة الاوقاف ، وتقف عند حد الاشراف على سير المرفق ، فلا تتعد الى انتدخ فى جهازه الادارى .

وتجسدا لذلك فان لرئيس مركز ككر الزيت ان يطلع على الاوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يراه من ملاحظات وتوصيات وآراء ، فى نطاق سلطة الاشراف المخولة له ، بيد انه لا يملك اصدار قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الاوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها ، كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٧٦/٤٣ المعدل بالقانون ٨١/٥٠ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية بالنسبة لاجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللائحة قد خلت من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين فى النطاق الاتملى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيسهم ونفا لحكم المادة ٢٦ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين

بالقولة رقم ٧٨/٤٧ ضد قصر سلطات التدبير على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه ، فان تدبير المعلمين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كفر الزيت انما يكون للمحافظة وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمحافظة ، دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع الى ان اختصاص رئيس مركز كفر الزيت بالاشراف على المساجد ليمن من شأنه حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يخوله تدبير المعلمين التلاميذ للمديرية في التطاق الانظبي للمركز .

(مئوى ٢٤٢ فى ١٦٨٢/٢/٢٤) .

الفصل الثامن — جوانب من وظائف الإدارة المحلية

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

وحدات الحكم المحلي لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القومية — اثر ذلك — لا يجوز للوحدة المحلية أن تنزع قطعة أرض مخصصة لمرافق السكك الحديدية — عدم انتفاع هيئة السكك الحديدية بالأرض ليس من شأنه إنهاء تخصيصها لها .

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية السورية أن الأرض محل النزاع تدخل فى عداد الأراضي المخصصة لهيئة السكك الحديدية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم أصول السكك الحديدية ، وأن المادة الثانية من قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تتولى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر باستئصالها قرار من رئيس الجمهورية » .

ولقد تضمنت ذات الحكم المادة الثانية من قانون الحكم المحلي المصوب به حالياً رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، وترتيباً على ذلك فإن وحدات الحكم المحلي لا تملك أى اختصاص بالنسبة للمرافق القومية وعليه لا يكون لها أن تنزع منها الأراضي المملوكة للدولة المخصصة لتلك المرافق بقرار تصدره لإتخاذها ولايتها فى هذا المجال ، وإذا دخل مرفق السكك الحديدية فى عداد المرافق القومية فإن الوحدة المحلية لمركز ميث غمر لا تكون على حق فى اغتصابها لقطعة الأرض المخصصة للهيئة فى الحالة

المطلة وليس الوحدة المحلية أن تستند في هذا الصدد إلى عدم انتفاع هيئة السبلك الخفيفة بالأرض إذ أن ذلك ليس من شئائنه إنهاء تخصيصها للهيئة وإنما يلزم ذلك صدور قرار بذات الاداة التي تم بها التخصيص أى قرار من رئيس الجمهورية يقضى بإنهائه أو بتغيير الغرض المخصصة له .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى إلزام الوحدة المحلية لمركز مدينة بيت عمر برد للأرض محل النزاع إلى هيئة السبلك الجوفية .

١ فتوى ٨٤٥ فى ١٩٨١/٩/٢٤ .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

• قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ قضى بأن يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التى تتدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقاً لأحكامه جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة بقوانين واللوائح - مؤدى ذلك أنه لما كانت الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك فإن المحافظات هى المختصة بالإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية الواقعة فى دائرتها سواء فيما منح للجهة الإدارية المختصة أو الوزير المختص فى قانون التعاون الاستهلاكى .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ المحل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ نصت

صراحة على أن يتولى الوحدات المحلية جميع ما يتعلق بشئون التكوين والتجارة الداخلية ، كما نصت على أن المحافظة هي الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، ومن ثم فإنها تبشر جميع الاختصاصات المخولة للجهة الإدارية المختصة سواء ما تعلق منها بالاتحادات التعاونية أو بغيرها من الاختصاصات المخولة لها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

ويؤيد ذلك ما نصت عليه المسود (٢ و ٢٧) من قانون الحكم المحلي و ٥٢ من لائحته التنفيذية من أن المحافظ هو الذي يتولى بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، ومن ثم واذ أن الاتحادات التعاونية بالمحافظات ليست من المرافق التوجيهية أو ذات الطبيعة الخاصة التي صدر بها قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك واذ أنها تقع في دائرة المحافظة ، فإن المحافظة هي الجهة المختصة بالإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية في دائرتها سواء نيباً بمنح للجهة الإدارية المختصة أو الوزير المختص في قانون التعاون الاستهلاكي ، فالمحافظة هي الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، كما وأن المحافظ يتولى بالنسبة لجميع المرافق العامة غير القومية الواقعة بدائرة المحافظة جميع السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء .

وبالبناء على ما تقدم واستنادا إلى نصوم قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ، يكون المحافظ — وليس وزير التكوين — هو المختص بالرقابة والإشراف على الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الواقعة بدائرة المحافظة ، سواء أكان وزير التكوين هو الذي يتولى الاختصاصات المخولة بكل من الوزير والجهة الإدارية المختصة بالنسبة للاتحادات التعاونية الاستهلاكية ، أو كانت المحافظة هي التي تتولى اختصاصات الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهذه الاتحادات ، إذ أن المشرع اجترأ من اختصاصات

جميع الوزراء السلطات التنفيذية المقررة لهم بالنسبة للمرافق العامة غير
القوية أو ذى الطبيعة الخاصة واعطاهما للمحافظ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اختصاص المحافظين بالانتراف
على الاتحادات التعاونية الاقليمية .

(ملف ٢٦٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٥/٤) .

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر تنفيذا للبادء
٤٥ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة —
اجراءات تقرير اعقالت المدارس الخاصة المجانية الداخلة فى نطاق
الاعانة المتخصص عليها فى القرار — اثر تنفيذ نظام الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى
رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٦٠ — بقاء الاجراءات التى تختص بها المناطق
التعليمية دون تغير — حلول المحافظ المختص محل وكيل الوزارة فى الموافقة
على ادخال المدارس الجديدة فى نطاق الاعانة والبت فى شكاوى اصحاب
المدارس من التقييم الذى تقرره المنطقة — اساس ذلك انه بحكم سلطته
ممثل السلطة التنفيذية فى دائرة اختصاصه والرئيس المحلى لمنظمى منطقة
التربية والتعليم فى المحافظة .

ملخص الفتوى :

تنفيذا للبادء ٤٥ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم المدارس الخاصة بالجمهورية العربية
المتحدة التى تنص على ان « تمنح وزارة التربية والتعليم المدارس المذكورة

(المدارس الخاصة المجتبية) اعطيت مالية طبقا للوائح التى تضعها « .
صدر القرار الوزارى رقم ٢٠ فى ١٧ من مارس سنة ١٩٥٩ خاصا فى المادة
٥٢ منه على ان « يكون تقرير اعطت المدارس الخاصة المجتبية الداخنة
فى نطاق الاعانة وتحديد درجاتها وزيادة فصولها المعانة وفق الشروط وطبقا
للإجراءات التالية :

أولا — إجراءات المنطقة :

١ — فى الفترة ما بين أول نوفمبر وآخر ديسمبر من كل عام دراسى
تكلف المنطقة لجنة من مفتش فنى ومفتش إدارى ومهندس بزيارة جميع
المدارس الخاصة بها لتقدير درجاتها واقتراح إبقائها على حالها أو رفع
درجاتها أو خفضها أو ادخال أى مدرسة جديدة فى نطاق المجتبية وتقدير
درجة لها .

٢ — فى يناير من كل عام تكون المنطقة لجنة برئاسة مدير التربية
والتعليم أو من ينوب عنه وعضوية اثنين من مساعديه أو المفتشين الفنيين
بالمنطقة للنظر فى التقارير المقدمة عن المدارس من اللجنة التى كلفت
بمعاينتها ثم تضع قرارها النهائى عن كل مدرسة وتبليغها فى نفس الوقت
بالإصلاحات المطلوبة منها .

ومدير التربية والتعليم بالمنطقة ان يعتمد قرارات اللجنة لرفع درجات
المدارس

مع مراعاة عدم ادخال لية مدرسة جديدة فى نطاق الاعانة الا بعد
الحصول على موافقة وكيل الوزارة .

ثانيا — إجراءات الوزارة التنفيذية :

إذا قدمت شكوى من صاحب المدرسة على المنطقة ان ترسل مذكرة
بحالة هذه المدرسة مرفقة باستمارة تقييم الى وكيل الوزارة للبت فى

الموضوع وله أن يشكل لجنة من اثنين من موظفي الوزارة واحد موظفي المنطقة لاعادة معاينة المدرسة قبل البت في الشكوى .

ثالثا — تكون زيارات المدارس في أثناء العراسة

رابعا — تتم هذه الاجراءات جميعا بحيث يعتد بتقييم جميع المدارس الخاصة عن كل سنة دراسية في نفس السنة ولا يجوز ان يتلخراعتياهم بحال عن نهاية العطلة انصيفية الا لضرورة تصوى يقرها وكيل الوزارة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية ونص في المادة الثانية من مواد الاصدار على ان « تتولى اللجنة المركزية للادارة المحلية وضع برامج لتنفيذ احكام انقانون المرافق بالترج خلال مدة اقصاها خمس سنوات وتحدد اللجنة مواعيد تنفيذ هذه البرامج وتتولى متابعة تنفيذها » .

وتنص هذه البرامج ما يلى :

أ —

ب —

ج — نقل الاختصاصات التى تبأثرها الوزارات الى الادارة المحلية وفقا لاحكام القانون >

د —

كما نصت المادة السادسة من القانون المشار اليه على ان « يكون المحافظ ممثلا لسلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العالية للدولة وعلى غروع الوزارات فى المحافظتات وعلى موظفيها كما يعتبر الرئيس المحلى لهم » .

ويجوز لكل وزير ان يعهد الى المحافظ ببعض اختصاصاته بقرار

منه .

وعلى المحافظ أن يبلغ ملاحظاته إلى الوزراء المختصين في كل ما يتعلق بشئون المحافظة كذلك نصت المادة ١٩ من القانون المذكور على أن يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعود بالنفع العام على المحافظة.

وتتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية :

(١)

(ب) اتقليم بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية .

وتنفذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظم الإدارة المحلية - ونص في المادة ٢٨ منه على أن « تبثّر المجلس المحلية كل في دائرة اختصاصها الشئون الآتية :

(١) (ب)

(ج) (د)

(هـ) (و) الترخيص في إنشاء مدارس ومكتب خاصة في ضوء السياسة العامة للتعليم وبما يتفق مع الاحتياجات المحلية وتحديد مستوياتها طبقا للشروط المقررة ومنع الاعانة المستحقة لكل مرتبة منها .

وقى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ اصدرت اللجنة المركزية للإدارة المحلية قرارا في شأن برنامج نقل الاختصاصات والتوصيات الخاصة بشئون المواطنين وقد جاء به تحت البند رقم ٢ - « الموافقة على توصيات المجلس التنفيذي بشأن البرنامج المقترح لنقل اختصاصات الوزارات وكذلك التوصيات الخاصة بشئون المواطنين وهي :

أولا — برامج نقل الاختصاصات :

تنقل الى المجالس المحلية اختصاصات الوزارات والهيئات الآتى بينها
حسب البرنامج الموضح فيها بعد :

١ — في السنة الاولى : ١٠/١٩٦١

(أ) وزارة التربية والتعليم ..

(ب) وزارة ..٥٠٥٠

(ج) ..٥٠٥

(د) ..٥٠٥٠

(هـ) ..٥٠٥

على أن تقوم كل وزارة أو هيئة نقلت اختصاصاتها بتقسيم ميزانيتها
على المحافظات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ وعلى أن يتولى مباشرة
الصرف على المرافق المعنية مصالح الوزارات الخلفة تحت اشراف مجلس
المحافظة والمحافظ طبقاً للقانون ولائحته التنفيذية ..٥٠٥

ويخلص مما تقدم انه بعد الأخذ بنظام الإدارة المحلية وتطبيقه في
الجمهورية العربية المتحدة أصبحت المجالس المحلية هي الجهة المختصة
بشؤون التعليم كل في دائرة اختصاصها طبقاً للقواعد وفي الحدود التي
رسمها قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية ومن بين هذه القواعد
ما نصه عليه صراحة المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية المسار إليها من
أن الترخيص في إنشاء المدارس الخاصة وتحديد مستوياتها ومنحها الإذاعة
المستقلة يكون من اختصاص هذه المجالس ومن ثم فإن الإجراءات المنصوص
عليها في المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨
أنف الذكر والتي هي أصلاً من اختصاص المناطق التعليمية لم ينظر عليها

أى تغيير بعد العمل بقانون نظام الإدارة المحلية إذ أن هذه الإجراءات كانت تتم بطريقة لا مركزية تتفق وأحكام نظام الإدارة المحلية أما اختصاص وكيل الوزارة فيها يتعلق بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الاعانة وبالمثل في شكوى أصحاب المدارس من التقييم فقد انتقل الى المحافظ المختص لكونه بحكم وظيفته يعتبر ممثل السلطة التنفيذية في دائرة اختصاصه وبهذه المثلية يتولى الإشراف على جميع فروع الوزارات بدائرة المحافظة ومن ثم فانه يتولى الإشراف على المنطقة التطعيمية في دائرة اختصاصه وبما لذلك يكون هو المختص بالموافقة على ادخال المدارس الجديدة في نطاق الاعانة وبالمثل في الشكوى التي تقدم من أصحاب المدارس باعتبار أن هذا الاختصاص مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما تقوم به المناطق التطعيمية من إجراءات في هذا الشأن ونتيجة لازمة لهذا الارتباط وباعتبار المحافظ هو الرئيس المحلى لموظفى منطقة التربية والتطعيم في المحافظة .

لذلك انتهى الرأى الى أن المجالس المحلية التى تقع في دائرتها المدرسه الخاصة المجاورة الداخلة في نطاق الاعانة هى التى تتولى الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة للجمهورية العربية المتحدة وأن الاختصاص المقررة لوكيل الوزارة في هذه المادة قد آلت الى المحافظ المختص .

(فتوى ٢٤١ في ٢٤ / ٣ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المجالس المحلية تختص بتطبيق وتنفيذ القوانين والوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة والإلهى والمحال الصناعية والتجارية — أساس ذلك من نصوص قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولاختصاصه

التنفيذية عدم التفرد في هذا الشأن بين ما كان من هذه الاختصاصات مسندا الى الإدارة العامة بنواتج والرخص ومديرها العام وما كان منها مسندا الى الوزير — القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات — يختص المحافظون طبقا لنص المادة الاولى منه بقوة القانون باختصاصات الوزراء وكلاء الوزارات في الشؤون الادارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجالس المحلية — الرقابة على المحال العامة والاملاهي والمحال الصناعية والتجارية في امر ضبطي في المقام الاول وهي اختصاص اداري تسفر كل اعماله وتفصيله عن اصدار قرارات اداريه تتعلق بالتراخيص — الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة .

ملخص التفويض :

ان قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة ٣٤ منه على ان « تبأشر مجالس المدن بوجه عام في دائرتها الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتطبية والثقافية والصحية ورفائق التنظيم والمياه والانارة والمجاري والانشاء والتعمير والوسائل المحلية للنقل العام وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية » كما تبين اللائحة المسائل الاخرى التي يختص بها المجلس « واعمالا لهذا النص قررت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٤٣ منها ان « تبأشر مجالس المدن والمجالس القروية كل في دائرة اختصاصها الشؤون المصرائية الآتية : (أ) (ب) (ج) » تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال اعماله والاملاهي والمحال الصناعية والتجارية والمظقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة » .

ومناد نص المادة ٤٣ فقرة (ع) المشار اليه — وهو نص صلب ينشاء على التفويض التشريعي المقرر في المادة ٣٤ من القانون — ان المجالس المحلية تختص بتطبيق تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص المحال العامة .

والملاهي والمحال الصناعية والتجارية ، وهو اختصاص علم يشمل جميع أمور تطبيق هذه القوانين واللوائح وتنفيذها بغير تفرقة بينها ، كما أن هذا النص لم يفرق في هذه الاختصاصات بين ما كان منها مسندا الى الادارة العامة للوائح والرخص ومديرها العام وما كان منها مسندا الى الوزير ، فجميع اختصاصات تطبيق وتنفيذ القوانين المذكورة نقلت — تنفيذا لقانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية — الى المجلس المحلية — ، مما لا يقوم معه القول باستثناء اختصاصات الوزير على سند من القانون وانما بمعد هذا القول تخصيصا للنص بغير مخصص وتحديد له دون مسند مقبول .

ومن حيث انه بالإضافة الى ما تقدم فقد صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات ونص في مادته الاولى على ان « تكون للمحافظ بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجلس المحلية ولأجهزة هذه المجلس اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة في المسائل الادارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة ، ويجوز أن يفوض ممثلى الوزارات في مجلس المحافظة والسكترتين العاليتين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن والقرى في بعض هذه الاختصاصات » فالمحافظون — طبقا لهذا النص — يختصون بقوة القانون باختصاصات الوزراء ووكلاء الوزارات في الشؤون الادارية والمالية بالنسبة للمرافق التي نقلت الى المجلس المحلية . . . وينبهي ان الرقابة على المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية هي أمر شيطى في المقام الاول ، رعى اختصاص ادارى تسفر كل أعماله وتفاصيله عن اصدار قرارات ادارية تتعلق بالترخيص ، ولها ما يتصل بذلك من نواح فنية نهى أعمال تبعية وسابقة ولها الأجهزة المختصة بها في المحافظة ، كما ان هذه الرقابة على المحال المذكورة جزء من كيان كل مدينة بحيث يجب ان يتمتع كل منها بسلطانه تاليا في شأنها طبقا لنصوص قانون الادارة المحلية ، والقول بغير ذلك يؤدي المسلس بكيان نظم الادارة المحلية ذاته .

ومن حيث انه لا وجه للاحتجاج بنص المادة ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، فهذا القانون اذا كان لاحقا في صدوره للقانون

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بما يحتمل معه اعمال قاعدة أن اللاحق يفسخ السابق فان قوانين الترخيص الخاصة بالمحال والملاهي سالفة الذكر (٥٣) لسنة ١٩٥٤ و ٣٧١ و ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦) سالبة جميعها على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ومن شأن القانون الأخير أن يفسخ ما ورد في نصوصها من احكام تخالفه .

ولا حجة في الاستناد الى نص المادة ٦ من قانون نظم الادارة المحلية توصلا الى القول بأن اختصاصات الوزير باقية له كما كانت ولم تنتقل الى المجلس والا لما جاز له أن يفوض فيها المحافظين طبقا لهذا النص — لا حجة في ذلك ، اذ اللائحة التنفيذية لهذا القانون لم تنقل جميع الاختصاصات المنوطة بجميع الوزارات الى المجلس المحلية كمادة مطلقة ، وانما واجهت كل حالة على حدة ، وعلى سبيل المثال فان هذه اللائحة لم تنقل الاختصاصات المتعلقة بشئون التربية والتعليم كلية الى المجلس المحلية وانما نصت على مسائل معينة منها واختلتها في اختصاص المجلس المحلية على التفصيل المبين في المواد ٣٥ — ٣٨ من اللائحة وكذلك الحكم في الشئون الصحية (المادتان ٤٠ و ٤١) والشئون الزراعية (المادة ٤٦) الى غير ذلك مما نصت عليه اللائحة التنفيذية ومن ثم فان اعمال نص المادة ٦ فقرة ٢ يجد مجالا واسعا في جميع ما لم ينص اللائحة التنفيذية على نقله الى المجلس المحلية .

كذلك فان الاستناد الى نص المادة ١٢ والمادة ١٣ من قانون نظم الادارة المحلية غير مجد في هذا الشأن ، فالمادة ١٢ تنص على ان « تتولى كل وزارات والنسبة الى شئون المرفق المعنية به اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة » كما تتولى متابعة تنفيذ اعمال المجلس ولها في ذلك ان تبلغها ما تراه من ارشادات وتوجيهات تؤدي الى حسن قيامها بنصيرها من هذا المرفق ، كما ان لكل وزارة بناء على اتفاق سلف مع المجلس ان تساهم في الاعمال والمشروعات الداخلة في اختصاص هذه المجلس » وتنص المادة ١٣ على ان « تتولى كل وزارة التفتيش على اعمال المجلس فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى سدى تنفيذ المجلس للقوانين

واللوائح المنطبة لهذه الشؤون ، وتضع تقاريرها من هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للجلس ولجنة الإطيمية للإدارة المحلية وتكون هذه التقرير محل الاعتار عند تقرير الاعاة الحكومية للجلس ... » .

فهذان النصلان يتطلقان باختصاص الوزارة بإصدار القرارات والتعليقات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة ، وهذا الاختصاص ليس من شأنه أن تشترك الوزارة مع المجلس المحلية في تطبيق وتنفيذ القوانين وإنما أنها أن تصدر إلى هذه المجلس ما تراه من قرارات وتعليقات عامة لتضمن أن تسير المجلس على السنن الذي يحق السياسة العامة للدولة ، كما أن هذا الاختصاص مقيد بما نص عليه القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ من إعطاء المحافظين بالنسبة إلى المرافق التي نظمت إلى المجلس المحلية اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة مما في المسائل الإدارية والمالية عدا ما يختص به مجلس المحافظة ، كما أن هذين النصين يتطلقان أيضا بسلطة الوزارة في متابعة أعمال المجلس المحلية والتفتيش عليها ، وليس من شأن ذلك أن تحل الوزارة محل هذه المجلس في اختصاصاتها أو أن تصدر الوزارة هي المطبق والمنفذ للقانون وإنما يقتصر دورها على ما قصره عليه المشرع من اختصاصات المتابعة والتوجيه والإرشاد ثم التفتيش مع بقاء المجلس المحلي مختصا بجميع ما وكله إليه القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الاختصاصات المنطقة بتطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالمحال العامة والملاهي والمحل الصناعية والتجارية والمنطقة للراحة والمفررة بالصحة والخطرة قد انتقلت إلى المجلس المحلية ..

(غوى ٦٠ في ١٩٧١/١/٢٣)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

تحويل المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفية سيارات الاجرة بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته - تحويل وزير السياحة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ شأن المنشآت الفندقية والسياحية والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السياحية سلطة تحديد اسعار الخدمات السياحية - الاختصاص بتحديد تعريفية سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظ والمجلس المحلى ووزير انسيحة لأنها باعتبارها من سيارات الاجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى بتحديد تعريفتها وباعتبارها خدمة سياحية يوضع حد اقصى او اذن لتعريفه الركوب - اعمل هذه الاحكام مجتمعة يقضى ان يوافق وزير السياحة على التعريفية التى تحددها الجهات التى عينها قانون المرور .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه (وتحدد تعريفية اجور السيارات الاجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته) .

وتحول المادة ١٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وزير السياحة سلطة تحديد اسعار الخدمات التى تقدمها المنشآت السياحية ، وتعتبر المادة الاولى من قانون تنظيم الشركات السياحية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ - شركات سياحية كل شركات تقوم بتشغيل وسائل النقل من برية وبحرية وجوية ونهرية لنقل السائحين ، وتنص المادة ١٢ من هذا القانون على انه (لوزير السياحة ان يضع حدا اقصى او اذن لاسعار بعض الخدمات التى تقدمها الشركات السياحية) .

ولقد اصدر وزير الداخلية قراره رقم ١٠٧١ لسنة ٧٤ فى شأن الترخيص لشركات السياحة باستخدام سيارات نقل السياح وقضى بالمشقة

مقرة جديدة لنص المادة ١٦٢ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ٧٣ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٧٤ أجاز بمقتضاها الترخيص لشركات السليحة بتشغيل سيارات أجرة تعمل في النشاط السليحي في محافظة واحدة أو أكثر على أن تصدر تعريفه هذه السيارات بعد موافقة وزير السليحة .

وبين ما تقدم ان المشرع خول المحافظ بمقتضى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ سلطة تحديد تعريفه سيارات الاجرة بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل السيارات فى دائرته وفى ذات الوقت خول وزير السليحة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنفآت المفتحة والسليحية والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الشركات السليحية سلطة تحديد اسعار الخدمات السليحية سواجاز له الاكتفاء بوضع حد ادنى أو أقصى لاسعار بعض تلك الخدمات واعتبر فى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ شركة سياحية كل شركة تقوم بتشغيل وسائل لنقل السائحين وبناء على ذلك يكون الاختصاص بتحديد تعريفه سيارات نقل السائحين شركة بين المحافظة والمجلس المحلى ووزير السليحة لانه باعتبارها من سيارات الاجرة يختص المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى بتحديد تعريفها باعتبارها خدمة سياحية يختص وزير السليحة بوضع حد أقصى أو ادنى لتعريفه الركوب ومن ثم فان اعمال هذه الاحكام مجتمعة يقتضى ان يوافق وزير السليحة على التعريفه التى تحددها الجهات التى عينها قانون المرور لذلك يكون قرار وزير الداخلية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٤ الذى استقرم موافقة وزير السليحة على تعريفه سيارات نقل السياح قد صاف صحيح حكم القانون .

اذلك انتهت الجمعية انعموية لضمى الفتوى والتشريع الى ان تحديد تعريفه سيارات نقل السائحين يتم بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى الذى تعمل تلك السيارات فى دائرته ووزير السليحة .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المجالس المحلية — اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — وعاء استحقاق الـ ١٠ ٪ التي يخولها هذا القانون لهذه المجالس نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الاعيان — هو حاصل اعمال الإدارة المنطقة بهذه الاعيان دون حصول اعمال التصرف فيها — يخرج من هذا الوعاء مال البذل والعهد والامتلت المنطقة بأى وجه من اوجه التصرف في اعيان الاوقاف الخيرية .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التى تديرها وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية — تنص على أن « تسلم الى المجالس المحلية المبلى الاستقلالية والاراضى الفضاء والاراضى الزراعية التى تقع داخل نطاق المدن والتابعة للاوقاف الخيرية المشمولة بنظر وزارة الاوقاف والتى تقع فى دائرة اختصاص كلمنها وتتولى المجالس المحلية بالتبعية عن وزارة الاوقاف ادارة هذه الاعيان واستغلالها والتصرف فيها واستثمار اموال البذل الخاصة بها « . » ، وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أن « تتقاضى المجالس المحلية ١٠ ٪ من اجمالى ايرادات الاعيان المشار اليها فى المادة الثامنة من هذا القانون وذلك نظير ادارتها وصيانتها « .

ومتفق على ان النصين ان المجالس المحلية تستحق طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — نظير إدارة وصيانة اعيان الاوقاف الخيرية المسلمة اليها من وزارة الاوقاف بالتطبيق للمادة الثامنة من القانون المذكور — نسبة ١٠ ٪ من اجمالى ايرادات هذه الاعيان . ويتقرر حسب هذه النسبة على الاموال التى تقدرها الاعيان مبالغة الذكر كربع او غله لها . باعتبارها خلا دوريا متجددا ، بمعنى ان يقتصر حسب النسبة المشار اليها على حاصل اعمال الإدارة المنطقة بتلك الاعيان ، دون حاصل اعمال

التصرف فيها . ذلك لأن الإيراد هو كل دخل دوري متجدد وهو بذلك يتميز من رأس المال الذي يدركه ، والذي يكون له — ولو نسبيا — صفة الثبات والاستقرار ، كما يكون له أيضا صفة إنتاج هذا الإيراد ، ولذلك فإن نتائج أعمال المصرف في أعيان الوقف ذاتها — باعتبارها رأس مال — لا يدخل في حاسب النسبة التي تتقاضاها المجالس المحلية من إجمالي إيرادات تلك الأعيان تطبيقا لنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ولما كانت أموال البديل تحل — بصفة مؤقتة — محل الأعيان الموقوفة التي تباع إلى أن يشتري بها أعيان أخرى تحل محل الأعيان المباعة ، ومن ثم يكون لمال البديل ذات طبيعة العين الموقوفة التي يحل محلها ، فيعتبر موقوفا بحيث لا يجوز التصرف فيه بغير انتصرفت التي تسمح بها طبيعة المال الموقوف ويظل وقفا مرصودا لخدمة الأغراض الموقوف عليها المال نفسه ، إلى أن تشتري به عين أخرى تحل محل العين المباعة . وعلى ذلك فإن مال البديل يعتبر رأس مال ، ويحل بهذه انصفة محل العين الموقوفة المباعة ، وبالتالي فإنه لا يعتبر إيرادا ، ولا يدخل بذلك في محلول الإيرادات — في حكم تطبيق نص المادة ١١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ومن ثم لا يدخل في حاسب نسبة الـ ١٠ ٪ المشار إليها .

هذا كما وأنه لا يعتبر من قبيل الإيرادات سالفة الذكر ، المهسد والإماتات المتعلقة بأي وجه من أوجه التصرف في أعيان الاوقاف الخيرية المشار إليها ، تصرفا يمس رأس المال ذاته ، إذ تلخذ في هذه الحالة حكم رأس المال ولا تعتبر إيرادا .

ولا يسوغ القول بأن المقصود بإجمالي الإيرادات هو الجانب الدائن لميزانية الأموال التي تقوم عليها المجالس المحلية نيابة عن وزارة الاوقاف طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — ذلك أنه يتعين التفرقة بين فكرة الجانب الدائن في الذمة المالية أو في ميزانية أعمال جهة من الجهات ، وبين فكرة الإيراد ، فإذا كانت هاتان الفكرتان متداخلتين ، إلا أنهما غير متطابقتين . ففكرة الجانب الدائن للذمة هي أكثر اتساعا من فكرة

الإيراد ، بحيث تشمل الفكرة الأولى والثانية الجانب الدائن لخدمة شخص ما يشمل ما حققه هذا الشخص من إيراد كما يشمل الحقوق التي له قبل الآخرين ، ورصيد في البنوك ، والأموال التي تكون قد آلت انيحصفتها رأس مال — بطريق الميراث أو بأى طريق قانونى آخر — وعلى ذلك فإن ما يدخل في الجانب اندائن لخدمة هذا الشخص من رؤوس أموال لا يمكن أن يعتبر في نفس الوقت إيرادا . إذ أنها تدخل في الجانب الدائن لخدمة هذا الشخص باعتبارها رؤوس أموال ، وليست باعتبارها إيرادا .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن وعاء استحقاق نمسبة الـ ١٠ ٪ التي يخولها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ للمجالس المحلية نظير قيامها بإدارة وصيانة الاعيان التابعة للاوقاف الخيرية المسجلة اليها من وزارة الاوقاف بموجب القانون المذكور — يقتصر على الاموال التي تندرها الاعيان سلافة الذكر كريع أو غلة لها ، باعتبارها دخلا دوريا متجددا . بمعنى أن يقتصر حساب النسبة المشار اليها على حاصل أعمال الإدارة المتعلقة بتلك الاعيان ، دون حاصل أعمال التصرف فيها ، ومن ثم لا يدخل في حساب وعاء استحقاق هذه النسبة أموال البذل أو المهد أو الامتلات المتعلقة بالاعيين المذكورة .

(فتوى ٨٧٤ في ١٨/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

المجالس المحلية — اعيان الاوقاف الخيرية المسجلة اليها من وزارة الاوقاف طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — استحقاقها نسبة الـ ١٠ ٪ التي يقرها هذا القانون نظير قيامها بإدارة وصيانة هذه الاعيان — يكون من تاريخ تسلمها الفعلى لهذه الاعيان — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على أن ينقل إلى المجالس المحلية موظفو وزارة الاوقاف الذين يعملون في إدارة

الأعيان التي سفعت إليها ، كما ينقل إلى ميزانية المجالس المحلية الاعتمادات المالية المدرجة في ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٦٢/٦١ للصرف منها على هذه الأعيان . ويتضح من هذا النص أن الموظفين الذين يعملون في إدارة الأعيان المسلمة من وزارة الأوقاف والمجالس المحلية ، أصبحوا تابعين لهذه المجالس بحكم القانون ، كما وأن الاعتمادات المالية التي يتم الصرف منها على تلك الأعيان تفتت بحكم القانون أيضا إلى ميزانية المجالس المحلية وصارت ضمن بنودها . ومن ثم تكون إدارة هذه الأعيان من اختصاص المجالس المحلية ، وهي التي تقوم بها عملا بواسطة الموظفين الذين يعملون فيها والذين تم تنظيمهم من وزارة الأوقاف إلى المجالس المحلية بحكم القانون كما وأن الصرف على هذه الأعيان إنما يكون من الاعتمادات المالية التي تنقل إلى ميزانية المجالس المحلية وبالتالي فإن المجالس المحلية تستحق نسبة الـ ١٠ ٪ التي يخولها لها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ نظير قيامها بإدارة وصيانة أعيان الأوقاف الخيرية المسلمة إليها من وزارة الأوقاف طبقا للقانون المذكور ، اعتبارا من تاريخ تسلم المجالس العليا للأعيان المذكورة .

(فتوى ٨٧٤ في ٨/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

اتفاق شركة الأسواق المصرية مع محافظة كفر الشيخ على نقل سوق من ملك الأوقاف إلى موقع جديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت إلى هذا الموقع على نفقتها — اعتبار هذا الاتفاق بمثابة إنهاء لعقد إيجار السوق القديم من جهة واستباحا لعلاقة جديدة تتعلق بسوق حكومي تشرف عليه المحافظة — مقتضى ذلك أنه يتعين قبل إبرام الاتفاق الجديد طرح استغلال هذا السوق في مزاد علني بواسطة مجلس المدينة ثم يمنح التزام الاستغلال للرأس عليه المزاد بقرار من المحافظ المختص — لسبب ذلك وجوب أن يتوافر في هذا الاتفاق الشروط المنصوص عليها في قانون للإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية ولحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بالإذن للمحافظين كل في دائرة لاختصاصه في منح التزام الأسواق الحكومية .

ملخص القضية :

ان الشركة عند انفتحت مع محافظة كفر الشيخ على نقل السوق من ملك الأوتاف الى الموقع الجديد بشرط قيام الشركة بنقل المنشآت الى هذا الموقع على نفقتها ، مع التزامها بدفع ألفى جنيه سنويا لصندوق الخدمات بالمحافظة بالإضافة الى الشروط الأخرى المتعلقة بالسوق القديم ، ولما كان هذا الاتفاق يعد بمثابة انتهاء لعقد ايجار السوق القديم من جهة ، وافتتاح علاقة جديدة تتعلق بسوق حكوى ، تشرب عليه المحافظة ، ومن ثم فانه يلزم أن يتواءم في هذا الاتفاق لكي ينتج اثره انشروط المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ والتي نصت على اختصاص مجلس المدينة بلشياء وإدارة الاسواق الحكومية التي تقع في نطاق اختصاصه ، وكذلك في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بالانز للمحافظين كل في دائرة اختصاصه في منح التزام الاسواق الحكومية ، والذي نصت مادته الاولى على أن « يؤذن للمحافظين — كل في دائرة اختصاصه — في منح التزام استغلال الاسواق الحكومية الى الراش على مزاد استغلالها » .

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أنه كان من المنعني : قبل إبرام الاتفاق الجديد ، طرح استغلال هذا السوق في مزاد علني ، بواسطة مجلس المدينة ، ثم يمنح التزام الاستغلال للراش على المزاد بقرار من المحافظ المختص وإذا كان انثبت أن الاتفاق المشار اليه لم تراع بالنسبة له هذه الإجراءات التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة ، ومن ثم فانه يكون قد خالف القانون ، مما يترتب عليه تقرير بطلانه .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى بطلان عقد الإيجار المبرم بين محافظة كفر الشيخ وشركة الاسواق المصرية بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ وانه يتمني على الجهة الادارية المختصة ، استغلال السوق موضوع هذا العقد عن طريق طرحه في مزادة عامة وفقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

مفاد المادة ٨ من قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ تخويل المجلس المحلى للمحافظة حق الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية المالية - استبعاد الوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة من نطاق الرقابة والإشراف من المجلس المحلى - عدم جواز توجيه المجلس المحلى للمحافظة الأسئلة والاستجوابات لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام - جواز حضور رؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام جلسات المجلس المحلى التى تعرض فيها مسائل تتعلق باختصاصهم - لا يجوز إلزامهم بحضور هذه الجلسات - أن المشرع قد عدد فى المادة (٢٥) من قانون الحكم المحلى الرؤساء المزمين بحضور الجلسات وليس من بينهم رؤساء هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى ينص فى المادة ٨ على أنه « يتولى المجلس المحلى للمحافظة فى نطاق السياسة العامة لل دولة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية العامة فى نطاق المحافظة وله أن يطلب عن طريق المحافظة أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الإنتاجية والاقتصادية وغيرها فى المحافظة » كما يتولى المجلس المحلى الإشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المبين بالقانون واللائحة التنفيذية »

وينص فى المادة ٢٠ على أنه « لكل عضو من أعضاء المجلس المحلى للمحافظة أن يوجه للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة فى نطاق المحافظة أسئلة فى الشؤون التى تتدخل فى اختصاصاتهم . وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات وأوضاع تقديم الأسئلة والرد عليها .

وينص في المادة ٢١ على أنه « يجوز لأعضاء المجلس المحلى للمحافظة تقديم استجابات للمحافظ ولكل من رؤساء المصالح الحكومية ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات العامة لحسابتهم ... » .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس اجراءات وأوضاع تقديم الاستجابات ومناقشتها » .

وينص هذا القانون في المادة ٢٥ على أنه « يحضر المحافظ جلسات المجلس المحلى كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس » .

وتنص اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ على أنه يحضر المحافظ اجتماعات المجلس المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس » .

ومن حيث أنه يستفاد من نص المادة ٨ من قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع خول المجلس المحلى للمحافظة حق الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال ذات الطابع المحلى والأجهزة الحكومية المحلية — أما الوحدات الاقتصادية العاملة بالمحافظة فلم يمنحه المشرع بالنسبة لها حق الرقابة والإشراف وإنما منحه الحق في طلب بيانات عن نشاطها ، ولقد حدد المشرع وسيلة طلب تلك البيانات بأن تكون عن طريق المحافظ وليس عن طريق رؤساء تلك الوحدات مباشرة وهذا المسلك من جانب المشرع يتفق واستبعاده تلك الوحدات من نطاق رقابة وإشراف المجلس المحلى .

ومن حيث أن ممارسة حق الإشراف والرقابة إنما يتم عن طريق توجيه الأسئلة وتقديم الاستجابات فإن المشرع قصر حق المجلس المحلى للمحافظة في توجيه الأسئلة وتقديم الاستجابات على رؤساء الجهات التى له حق الإشراف عليها وهم المحافظ ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات العامة

ولم يعد نطابق هذا الحق إلى رؤساء الوحدات الاقتصادية لخروجها من نطاق اشراف ورقابة المجلس ..

ومن حيث أن الدستور اندائم الصادر في ١٩٧١/٩/١١ قد اسند في المادة ١٦٣ الى القانون بيان اختصاصات المجلس المحلية ودورها في الرقابة على أوجه النشاط المختلفة ، فانه يجب الاحتكام الى نصوص قانون التحكم المحلي لبيان حدود تلك الاختصاصات وهذه الرقابة والوقوف عندها ومن ثم فانه لا يسوغ القول بأن للمجلس المحلي الحق في توجيه الأسئلة وتقديم الاستجوابات إلى رؤساء الوحدات الاقتصادية استنادا الى أن حقه في طلب البيانات عنها يتضمن حقه في السؤال والاستجواب ، كما لا يسوغ القول بأن حضور هؤلاء الرؤساء جلسات المجلس وفقا لنص المادة ٤٢ من اللائحة التنفيذية يستوجب الإقرار للمجلس بهذا الحق ، ذلك لأن في كلا القولين مجاوزة لصريح نصوص القانون ، الذي لم يمنح المجلس حقا في سؤال واستجواب رؤساء تلك ائوحدات ولم يستوجب حضورهم لجلساته كما هو واضح في نص المادة ٢٥ التي تذكرهم ضمن الرؤساء المزمين بحضور جلسات المجلس .

واذا كانت المادتين ٢٠ ، ٢١ من قانون الحكم المحلي قد أحالنا الى اللائحة الداخلية للمجلس لبيان وتنظيم إجراءات والوضاع تقديم الأسئلة والاستجوابات فإن تلك الإحالة لا تعنى على وجه الإطلاق أن توسع اللائحة الداخلية اختصاصات المجلس أو أن تضيف إليها ، لذلك فانه لا يجبور الاستناد الى نصوص اللائحة الداخلية للقول بأن للمجلس حقا في توجيه أسئلة واستجوابات لرؤساء الشركات طالما أن القانون لم يعطه هذا الحق صراحة اذ يجب أن تلقى اللائحة حدود الإحالة وهي لا تعدى تنظيم إجراءات والوضاع تقديم الأسئلة والاستجوابات لمن ورد ذكرهم بنص القانون على سبيل أنحصر .

ومن حيث أنه لا يجوز الحجاج بأن الفاء المؤسسات العامة واسناد اختصاصات رؤسائها الى رؤساء مجالس إدارة الشركات طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦

يقتضى نقل الالتزام بالرد على الأسئلة والاستجابات والالتزام بالحضور الى رؤساء مجالس ادارة الشركات ذلك لأن قصد المشرع في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لم ينصرف الا الى الاختصاصات المنصوص عليها في قانون المؤسسات العلمية وشركات القطاع العلم رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العلم وما يتصل بهما من قوانين ولوائح ، يضاف الى ذلك أنه لايجوز استنباط اى من الالتزامين من بين ثانيا النصوص وانما يجب أن ينص عليهما صراحة الامر الذي أغفله المشرع عند اصداره لقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعند تعديله له بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ ، علاوة على ذلك فإن المؤسسات العلمية كانت تختص بنخطيط ومتابعة الاهداف المقررة للشركات التابعة لها ولم يكن تدخلها في العمل التنفيذي للشركات يخرج عن المعاونة وتذليل الصعاب وقد كان لكل من المؤسسة والشركات التابعة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الاخرى ، ومن ثم لا يمكن القول بطول الشركات محن مؤسسات هذا وضعا في اى التزام لم يرد نص صريح بنقله الى انشركات ، فالمسؤول والاستجواب وانحضور كانت حقوق للمجالس المحلية في مواجهه المؤسسات للمراقبة والاشراف على اختصاصات هذه المؤسسات التي حاصلها التخطيط لاهداف الشركات ومراقبة تنفيذها وهذا اختصاص لم ينقل اطلاقا الى الشركات حتى يمكن انقول بانتقال حق المجلس في مواجهتها وانما نقل بمقتضى القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ الى القطاعات .

ومن حيث انه اذا كان قانون الحكم المطلي قد اُحال في المادة ٨ الى اللائحة التنفيذية لبيان كيفية الاشراف على خطة التنمية المحلية واذا كان ذلك يسمح للائحة التنفيذية أن تقرر حضور رؤساء الشركات جلسات المجلس التي تعرض فيها مسائل تتصل باختصاصاتهم وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من اللائحة لما قد يؤدي اليه حضورهم من تيسير مباشرة المجلس لمهمته في الاشراف على خطة التنمية المحلية ومتابعتها ، فإن هذا الحضور لايصح أن يكون الزاميا ذلك لأن المشرع عند في المادة (٢٥) من قانون الحكم المطلي الرؤساء المزمين بحضور الجلسات تحصرهم في المحافظ ورؤساء الصالح والوحدات المحلية والهيئات والمؤسسات العلمية ومن ثم لا يجوز الزام غير

هؤلاء بالحضور ولو أراد المشرع انزام رؤساء الشركات بالحضور لنص عليهم صراحة وعددهم ضمن الرؤساء المذكورين بالمادة (٢٥) .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز للمجلس المحلى للمحافظة ان يوجه أسئلة او يقدم استجابات لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام وأنه يجوز لهؤلاء الرؤساء حضور جلسات المجلس التى تعرض فيها أمور تتصل باختصاصاتهم .

(غوى ٨٦٩ فى ١٢/٤/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

الجهة المختصة بلجراء التفتيش المالى والإدارى على شئون التعليم بالمجالس المحلية — هى المراقب المالى التابع لوزارة الخزانة طبقا لحكم المادة ٢٩ من قانون الإدارة المحلية دون وزارة التربية والتعليم التى تقتصر رقبتها واختصاصها على الشئون الفنية فقط .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٢ اصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليت واختصاصات أجهزة وزارة التربية والتعليم متضمنا النص على ان التفتيش المالى والإدارى يمارس اختصاصه بالنسبة الى ديوان الوزارة وفروعه ، ثم رأى تعديل هذا القرار على نحو يحد اختصاص هذا التفتيش الى مديريات التطعيم بالمحافظات وذلك على اثر ما لاحظته الوزارة من اضطراب الشئون المالية والإدارية فى هذه المديريات اضطرابا من شأنه التأثير على الخدمة التعليمية مما يتطلب العلاج بقيام الوزارة بالتفتيش ولكن ادارة الفتوى والتشريع بوزارة التربية والتعليم لم توافق على هذا التعديل استنادا الى ما يستفاد من نص المادتين

٩٢ ، ٩٣ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ من أن اختصاص الوزارة في إصدار القرارات والتطبيقات والتفتيش والمتابعة فيما يتعلق بأعمال المجالس المحلية مقصور على الشئون الفنية للمرافق المعنية به ومدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون الفنية دون ما يتعلق بذلك من تصرفات إدارية ومالية .

وترى الوزارة أن في هذا الرأي تخصيصاً نعويم نص المادتين المشار إليهما دون دليل على التخصيص وأن لوزير التربية والتعليم سلطة إصدار نواتج تنفيذية لقوانين التعليم تشمل الأحكام الفنية والمالية والإدارية وتقوم على هذه الأحكام جميعها السياسة العامة للوزارة ومن ثم يتعين أن يمتد تفتيش الوزارة إلى تنفيذ المجلس لهذه اللوائح بكل ما تتضمنه من الأحكام المذكورة ، فضلاً عن ذلك فإن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين هذه الأحكام على نحو

يؤدي إلى صعوبة الفصل بينها .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المتقدمة يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فاستقبل لها أن المادة ٩٢ من قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تتولى كل وزارة بالنسبة إلى شئون المرفق المعنية به إصدار القرارات والتطبيقات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للدولة » كما تتولى متابعة تنفيذ أعمال المجالس المحلية ، ولها في ذلك أن تبلغها ما تراه من إرشادات وتوجيهات تؤدي إلى حسن قيامها بنصيبها من هذا المرفق . . . » ، وتنص المادة ٩٣ على أن « تتولى كل وزارة التفتيش على أعمال المجالس المحلية ، فيما يتناول شئون المرفق المعنية به وعلى مدى تنفيذ القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشئون ، وتضع تقاريرها عن هذا التفتيش وتبلغ هذه التقارير للمجلس واللجنة الاستشارية للإدارة المحلية ، وتكون هذه التقارير محل الاعتبار عند تقرير الاعانة الحكومية للمجالس » .

وإذا كان المعنى المتبادر من ظاهر نص المادة ٩٢ أن التفتيش الذي تقوم به الوزارة على أعمال المجالس المحلية تفتيش علم ينظم التواحي الفنية والمالية والإدارية معا ، ألا أن المستفاد من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وتنظيم وزارة التربية والتعليم ومن أحكام

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون تنظيم الإدارة المحلية أن اختصاص هذه الوزارة في التفتيش على شئون التعليم الذي تتولاها المجالس المحلية مقصور على الناحية الفنية فحسب ، ويبين ذلك أن القرار الجمهوري المشار إليه ناط بوزارة التربية والتعليم مهمة التخطيط ورسم السياسة العلمية للدولة في شئون التعليم في غير المرحلة العالية نحدد في المادة الأولى مسؤوليات هذه الوزارة بأنها بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في جميع ميادين التعليم العام والنفي في غير المرحلة العالية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة بما يلائم حاجات انبلاذ والتطورات العلمية واستصدار التشريعات والقرارات انجبهورية اللازمة لذلك واصدار القرارات واللوائح المنفذة لها وتقرير الوسائل التي تؤدي الى نشر التعليم ومراءة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية وتقرير المناهج والكتب والوسائل التي تؤدي الى تحقيق الغرض من التربية والتعليم وتحقيق التوازن بين المواد الدراسية المختلفة . . الى آخره . لها قانون الادارة المحلية فقد ناط بالمجالس المحلية القيام بشئون اغلب انواع التعليم غير العالي فهي التي تنفـيـ و تجهز وتدير المدارس الثانوية العامة والفنية ومدارس المعلمين والمعلمات والمدارس الاعدادية العامة والفنية والابتدائية . ولما كان الاصل في قيام الجهة الادارية بالتفتيش لتحقيق اهداف النشاط الذي تبشره هم ان يقتصر على الشئون المتعلقة بهذا النشاط وحده ، لذلك يتعين ان يقتصر تفـيـش وزارة التربية والتعليم على النواحي الفنية دون ان يد الى النواحي الادارية والمالية .

وعلى مقتضى ما تقدم لا يجوز لوزارة التربية والتعليم مباشرة التفتيش الاداري والمالى على شئون التعليم في المحافظات ، ويؤيد ذلك ما قضى به القرار الجمهوري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر من ممارسة الوزارة مسؤوليتها عن طريق التفتيش الذي يقوم به موظفو الاجهزة المختصة مع مراعاة الاختصاصات والصلاحيات المخولة للمجالس المحلية (المادة الاولى بند ١٣) ، اذ يستفاد من ذلك ان تفـيـش الوزارة على شئون اتعليم لا يمتد الى ما تختص به المجالس المحلية في هذا الشأن وهو التفـيـش المالى والاداري .

وغنى عن البيان ان الرقابة المالية المعاصرة للتنفيذ بمسؤولة لدى

المجالس المحلية سواء بالنسبة الى شئون التعليم أو الى غيره من الشئون وذلك بالتطبيق للمادة ٣٦ من قانون الادارة المحلية التى تنقضى بتعيين مراقب مالى تابع لوزارة الخزانة يختص بمراجعة حسابات المجلس ايرادا ومصرفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويعملونه فى ذلك مدير ورؤساء الحسابات ، وهذا بالإضافة الى الرقابة المالية اللاحقة التى يتولاها ديوان المحاسبات لها التفقيش الادارى فتقوم به اجهزة مخلفة فى الهيئات المحلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم جواز قيام وزارة التربية والتعليم بالتفتيش المالى والادارى على شئون التعليم فى المجالس المحلية ما لم يكن بناء على طلب هذه المجالس فى حدود القوانين واللوائح .

(غنى ١١١٩ فى ١٦/١٠/١٩٦٣)

نطابق :

فى بعض جوانب نظام الادارة المحلية فى مصر

أولا : نبذة تاريخية :

● لم يستحدث النظام اللامركزى الاقليمى فى مصر الا سنة ١٩٠٩ بصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ لها قبل ذلك ومنذ سنة ١٨٨٣ عندما صدر قانون مجالس المديرية فقد كان لهذه المجالس مجرد اختصاصات محدودة واستشارية . وذلك باستفتاء مجلس بلدى مدينة الاسكندرية فى ٥ يناير ١٨٩٠ .

● وفى ظل دستور عام ١٩٢٣ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ الخاص بنظام مجالس المديرية ولكن ظل اختصاص هذه المجالس ضيقا منه . بالسماح للسلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية بالتدخل لمنع تجلوز هذه المجالس لاختصاصاتها أو اضرارها بالمصلحة العامة وابطال ما يتبع من ذلك . وحتى فى اطار الاختصاصات القليلة التى عهد بها الى هذه المجالس مثل التعليم الاولى راحت التشريعات تنقل الاختصاصات الى الحكومة المركزية . وكذلك تنقل الاعتبارات التى كانت مخصصة فى ميزانيات تلك المجالس الى ميزانيات وزارات الحكومة المركزية .

● وعلى هدي المأء معاهدة مونترو عام ١٩٣٧ صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام المجالس البلدية والقروية أنهى القانون تعدد الأنظمة البلدية التي كانت قائمة في البلاد نتيجة الامتيازات الأجنبية ، واستبعد العنصر الأجنبي من عضوية تلك المجالس .

● وتحت عنوان « الإدارة المحلية » نص دستور سنة ١٩٥٦ على الأحكام المنظمة « للإدارة المحلية » في مصر (من المواد ١٥٧ الى ١٦٦) فأشار الى أن الجمهورية تنقسم الى وحدات إدارية محلية كل منها ذات شخصية اعتبارية وتكفل الدولة لها ما تحتاج اليه من معونة فنية وإدارية ومالية في النطاق الذي يعينه القانون وموارد ذات مصدر من الدستور .

وفي عام ١٩٥٧ تألفت لجنة برئاسة الجمهورية لاعادة النظر في تنظيم الإدارة المحلية في مصر ، وأعدت اللجنة مشروعا وبعد أن وافقت عليه السلطة التشريعية صار القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية وقد جمل هذا القانون مجالس المدن متباعدة من حيث التنظيم وتشكيل والاختصاصات والموارد المالية ، إلا أنه رأى أيضا المدن التي تتميز بكرة عدد سكانها أو أهميتها العمرانية أو مواردها المالية ، فخصها بنظام خاص . وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بالنص على ألا يزيد عدد الأعضاء المختارين على خمسة بينما كان النص الأصلي يجعل عدد الأعضاء المختارين اثنين على الأقل وثلاثة على الأكثر .

● وعندما أعلن الميثاق الوطني بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٦٢ أشار الى استحداث المجالس المحلية الشعبية ، واشترط أن تكون منتخبة حتى تكون أقرب على الإحساس بمشاكل الجماهير ولقدّر على حسابها ، واتساعا مع ما تقدم أن تطو سلطة هذه المجالس الشعبية سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وذلك بنقل سلطات هذه الأخيرة في هذا الخصوص الى المجالس الشعبية إلا أن هذه المجالس الشعبية لم تخرج إلى حيز الوجود آنذاك .

كما نص الميثاق على أن « الحكم المحلي يجب أن يتقل باستمرار وبالحداد سلطة الدولة ترجيحاً الى أيدي السلطات الشعبية فحقها أقرب على الإحساس
(م - ٢١ - ج ٢)

بمشاكل الشعب واقترح على حسمها « جاء ذلك في الميثاق تحت عنوان « عن الديمقراطية السلية » وتدعو أهمية هذا النص في أنه عبر تعبيرا صافحا عن تحول النظم من الرأسمالية صوب الاشتراكية ، ذلك أنه وقتنا للنظم الرأسمالية يتولى الأفراد أساسا اشباع حاجات الجمهور عن طريق المشروعات الخاصة أما في النظم الاشتراكي فلن مهمة الحكومة مركزية أو محلية تتجه الى الحلول محل الأفراد في اشباع حاجات الجمهور ، ومن ثم تقوم بالمشروعات التي يتولاها الأفراد في النظم الرأسمالي . ولما كانت هذه المرافق الاشتراكية مرافق تقوم بها الدولة لذلك اتسع دور الرقابة الشعبية عليها وذلك ممثلا في المجالس الشعبية المحلية .

● ويتاريخ ٢٥ مارس ١٩٦٤ صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة بمضمونها نصت عنوان « الادارة المحلية » المادة ١٥٠. وقد نصت على أن « تنقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية ويجوز أن يكون لكل منها أو لبعضها الشخصية الاعتبارية وفقا للقانون » والمادة ١٥١ التي نصت على أن « تختص الهيئات الممثلة للوحدات الادارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتساهم في تنفيذ الخطة العامة للدولة ، ولها أن تنشئ وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، وذلك على الوجه المبين بالقانون » .

وبالاضافه من هذا ان الدستور قد اعترف بالادارة المحلية الى جوار الادارة المركزية للدولة وناط بالقانون تنظيم احكام تلك الادارة .

ولهذا فقد كلف السيد رئيس الجمهورية في عام ١٩٦٨ وزير الادارة المحلية باعادة النظر في نظم الادارة المحلية بما يحقق تطوره في ضوء مبادئ الديمقراطية السلية وبعد الدراسة قدمت وزارة الادارة المحلية الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي في الدورة العادية الثانية في مارس ١٩٦٩ تقريراً في الموضوع تردد صداه في تقارير اللجنة المركزية اذ جاء بها تحت عنوان « الاصول التي تحكم تطوير نظم الادارة المحلية » ما يأتي : « يتضمن تطوير المجالس المحلية تشكيل مجلسين جديدين على مستوى المحافظة بدلا من تشكيلها المختلط الحالي : اولهما مجلس شعبي محلي ينتخب انتخاباً مباشراً لكل محافظة ، وثانيهما مجلس تنفيذي محلي

لكل محافظة يؤلف من الأعضاء التنفيذيين فقط : أى مديرى المديرية التابعين للوزارات والمصالح التى تدخل فى اختصاص المجالس انشعبية وكذلك من يرى ضمهم من ممثلى الهيئات والمؤسسات العامة فى المحافظة مع ضم رؤساء مجالس المدن والأحياء » .

● ويناريخ « ١١ سبتمبر ١٩٧١ صدر دستور جمهورية مصر العربية متضمنا تحت عنوان « الإدارة المحلية » المواد من ١٦١ الى ١٦٣ . وقد نصت المادة ١٦١ على أن « تنقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز انشاء وحدات ادارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك » ونصت المادة ١٦٢ على أن « تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق الانتخاب المباشر . ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا . ويكون اختيار رؤساء وكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء » ونصت المادة ١٦٣ على أن « يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، وتعمدها من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها وذلك تدريجيا بمجلس الشعب والحكومة وفورها فى اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة » .

ويبين من ذلك أن دستور مصر النحالى قد تضمن اعترافا بالإدارة المحلية ، وتعمدها من قبل الدولة على نقل السلطة الى وحداتها وذلك تدريجيا للحكومة التنفيذية المركزية أى أن يصدر بنقله اليها قانون ..

وعن طريق القانون . وعنى ذلك فإن لم ينص القانون على أسناده الى الإدارة المحلية ووحداتها ومجالسها من سلطات تشريعية أو تنفيذية يبقى

● وصدر القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ فى شأن الحكم المحلى بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . وقد نص فى المادة الخامسة منه على أن ينتشأ بكل محافظة مجلسان يسمى أولهما المجلس الشعبى ويسمى الثانى المجلس التنفيذى . وقد أوضح القانون فى الفصل الرابع منه أحكام العلاقة بين المجلس الشعبى والمجلس التنفيذى ، كما توضح فى الفصل الخامس العلاقة بين المجلس الشعبية بالمحافظات ومجلس الشعب »

وقد ألغى هذا القانون والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الذى جاء تعديلا لبعض أحكامه - ألغى بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى .

● اما القوانين الحلى المعمول به فى شأن الإدارة المحلية فهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون الحكم المحلى . وقد عدل به من تاريخ نشره فى ١٩٧٩/٦/٢١ وقد نص فى المادة الثالثة من مواد إصداره على إلغاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ . وما لبث القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه أن عدلت أحكامه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ الصادر فى يونيو ١٩٨١ والمعمول به من ٢٥ يومية من ذلك العام الى أن عدل تعديلا جزئيا بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

ثانيا : أجهزة وهيئات الإدارة المحلية :

ويمتضى لحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ فان وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والمراكز والمدن والاحياء والقرى . ويكون لكل منها انشخصية الاعتبارية . ويتم انشاء هذه الوحدات وتحديد نطاقاتها وتغيير أسمائها وأقالمتها على النحو اتالى :
(١) المحافظات : بقرار من رئيس الجمهورية ، ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

(ب) المراكز والمدن والاحياء : بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

(ج) القرى : بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى للمحافظة . (المادة ١)

ويكون لكل من الوحدات المحلية المذكورة مجلس تنفيذى محلى (المواد ٢٢ و ٤٥ و ٥٥ و ٦٤ و ٧٢) كما يكون لكل من هذه الوحدات أيضا مجلس شعبى محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ . ويمثل المجلس الشعبى المحلى رئيسه امام القضاء وفى مواجهة الغير (المادة ٢) .

وتتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود أنسياسة العملة والخطة العملة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العملة الواقعة فى دائرتها . كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين والوائح المعمول بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التى تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التى تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلى . كما تبين اللائحة ما يباشره كل من المحافظات وباقى الوحدات من هذه الاختصاصات . وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العملة التى لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى . (المادة ٢) .

ويعتبر المحافظ ممثلا لرئيس الجمهورية بالمحافظة ويتولى الاشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وله السلطة الكاملة على كل مرافق الخدمات والإنتاج فى نطاق المحافظة . ويتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العملة التى تدخل فى اختصاص وحدات الحكم المحلى وفقا لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين والوائح . ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية . كما أله السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العملة التى يتولى مرافق عملة للخدمات فى نطاق المحافظة .

ويتولى المحافظ الاشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة ، وكذلك جميع فروع انوزارات التى لم تنقل اختصاصاتها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعلونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الطول اللازمة فى شأن الإنتاج وحسن أداء ، كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللائمة لحماية أمنها . كما يكون المحافظ مسؤولا :

(١) عن كفاءة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الإنتاج الزراعى والصناعى والنهوض به وله أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك فى حدود القوانين والوائح .

(ب) عن الأمن والأخلاق والقيم العالية بالحفاظة يعلونه فى ذلك مدير الأمن فى اطار السياسة التى يضمها وزير الداخلية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخلسة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعتبارها .

ويلتزم مدير الأمن بلمخطله فوراً بالحوادث ذات الاهمية الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الشأن بالاتفاق بينهما .

وللمحافظ ايضا أن يتخذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية املاك الدولة الثمينة والخاصة ، وازالة مايقع عليها من تعديت بالطريق الادارى .

وعلى الرغم من اتساع صلاحيات المحافظ ، فى دائرة المحافظة ، فان هذه الصلاحيات كلها تنفيذية يمارسها فى اطار القانون واللوائح ، بمعنى ان ما من سلطة على مستوى الإدارة المحلية — او ما يسمى خطا بالحكم المحلى — تلك صلاحيات تشريعية ، فهذه اتمصلاحيات تظل لمجلس الشعب يمارسها على مسؤوليته وفى اطار الدستور والقانون . والقول بغير ذلك يتعارض مع الالماءات الدستورية والمبادئ السياسية العالية فى شأن العونة الموحدة . وذلك لأن اختصاص هذه الوحدات المحلية انما اجتزىء من السلطة التنفيذية التى كلفت تقوم بالمهام البلدية والقروية من خلال وزراء من وزارات الحكومة المركزية ، قلنا نأخذ بنظام اللامركزية او الإدارة المحلية صارت هذه المهام التنفيذية تؤدى على نحو لا مركزى ، هذا كل ما حدث من تغير فى نظام الدولة ازاء أخذها باللامركزية . وعلى ذلك فان ما تلوحات المحلية من اختصاصات انما اجتزئت من السلطة التنفيذية وحدها ، وليس من الدولة او سلطتها التشريعية . ويؤكد ذلك ان الدستور الحالى عرض لحكم الإدارة المحلية فى الفرع الثالث من الفصل الثالث المعنون « السلطة التنفيذية » .

ولا يغور خلافه أو جدل فى هذا المقلم إلا بشأن فرض الرسوم ذات انطباع المحلى : فقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ معلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن « يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة ... » . ويختص فى اطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يأتى :

٥٠٠.٠٠٠ ٧ - فرض الرسوم ذات الطابع المظى - وفقا لأحكام هذا القانون - لو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو الغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء ٥٠٠.٠٠٠ « ونصت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكينة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق . ولا يجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما يتجاوز ضعف الفئلت المنصوص عليها فى القرار المشار إليه » .

وواضح من هذه الأحكام الى أنه ولئن كان ان رسم يفرض طبقا لأحكام الدستور بقانون أو فى اتصالات التى ينص عليها القانون ، فإن فى حالة الرسوم المحلية احيط فرضها من القيود بما يجعل أفراد الوحدة المحلية بفرضها أو زيادتها فيما يتعدى إطار ما ورد بقرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكينة له سالف الإشارة إليها أمرا متعذرا فى الوقت الحاضر .»

ويتولى المحافظون كل فى حدود محافظته السلطة كاملة (وهى هنا كما قلناه سلطة تنفيذية) على كل مرافق الخدمات والإنتاج على أرض المحافظة بما يكفل اتخاذ كافة القرارات على مستوى الإقليم دون الرجوع الى السلطة المركزية فى القاهرة . وفى ذلك يكون المحافظ مسئولا أمام مجلس الوزراء مباشرة لاختصاصاته ويعرض عليه تقريراً دورياً عم نتائج الأعمال فى مختلف الأنشطة التى تزاولها المحافظة وأية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع الوزارات المعنية .»

ويكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها فى اللوائح وذلك فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التى تنقلت الى اتوحدات المحلية ولأجهزتها وموازناتها ، وذلك بما لا يتعارض مع التفويضات المسجلة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة (المادة ٢٩) .»

● وللإدارة المحلية وزير مختص بشئون الحكم المحلى . كما ان ثمة مجلسا اعلى للحكم المحلى . وقد حل هذا المجلس محل ما كان يسمى « مجلس المحافظين » قبل تعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ .

ويتبع الوزير المختص بالحكم المحلى « امانة عملة للحكم المحلى » تتولى الشئون المشتركة للوحدات المحلية ، وكذلك دراسة وبحث الموضوعات الواردة من تلك الوحدات . كما تقوم بمعاونة الوزير المختص بالحكم المحلى فى اعداد الدراسات والابحاث المتعلقة بالموضوعات التى يعرضها على مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للحكم المحلى وابلاغ القرارات الى الوحدات المحلية ومتابعة تنفيذها .

وتتولى « الامانة العملة للحكم المحلى » ايضا تقديم المشورة لوحدات الحكم المحلى ، والنصح على توحيد الرأى القانونى الصادر فى المسائل المتعلقة بشئون الحكم المحلى وتعميم التجارب الرائدة فى بعض المحافظات . هذا فضلا عن ان الامانة المذكورة تتولى تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات الدولية والمحلية لمتعلقه بالحكم المحلى وشئون انتدرب للعاملين بالأجهزة المحلية . (المادة ٦) .

● اما المجلس الاعلى للحكم المحلى فيشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينييه وعضوية : - الوزير المختص بالحكم المحلى - المحافظين - رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات . ورئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جنسيت المجلس من الوزراء او غيرهم . ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصنة دورية (فى المواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية) ويتولى النظر فى كل ما يتعلق بنظام الحكم المحلى من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلى . (المادة ٥) .

وكذلك فان فى اطار اجهزة نظام الادارة المحلية فى مصر يجدر أن نشير الى اللجان العليا للتخطيط الاقليمى ، وهيئات التخطيط الاقليمى .

وهذان الجهازان مرتبطان بالأقاليم الاقتصادية فقد نصت المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « تشأ بكل من الأقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الإقليمي تتبع وزير التخطيط وبمصدر بتنظيمها وتحديد انعلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظى الأقليم . وتختص هيئة التخطيط الإقليمى :

١ — بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد الأقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطهيرها واستخداماتها المثلئ ، واقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقليم .

٢ — القيام باعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات وابحوث وأعمال التخطيط على مستوى الأقليم . (المادة ٩) .

كما ينشأ بكل اقليم اقتصادى لجنة عليا للتخطيط الإقليمى تشكل برئاسة محافظ عاصمة الأقليم وعضوية كل من : — محافظى المحافظات المكونة للأقاليم — رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للأقليم — رئيس هيئة التخطيط الإقليمى (امينا علما للجنة) — ممثلى الوزارات المختصة ويصدر باختيار كل منهم قرار من الوزير المختص . وتختص هذه اللجنة :

١ — بالتنسيق بين خطط المحافظات واقرار الاونويات التى تقترضها هيئة التخطيط الإقليمى والتى تتخذ أساسا فى وضع بدائل لخطة الأقليم وذلك على ضوء الموارد المتاحة مطيا ومركزيا .

٢ — النظر فى التقارير الدورية لتابعة تنفيذ الخطة ودراسة التعديلات التى تقترحها هيئة التخطيط الإقليمى فى الخطة وفقا للظروف التى تواجه تنفيذها ، ويعرض ما تصدره اللجنة من التوصيات على المجلس الأعلى للحكم المحلى .

اذاعة وتليفزيون

الفصل الأول — عابون

الفصل الثاني — رسوم

إذاعة وتلفزيون

الفصل الأول — عاملون

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١٩٧١/٩/١١ استبعاد القرارات كإداة لتحديد مرتبات العاملين مع اسناد هذا الاختصاص للتوانين التي تصدرها السلطة التشريعية — أثر ذلك اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بإحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لحكم المادة الاولى منه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ تنص على أن (يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والمكافآت التي تتقرر على خزينة الدولة ، وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها) .

وان المادة الاولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسرى احكامه على :

١ -

٢ - العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ولا تسرى عذة الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات . » .

وينص القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون في المادة الاولى على أن (تنشأ هيئة عامة باسم « اتحاد الإذاعة والتلفزيون » تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والرئية بجمهورية مصر العربية وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . .) كما تنص في المادة

الرابعة على أن (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية الوزير المختص نشئون الإذاعة والتليفزيون ويكون للاتحاد مجلس للأمناء . . .) وينص في المادة السادسة على أن (يختص مجلس الأمناء بوضع السياسة العامة لعمل الاتحاد واعتماد الخطوط الرئيسية المتعلقة بتنفيذها . . . رله على وجه الخصوص ما يأتي :

١ -

٢ - إصدار لائحة لشئون العاملين ومعاملتهم المالية بما يتفق وطبيعة العمل الاعلاى وما يحقق لهم الرعاية ويكفل الارتقاء بمستوى الاداء وذلك دون التقيد بالنظم الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة . . .) وينص القانون في المادة ١٦ على أن (يخضع الاتحاد في انظلمته وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته ومسائر شئونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون واللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الأمناء دون التقيد بالقوانين واللوائح والتطبيقات التي تجرى عليها الحكومة) .

ومفاد ما تقدم أن الدستور استبعد القرارات كدأة لتحديد مرتبات العاملين وأسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الأحكام التي تضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حدة ، وعليه فانه إذا لم يصدر قانون يتضمن تحديدا لمرتبات العاملين بلحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف وفقا لنص المادة الأولى منه ، وبالإضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص وحق المواطن في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والأسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة لعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة إصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس الأمناء ان يضع لائحة لشئون العاملين وتحديد معاملتهم المالية بيد انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والأسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

كذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى انفتوى والتشريع الى ان سلطة مجلس ابناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون فى وضع لائحة لشئون العاملين به وتحديد معاملتهم المالية تنقيد بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ وبالمبادئ والاسس العامة فى التوظيف الواردة بهذا القانون .

(فتوى ٧٠٦ فى ١٩٨٠/١/٢١) .

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

نص المادة ٨٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وان ورد بين نصوص القانون المشار اليه الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى — هذا النص يمثل قاعدة من قواعد النظام العام الذى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية — سريانه على العاملين بقصاص الاذاعة والتليفزيون باعتباره هيئة عامة — لا يقدح فى هذا النظر ما ينص عليه قرار رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ بان تسرى الاحكام والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص فى هذا القرار — اسس ذلك : ان قانون اتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ١ لسنة ١٩٧١ سلق على صدور قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فضلا عن ان نص المادة ٨٧ يتعلق باجراءات التقاضى التى لا يجوز الخروج عليها الا بنص فى القانون — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من ناحية اخرى نلن نص المادة ٨٧ سالف الذكر ولئن ورد بين نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الا انه من النصوص المتعلقة بتنظيم اجراءات التقاضى اى انه يمثل قاعدة من قواعد النظام العام التى لا يجوز الخروج عليها او مخالفتها الا بنص صادر بذات الاداة التشريعية وهو القانون ومن ثم نلقة يسرى فى عموميتها التى ورد بها على العاملين بالهيئات العامة تطبيقا لما تقضى به المادة الاولى (ب) من ذلك القانون من ان تسرى احكامه على العاملين بالهيئات العامة ما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون والصالر في أول مارس سنة ١٩٧١ تنص على أنه « تنشأ هيئة تسمى « اتحاد الإذاعة والتلفزيون » تقوى شئون الإذاعة المسبوعة والمرئية في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الإعلام ، ويكون مركزها مدينة القاهرة » وبالتالي فإن نص المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تسرى على العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون باعتباره هيئة عامة .

ومن حيث أنه لا يتقدم في هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ من أنه « يخضع الاتحاد في أنظمتة وشئون العاملين فيه وإدارة أموانة وحساباتة وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائحه والقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقييد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ويضع مجلس المديرين القواعد المنظمة لعمل الاتحاد وتسييره وعلى الأخص :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) لائحة لتنظيم شئون العاملين » وما تنص عليه المادة الأولى من اصدار قرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ الصالر بتنفيذ الحكم الفقرة د المشار إليها من أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بشئون العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بالأحكام المرافقة لهذا القرار » وما تنص عليه المادة ١٠٠ من هذا القرار من أنه « تسرى الأحكام والنظم المطبقة على العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد به نص في هذه اللائحة لا يتقدم في النظر المتقدم ما أتت به تلك النصوص من أحكام ذلك لأنه فضلا عن أن القانون رقم ١ لسنة ٧١ سابق في صدوره على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فإن نص المادة ٨٧ الوارد في هذا القانون الأخير نص عام يتعلق كما سلف بإجراءات التقاضي التي

لا يجوز الخروج عليها الا بنص في انقانون ومن ثم فان صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٧١ وهو اداة تشريعية انفى بكثير من القانون بالخضاع العاملين بالاتحاد لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيها لم يرد بشأنه نص في هذا القرار الذى خلا من نص مماثل لنص المادة ٨٧ لا يكون من شأنه انحصار نطاق حكم هذه المادة عن العاملين بذلك الاتحاد ويضاف الى ذلك ان العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون انما يقومون على ادارة مرفق عام من المرافق العامة للدولة شأنهم في ذلك شأن العاملين بالجهاز الادارى للدولة ذاته . وتختص محاكم القضاء الادارى بشئون منازعاتهم الوظيفية فييلقاهم منهم او عليهم من افضية طرفها الآخر الاتحاد الذى يعملون به فهم موظفون عموميون ، كما ان موازنة الهيئات العامة هي موازنات ملحقة بموازنة الدولة وضرى عليها ذات الاجراءات والقواعد الخاصة بموازنة الدولة فكان من الملائم ازاء كل ذلك ولازمة سريلن حكم المادة ٨٧ سالفة الذكر على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون باعتباره احدى الهيئات العامة .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان المدعى يطلب باررجاع اقدميته في الفئة الرابعة الى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٨ بدلا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ اى انه يطلب بتعديل مركز قانونى له استندا في ذلك الى جداول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة المصرية العامة للخدمة الاذاعية (التى حل محلها اتحاد الاذاعة والتليفزيون طبقا للمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١) والتي اعتمدتها اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والادارة في ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٨ ، وهذه اقواعد والقرارات والنظم سابقة في صدورهما على انقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وبالتالي كان يتعين عليه ن يرغ دعواه خلال ثلاث سنوات سابقة من تاريخ تملك ذلك القانون اى في ميعاد غايته ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ اما وانه اتمل الدعوى في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٦ فمن ثم تصبح غير مقبولة .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

إذاعة — مكافأة السهرة — اعتبارها مكافأة عن عمل اضافى ولو لم تكن امتدادا للعمل الاصلى للمهندس .

ملخص الفتوى :

ان مكافأة السهرة لا تعدو ان تكون مكافأة عن عمل اضافى . ومن ثم تخضع لقيود واستحقاق هذه المكافأة ومنها ألا تزيد على ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، ولا تخرج عن هذا الوصف فى الحالة التى تمنح مقابل عمل ليس امتدادا للعمل الاصلى للمهندس لأن علة منح المكافأة عن الاعمال الاضافية هى العمل الذى يجاوز العمل الاصلى للموظف وهذه العلة متحققة فى عمل السهرة ، ومن ثم فلن مهندسى الإذاعة لا يستحقون عن السهرة مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا وينتفعس القيود الواردة ذكرها فى شأن المكافأة من الاعمال الاضافية .

(فتوى ٥٧ فى ٢٦/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مهندسو الإذاعة — لجور اضافية — جواز جمعهم بينها وبين بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين — وجوب مراعاة عدم تجاوز مقدار المكافأة الاضافية فى هذه الحالة ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، وان الاستحقاق فى هذه الحدود لا يكون الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن هيئة الإذاعة — عدم استحقاق هؤلاء مكافأة السهرة الا باعتبارها عملا اضافية — لا يفتر من الأحكام المتقدمة صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم هيئة الإذاعة او القرار الجمهورى رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة النظام الداخلى لهيئة الإذاعة .

(م - ٢٢ - ج ٢)

ملخص الفتوى :

كان ديوان المحاسبة قد استطلع رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى مدى جواز الجمع بين المكافأة التى تمنح لمهندسى الإذاعة نظير ما يقومون به من أعمال اضافية ، والمكافأة التى ينالونها مقابل العمل كمراقبى سهره ، وبين بدل التفرغ الذى يتقاضونه بصفتهم مهندسين .

وقد انتهى رأى الجمعية بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ الى ان مهندسى الإذاعة يستحقون مكافأة عن الأعمال الاسفنية ، وبطل استحقاقهم لها قائما حتى بعد ١٣/٧/١٩٥٧ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين) ، مع ملاحظة عدم تجاوز مقدار المكافأة ٢٥٪ من المرتب الاصلى ، وان استحقاقها فى هذه الحدود لا يكون الا من ٢٦/١٢/١٩٥٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة) المعدل للمادة ١٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ (بشأن الإذاعة) ، وانهم لا يستحقون عن السهره مكافأة الا باعتبارها عملا اضافيا .

ويرى ديوان الموظفين ان الجمعية لم تعرض فى هذه الفتوى لبيان اثر صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الإذاعة والقرار الجمهورى رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٥٨ المتضمن لائحة انظام الداخلى لهيئة الإذاعة — على مبدأ الجمع بين المكافأة الإضافية المقررة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر ، وبدل التفرغ وكذا مكافأة السهره .

ولهذا بطلب الديوان اعادة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، لبدء الراى فيها فى ضوء القرارين الجمهوريين رقمى ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ و ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، فاستبان لها ان الراى الذى انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٩ ، قد بنى على أن المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ المحلة بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٣

التي تنص بأنه استثناء من قاعدة مريان الأحكام المقررة في قانون موظفي الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشؤون التوظيف ، يتقاضى موظفو الإذاعة أجرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتبتهم نظير ما يقومون به من عمل يندرج الى غير ساعات العمل في الحكومة - على ان هذه المدة تخرج مهندسى الإذاعة من عموم الحكم المقرر في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ثم في القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر تطبيقا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ ، والقاضي بحظر الجمع بين بدل التفريغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الإضافية . ولئن كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سلف الذكر والقوانين المحلة له قد ألغى بالقانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة المصرية ، الا ان حكم المادة ١٣ من القانون الاول ، قد بقي ساريا ، طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ والتي نصت على أن يستمر العمل بالقواعد السارية قبل صدوره على موظفي ومستخدمي وعمال الإذاعة حتى تصدر لائحة النظام الداخلي - وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور اسباب ايراد حكم المادة ١٧ منه فقالت بأنه لريد به انتهاء حدوث الفراغ الناجم من إلغاء القانون القديم في الفترة ما بين إلغاء القانون القائم وصدور لائحة النظام الداخلي التي ستكمل بيان القواعد الخاصة بشؤون الموظفين والشؤون المالية والإدارية . ووضح من ذلك ان بقاء العمل بالقواعد التي كانت سارية على موظفي الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ - موقوت بأجل معين ، وهو تاريخ صدور لائحة النظام الداخلي للإذاعة ، على أن تكون هذه اللائحة متضمنة للأحكام الخاصة بموظفي الإذاعة .

ومن حيث ان صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الإذاعة ، والقرار الجمهوري رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة النظام الداخلي للإذاعة - لا يغير من الوضع المتقدم شيئا ، وليس من شأنه انتهاء الأجل الذي حدد للعمل بالقواعد التي كتبت سارية على موظفي الإذاعة قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الإذاعة ، ذلك لأنها وان يكن ظاهر المادة ١٧ من القانون الأخيرة يوحي بان العمل بالقواعد السارية على موظفي الإذاعة قبل صدوره ينتهي بمجرد صدور لائحة النظام الداخلي للإذاعة ، وهي اللائحة التي نصت المادة ٦

منه على أن يكون صدورها بقانون ، أنه وإن يكن ظاهر النص يوحي بما سلف ، إلا أن الغاية من تقرير حكمه ، والحكمة من توقيته بالأجل المذكور — يدل كلامها على أن هذا الظاهر ليس هو المقصود بإطلاق لأن المادة ١٧ حين جعلت من صدور لائحة النظام الداخلى للإذاعة ، أجلا تنتهى به المدة المقررة للعمل بالقواعد السارية من قبل على موظفى الإذاعة — إنما قيدت ذلك ضمنا بشرط أن تكون هذه اللائحة قد تضمنت بيان القواعد الخاصة بشئون الموظفين ، على ما يستفاد من عبارات المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليها .

وعلى مقتضى ما سبق — فأنه لما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الإذاعة قد نص فى المادة ٥ منه على أن يضع مجلس الإدارة مشروع اللائحة الداخلية للمؤسسة . وكذلك اللوائح الخاصة بالميزانية وشئون الموظفين والحسابات ، ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وينص فى المادة ٦ منه على أن « يستمر النظام المعمول به فى الإذاعة حاليا طبقا لأحكام القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فيها لا يتعرض مع أحكام هذا القرار أو مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة ، وذلك حتى تصدر القرارات التنظيمية للعمل — فإن مؤدى ذلك أن القرار الجمهورى بتنظيم الإذاعة قد أكد أحكامه الواردة فى المادة ١٧ من القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ وأعاد تقريره بالنص عليه ، ولكنه فصل بين اللائحة الداخلية للإذاعة ، وبين اللوائح الخاصة بالموظفين والحسابات ، فلم يضمن اللائحة الأولى أى حكم من الأحكام الخاصة بالموظفين ، وأشار الى صدور لائحة خاصة بهذه الأحكام . ولما تصدر هذه اللائحة بعد ، وبهذا فإن الأجل الذى حدد لانتهاؤ العمل بالأحكام التى كان معمولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ قد أصبح تاريخ صدور اللائحة الخاصة بموظفى الإذاعة بدلا من تاريخ صدور « لائحة النظام الداخلى » يدل على ذلك أن نصوص القرار رقم ١٢٦١ لسنة ١٩٥٨ باللائحة النظام الداخلى للإذاعة ، تنظم جميعها اختصاصات كل من مجلس الإدارة ومدير الهيئة وكيفية مباشرة هذه الاختصاصات ، دون أن تعرض صراحة ولا ضمنا لبيان أى حكم خاص بموظفى الإذاعة .

وبين مما تقدم ان اللائحة الخاصة بشئون موظفى الإذاعة لما تصدر بعد ، ومن ثم فان الأحكام التى كان معمول بها قبل صدور القانون رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٥٥ تظل سارية ، على نحو ما انتهت اليه الجمعية فى فتاها المشار اليها فى كتاب ديوان الموظفين . ولا أثر لصدور القرارين الجمهوريين رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٣٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما فى كتاب الديوان آنف الذكر ، على الراى المذكور الذى صدر صحيحا متفقا مع أحكام القوانين والقرارات النافذة وقت صدوره ، ومنها القراران الجمهوريان السالف ذكرهما .

لهذا انتهى راى الجمعية الى تأييد فتاها السابقة فى هذا الموضوع .

(فتوى ٤٧٥ فى ٢٠/٥/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

يطبق قانون المعاشات رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على بعض موظفى الإذاعة ممن كانوا معالين بهذا القانون قبل نظمها اليها بالرغم من أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالإذاعة قد نص على إنشاء صندوق ادخار لموظفى الإذاعة ومستفيديها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥١ موضوع معاش أحد موظفى الإذاعة اللاسلكية . ولاحظ القسم بادى الراى ان الإذاعة المصرية مرفق علم كفت تقوم على ادارته شركة مركوبى بالنيابة عن الحكومة المصرية وتحت اشرافها بموجب عقد مبرم فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ على أن تقوم الحكومة بنفع جميع التفتلات وأجر سنوى للشركة ، وفى سنة ١٩٤٧ أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية وكانت تقوم بالاشراف على هذا المرفق فى ذلك الوقت — قرارا بإنهاء وكالة شركة ماركوبى ونقل ادارة الإذاعة اللاسلكية الى الحكومة اعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ ثم صدر مرسوم فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء

ادارة للإذاعة اللاسلكية المصرية نص في المادة الأولى منه عن إنشاء ادارة خلصة قائمة بذاتها تسمى ادارة الإذاعة اللاسلكية المصرية « وتلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية ونص في المادة الثانية على أن تكون لهذه الإدارة الشخصية الاعتبارية ».

وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ ونص في المادة الأولى منه على أن الإذاعة هيئة مستقلة قائمة بذاتها تسمى الإذاعة المصرية ، وتلحق برئاسة مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية ، ونص في المادة ١٤ على أن تكون موارد الإذاعة من حصيلة رخص أجهزة الاستقبال وغلة أموالها ومن الاعانة التي تمنحها لها الحكومة ... الخ وتعتبر هذه الأموال جميعا أموالا عامة .

وواضح من هذه النصوص أن الإذاعة المصرية مرفق علم تقوم به الدولة ، وقد أنشأت الدولة لإدارة هذا المرفق هيئة عامة منحتها الشخصية الاعتبارية ، وهذه الهيئة من أشخاص القانون العام ، أموالها أموال عامة وموظفوها موظفون عموميون .

وحيث أن المتوهم كان موظفا عموميا بمصلحة الطغرافات والتليفونات ومعملا طبقا لقانون المعاشات الملكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ثم نقل الى وظيفة عامة أخرى فانه لا يكون هناك ما يبرر المحول عن معاملته بهذا القانون والشاء تثبيته .

ولا متنع في كون الإذاعة هيئة قائمة بذاتها فكثر من مصالح الدولة نصت قوانينها على أن تكون هيئات قائمة بذاتها كمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة دون أن يمنع ذلك من تطبيق قانون المعاشات عليها .

كما لا وجه للتحدي بأن لهذه الهيئة شخصية اعتبارية ، لأن هذه الشخصية لا يترتب عليها عدم اعتبار الموظفين بها موظفين عموميين كجامعة فؤاد الأول وغيرها من الهيئات العلمية .

أما ما نص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ من إنشاء صندوق للاخبار فإن هذا لا يتعارض مع تطبيق قانون المعاشات على بعض موظفي الإذاعة ممن كانوا معاملين بهذا القانون قبل نظم إليها .

وقد يقال ان وظائف ادارة الاذاعة ليست وظائف دائمة مدرجة في الميزانية ولكن يرد على ذلك بان نقل موظف دائم من وظيفة دائمة الى اخرى مؤقتة لا يلى تثبيته بل تستمر معاملته بقانون المعاشات وقد نص على ذلك صراحة في الفقرة ٢ الاخرى من المادة الرابعة من القانون المذكور ، بل ان هذه الفقرة قد ضربت مثلا لنوظف المؤقتة نظار المدارس الحرة مع ان هذه المدارس لم تكن عقد صدور القانون معتبرة من اشخاص القانون العام .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المتوفى يستمر معاشا بمقتضى قانون المعاشات الملكية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ بعد تعيينه في الاذاعة المصرية ، ويقتضى تسوية معاشه على أساس مدة خدمته بصلحة التوظيفات والاذاعة المصرية .

(فتوى ٦٥٢ في ١٠/٢٥/١٩٥١) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

وجوب استصدار قرار وزاري باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون بأحكام قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ٦٢ بانثر رجعى يرد الى ١٩٧١/١١/١٣ — أساس ذلك ان هؤلاء العاملين كانت تسرى عليهم قبل نقلهم للاتحاد أحكام قانون التأمين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقا لأحكامه الى ان صدرت لأمانة نظام العاملين خاصة تنظيم شؤون العاملين بالاتحاد وحيث طبقت عليهم اعتبارا من ١٩٧١/١١/١٣ ومن ثم فإن الامر يتطلب لاستمرار سريان قانون التأمين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقا للفقرة الاخرى من المادة ٣ منه لا يحول دون ذلك ان يكون لهذا القرار اثرا رجعيا يرد الى ١٩٧١/١١/١٣ (تاريخ خضوع هؤلاء العاملين للاتحاد نظام العاملين الجديدة — أساس ذلك ان هذا الامر يستند الى طبيعة الاختصاص الذى حوله المشرع للوزير المختص والذي لا يتطور الا ان يكون لاحقا لما طرأ على الخاضعين لأحكام قانون التأمين والمعاشات من اوضاع قانونية تخرجهم عن نظام موظفى الدولة .

ملخص القسوى :

إن المادة (٣) من قانون التالين والمعاشات موظفى الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين تنص على أن « يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه إذا نقل أو عين فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة التى لا ينتفع موظفوها بأحكام هذا القانون » .

ويسرى هذا الحكم على موظفى ومستخدمى وعمل المؤسسات العامة التى تخرج من نظام الدولة أو تعدل جدول الوظائف والمرتبات الذى تقرر على مقتضاها انتفاعهم بأحكام هذا القانون ما لم يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاعهم بأحكامه .

ومن حيث أن العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون كانت تسرى عليهم قبل نظمهم للاتحاد من هيئتى الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة الهندسة الإذاعية أحكام قانون التالين والمعاشات واستمر الحال على ذلك بعد صدور قانون الاتحاد وتطبيقاً لأحكامه إلى أن صدرت لائحة نظام عاملين خاصة بنظم شؤون العاملين بالاتحاد حيث طبقت عليهم اعتباراً من ١٩٧١/١١/١٢ ومن ثم فإن الأمر يتطلب لاستمرار سريان قانون العاملين والمعاشات صدور قرار من الوزير المختص بذلك تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣) منه ولا يحول دون ذلك أن يكون لهذا القرار أثر رجى يرد إلى ١٩٧١/١١/١٢ تاريخ خضوع هؤلاء العاملين للائحة نظام العاملين الجديد ، فهذا الأثر يستند إلى طبيعة الاختصاص الذى خوله المشرع الوزير المختص بإصدار هذا القرار والذى لا يتصور إلا أن يكون لاحقاً لما يطرا على الخاضعين لأحكام قانون المعاشات من أوضاع قانونية تخرجهم عن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فإن ما تتضمنه من أثر رجى لا يعدو أن يكون نتيجة طبيعية لفكرة استمرار انتفاعهم بأحكام قانون المعاشات بعد خروجهم من نطاق العاملين بأحكام قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يتعين استصدار قرار وزارى باستمرار انتفاع العاملين باتحاد الإذاعة والتلفزيون بأحكام قانون التالين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بآثر رجى يرد إلى ١٩٧١/١١/١٢ .

(فتوى ٩٨ فى ١٩٧٥/٢/٤) .

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

الإذاعة — تتمتعها بالشخصية المعنوية واستقلالها عن شخصية الدولة

— نقل موظفي الحكومة اليها يعد تعيينا جديدا .

ملخص الفقهى :

تعتبر الإذاعة المصرية مصلحة حكومية أضفى عليها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فإن تعيين موظفيها يعتبر تعيينا مبتدأ ولو كان هؤلاء أصلا في خدمة الدولة . مما يستتبع بالتالى أن تنتهى علاقتهم بموظفي الحكومة بها عند تعيينهم في الإذاعة المصرية ، وتقطع صلتهم الوظيفية بالدولة ، على نحو يتمين معه أن تجرى تسوية حالاتهم عن مدة خدمتهم فيها .

(غتوى ٢٧٢ في ١٩٥٤/٢/٩)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مؤدى أحكام مرسوم ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أنها صدرت استكمالاً للقواعد التي أرساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية أوضاع جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها ممن لم تشملهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ هذه التسوية إنما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الإذاعة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ الذى أرسى قاعدة التسوية بالنسبة لجميع موظفي ومستخدمي الإذاعة وجميع المستخدمين باليومية الموجودين بخدمة الإذاعة في سنة ١٩٥٢ كتابيين وفنيين يستفيدون من أحكام التسوية الصادر بها المرسومين المشار اليهما .

ملخص الحكم :

أنه يتمشى المراحل التشريعية المنطبقة لأوضاع موظفي ومستخدمي الإذاعة — يبين أنه صدر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٨ القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٨ بشأن الإذاعة المصرية ونص في المادة ١٣ منه على أنه « فيما عدا موظفى الإذاعة الفنيين الذين تحدد شروط تعيينهم وترقياتهم في كادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء - فإن الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين تسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في مصالح الحكومة ويتقاضون المرتبات التي يتقاضاها نظراؤهم فيها مضافا إليها أجر اضافى لا يزيد على ٢٥ ٪ بصفة مكافأة نظير ما يقومون به من أعمال تمتد الى غير ساعات العمل الرسمية - ثم صدر بعد ذلك بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ واستبدل بالمادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه النص التالي :

« تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

كما نص في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع في تسوية حالة موظفى الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم فلذا ترتب على التسوية وضع أحدهم في درجة يقل مروطها عن مرتبه الحالى ببقى محتفظا به بصفة شخصية » .

وحيث أن المستخلص من ذلك أن موظفى الإذاعة ومستخدميها بعد أن كانوا في ظل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ غير خاضعين لنظام قانونى موحد إذ كان المعينين منهم يخضعون في شروط تعيينهم وترقياتهم لكادر خاص يوافق عليه مجلس الوزراء ، بينما الموظفين الإداريين والكتابيين والمستخدمين يسرى عليهم القواعد العامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها بالنسبة لموظفى ومستخدمى الحكومة ، أصبحوا جميعا بصدور القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه خاضعين لنظام قانونى موحد هو قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الأخرى المنظمة لشئون الموظفين ، وما يستتبع

ذلك من نظام الدرجات والكلرات والاعتداد بمدد الخدمة السابقة ، على أن يدور ذلك كله في إطار القاعدة التي أرساها المشرع وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة لنظام وظيفي واحد ومن ثم يجب أن تشمل للتسويات التي تجرى في هذا الصدد جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها دون تفرقة بين فئة وأخرى .

وحيث أن القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ حرص على تأكيد ذلك فنص في المادة الرابعة على أن تتبع في تسوية حالة موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التي يصدر بها مرسوم ، وإذا كان المشرع قد أراد أن يفوض في القواعد التي تتم بها تسوية حالة الموظفين الحاليين إلى مرسوم يصدر في هذا الصدد فقد كان في الوقت ذاته حريصا على إبراز القاعدة التي أرساها وهي خضوع جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها لنظام وظيفي واحد ولذلك جاءت عبارة المادة الرابعة في شأن تسوية أوضاع العاملين بالإذاعة قاطعة في شمولها لجميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الحاليين غير هؤلاء الموجودين في خدمة الإذاعة وقت صدور أحكام هذا القانون في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحيث يكون من حق كل موظف أو مستخدم موجود في خدمة إذاعة في هذا التاريخ أن تسوى حالته دون تفرقة بين فئة وأخرى حسبما ذهبت المحكمة .

ومن حيث أنه تطبيقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ صدر المرسوم الأول في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التي تتبع في تسوية حالات موظفي ومستخدمي الإذاعة ونص في المادة الأولى منه على أن «يوضع كل موظف أو مستخدم في الكلر الذي يتفق مع مؤهله » ، ونصت المادة ٢ منه على أن يمنح كل موظف أو مستخدم الدرجة والمرتبة المقررتين لمؤهله عند بدء التعيين مع مراعاة ضم مدد الخدمة السابقة ونفا للأحكام التالية .. « وتضمنت المادتين ٤ ، ٥ الأحكام الخاصة بضم مدد الخدمة بعضها أو كلها ونصت المادة السادسة على أن « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على أساس التصيين في الدرجة المقررة للمؤهل للحصول عليه على أن يرتقى إلى الدرجة التالية بعد انتضاء خمس سنوات في كل درجة » .

وحيث انه كان من مقتضى قاعدة خضوع جميع موظفي الاذاعة لنظام وظيفي واحد ان تسرى قواعد التسوية على جميع موظفي ومستخدمى الاذاعة دون تفرقة بين فئة واخرى ، الا ان المادة العاشرة من مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار اليه والذي تضمن قواعد التسوية نصت على سريان احكام هذه القواعد المشار اليها على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية الذين ي دون اعمالا كتابية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد ، ولذلك فان احكام هذا المرسوم تجد مجالا فى التطبيق على هذه الطائفة من العاملين الا انه ليس معنى ذلك سلب غيرهم من الموظفين والمستخدمين من حقهم فى تسوية اوضاعهم الذى يستتبعه مباشرة من نص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فلا يمكن حمل امثال تسوية حالة بعض العاملين بالاذاعة بمقتضى احكام المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ الا انه ارجاء لتسوية حالتهم وذلك الى ان يتدخل المشرع فينزل صحيح حكم القانون ويضع القواعد اللازمة لتسوية اوضاعهم دون ترخص له فى ذلك .

ومن حيث انه تأكيدا لذلك صدر فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ مرسوم بتعديل بعض احكام المرسوم الاول الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ ونص على ان يستعمل بالمواد ٢ ، ٦ ، ١٠ من المرسوم المشار اليه النصوص التالية ونصت المادة ٢ على ان « يمنح كل موظف او مستخدم الدرجة والرتب المقررين لمؤهله عند بدء التعيين على الا تقل هذه الدرجة عن الثامنة بالنسبة الى المساعدين الفنيين بقسم الهندسة الذين تم تعيينهم فى هذه الوظيفة اثناء ادارة شركة ماركونى للاذاعة سواء الحاصلين على مؤهلات مقرر لها هذه الدرجة او غير الحاصلين ويضم بعد خدمة الموظف او المستخدم السابقة وفقا للاحكام التالية » . ونصت المادة ٦ على ان « تجرى لكل موظف تسوية افتراضية على اساس التعيين فى الدرجة المقررة وفقا لاحكام المادة الثمانية على ان يرقى الى الدرجة التالية بعد انقضاء خمس سنوات فى كل درجة » ونصت المادة العاشرة على ان « تسرى الاحكام المتقدمة على المستخدمين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينين باليومية وذلك بوضعهم فى الدرجات المقررة لمؤهلهم وتسوية حالاتهم طبقا لهذه القواعد » .

وحيث أن مؤدى احكام مرسوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ انها انما صدرت استكمالاً للقواعد انتى ارساها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وتسوية اوضاع جميع موظفى الاذاعة ومستخدميها من لم تشملهم التسوية الصادر بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ وخاصة بالنسبة للمساعدين الفنيين يقسم الهندسة بمنحهم الدرجة الثامنة منذ بدء التعيين سواء الحاصلين منهم على مؤهلات مقرر لها هذه الدرجة أو غير الحاصلين ، واجراء الترقيات الافتراضية لهم كل خمس سنوات ، وهذه التسوية اسوة بالتسوية الصادرة بها مرسوم ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ انما تسرى على جميع العاملين الموجودين بخدمة الاذاعة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٢ الذى ارسى قاعدة التسوية بالنسبة لجميع موظفى ومستخدمى الاذاعة ، ولذلك فان جميع المستخدمين باليومية الموجودين بخدمة الاذاعة في سنة ١٩٥٢ ككتابيين وفنيين انما يستفيدون من احكام التسوية الصادر بها المرسومين الصادرين في ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ و ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليهما دون اعتداد بحصول الموظف على درجة في الفترة انواقمة بين صدور هذين المرسومين اعتبارا بأنه كان أصلا من عداد موظفى اليومية وقت صدور احكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم فان من حقه ان ينتفع بالتسوية انتى ارساها القانون المذكور وفصلت احكامها المرسومين سالفى الذكر .

(طعن ٩٥٩ لسنة ١ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

موظفو الاذاعة — تسوية حالتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٢ والرسوم الصادر في ١٩٥٤/١/٩ — زيادة مرتبتهم وقت صدور هذا المرسوم على المرتبات المستحقة بعد التسوية ودخولها في حدود الدرجات التى سويت حالتهم عليها — لا تؤثر في استحقاقهم علاواتهم الاعتيادية المقررة بشرط عدم مجاوزة نهاية مربوط الدرجة وفقا لحكم المادة ٤٢ من قانون موظفى الدولة أو في استحقاقهم علاوة الترقية متى توافرت شروطها وفقا لحكم المادة ٢٧ من هذا القانون .

ملخص ألفيسوى :

تنص المادة ١٣ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الإذاعة المصرية المعلنة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ — في فقرتها الاولى على أن «تسرى في شأن جميع موظفى الإذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فيقانون نظم موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين » .

وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه على أن « تتبع في تسوية حالة موظفى الإذاعة ومستخدميها الحاليين القواعد التى يصدر بها مرسوم . فاذا ترتب على التسوية وضع احدهم في درجة يقل مربوطها عن مرتبه الحالى . بقى محتفظا به بصفة شخصية » .

ونصت المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ بالقواعد التى تتبع في تسوية حالات موظفى الإذاعة ومستخدميها على أن « اذا تساوى بالمرتب الحالى للموظف مع مرتبه بعد التسوية او قل عنه منح المرتب الذى وصل اليه بالتسوية . لها اذا زاد مرتبه الحالى عن مرتبه بعد التسوية فيحفظ له بصفة شخصية الى أن يصل الى الدرجة المعادلة له » .

وظاهر من هذه النصوص ان الشارع فى صدد تنظيم شئون موظفى الإذاعة اتخذ قاعدة عامة اصلية نص عليها فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ — معلنة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر — مؤداها خضوع هؤلاء الموظفين لاحكام قانون موظفى الدولة . وقد خرج الشارع على هذا الاصل فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ المذكور فى تحديد قواعد تسوية حالات موظفى الإذاعة اذ نص فى تلك المادة على أن تحدد تلك القواعد بموجب مرسوم خاص (صدر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤) واراد الشارع بذلك أن يتم تحديد لامتيازات هؤلاء الموظفين ورواتبهم وفقا لهذه القواعد . وانه متى تم ذلك فان قواعد التسوية هذه تكون قد استنفدت افراضها بعد أن انتجت آثارها التى قصدها المشرع . ويرجع فيها عداها مما لم يرد فى شأنه نص خاص الى القواعد المعلنة فى قانون نظم موظفى الدولة .

وترتبيا على ذلك فان علاوات موظفى الإذاعة الذين تتم تسوية حالاتهم وفقا للقواعد الخاصة المشار إليها وترتيبتهم تسلك المجرى الطبيعى للامور

وتخضع لاحكام القوانين المنظمة لشئون موظفى الدولة وفقا لحكم المادة (١٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ما دام الشارع قد نص على ذلك صراحة . وما دام لم يخرج على هذا النص الصريح فى شأن العلاوات والترقيات كما فعل بالنسبة الى تسوية حالات لولئك الموظفين التى اُحال فى تنظيمها الى قواعد خاصة معينة يصدر بها مرسوم . ويؤيد هذا النظر ما جاء فى المادة السابعة من المرسوم الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ المشار اليه من النص على احتفاظ الموظف الذى تسوى حالته وفقا للقواعد الواردة فى ذلك المرسوم — بمرتبته قبل التسوية الى ان يصل الى « الدرجة » المعادلة له — اذ ان هذه العبارة الاخيرة تكشف عن ان الشارع لا يوجد التزام المقاربة بين راتب الموظف قبل التسوية وان علا وبين راتبه وفقا للتسوية والا لا يستبدل بالعبارة المشار اليها العبارة الاتية « الى ان يصل الى المرتب المعادل له » .

ومن حيث ان الراتب الذى يستحق للموظف وفقا لحكم القانون ينشئ له مركزا قانونيا بسلته ، لا يجوز المساس به الا بمقتضى نص فى القانون ومن ثم فان الموظف يحتفظ براتبه ولو زاد على مربوط الدرجة التى عين فيها او سويت حالته عليها اخذا بالاصل المسلم فى هذا الخصوص حتى لا تضطرب احواله المعيشية ، وقد جرى التشريع على هذا الاصل فى النصوص القانونية الخاصة بهذه المسألة التى تقدم ذكرها .

ومعنى كل الامر كذلك فليس ثمة تعرض بين احتفاظ الموظف براتبه ولو زاد على بدايه مربوط الدرجة التى سويت حالته عليها وبين استحقاقه للعلاوات الاعتيادية المقررة له قانونا ما دام المرتب مضافا اليه هذه العلاوة لا يجاوز نهلية مربوط تلك الدرجة وذلك تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى تنص على ان « يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجداول المرافقة بحيث لا يجاوز المرتب نهلية مربوط الدرجة » ، ويؤيد هذا النظر ان الشارع عند تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نهج هذا النهج اذ قضى فى الفقرة الخلصة من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه بان « يحتفظ بمواعيد العلاوات الدورية للموظفين الذين يتقاضون ... »

مرتبت توازى أو تزيد على بدايات الدرجات الجديدة مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤٢ من هذا القانون .

وفيما يتعلق بالترقية فإن تنظيمها مرده الى المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر التى تنص على ان « كل ترقية تعطى الحق فى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها أو بدايتها أو مرهوطها ان ثابت ايها اكبر . وتستحق علاوة الترقية من ول الشهر القالى للترقية » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان موظفى الاذاعة الذين سويت حالاتهم بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ والرسوم الصادر بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ سالفى الذكر — ممن كانت مرتبتهم وقت صدور المرسوم تزيد على مرتبتهم بعد التسوية وتدخل فى حدود الدرجات ثلثى سويت حالاتهم عليها — هؤلاء الموظفون يستحقون علاواتهم الاعتيادية المقررة لهم قانونا بشرط عدم مجاوزة نهائية مربوط الدرجة وفقا لحكم المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما يمنحون عند ترقيةهم علاوة الترقية متى نواذرت شروطها وفقا لحكم المادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

(مرقى ٦٢٤ فى ٢٨/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

التكليف القانونى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون — يعتبر هيئة عامة تلتزم بالتخصية الاعنبارية وتتولى ادارة مرفق عام — اثر ذلك — سريان احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج اثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٦ على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون .

ماخص القسوى :

ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بانشاء اتحاد الاذاعة والتليفزيون المعمول به حتى ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ تاريخ نشر القانون رقم ١٢ لسنة

١٩٧٩ بشأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، نص في المادة الأولى على أن « تنشأ هيئة تسمى اتحاد الإذاعة والتلفزيون تتولى شئون الإذاعة المسبوعة في الجمهورية العربية المتحدة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الاعلام وتكون مركزها مدينة القاهرة . »

ونص في المادة ١٩ على أن « يخضع الاتحاد في أنظمته ، وشئون العاملين فيه وإدارة أمواله وحساباته وسائر شؤونه للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولوائح وقرارات التي يصدرها مجلس المديرين بعد عرضها على المجلس الأعلى وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة » ونص في المادة ٢١ على أن « توضع للاتحاد ميزانية مستقلة » .

وتنص المادة ٢٩ على أن تؤول إلى الاتحاد أموال وممتلكات وحقوق المؤسسة المصرية العامة للهنسة الإذاعية والشركات التابعة لها وإذاعة الجمهورية العربية المتحدة وتلفزيون الجمهورية العربية المتحدة ويحل الاتحاد محل هذه الجهات فيما عليها من التزامات .

وينقل إلى الاتحاد جميع العاملين في تلك الجهات بأوضاعهم ومربعاتهم والمميزات الأخرى المقررة لهم حالياً وتظل النظم والقواعد المطبقة حالياً في الجهات المذكورة سارية بصفة مؤقتة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون إلى أن تصدر لوائح الاتحاد » .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع أنشأ الاتحاد سلف الفكر والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ كهيئة ومنحة الشخصية الاعتبارية وتبعه وزير الاعلام ليحل محل الجهات التي كانت تتولى شئون الإذاعة المسبوعة والرئية ، ونقل إليه العاملين بتلك الجهات بأوضاعهم مع بقائهم خاضعين للنظم المطبقة عليهم حين صدور لوائح الاتحاد اتنى يستقل بوضعها دون التقيد بالنظم والقواعد المقررة في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

وذلك يتطوع بأن المشرع أنشأ جهازاً إدارياً توافرت له مقومات الهيئة العامة ، بقيامه على مرفق عام ، وتبعه بشخصية اعتبارية وميزانية مستقلة (م - ٢٣ - ج ٢)

واقر له بهذه الغلبة بحق وضع لوائح خاصة للعاملين به ، مع بقائهم خاضعين
لنظمهم السابقة حين وضع تلك اللوائح .

ولما كان القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالات بعض العاملين
من حملة المؤهلات الدراسية في مئحته الاولى وكان انقضى رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ بملاجه اثاره المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في مئحته الثانية
يقتضيان بمرتين احكامهما على العاملين بالاجهاز الادارى للدولة والهيئات
العامة الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فان العاملين بالاتحاد في هذا
التاريخ يخضعون لاحكام هذين القانونين ..

لذلك انتهت التجهية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان
احكام القانون رقم ٨٢ المشار اليه على العاملين بالاتحاد الادامة والشتيزيون
في ظل العمل باحكام قانون انشائه رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ١٢٣ في ١٧/١٢/١٩٨١)

الفصل الثاني — رسوم

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ — الرسم المقرر لهيئة الإذاعة على استهلاك التيار الكهربائى والإنارة طبقا لهذا القانون — عبء يتحمله المستهلكون وحدهم — قيام جهات توزيع التيار الكهربائى بإداء هذا الرسم نيابة عن المستهلكين الى جهات التوليد لتوريده مقدما الى هيئة الإذاعة — ليلولة ما يؤديه المستهلكون بعد ذلك الى جهات التوزيع — لاساس ذلك وتطبيقه على التيار الكهربائى الموزع بمعرفة ادارة الاسكان والمرافق بمحافظة السويس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى المستهلك على الوجه الآتى : ١٠٠٠٠ ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئة التى تقوم بتوصيله ، ويؤدى الى هيئة الإذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام . ويعنى من هذا الرسم الطلقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة » .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أن « يستحق الرسم المنصوص عليه فى المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجلبة من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعه بمصرفتها سواء للإنارة أو القوى المحركة ، وذلك على لاساس أن ثلاثة أرباع الكمية

المباعة مستعملة فى أغراض الإثارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع شن التيار المورد والمباع بمعرفتها ، وتوريده لهيئة الإذاعة على الأسس المبين بالمادة السابقة .

وتنص المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أنه « على المصانع والورش والمحلات وسائر الجهات التى تدار بالكهرباء من محطات توليد خاصة بها أن تخصص عددا مختبرا ومختوما من المجلس البلدى أو من جهة حكومية مختصة أو من شركات التزام الإثارة لتسجيل القوى المستهلكة الخاضعة للرسم . وعلى الجهات المذكورة توريد الرسم المستحق شهريا إلى هيئة الإذاعة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالى . ولهذه الهيئة حق مراعاة العدادات المذكورة والتفتيش عليها » .

وبين من هذه النصوص إرادة المشرع فى فرض رسم على استهلاك التيار الكهربائى بحيث يؤول هذا الرسم لهيئة الإذاعة ، اذ تعد حصيلة رسوم أجهزة الاستقبال المصدر الأساسى الذى تعتمد عليه هيئة الإذاعة فى سبيل تحقيق أغراضها والنهوض برسالتها . وكان قد سبق ذلك صدور القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون متضمنا قواعد تحديد هذه الرسوم ، الا أنه اعترى تنفيذ القانون المذكور صعوبات عملية ، فضلا من ازدياد نفقات التحصيل بنسبة كبيرة لا تتفق والحصيلة المترتبة على تنفيذ القانون المشار اليه . ولهذا رأى إلغاء هذا القانون الأخير الذى يفرض رسما ثلثنا على حائزى الأجهزة اللاسلكية والاستعاضة عنه بفرض رسم جديد على أساس نسبة ضئيلة من استهلاك التيار الكهربائى . وقد روعى فى هذا الرسم الجديد التوفيق بين حصول هيئة الإذاعة على مستحقاتها فى نظام مريح ، وبين أداء المواطنين لهذا الرسم فى سهولة ويسر . (انظر الإيضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠) .

ويستدل من ذلك — وباعتبار الأصل التشريعى لهذه النصوص — وضوح نية المشرع فى تحميل عبء الرسم لحائزى أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية بالنسبة للقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ وتحمل عبء هذا

الرسم لكل مستهلك كهربائى فى الانارة وفقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ . ففص القانون الاخير فى ملحقته الاولى على اساس فرض الرسم بالنسبة للتيار الكهربائى المستهلك ، وقد راعى المشرع استثناء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة سواء بالمصانع أو المحلات الصناعية أو المنازل أو غيرها . ثم تضمنت المادة الثانية مواجهة حالة التيسار الكهربائى المباع أو المورد بالجملة من جهات التوليد الى جهات أخرى تتولى توزيعه بمعرفة ، وسرا على مبدأ اعفاء الطاقة الكهربائية المستهلكة للقوى المحركة ، وتغليا للصعوبات التى تعترض تحديد هذه الكمية ، فقد افترض النص ان ثلاثة ارباع القدر المباع للاستهلاك انذى يحصل عنه الرسم ، والربع انبقى للقوى المحركة ، وناط بجهات التوليد مهمة تحصيل الرسم المقرر من جهات التوزيع ، مع ثمن التيسار المولد لها ، على ان تقوم جهات التوليد بعد ذلك بتوريد الرسم المحصل من جهات التوزيع الى هيئة الاذاعة .

ويثور انبحث فى هذه الحالة بالنسبة الى المرحلة التالية ، وهى المرحلة التى تنتهى بوصول التيسار الكهربائى من جهات التوزيع الى المستهلكين ، من حيث تحديد الجهة التى يؤول اليها الرسم المحصل من المستهلكين ، وتسليمها بالبدا المستعاد من مقتضى النصوص ومن تطورها التشريعى وما ورد بالمذكرة الايضاحية ، من اتجاه نية المشرع انى تحصيل عبء الرسم لمستهلك التيار الكهربائى المستعمل فى الانارة ، يتمين القول بان هذا الرسم المحصل فى هذه المرحلة يؤول الى الجهات التى سبق ان قامت باداء هذا للرسم سلفا عن المستهلكين ، وهى جهات التوزيع ، التى قامت جهات التوليد بتحصيل الرسم منها وتوريده الى هيئة الاذاعة .

يؤيد ذلك ما ورد بالمادة الخامسة من هذا القانون عندما ناط المشرع بجهات الانتاج المحلية بالنسبة للانتاج المظى ، وبمصلحة الجبارك بالنسبة للبطاريات الجافة المنتجة محليا او المستوردة ، بعبء اداء هذا الرسم لهيئة الاذاعة ، على ان يتحمل بها المستهلك بالاضافة الى الاثمان المقررة لها . والاخذ بهذا النظر يحقق نية المشرع فى تحصيل عبء هذا الرسم لمستهلكى التيار الكهربائى المقصودين اصلا بالرسم ، ويتقضى — فضلا عن ذلك — تحقق الازدواج فى الرسم .

والقول بأن ما تضمنته المادة الثانية من التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفة وتوريده لهيئة الإذاعة على الأساس المبين بالمادة الأولى يعنى أن يؤول الرسم فى المرحلة التالية (وهى مرحلة التوزيع) لهيئة الإذاعة ، على الأساس المبين بالمادة الأولى ، هذا القول مردود بأن المادة الثانية لا تعنى غير التزام جهات التوليد بتحصيل الرسم من جهات التوزيع ، التى تقوم بإداء الرسم سلفا عن المستهلكين فى حدود التقدير الجزائى المحدد بهذه المادة وعلى أساس قيمة الرسم كما حددته المادة الأولى ، ولا يعنى هذا بلية حال أن يتم توريد الرسم المحصل من المستهلكين — فى مرحلة التوزيع — الى هيئة الإذاعة ، وذلك نمىق أدائه اليها بمعرفة جهات التولية فى المرحلة الأولى التى يتم فيها توريد التيار الكهربائى من هذه الجهات الى الجهات التى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، ولما فى هذا القول من شذوذ فى النتيجة التى تؤدى اليها ، وهى ازدواج الرسم المورد الى هيئة الإذاعة وتجاهل نية المشرع الواضحة فى تحصيل المستهلكين للتيار الكهربائى عبء الرسم المشار اليه .

ويخلص مما تقدم أن الرسم المقرر على التيار الكهربائى المورد من جهة توليد الى جهة أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، يقع عبءه على هؤلاء المستهلكين وحدهم ، فإذا ما قبلت جهات التوزيع بإداء هذا الرسم الى جهات التوليد لتوريده مقدما الى هيئة الإذاعة ، فاتها تقوم بذلك عن المستهلكين ، بحيث يؤول اليها ما يقوم المستهلكون بإدائه بمعد ذلك .

ويتطابق ما سبق على الحالة المعروضة ، فإن الرسوم المستحقة على التيار الكهربائى الموزع بمعرفة إدارة الإسكان والمرافق بمحافظة السويس ، والتى سبق تحصيلها وتغطيتها بالأمانات انتظارا للفصل فى تحديد من تؤول اليه ، هذه الرسوم يتمين صرنا الى الجهة التى سبق أن ألتها سلفا عن المستهلكين الى هيئة الإذاعة ، فإذا كانت إدارة الإسكان والمرافق بمحافظة السويس سبق أن ألت تلك الرسوم الى محل تكرير البترول الحكومية بالسويس مع ثمن التيار الكهربائى المورد من المحل اليها

للقيام بتوزيعه على المستهلكين ، ليقوم بدوره بتوريدها الى هيئة الإذاعة ،
فإن الرسوم المعلاة بالامانات تؤول الى الادارة سلفة الفكر .

لهذا انتهى الرأى الى ان رسوم الإذاعة المستحقة على التيار الكهربائى
الموزع بمعرفة ادارة الاسكن والمرافق بمحلفظة السويس والتي سبق
تحصيلها وتعليتها بالامانات تؤول الى الادارة المذكورة اذا كانت قد سبق
ان امنت قيمة تلك الرسوم الى معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس
لتوريدها الى هيئة الإذاعة — وذلك طبقا لنص المادة الثمانية من القانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(فتوى ٣٦٦ فى ٢٨/٤/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية — تستحق على ثمن التيار الكهربائى
طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ —
مقتضى نص المادتين الأولى والثانية من هذا القانون ان عبء الرسم يقع
على عاتق المستهلك للتيار الكهربائى — وان يحصل بواسطة الجهة التى
تقوم بتحصيل ثمن التيار — اذا كان التيار يورد بالجملة تحصل الرسوم
من الجهة التى تستورده على أساس خضوع ثلاثة ارباع كميته لهذه
الرسوم طبقا لحكم القانون — ويكون للجهة المستوردة ان تحصل لحسابها
رسوم الإذاعة من المستهلكين وتؤول اليها حصيلتها قلت او كثرت .

ملخص الفتوى :

يستند من المادتين الأولى والثانية من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠
فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٦٢ ، ان القاعدة هى ان عبء الرسم المشار اليه يقع على عاتق
كل مستهلك لتيار كهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما يستهلكه منه فى أغراض

الإنارة ، دون ما يستهلكه فى القوى المحركة ، وأن الرسم المذكور يصل عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، وذلك بوساطة الجهات التى تقوم بتحصيل هذا الثمن ، على أن تؤديه الى هيئة الإذاعة . على أنه فى حالة ما إذا كان التيار الكهربائى موردا بالجملة من جهات التوليد ، الى جهات أخرى تقوم بتوزيعه على المستهلكين ، فإن جهات التوليد هى التى تقوم بتحصيل الرسم المستحق على اختيار الكهربائى المورد ، من جهات التوزيع ، عند قبيلها بتحصيل ثمن التيار من هذه الجهات الأخيرة . وبحسب الرسم فى هذه الحالة بطريقة جزائية : على أساس خضوع ثلاثة أرباع كمية اختيار الموردة للرسم — باعتبارها مستعملة فى أغراض الإنارة — واعفاء الربع الباقى — باعتباره مستهلكا فى القوى المحركة . وتقوم جهات التوليد ببدء الرسم المحصل على الأساس السابق أى هيئة الإذاعة . ولما كان المستهلك هو الذى يتحمل عبء الرسم على التيار الكهربائى الذى تستهلكه فى أغراض الإنارة ، فإن جهات التوزيع — الملزمة بإداء الرسم الى جهات التوليد محسوبا بالطريقة الجزائية المشار إليها — تقوم بتحصيل الرسم المستحق على المستهلكين مع ثمن التيار الكهربائى المستهلك فى الإنارة ، ويؤول هذا الرسم إليها .

ولا وجه للمحاجة بأن رسوم الإذاعة المستحقة عن التيار الكهربائى المورد من الشركة الى المحافظة تزيد على قيمة الرسوم التى حصلتھا المحافظة فعلا من المستهلكين . مما يترتب عليه تحصيل هذه الأخيرة مبلغا مقابل رسوم لم تحصلها ، واثرء انشركة بلا سبب — ذلك ان نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ صريح فى بيان طريقة حساب الرسوم التى تحصلها جهة التوليد (الشركة) من جهة التوزيع (المحافظة) ، وتؤديها الى هيئة الإذاعة ، وهى طريقة جزائية قصد بها تيسير محاسبة هيئة الإذاعة على مستحقاتها من الرسوم المشار إليها ، ليا كان الخلاف بين قيمة الرسوم المؤداة من جهة التوزيع الى جهة انتوليد على أساس هذه الطريقة ومن قيمة الرسوم التى تحصلها جهة التوزيع من مستهلكى التيار الكهربائى وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من القانون آنس الذكر ويترتب على ذلك بالضرورة أن جهة التوزيع التى ادت الرسوم الى جهة التوليد ، محسوبا بالطريقة الجزائية ، تتحمل الفرق بين قيمة الرسوم التى ادتها ، وقيمة

الرسوم التى تحصلها من المستهلكين أو تفيد منه بحسب الأحوال ما دام
مرد ذلك الى القاتنون ولا محل القول بآراء جهة التوليد (الشركة) ،
اذ أنها تقوم بداء كل ما حصلته من رسوم من جهة التوزيع (المحافظة)
الى هيئة الإذاعة . كما لا وجه للتحدى بوجوب أن تكون الرسوم المستحقة
على التيار الكهربائى ، والتى تؤدى لهيئة الإذاعة بوساطة الشركة
المذكورة ، مسلوية لثيقة التى تحصلها المحافظة من المستهلكين — بخالفة
ذلك لمتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠
بوضعها الراهن »

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن شركة السويس لتصنيع
البتترول (معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس) هى التى تقوم بتحصيل
رسوم الإذاعة المستحقة على التيار الكهربائى المورّد منها الى
محافظة السويس ، من هذه المحافظة وذلك على أسس خضوع ثلاثة أرباع
كمية هذا التيار للرسوم المشر اليها ، واعفاء الربع الباقى منها ثم تؤولها
الى هيئة الإذاعة . وإن محافظة السويس تقوم بتحصيل الرسوم المستحقة
من مستهلكى التيار الكهربائى فى أغراض الإنارة ، عند تحصيل ثمن هذا
التيار من المستهلكين ، وتؤول اليها حصيلتها .

(فتوى ٦٨١ فى ٢١/١٠/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة
اللاسلكية — قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الحكومة والهيئات
الأخرى المصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون
المذكور — استنزالها من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة
مؤسسة ضلحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

ويعد استبعاد ما تستهلكه مؤسسة ضلحية مصر الجديدة فى إدارة
المترو من كمية التيار التى تحصل عليها جملة من جهة التوليد ، تسمى

المادة الثانية من القانون على ما تتولى المؤسسة توزيعه بمعرفتها من التيار ، وعلى مقتضى هذه المادة تعتبر ثلاثة ارباع الكمية المباعة مستحقة فى اغراض الانارة يستحق الرسم عنها ولا يستحق عن الربع الباقى ، وانجزاف فى هذا التقسيم قائم على بيان نسبة ما يستخدم فى الانارة الى ما يستخدم فى القوى المحركة ، لأن الاول يستحق منه الرسم أصلاً والثانى معنى منه بصريح نص المادة الاولى . وعلى ذلك لا شأن لهذا التقسيم الجزائى بصور الاعفاء الأخرى كاعفاء الوزارات والمصالح ، اذ يقوم هذا الاعفاء الآخر مع اعفاء تيار القوى المحركة لا يجب احدهما الآخر .

وعنى ذلك يطمئن أن يستنزل من الرسم المستحق على التيار المستورد جملة بمعرفة المؤسسة قيمة الرسم المحسوب على استهلاك الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة فى الانارة . والقول بغير ذلك يسلم باستحقاق الرسم على ما تستهلكه هذه الجهات فى الانارة حينئذ معفاة صراحة من الرسم .
(فتوى ٣١١ فى ١٦٦٤/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية والقوانين المعدلة له - الرسم المستحق على مؤسسة ضاحية مصر الجديدة طبقاً لهذا القانون - حساب هذا الرسم - انخفاض كمية التيار الذى تتيحه جهة التوليد (إدارة الكهرباء والفاز) للمؤسسة لتوزيعها أساساً لهذا الحساب ، دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد أو لدى المؤسسة - أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بقانونين رقمى ٤٨ و ١٠٤ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

» يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلو وات ساعة من التيار المستهلك على الوجه الآتى :

٢ ملجم (مليون) فى دائرة كل من محافظتى القاهرة والاسكندرية ومدينة الجيزة .

١ — ملجم (ملجم واحد) فى سائر أنحاء الجمهورية الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ، ويؤدى الى هيئة الاذاعة كل سنة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

ويعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستعملة فى أقوى الحركة . كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للانارة الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودورة العبادة والمدارس والمستشفيات العامة (نصبت هذه الفقرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ وعمل بحكمها من اول يوليو سنة ١٩٦٢) .

وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه « يستحق الرسم المنصوص عليه فى المادة السابقة بالنسبة للتيار الكهربائى المورد بالجملة من جهات التوليد الى هيئات أو جهات أخرى تقوم بتوزيعها بمعرفتها سواء للانارة أو القوى المحركة ، وذلك على أساس ان ثلاثة ارباع الكمية المباعة مستعملة فى اغراض الانارة ، وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن انتيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة على الأساس المبين فى المادة السابقة » .

ومن حيث أنه يبدو من المادة الثانية المذكورة ان المشرع قد ربط فيما بين ثمن التيار الكهربائى وبين الرسم حين نص على ان « وعلى جهات التوليد تحصيل الرسم المستحق مع ثمن التيار المورد والمباع بمعرفتها وتوريده لهيئة الاذاعة » الأمر الذى يؤخذ منه ان المشرع جعل من كمية التيار المباعة وعاء للرسم ، ولهذا لا يجوز ان يختلف مقدار التيار المستحق عليه الرسم عن مقدار التيار الذى يلتزم المستورد بلناؤه ثمنه الى جهة

التوليد ، ويترتب على ذلك أن تكون العبرة فى حساب الرسم بكمية التيار الذى تبيعه جهة التوليد لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة وتقتضى منها ثمنه طبقا للاتفاق بينهما ولما هو مقرر فى القوانين واللوائح ، وذلك دون اعتبار لبيان كمية التيار لدى جهة التوليد أو لدى المؤسسة .

(مئوى ٢١١ فى ١٩٦٤/٤/٧) .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بإعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم المفروض على التيار الكهربى الذى تستهلكه للإشارة — عدم تضمن القانون المذكور أثرا رجعيا إلى ما قبل تاريخ العمل به فى أول يونية سنة ١٩٦٢ — مقتضى ذلك أن تبقى الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربى الذى استهلكته فى الإشارة فى المدة من تاريخ العمل بإحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ إلى أول يوليو سنة ١٩٦٢ — أحقية مؤسسة ضاحية المعادى فى مطالبة معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار الكهربى الذى استهلكته فى الإشارة عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠ إلى آخر يونية سنة ١٩٦٠ والذى سبق أن أئنته المؤسسة المذكورة عن المعسكرات إلى هيئة الإذاعة فى ٢٠ من يوليو سنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربى المستهلك عن الوجهة الآتى :

٢ مليم (مليلان) فى دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والإسكندرية »

١ مليم (مليم واحد) فى دائرة المجلس البلدى الأخرى .

ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الإذاعة كل ستة أشهر فى شهرى يناير ويونيو من كل علم .

«ومعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوة المحركة».

وقد صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وقضت المادة الأولى منه بأن تضاف الى المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه — فقرة أخيرة نصها :

« كما يعنى من هذا الرسم التيار الكهربائى الذى تستهلكه للإضاءة الوزارات والمصالح العامة والمجالس المحلية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة » .

ونصت المادة الثامنة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢ » .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر انه « صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ، ونص فى مادته الأولى على فرض رسم على كل مسهلك تيار كهربائى عن كل كبلوات ساعة من التيار الكهربائى على أن يحصل هذا الرسم مع ثمن اقتيار الكهربائى المحصل بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيله ويؤدى الى هيئة الإذاعة كل ستة أشهر ومعنى من هذا الرسم الطاقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، وقد اشار مجلس الدولة بمريلان الرسم المقرر فى القانون المذكور على ان الحكومة ومصالحها وعلى الهيئات العامة الأخرى . ولما كانت الحكمة من صدور القانون المشار اليه عو انه قد أصبحت حيازة أجهزة الراديو الآن من مستلزمات الحياة ، بحيث أصبح فى كل منزل وفى كل محل ، وإن هذا الرسم نظير الخدمات التى تؤدها هيئة الإذاعة . لذلك كان من اللازم بدلا من تحصيل

رسم على كل جهاز استقبال ، وتنظيما لهذه العملية ، أن يفرض الرسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى . - هذا ولما كانت هذه الحكمة تنقضى فيها يختص بالتأثر الشوارع والمصالح الحكومية والمدارس ودور العبادة والمستشفيات العامة - هذا فضلا عن أنها تقوم بخدمة عامة وحيوية ، كما أنها تستهدف فى أدائها لخدماتها المصلحة العامة . لذلك أعدنا مشروع القرار الجمهورى بقانون المرافق بالضمان لفترة لخيرة الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه تقضى باعفاء دور الحكومة والمجالس المحلية وغيرها من الهيئات العامة الأخرى ودور العبادة والمدارس والمستشفيات العامة من رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية .

ومن حيث انه يبين من نصوص القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ - ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية ، فرض رسما على كل مستهلك لتيار كهربائى ، يحصل من المستهلك مع ثمن التيار الكهربائى ، بمعرفة الهيئات التى تقوم بتحصيل هذا الثمن ، وتقسم هذه الهيئات بإداء الرسم المذكور الى هيئة الإذاعة فى المواعيد المقررة لذلك . ولم يعف المشرع من الخضوع لهذا الرسم سوى الطقة الكهربائية المستهلكة فى القوى المحركة ، ومعنى ذلك أنه - فى غير هذه الحالة الأخيرة - كان يخضع للرسم المشار اليه جميع المستهلكين للتيار الكهربائى ، لا فرق فى ذلك بين الأفراد والهيئات ، والجهات الخاصة والعامة - بما فى ذلك الوزارات والمصالح العامة .

غير أن المشرع رأى أن المصالح العام يقتضى عدم خضوع انوزارات والمصالح العامة للرسم المفروض على التيار الكهربائى الذى تستهلكه للاترلة ، لما تقوم به من خدمات عامة وحيوية تستهدف فى أدائها المصلحة العامة - لذلك أصدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ قاضيا باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم سالف الذكر ، على أن يعمل بهذا القانون - بما تضمنه من الإعفاء - اعتبارا من أول يونيو سنة ١٩٦٢

ولما كان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ المذكور ، لم يتضمن أمرا رجوعيا لأغفال حكمه الخاص باعفاء الوزارات والمصالح العامة من الرسم

المشار اليه ، الى ما قبل تاريخ العمل به فى اول يونيو سنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فتبقى الوزارات والمصالح العامة خاضعة للرسم على التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الاتارة ، فى المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ اعمال حكم الاعفاء الذى قضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ .

فلذا كان الثابت ان مؤسسة ضاحية المعادى تقوم بتوريد التيار الكهربائى الى معسكرات الجيش بالمعادى ، ومن ثم فانه طبقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — كتبت معسكرات الجيش المذكور خاضعة للرسم المفروض على التيار الكهربائى ، وذلك بالنسبة الى ما استهلكته من هذا التيار فى الاتارة ، عن المدة من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى اول مايو سنة ١٩٦٠ الى اول يوليو سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٢ ، وكتبت مؤسسة ضاحية المعادى ملزمة بتحويل الرسم المشار اليه من المعسكرات ، مع ثمن التيار الكهربائى الذى تقوم بتحصيله ، على ان يؤدي هذا الرسم الى هيئة الاذاعة كل ستة اشهر فى شهرى يناير ويوليو من كل عام .

وتطبيقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — كتبت مؤسسة ضاحية المعادى بإداء الرسم المفروض على التيار الكهربائى المورد بمعرفتها لمعسكرات الجيش ، الى هيئة الاذاعة ، فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ — بناء على طلب هذه الهيئة — وذلك عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تلتزم معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة ما ادته عنها مؤسسة ضاحية المعادى من الرسم المشار اليه الى هيئة الاذاعة ، وذلك عند تحصيل ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكته المعسكرات فى الاتارة .

ولما كتبت المعسكرات المذكورة كتبت بإبداء ثمن التيار الكهربائى الذى استهلكته فى الاتارة ، عن المدة من اول مايو سنة ١٩٦٠ الى آخر يونية سنة ١٩٦٠ ، دون ان تؤدي معه قيمة الرسم المستحق عن تلك المدة ، والذي كتبت مؤسسة ضاحية المعادى بإدائه الى هيئة الاذاعة .

لذلك فإن مؤسسة ضاحية المعادى يكون لها الحق فى مطالبة
معسكرات الجيش بالمعادى بالوفاء بقيمة الرسم المفروض على التيار
الكهربائى الذى استهلكه فى الإنارة ، عن المدة من أول مايو سنة ١٩٦٠
الى آخر يونيه سنة ١٩٦٠ ، والذى سبق أن لحنه المؤسسة المذكورة عن
المعسكرات الى هيئة الإذاعة فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٦٠

(غتوى ٢٠٠ فى ١٤/٢/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

التيار الكهربائى الذى تستهلكه مؤسسة ضاحية مصر الجديدة فى
ادارة المترو — اعتباره مستعملا فى القوى المحركة فى مفهوم المادة الأولى
من القانون المذكور — اثر ذلك — اغفاهه من الرسم الذى قرره هذا القانون .

ملخص الفتوى :

بمطالبة 'مادتين ١ ، ٢ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
رسوم الإذاعة والأجهزة الاسلكية المعدل بالقانون رقم ٤٨ و ١١٤
لسنة ١٩٦٢ الاتف نصها ببيان أن المدة الأولى تواجه الحالة التى يتم
فيها توزيع التيار الكهربائى على مستهلكيه عن طريق جهة التوليد مباشرة ،
وفى هذه الحالة يحصل الرسم من المستهلك مع ثمن التيار بمعرفة
الهيئات التى تقوم بتحصيله ، والمادة الناقية تعالج الصورة التى يتم
فيها توزيع التيار عن طريق جهة تحصل عليه جملة من جهة التوليد
أى الصورة التى يتدخل فيها وسيط بين المولد والمستهلك .

ولما كلفت مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تحصل على التيار من
جهة التوليد فتستهلك جاقبا منه فى ادارة المترو وتوزع الباقى على المستهلكين
فى الضاحية الذين يستعملونه فى الإنارة وفى ادارة القوى المحركة .

ومن حيث ان جفتب التيار الذى تستخدمه المؤسسة فى ادارة المترو لا يوجد وسيط فيه بين جهة التوليد وجهة الاستهلاك ، ومن ثم تطبق فى شأنه المادة الاولى من القانون دون المادة الثانية التى لا تتناول لحكمتها هذه الصورة بصريح نصها ، لأن ما تستخدمه المؤسسة من التيار فى ادارة المترو ليس تيارا موردا اليها تقوم بتوزيعه وانما باستهلاكه .

وتقريرا على ذلك لا تسرى المادة الثانية من القانون الا على كمية التيار التى توزعها المؤسسة ، لما ما تستهلكه من تيار فى ادارة المترو فيخضع لحكم المادة الاولى ويعنى من الرسم طبقا لصريح هذا الحكم باعتبار تيارا مستخدما فى القوى المحركة .

(فتوى ٣١١ فى ١٩٦٤/٤/٧) .

از هر

الأزهر

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولفحة القرآن كلفية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك . يتعين أن يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة تتوافر له مقومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتهى إليها - أجراء الجامعة الموافقة على اعادة عضو هيئة التدريس حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل الموافقة على اعارته لا يشكل خطأ من جانبها يستوجب التعويض لاساس ذلك . الحفاظ على سمعة عضو هيئة التدريس بالأزهر من متابعتها بأحكام قضائية في دولة اسلامية مما يسوء اليه وإلى الجامعة التي ينتهى اليها .

ملخص الحكم :

إن مناط الفصل في هذا الطعن هو بيان ما اذا كان تصرف الجامعة على النحو المشار اليه يكون خطأ في جانبها يترتب عليه مساطتها ، ومن ثم فانه يتعين النظر الى هذا التصرف في ضوء أحكام رسالة الجامعة الأزهرية وما تطلبه القانون من صفات في العاملين بكتباتها ، اذ ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها قد ناطت بالجامعة اختصاص تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح والتفقه في العقيدة والشريعة ولفحة القرآن كلفية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل انواع النشاط والانتاج والزيادة والقوة الطيبة وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوى الى

مسبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى ذلك فانه يتعين أن يكون عضو هيئة التدريس بهذه الجامعة تتوافر له مقومات تنفيذ ما ناطه القانون بالجامعة التي ينتهى إليها ، ومن ثم فإذا ما قامت الجامعة بلرجاء الموافقة على اعارة المطعون ضده حتى يؤدي نفقة زوجته وابنته قبل الموافقة على اعارته فان مسلك الجامعة على هذا النحو لا يشكل خطأ من جانبها ، لأنها أتت تصرفا من شأنه الحفاظ على سمعة أحد أعضاء هيئة التدريس بها ، وذلك من متابعته بأحكام قضائية في دولة اسلامية أخرى ، بما قد يسبب اليه وإلى الجامعة التي ينتهى إليها ، ولا سند فيها ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون رسم طرقا للحصول على الحقوق ليس من بينها تدخل الجهة الإدارية في شأن يخص أحد العاملين بها فان هذا القول لا يؤخذ على اطلاقه ذلك ان الجامعة الأزهرية نها وضع خاص في هذا الشأن من حيث انه يتطلب في أعضاء هيئة التدريس بها أن يكونوا قدوة في التصرف والخلق الكريم يضاف إلى ما تقدم أن الجامعة وافقت على اعارة المطعون ضده في العلم انجلمى ٨٠/٧٩ ثم وافقت على تجديدها في العلم الجامعى ٨١/٨٠

ومن حيث انه لما تقدم ننتفى بمسئولية الجامعة حيال ما قامت به قبل المطعون ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه الحكم بلفائنة وبرفض طلب التعويض مع الزام المطعون ضده بمصاريف الطعن عملا بنص المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٦) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

موظفو الأزهر والمعاهد الدينية — المادة الأولى من قانون موظفي الدولة — النص على سريان احكامه على هؤلاء الموظفين — المقصود منها — تطبيق هذه الأحكام عليهم فيها عدا ما نصت عليه القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

ملخص الفتوى :

أن قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد نص في مادته الأولى على الآتي : — « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام موظفي وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ويلقى كل حكم يخالف هذه الأحكام » .

والنص الوارد في المادة المذكورة لم يستهدف إلا التنبيه فقط إلى سريان الأحكام انفرادية بقانون موظفي الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف ، وإن شأنهم في ذلك شأن سائر موظفي الدولة ، دقما لكل شبهة يمكن أن تقوم في هذا الصدد بسبب استقلال هذه الجهات ، ولم يقصد إلى إلغاء القوانين الخاصة بهذه الهيئات وإحلال أحكام قانون موظفي الدولة محلها ، وآية ذلك أن قانون الجامع الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ طرأت عليه عدة تعديلات بعد صدور قانون موظفي الدولة . بما ينصصح عن إرادة المشرع في هذا الشأن على الوجه المتقدم ذكره .

وإذ أخضع قانون موظفي الدولة موظفي الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ووزارة الأوقاف لأحكامه من وجهة النظر العام على ما سبق بيانه ، فإنه يتعين أعمال النص الوارد في الفقرة الرابعة من المادة ١٢١ من القانون المذكور في شأنهم على ما جرت به من « أن أحكام هذا القانون لا تسرى على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » . وعلى مقتضى ذلك أحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فيما عدا ما نصت عليه أحكام القوانين الخاصة بهاتين الهيئتين .

(فتوى ٧٦ في ١٩٥٥/٥/٥) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

نص المادة ١٢٢ من قانون التوظيف على أن يكون لشيوخ الأزهر الاختصاصات الممنوحة بهذا القانون للوزير — النص في القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على تعيين وزير لشئون الأزهر وتحديد اختصاصاته وفقا للمادة ١٠٠ من هذا القانون — يترتب عليه تعطيل نص المادة ١٢٢ من قانون التوظيف وصيرورة الوزير قمة الشئون الإدارية بالأزهر وصاحب الرئاسة دون شيخ الأزهر الذي يقتصر اختصاصه على الشئون الدينية وحدها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة على أنه « ويكون لشيخ الجامع الأزهر الاختصاصات والسلطات الممنوحة بهذا القانون للوزير » وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .

وبين من هذا النص الأخير أنه قد نصب لأول مرة — على مدى وجود الأزهر — وزيرا لشئونه ، ومقتضى وجود وزير لشئون الأزهر أن تجتمع بالنسبة إليه كل الاختصاصات والسلطات التي تقررها القوانين واللوائح للوزير ، لا يستبعد منها أو يخرج عنها إلا ما ينص قانون وإعادة تنظيم الأزهر على أن يمهّد به لغير الوزير ، وفيما عدا ذلك تستقر اختصاصات الوزير أصلا بالنسبة إلى الأزهر — لوزير شئونه دون غيره ، وتلك مسألة تتعلق بالتنظيم الإداري الذي يأتي انضباطه أن ينصب وزير لشئون جهة وتكون اختصاصات الوزير منها لغيره بدون تصريح من المشرع ، ويترتب على ذلك بحكم اللازم تعطيل حكم الفقرة انثانية من المادة ١٢٢

من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لانتقال الاختصاص الوارد بهذا الحكم الى وزير شؤون الأزهر على مقتضى الاثر اللازم لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، يؤيد هذا النظر ويؤكد ما يلي :

نولا : تنص المادة الرابعة من قانون اعادة تنظيم الأزهر على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر وصاحب الراى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الاسلام وله الرياسة والتوجيه فى كل ما يتصل بالحراست الاسلامية فى الأزهر وهيئته . ويرأس المجلس الاعلى للأزهر » .

وهذا النص واضح اندلالة فى بيان أن منصب شيخ الأزهر هو منصب دينى ومن ثم لا تكون له اختصاصات ادارية الا فى حدود تصريح تشريعى ، وما يميز ذلك أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الأزهر (الذى حل محله واهل القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) كان ينص فى مادته السادسة على أن « شيخ الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين . والمشرف الأعلى على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين وهو المنفذ الفعلى لجميع اتقوانين والمراسيم والأوامر الملكية والوائح والقرارات المختصة بالجميع الأزهر : والموظفون تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره . . . » — فهذا النص يجعل منصب شيخ الأزهر منصب الإمامة فى الدين والرياسة فى الادارة ، واتساقا معه ورد حكم الفقرة انتقائية من المادة ١٣٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ ، على أن ذلك النص لم يتردد ككل حكمه فى القانون الجديد للأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وانما تضمن — فحسب — فى مادته الرابعة حكم الإمامة الكبرى والصدارة فى شئون الدين دون اشارة الى الرئاسة الادارية ، مما يوضح أن اتجاه المشرع فى القانون الجديد الى قصر المنصب الاعظم على أمور الدين دون شئون الادارة ، الامر الذى يعطل للحكم المشمل ائيه بقانون الموظفين فيما وكله الى شيخ الأزهر من اختصاصات الادارة فى شئون الموظفين ، ويصل انعطال الى غاية الالغاء بوجود وزير لشئون الأزهر تجتمع له سلطات هذه الادارة بحكم المنصب .

ثانيا : تنص المادة ٩٩ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن
« تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت
الإشارة إليه في هذا القانون »
١ - اختصاصات شيخ الأزهر ، ووكيل الأزهر ، ... ، ...

فلو أن لشيخ الأزهر اختصاصات الوزير ما فوض شارع القانون
لائحته التنفيذية في تحديد اختصاصات شيخ الأزهر ؛ حيث لا وجه
لتحديد اختصاصات الوزير لأنها قائمة في القوانين المعمول بها - أما وقد
ورد هذا التفويض فلن يوارده أن اختصاصات شيخ الأزهر غير محددة
وستحددها اللائحة التنفيذية .

ثالثا : حين أراد القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أن يعهد باختصاصات
الوزير أو بعضها لمسؤول في الأزهر غير وزير شؤونه نص على ذلك صراحة ،
فعمد المادة ٦٦ من هذا القانون تنص على أن « ... » ولدير الجامعة
(جامعة الأزهر) سلطة الوزير فيما يختص بموظفي الجامعة طبقا
لما تحدده اللائحة التنفيذية » .

ولو أن اتجاه المشرع إلى الإبقاء على اختصاصات الوزير نشيخ
الأزهر لنص على ذلك صراحة في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

رابعا : تنص المادة ١٠٠ من القانون المذكور على أن للوزير المختص
إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكميلية مؤقتة تتعلق بشئون الأزهر
وهيئته بما لا يتعارض مع نصوص هذا القانون وذلك خلال الفترة التي
تعد فيها اللائحة التنفيذية لجهن صدورها .

واعطاء هذا الاختصاص لوزير شئون الأزهر واضح الدلالة على
أن الوزير هو قمة للشئون الإدارية وصاحب الرئاسة فيها ، الأمر الذي
يتعارض مع التسليم بقيام اختصاصات الوزير في شئون الموظفين -
وهي شئون إدارية - لغيره . ولو كان هدف المشرع غير ذلك واتجاهه
إلى الإبقاء على هذه الاختصاصات لشيخ الأزهر لقيد سلطة الوزير المذكورة
بالأ تخذ بما لشيخ الأزهر من اختصاصات في شئون الموظفين ، وذلك -
مرة أخرى - في قانون يجعل لشئون الأزهر وزيرا .

هذا ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ١٠٠ المذكورة يعطى الوزير كامل اختصاص التنظيم والتكليف فى الأزهر لحين صدور اللائحة التنفيذية ، وهو بذلك يعطى أى اختصاص آخر الى أن تصدر اللائحة فتستبين الأمور وتحدد معالم السلطة وحدود الاختصاص .

لهذا فقد استقر الرأى على أنه انى أن تصدر اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومع براءة الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من هذا القانون يكون وزير شئون الأزهر هو صاحب الاختصاصات والسلطات الممنوحة للوزير بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وذلك بالنسبة الى موظفى الأزهر الخاضعين لأحكام هذا القانون .

(نفوى ١٠٤٨ فى ١/١/ ١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

شيخ الأزهر هو المهيمن على جميع الجهات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر فى مسائل موظفيها وأنه بالنسبة لها ولوظيفها سلطة الوزير فيما عدا موظفى جامعة الأزهر — وزير الدولة لشئون الأزهر يمارس اختصاصاته بالنسبة لجامعة الأزهر عن طريق شيخ الأزهر — نتيجة ذلك — اختصاص شيخ الأزهر بتشكيل اللجنة المقوطب بها النظر فى شئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئاته وفقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات التابعة والوحدات التابعة لها تنص على أن « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لشئون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون فى نطاق الوزارة من خمسة أعضاء بينهم ثلاثة على الأقل من أئمة مديرى أو أعضاء الإدارات القانونية بالجهات التابعة للوزارة » .

وينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (٣) على أن « يعين بقرار من رئيس الجمهورية وزير لشئون الأزهر » .

وينص في المادة (٤) على أن « شيخ الأزهر هو الإمام الأكبر وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام وله الرئاسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية في الأزهر وهيئاته ويرأس المجلس الأعلى للأزهر » .

وينص في المادة (٨) على أن « يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

١ - المجلس الأعلى للأزهر .

٢ - مجمع البحوث الإسلامية .

٣ - إدارة الثقافة والبحوث الإسلامية .

٤ - جامع الأزهر .

٥ - المعاهد الأزهرية » .

وينص في المادة (٣٩) على أن « يتولى إدارة جامعة الأزهر :

١ - مدير جامعة الأزهر » .

وينص في المادة (٤١) على أن « يكون تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الوزير المختص واقتراح شيخ الأزهر » .

وينص في المادة (٩٩) على أن « تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المسائل الآتية وغيرها مما وردت الإشارة إليه في هذا القانون .

١ - اختصاصات شيخ الأزهر » .

وتنص المادة (٢٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « يتولى رئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة الإدارية والمالية وهو الذي يمثلها أمام الهيئات الأخرى » .
وهو مسئول عن تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية ... » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شؤون الأزهر وتنظيم مسئولياتها في المادة الأولى على أن « تقوم وزارة شؤون الأزهر على تحقيق الأهداف التي صدر من أجلها قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن أهمها إعداد المتخصصين في تعليم القرآن الكريم وعلوم الدين واللغة العربية وإعداد العالم الإسلامي والداعية الإسلامي المتبحر في العلوم الدينية وغيرها من العلوم والعمل على حفظ التراث الإسلامي وتجليته ونشره وإظهار حقيقته في تقدم البشر .

وهي تمارس مسئولياتها لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالي :

- ١ — بحث واقتراح السياسة التعليمية والتربوية في التعليم الأزهرى .
- ٢ — تقرير المناهج التي تؤدي الفرض من التعليم الأزهرى .
- ٣ — تشجيع البحث العلمى الإسلامى .
- ٤ — ربط التعليم الدينى وأبحاث العلمى الإسلامى بحركة المجتمع .
- ٥ — تجميع التراث الإسلامى .
- ٦ — تقديم الخدمات التعليمية الدينية .
- ٧ — وضع الخطة لإنشاء الأبنية التعليمية .
- ٨ — وضع الخطط لمواجهة احتياجات العالم العربى والإسلامى من علماء الأزهر .
- ٩ — تدعيم هيئات التدريس في المعاهد الدينية وجامعة الأزهر .
- ١٠ — وضع الخطط الخاصة بالبعثات العلمية الموفدة من الأزهر .
- ١١ — العناية بالوافدين إلى الأزهر لتلقى العلم به .
- ١٢ — العناية بالمراكز الإسلامية في الخارج ،

وينص القرار رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه في المادة الثالثة على أن « يتبع وزير شؤون الأزهر (الأزهر والهيئات التي يشملها) » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في المادة (١) من مواد إصداره على أن « يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليها المرافقة لهذا القرار ويلغى كل نص يخالف أحكامها » .

وينص في المادة (٢) من مواد الإصدار على أن « تلغى المادتان الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ويستمر العمل ببقاى أحكامه فيما لا يخالف أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام اللائحة التنفيذية المرافقة له » .

وينص هذا القرار في المادة (٣) من مواد إصداره على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا تنفذ قرارات المجلس الأعلى للأزهر أو مجمع البحوث الإسلامية أو مجلس جامعة الأزهر فيها يحتاج إلى استصدار قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو من مجلس الوزراء إلا بعد اعتيادها من وزير شؤون الأزهر طبقاً للمادتين ١١ ، ٥٠ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ويسرى ذلك على ما يصدر من قرارات في المسائل المنصوص عليها في المواد ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ٣٠/ب ، ٢/٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ من القانون المذكور وكذلك في المسائل التي جعل هذا القانون لوزير شؤون الأزهر اختصاص إصدار قرار فيها » .

وينص اللائحة المرافقة للقرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في المادة (٢) على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون الشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته وللعلمين بها عدا جامعة الأزهر جميع الاختصاصات المقررة لوزير في كافة القوانين واللوائح ويكون له بالنسبة لجامعة الأزهر الاختصاصات المقررة في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة » .

وتنص المادة (١٢٦) من تلك اللائحة على أنه « مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وهذه اللائحة يكون لدير الجامعة بالنسبة لأجهزة الجامعة وللعلمين بها من غير أعضاء هيئة التدريس جميع

الاختصاصات المقررة لنوزير في كافة القوانين واللوائح وذلك دون الرجوع في شأنها الى وزارة الخزانة أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة . الا أنه في الحالات التي توجب القوانين إصدار قرار من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء يتعين إرسال القرارات الى شيخ الأزهر لإرسالها الى وزير شؤون الأزهر لاتخاذ اللازم بشأنها ..

ومن حيث أنه باستقراء هذه النصوص يبين أن الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية ووزارة الثقافة والبعوث الإسلامية وجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية تتبع جميعها شيخ الأزهر وذلك ثابت بصريح نص المواد ٤٤ ، ٤٨ ، ٤١ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بإعادة تنظيم الأزهر وبصريح نص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ وقد أصبح من غير الممكن المجادلة في ذلك بعد إلغاء الملتحقين الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شؤون الأزهر وتحديد مسؤولياتها فبد إلغاء المادة الأولى لم يعد هناك ازدواج في الاختصاص ويعد إلغاء المادة الثالثة لم يعد هناك ازدواج في التبعية ومن ثم يكون فضيلة الام الأكبر شيخ الأزهر هو المهيمن على تلك الجهات في مسائل موظفيها وله بالنسبة لهذه الجهات ولوظفيها سلطة الوزير فيما عدا موظفي جامعة الأزهر لأن مديرها له بالنسبة للجامعة ولوظفيها سلطة الوزير بيد أن ذلك لا ينفي تبعية جامعة الأزهر لشيخ الأزهر . وليس لوزير الدولة لشؤون الأزهر أن يمارس أي اختصاص بالنسبة للجامعة إلا عن طريق شيخ الأزهر الذي خوله القانون اختصاصات وزير التعليم العالي بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بها وذلك يقطع بتبعية الجامعة للام الأكبر وبالتالي فإنه يختص بكل ما يتصل ويرتبط على هذه التبعية .

ومن حيث أن المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تشلن الإدارات القانونية قد خولت الوزير المختص سلطة تشكيل اللجنة المنوط بها النظر في شئون مديري وأعضاء الإدارات القانونية كما حددت المادة ذاتها هذا الوزير بلأه الذي يحظى في نطاق وزارته هذه الإدارات وتتبعه الجهات التي تعمل بها تلك الإدارات القانونية ولما كان هذا الوصف يصدق

على فضيلة الامام الاكبر شيخ الجلع الأزهر بالنسبة لجميع الجهات التي
نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على تبقيتها له بما في ذلك جامعة الأزهر
نانه يختص وحده بتشكيل اللجنة المشار إليها .

ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان فضيلة وزير الدولة لشئون الأزهر
أصبح بعد الفاء الملتين الأولى والثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم
١٠٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتظيم وزارة شئون الأزهر وتحديد مسؤولياتها طقة
اتصال بين الأزهر كهيئة دينية مستقلة وبين الحكومة وانحصر اختصاصه
في مسائل محددة تنش هذا المعنى اصدق تبين فهو في المادة (١١) من
القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ يصدر القرارات التي يوافق عليها المجلس
الاعلى للأزهر اذا كان تنفيذها يحتاج الى اصدار قرار منه فان مضت
ستون يوما بغير ان يصدر قراره أصبحت موافقات المجلس الاعلى للأزهر
نافذة بحكم القانون ، وفي المادة (٥٠) من هذا القانون يصدق على بعض
قرارات مجلس جامعة الأزهر ، وفي المادة (٢٢) يلزم موافقته لعقد اجتماع
غير عادي لجميع البحوث الاسلامية ، وفي المادة (٢٣) يعرض على رئيس
الجمهورية تعيين ائمن المجمع الذي يوافق عليه الامام الاكبر — وكذلك
الامر بالنسبة لباقي اختصاصاته المنصوص عليها في المواد ٢٦ ، ٢٩ ،
٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٨٣ فهو في هذه المواد التي انحصر
فيها اختصاصه لا يصدر قرارا على وجه الاستقلال بغير موافقة من الامام
الاكبر او الهيئات التي تتبع فضيلته وانما يلزمه لممارسة هذا السلطان ان
يطلب منه الامام الاكبر او احدى الجهات التابعة له اصدار اقرار ، واذا
كان الامر يحتاج الى اصدار قرار من رئيس الجمهورية او من مجلس الوزراء
او اصدار قانون تولى وزير الدولة لشئون الأزهر عرض الامر على الجهات
التي مستصدر القرار ومن ثم فان وزير الدولة لشئون الأزهر لا يقوم على
راس وزارة يعد الأزهر وهيئته جهات تابعة لها الامر الذي يؤدي الى حجب
الاختصاص بتشكيل اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٧ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٣ المشار اليه عنه .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بأن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١
ولا تحت التنفيذ قد اطلقا على وزير الدولة لشئون الأزهر تسمية الوزير

المختص لأن هذه التسمية تصدق فقط بالنسبة للاختصاصات المنصوص عليها فيها فلا تتعداها إلى غيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين الأخرى كالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية خاصة وأن القانون الأخير قد عرف الوزير المختص بتشكيل اللجنة المنسوبة بها النظر في شئون محيرى وأعضاء الإدارات القانونية تعريفا لا يجد صداه في وزير الدولة لشئون الأزهر، وما لا شك فيه أن المشرع قصد بإلقاء تبعية الأزهر والهيئات التي يشملها لوزير شئون الأزهر العودة لمسيح وصريح أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٨ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة شئون الأزهر ينقلها في مملتها الأولى والثالثة ، وبذلك لم يعد وزير الدولة لشئون الأزهر متبوعا لاي من الجهات التي يشملها الأزهر .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجليل الأزهر بتشكيل لجنة شئون محيرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر وهيئة المنصوص عليها بالمادة ١٧

من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

(فتوى ٥٢٦ في ١/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم ١٦٥)

المبدأ :

المجلس الأعلى للأزهر يجوز له أن يفوض في بعض اختصاصاته رئيسه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر — أساس ذلك أنه مع خلو القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بأعادة تنظيم الأزهر ولائحته التنفيذية من أي نص على جواز هذا التفويض تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها ويتعين التماس الحكم الخاص بها (باعتبار أن الأزهر هيئة عامة) في قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الذي يجيز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى رئيس المجلس ببعض اختصاصاته .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بأعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ينص في المادة ٢ منه على أن « الأزهر هو الهيئة الطبيعية

الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وتحمل الرسالة الإسلامية الى كل انشعوب » . كما ينص في المادة ٦ على أن يكون للأزهر شخصية معنوية عربية الجنس ويكون له الأهلية الكاملة للمقاضاة وقبول التبرعات التي ترد اليه عن طريق الوقف والوصايا والهبات بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي يقوم عليه الأزهر .

وشيخ الأزهر هو الذي يمثل الأزهر ويكون له حق مقاضاة نظلسار الاوقاف التي للمدرسين أو الموظفين أو الطلاب نصيب فيها » ~

وقد رثت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٤ وهى بصدد أرساء التكييف القانونى للأزهر انه يعتبر هيئة عامة ، وعلى هذا الأساس يعتبر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العلمية بمثابة الشريعة العلمية التي يرجع الى احتكامها في كل ما لم يرد عليه نص في قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ~

واذا خلا القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ باعادة تنظيم الأزهر هو ولائحته التنفيذية من أى نص على جواز تفويض المجلس الاعلى للأزهر للامام الاكبر شيخ الأزهر ومن ثم تعتبر هذه المسألة مسكوتا عن حكمها في قانون الأزهر ويتعين التماس الحكم الخاص بها في تاتون الهيئات العلمية .

ومن حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات انعابة ينص في المادة ٧ بند ٥ منه على ان « يجوز لمجلس الادارة ان يعهد الى لجنة من بين أعضائه أو الى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض احد أعضائه أو احد المديرين في القيام بمهمة محددة ، » مما يفيد انه يجوز قانونا ان يفوض المجلس الاعلى للأزهر فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر في بعض اختصاصاته على النحو الوارد في قرار المجلس الصادر بجلسته المنعقدة في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٧٥ ،

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مشروعية تفويض المجلس الاعلى للأزهر رئيسه فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر في الاختصاصات المشار اليها .

(فتوى ١٤ في ١١/١/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

ميزانية الجامع الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ — تضمن الإدارات الواردة تحت الإدارة العامة وظائف متدرجة تدرجاً هرمياً من شأنه الإفصاح عن استقلال هذه الإدارات — اثر ذلك — عدم جواز مزاحمة احد موظفي احداها موظفاً آخر في ادارة أخرى عند خلو إحدى درجاتها او رفعها — مثال بالنسبة لاستقلال ادارة المراقبين عن غيرها من هذه الإدارات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت ان ميزانية الأزهر في السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ أوردت تحت الإدارة العامة جلة إدارات منها مراتبة البحوث الإسلامية ومكتب شيخ الجامع الأزهر وإدارة تفتيش العلوم الدينية وانعربية ومراقبة العلوم والآداب وموظفو الإدارة العامة وتضمنت بعض هذه الإدارات وظائف متدرجة تدرجاً هرمياً من شأنه ان ينصح عن رغبة انجبهة الإدارية في أن يكون لهذه الإدارات استقلالها وبالتالي فلا يسوغ أن يزاحم في الترقية أحد الموظفين الذي ينتسب الى إحدى هذه الإدارات آخر في إدارة أخرى إذا تساوى معه في الاقدمية او سبقه إذا خلت إحدى الدرجات ، فإذا ما اتضح في خصوصية هذه الدعوى ان الطاعنين يعملان في المراتبة وهي لها تدرج هرمي في وظائفها (من السادسة الى الثالثة في ميزانية تلك السنة) فلا يزاحمان غيرها في أية إدارة أخرى لا سيما وقد حوت هذه الميزانية التأسيسية الآتية : تحت إدارة المراقبين (نقنت الوظائف من الكليات والمعاهد لتكون وحدة واحدة تلحق بالإدارة العامة مما يستفاد منه ان درجات هذه الوظائف كانت تتبع الكليات والمعاهد ثم رؤى ضمها في وحدة مستقلة والحققها بميزانية الإدارة العامة للأزهر حتى لا تستقل كل كلية أو معهد بمخصص لها من درجات لهذه الوظائف)

ويخلص من هذا ان هذه التأسيسية لم تقض بدمج هذه الوظائف في غيرها من وظائف الإدارات العامة وهي عديدة وكل منها ينتمي الى كادر

خاص وإذا تبقى لهذه الإدارة ذاتيتها وخصائصها ولوضاعها كإدارة مستقلة عن غيرها ، ولما كانت أعلى درجة في هذه التوحدة هي الثالثة وكل من الطلعين في هذه الدرجة فلا يمكن ترقية أحدهما أو كلاهما إلى الدرجة الثانية في أية إدارة أخرى من إدارات الإدارة العامة إنما يمكن ترقيةها إذا حصل رفع في درجات وظائف تلك الوحدة .

(طعن ٢٢٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

موازنة الأزهر الشريف لعام ١٩٧٧ — تقسيمها إلى : ١ — بند الوظائف الدائمة ويشمل وظائف الإدارة العليا والعاملين بمكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ٢ — بند العاملين بإدارات الأزهر الأخرى — اعتباراً من موازنة سنة ١٩٧٧ أصبح للعاملين بالمكتب المذكور موازنة مستقلة خاصة بهم شملت نوعيات من الوظائف المختلفة — الأثر المترتب على ذلك : الدرجات التي تخلو في إحدى الوظائف بالمكتب المذكور يتم شغلها من بين العاملين بهذا المكتب ولا يجوز أن يتزاحم عليها العاملون غير التابعين للمكتب أساس ذلك: التخصيص الوارد في الموازنة .

ملخص الحكم :

أنه يبين من الإطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٦ قطاع التعليم والبحوث والشباب — قسم ٩٠٢ وزارة شؤون الأزهر فرع (٢) الأزهر الشريف تحت عنوان مفردات البلب :لاول — أجور « ان الوظائف والدرجات الخاصة بالأزهر سواء أكانت وظائف الإدارة العليا أو مجموعة الوظائف التخصصية أو الفنية أو التنظيمية والإدارية أو المكتبية أو الخدمات المعاونة منها وردت عامة وغير مخصصة لوظائف معينة ، ومن ثم يتزاحم عليها جميع العاملين مادامت شروط الترقية متوافرة في شأنهم » - غير أنه بالإطلاع على موازنة الحكومة المركزية للسنة المالية ١٩٧٧ قطاع التعليم

والبحوث والشبيل قسم — ١٠٢ — الأزهر فرع (١) الأزهر الشريف تحت مفردات الباب الاول — أجور « بند ١ — الوظائف الدائمة وشمل هذا البند وظائف الإدارة العليا (شيخ الأزهر — وكيل الأزهر ...) كما عمل تحت بند أولا : العنوان الاثنى « وظائف المعلمين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الجلمع الأزهر (وظائف الإدارة العليا مجموعة الوظائف التخصصية — الوظائف الفنية — مجموعة العمال المهنيون — المجموعة النوعية للوظائف التنظيمية والإدارية — مجموعة الوظائف المكتبية المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة) ، وتشمل تحت بند ثانيا ، وظائف المعلمين بدارات الأزهر الأخرى (مجموعة الوظائف التخصصية انوظائف الفنية — العمال المهنيون — انوظائف التنظيمية والإدارية — انوظائف المكتبية . المجموعة النوعية لفئات وظائف الخدمات المعاونة » ويتضح من هذا البيان المقارن لميزانية الأزهر عن عام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٧ انه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ أصبح للمعلمين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر موازنة مستقلة خاصة بهم شملت: نوعيات من الوظائف المختلفة ، وجاء توزيع الفئات المالية على المجموعات الوظيفية متكلا اذ شمل كافة الوظائف كما شمل كافة المستويات والفئات الوظيفية فناء انتسلسل الهرمى للفئات المالية متكلا مع نوعية الوظائف وبالتالي فانه على مقتضى هذا التوزيع الوارد في موازنة الأزهر الشريف لعام ١٩٧٧ تكون موازنة المعلمين بمكتب فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر مستقلة عما عداها من وظائف المعلمين بدارات الأزهر الأخرى — وما يؤكد ذلك ما جاء بكتاب وزير المالية رقم ١٩٨٨ المؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ الموجه لفضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر (والرفق بحافظة مستندات المدعى) من انه « صدرت موازنة العام المالى ١٩٧٧ متضمنة تائسرا ينص على تقسيم بند ١ — الوظائف الدائمة بموازنة الأزهر الشريف الى كادرين مستقلين الاول منهما يضم وظائف المعلمين التابعة لمكتب شيخ الأزهر ويفرد لها ائتمنية خاصة ، فى الكادر الثانى يضم باقى وظائف المعلمين التابعين لدارات المختففة للأزهر » . ويبنى على ذلك انه اعتبارا من موازنة السنة المالية ١٩٧٧ (أى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧) فان الدرجات التى تخلق فى احدى الوظائف الخاصة بمكتب شيخ الأزهر يتم شغلها من بين المعلمين بهذا المكتب ولا يجوز ان

يتراحم عليها العاملين غير تابعين للمكتب استنادا لهذا التخصيص الوارد في الموازنة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦ خلت وظيفة المدير العام لمشؤون القانونية التي كان يشغلها الاستاذ لبلوغه السن القانونية وهي وظيفة من الفئة الثانية ذات الربط السنوى ٨٧٦/١٤٤٠ جنيتها وقد صدر بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧٧ قرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ونصت المادة الاولى منه على ان « ينقل الى مكتب شيخ الازهر اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ : السادة المحالين الاتية اسماؤهم بعد »

اولا : مجموعة الوظائف التخصصية

ثانيا : مجموعة الوظائف التنظيمية :

١ — الاستاذ — الفئة الثانية (احيل الى المعاش اعتبارا من ١٩ من مارس سنة ١٩٧٦) .

٢ — الاستاذ (المسمى) — الفئة الثالثة — كما نصت المادة الثانية على انه « ترفع اسماء السادة المذكورين من سجلات التقديمية العامة وتقردهم سجلات تقديمية خاصة ضمن العاملين بمكتب شيخ الازهر كل بحسب فئته المالية وترتيب اقدميته فيها » ثم صدر بتاريخ ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ القرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ بترقية السيد / مدير التخطيط والمتابعة بادارة الازهر الى الدرجة التي خلت وفك اعتبارا من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي . ومؤدى هذا انه وقت صدور القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ كانت الدرجة التي تمت الترقية عليها قد نقلت الى مكتب شيخ الازهر فلم تصبح خاصة بالعاملين بهذا المكتب اعمالا لموازنة الازهر عن عام ١٩٧٧ وتنفيذا لقرار شيخ الازهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وبالتالى ما كان يجوز الترقية على هذه الدرجة او شغلها يعامل من غير العاملين بالمكتب المذكور ، سيما اذا لوحظ ان المادة ١٦ من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العلمية تقضي بأن تعتبر وظائف ومديرى وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسة العلمية أو الهيئة العلمية مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعيين والترقية — وفي هذا الضوء يكون القرار المطعون فيه رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ على النحو الذى صدر به مجانياً صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لا يخفى من هذا النظر ما قد يقال بأن القرار المطعون فيه قضى بترقية السيد / اعتباراً من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ (أى قبل نقل الدرجة المرقى إليها إلى مكتب شيخ الأزهر في أول يناير سنة ١٩٧٧) وذلك طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفى انصاح بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الذى أشار إلى قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ . ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ المتضمنين تلك القواعد ؛ ذلك أن القرارات الصادرة بقواعد الترقية بالرسوب الوظيفى ليست سوى مصارف مالية للدرجات التى منتم انترقية إليها وهى ترقيات تتم بقرار من الجهة المختصة تترخص فيها بسلطتها التقديرية وفقاً للقواعد المقررة قانوناً في هذا الشأن ؛ وهذه الترقيات لا يستند العامل حقها فيها من القواعد التى تنظمها مباشرة بل لا بد من صدور قرار بها من الجهة المختصة — وعلى هذا فإنه ما يجوز للجهة الإدارية أن تصدر قرارها في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٧٧ بترقية المطعون في ترقيته — وهو من غير العاملين بمكتب شيخ الأزهر — وفي وقت كانت الدرجة التى تمت الترقية عليها مخصصة قانوناً للعاملين بهذا المكتب اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ وإذا كان النائب من الأوراق ومن محضر لجنة شؤون مديرى وأعضاء الإدارات القانونية بالأزهر بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ أن المدعى بشغل وظيفة من الدرجة الثالثة التنظيمية اعتباراً من ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وانطبقاً لشروط الترقية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ هو أقدم المستحقين للترقية من بين أعضاء الإدارة القانونية بالأزهر وعليه وطالما أن المدعى قد تكاملت في حقه الشروط المطلوبة للترقية ولم يثبت من الأوراق أن أحداً يزاوجه في شغل تلك الفئة من العاملين بمكتب شيخ الأزهر وبالتالي

يفدوا مستحقا لها اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ تأسيسا على ان الترقية تعتبر نافذة من تاريخ صدور القرار بها طبقا لمادة ١٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه ترتيبا على كل ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر السالف فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تأويله وتطبيقه بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه — بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء أقرار رقم ٥٥١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٧٧ فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الفئة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفت .

(طعن ٤١١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

جماعة كبار العلماء — اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الأزهر اذا نسب اليهم طعن في الدين الاسلامي او انكار ما على ضرورة منه او سلوكهم سلوكا شاقنا — خروج هذه الامور عن ولاية مجلس تاديب الموظفين .

ملخص الحكم :

يبين من نص المادة ١٣ من الرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجلبع الأزهر ان جماعة كبار العلماء هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمة العالم ، موظفا كان او غير موظف ، اذا وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية ، وان هذه الولاية منوطة بحقيقة الفعل المنسوب اليه ، بأن يكون الطعن في الدين الاسلامي ، او انكار ما علم ضرورة من الدين ، او سلوكه سلوكا شاقنا . فاذا كان الثابت ان الذنب المنسوب للطعون عليه (المدرس بكلية أصول الدين) هو انه نشر مقالا بعنوان « ابلحة الفطر في رمضان وشروطه » تضمن مخالفت صريحة لاحكام الصوم عددها قرار الاتهام ووصفها بإنكار انكار للاحكام انني تكون معلومة من الدين

الإسلامى بالضرورة ، فلا ريب أن هذا الفعل — لو صح — لكان فى حقيقته انتهاكاً لما هو معلوم ضرورة من الدين الإسلامى فى أحكام الصوم ، وهو ما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، باعتبارها الهيئة العلمية التى تستطيع مناقشة المتهم فى رايه ، واستظهار حكم الدين فى شأنه أما مجلس تأديب الموظفين فنيسب له ولاية فى مناقشة هذه الوسائل واستظهارها والحكم فيها مع وجود كبار العلماء ، وآية ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على أنه اذا كان المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد ذلك الى الجهة التى هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة الأثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الإدارية فيما يختص بالتفصل أو ضياع الحق فى المكافأة أو المعاشى ، فقرار هذه الهيئة الإدارية لا يعدو أن يكون تنفيذاً لمقتضى قرار جماعة كبار العلماء التى هى وحدها صاحبة اولاية فى هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

مجمع البحوث الإسلامية — المادة ١٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر — حظوظ المجمع محل جماعة كبار العلماء — سند ذلك من أحكام القانون — زوال الوجود القانونى لجماعة كبار العلماء من تاريخ العمل بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

بمقارنة أحكام هذا المجمع ووضعه واختصاصاته كما وردت فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاصة بجماعة كبار العلماء ، يتضح أن المشرع قصد أن يكون المجمع عو الخلف الجديد لجماعة كبار العلماء وأنقلم بمهملها واختصاصاتها فى شتى المجالات مع تطوير أحكام تنظيم اقتضتها وثبة الإصلاح فى شؤون الأزهر . فرسالة المجمع واختصاصاته وأهدافه كما بينتها المادة

١٥ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ تشمل على وجه التقريب أغراض جماعة كبار العلماء واحتصاصها كما كان ينظمها المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ مع تغيير في التسمية كما نصت المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ على أن يتكف جميع البحوث من خمسين عضوا من كبار علماء الإسلام ... كذلك نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن يختار فضيلة الامام الاكبر شيخ الازهر من بين هيئة مجمع البحوث الاسلامية فان لم يكن قبل تعيينه عضوا في الهيئة صلا بمقتضى هذا التعمين عضوا فيها ، ويمثل ذلك كانت تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بالنسبة الى جماعة كبار العلماء ، وفضيلة الامام الاكبر رئيس المجمع وقد كان ايضا رئيسا للجماعة .

(فتوى ١٢٧ في ١٠/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

مجمع البحوث الإسلامية — مكافأة عضويته — حلولها محل ما كان يستحقه العضو من مرتب جماعة كبار العلماء بما لا يقل عن هذا المرتب — سند ذلك : المجمع من الناحية القانونية هو الامتداد لجماعة كبار العلماء في المجال الديني ..

ملخص الفتوى :

يتضح مما تقدم أن الوجود القانوني لجماعة كبار العلماء زال من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، وحل محلها تنظيم جديد هو مجمع البحوث الإسلامية لتسرع رسالته بوجه علم رسالة جماعة كبار العلماء ..

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان فضيلة الشيخ ... لا يستحق في قسالم المجمع بين مرتب عضوية جماعة كبار العلماء ومكافأة عضوية مجمع البحوث الإسلامية سوى هذه الاخرة وذلك اعتبارا من لول يولية سنة ١٩٦٢ .

(فتوى ١٢٧ في ١٠/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

صدور قرار الجامع الأزهر بطلب المدعى للتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت — تكيف هذا القرار — اعارة وليس ندبا .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت قرارات الجامع الأزهر المناصرة في شأن قيام المدعى بالتدريس في جمعية المقاصد الإسلامية ببيروت ، ثم بانتهاء عمله بهذه الجمعية قد وصفت مهنته « بالندب » الا ان التكيف القانوني الحقيقي للمهمة التي عنتها هذه القرارات ، هو ان المدعى انما كان معارفا للجمعية المذكورة طوال مدة عمله بها لا منتدبا ، ذلك ان المادة ٤٨ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت تنص على انه « يجوز ندب الموظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس الوزارة او مصلحة او في وزارة او مصلحة أخرى اذا كتبت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » ومن ثم فان عمل المدعى لدى هذه الجمعية لا يكون ندبا وانما يكون اعارة للجمعية المذكورة ، تسرى في شأنه احكام المادة ٥١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ويلتزم في شأنه من الناحية المالية تخضع لاحكام القرارات الصادرة في شأن المعارين .

(طعن ٤٨٢ : لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

تبعية مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم للزهر الشريف وخضوعها لإشرافه — خروجها عن نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة عليها ، وسريان التواعد التنظيمية التي وضعها واعتدها فضيلة شيخ الجامع الأزهر ووزير التربية والتعليم في ٧ مارس سنة ١٩٥٦ عليها — اثر ذلك — صحة الحكم بوقف تنفيذ قرار اداري باغلاق احد هذه المكاتب بالاستفادة من المادة ٢٧ من هذا القانون .

ملخص الحكم :

ان مكاتب تحفيظ القرآن الكريم لها وضع متميز خاص يقوم على جلال رسالتها الدينية وعظمتها الروحية وروعها الأدبية لتحفيظ النشء آيات القرآن الكريم وما يحيط بذلك من تفهيم وتجويد وترتيل ، فيقبل عليها كل من تهيأ لطرق أبواب مختلف المعاهد الدينية والأزهر ابتغاء الاستزادة من هدى القرآن ومساءلة الرسول . وكل هذا يبنى بترك المكاتب عن نطلق تطبيق قانون التعليم الخاص الذى يقصد به اصلا او فرعا للتربية او الإعداد للبين الحرة والتي تهدف الى تحقيق نلحية من نواحي التثقيف العام . وفى ملف المادة من الرسائل والمكتبات الإدارية الرسمية ما يؤكد ان وزارة التربية والتعليم لا تعارض فى ذلك الاتجاه من عدم تبعية مكاتب (و مدارس) تحفيظ القرآن الكريم لها ، وإنما تتبع تلك المكاتب والمدارس للأزهر الشريف الذى يقولوا اعلنتها مع وزارة الاوقاف وتخضع تلك المكاتب لاشراعه . وقد جاءت القواعد التنظيمية التى وضعتها واعتمدها كل من فضيلة شيخ الجامع الأزهر والسيد وزير التربية والتعليم فى مارس سنة ١٩٥٦ فى صورة مذكورة عنوانها « مذكورة بتنظيم اشراف الأزهر الشريف على مدارس تحفيظالقرآن الكريم » . فلذا جاءت بعد ذلك جهة فرعية من جهات الإدارة لتلصق بهذا المكتب محل قرار الفلق ايا كانت تسميته ، صفة المدرسة الخاصة لتزج به فى مفهوم نص المادتين الاولى والثانية من انقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ وتصدر قرارها تاسيسا على حكم المادة ٢٧ منه باغلاقه ، فلن جهة الإدارة هذه تكون قد خالفت حكم القانون .، واذا تلم طعن المدعى على قرار الفلق الذى يطلب وقف تنفيذه ، بحسب الظاهر من الاوراق ، على اسبب جدية ثيرر اجلبته الى طلبه ، فضلا عن توافر ركن الاستمجال الذى يتمثل فيها يؤدى اليه غلق المكتب المذكور من تعطيل رسالته الدينية وحرمان المدعى من نشاطه المشروع ، وانذا أخذ الحكم المطعون فيه بوجهة النظر هذه وهى سديدة تنفق واحكام القانون وروحه . فلن الطعن فيه بالالفاء يكون قد جانبه انتوفيق .

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

مدرسو مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كانوا قد عينوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها تم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية - احتفاظهم بمكافآتهم التي كانوا يتقاضونها من الأزهر اذا كانت تزيد على اول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم ويشترط الا تجاوز نهاية مربوطها - أساس ذلك ان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ لم يقصد الإساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استفادهم من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستنفا تعيينهم جميعا والافادة من خبرتهم حسبا ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥.

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في الفقرة الاولى من المادة (٨٤) على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين الى المعهد الإعدادية للأزهر .

وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية ونص في المادة (١) منه على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظم المعلمين المدنيين بالخدمة يجوز تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي حولت والتي ستحول الى الأزهر من وزاره التربية والتعليم في الدرجات التي تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بميزانية الأزهر مع احتفاظهم من شرطى اجتياز الامتحان والنيابة الطبية - وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « تنفيذا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ تضمنت ميزانية الأزهر

للسام ١٩٦٣/٦٢ ٢٨٠ درجة ناسمة لمرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم ولكن هذه الدرجات لم تكن كافية لاستيعاب مرسى هذه المدارس .

وقد طلب الأزهر الى وزارة الخزائنة ادراج اعتماد ببقى درجات الموظفين البالغ عددهم ٥٢٢ مدرسا فوانقت على تعيينهم بالمكفأة بالباب الاول على أن يراعى فى ميزانية عام ١٩٦٤/٦٣ ادراج ببقى الدرجات اللازمة لهؤلاء المدرسين وقد صدرت ميزانية ١٩٦٤/٦٣ متضمنة ١٦ درجة ناسمة ، ٢ درجة سلمية ، ١٣٤ درجة نائمة علاوة على الدرجات السابق اعتمادها فى ميزانية عام ١٩٦٣/٦٢ وهى ٢٨٠ درجة ناسمة — ونظرا لرغبة الأزهر فى تعيين هؤلاء المدرسين جميعا فى اندرجات التى تسمح بها مؤهلاتهم سواء فى الدرجات المنشأة وفقا لما تقدم او فى الدرجات الخالية بميزانية الأزهر للوظائف التى تناسبهم وفى حدود مصلحة العمل على أن تدرج بميزانية الأزهر للسنة المالية القادمة اندرجات اللازمة لتعيين من لم يتم تعيينه من هؤلاء وذلك حرصا على الامتداد من خبرتهم الطويلة فى العمل بهذه المدارس » .

ومن حيث أن مؤدى هذه الإجراءات التى اتخذت فى الميزانية تنفيذها لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ هو تسكين هذه الطائفة من مرسى تحفيظ القرآن الكريم فى الدرجات التى انشئت خصيصا لهم فى الميزانية وليس من شأن هذا الاجراء أن يؤثر على المكافآت التى يحصلون عليها قبل وضعهم على هذه الدرجات ما دام أن هذه المكافآت تدخل فى حدود الرابطة السالى لدرجة التى وضع عليها كل منهم ذلك أن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر لم يقصد الاساءة اليهم بل على العكس من ذلك فقد استغناهم من لىكالم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ مستهدفا تعيينهم جميعا والامتداد من خبرتهم حسبما ورد فى المذكره الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر .

لهذا انتهى راء الجمعية العمومية الى أن مرسى مدارس تحفيظ القرآن الكريم الذين كفوا قد عينوا بالأزهر بمكافآت شاملة بعد العمل بأحكام

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ثم عينوا بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الدرجات التى تتفق ومؤهلاتهم العلمية أو صلاحيتهم بمرتبة الأجر مع اعفائهم من شرط اجتياز الامتحان واللائحة الطبية يحتفظون بمكافآتهم التى كانوا يتقاضونها من الأجر اذا كتبت تزيد على أول مربوط الدرجة المعين فيها كل منهم ويشترط أن لا تجاوز نهاية مربوطها ..

(غتوى ٥٢٢ فى ١٩٦٨/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

نظام التطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر مقابل بدل جارية شهرية — لا يجعل التطوع فى مركز الموظفين المعينين على وظيفة دائمة أو مؤقتة بمرتبة الأجر ولا يعطيه حقا فى مزايا احدى هذه الوظائف — عدم اعتباره موظفا فعليا وعدم انطباق قاعدة الإنهاء بلا سبب للمطالبة بالتعويض عن عمله .

ملخص الحكم :

أن الذى تستخلصه المحكمة أنه ليس ثمة رابطة وظيفية قد تاملت بين المدعى — وهو متطوع للتدريس بمعهد البحوث الإسلامية — والجامع الأزهر ولا يمكن أن يعتبر قانونا موظفا معينا فى خدمة الحكومة على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، من لم يتم تعيينه فى هذه الوظيفة بالإدارة القانونية من بين التعيينين ، ومن ثم فلا ينشأ نه مركز قانونى يتصل بالوظيفة العامة كموظف ولا يستحق مرتبا لما عساه أن يكون قد أدى من خدمات بناء على افتتاح رابطة التوظيف قانونا . وما جرى فى حق المدعى يؤكد هذه الحقيقة فلم يصدر له قرار بتعيينه فى احدى الوظائف ولم يمتد له اختبار أجراه الجامع الأزهر لاختباره طبقا لترتيب النجاح ولم يقدم أى مسوغات لتعيين ولم يوقع عليه الكسوف الطبى ، ومن ثم فليس له ملف خدمة يعتبر وعاء طبيعيا لملة الوظيفة ولا يعدو حال المدعى بالنسبة لاتصاله بالجامع الأزهر أن يكون خاضعا لنظام التطوع ، كما جاء بحق فى دفاع الجامع الأزهر ، ولا يصدق فى حقه القول

بأنه يعتبر موظفا فعليا لان نظرية الموظف الفعلى لا تقوم الا فى الاحوال الاستثنائية البحتة تحت الصاح انحلجة الى الاستعانة بمن ينهضون بتسيير دواليب العمل فى بعض الوظائف ، ضمنا لانتظام المرافق العامة وحرصا على تلبية خدماتها للمنتفعين منها بلطراد دون توقف وتحتم الظروف غير العادية ان تغضى جهة الادارة عند تصدى هؤلاء الموظفين للخدمة العامة اذ لا يتسع لملها الوقت لاتباع احكام الوظيفة العامة فى شأنهم ، ونتيجة لذلك لا يحق ان يتصدى لامور انوظيفة فى ظل هذا النظام أن يطلب من الادارة ان تطبق عليه احكام الوظيفة العامة كما لا يحق له الاستفادة من مزاياها لانه لم يخضع لاحكامها اصلا ولم يعين وفقا لاصول التعيين فيها .

وانه ولئن اتسعت روابط انقلاون الخاص لو علاقت الافراد بجال الدولة علما كان او خلاصا لان نكون مجالا لامال قاعدة الاتراء بلا سبب اذا توافرت شروطها فان الملاقة الوظيفية العامة لا يتصور فيها تطبيق هذه القاعدة الا فى اضيق نطاق كما لو طلبت الدولة احد موظفيها برد ما اخذه منها بغير استحقاق ذلك بان المشرع ينظر الى من يقحم نفسه فى امور الوظيفية العامة نظرة ربيية وحذر فلا يشجع المتفضل فى اوضاع انتقاون العلم كما يشجعه فى علاقت الافراد اذ يفترض فى الفضولى انه يعمل فى شئون الفائب بلا اذن والادارة فى شئون وظائفها ليست غائبة او غائلة ، ولان الوظائف ولاية عامة تشكل القانون بتحديد حقوق وشروط من يتولون مقاليدها بقواعد منضبطة تقطع السبيل على من يقحمون انفسهم فى اختصاصاتها كما فى حالتى غصب السلطة والموظف القعلى والغصب لا يرتب للغاصب حقوقا قبل القولة بل يجرى مسؤوليته المدنية بل الجنائية طبعا لبعض الشرائع والموظف الفعلى لا يستقيم توليه لامور الوظيفية العامة الا فى ظروف غير عادية صرف تشفع لتوليه اياها وكلاهما غير متحقق فى المنازعة انحابية ومع ذلك فلا حق للموظف القعلى فى مركز الوظيفية القانونى ولا فى الاستفادة من مزاياها .

وانه لو سلم فى الجدل المحض بمكان تطبيق قاعدة الاتراء بلا سبب على هذه المنازعة بزيادة ان المدعى كان يعمل استاذنا بمعهد البحوث بالازهر لقضاء اجر هو دون ما يتقاضاه زملاؤه فى المؤهل ، فان ذلك مردودا بشأن مركزه فى الازهر وهو يتصدى لخدمة عامة يمنعه من المطالبة بتعويض استنادا

الى هذه القاعدة من قول ان الازهر انما ائاد بن خدماته بسبب قتلونى فجهوده استوجبها عليه نظام التطوع والمتطوع يعمل لما تطوع له لا يبغي من وراء ذلك الا مايعول عليه من مقابل حدده العرف فى ظل ذلك النظام ، ولا حجة فى القول بلن المدعى يستحق قبل الازهر تعويضا عن عمله غير المشروع لان الازهر اذ اقام فى وضع النهار صلته بالمدعى على اساس نظام التطوع ولم يكتم عنه طبيعة علاقته به طوال السنين التى اتصلت فيها بينها الاسباب لا يكون مرتكبا لخطا يستوجب مسئوليته .

(ملعن ١٧١٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٨)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

انتهاء خدمة العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالازهر الذين عينوا فى هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون التامين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين ببلوغهم سن الستين — انتهاء خدمة العلماء الموظفين والعلماء المدرسين فى انصام الازهر والمعاهد الازهرية وكتليات الازهر الذين عينوا فى هذه الوظائف قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ببلوغهم سن الخامسة والستين .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الارادة السنية رقم ٢١ الصادرة فى ١٥/٣/١٩٢١ بالتصديق على لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر والمعاهد الدينية العلمية والاسلامية محلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ كانت تقضى بحالة من بلغ سن الخامسة والستين ميلادية الى التقاعد . .

وقد احتفظ كل من انقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ باتشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين لهؤلاء العلماء بهذه الميزة ، ولما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الازهر

فى البقاء فى الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والستين يكون قد فسخ ضمنا تفويض اللائحة التنفيذية الواردة فى المادة ٩٨ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ فيما يتعلق بتحديد سن التقاعد للعلماء المعيّنين بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ .

ولا وجه لتقول بأن القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ أن هو الاثنون خالص بالآزهر ، وأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ هو قانون عام بتنظيم المعاشات وأن القاعدة المسلمة أن الخالص يقيد العام ذلك أنه ولئن كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ هو القانون العلم فى شأن تنظيم المعاشات إلا أن ما تضمنه هذا القانون فى شأن تحديد سن الإحالة إلى المعاش للعلماء المشار إليهم قد جاء حكما خلاصا تصدى فيه المشرع لتحديد هذه السن بما مؤداه انتهاء خدمة من لم يكن بالخدمة منهم وقت صدور القانون عند بلوغه سن الستين ، وقد جاء هذا الحكم حكما خلاصا لهؤلاء بفسخ الحكم الخاص السابق عليه .

ولا يجدى هؤلاء العلماء نفعا صدور قرار وزير شؤون الأزهر رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٠١ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ التى أجازت للوزير المختص إصدار ما يراه من قرارات تنظيمية أو تكيلية مؤقتة تتعلق بشؤون الأزهر وهباته خلال الفترة التى تعد فيها اللائحة التنفيذية ، فيما نص عليه هذا القرار من أن « يحتفظ العلماء الموظفين والمدرسين فى أقسام الأزهر المختلفة وفى المعاهد الأزهرية وأعضاء هيئات التدريس فى كليات الأزهر المعيّنين بعد صدور القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بكل الحقوق التى كتبت مقررة لهم قبل هذا القانون سواء فى المرتبات أو المعاشات أو غير ذلك أسوة بزملائهم فى الأزهر قبل صدور القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ » .

ذلك أن هذا القرار قد صدر فى الفترة الانتقالية حتى تعد لائحة التنفيذية واستنادا إلى التفويض الوارد فى هذه اللائحة والذي أصبح بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ قلصا عن أن يمتد إلى المعيّنين بعد العمل بالقانون الآخر فيما يتعلق بتحديد سن الإحالة إلى المعاش ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ان العلماء الموظفين والعلماء المدرسين بالازهر الذين عينوا فى هذه الوظائف بعد العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنهى خدمتهم ببلوغهم سن الستين * .

١ غنوى ١٧٦ فى ١١/٢/١٩٧٠ :

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ بتصحيح لوضاع العلماء من خبطة شهادة العالمية المؤقتة الصادرة ببراءة من الازهر الشريف غير المسبوقة بالقانونية الازهرية ومنحهم الحقوق المقررة للعلماء خريجي الازهر بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخليفة والستين — اعادة الطاعن الى الخدمة تنفيذاً لهذا القانون بعد انتهاء خدمته ببلوغه سن الستين بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ — مطالبة الطاعن بالمرتب كتمويض عن فهم خاطئ لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ — مسئولية الجهة الادارية لا ترتب الا على خطأ ثابت وحقق يسراً كان او جسيماً — الاحكام لا تبني الا على اليقين لا على ما يقبل الظن — او التأويل او الاحتمال — التأويل القانونى الذى تختلف فيه وجهات النظر — عمل الجهة الادارية كعمل الفنين باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها — اتخاذ الجهة الادارية الى الجهة التى ناطق بها القانون تفسر مواده الا وهو الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع وهى اعلى جهة قضائية فى اصدار الراى واتباع الجهة الادارية ما صدر به الراى باعتباره هو صحيح حكم القانون لا يرتب على ذلك لية مسئولية على الجهة الادارية وهو الركن الاكبر والاساسى لقيام دعوى التمويض * .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه واذا تبين لحكمة القضاء الادارى أثناء نظرها للدعوى محل الطعن ان الطلبات المحطة التى تقدم بها المدعى بعضها مرتبط ارتباطاً

وثيقا وبمباشرة بالطلب الاصلى الذي أصبح غير ذى موضوع بعد اعادة المدعى الى الخدمة بموجب القرار الوزارى رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ وهما الطلبان الاول والثانى من الطلبات المحلة لما الطلب الثالث المتعلق بتعديل اقدمية المدعى فى درجة وكيل وزارة ليسبق آخرين فلا تربطه صلة بالطلب الاصلى فى الدعوى لانه لا يخرج عن كونه دعوى جديدة لم يراع فى اقامتها الاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة ، هذا النظر منه جاء سعيدا مطلبنا وحكم القانون الى التحو المشار اليه آنفا ، وعليه يكون القضاء بحكم قبول هذا الطلب قد صدر متقنا وحكم القانون .

ومن حيث انه بالنسبة للطلب الاول بأحقية الطاعن فى مرتبه عن الفترة من ٧٥/١/٢٢ تاريخ احالته الى المعاش لحين عودته فى ١٩/١/١٩٧٧ تنفيذاً لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ على ان يخضع منه ما صرف له منها من معاش فان الجهة الادارية أصدرت قرارها بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥ بأحالة المدعى الى المعاش لبلوغه سن الستين اعمالاً لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ المعدل للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ وقد اتخذت الجهة الادارية هذا الاجراء بعد ان استطلعت رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفقوى والتشريع الذى انتهى ببطلسته المتخذة فى ١٠/١٢/١٩٧٥ الى عدم احقية المدعى فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فكان لزاماً على الجهة الادارية تنفيذ احكام القانون بأحالة المدعى عند بلوغه سن الستين الى المعاش .

ومن حيث ان المرتب يصرف نتيجة التقييم بعمل ويعد ادائه ، فلان المدعى لم يكن قائماً بالعمل فى الفترة من تاريخ احالته الى المعاش لبلوغه سن الستين وحتى تاريخ عودته الى الخدمة بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر تصحيحاً لافعال الطلاء من حلة شهادة العالمية المؤقتة الصادرة ببراعة من الازهر الشريف غير المسبوقة بالثانوية الازهرية ولمنحهم الحقوق المقررة للعلماء خريجي الازهر بالبقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، الامر الذى يؤكد ان هؤلاء العلماء لم يكن لهم فى ظل العمل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ حق فى البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت الشهادات الحاصلين عليها غير مسبوقه بالثانوية العامة .

ومن حيث أنه غنى عن البيان أنه وإن اشتمل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ على أثر رجعى اعتبرنا من تاريخ صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ، فليس له من معنى غير إعادة من لم يبلغ بعد من الخامسة والستين إلى الخدمة حتى بلوغها ، ولو أراد القانون صرف أجر أو تعويض عن الفترة ما بين الإحالة إلى المعاش وحتى العودة لقضى بذلك صراحة .

ومن حيث أنه لا يصح القول بأن المطالبة بهذا المرتب إنما هي تعويض عن فهم خاطيء لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ ذلك أن مسؤولية الجهة الإدارية لا تترتب إلا على خطأ ثابت محقق يسيرا كان أو جسيما ، إذ الأحكام لا تبني إلا على اليقين لا على ما يقبل الظن أو التوويل أو الاحتمال ، فإذا كان الأمر على التوويل القانونى مما يتفرق فيه وجوه الراى — وتختلف فيه وجهات النظر ، وكان لكل راى ما يبرره بحيث لا يمكن القطع بأى الآراء أصح أو على الأرجح قبولاً عند جبهة رجال المهنة ، وكان عمل الجهة الإدارية كعمل الفنيين باعتبارها قائمة على تأويل القوانين وتطبيقها ، فاتها لا تعتبر قد ارتكبت خطأ طالما أنها قد اتجهت إلى الجهة التى ناط بها القانون بتفسير مواده ألا وهى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وهى أعلى جهة قضائية نسمى إصدار الراى ، مما كلف لزاما على الجهة الإدارية أن تنبئه باعتبار إصدار ما صدر به الراى هو صحيح حكم القانون . ولا يترتب على اتباعه أية مسؤولية على الجهة الإدارية فهى لم ترتكب خطأ يرتب هذه المسؤولية وهو الركن اللزوم والأسس لقيام دعوى التعويض .

ومن حيث أنه نذلك يكون طلب صرف المرتب عن المدة المشار إليها اجرا كان لم تعويضا غير قائم على أسس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

ومن حيث أن للحكم المطعون فيه قد نهج سبيلا صحيحا مطبقا وحكم القانون فيكون الطعن قد قلم على غير سبب صحيح حقيقا بالرفض مع الزام الطاعن المصروفات ،

استثمار مال عربي وأجنبي

- الفصل الأول : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
 - الفصل الثاني : المناطق الحرة .
 - الفصل الثالث : التمتع بزايا القانون .
 - الفصل الرابع : الإعفاء من الضرائب والرسوم .
 - الفصل الخامس : تلك المقارنات .
- الفصل السادس : القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين .
 - الفصل السابع : التحكيم .
 - الفصل الثامن : مسائل متنوعة .

الفصل الأول : الهيئة العليا للاستثمار والمناطق الحرة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال ائتمري والمناطق الحرة حدد اختصاصات مجلس ادارته الهيئة العليا للاستثمار بحسب السلطة المهيبة على النهي وبصرف امورها ووضع السياسة المالية التي يتصرف عليها وبما لا يتعد من القرارات ما يراه لازما لتحقيق الغرض الذي ملته من انجته الهيئة — ورود النص صراحة على اختصاص المجلس بالمواقفة على التمساء المتبروعات يحد بداهه الى الموافقة على انهاها مثلا الامرين مربيطان ومنوطان بالسلطة التي تملكها وهي مجلس الإدارة وفقا لقاعدة نوازي الامتثال — اساسي ذلك ان ما ورد بالمصوص من سلطات واختصاصات للمجلس انها جاء على سبيل المنس وليس الحصر وان غرض الهيئة هو اعالية المتبروعات الاستثمارية واستقرارها تحقيقا للخطة التوجيه ومساهمة فيها — يؤدي ذلك ضرورة توفر شرطي التمسوء والاستقرار مادا زایل المشروع احداها او كلاها كمن لمجلس الإدارة ابقاء موافقة او اسقاطها — سحب الموافقة على بعض المتبروعات التي لم تتخذ خطوات جدية لتنفيذها ليس حكما استحدثته المادة ٢٧ من القانون الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وانما كان الحكم في القانون القديم علما مطلقا خصصته المادة ٢٧ بمعيار الخطوات الجدية — عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توفره حتى يصل المشروع الى غايته اذا تأكد لمجلس الإدارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة فانه يحق له اسقاط موافقته — قرار اسقاط الموافقة طبقا لحكم المادة ٢٧ المشار اليها انها هو تنفيذ لحكم قانوني خوله القانون مجلس الإدارة ومتى صدر صحيحا فانه يكون مشروعاً لا يرتب للمستثمر حقا في التمويض .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

اولا — نصوص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ « في شأن استثمار المال ائتمري والمناطق الحرة » وبالقضاء القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦

الانقسام :

الفصل الأول في استثمار المال العربي والأجنبي .

.....

الفصل الثالث، في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

م ٢٥ : « تنشأ هيئة عامة وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة »

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شؤون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة .

م ٢٦ : « تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتي : »

م ٢٧ : « تقدم طلبات الاستثمار الى الهيئة ويوضح في الطلب المآثر المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها ايضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب وللمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم اليه وتسقط هذه الموافقة اذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها . »

ثالثاً : اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ »

م ٢٤ : « على المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها ، والتي حصلت على الموافقة بناء عليها . وفي حالة عدم الالتزام بالشروط أو انخروج عن الأهداف المحددة فيه الموافقات يعرض الأمر على مجلس الإدارة . »

ومن حيث أنه باستقراء النصوص القانونية السالف ذكرها ، ومطابق الواقع المعروضة لبيان مدى حق هيئة الاستثمار في سحب الموافقة

على مشروع مؤسسة الخدمات البترولية المشار اليه - ومدى استحقاق تعويض على ذلك ، يتضح ان هذا المشروع ، انشئ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٥ ويخضع من ثم بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومنها المواد ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، سبق الإشارة إليها ، بشأن اختصاصات مجلس ادارة الهيئة ائلمة للاستثمار ، بحسبها السلطة المهينة عليها وتصريف امورها ووضع سياستها واداره شئونها ، ومنها الموافقة على المشروعات ، والغاء هذه الموافقة او استئطها اذا توافرت اشروط فى الحالين وتحقت موجبتها ، فك انه وان ورد النص صراحة على الموافقة بانقيتها فانه يند بداحة الى الموافقة على انتهائها ، فكلاهما مرتبطان ومنوطان بالسلطة التى فلكهما ، وهى مجلس الادارة وفقا لقاعدة مسلمة وهى توازى الاشكال ، فضلا عن صراحة النصوص واتساعها لذلك ، اذ ان ما ورد بها من سلمت واختصاصات معدة ، انها جاء على سبيل المثال حيث ذكرت المادة ١٢ « مجلس الادارة هو السلطة المهينة على شئون الهيئة وتصريف امورها ووضع السياسة ائلمة التى تسير عليها ، وله ان يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله الهيئة ... » وقالت المادة ١٤ : تختص الهيئة بتنفيذ احكام هذا القانون وله على الاخص ان تقوم بالاتى ١٠٠٠٠ « ويهدف الى غرض الهيئة وتنفيذ احكام القانون يهدف الى ائلمة المشروعات الاستثمارية واستثمارها تحقيقا للخطة القومية ومساهمة فيها الى توفير شرطى النشوء والاستمرار ، فاذا زایل المشروع ائلمها او كلاهما كان لمجلس ادارة ائلمة وفقا لهذه المواد والقواعد ائلمة ، الغاء موافقتها او استئطها .

ومن حيث انه بالاضافة ، فقد مارس مجلس الادارة صلاحياته فى هذا الشأن ، اذ قام فعلا بحسب الموافقة على بعض المشروعات التى لم تتخذ خطوات جدية ، وفقا لما سبق ذكره فى انواقع ، ومن ثم فهو ليس حكما مستحقا .- غلية الامر ان المشرع فتنه بعد ذلك فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .-

ومن حيث انه قد الى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، وفقا للبلاد ائلمة من مواد اصدار القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل

بالتقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، الذى ردد فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ما سبق أن تضمنه القانون الملغى وهذه المواد كسلفتها وردت فى الفصل المطلق بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة واختصاصاتها ، وهو فصل يسرى على كل المشروعات الاستثمارية بمسقة عامة وعلاقتها بتلك الهيئة العامة ، ومنها المشروع المثل . غلبة الأمر أنه فصل فى المادة ٢٧ حالة سقوط الموافقة إذا لم يتم المستثمر باتخاذ خطوات جدية بتنفيذ طلب المال المراد استثماره « خلال ستة أشهر من صدور هذه الموافقة ما لم يقرر مجلس الإدارة تجديدها للمدة التى يراها . وهذه ولا ريب ضمانات مزيده أتى بها القانون الجديد ، مضافة الى سبق تمتع المشروعات القديمة بالمزايا والضمائم الواردة فى القانون الملغى طبقا للمادة الرابعة من مواد الإصدار السابق ذكرها ، لأنه بعد أن كلن الحكم فى نصوص القانون القديم عاما مطلقا ، خصمته المادة ٢٧ المذكورة بمعايير الخطوات الجدية ، ومدة الأشهر الستة وجواز التجديد للمدة التى يراها المجلس ، ومن ثم تنطبق على المشروع الاستثمارى المثل أحكام المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون التى توجب عرض الأمر على مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه استصحبنا لما تقدم ، فإن مناط تطبيق المادة ٢٧ ، هو عدم اتخاذ خطوات جدية بتنفيذ المشروع الاستثمارى بعد الموافقة عليه . ولا شك أن عنصر الجدية عنصر دائم متجدد مستمر يلزم توافره حتى يصل المشروع الى غايته ،

ومن حيث أن الهيئة ترى حسبا جاء فى أوراها ومذكرتها ، وخاصة فى الفترة الأخيرة بمناسبة استطلاع الراى ، أنه بعد أن مضى على موافقتها على هذا المشروع الاستثمارى سنوات عدة ، فإن مناط الجدية أضحت تنفيذ قرار مجلس إدارتها بجلسة ١٥/١٠/١٩٨١ بالزام المستثمر بتقديم خطاب نوايا من بنك يتضمن مصدر التمويل للمشروع ، وتقديم عقد توريد ٥ مليون طن بترول خلم لمدة عشر سنوات لأنها — حسبها ورد بكتاب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ، المؤرخ

١٩٨٢/٤/٥ سابق الاشارة اليه « هما ضمن جدية المشروع ، وإن مجلس الادارة هو الذى يقدر مدى كفايته فى هذا المجال » . ومع مراعاة ان المستثمر ، وفقا لما سبق ذكره ، عارض فى هذا القرار ، ويسطه على القضاء الادارى طلبا الفناء ، فضلا عن انه ، لا يعتبرهما معيارا للجدية ، وإن الجدية بمظاهرها التى يدعيها متوفرة فى حقه . ومن المسلم به ان مسألة الجدية الواردة فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، المنوه عنها ، مسألة واقع ، وعنصر مادى ، كما انها مسألة نسبية تخضع للسلطة لمجلس الادارة وفقا لاحكام القانون . . وهو الذى يقدر مدى كفايتها .

وبن حيث انه من المسلم به ان يظل سبب القرار قائما حتى صدور القرار بحيث لو زال سبب القرار قبل اصداره لمتنع على جهة الادارة اصداره حتى يكون القرار على أسس صليق وقوام واقع . واذا يتأكد لمجلس الادارة عدم اتخاذ المستثمر الخطوات الجدية المختلفة منذ الموافقة على المشروع حتى الآن ، فحقه يحق لمجلس الادارة اسقاط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ آنفة الذكر .

ومن حيث ان تطبيق هذه الرخصة ، وفقا للمادة ٢٧ المذكورة ، وعلى هدى من شروطها واحكامها ، انما هو تنفيذ لحكم قانونى خوله القانون مجلس ادارة الهيئة ، وهو حكم يسرى فى مجاله الزمنى على المشروع الاستثمارى المائل . ومتى صدر قراره صحيحا على هذا السنن ، وفى حدوده ، فانه يكون بشروعا لا خطأ فيه . ولا يترتب ، من ثم ، اى تعويض عماه يطالب الهيئة به المستثمر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وانتشريع الى ان لمجلس ادارة الهيئة ان يقرر سقوط الموافقة على المشروع الاستثمارى طبقا للمادة ٢٧ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمتعلق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وعدم استحقاق التعويض وفقا للتفصيل السابق بيانه .

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

سلطة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في إلغاء الموافقة الصادرة لشروع استثماری في حال ارتكابه إخلالاً وعدم تنفيذه لشروط الموافقة الصادرة له - القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وقد هدف إلى استثمار المال العربي والأجنبي في مصر لتحقيق أهداف التنمية حرص على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة كما أجاز الترخيص لها بشغل منطقة حرة وهو ما يضيف للشروع مزايا جديدة وفي المقابل فقد أحاط المشروعات الاستثمارية بصفة عامة وتلك التي تشغل مناطق حرة بصفة خاصة بالضمانات التي تكفل تحقيق الغاية من وراء ما منحها من مزايا فلتشاء الهيئة العامة للاستثمار وألحظ بها إصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة وجعل من مجلس إدارتها السلطة العليا المهيمنة على شؤون المناطق الحرة والتي تتخذ من القرارات ما تراه لازماً لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق - كما ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المشروعات الموافقة عليها الالتزام بالشروط التي تضمنتها طلبات الاستثمار التي حصلت على الموافقة بناء عليها وتكفي مندوبى الهيئة من الوقوف على مدى الالتزام بهذه الشروط - في حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لتقرير ما يراه وله أن يقرر إلغاء الترخيص بشغل منطقة حرة دون أن يؤثر ذلك في استمرار المشروع مشروعاً استثمارياً يتمتع بما هو مقرر لهذه المشروعات من مزايا .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع ، بقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، هدف إلى استثمار المال العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها التنموية ، وتحقيقاً لهذا الهدف ، نص المشرع على منح المشروعات الاستثمارية مزايا متنوعة ، فضلاً عن المزايا والإعفاءات التي تتمتع بها هذه المشروعات بصفة عامة ، أجاز الترخيص لها بشغل منطقة

حرة ، وهو ما يضيف للمشروع الاستثمارى مزايا جديدة أهمها عدم خضوع البضائع التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجبركية العادية الخاصة بإ واردات والصادرات . واعفاء المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من تحكم توانين انضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية ، وعدم خضوع العمليات التى تتم فى المنطق الحرة فيها بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد ، وبفضلا على ذلك فقد احاط المشرع المشروعات الاستثمارية بصفة عامة ، وتلك التى تشغل مناطق حرة بصفة خاصة ، بالضمانات التى تكفل تحقيق الغاية المرجوة من وراء منحها المزايا سالفه الذكر ، فاقترأ الهيئة العامة للاستثمار ، واتطأ بها إصدار الموافقات على المشروعات الاستثمارية والترخيص بشغل المناطق الحرة ، وجعل من مجلس إدارتها السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، والمختصة بوضع السياسة العامة لها ، والتى تتخذ ما تراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى تنشأ من أجله هذه المنطق ، وجعل الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصيا لا يجوز التنازل عنه كليا أو جزئيا أو إشراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التى أصدرته ، كما ألزمت اللائحة التنفيذية لهذا القانون المشروعات الموافقة عليها من الهيئة الالتزام بالشروط التى تضمنتها طلبت الاستثمار التى حصلت على الموافقة بناء عليها . وتمكين مندوبى الهيئة من التوفيق على مدى الالتزام بهذه الشروط وفى حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة فى المواصفات ، يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لتقرير ما يراه لازما فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ، أن مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وافق - بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠ على اقامة مشروع استثمارى من السيد / باسم مشروع « موصيلأى » لتجهيز الأنسجة القطنية وتحويلها إلى شمواء وغرو صناعى ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠ علمت الهيئة بالترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة خاصة ، وتضمن الترخيص شروطا متعددة ، من بينها أن الترخيص شخصى لا يجوز التنازل عنه أو إشراك الغير فيه ، والالتزام المرخص له بمراعاة أحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى ولائحته التنفيذية ، وكافة التعليمات والقرارات

التي تصدرها الهيئة ، الا ان المشروع المذكور لم يلتزم بشروط الترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، وتام على خلاف احكام القانون سابق الاشارة اليه ، وفقا لما ورد ذكره في مساق الوقائع ، بتخصيص أحد المخازن الموجودة داخل نطلق المنطقة الحرة الخاصة لصالح أحد البنوك ، مما بعد اشراكا للغير في الترخيص دون الحصول على موافقة الهيئة ، كما تلم بتصريف منتجاته بالمسوق المحلى والتشغيل لصالح الغير من شركات القطاع العلم والخاص ، بالمخالفة للقرض من اقلية المشروع بالمنطقة الحرة ودون سداد الرسوم انجزكية المستحقة ، بالإضافة الى عدم تمكن صاحب المشروع للهيئة من اجراء الجرد المفاجيء وعدم تمكن ممثلى الجهات الحكومية من اداء وظائفهم تجاه المشروع ، مما بعد اخلافا بأحكام قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، ولائحته التنفيذية في شأن الاستفادة بمزايا المنطقة الحرة ، كما يشكل مخالفة لشروط لترخيص الممنوح له بشغل منطقة حرة خاصة ، الأمر الذى يجوز معه لمجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار ، بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، ان يقرر الغاء هذا الترخيص ، مع مراعاة ان الغاء الترخيص بشغل منطقة حرة لا يؤثر في كون المشروع من المشروعات الاستثمارية ، ويتمتع بجميع المزايا المقررة في قانون استثمار المال العربى والأجنبى لهذه المشروعات ، اذ ان المخالفات التى ارتكبت وان كانت تجيز الغاء الترخيص للمشروع بشغل منطقة حرة ، الا انها لا تجيز الغاء الموافقة على اعقبه مشروعا استثماريا .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المخالفات المنسوبة للمشروع المذكور ، تعتبر اخلافا بشروط الترخيص الصادر اليه بشغل منطقة حرة خاصة ، وتجزى لمجلس ادارة الهيئة الغاء هذا الترخيص .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

ليس لهيئة الاستثمار اختصاص في التدخل في العقود التي تبرمها
المشروعات المرخص لها بالعمل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤
بنظام استثمار المال العربي والأجنبي مع الغير — الهيئة تستنفذ سلطاتها
بالموافقة على المشروع الاستثماري .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار
المال العربي والأجنبي المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على
أن « تنشأ هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء تسمى
(الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة)
وتنص المادة (٢٦) من ذات القانون على أن « تختص الهيئة بتنفيذ
أحكام هذا القانون ولها على الأخص ما يأتي : » — دراسة
الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس
إدارة الهيئة للبت فيها « وتنص المادة (٢٧) على أن « لمجلس
إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليه »
ونصت المادة (٣٠) على أن « لمجلس إدارة الهيئة أن ينشئ مناطق
حرة عامة ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق
حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد » وقضت المادة (٣١)
بأن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للمهيئة على شئون المناطق
الحرة ويضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه
لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق
وذلك في حدود هذا القانون » وتنص المادة (٢٣) من قرار وزير
الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ بصدار اللائحة
التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي على أن « يتولى
(م — ٢٧ — ج ٣)

مجلس الإدارة البت في الطلبات المقدمة للهيئة ويعتبر قرار المجلس نهائياً.» وقضت المادة (٢٤) من ذات القرار بأنه « عنى المشروعات الموافق عليها من الهيئة الالتزام بالشروط والأهداف الأساسية التي تضمنتها طلبات الاستثمار المقدمة منها والتي حصلت على الموافقة بناء عليها وفي حالة عدم الالتزام بالشروط أو الخروج عن الأهداف المحددة في الموافقات يعرض الأمر على مجلس الإدارة » وقد أنشأ مجلس أعلى للاستثمار بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٧ ونص في مادته الثانية على أن « يختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وله أن يتخذ ما يراه من قرارات وتوصيات واقتراحات لتحقيق هذا الغرض ، وله على الأخص ما يلي :.....» (ج) ألت فيما يعترض الجهات القائمة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية من عقبت وإزالة العقبات التي تعترضها » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع اختص هيئة الاستثمار بالموافقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين لآتلة مشروعات استثمارية ، ولها أن تنشئ مناطق حرة عامة أو خاصة ؛ وجعل من مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ، كما اختص المشرع المجلس الأعلى للاستثمار بالتنسيق بين أجهزة الدولة وإصدار التوصيات والقرارات التي تساعد على تذليل مشاكل الاستثمار ، بيد أن المشرع لم يعط لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار اختصاصا أيما ما كان نوعه في التدخل في العقود التي تبرمها المشروعات المرخص لها بالعمل وفقا لأحكام القانون المذكور مع الغير ، سواء بالتعديل أو الإلغاء ذلك لأن الهيئة تستنفذ سلطاتها بالموافقة على المشروع الاستثماري ولا سلطان لها على العقود التي تبرم تنقيذا لهذه الموافقة إذ أنها تعد طرفا اجنبيا عنها ..

وإذا كان اسناد تسويق انتاج الشركة في الحالة المعروضة الى اتحاد الإذاعة والتليفزيون شرطا تضمنه قرار هيئة الاستثمار بالموافقة على تأسيس الشركة فإن اختلالها بهذا الشرط لا يعطى الهيئة - وقد استنفذت سلطاتها بالموافقة على تكوين الشركة - سوى إعادة عرض

الأمر على مجلس إدارتها وفقا للمادة (٢٤)، من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مالف البيان وليس من شأن هذا الإخلال أن يمنح الهيئة أى سلطة فى تعديل أو إلغاء العقد الذى أبرم تنفيذا لهذا الشرط لأنه فضلا عن أن الهيئة — كما سبق القول تعد طرفا اجنبيا عن هذا العقد ، فإن هذا العقد يحكمه قانونه ، والقول بغير ذلك يجعل من هيئة الإستثمار سلطة تطو أرادات المتعاقدين فى العقود التى تبرم تنفيذا لما قد تشترطه الهيئة عند موافقتها على تأسيس الشركات وفقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه الأمر الذى لا يستند الى أى أساس من القوانين المذكور ويتعارض مع القواعد العامة التى تحكم العقود .

وعليه فما كان يجوز لهيئة الإستثمار لو المجلس الأعلى للاستثمار إصدار قرار بتسوية الالتزامات الناشئة عن العقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون أيا ما كان سبب هذا القرار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى أنه ليس للهيئة العاملة للاستثمار أن تعدل من أحكام انعقد المبرم بين الشركة العربية للتليفزيون واتحاد الإذاعة والتليفزيون .

(مف ٧٨١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨١/٢/٤)

الفصل الثاني — الملتحق الحرة

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الهيئة العامة للاستثمار ولاية إنشاء مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء لاقامة المشروعات التي يرخص بها طبقا للقانون — هذه الولاية تمتد بحكم اللزوم الى حق ادارة الاراضى التى يتم اختيارها لإنشاء هذه المناطق الحرة بها يتضمنه من التزامها بتوفير المرافق العامة للمنطقة وحققا فى الترخيص يشغل الاراضى او تلجبرها بحسب الأحوال والحصول على العائد من ذلك — الأثر المترتب على ذلك : ترتفع يد المحافظة التى تقع بدائرتها المنطقة الحرة عن الاراضى ولا يحق لها الحصول على مقابل الانتفاع او قيمة الاجار لهذه الاراضى — تطبيق — احقية الهيئة العامة للاستثمار فى تحصيل قيمة الانتفاع بالاراضى بالمنطقة الحرة بيورسميد والتي رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة المنطقة الحرة بيورسميد .

خاص الفتوى :

تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على ان « لمجلس ادارة الهيئة أن ينشئ مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لاقامة المشروعات التى يرخص بها طبقا لأحكام هذا القانون وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية » ، وتنص المادة (٣٣) من ذات القانون على ان « يتولى ادارة كل منطقة حرة عامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس ادارة الهيئة » ..

ويختص مجلس ادارة المنطقة بـ

وله على الأخص ما يلى :

الحققة عنها ، وهو ما اكنته المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء نظام المنطقة الحرة لحيطة بيورسعيد حين قضت بمريان التشريع المصرى على المنطقة الحرة بيورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى نحتية الهيئة العامة للاستثمار فى تحصيل قيمة الانتفاع بالأراضى بالمنطقة الحرة بيورسعيد والتي رخص بشغلها للمشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة المنطقة الحرة بيورسعيد .

(ملف ١٤/٢/٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/٧) .

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

عدم سلامة الترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتأجير تلك المعدات والآلات للعمل داخل البلاد خارج المنطقة الحرة .

ملخص الفتوى :

أصدرت الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة عدة تراخيص لعدد من المشروعات بمزاولة نشاط التخزين داخل المناطق الحرة لتخزين الآلات والمعدات اللازمة لتطاع البترول مع قيام هذه المشروعات بتأجير معداتها للعمل خارج المناطق الحرة . وبعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجبركية طلب استمرار معاملة هذه المشروعات بنفس الأساس السابق معاملةها به قبل صدور هذا القانون . فتم عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارات المالية والتجارة والتبوين ، فتمت بكتبتها رقم ٦٧٣ المؤرخ ١٩٨٤/٦/١٩ الى أن المشروعات المذكورة لا يجوز لها أن تهتشر نشاط تأجير الآلات والمعدات

الخاصة بها لمشروعات البترول داخل البلاد استنادا الى نصوص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية سواء قبل او بعد صدور القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولما كان للقطاع القانوني بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رأى غير ذلك ، فقد طلب رئيس الهيئة عرض الموضوع على انجعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع فاستبانت ان قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ حدد صراحة فى المادة ١/٣٥ منه ما يجوز الترخيص بتخزينه فى المناطق الحرة وقصره بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . ومن ثم فلا يجوز الترخيص بتخزين بضائع فى المناطق الحرة بغرض استخدامها خارج هذه المناطق فى داخل الاقليم الجبرى للعولة مع بقاء تمتعها بالاعفاءات والمزايا المقررة لمشروعات المغلبة فى المناطق الحرة . اذ انها لا تعدو — فى هذه الحالة — أن تكون بضائع مستوردة للاستهلاك والاستخدام داخل البلاد تخضع للضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، ولكنها تتخفى وراء ستار التخزين فى المناطق الحرة للتهريب من اداء هذه الضرائب والرسوم ؛ وهو ما يتعارض وما تصده المشرع من قصر الترخيص بالتخزين فى المناطق الحرة بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع التى لا يجوز استخدامها داخل الاقليم الجبرى للدولة ، وهى البضائع العابرة الواردة بغير رسم الوارد . ناذما ما استخدمت هذه البضائع فى داخل البلاد خارج المنطقة الحرة اعتبرت كما لو كانت مستوردة من الخارج للاستعمال داخل البلاد . ويؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون المشار اليه من استخفاف الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التى تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلى كما لو كانت مستوردة من الخارج .

وبناء على ما تقدم فان قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترخيص لبعض المشروعات بتخزين آلات ومعدات داخل المناطق الحرة مع قيام هذه المشروعات بتلجير تلك الآلات والمعدات داخل البلاد خارج المناطق الحرة أمر لا يتفق وصحيح انقانون .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تتمتع المشروعات المقلية بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من كافة الضرائب النوعية ، بما فيها الضريبة على العقارات المبنية واستمرار هذا الإعفاء طوال حياة المشروع .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقرى الفتوى والتشريع لتمتع المشروعات المقلية بنظام المناطق الحرة بالإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية ومدة هذا الإعفاء ، وقد تبينت الجمعية العمومية من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستئثار والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع يعد أن عدد في المواد السابقة عليها — خاصة المادة ١٦ الإعفاءات المقررة للمشروعات الخاضعة والمقلية وفقا لأحكام القانون المذكور ، أفرد حكما خلاصا بالمشروعات التي تقام بالمناطق الحرة . إذ أعفى هذه المشروعات والأرباح التي توزعها من جميع أحكام قوانين الضرائب والرسوم المقررة في جمهورية مصر العربية . كما أعفى أموال المساهمين في هذه المشروعات من ضريبة التركة ورسوم الأيلولة . ويقوم هذا الإعفاء بجانب أي إعفاء آخر تقرر في ذات القانون أو أي قانون آخر . وبذلك فهو يقوم إلى جانب الإعفاء المقرر في المادة ١٦ من القانون للمشروعات الاستثمارية ويقتصر على ضريبة الأرباح التجارية وضريبة القيم المنقولة على توزيعات الأرباح ثم من أنضريبة على الأرباح العلام في النطاق الذي حدده النص المذكور . ولم يجز المشرع خضوع المشروعات التي تقام في المنطقة الحرة سوى للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ولرسم مسنوي بشروط محددة . . ومن ثم ففبا عدا المقابل والرسم المذكورين تكون المشروعات المقلية في المناطق الحرة والأرباح التي توزعها غير مخطبة بأحكام قوانين الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها بما في

ذلك الضريبة على العقارات الجنية . . وبذلك فالاعفاء من ضريبة العقارات الجنية سنده نص المادة ٤٦ وليست المادة ١٦ . بل اضيفت المادة ٤٦ الى الاعفاء المقرر بالمرشع نفسه من كافة الضرائب . اعفاء الاموال المستحقة في المنطقة الحرة من ضريقتي التركات ورسم الايلولة .

ولما كان الاعفاء المشار اليه في المادة ٤٦ المذكورة جاء مطلقاً من اى قيد زمنى بعكس ما هو مقرر في المادة ١٦ من ذات القانون من قصر الاعفاءات المقررة منها على مدة خمس سنوات فقط ومن ثم يتغير القول بسريان القيد الزمنى الوارد في المادة ١٦ من ذات القانون على الاعفاءات المقررة في المادة ٤٦ للمشروعات المعلقة في المنطقة الحرة اذ ان لكل من المادتين مجله الخاص به ولا يجوز الخلط بينهما .

(ملف ٢٧/٢ - ٢٠٢ - جنسة ١٩٨٥/٥) .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

استمرار وتكرار اعفاء سيارات الركوب لمواطنى بورسعيد وفقاً

لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ حتى في ظل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ .

ملخص الفتوى :

اولاً - استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة ، بأن « يتم تحويل مدينة بورسعيد بأكملها الى منطقة حرة ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٧٦ ويفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظم منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الاعفاء بها وتنظيم العمليات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجبركية والتجسية وغيرها » .

ثانياً — كما استعرضت أحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وتنص المادة الأولى منه على أن « يعمل بالأحكام المرفقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » ثم تنص المادة الثانية على أن « تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، ولا تسرى أحكام النظام المرفق على المشروعات المرخص بها طبقاً لأحكام القانون المذكور » . ثم نص المادة الثالثة بأن « تصدر لائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد بناء على ما يقترحه مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » .

ثالثاً — تم استعرضت الجمعية نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٢ منه على أنه « فيها عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانوناً والذهور والسجائر والدخان بكافة أنواعه ومنتجاته لا تخضع للإجراءات الجمركية المواد الأجنبية التى تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد » .

وفى عدا القواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية لا يخضع استيراد أو بقاء هذه البضائع والمواد فى المنطقة الحرة أو تصديرها منها لإية قيود تقررها التشريعات الجمركية أو التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير » .

وكذلك تنص المادة ١٣ بأن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها جميع البضائع والمواد المشار إليها فى المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل وما يماثلها » .

ثم نص المادة ١٦ بأن « لا تخضع البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها لضرائب الجمركية والحصص والرسوم المتعلقة بها » .

الحرّة من الخضوع للاجراءات الجمركية المنصوص عليها فى قوانين
الجمارك كما أعفى هذه المواد من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم الملحق بها ، وأوضح المشرع ان حلول البضائع — فى مفهوم
النظام الخاص بالمنطقة الحرّة — يشمل جميع الأدوات والمهمات والآلات
ووسائل النقل لو ما يماثلها ، ولصفت المشرع الى الاعفاء من الضرائب
البضائع والمواد الاجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرّة أو المخصصة
لاستخدام المقيمين بها ، ثم جاء قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧
بالاتاحة التنفيذية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ فأوضح
شروط الانفراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرّة لأبناء بور سعيد
المقيمين بها أو المولدين بها .

وإذا كان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ قد جمع فى تشريع
واحد شملت الاعفاءات الجمركية الواردة فى ما يقرب من ٦٨ قانون و ٨
قرارات جمهورية و ٣ قرارات لرئيس الوزراء رأى فيه ان يكون جملعا وشاملا
لجميع حالات الاعفاءات التى قرر المشرع الإبقاء عليها والاكتفاء بها سواء كان
سبب الاعفاء طبيعة المواد المستوردة أو الجهة المستوردة أو غير ذلك من
الاعتبارات التى قدرها المشرع فان نطق التنظيم والتعديل والافغاء الوارد
فى هذا القانون يتعين أن ينحصر فى قوانين الجمارك وغيرها من القوانين
والقرارات المنظمة للاعفاءات الجمركية وهى التى عددها المشرع على سبيل
الحصر فى المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سلفة البيان .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ باصدار
نظام المنطقة الحرّة لجنينة بور سعيد لم يرد ضمن القوانين التى الفت
الاعفاءات الواردة بها بالمادة ١٢ سلفة البيان ومن ثم فان احكام
القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بها فيها المادة ٤/١١ تنحصر عما نظمه
القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ، وبذلك يكون المشرع قد أكد ما يتصف به
القانون المذكور من ذاتية خاصة باعتباره انه ينظم منطقة حرّة ولا يتضمن
فقط اعفاءات جمركية بل يمدل ايضا من الاجراءات الجمركية بالشروط
والاوضاع الواردة به ، وغنى عن البيان ان هذه انذاتية والخصوصية تستبعد
بالضرورة احكام القانون الجمركى العلم فيها ورد بشأنه نص خاص الا ان

المشرع أكد ذلك منعا من كل لبس حينما نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ على سريان أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى نظام هذه المنطقة ، وكذلك حينما لم يدرج القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ضمن القوانين التى ألغيت نصوصها المنطقة بالإعفاءات الجبركية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

وإذا كانت سيارات الركوب التى تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد لا تخضع للضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم استنادا لنص المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ وأن ما يخص من هذه السيارات للاستعمال داخل المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد أو لاستخدام المقيمين بها لا يخضع للضرائب الجبركية وغيرها من الرسوم استنادا لنص المادة ١٦ من ذات القانون فإن هذه الإعفاءات يتمين استمرارها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف البيان ، ولا يعتمد فى هذا الصدد بما تضمنته المادة ٤/١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه فى تعريف عبارة وسائل النقل اذا وردت فى هذا القانون الأخير أو غيره من القوانين أو اللوائح المتعلقة بالإعفاءات الجبركية من عدم شموله سيارات الركوب فلا تعمى الا اذا نص عليها صراحة ، ذلك ان هذا النص بذاته يضع حكما علما بتقيده الطبيعة الخاصة لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه وما قلم عليه من لوائح وقرارات .

ومن حيث أنه ليس فى نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ولا لائحته التنفيذية ما يضع حدا معينا للتمتع بهذا الإعفاء الخاص بسيارات الركوب ، ومن ثم يكون من حق من توافرت فيه شروط الإعفاء تكراره ، والمشرع وشأنه فى أن يضع ما يشاء من قيود بنصوص صريحة على النحو الذى نظمته القانون فى عجز المادة ١٦ من نظام المنطقة الحرة سالفة البيان .

أهمية الهيئة العامة للاستثمار في تحقيق تنمية الاقتصاد بالاردن والقطعة
الحررة بعبور سعيد والتي رخص بشغلها للشروعات الاستثمارية بمعرفة ادارة
القطعة الحررة بعبور سعيد .

نصت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة على انه « لمجلس ادارة الهيئة ان ينشئ مناطق حرة علية بعد موافقة مجلس الوزراء - وذلك لامتلة المشروعات التي يرخس بها طبقا لاحكام هذا القانون ، وتكون لكل منطقة حرة شخصية اعتبارية وتنص المادة ٢٣ » من ذات القانون على ان « يفوض ادارة كل منطقة حرة علية مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسة قرار من محضى ادارة الهيئة » .

ويختص مجلس إدارة المنطقة بـ : وله على الاخص ما يلي :

(١) الترخيص في شغل الاراضي والعقارات لو استئجار عقارات مملوكة للمؤجر بالمنطقة الحرة .

••••• (7)

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ بإصدار
نظام المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد والتي تنص المادة الثانية منه على
أن تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد وذلك
فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ المشار اليه ولا يسرى النظام المرفق على المشروعات المرخص لها
طبقاً لأحكام القانون المذكور

ومن حيث أن مفاد أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر أنه منح الهيئة العامة للاستثمار ولاية إنشاء مناطق حرة علة بعد موافقة مجلس الوزراء لاتابة المشروعات التي يرخص بها طبقا لهذا القانون ، وهذه الولاية تمتد بحكم اللزوم الى حق ادارة الاراضى التى يتم اختيارها لاتشاء هذه المنطقة الحرة سواء كتلت هذه الاراضى ملوكة للدولة ملكية خاصة او كتلت اموالا عامة فهذا الحق مستمد من احكام القانون مباشرة يستهدف به المشرع اقامة مشروعات استثمارية بمناطق حرة تدعيا للاقتصاد الوطنى وقد منح به الهيئة العامة للاستثمار الحق فى ادارة الاراضى محل الاختيار بما يتضمنه ذلك من التزامها بتوفير المرافق العامة للمنطقة وحققها فى الترخيص بشغل هذه الاراضى او تلجيرها بحسب الاحوال والحصون على العائد من ذلك ومن ثم ترتفع يد المحافظة عن هذه الاراضى ولا يحق لها الحصول على مقابل الانتفاع او قيمة الاجار لهذه الاراضى .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك وجود هذه الاراضى ضمن املاك محافظة بورسعيد أو المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد ذلك أنه بتخصيص هذه المنطقة للهيئة العامة للاستثمار لتقيم عليها منطقة حرة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته فان لهذه الهيئة ان تستأجر بإدارة المنطقة دون غيرها من الجهات الأخرى وترتفع من ثم يد المحافظة عنها ، وهو ما اكنته المادة الثغية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد حين قضت بمريلن التشريع المصرى على المنطقة الحرة ببورسعيد وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خلس فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر .

(فتوى ٢٩٠ فى ٢٧/٣/ ١٩٨٤)

الفصل الثالث — التمتع بمزايا القانون

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

تمتع المشروعات العقارية بأموال مملوكة لمصريين سواء كانت بالعملة المحلية أو بالنقد الأجنبي بالإعفاءات الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة ٢٣ المشار إليها أن المشرع أطلق لفظ المشروعات أيما كان شكلها لتقانوني ، ولم يقصره على المشروعات المنشأة بأموال عربية وأجنبية ، وإنما ذكرت أن جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل رسم تصديق معين فإنه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات العربية والأجنبية فقط نون المشروعات المنشأة بأموال مصرية ، وقد أرفق المشرع بأن جميع هذه المشروعات تعفى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بفتح رسم تصديق شابل مقداره ربع فى المائة بحد أقصى لتدفع ألف جنيه ، ويسرى هذا الحكم أيضا على المشروعات العقارية فى المناطق الحرة ولم يفرق المشرع فى المشروعات العقارية فى المناطق الحرة بين مشروعات رأس مال أجنبى أو مصرى بل أطلق لفظ المشروعات أيضا ومن ثم تعيين أعمال المطلق على إطلاقه ما دام لا يوجد فى النصوص ما يفيد تقييده أو قصره على مشروعات معينة بذاتها .

كما وأنه من غير المقبول التفرقة بين المشروعات الاستثمارية العقارية بأموال عربية أو أجنبية بحيث تمنح مزايا وإعفاءات تجاوز المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشروعات الوطنية المنشأة بأموال مصرية مملوكة لمصريين وإقامة هذه التفرقة على أساس جنسية ملائكى المشروعات فضلا عن أن هذا القول

لا يجد أساس سليم له في قانون الاستثمار ، مان تطبيقه يؤدي الى وضع
الاستثمر المصرى فى مرتبة ادنى من المستثمر الاجنبى وهى نتيجة غير مقبولة
وتتعارض مع ما انتهى اليه تقرير اللجنة المشتركة بمجلس الشعب المشكلة
من اللجنة التشريعية واللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى
العاملة عن مشروع قانون فى شأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق
الحرّة مع مراعاة التسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى ..

(ملف ٢٧/٢/٢٥٧ جلسة ١٩٨٣/٦/١)

تعليق :

(١) تنص المادة ٢٣ المشار اليها على ان المشروعات المشتركة التى
تشأ وفقا لاحكام هذا القانون فى شكل شركات مساهمة او ذات مسئولية
محدودة يحدد فى عقد تأسيسها اسماء الاطراف المتعلّقة وشكلها القانونى
واسمها وموضع نشاطها ومختها ورأسها ونسبة مشاركة الاطراف الوطنية
والعربية والاجنبية ووسائل الاكتتاب فيها وحقوق والتزامات الشركاء وغير
ذلك من احكام .

ويتمتع التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع
المشروعات ايا كان شكلها القانونى وذلك مقابل رسم تصديق مقداره
ربيع فى المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك يحد أقصى مقداره ألف جنيه
او ما يعاقله من النقد الاجنبى بحسب الاحوال ، سواء تم التصديق فى مصر
او لدى السلطات المصرية فى الخارج وتضى من رسم الخطة ومن رسوم
التوثيق والشهر عقود تأسيس من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود
المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات
والالات وعقود الخاولة وغيرها وذلك حتى تلم تنفيذ المشروع ومضى سنة
كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة فى التناطق
الحرّة .

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تتمتع الشركات المنشأة طبقاً لنظام استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ولو كانت براسمال مصرى مملوك لمصريين بالمزايا المقررة فى هذا القانون طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٦ منه .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من قانون استثمار المال العربى والاجنبى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على ان « يقصد بالمشروع فى تطبيق احكام هذا القانون كل نشاط يدخل فى اى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس ادارة ائهیة العلية للاستثمار والمناطق الحرة كما تنص المادة ٦ على ان « نبتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لاحكام هذا القانون ولها كانت جنسية مالکها أو محل انتمیهم بالشمکات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصریة مملوكة للمصريين فى لحد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات انواردة فى المواد ١٤و١٥و١٦و١٧و١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه وتنص المادة ١١ من ذات القانون على ان « يسرى على المشروعات أيضاً كان شكلها القانونى الاحكام الخاصة بالعمل والمستخفيين المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعمين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العلية والمادة ٢١ من قانون العمل كما يستثنى العاملون واعضاء مجالس ادارات تلك الشركات من احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زیادة ما يتقلضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه « ، واستظهرت

الجمعية العمومية تقضى والتشريع أنها كانت قد رأت بجنتها
المقنونة بتاريخ ١٩٨٢/٦/١ تنفع المشروعات المقلية بأهوال مملوكة لمصريين
سواء أكانت بالعملة المحلية أم بالعملة الأجنبية بحكم المادة ٢٢ من القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

وبغداد ما تقدم أن المشرع أوضح أن المقصود بالمشروع فى تطبيق أحكام
قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى هو كل نشاط يدخل فى أى من
المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
والتناطق الحرة ؛ ونص على أن تنفع المشروعات المقبولة وفقاً لأحكامه
بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فيه، أي كانت جنسية مالكى هذه المشروعات
أو محل إقامتهم ، فما دامت هذه المشروعات قد انشئت وفقاً لأحكامه
فإنها تتمتع بجميع المزايا والضمانات الواردة فيه . ونم يفرق المشرع بين
المستثمر العربى أو الأجنبى وبين المستثمر المصرى فى التمتع بجميع المزايا
الواردة بالقانون المذكور. إذ لم يرد نص فى القانون المذكور يحرم المصريين من
التمتع بالأحكام المشار إليها ، كما لا يمكن استخلاص هذه التفرقة من مجموع
أحكامه ، وهى تفرقة تجعل المستثمر المصرى فى مرتبة أدنى من المستثمر
الأجنبى وهى نتيجة تجلئ أحكام القانون وخاصة وأن تقرير اللجنة الخاصة
المشكلة بمجلس الشعب عند تعديل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كان
صريحاً فى وجوب مراعاة التسوية فى المزايا بين المشروع الوطنى والمشروع
الأجنبى . ولا يتقدم فى ذلك ما تضمنه نص الفقرة الثانية من المادة ٦ من
هذا القانون تمتع المشروعات التى تنشأ بأهوال مصرية مملوكة لمصريين فى
أحد المجالات المنصوص عليها بيبض المزايا والإعفاءات الواردة فى مواد
معينة منه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والتناطق الحرة لأن ظاهر
النصوص — خاصة وأن هذا النص يضاف بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧
تنص على أن المقصود بها المشروعات التى لم تنشأ طبقاً للقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٤ معدلاً وإنما المشروعات التى نشأت طبقاً لغيره من النظم القانونية
ولكنها تعمل فى أحد المجالات المنصوص عليها فيه فرأى منحها ميزات
محددة من ميزات القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه بشرط موافقة مجلس
إدارة الهيئة ، دون كافة المزايا المقررة للشركات المذكورة ويؤكد ذلك ما ذهبت
إليه الجمعية العمومية تقضى والتشريع فى فتواها سابقة أنذكر

من تمتع المشروعات الاستثمارية المغلقة بأموال ملوكة للصربين سواء اكتسبت بالعملة المحلية أم بالنقد الاجنبي بحكم المادة ٢٣ من ائقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وعلى الرغم من أن هذه المادة : شأنها فى ذلك شأن المادة ١١ من ذات القانون ، لم يرد ذكرها فى الفقرة الثانية من المادة ٦ آتنة البيان .

(ملف ٢٧/٢/٢٨٤ جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

احقية المكتبتين بالدولارات فى استعادة مقدار الإكتتاب بذات العملة التى تم الإكتتاب بها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بصدار نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة معدلا باقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على أن « تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العلم أو العاملين به » وتنص المادة ٢١ على أن « لملصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على هذا المال خمس سنوات اعتباراً من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذ تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول أو الحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله بمراعاة الآتى :

(١) يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر ملطن للنقد الاجنبى على خمسة أسسائ دورية متسلسلة متعاقبة ، وبذلك يتم تحويل المال المستثمر له محسوبا طبقا لأحكام هذه المسألة اذا كان رصيد المستثمر بالنقد

الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

٠.٠. ٠.٠/٠ ٠.٠/٠ ٠.٠/٠ ٠.٠/٠ ٠.٠/٠

ومن حيث أنه قد صدر قرار وزير الإرشاد بخضوع شركة لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فقد أصبحت هذه الشركة من شركات القطاع الخاص الخاضعة للقانون المذكور طبقاً لحكم المادة (٩) منه السابقة ذكرها . فإذا ما صدر قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصاد بعد ذلك بسحب قرار وزير الاقتصاد واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإزالة جميع الآثار المترتبة عليه ، فإنه يجب إزالة جميع الآثار طبقاً لأحكام نفس القانون ، ومن ثم يجب تصفية الآثار المترتبة عن انقضاء الشخصية الأولى طبقاً لأحكام القانون الذي كان يحكمها .

ومن حيث أن المادة ٢١ من هذا القانون تكفلت ببيان كيفية انصرف في الأموال المستثمرة إذا لم يستمر المشروع لسبب لا بد للمستثمر فيه ، وذلك وأن ترد قيمة الأسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها أو السماح للمساهمين بالتصرف فيها بعمليات محية ، وذلك كله بشرط موافقة هيئة الاستثمار .

ومن حيث إن الثالث أن عدم استثمار شركة المشار إليها كشركة استثمار كان لسبب لا بد للمستثمرين فيه ، وهو صدور قرار نائب رئيس الوزراء بسحب قرار وزير الاقتصاد على النحو السابق بيانه . ومن ثم يتعين رد قيمة الأسهم لهم بنفس العملة المساهمين بها طبقاً للمادة (٢١) المشار إليها ، فضلاً عن أن مؤدى ذلك هو إعادة الحال إلى ما كان عليه أملاً لما نص عليه قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠. سالف الإشارة إليه .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

خضوع المشروعات الإستثمارية التي تم اقرارها طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

ملخص الفتوى :

هذا هو ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجنتها المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ (ملف رقم ٢٧/٢/٢١١) الا أن السيد / وزير الاقتصاد والتجارة والتعاون الاقتصادي طلب اعادة النظر في هذه الفتوى ، واسمى طلبه على ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ اعفت المشروعات ابنى تقام بالمنطقة الحرة طبقا لاحكامه من الضرائب التي تفرض مستقبلا . وان حكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مقصور على المشروعات التي تقام بعد العمل به وان تطبيق حكمها على المشروعات التي تمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يهدر قصد المشرع من نص المادة (٤) من مواد اصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي احتفظ انك المشروعات بالمزايا المقررة لها ونقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، كما وأن هذا التطبيق من شأنه انتسوية بين تلك المشروعات وبين المشروعات التي تمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . اعيد عرض المشروع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢ نوفمبر لسنة ١٩٨١ فاجبت فتواها السابقة في ١٩٧٩/١١/٢٨ وقالت في ذلك :

ان المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة والتي تقرر مستقبلا واحتفظ تلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبه من مزايا وضمانات في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥

لسنة ١٩٧١ ، ومع انه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا انه اخضعها للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ، وفرض رسما سنويا على السلع التي تتعامل فيها او على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع .

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التي اقيمت في ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله ، بل ينشأ الحق فيه ويتصل بالمشروع الاستثماري في ظل العمل بالحكم هذا القانون ، فان الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من انقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقرر خلال المجال الزمني لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض على المشروعات الاستثمارية بعد .

واذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد اعفت المشروعات من الضرائب التي تفرض مستقبلا فان هذا الاعفاء رغم ذلك يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى نفاء القانون ، ولا يعتد انى الضرائب التي تفرض بعد الفائه والا كان في ذلك مصادرة في الاختصاص الدستوري المقرر للمشرع في فرض الضرائب .

واذا اتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ علما فم يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي اقيمت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فان تلك المشروعات تلتزم بداء رسوم الخدمات وكذلك الرسم السنوي المنصوص عليه في المادة (٤٦) من انقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

الفصل الرابع — الإعفاء من الضرائب والرسوم

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

فترة توقف المشروع الخاضع للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بسبب القوة القاهرة أو الظروف الطارئة أو الحادث المفاجئ تدخل ضمن السنوات الخمس المقررة لإعفائه من الضرائب طبقاً للمادة ١٦ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمطلق الحرية على أنه « مع عدم الإخلال بلية إعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعفى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المتقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الأيراد بالنسبة للوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ... » .

ومفاد ما تقدم أن الأصل العام خضوع المشروعات الإنتاجية للضرائب إلا أن المشرع رغبة منه في تشجيع الاستثمارات لجذب الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة لتطوير كافة الأنشطة الإنتاجية دعماً للاقتصاد القومي فقد منح استثناء هذه المشروعات إعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو لمزاولة النشاط حسبما يبين من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه وهو نص خاص يقضي صراحة بأن الإعفاء من الضريبة لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو لمزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ولم ينص على خمس سنوات إنتاجية حتى يمكن القول بعدم

حساب المدة التي يتوقف فيها المشروع الاستثماري خلال مدة الإعفاء المشار إليها ، وبما أن هذا النص حسبها سبق البيان يعد استثناء من المواعيد العامة في الضريبة فمن ثم فإنه لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ويتعين تطبيقه في الحدود الواردة فيه وأنه ولئن كان الحريق الذي شب في المصنع المشار إليه ، وما أدى إليه من توقف المصنع بعد سببها خارجا عن إرادة الشركة ، إلا أنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى امتداد مدة السنوات الخمس المقررة للإعفاء الضريبي مدة أخرى تعادل مدة التوقف ، معاد ان مدة الإعفاء بدأت فعلا لبداية الإنتاج طبقا للنص الصريح للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، وهذه المدة ليست بمثابة الحد للتقادم المعروفة في القوانين حتى يمكن القول بخضوعها لأحكام الوقف أو الانقطاع بل هي مدة إعفاء ضريبي وإن كان توقفه يرجع لسبب خارج عن إرادة صاحب المشروع الاستثماري .

(ملف ٢٨١/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٤/٦/٦)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبحث :

عدم سريان الإعفاء الضريبي المقرر بالمادة ١٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على الأرباح التي تحققها مشروعات الاستثمار سواء كانت ناتجة عن بيع بعض أصولها الثابتة أو تنقلا عن كل أو بعض فروع المنشأة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ على أنه « يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » وتنص المادة الثالثة على أن « يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة

العمالة للدولة وخطتها القومية » كما تقضى المادة (١٦) من هذا القانون على أنه « مع عدم الإخلال بآية إعفاءات ضريبية أفضل مقرر في قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من انضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعفى الأرباح التي توزع من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن انضريبة العلية على الإيراد ، بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياجات الخاصة » *

ومن حيث أن مفاد نص المادة (١٦) سالف الذكر هو أن الإعفاء الخمسي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على إيرادات القيم المنقولة والضريبة العمالة على الإيراد إنما ينصرف إلى أرباح المشروعات الاستثمارية التي وافقت الهيئة العامة للاستثمار على خضوعها أحكام قانون الاستثمار ، وبالتالي يكون للمشروع حق التمتع بما ورد به من ضمانات ومزايا وإعفاءات ، ويقصد بالمشروع الاستثماري طبقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه كل نشاط يدخل في أي من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة ، بحيث يكون نشاطا أصيلا للمشروع الاستثماري والذي يصدر بشأنه الترخيص من الهيئة المذكورة ، وعلى ذلك فإن بيع الأصول الرأسمالية للمشروع أو التنازل عنه للغير وتحقيق أرباح عن طريق ذلك النشاط لا يدخل في المجالات الواردة على سبيل الحصر في المادة الثالثة المشار إليها ، ومن ثم فإنه لا يجوز اعتباره نشاطا استثماريا ولا تسرى في شأنه المزايا والإعفاءات المنصوص عليها في قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي .

ومن حيث أنه مما يؤكد ذلك أن الإعفاء يحسب القهم الطبيعي لهدف الشارع إنما ينصرف إلى الجانب من المشروع الذي يعمل فعلا في الاستثمار

تشجيعا له في الاسهام في الانتاج القومي ، ولا ينصرف الى الجانب من المشروع الذي يخرج عن نطاق الاستثمار بالبيع ، واية ذلك ايضا ان المشرع لم يستهدف في قانون الاستثمار ان تباع اصول المشروع الرأسمالية او يتم التنازل عنها للغير الا عند تصفية المشروع توطئه لاعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج طبقا للمادة (٢١) من القانون المشار اليه لما التصرف في بعض الاصول الثابتة للمشروع أثناء قبليه فلا يعدو أن يكون مضاربة على عناصر لا تدخل اصلا في مجالات الاستثمار مما ينبغي أن تقتصر معه الامتيازات التي منحها القانون للمال المستثمر .

(ملف ٢٥١/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/١٠/٥) .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة والمنطقة بالإعفاء الضريبي طبقا لحكم المادة ١٦ من القانون — جواز تمتعها بالإعفاء الضريبي المخصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات العمرانية الجديدة — مناط التمتع بالإعفاء في هذه الحالة مزاوله النشاط في المناطق الخاضعة لاحكام القانون — الإعفاء لا يطبق الا على الأرباح التي تتحقق من هذا النشاط دون غيره من الأنشطة .

ملخص الفتوى :

قامت لمهورية ضرائب استثمار المال العربي والاجنبي باصدار بطلقة ضريبية لشركة ... لنقل البضائع باعتبارها شركة مساهمة مصرية متمتعة بأحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقد اثير فيها ان الشركة تتمتع بالإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ الى ٣١/١٢/١٩٨١ تطبيقا للمادة (١٦) من القانون سالف الذكر وطلبت الشركة استخراج بطاقة ضرائب أخرى من لمهورية ضرائب الاسماعيلية والنص فيها على الإعفاء لمدة عشر سنوات اعتبارا من السنة التالية لتاريخ بدء المؤالة باعتبارها

تباشر النشاط في مدينة العاشر من رمضان إحدى المجتمعات العمرانية الجديدة تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وأوضحت أنها اتخذت إجراءات تخصيص ٢٢١٦٠٠م^٢ للشركة بالمنطقة الصناعية رقم (١) وقامت الشركة بسداد ثمنها بالكامل وستقام على هذه الأرض مباني وإنشاءات الشركة وتقدمت ببرنامج زمني بتدرج أعمال إنشاءات الشركة ووافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٥ على تغيير المركز الرئيسي للشركة إلى مدينة العاشر من رمضان وتم تعديل السجل التجاري للشركة يجعل المركز الرئيسي بمدينة العاشر من رمضان ، إلا أن مصلحة الضرائب ترى أن مناطق الإعفاء كما حددها المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ هو مزاولة النشاط في المناطق الخاضعة لأحكامه وليس بالمركز القانوني أو المحل الإداري ، وأن الشركة لم تبدأ نشاطها بعد في مدينة العاشر من رمضان ولما الإجراءات التي اتخذتها الشركة أنها هي إجراءات تمهيدية للانتقال لمزاولة النشاط وأن مقر الشركة لازال بمدينة الاسماعيليه .

وقد تصدت الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع لهذا الموضوع فاستعرضت المادة ١٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي بالمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حيث تنص على أن « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعنى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة المالية على الإيراد بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب طبقاً لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال » .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة (٢٤) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة حيث تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأي إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر أو بالإعفاءات الضريبية المقررة بالمادة ١٦ من القانون المنظم باستثمار

المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة تمنى لرياح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لاحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تمنى الأرباح التى توزعها أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن منطقتي التمتع بالإعفاءات الواردة بالمادة ٢٤ المذكورة أن تراول المشروعات والمنشآت نشاطها فى المناطق المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر ، وتكون مدة الإعفاء عشر سنوات محسوبة اعتبارا من أول سنة تالية لبداية انتاج هذه المشروعات أو مزاولتها النشاط ، ويقصد ببداية انتاج أو مزاولة النشاط فى مفهوم أحكام المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ سالف الذكر قيام المشروعات والمنشآت بممارسة نشاطها أو بيده انتاجها فى المناطق الخاضعة لاحكام هذا القانون ، حتى ولو كانت تمارس نشاطها فى جهات أخرى أو نشاطا قبل انتقالها للعمل بالمجتمعات الجديدة وكانت تتمتع بإعفاءات من هذه الأنشطة ، إلا أن الإعفاء لا يطبق سوى على الأرباح التى تحقق لها من نشاطها فى هذه المناطق دون غيره من المناطق الأخرى وعلى ذلك فإن المشروعات الخاضعة لاحكام نظام استثمار المال العربى والاجنبى والتى سبق تمتعها بالإعفاء الضريبى طبقا للمادة (١٦) سالف الذكر خلال الخمس سنوات التالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط تستطيع التمتع بالإعفاءات لمدة عشر سنوات تالية للخمس سنوات عن نشاطها فى المناطق الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وعن أرباحها من هذا النشاط دون غيره ولا يمنع من تمتعها بهذا الإعفاء أن تكون قد سبق إعفاؤها طبقا لنصوص أخرى وعن أنشطة أخرى .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والإجنبى والمناطق الحرة يستفاد منه استمرار تمتع المشروعات الاستثمارية التى أقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه - منطقتك - أن يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثمارى قبل إلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ - الإعفاء المقرر بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ يقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التى تقررت خلال المجال الزمنى لأعمال القانون المشار إليه - لا يخل فى هذا المضمون الضرائب التى تفرض بعد إلغائه - أثر ذلك - التزام المشروعات الاستثمارية التى أقرت طبقاً للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بإداء الرسوم المنصوص عليها بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

إن المادة (٤٤) من مواد إصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، كما يلغى أى نص آخر يخالف ما ورد بهذا القانون ، ويستمر تمتع المشروعات التى سبق إقرارها فى ظلها بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ، لها المشروعات التى سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليها فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التى كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

ومفاد ذلك أن المشرع قرر بصيغرات صريحة لاستمرار تمتع المشروعات التى أقرت فى ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالحقوق والمزايا المنصوص عليها فيه وهذا يقتضى أن يكون محل الحق أو الميزة قد نشأ وتحدد وقامت صلة بينه وبين المشروع الاستثمارى قبل إلغاء القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فبذلك يكسب الحق أو الميزة وتقوم حالة استمرار المنصوص عليها فى تلك المادة ، ومن ثم فانه إذا كتبت المادة (٤٢) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التى تقام

بالمناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة او التي تقرر مستقبلا في جمهورية مصر العربية ، فان الاعفاء المقرر بهذا النص والذي يعد حقا او ميزة يحتفظ به المشروعات التي اقرت في ظل هذا القانون ويقتصر نطاقه على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقررت خلال المجال الزمني لاعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ولا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تفرض بعد الغائه لان الاعفاء من هذه الضرائب لم يتحقق ابلان العمل بالقانون وبالتالي لا يسوغ اعتباره ميزة او حقا يمكن الاحتفاظ به للشركات بعد الغاء القانون ..

وبناء على ما تقدم فانه لما كانت المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على انه « مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمناطق الحرة والارباح التي توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الاموال التي توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الاموال العربية والاجنبية والمستثمرة بالمناطق الحرة من ضريبة التراكات ورسوم الايلولة ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ورسم سنوى لا يجاوز ١ ٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحسلب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة ، وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) كما تخضع المشروعات التي يقتضى نشاطها الرئيسي ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمرعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٣ ٪ (ثلاثة في المائة) من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنويا « فان مشروعات المناطق الحرة التي اقرت في ظل القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تلتزم باداء الرسوم التي تتبلل خدمات لانها لم تكن معفاة منها في ظل العمل بالقانون القديم كما انها ملزمة باداء النسبة السنوية المقررة على البضائع او النسبة السنوية المقررة على انقضية المضافة ان كان نشاطها لا يتناول السلع بصفة رئيسية رغم انها من الضرائب التي لا تقلل خدمات محددة لان اعفاء شركات المناطق الحرة من الضرائب المقررة

بالمادة (٤٢) من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لا يشملها لكونها قد تقررنا بعد الفقه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى
سريان المادة (٤٦) من القانون الجديد رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ على المشروعات
الاستثمارية التى اتمت طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .
(فتوى ١٢١٥ فى ١٥/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

اعفاء المشروعات الاستثمارية التى اتمت فى ظل القانون رقم ٦٥/١٩٧١
من الضرائب دون الرسوم — قصر هذا الاعفاء على الضرائب التى فرضت
حتى إلغاء القانون سالف الذكر ولا يمتد الى الضرائب التى تفرض بعد الفقه
— القول بغير ذلك فيه مصادرة للاختصاص الدستورى المقرر للشرع فى
فرض الضرائب .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال
العربى والمنطقة الحرة اعفت المشروعات التى تقام بالمنطقة
الحرة من احكام قوانين الضرائب المقررة او التى تنقرر
مستقبلا فى جمهورية مصر العربية ، وان المادة ٤ من مواد اصدار القانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والاجنبى والمنطقة الحرة
تنص على ان « يُلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال
العربى والمنطقة الحرة » ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى
ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .
فما
المشروعات التى سبق اقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١
المشار اليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التى كتبت مقررة لها قبل
العمل بالقانون المشار اليه » .

وتنص المادة ٤٦ محللة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع
عدم الاخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى
تقام بالمنطقة الحرة والإرياح التى توزعها من احكام قوانين الضرائب

والرسوم في جمهورية مصر العربية كما تعفى الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التراكمت ورسم الإبلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل الخدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١ ٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة او الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا الرسم قرار من مجلس ادارة الهيئة وتعفى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال واخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ٢ ٪ (ثلاثة في المائة) من القيمة المضافة التي يحقها المشروع سنويا » .

وهلصل تلك النصوص أن المشرع اعفى مشروعات القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ التي تنام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة والتي تنقرر مستقبلا ، واحتفظ لتلك المشروعات بعد العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بما اكتسبته من مزايا وخصائص في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ومع أنه اعفى مشروعات المنطقة الحرة من الضرائب والرسوم الا أنه اخضعها لرسوم التي تستحق مقابل خدمات وفرض رسما سنويا على السلع التي تتعامل فيها او على القيمة المضافة بحسب نوع نشاط المشروع ،

ولما كان تحقق الاعفاء المقرر بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والذي احتفظ به المشرع للمشروعات التي اتميت في ظل هذا القانون منوطا بتوافر محله . بأن ينشأ الحق فيه ، ويتصل بالمشروع الاستثمارى في ظل العمل بأحكام هذا القانون ، فإن الاعفاء المقرر بهذا الحكم يقتصر نطاقه بحسب نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ على الضرائب دون الرسوم ويتحدد مضمونه بالضرائب التي تقررت خلال المجال الزمنى لأعمال القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ومن ثم لا يدخل في هذا المضمون الضرائب التي تعرض على المشروعات الاستثمارية بعد الفقه .

وإذا كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ قد اعتفت
المشروعات من الضرائب التي تفرض مستقبلا فإن هذا الاعفاء رغم ذلك
يجد حده في الضرائب التي فرضت حتى إلغاء القانون ، ولا يمتد الى الضرائب
التي تفرض بعد إلغائه والا كان في ذلك مصادرة للاختصاص الدستوري المقرر
للمشروع في فرض الضرائب .

وإذا أتى نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ علما فلم
يخرج المشرع من نطاق تطبيقه المشروعات التي أقيمت في ظل القانون رقم ٦٥
لسنة ١٩٧١ فإن تلك المشروعات تلتزم بإداء رسوم الختمات وكذلك الرسم
السنوي المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد
فتاوها السابقة الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة
١٩٧٩ .

(فتوى ٥٨ في ١٢/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

الفوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية العاملة في مصر
المودعة في الخارج لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
خلال فترة إعفاء هذه البنوك من بعض الضرائب وفقا لأحكام القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مدى خضوع
الفوائد المستحقة على ودائع البنوك الاستثمارية العاملة في مصر المودعة
في الخارج للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة خلال فترة إعفاء
هذه البنوك من الضرائب وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار
نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمنطلق الحرة وقد تبين للجمعية
العمومية من نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام

استثمر المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع أعفى أرباح المشروعات بما فيها البنوك الخاضعة لاحكامه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما أعفى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للاوعية المعفاة من انضرائب النوعية وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لمزاولة النشاط وقضى بالأ نخل هذه الاعفاءات بأى اعفاءات ضريبية افضل مقرر في قانون آخر .

وإذا كان الإعفاء من بعض الضرائب المقرر للمشروعات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمشار اليها في المادة ١٦ من القانون المذكور لم يمتد ليشمل اعفاء ما تلقاه هذه المشروعات من فوائد عن ودائعها المستثمرة سواء أودعت في الداخل أو في الخارج للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، الا أنه نظرا للاحالة الصريحة الواردة في عجز المادة ١٦ سالفه البيان الى أى نص قانونى يمنع اعفاءات ضريبية لفضل للمشروعات المتعبة وفقا لاحكام القانون المذكور فإنه يتعين الرجوع الى احكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل . يبين منه ان المشرع أخضع للضريبة على رؤوس الأموال المنقولة فوائد الديوان والودائع متى كتبت هذه الديون والودائع مطلوبة لمصريين أو لأجانب مقيمين عادة في مصر ولو كتبت الفوائد ناتجة عن أموال مستثمرة في الخارج ، اعفى في المادة ١/٤ من هذه الضريبة فوائد الودائع المتصلة بمباشرة المهنة اذا كتبت داخلة في حسابات المنشأة المنتفعة بها ، وكتبت هذه المنشأة ككتنة في جمهورية مصر العربية وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال . فحتى تحققت شروط هذا الاعفاء سواء المتطلقة بالمنشأة أو بطبيعة النشاط تسعين اعفاء فوائد الودائع من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة سواء كتبت هذه الفوائد عن أموال مودعة في الداخل أو في الخارج طالما كان هذا النشاط داخلا في حسابات المنشأة يخضع للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال وكتبت المنشأة ككتنة في مصر ، وبذلك يكون المشرع قد أعفى هذا النشاط سواء تم في الداخل أو الخارج . ولا يغير من ذلك

أن أرباح المشروعات الاستثمارية بما فيها بنوك الاستثمار العميلة والكتانة في مصر معفاة مؤقتا وفقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ سالفه البيان - من القانون على الأرباح التجارية ومن الضريبة على إيرادات القيم المتقوة على ما توزعه من أرباح لأن هذا الإعفاء أمر عارض ووقتي لا يخل بكون أرباح هذه البنوك وتوزيعاتها تخضع كالمثل علم للضرائب المذكورة إلا أن المشرع لاعتبارات قدرها !عفى هذه المنشآت مؤقتا من سداد الضريبة النوعية المقررة على النشاط ، باعتبار هذا النشاط خاضعا بطبيعته للضريبة الأمر الذي يكفى لتوافر مناط تطبيق نص المادة ١/٤ من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ سالفه البيان .

(ملف ٢٧/٢/٢٠٠ - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

الأصل وفقا لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ هو خضوع جميع الأشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية - استثناء من ذلك أنجاز قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي لرئيس الجمهورية أن يقرر إعفاء المواد المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية من كل الضرائب والرسوم الجمركية أو بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها بشرط عدم التصرف في هذه المواد لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها - هذا الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه وهو يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية الذي له أن يقرر الإعفاء أو لا يقرره - أثر ذلك أن للجهة الإدارية وهي يصدد ممارستها للسلطة التقديرية أن تضع من الضوابط ما يحقق الصالح العام - التصرف في الأشياء محل الإعفاء ولو بعد مدة الخمس سنوات مؤداه أنها أصبحت غير لازمة للشروع وإن الحكمة من تقرير الإعفاء قد انتفت - جواز النص في قرار الإعفاء على حظر التصرف في الأشياء محل الإعفاء بعد مضي المدة المحددة بها قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وطبقا للتعريف الجمركية السارية في ذلك التاريخ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ على أن « تخضع أتبضائع التي تدخل أراضي الجمهورية للضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص » ، كما استعرضت قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتنص المادة ١٦ منه في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كلفة الأموال الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، أو تأجيل استحقاقها أو تقييدها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقييد لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقييد بحسب الأحوال والا حصلت عليها لضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقييدها » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن الأصل وفقا لقانون الجمارك هو خضوع جميع الأشياء المستوردة للضرائب والرسوم الجمركية واستثناء من ذلك إجاز المشرع ، بقانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي لرئيس الجمهورية أن يقرر إعفاء المواد المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية أو بعضها وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقييدها ، بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقييد لمدة خمس سنوات والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها ،

ومن حيث أن الإعفاء من كل الضرائب والرسوم أو بعضها المستحقة على الأشياء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية هو استثناء إجازة المشرع من خضوع الواردات للضرائب والرسوم الجمركية كإصل عام ، ومن ثم لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، كما أن هذا الإعفاء يدخل في نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية أنه يعنى أو لا يعنى ، ومن المنهجه أنه ليس إتمة ما يمنع الجهة الإدارية وهي بصدد ممارستها للسلطة التقديرية أن تضبط هذه السلطة وضوابط لتحقيق أنصالح العام ، فمن يمكن الإعفاء ، يمكن وضع

الضوابط التي تتمشى مع الهدف منه — فضلا عن أن تقرير الإعفاء المشار إليه منوط بأن تكون الأشياء محل الإعفاء لازمة للمشروع الاستثماري ، والتصرف فيها ، ولو بعد مدة الخمس سنوات ، معناه أنها أصبحت غير لازمة للمشروع وانتفتت الحكمة من تقرير الإعفاء ..

ومن حيث أنه ينبغي على ما تقدم أنه يجوز النص في قرارات الإعفاء المشار إليها على الضوابط والتقيود التي تتمشى مع الهدف من تقريره ..

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع إلى جواز النص في قرارات الإعفاءات الجبركية على حظر التصرف في الأشياء التي تم اغفلها ، وفقا للفترة الأخيرة من المادة (١٦) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، بعد مضي المدة المحددة بها ، قبل سداد الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت السداد وعلينا للتعريف الجبركية السارية في هذا التاريخ .

(ملف ٢٠٧/١/٢٧ — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ — المادة ٥٠ من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة من مقتضاها أن إعفاء الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستورة من كل أو بعض الضرائب أو الرسوم الجبركية لا يتم بقوة القانون — فالإعفاء من الضريبة الجبركية بالنسبة لتلك الأصول يتم بسلطة تقديرية لجهة الإدارة فلها أن تترخص في منح الإعفاء أو تنجيل السداد أو تقسيط الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر أحد الشروط الواردة في المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية ولا يعني توافر أحد الشروط وجوب منح الإعفاء وإنما هو شرط للنظر في طلب الإعفاء ومن ثم متى انتهت الجهة الإدارية إلى تقرير التقسيط فإن قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الإعفاء من الرسوم الجبركية — ولا يجوز العول عن هذا القرار إلى تقرير الإعفاء ، ذلك أن ترتيب حقوق الخزنة العامة في الرسوم الجبركية عند التقرير بتقسيطها وأعمال قاعدة استقرار القرارات الإدارية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٦ من قانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « مع عدم الاخلال بلية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون آخر تعنى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها وتعنى الارباح التي توزعها من انضريبة على ايرادات القيس المتسولة ».

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والموارد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المقولة في نطاق احكام هذا القانون من كل او بعض انضرائب ورسوم الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم او تأجيل استحقاقها لو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الاشياء محصل الاعفاء او التأجيل او التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها او لمدة التقسيط او التأجيل بحسب الاحوال والا حصلت عليها انضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها او تأجيلها لو تقسيطها ».

واستعرضت الجمعية نص المادة (٥٠) من قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة والتي تنص على انه « يشترط للنظر في طلب الاعفاء من الرسوم والضرائب الجبركية او تأجيل استحقاقها لو تقسيطها توافر أحد الشروط التالية :

١ - أن يتم المشروع بمنطقة نائية أو يساهم في تعمير تلك المناطق .

٢ - أن يقدم المشروع ومساكن إنتاج متطورة أو يساهم في تطوير ما هو قديم منها .

٣ - أن يكون المتمد على الاستثمار منحنضاً بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط .

٤ - أن يكون نشاط المشروع في مجال استراتيجي أو حيوي .

ومفاد ما تقدم أن إعفاء الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية لا يتم بقوة القانون على عكس الإعفاء من الضرائب النوعية الأخرى الواردة بصدر هذه المادة ، ذلك أن الإعفاء من الضريبة الجمركية بالنسبة لتلك الأصول إنما يتم بسلطة تقديرية لجهة الإدارة التي تترخص في منح الإعفاء أو رفضه أو تأجيل السداد إلى فترة معينة أو تقسيط تلك الضريبة مستهدية في ذلك بتوافر أحد الشروط الواردة بنص المادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار سالف الذكر ؛ ولا يعنى توافر أحد هذه الشروط وجوب منح الإعفاء وإنما هو شرط للنظر في طلب الإعفاء المقدم من المشروع ، وقد استهدف المشرع من إيراد هذه الصور المتعددة من المزايا الجمركية كدالة المرونة في التطبيق العملي بالتحالفا دائرة السلطة التقديرية بحسب ظروف كل مشروع .

ومن حيث أنه متى انتهت الجهة الإدارية إلى تقرير التقسيط أعمالا لسلطانها التقديرية وما تنتهى إليه إنما يتم عند ورود البضاعة عملا بأحكام قانون الجمارك وحسب مفهوم قانون الاستثمار فإن قرارها في هذا الشأن يتضمن رفض طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية ؛ ومثل هذا القرار يكون قد صدر صحيحا وفق أحكام القانون وفي حدود السلطة المقررة لجهة الإدارة وبالتالي فلتها تكون قد استغفنت ولايتها في هذا الشأن وترتب عليه حقوق الخزانة العامة في الرسوم الجمركية فلا يجوز العنول عنه إلى تقدير الإعفاء وذلك أعمالا لقاعدة استقرار القرارات الإدارية .

ومن حيث أنه متى كانت الشركة قد تقدمت بطلب لإعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الإنزرج واللازمة لاطمة المشروع أعمالا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر ، ويبحث طلب الشركة انتهى الرأي إلى التوصية بتقسيط الضرائب والرسوم الجمركية اللازمة لمدة ثلاث سنوات وصدر بذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ فمن ثم تكون الجهة الإدارية قد أعلنت سلطتها التقديرية في هذا الشأن ويكون قرارها قد صدر صحيحا مطبقا لأحكام القانون ولا يجوز العنول عنه .

نذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع انى عدم جواز اعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الخارج واللامر لاقابلة مشروع تصنيع مكرونة روما من الضرائب والرسوم الجمركية .

(ملف ٢٦٢/٢/٢٧ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ أورد فى المادة ٢٢ منه لفظ المشروعات ايا كان شكلها القانونى ولم يغير من الحكم بين المشروعات المنشأة بأموال مصرية وتلك المنشأة بأموال عربية وأجنبية — مؤدى ذلك أن الإعفاء من رسم الجمعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيس هذه المشروعات ينظم كلا النوعين — التفرقة بين نوعى المشروعات فى حكم الإعفاء لم يرد به نص فى القانون — تطبيق هذه التفرقة يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من المستثمر الأجنبى وهو أمر غير مقبول ويتعارض مع التوصية التى انتهى اليها تقرير اللجنة الخاصة المشكلة بمجلس الشعب من وجوب مراعاة التسوية فى المزايا بين المشرع الوطنى والأجنبى .

ملخص الفتوى :

يلستعراض نصوص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بعدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ يبين أن المادة السادسة منه تقص على أن تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون ، وأيا كانت جنسية ملكيتها أو محال امتلتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية بملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة فى المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه . وتسرى الإعفاءات المشار اليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون »

وتنص المادة (٢٣) من ذات القانون على أن « ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات ايا كان شكلها القانوني » وتعنى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات » وذلك حتى تلم تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات المقبلة فى المناطق الحرة » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع — فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سالفه الذكر — قد أطلق النظر للمشروعات ايا كان شكلها القانوني ولم يقصره على المشروعات المنشأة بلهوال عربية أو اجنبية ، وانما ذكر أن جميع المشروعات يتم التصديق على توقيعات الشركاء بها مقابل لرسم تصديق معين ، ومن ثم فانه لا يجوز قصر تحصيل هذا المقابل على المشروعات العربية والاجنبية دون المشروعات المنشأة بلهوال مصرية ، وقد لوفى المشرع بأن جميع هذه المشروعات تعنى من رسم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر بالنسبة لعقود تأسيسها باعتبارها تقوم بدفع رسم تصديق كامل مقداره ربع فى المئة بعد اتمى مقداره ألف جنيه ، ويسرى هذا الحكم ايضا على المشروعات المقبلة فى المناطق الحرة ، ولم يفرق المشرع فى المشروعات المقبلة فى المناطق الحرة بين مشروعات مستثمرة ورأسمال اجنبى او مصرى ، بل ورد لفظ المشروعات علما مطلقا ومن ثم فانه ينظم كلا الفرعين كما أن التفرقة بينهما على اساس جنسية مالكي المشروعات لم يرد بها نص او حكم فى قانون الاستثمار ، فضلا عن أن تطبيقها يؤدى الى وضع المستثمر المصرى فى مرتبة اثنى من المستثمر الاجنبى ، وهى نتيجة غير سائفة ولا مقبولة وتتعارض مع ما انتهى اليه توصية تقرير اللجنة الخاصة بالشكله بجلس الشعب فى شئن قانون 'ستثمر المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة من مراعاة التفرقة فى المنزاي بين المشروع الوطنى والمشروع الاجنبى . لذلك انتهى راي انجعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع المشروعات المقبلة بلهوال مملوكة للمصريين سواء اكلت بالعملة المحلية او بالنقد الاجنبى بحكم المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الإعفاء المقرر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية السياحية يقتصر على الضرائب والرسوم الجبركية دون غيرها - الإعفاء لا يشمل رسوم الاستهلاك التي كانت معروضة قبل صدور قانون الضريبة على الاله قهلاك رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ وهي رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المعروض على متيلانها من الإنتاج المحلي انتاج - هذا الإعفاء لا يشمل أيضا الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ - ناس ذلك ان هذا القانون جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجبركية من حيث تنظيمها ، القى ووعانها وتحديد حالات الإعفاء على سبيل الحصر ومن حيث اقتصراف في السلع المعفاة - مؤدى ذلك اعتبار هذه الضريبة ضريبة قائمة بذاتها بالإضافة الى الضريبة الجبركية على السلع المستوردة والمحلية الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الإعفاء الوجوبية والجزائية الواردة بالمادتين ٢٤ و ٣٥ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ الواردة به على سبيل الحصر ولا يمتد الى حالات الإعفاء المخصوص عليها في قوانين ضريبية سابقة في صدورها على القانون المذكور - ضرورة النص صراحة على الإعفاء من هذه الضريبة في قوانين الإعفاء التي تصدر تالية لذلك القانون أعمالا لحكم المادة الثانية من مواد اصداره بالنسبة للمنشآت السياحية المنفعة بأحكام قانون نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ فإن الإعفاء الجبرى المخصوص عليه في المادة ١٦ منه لا ينصرف الا الى الضرائب والرسوم التي كانت سارية في تاريخ العمل به وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التي فرضت في تاريخ لاحق .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية ، ويعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنتهيونات والقرى السياحية » وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أن « يعنى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من انضرائب والرسوم الجبركية ، كما تعفى من هذه الضرائب والرسوم والمستزملت التي تستورد لبناء أو تجهيز

أو تجديد المنشآت. الفندقية أو السياحية ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزائنة بناء على اقتراح وزير السياحة .

كما استعرضت المادة (١٢) من نظام استثمار المال العربي والاجنبى والمناطق الحرة المصادر بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ التى تنص على انه « مع عدم الاخلال بلية اعفاءات ضريبية افضل مقرر فى عفون آخر » .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اعفاء كافة عناصر الاصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البنساء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة فى نطاق احكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها ، وذلك كله بشرط عدم التصرف فى الاشياء محل الاعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقسيط بحسب الاحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الاعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها . وتنص المادة (٥٠) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على ان « يشترط للنظر فى طلب الاعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها توافر أحد الشروط التالية :

١ — أن ينام المشروع بمنطقة نفائية أو يساهم فى تعمير تلك المناطق .

٢ — أن يقدم المشروع وسائل انتاج متطورة أو يساهم فى تطوير ما هو قائم فعلا .

٣ — أن يكون العائد على الاستثمار منخفضا بالمقارنة بالمعدلات المتعارف عليها بالنظر لطبيعة النشاط .

٤ — أن يكون نشاط المشروع فى مجال استراتيجى أو حيوى .

كما استعرضت الجمعية العمومية الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٨١ ، حيث تنص المادة الثانية من مواد

الاصدار على أن « تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الإنتاج أو الاستهلاك ، كما تلغى ... ويسهر الممثل بالاغضاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره » ، وفنك في الحدود الصادر بها الإعفاء ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما تم يعنى صراحة على ذلك في قانون الإعفاء » . وتنص المادة الأولى بالقانون المذكور على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : بالسلعة : كل مادة منتجة محلياً أو مستوردة وردت في الجدول المرافق لهذا القانون أو اضيفت اليه طبقاً لاحكامه .

كما تنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفتل الموضحة قرين كل منها : »

ومن حيث أن بلاد ما تقدم أن الإعفاء المقرر بمقتضى المادة (٦) من قانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر يقتصر على الضرائب والرسوم الجبركية دون غيرها ومن ثم لا يشمل الإعفاء من رسوم الاستهلاك ائضى كانت مفروضة قبل صدور القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ آنف البيان ، وهى رسوم كانت تفرض بصفة أساسية على السلع المستوردة المفروضة على مثيلاتها من الإنتاج المحلى رسوم إنتاج ، كما لا يشمل هذا الإعفاء الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٨١ المشار انه بحسب أن هذا القانون الأخير قد جعل من الضريبة على الاستهلاك ضريبة مستقلة متميزة عن الضريبة الجبركية سواء من حيث تنظيمها الفنى ، ومن حيث وعائها أو من حيث تحديد حالات الإعفاء على سبيل الحصر ، أو من حيث التصرف فى السلع المعفاة من الضريبة ، مما يعنى أن المشرع قد جعل من هذه الضريبة ضريبة أخرى قائمة بذاتها ، بالإضافة الى الضريبة الجبركية وتسرى — من ثم — على السلعة المستوردة المحمية ، والقول بعكس ذلك يؤدى الى أن تعنى السلع المستوردة من ضريبة الاستهلاك ، فى حين يخضع لها السوق المحلى وهذا التنظيم المتكامل للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٨١ : أصبح هو الواجب الاتباع عند النظر فى الإعفاء من هذه الضريبة ، دون أى تنظيم ضريبى آخر .

وبناء على ذلك فإن الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك يقتصر على حالات الإعفاء الوجوبية والجوازية الواردة بالمادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ بشأن هذه الضريبة فقط ، وهي حالات واردة على سبيل الحصر ، ولا يمتد إلى حالات الإعفاء الوجوبى المنصوص عليها في قوانين ضريبة أخرى سابقة في صدورها على القانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ المتوحد عنه . أما قوانين الإعفاءات التى تصدر تالية للقانون المذكور فينمى أن تتضمن النص صراحة على الإعفاء من هذه الضريبة أعمالاً للفترة الأخيرة من المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون والسالف فكرها .

ومن حيث أنه بالنسبة للمنشآت السياحية المنتفعة بأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، فإن الإعفاء الجمركى المنصوص عليه فى المادة (١٦) من هذا القانون لا ينصرف إلا إلى تلك الضرائب والرسوم التى كانت مسارية فى تاريخ العمل بهذا القانون الأخير ، وليس من بينها الضريبة على الاستهلاك التى فرضت فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ . كما أن سلطة رئيس الجمهورية فى الإعفاء والمستمدة من المادة (١٦) سالفه الذكر لا يتصور أن تشمل الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك لما لهذه الضريبة من ذاتية والإستقلال بميزاتها عن الضريبة الجمركية على النحو السابق ذكره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعفاء المنشأة الفندقية والسياحية من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٣٧/٢ - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

الفصل الخامس : تلك العقارات

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

ان الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ هو عدم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى انتضاء سواء كان الاجنبى شخصا طبيعيا او اعتباريا - الاستثناء من هذا الاصل قاصر على ثلاث حالات (١) مقرر البعثات الدبلوماسية والقنصلية (٢) العقار المهد للسكن الخاص او لزاوله النشاط ولا يتجاوز مساحته الف متر مع تحويل نقد اجنبى يعادل قيمة العقار بشرط موافقة مجلس الوزراء (٣) العقارات التى لا تتوافر فيها هذه الشروط ولكنها ترتبط بمصالح البلاد بشرط موافقة مجلس الوزراء ايضا - الخروج على هذه الاستثناءات - بطلان التصرف .

تعامل شركات او مشروعات الاستثمار فى العقارات المبنية فى اطار نشاطها المرخص به يتعين ان يخضع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - اساس ذلك - ان القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته لم يستثن تصرفات شركات المبانى ومشروعاتها من الخضوع لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ - نصرف شركة مصر ايران للمنشآت الادارية فى وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها بالبيع لغرض المصريين يتقيد بلحكام القانون رغم موافقة هيئة الاستثمار على البيع - اساس ذلك - ان هذه الموافقة تصدر فى حدود القانون ولا تضيف اليه حكما لم يرد به نص .

ملخص الفتوى :

ان المشرع من بموجب القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ اصلا علما من مقتضاه حظر تلك غير المصريين العقارات المبنية والاراضى النضاء ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأسمالها واستثناء من هذا الاصل العلم لاجاز المشرع اكتساب الاجانب ملكية العقارات فى ثلاث حالات تتعلق اولها بقرار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كان التملك بقصد السكنى الخاصة

أو لمزاولة النشاط ولم تتجاوز المساحة ألفاً متر مع تحويل نقد اجنبي يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة فهي التي ترتبط بمصالح البلاد ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء ايضاً ، ولقد ابطال المشرع أى تصرف لاجنبي يتم بالمخالفة لتلك الاحكام وذلك دون اخلال بأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، واكثت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التلك وفقاً لأحكام قانون الاستثمار على موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة أو على المشروع . ولقد حدد المشرع في قانون الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال اعمى والاجنبي فيها ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأنها تشييد مبان جديدة ولم يعتبر شراء المباني والاراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو اعادة البناء ، وخص المشرع مشروعات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها في المواد ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعنى في المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مباني الاسكان الإداري وفوق المتوسط لأحكام تحديد القيمة الاجلرية ، وضمن المشرع للمستثمر الاجنبي استعادة رأس ماله فخلوله تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال واجاز لهيئة الاستثمار التجاوز عن تلك المدة في أحوال خاصة ، وخول التصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد اجنبي أم بعملة محلية كما ضمن المشروع للمستثمر الاجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الاجنبي وإباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المساكن التي تدفع لجرتها بالنقد الاجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فان ملكية الاجانب للمساكن الجنية والاراضي الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الأحوال المحددة به أو في نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ .

وبالنسبة للشركات والمشروعات الى توافق عليها هيئة الاستثمار ومن

ثم فإن تعليل تلك الشركات أو المشروعات في المقررات المبنية في إطار نشاطها المرمض فيه يقتضي أن يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ما لم يكن هذا التعليل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصدد استرداد رأس المال المستثمر إذ في هذه الحالة يقتيد المتصرف اليه من أحكام قانون الاستثمار بحكم اتفاقون ، وتبعاً لذلك لا يجوز احتجاج بأحكام التصفيات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعليل في المقررات من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الإطلاق كما لا يجوز الاحتجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز المتصرف للأجانب بدون أعمال أحكام هذا القانون إذ ليس في أي من تلك الأحكام ما يفيد استثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ولما كان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقاً لأحكامه من الخضوع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فقد تصرفها في المقررات التي تتولى انشائها لغير المصريين فإنه لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإن تصرفات شركة مصر ايران للمنشآت الإدارية في وحدات الإسكان الإداري التي انشأتها بالبيع لغير المصريين يبتد بأحكام هذا القانون .

ولا يغير من ذلك أن النظام الأساسي للشركة الذي وافقت عليه هيئة الاستثمار والمرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع الوحدات التي تقيها لغير المصريين ذلك أن موافقة الهيئة أنها تصدر في حدود القانون ولا يمكن أن تضيف اليه حكماً لم يرد به نص وعليه فإن هذا الحق يقتيد رغم موافقة الهيئة بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وكذلك فإنه لا وجه للقول بخروج الإسكان الإداري من نطاق أعمال أحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ لأن هذا القانون أدخل التملك بقصد مباشرة النشاط صراحة ضمن الحالات التي يقتضي الحصول فيها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد أن نص على القاعدة العامة بحظر التملك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع

تصرفات شركة مصر ايرلن للنشآت الادارية والسيلاحية في وحدات الاسكان
الادارى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة
١٩٧٦ .

(نقوى ٨٩٤ فى ١١/٨/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك المصريين للعقارات الجنبية
والاراضى الفضاء - النص فى هذا القانون على حظر تلك غير المصريين سواء
اكتنوا اشخاصا طبيعيين نو اعتباريين العقارات الجنبية او الاراضى الفضاء فى
جيهورية مصر العربية - عدم سريان هذا الحظر على الشركات التى تنشأ
وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المسال العربى
والاجنبى والمناطق الحرة ايا كانت جنسية ملكيتها والتى يجوز شراء الاراضى
التي يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتى تمثل جزءا متكاملًا من اصولها
الراسمالية .

ملخص الفتوى :

ان الشركات التى تؤسس فى مصر طبقا لاحكام استثمار المال العربى
والاجنبى يحكمها فى المقام الاول القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى نظم
لحكام هذا النوع من الشركات ولورد الضمكف والمزايا والاعفاءات التى
تتبع بها فى ضوء التشريعات المصولة بها فى جيهورية مصر العربية .
وقد تبين لجمعية العمومية ان الحكمة التى استهدفها المشرع من وراء
هذه الاحكام هو تشجيع استثمار رؤوس الاموال فى مصر ، وترغيبها فى
الدخول فى مشروعات تنفيذ فى تنمية اقتصادها القومى . وان ذلك يقتضى
بطبيعة الحال هجرة رأس المال المستثمر الى مصر ، وتشجيعه وحمايته فى
استثماره فى مصر ، مما يقتضى ان شركات الاستثمار المنشأة طبقا لهذا
القانون انما تنشأ بمصر وتمارس نشاطها الرئيسى فيها مما يجعلها شركات
مصرية طبقا للمادة (٤١) من قانون التجارة التى تنص على ان « جميع
شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب ان تكون مصرية وان يكون
مركزها الاصلى بالقطر المذكور » ، وقد استقر الفقه والقضاء المصرى على

أن جنسية الشركات المساهمة تتحدد بمركزها الرئيسى ، ومن ثم فإن الشركة المساهمة تكون مصرية إذا كان مركز ادارتها الرئيسى فى مصر .

وقد تبين للجمعية العمومية أن الثابت أن شركة القاهرة للدواجن هي شركة مساهمة مصرية طبقا لقرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٧ وبحكم تأسيسها في مصر طبقا لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمنطلق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وإن نظمتها الاساسى قد نص على أن مركز الشركة ومحطها التقونى في مدينة الجيزة ومن ثم فانه لا أساس لخضوعها للحظر الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما في حكمها .

وأما القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء الذى نصت ملحقته الأولى منه على أنه :

« مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمنطلق الحرة ، يحظر على غير المصرين سسواء اكنوا اشخاصا طبيعيين أو اعتباريين اكتسب ملكية العقارات المبنية أو الأراضى في جمهورية مصر العربية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى غير المصرى في تطبيق أحكام هذا القانون أى شركة — أيا كان شكلها القانونى — لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد أنشئت في مصر طبقا لاحكام القانون المصرى ويبين من استعراض هذا النص أنه لا يؤثر في اعتبار الشركات المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار شركات مصرية إذ استهل الإحكام الواردة به بمراعاة أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المذكور .

ويقتضى فانه لا محل للمساس بالمزايا والضمانات التى يكون تسد أوردها هذا القانون ومنها جوائز تملك المشروعات التى تقبلها الهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة للأراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكبلا من أموالها الرسالية .

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل

بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمنطلق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على إضافة مادة بـرقم ٢ — مكرر نصها كما يلي :

« يتم تحويل المال المستثمر الى جمهورية مصر العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة الى الخارج وفقا لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معطى للنقد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة »

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الأصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة » .

كما تنص المادة ١ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ محذرة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المذكور على أن تتمتع المشروعات المقبولة فى جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام هذا القانون وأيّا كانت جنسية مالكها لو محل اقلبتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ، كما تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة فى المسواد... » .

فلن الاستفادة من هذين النصين ان المشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، تلك الأراضى والعقارات التى تمثل جزءا متكاملًا من الأصول الرأسمالية للمشروع ، وأنه يتوجب على قبول الهيئة المذكورة للمشروع تتمعه بساتر الضمانات والمزايا المنصوص عليها فى القانون أيا كانت جنسية ملكيه أو محل اقلبتهم » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يجوز لشركة القاهرة للتوابع شراء الأراضى التى يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتى تمثل جزءا متكاملًا من أصولها الرأسمالية .

(فتوى ٧١٢ فى ١٨/٧/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

يجوز للشركات التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤
تملك العقارات المبنية والأراضي انقضاء الالتزام لأغراضها .

ملخص الفتوى :

طلب نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إعادة عرض
الموضوع الخاص بجواز تملك شركة ٠٠٠٠٠٠٠٠ للأراضي المملوكة عليها مصنعها
بالجبل الأحمر بمدينة نصر . وقد كانت الجمعية العمومية تسمى الفتوى
والتشريع قد سبق ان انتهت بجلستها المعتودة في ١٨/١/١٩٨٤ الى عدم
جواز تملك الشركة المشار اليها للأراضي المقام عليها مصنعها بالجبل
الأحمر . واذا ذهب رأى الى جواز تملك الشركة المذكورة للأراضي المقام
عليها مصنعها بالجبل الأحمر لذلك طلب إعادة العرض على الجمعية العمومية
فاستعرضت القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٧ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٢ فقرة ٧ منه على أن يعتبر مالا مستثمرا في تطبيق أحكام
هذا القانون النقد الأجنبى الحر المحول الى جمهورية مصر انعمية عن طريق
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى والمستخدم في شراء أرض
فضاء او عليها مبان لتشييد عقارات عليها طبقا لاحكام هذا القانون ولو كان
شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم
طبقا للقوانين النافذة وفي تلخيص لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٧١ .

وتنص المادة ٢ مكررا من ذات القانون على أن يتم تحويل المال المستثمر
الى جمهوريته حصرا العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الارباح المحققة الى
الخارج وفقا لاحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر محلي للنقد الأجنبى القابل
للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويمصرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الاراضى والعقارات التى تنقل جزءا متكاملا من الاصول الرأسمالية للمشروعات التى تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وتنص المادة ٣ فقرة ٢ من القانون المذكور على ان : يكون استثمار المال العربى والاجنبى لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها وبشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ويكون استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ، بطريق الايجار طويل الاجل الذى لا يتجاوز خمسين عاما .

وتنص المادة ٥ من القانون سالف الذكر على انه لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقلمة مشروعات استثمارية عليها الا اذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من اعمال المنفعة العامة طبقا لاحكام القانون .

وتنص المادة ٢٣ من ذات القانون فى فقرتها الرابعة المضافة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على انه « ... وتضى من رسم ائتمنة ومن رسم التوثيق والشهر عفود تأسيس اى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما فى ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المقلولة وغيرها .

كما استعرضت الجمعية العمومية اتفاقون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وتنص المادة الاولى منه على انه « مع عدم الاخلال بلحكم القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة يحظر على غسبر المصرين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية او الاراضى النضاء فى جمهورية مصر انعرية ليا كان سبب اكتساب الملكية عدا المراث .

ويشمل هذا الحظر الملكية العامة وملكة الرقية وحقوق الانتفاع ، ويعتبر فى حكم التملك فى تطبيق احكام هذا القانون ، الايجار الذى تزيد مدته على خمسين عاما .

كما استعرضت الجمعية فتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٦/٢٨ والتي انتهت فيها الى انه يجوز لشركة القاهرة للدونجن شراء الاراضى التى يثبت لزومها لمباشرة نشاطها والتي تمثل جزءا متكاملا من اصولها لاراسمالية ، وكذلك فتاها الصادرة بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ التى انتهت فيها الى عدم جواز تملك شركة القاهرة للموطبل والصناعة ، نلاراضى المقام عليها مصانعها بالجبل الاحمر بمدينة نصر .

واستخلصت الجمعية ان قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ صدر وعمل به فى ظل نظام قانونى يسمح بتلك غير المصرين للعقارات المبنية ولراضى الفضاء ، وجاءت لحكمله مؤكدة لهذه القاعدة فنصت المادة ٧/٢ منه على اعتبار المال المستثمر النقد الاجنبى الحر المحول عن طريق البنوك الرسمية لشراء ارض غضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات ، كما جاء بالمادة ٢ مكررا من ذات القانون اعتبار اراضى والعقارات تمثل جزءا متكاملا من الاصول الراسمالية للمشروعات ويؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون المذكور من اعفاء العقود المرتبطة بالمشروع من رسوم الدفعة والتوثيق والشهر بما فى ذلك عقود الرهن وشراء العقارات ، كما ورد بالمادة ٥ من القانون سالف الذكر جواز تملك المشروعات الخاضعة لاحكام قانون الاستثمار للعقارات عن طريق نزاع ملكيتها للنفعة العامة ، الامر الذى يقطع فى جواز التملك ايضا بكلفة التصرفات الارادية ، يؤكد ذلك ان المشرع فى مجل استصلاح الاراضى واستزراعها فرض حظرا على تملك المشروعات لهذه الاراضى وجمل استغلالها عن طريق الاجارطويل الاجل ، واذ نص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الذى فرض حظرا على غير المصرين فى تملك العقارات المبنية ولراضى الفضاء صراحة على عدم الاخلال باحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فهو ما يؤكد حسواز تملك المشروعات الخاضعة لاحكام هذا القانون للعقارات والاراضى الفضاء اللازمة لاغراضها (ملف ٤٦/١/٧ - جلسة ١٩٨٥/١/٩)

تعليق :

كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد افنت فى ذات الموضوع بجلسة ١٩٨٤/١/١٨ بان خضوع شركة الاستثمار المعروضة التى

يملك المصريون فيها ٢٠ ٪ فقط من رأس مالها الحظر الوارد في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ طالما لم ينطبق عليها ايا من الحالات الاستثنائية المحددة بهذا القانون ، كما لا يجوز لها تملك هذه الاراضى بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بحسبان أن غرضها هو اقامة مصنع لانتاج وتعبئة المياه الغازية وليس الاستثمار في مجال تقسيم الاراضى وتشديد مبان جديدة (فتوى رقم ٢٩١ فى ١٩٨٤/٢/٢٨) وتمسكت الجمعية العمومية فى فتاها المذكورة بن المشرع بالمقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ قد وضع اصلا علما مقتضاه حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية وادراضى انقضاء . ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو انشئت فى مصر طبقا لاحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها ايا فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ غلشركات المنشأة طبقا لاحكامه أن تمارس نشاطها فى نطاق مشروعات الاسكان والامتداد العمرانى الا انه قصر تملك الاراضى الفضاء والعقارات المبنية فى هذه الحالة لاجل البناء او اعادة البناء فقط وهى الصورة انى لجاز فيها هذا القانون لتلك الشركات تملك الاراضى انقضاء أو العقارات المبنية .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

تخضع تصرفات شركة للمنشآت الادارية والسياحية في وحدات الاسكان الادارى التى انشأتها للبيع لغير المصريين لاحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

ملئى الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع لدى جواز تصرف شركة للمنشآت الادارية والسياحية فى وحدات الاسكان الادارى بزيادة لغير المصريين دون التقيد باحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك غير المصريين للعقارات المبنية . وحاصل الوقع انه كان قد صدر قرار وزير الاقتصاد بالترخيص بتأسيس الشركة المشار اليها وفقا لاحكام قانون الاستثمار بغرض اقامة مبنى ادارى فاخر وخولها القرار حق استغلال

المبنى بالتأجير أو البيع للمصريين أو الأجانب مقابل عيالات لبنانية تحتفظ بها لتحقيق أغراضها ، وبعد أن تمكنت أنشركة المبنى وشترعت في بيع وحداته للأجانب رأت الهيئة العامة للاستثمار أن بيع وحدات المبنى يخضع لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه وبالتالي لا يجوز تهليك وحداته للأجانب إلا بناء على موافقة من مجلس الوزراء في كل حالة على حدة وإذا ترى الشركة أنها لا تخضع لأحكام هذا القانون لكونها مخولة بمقتضى مرسوم تأسيسها الصادر وفقا لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ بالبيع للأجانب منذ استطلع الرأي من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تلك غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء ينص في المادة الأولى على أنه (مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء اكتفوا شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية الملكية كان سبب اكتساب الملكية ، عدا الميراث . ويشمل هذا الحظر الملكية الثابتة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر في حكم التملك ، في تطبيق أحكام هذا القانون الإيجار الذي تزيد مدته على خمسين عاماً .

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء في تطبيق أحكام هذا القانون ، المباني والأراضي ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة الأتيطان ، أو القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ويقصد بالشخص الاعتبارى المصرى ، في تطبيق أحكام هذا القانون لية شركة أيا كان شكلها القانونى — لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد أنشئت في مصر طبقاً لأحكام القانون المصرى .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أنه (استثناء من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء في الأحوال الآتية :

(١) اذا كانت ملكية العقارات لحكومة اجنبية لاتخاذها مقرا لبعتها الدبلوماسية او التفصلية او لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل او كانت الملكية لاحدى الهيئات او المنظمات الدولية .

(ب) فى الحالات التى يوافق عليها مجلس الوزراء والتى تتواءم فيها الشروط الآتية :

١ — أن يكون التملك لمرة واحدة بقصد السكنى الخاصة للفرد أو لأسرته أو لزاولة نشاطه الخاص ،،،،، ويقصد بالأسرة الزوجان والأولاد القصر .

٢ — ألا تتجاوز مساحة العقار بملحقاته ، لـ ١٠٠ الف متر مربع ، فى البند السابق الف متر مربع .

٣ — أن يحول عن طريق أحد المصارف المرخص لها نقدا أجنيا قايلا للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على أساسها الرسم النسبى المستحق على شهر المهر .

٤ — ألا تكون ملكية المين حصة شائعة مع مصرى .

ويجوز لمجلس الوزراء الاستثناء من الشروط المنقطة كلها أو بعضها ، وذلك فى الحالات التى تقتضيها مصالح البلاد القومية أو الاقتصادية أو متطلبات التنمية الاجتماعية أو اعتبارات المجاملة .

وينص القانون فى المادة الرابعة على أن (يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ، ولا يجوز شهره) .

وينص القانون فى المادة السابعة على أنه (مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يلغى كل نص يتعلق بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات البنية والأراضى الفضاء) .

وتنص المادة السادسة من قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بالاحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير

المصريين للمعاريات المبنية والأراضى الفضاء على أنه لا يجوز تلك غير
المصريين للمعاريات المبنية والأراضى الفضاء وفقا لأحكام القانون رقم ٤٢
لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة إلا بعد
موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على
(أ) تأسيس الشركة ، حالة الأشخاص الاعتباريين .

(ب) المشروع فى حالة الأشخاص الطبيعيين .

وينص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى
والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى المادة
٣ على أن (يكون استثمار أنال العربى والأجنبى فى جمهورية مصر العربية
لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ...) وذلك فى المجالات
آتية

٣ - مشروعات الإسكان ، ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد
بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشيد مبان جديدة وإقامة المرافق المتعلقة
بها ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا فى مفهوم أحكام
هذا القانون إلا إذا كن ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد
إعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية وذلك دون إخلال
بقواعد التصرف فى المال المستثمر وإعادة تصديره المنصوص عليها فى هذا
القانون

ولقد استثنى قانون الاستثمار فى المادة (١٠) المشروعات المنفعة
بأحلكه من الخضوع لأحكام قانون انقلاخ مملّى المال رقم (٧٣) لسنة
١٩٧٣ واستثنائها فى المادة (١٢) من الخضوع لبعض أحكام قانون انشركات
رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٤ وفى المادة (١٤) من بعض أحكام القانون رقم
(٨٠) لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد وخلوها فى المادة (١٥)
حق الاستيراد المباشر بدون ترخيص وإعفاها فى المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من
بعض الضرائب ، ونصت المادة ١٩ من القانون على أنه (لا تخضع مبانى
الإسكان الإدارى ومواقع المتوسط المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون لنظام تحديد
النية الإجبارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بليجارات الإمكن . .

وينص قانون الاستثمار في المادة ٢١ على أنه (لمصاحب الشغل أن يطلب إعادة تصدير المال المنتفع بأحكام هذا القانون الى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول المحول من اجله المال أو الاستمرار فيه لاسباب خارجة عن ارادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتي : -

١ - يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي على خمسة اقساط سنوية متساوية ٠,٠١٥,٠,٠

٢ - اذا كان المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعادة تصديره عينا بموافقة مجلس إدارة الهيئة ..

٣ - يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الاحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد اخطارها بذلك بنقد لجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التصرف في لمواله المسجلة لديها أو جزء منها الى آخر بعملية محلية وفي هذه الحالة لا ينتفع المتصرف اليه بحقوق التحويل الواردة في هذا القانون ويحل المتصرف اليه في الحالتين محل المستثمر الاصل في الانتفاع بأحكام القانون ..

وتنص المادة (٢٢) من قانون الاستثمار على أن (تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد الخاصة بتحويل عقد المال المستثمر الى الخارج - اذا رغب المستثمر في ذلك وفقا لما يأتي :

١ - بالنسبة للمشروع الذي يحقق لكفاء ذاتيا من حيث احتياجه من النقد الأجنبي وتنطى حصيلة ما يحققه من مبيعات منتورة أو غير منتورة

جميع عناصر احتياجه من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج وموارد من سداد للقرض المعتود بالنقد الاجنبي وفوائدها ، يسمح بتحويل صافي الارباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر ملن للنقد الاجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب العملية الاجنبية المرخص به .

٢ - بالنسبة للمشروعات التى لا تكون موجهة أساسا للتصدير والتى تحد من حاجة البلاد الى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها كلها أو بعضها بأعلى سعر ملن للنقد الاجنبي وفقا لما تقرره الهيئة . . .

٣ - يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمسلكن التى تدفع أجزتها بالنقد الاجنبي الحر كما يتم تحويل صافي العائد بالنسبة للمسلكن التى تدفع أجزتها بالعملة المحلية وفي حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفي حدود ١٤ ٪ سنويا بالنسبة للمسلكن الشعبية وكذلك بالنسبة للمسلكن المنشأة في مدن جديدة ١٠١٠ .)

وحاصل تلك التحويص أن المشرع سن بموجب القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ أصلا علما من مقتضاه حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء ووسع المشرع نطاق الحظر ليشمل الأشخاص الطبيعية والاعتبارية ولو أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصرى طالما لا يملك المصريون ثلثي رأسمالها واستثناء من هذا الأصل العام أجاز المشرع اكتساب الاجتنب ملكية عقارات في ثلاث حالات تتعلق اولها بقتل البعثات الدبلوماسية والفصلية وتتوقف الثانية على موافقة مجلس الوزراء اذا كلن التملك يقصد السكنى الخاصة لى ازالة النشاط ولم تتجاوز المساحة ألف متر مربع مع تحويل نقد اجنبي يعادل قيمة العقار ، أما الحالة الثالثة نهي التى ترتبط بمصالح البلاد ولا تتوافر فيها تلك الشروط ويوافق عليها مجلس الوزراء أيضا ، ولقد أبطل المشرع أى تصرف لاجنبي يتم بالمخالفة لتلك الأحكام وذلك دون اخلال بأحكام قانون الاستثمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٧ ، ولكت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ الصادر بقرار وزير الاسكن والتعمير رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٧ هذا الحكم عندما علقت التملك وفقا لأحكام قانون الاستثمار وعلى موافقة هيئة الاستثمار على تأسيس الشركة لى على المشروع ، ولقد حدد المشرع في قانون

الاستثمار المجالات التي يجوز استثمار المال العربي والاجنبي فيها ومن بينها مشروعات الاسكان والامتداد العمراني التي يكون من شأتها تشييد مباني جديدة ولم يعتبر شراء المبنى والأراضي الفضاء مشروعات استثمارية الا اذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وخص المشرع مشروعات القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ بامتيازات خاصة واعفاءات ضريبية نص عليها في المرسوم ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ وعنى في المادة ١٩ بالنص على عدم خضوع مبنى الاسكان الإداري وفوق المتوسط لاحكام تحديد القيمة الاجبارية ، وضمن المشرع للمستثمر الاجنبي استعادة رأس ماله مخوله تصفية المشروع والتصرف فيه بعد خمس سنوات من ورود المال ولجاز هيئة الاستثمار التجاوز عن تلك المدة في احوال خاصة ، وحول المتصرف اليه في تلك الحالة الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار سواء كان المتصرف بنقد اجنبي أم بعملة محلية كما ضمن المشرع للمستثمر الاجنبي تحويل أرباحه كلها أو بعضها بحسب تأثيره على الاقتصاد القومي واستخدامه للنقد الاجنبي وإباح تحويل الأرباح بالكامل بالنسبة للمال المستثمر في المسكن التي تمنع اجرتها بالنقد الاجنبي وفي حدود معينة بالنسبة لغيرها .

وبناء على ما تقدم فان ملكية الاجانب للعقارات المبنية والأراضي الفضاء لا تكتسب الا بالتطبيق لاحكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ وعلى سبيل الاستثناء وفي الاحوال المحددة به أو في نطاق اعمال احكام القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٧ وبالنسبة للشركات والمشروعات التي توافق عليها هيئة الاستثمار ومن ثم فان تعامل تلك الشركات أو المشروعات في العقارات المبنية في اطار نشاطها المخصص فيه يتمين أن يخضع لاحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ ما لم يكن هذا التعامل نتيجة لتصفية الشركة أو المشروع بصدد استرداد رأس المال المستثمر اذ في هذه الحالة يفيد المتصرف اليه من احكام قانون الاستثمار بحكم القانون وتبعاً لذلك لاجوز الحجاج بأحكام انتصيفات وتحويل رأس المال للقول بخروج التعامل في العقارات من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ على وجه الاطلاق كما لا يجوز الحجاج بأحكام تحويل الأرباح للقول بجواز التصرف للاجانب بنون اعمال احكام هذا القانون اذ ليس في أي من تلك الاحكام يفيد الاستثناء تصرف شركات الاستثمار ومشروعاته من الخضوع للقواعد

التنصوص عليها بالقانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ ولما كان القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧ لم يستثن تصرف شركات المباني ومشروعاتها المنشأة وفقا لاحكامه من الخضوع لاحكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ عند تصرفها في العقارات التي تتسولي انشأتها لغير المصريين فانهم لا يكون هناك أساس للقول بخروج تلك التصرفات من نطاق اعمال احكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان تصرفات شركة للمنشآت الإدارية في وحدات الإسكان الإداري التي انشأتها للبيع لغير المصريين بتقيد بأحكام هذا القانون .

ولا يغير من ذلك أن النظام الاساسي للشركة الذي وافقت عليه هيئة الاستثمار والرفق بقرار وزير الاقتصاد رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأسيسها قد خولها في المادة الثالثة بيع التوحدات التي تقيها لغير المصريين ذلك ان موافقة الهيئة انما تصدر في حدود القانون ولا يمكن أن تضيف اليه حكما لم يرد به نص وعليه فان هذا الحق يتقيد رغم موافقة الهيئة بأحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ وكذلك فانه لا وجه للقول بخروج الإسكان الإداري من نطاق اعمال أحكام القانون رقم (٨١) لسنة ٧٦ لان هذا القانون ادخل التملك بقصد مباشره التسلط صراحة من الحالات التي يتمتع الحصول عليها على موافقة مجلس الوزراء وذلك بعد أن نص على انعاده العامة يحظر التملك .

(ملف ٨٦/٢/٧ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة اجاز استصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق الاجار طويل الاجل — القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الاراضي الصحراوية بهدف الاستفادة من الاراضي الصحراوية وتشجيع المشروعات الاستثمارية والافراد والجمعيات على استصلاح الاراضي الصحراوية — ما ورد بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من قصر مجال استصلاح

واستزراع الأراضي الصحراوية على الإيجار طويل الأجل أصبح منسوخا ضمنيا بالوسيلة الجديدة اللاحقة التي استحدثها قانون الأراضي الصحراوية — نتيجة ذلك : يجوز للهيئة العامة للاستثمار أن توافق لأصحاب المشروعات الاستثمارية على اقلية مشروعات استثمار واستزراع الأراضي الصحراوية على أسس التملك طبقا للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ •

ملخص القسوى :

تنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ محلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ على ان « تطبق احكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد به نص خاص في القانون المرافق » .

وتنص المادة الثالثة من القانون على ان « يكون استثمار المال العربي والاجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على ان يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطور الجديد او تحتاج الى رؤوس اموال اجنبية وفي نطاق القوائم التي تصدها الهيئة ويعتدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

١ — • • • • • ٥٠,٥١٥,٥٠٠ :

٢ — استثمار الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الانتاج الحيواني والزراعة المائية

ويكون استثمار الأراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل الذي لا يتجاوز خمسين عاما ، يجوز مدها الى مدة لو مدد لا تتجاوز خمسين عاما اخرى ، ذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية حيث تنص المادة الثامنة منه على ان « يكون استثمار الأراضي الصحراوية وكسب ملكيتها والاعتداد بها والتصرف فيها وإدارتها والتنظيم فيها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات المتخذة وتنص المادة (١١)

من هذا القانون على أنه يكون الحد الأقصى للملكية في الأراضي الصحراوية الخاضعة لاحكام هذا القانون وفقا لما تقتضيه اساليب وطرق الري من ترشيد واقتصاد في استخدام مصادر المياه المتاحة *

وفي جميع الاحوال يجب الا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة والا تزيد ملكية الفرد على ٥ ٪ من رأس مالها ، ولا يجوز أن تقول أراضي الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضاءها الى غير المصريين وتنص المادة (١٢) على انه « وفي جميع الاحوال لا يفيد من التملك وما لاحكم هذا القانون سوى المصريين دون سواهم »

وتنص المادة (١٣) منه على أن يكون تصرف الهيئة في الأراضي الخاضعة لاحكم هذا القانون أو تلجيرها أو استقلالها لغرض استصلاحها واستزراعها فقط »

وفي جميع الاحوال يكون استغلال الأرض عن طريق تلجيرها لمدة ثلاث سنوات ماذا ثبت الجدية في الاستصلاح خلالها تملك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم للقيمة الاجبارية المسددة من ثمن الأرض وإذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الإيجار مفسوخا من تلقاء ذاته دون حاجة الى اجراءات وتسترد الأرض اداريا ممن كان قد استأجرها .

وبين حيث أن الهدف من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على ما يبين من مذكرته الايضاحية هو تطوير النظرة الى المنطلق الصحراوية من حيث اساليبها وقواعد الملكية القصوى بما يحقق الاستفادة من الأراضي الصحراوية وتشجيع المشروعات الاستثمارية والافراد والجمعيات على استصلاح الأراضي الصحراوية ، فالمرع والحالة هذه قد استهدفت دخول المشروعات الاستثمارية التي تتكون من رأس مال لجنبي وعربي ومصري في مجال استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية وهو المجال المنصوص عليه في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ ينظم استثمار المال العربي والاجنبي ، وعلى ذلك فإن ماورد بهذا القانون الآخر من قصر مجال استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية على الإيجار طويل الاجل يصبح مفسوخا ضمنا بالوسيلة الجعيدة اللاحقة التي استنفذت قانون الأراضي الصحراوية سائل (م - ٢١ - ج ٢)

الذكر بهدف قومي حيوى هو غزو الصحراء وتوسعة الرقعة الزراعية — وهو ما يتفصح بجلاء من مناقشات مجلس الشعب حول هذا القانون ، وبالتالي يجوز للهيئة اعلية للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية متى تحققت في ثمتهم شروط تطبيق هذا القانون .

ومن حيث انه لا وجه للقول بأن مؤدى هذا الرأى هو تملك المستثمر الاجنبى للاراضى الصحراوية لو قيام المضاربة على الارض ذلك لن نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ واضحة في وجوب الا نقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة والا تزيد ملكية الفرد عن ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز لن نؤول اراضى الجمعيات التعاونية والشركات عن انتزاعها الى غير المصريين ، واخيرا الا يجيز القانون التصرف فى الاراضى التى تخضع لحكمه الا بعد استصلاحها واستزراعها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز للهيئة العامة للاستثمار ان توافق لاصحاب المشروعات الاستثمارية على اقامة مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى الصحراوية على اساس التملك طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .
(ملف ٩٢/٢/٧ — جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

الفصل السادس — القيد في سجل الوكلاء التجاريين وسجل المستوردين

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ — مؤدى التنظيم القانوني لأعمال الوكالة التجارية أن يقتصر حق القيد في سجل الوكلاء التجاريين على الشركات الحكومية ، والشركات التابعة للمؤسسات المالية والتي لا تقل حصة الحكومة فيها على ٢٥ ٪ من رأسمالها ، وشركات القطاع الخاص التي يمتلك المصريين كامل رأسمالها ، والأشخاص الطبيعيين من المصريين — أثر ذلك — عدم جواز قيد إحدى شركات الاستثمار التي تساهم إحدى شركات القطاع العام بنسبة ٢٩ ٪ من رأسمالها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ينص في مادته الأولى على أنه « تحظر مزاولة أعمال الوكالة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بوزارة التجارة » . كما نص مادته الثانية على أنه « لا يجوز أن يقيد في السجل المشار إليه في المادة السابقة إلا الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات المالية التي لا تقل حصة الحكومة أو المؤسسة المالية في رأسمالها عن ٢٥ ٪ » .

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل فقد صدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن حق المواطنين في ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية ونص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية يرخص للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين ق ممارسة حق تمثيل الشركات الأجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث أنه تنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية

من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ ثم عدل بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ وحدد الشروط الواجب توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية توافرها لمزاولة أعمال الوكالة التجارية ، وتطلب في الأشخاص الاعتبارية من شركات القطاع الخاص ضرورة أن يكون رأس مالها مملوكا بالكامل لمصريين من أب مصرى وبشرط الإقامة في مصر خلال الخمس سنوات السابقة على طلب القيد ، ويستثنى من ذلك العاملون في الخارج .

ومن حيث أن القرار الصادر بترخيص في تأسيس الشركة المذكورة وإن كان يجيز لها تمثيل الشركات الأجنبية في مصر ، فإنه لا يفنى (عند قيدها في سجل الوكلاء التجاريين) عن ضرورة استيفاء كافة الشروط والإجراءات التي يتطلبها المشرع في هذا الصدد .

ومن حيث أنه لما كانت شركات القطاع العام هي من اشخاص القانون الخاص فمن ثم فإن مساهمة شركة النصر للتصدير والاستيراد بنسبة ٣٩٪ من رأس مال شركة النصر العظيم ، لا تعتبر مساهمة من شخص اعتباري علم في رأس مال تلك الشركة ، وبالتالي فلها تكون قد افتتحت أحد الشروط التي يتطلبها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ وهو ضرورة أن يكون المساهم أحد اشخاص انقانون العام ولذلك فلا يجوز قيدها بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أنه بالنسبة للاستثناء الوارد في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ المنسلف الإشارة إليه ، فإنه لما كان الثابت أن شركة النصر العظيم ليست مملوكة بالكامل لمصريين ، فإنه يكون قد انتفى الشرط الاساسى الذى من أجله صدر القانون المذكور وهو ضرورة أن يكون رأس مال الشركة مملوكة جميعه لمصريين ، ومن ثم فإنه لا يجوز قيد الشركة بسجل الوكلاء التجاريين .

ومن حيث أن حاصل ما تقدم أنه لا يجوز قيد شركة النصر العظيم بسجل الوكلاء التجاريين سواء بتطبيق الاصل الوارد في انقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ أو الاستثناء المشار إليه في القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك لعدم استيفائها لشروط تطبيق أى منها على النحو المنسلف بيانه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى
عدم جواز قيد شركة النصر القطيم للتجارة فى سجل الوكلاء التجاريين .

(فتوى ٢٧٧ فى ١٩٧٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

تطلب المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى قبل قيد
الشركات الأجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام
استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الإتفاق فى شأنها بين وزير
التجارة والوزير المختص هو تطلب لشرط لم يقرضه القانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، وبذلك يكون نص اللائحة مخالفا لنص
القانون .

ملخص الفتوى :

تقدمت شركة مولندية وشركة يلبانية الى السجل التجارى المصرى
لقيد فرعيهما لتنفيذ عمليات ومشروعات زراعية بمصر طبقا لللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، الاولى لتنفيذ
تعاقدتها مع شركة الروضة لتوريد محطة قريوة دولجن والإشراف على
تركيبها ، والثانية لتنفيذ العقد المبرم بينها وبين وزارة الزراعة لميكة الارز
فتمتعت مصلحة السجل التجارى الى وزير الزراعة تطلب موافقته باعتبار
ان موافقة الوزير المختص غنيا على شرط جوهرى للشرط طبقا للمادة ٣ من
اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، الا ان وزارة
الزراعة انكزت استنادا الى رأى السيد الاستاذ مستشارها القانونى بان
القانون المشار اليه لم يشترط لقيد فروع الشركات لاجنبية التى يوجد مركز
ادارتها بالخارج سوى موافقة الهيئة اعلية للاستثمار فقط وما جاء باللائحة
التنفيذية للقانون لا يجد له سنداً فى القوانين ، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠
استطلعت مصلحة السجل التجارى رأى ادارة الفتوى ونوزارات المالية
والتجارة والنهوين والتأمينات التى عرضت الموضوع على اللجنة الثالثة
لقسم الفتوى فتمتعت اللجنة بطبستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٦ الى

كما استعرضت الجمعية المادة ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى والصالرة بقرار وزير التجارة رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ ، وتنص على ان « تقيد الطلبات المقبولة في السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتعدد قيد الطلبات بتعدد المحال الواتعة في دائرة اختصاص مكاتب السجل التجارى بالنسبة لقيد الشركات التى يوجد مركزها الرئيسى او مركز ادارتها بالخارج فيجب ان يشتمل القيد على موافقة الهيئة العامة للاستثمار بالنسبة للشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمنطلق الحرة ، اما بالنسبة للشركات الاخرى غير الخاضعة لاحكام هذا القانون فيتم الاتفاق فى شاتها بين وزير التجارة والوزير المختص » .

ومغلا ذلك ان اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين تصدر بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها ، فلا تملك ان تقرر شرطا جديدا لم يرد النص عليه فى القانون او تعفى فى شرط استلزمه القانون .

ولما كان القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى لم يشترط لقيد الشركات الاجنبية غير الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمنطلق الحرة : واننى يوجد مركزها الرئيسى او مركز ادارتها فى الخارج ، سوى موافقة هيئة الاستثمار واذ تضمنت اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى ملحتها (٣) السالفة الذكر شرطا جديدا هو الحصول على موافقة الوزير المختص فاتها بذلك تكون قد خالفت احكام القانون ،

(ملف ٢٥٥/٢/٤٢ — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

لا يجوز القيد بسجل المستوردين بالنسبة لشركة تملك فى راسمالها خصصا لشركة استثمار اجنبى تملك فيها غير مصريين .

ملخص القسوى :

نص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل المستوردين على انه « لا يجوز لى شخص طبيعى او اعتبارى استيراد السلع بقصد الاتجار الا اذا كان مقيدا بسجل المستوردين المعد لذلك بالجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجار الخارجية وفقا لاحكام هذا القانون ، وفى تطبيق لاحكام الفقرة السابقة يعتبر استيراد الوكيل التجارى للسلع استيرادا بقصد الاتجار » .

وتنص المادة ٢ هـ و من القانون المذكور على انه « يشترط فمين يطلب التبد فى سجل المستوردين ان تتوافر فيه الشروط الآتية :

(هـ) أن تكون أسهم أو حصص الشركاء فى شركات مساهمة وشركات التوصية بالأسهم مملوكة جيمعا لمصريين مع مراعاة مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب جنسية جمهورية مصر العربية .

(و) أن يكون جميع الشركاء ومديرو الشركة فى شركات الأشخاص ومديرو ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات الاموال مصريين ويلفنية لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب هذه الجنسية .

ومفاد هذه النصوص ان المشرع اشترط مصرية الشريك فى شركات الأشخاص كشرط لقيدها فى سجل المستوردين وفى حالة ما اذا كان الشريك قد اكتسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس فانه يشترط للتيد مضى عشر سنوات من تاريخ تجنسه وهى المدة المقررة فى قانون الجنسية لاكتساب الحقوق الخاصة بالمصريين لنتعلق ذلك بالمصالح الاقتصادية الاساسية للبلاد وكذلك تطلب كشرط لتيد شركات الاموال فى سجل المستوردين أن تكون أسهم أو حصص الشركاء فى هذه الشركة مملوكة ملكية خالصة لمصريين فاذا ما كالت الشركة طالبة للتيد يملك جزءا من رأسمالها بعض الشركاء فان المشرع لم ينف عند الاكتفاء بتوافر الجنسية المصرية فى هذه الشركات حيث تكتسبها بمجرد تأسيسها طبقا للقانون المصرى ، ولكنه اشترط تلك المصريين لكلفة أسهمها بل ولم يكتف بذلك بل اشترط أن يكون جميع أعضاء مجلس

ادارة الشركة وكذلك مديروها مصريين ، فاذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فالمستفاد ان القانون لم يكف بمصريته تطلب في الحقيقة مصرية رأسمال الشركة طالبة القيد بأكمله ، أى أن يكون رأسمال الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد مملوكا بأكمله لمصريين ، والا انتفتت الغاية من اشتراط ملكية رأسمال الشركة طالبة القيد لمصريين : اذ يكفى حينئذ أن يكون المساهمون جمعا من شركات الاموال المنشأة طبقا لاحكام القانون المصرى وبذلك تكون مصرية الجنسية ولو كان جميع المساهمين فيها أجنبيا ، كما تنهار عنة اشتراط ان يكون جميع اعضاء مجلس الادارة مصريين ، لانهم باعتبارهم ممثلين للشخص المعنوى بمجلس الادارة يلتزمون بتوجيهاته ، وتكون ادارة الشركة خاضعة لتوجيهه الاجانب المساهمين في الشخص المعنوى المساهم في الشركة طالبة القيد ، كما تنهار عنة اشتراط ان يكون جميع المديرين مصريين اذ سوف يكونون خاضعين لتوجيه مجلس الادارة الخاضع لمن يمثله من المساهمين الاجانب في الشخص المعنوى ، وفي هذا كله ما يقطع بقه اذا كان من بين المساهمين في الشركة طالبة القيد شخص معنوى فلا يكفى بمصرية هذا الشخص المعنوى بل يلزم كذلك تحقق مصرية جميع المساهمين فيه بالمعنى الذى حدده القانون اى المصرية الاصيلة بمعنى أنه اذا ثابت على التجنس فتكون قد مضت مدة العشر سنوات اللازمة لتحقيق اندماج الاجانب في المصريين وتمتعهم بالحقوق السياسية الايجابية ، على ما انصحت عنه نصوص القانون حين تطبقت في مصرية المساهم في الشركة طالبة القيد أن تكون قد مضت على تحققها مدة السنوات العشر المشار اليها ، واذا كان شرط هذه المدة لا يتحقق ، في شأن الشخص المعنوى الذى يكتسب الجنسية المصرية بمجرد نشوئه عملا بأحكام القانون المصرى فلا بد أن ينصرف الى الأشخاص الطبيعيين والا لم يتحقق علة اشتراط المصرية في المساهم والتي يجب أن تضى عليها عشر سنوات في حق الجنسية .

ولما كانت شركة انيل للتجارة وانتوزيع طالبة القيد تحدد رأسمالها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، ملأتى ألف جنيه (موزعة على خمسين ألف سهم متذك فيها شركة النصر العظيم للاستثمار وهى شركة مساهمة مصرية مؤسسة طبقا لقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن استثمار رأس المال

— ٤٩١ —

العربي والاجنبي ٥٠.٠٠٠ سهم ، وكانت هذه الشركة الاخيرة يمتلك فيها
غير المصريين وقت تاسيسها ٤٠ ٪ من رأس المال فانه لا يجوز هيد شركة
النيل للتجارة والتوزيع في سجل المستوردين طبقا لاحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٨٢ .

(ملف ٢٥٤/٢/٤٧ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

الفصل السابع : التحكيم

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفقا لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن نظام استثمار المال العربي والاجنبى والمناطق الحرة لاختيارى محض للمتحكمين الذين يسوغ لهما بالتفلق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطنى — اذا لم يترتب هذا الاتفاق ويتراضى عليه الطرفان في وضوح تلك الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص — لا يعتبر التحكيم ضمن المزايا والاعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة — اساسى ذلك — تطبيق : « انشاء شركة بقانون لاحق على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ — النص في قانون انشائها على تمتعها بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التى تعمل بالمناطق الحرة طبقا لاحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — انصراف حكمها في هذا الصدد الى المزايا والاعفاءات المخصوص عليها بهذا القانون ويخرج عن هذه الدائرة التحكيم الاجبارى المقرر بمقتضى المادة ٣٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ — اختصاص جهة القضاء ولائيا .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت فيها سبق ان تسوية المنازعات بطريق التحكيم وفق لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والذي صدر قانون الشركة المطعون ضدها لاحقا عليه وفي طلة — اختيارى محض للمتحكمين الذين يسوغ بالتفلق مشترك ولوج هذا السبيل بمنأى عن الاختصاص الشامل للقضاء الوطنى ، فاذا لم يترتب هذا الاتفاق ويتراضى عليه الطرفان في وضوح ، تلك الاختصاص الاصيل لجهة القضاء الشامل كافة المنازعات الا ما استثنى بصريح النص ، اعمالا لحكم الدستور وضماناته المؤكدة بأن يكون لكل دعوى قاضيتها الطبيعى ومن ينسبط سلطان القضاء ويتأكد بكل التراب الوطنى كمنظور لسلطان الدولة ومزمتها وتأكيد لا غنى عنه — لاعتبارها وسياحتها .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والاعمال البحرية — لا يستظهر التحكيم سبيلا الى فض المنازعات بين الشركة وجهة الادارة ، وليس ثمة اتفاق لاحق بين الطرفين يستند هذا الاختصاص للجلن التحكيم أو ينزعه من قاضيه الطبيعي ، وترتبا على ذلك ونفلاذا لموجبه وادراكا من الشركة لصحيح حكم القانون في جهة الاختصاص بدموها — توجهت ابتداء الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية حيث صدر لصالحها الحكم للطعين — ولما طعن في هذا الحكم ومثلت اندعوى ايام دائرة فحص الطعون اقبلت الشركة المطعون ضدها خفاعها ببناء عن التمسك بتحكيم لا تظاهرها نصوصه أو تطوعه اسباب جادة قنوعا بجهة القضاء التي يفرضها حكم القانون والتي استلهمها ابتداء ما تستدنه من ضمانات وثقة يقر بها اطراف المنازعة على سواء بينهم ، ولم تدفع الشركة بعدم اختصاص القضاء الذي لاذت به ابداء الا بعد ان اضحى الطعن في مراحله النهائية مهيا للفصل فيه الامر الذي لا يستوى معه هذا الدفع على اساس أن التحكيم ما تقدم بيانه محض سبيل اخفيلرى يتعين اتفاق الطرفين عليه ، وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى ولم تم عليه شاهد من دليل .

ومن حيث أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة تنص على أن « تعرض جميع المنازعات التى تنشأ بين المنشآت المقامة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من المملطات والأجهزة الادارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة على هيئة التحكيم لفصل فيها بحكم نهائى ونفذ وغير قابل للطعن باى وجه من الوجوه . . . بينما تنص المادة ٢٩ من هذا القانون أن « يصدر مجلس ادارة الهيئة قرارا بتشكيل هيئة التحكيم من أحد مستشارى مجلس الدولة يرشحه رئيس مجلس الدولة أو أحد مستشارى الاستئناف يرشحه وزير العدل وتكون له الرئاسة وعضوية اثنين من المحكمين يختارهما طرفا النزاع فى حين تنص المادة ٤٠ منه بأن تنظر هيئة التحكيم النزاع المطروح لهما على وجه السرعة ودون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ومن حيث أن المادة ١٠ من قانون إنشاء الشركة المطعون ضدها اذ تنص على أن تتمتع الشركة من انشطتها المقامة بالمناطق الحرة بجميع المزايا

والإعفاءات المقررة للشركة والمنشآت التجارية التي تعمل بالمنطقة الحرة طبقاً لإحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمنطقة الحرة ، فلتما يفصرف حكمها في هذا الصدد الى المزاي والإعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون .

وينبى عن هذه الدائرة التحكيم الاجهارى المقرر بمقتضى المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ذلك ان هذا التحكيم لا يمتخض نفعا خلاصا للمستثمر على مثل المزاي والإعفاءات التي يستعدها له القانون المذكور بشأن الإعفاء من أحكام قوانين الضرائب وأحكام قوانين التأمين وشركات المساهمة وقانون الرقابة على عمليات النقد وغير ذلك من المزاي والإعفاءات المحددة بصريح النص والتي لا يختمر شك فيها تخوله للمستثمر من مزاي خلاصة ونفع محقق .

أما التحكيم فهو وان اثر أحياناً تصدا في الوقت والإجراءات الا ان العنصر الغائب في تشكيل هيئته لغير رجال القضاء بما يفقده خبرة القضاة وقدرتهم وما يطوتهم به القانون من تجرد وحيدة فضلاً عن الضمانات التي كفلت للاخصام بقانون المرافعات ، على وجه يفدو معه التحكيم نظماً خطراً لا يخلو من مزالق ينأى بالخصومة عن تلضيها الطبيعي ، وبهذه الغلبة لا ينخرط التحكيم — والذي لا يؤمن أبداً علقته — ضمن المزاي والإعفاءات ذات النفع المحقق للمستثمر بمقتضى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والتي تستصحبها الشركة المطعون ضدها وفق المادة ١٠ من قانون انشائها .

هذا الى ان التحكيم سبيل استئنائي لفض المنازعات قوامه الخروج على طرق التقاضي العادية وما تكفله من ضمانات ، فلا سبيل الى ان يشتم ضمتنا وانما يتمعن في تأكيد تيلم نص صريح ، وقد خلا قانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ من هذا النص والذي لا تعين على استخلاصه احكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ — او القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما .

ومن حيث انه لما تقدم — فان الدفع بعدم اختصاص جهة التقضاء ولائياً بنظر المنازعة ، لا يستوى على أساس حرى بالرفض .

(طعن ٩٢١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٦/١/١٩٧٧) .

تطبيق :

التحكيم وسيلة من وسائل فض المنازعات ، يترك للخصوم تسييرا عليهم . والتحكيم نوعان : اختياري وإجباري .

ومن أمثلة التحكيم الإجباري ، التحكيم في منازعات القطاع العام (القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١) . والتحكيم في منازعات الجمرك (القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢) والتحكيم في منازعات العمل (القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١) .

ومن أمثلة التحكيم الاختياري التحكيم في قانون المرافعات (المصادق ٥٠٠ وما بعدها) والتحكيم في منازعات الإستثمار والمناطق الحرة . (القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) والتحكيم التجاري الدولي .

نشأة التحكيم التجاري الدولي واتقاراه دوليا :

لا يوجد حتى الوقت الحاضر قضاء دولي يفصل — على سبيل الإلزام في المنازعات الخاصة بالتجارة الدولية والتي تنشأ بين الأشخاص التابعين لدول مختلفة ؛ أو بين حكومة دولة ورعايا دولة أخرى ومن ثم كان التحكيم بما تضمنه من سرعة الإجراءات هو الوسيلة لحسم هذه المنازعات بدلا من سلوك سبيل القضاء العادي وما قد يثبته من تضارب في الاختصاص القضائي الدولي .

وكلن لبر التحكيم التجاري الدولي بغير تنظيم الى سنة ١٩٢٣ حيث قامت الغرفة التجارية الدولية بإنشاء محكمة التحكيم التابعة لها ثم تلت هذه الغرفة بمساعي ندى عصبة الأمم بقصد الوصول الى اتفاقية دولية للاعتراف بأحكام المحكمين الأجنبية — وكلن من نتيجة هذه الجهود أن تم التوقيع في ١٩٢٣/٩/٢٤ على بروتوكول جنيف الخاص بالتحكيم .

وقد علم ١٩٥٨ لقر مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ مايو الى ١٠ يونية ١٩٥٨ — اتفاقية خاصة بأحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها ، وقد انضمت اليها جمهورية مصر العربية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩ على أن نتميز نلكذا اعتبارا من ٨ يونية ١٩٥٩ .

وفي نفس عام ١٩٥٨ أدركت مجموعة البلاد الاشتراكية الأوروبية أهمية التحكيم التجاري الدولي فعملت على تنظيم الهيئات التي تباشره وأبرمت فيما بينها اتفاقية للمعونة الاقتصادية المتبادلة .

وفي عام ١٩٦١ أبرمت في جنيف اتفاقية تعرف باسم الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري *

وفي ١٨/٢/١٩٦٥ عقدت اتفاقية خاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدولة ورجال الدول الأخرى عن طريق التحكيم والمصالحة على أن تطبق هيئة التحكيم القواعد الدولية المنصوص عليها في الاتفاقية مع ما ينطوي عليه ذلك من إحلال هذه القواعد محل القانون الوطني وقد انضمت جمهورية مصر العربية إلى هذه الاتفاقية بإقتانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ .

وفي عام ١٩٧٦ صدرت قواعد التحكيم الدولي التي وضعتها لجنة القانون التجاري الدولي وأوصت بها الأمم المتحدة والمعروفة باسم قواعد انبويسترال وهي تتضمن مجموعة موحدة من الإجراءات يمكن تطبيقها بصورة شاملة على التحكيم الدولية سواء أكانت خاصة أو عن طريق مؤسست .

هذا وقد ترتب على لتساع نطاق التجارة الدولية والاتجاه إلى التحكيم لحسم المنازعات الناشئة عن عقودها أن ظهرت مؤسسات دولية متخصصة في التحكيم تقدم خدماتها لمن يطلبها أهمها محكمة التحكيم التابعة للمفرسة التجارية الدولية بباريس وجمعية التحكيم الأمريكية ومحكمة تحكيم لندن والمؤسسة الهولندية للتحكيم .

كما قررت اللجنة القانونية الاستشارية لدول آسيا وإفريقيا في دورتها التي عقدت بالدوحة في يناير سنة ١٩٧٨ إنشاء ثلاثة مراكز إقليمية للتحكيم لخدمة المنطقة والحد من سيل التحكيم المتجه إلى مؤسسات الدول الغربية

وتد تم انشاء مركز في كوالا لمبور كما انشىء مركز آخر في القاهرة ويؤدى مركز القاهرة للنحكيم التجارى الدولى الوطلف التالية :

— اتلحة التحكيم تحت اشرافه .

— النهوض بالتحكيم التجارى الدولى فى المنطقة .

— تنسيق ومساعدة أنشطة مؤسسات التحكيم القائمة وخاصة المؤسسات الموجودة داخل المنطقة .

— تقديم المساعدة فى اجراء التحكيمات الخاصة وخاصة التحكيمات التى تجرى وفقا لقواعد اليونسيرال للتحكيم .

— المساعدة فى تنفيذ أحكام التحكيم .

(المستشار رشاد المنجى ، قضاء غير المتخصصين فى المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ — ١٩٨٠) .

قواعد التحكيم التجارى الدولى :

لا توجد بالطبع قواعد موحدة تنظم اجراءات هذا التحكيم وان كانت المؤسسات المتخصصة فيه تضع لوائح خاصة بها تنظم اجراءاته وعلى ذلك فانه يتعين على المحكمين فى التحكيمات الخاصة مراعاة قواعد الاجراءات المدنية فى الدولة التى ينم التحكيم فى اراضيها ،

وفىها يختص بعدد المحكمين وكيفية اختيارهم فيتم ذلك باتفاق الخصوم مع مراعاة ما تنص به لوائح المؤسسات المتخصصة من جعل هذه المؤسسات سلطة تعيين للمحكم الواحد فى حالة عدم اتفاق طرفى النزاع على اختياره كما تجعل منها سلطة تعيين المحكم المرجع فى حالة الاتفاق فى تعيينه وكذلك تعيين محكم الخصم الذى يتخلف عن تعيين محكمه فى حالة الاتفاق على ثلاثة محكمين .

ويخصوص القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع فلاصل ان تطبق الهيئة القانون الذى يحده الطرفان لان لم يتفقا وجب تطبيق القانون الذى تحده قواعد تنازع القوانين ويلاحظ بشأن القانون الواجب التطبيق

على موضوع النزاع أن نظام محكمة التحكيم للفرقة التجارية الدولية بباريس المطبق من ١٩٧٥/٦/١ يقضى في مآلته الأولى بأنه يمكن للخصوم إذا رغبوا أن ينضموا في شرط التحكيم ذاته على القانون الواجب التطبيق على العقد ولم يوضح هذا النظم القانون الذي يتعين على المحكمة تناسله في حالة تحديد القانون بمعرفة الخصوم .

في حين كانت قواعد الدونستيرا أوضح في هذا الصدد إذ يجري نص المادة ٢٢ من هذه القواعد بما يلي :

— تطبيق محكمة التحكيم القانون الذي تحدده قواعد تنازع القوانين التي تراها واجبة التطبيق .

— لا تصدر محكمة التحكيم قراراً بوصفها موقفاً وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف إلا إذا فوضها الطرفان صراحة في تقييم بذلك وكان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم يسمح بذلك التحكيم .

— في جميع الحالات ، تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقاً لأحكام العقد وتلخّذ في حساباتها المعادلات التجارية الواجبة التطبيق على المعاملة .

هذا ويلاحظ أن نفقات التحكيم الذي يتم بمعرفة المؤسسات المتخصصة في الدول الغربية باهظة .

(المستشار رشاد الميجي — في المسح الاجتماعي الشامل) .

التحكيم في قانون الاستثمار :

وتنص المادة (٨) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والإجنبي والمناطق الحرة على أن « تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلّقة بتنفيذ أحكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر ، أو في إطار الاتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر ، أو في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب هذا القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسري فيها .

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو عن كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على

لختياره الموضوع المذكوران ، فان لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرهما ، يتم اختيار العضو المرجع بناء على طلب اى من الطرفين بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الاجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية ، الا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الاساسية للتقاضى ، على ان تراعى اللجنة سرعة البت فى المنازعة ، وتصدر قرارات اللجنة باغلبية الاصوات ، وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الاحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم ، وهذا النص يجعل الخيار للمستثمر للجوء للطريق الذى يرى انه اكثر ضمانا لحقوقه . سواء بالجوء الى التحكيم او الى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ، كما يمكن ان تتم التسوية فى اطار الاتفاقات الثنائية او الجالعية المعتودة بين مصر والدول التى يتبعها المستثمرين — كما يبقى دائما احتمال لجوء المستثمر الى القضاء الوطنى بحسبته صاحب الاختصاص الاصيل فى تسوية كلغة المنازعات التى تنشأ عنى الاستثمار — ويعتبر اللجوء الى التحكيم كوسيلة لتسوية منازعات الاستثمار استثناء من هذا الاصل العام .

موضوع المنازعات التى يجوز عرضها على التحكيم :

لم يحدد المشرع نوعا معينا من المنازعات التى يجوز تسويتها عن طريق التحكيم ، وانما جعل اختصاص التحكيم ينظر المنازعات المتعلقة بالاستثمار علما ، ويرى بعض الشراح ان شروط عرض النزاع على التحكيم تخلص فيها الى :

- (ا) ان يكون النزاع متعلقا بتطبيق او تنفيذ حكم من احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .
- (ب) ان يكون هناك اتفاق على التحكيم سواء عند ابرام عقد الاستثمار او عند نشوب النزاع .
- (ج) الا تكون هناك طريقة اخرى التزمت بها الدولة لتسوية النزاع

بموجب الاتفاقات الدولية الثنائية أو الجماعية ، اخذا بمبدأ سمو القواعد الدولية على القواعد الوطنية .

تشكيل لجنة التحكيم :

ينص القانون على تشكيل لجنة التحكيم من عضوين اثنين يقوم كل طرف من طرفي النزاع باختيار احدهما — ويقوم المحكمان بالاتفاق على اختيار العضو الثالث المرجح ، وهو العضو الذي يقوم بالدور الحاسم والفعال في انتهاء النزاع ، ومن ثم نالذا لم تتوافر في هذا المحكم المرجح ضمانات الصيدة والعدالة ، مما بدعم الشعور بالثقة والاطمئنان نحو شخصه ونحو جدارته ، فانه سيكون مصدر ضرر بمصالح احد الطرفين ، وقد نص المشرع على اختيار العضو الثالث المرجح خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين آخر المحكمين ، وفي حالة اخفاق العضوين المحكمين في اختياره خلال هذه المدة فانه يتعين اختياره بفاء على طلب اى من الطرفين من بين المستشارين بالهيئات القضائية في مصر .

اجراءات التحكيم :

يتقدم طرفا النزاع بطلب التحكيم على النموذج المعد لذلك الى المكتب الفنى لشؤون التحكيم الملحق بالهيئة العامة للاستثمار ، ويجب ان يبين في الطلب اسماء عضوى التحكيم اللذين وقع عليهما الاختيار وموضوع النزاع محل التحكيم وطلبات كل طرف ، على ان يرفق به اتفاق التحكيم وجميع المستندات المؤيدة لكل طرف ، ويتولى ذلك المكتب تيد الطلب واتخاذ الاجراءات اللازمة — وتضع لجنة التحكيم برئاسة العضو المرجح القواعد والاجراءات الخاصة لنظر النزاع ، ويجوز للجنة ان تستعين بمن تراه من اهل الخبرة .

ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الاصوات ، على ان يشتمل بوجه خاص على ملخص موجز لوقائع النزاع وطلبات الخصوم وحججهم واقتوالهم ومستنداتهم واسباب القرار وسنطوقه ، ومكان وزمان صدوره ، والملتزم بداء المصروفات والأتعاب .

ويكون قرار اللجنة في النزاع نهائيا وملزما للطرفين وقابلا للتنفيذ شأن الأحكام النهائية .

الرجوع الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار :

الى جانب التحكيم كوسيلة رضائية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار الاجنبى فقد انضمت مصر فى نوفمبر سنة ١٩٧١ الى « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطنى الدول الاخرى » التى اعدھا البنك الدولي للانشاء والتعمير فى سنة ١٩٦٥ والتي دخلت دور النفاذ اعتبارا من ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٦ — كما سبقت الاشارة — ولا تتضمن الاتفاقية المذكورة قواعد موضوعية يمكن تطبيقها على منازعات الاستثمار ، وانما تقتصر على رسم طريق لتسوية المنازعات بين الدول اطراف ومواطنى ادول الاطراف الاخرى ، اى على المعاملة الاجرائية للمستثمرين فى حالة النزاع مع الدول المضيفة لهم ، ووسيلتها فى ذلك هو انشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وحث رعية البنك الدولي للانشاء والتعمير . لتكون مهمته الاساسية تقديم تسهيلات التوفيق والتحكيم كاجراءين متكاملين لتسوية المنازعات القانونية الناتجة مباشرة عن عملية الاستثمار وبحيث لا يقوم المركز بنفسه بتسوية هذه المنازعات ، وانما يتم ذلك عن طريق لجان التوفيق والتحكيم واضحت الاتفاقية طريقة تشكيلها ويمكن اعطاء فكرة مبسطة للنظام القانونى الذى يقوم عليه المركز على النحو التالى -

العضوية فى المركز :

تقتصر العضوية فى المركز على الدول التى صادقت على « اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار التى اعدھا البنك الدولي .. وتستطيع اى دولة عضو فى هذا البنك ان تنضم للاتفاقية .. اما بالنسبة للدول غير الاعضاء فليس لها الحق فى الانضمام الا اذا كانت طرفا فى النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ودعاها المجلس الادارى للمركز باغلبية ثلثى الاعضاء .

المنازعات التى يجوز عرضها على المركز :

يشمل اختصاص المركز كل المنازعات القانونية اننى تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر من رعية دولة متعاقدة اخرى ، ويشترط — لاختصاص المركز بتسوية النزاع — ان يكون اطراف المنازعة قد قبلوا اختصاص المركز كتابة عند تقديم المنازعة الى التوفيق او التحكيم ولكل دولة ان تخطر المركز بنوع المنازعات التى يمكن فى نظرها ، ان

تفضع لإختصاص المركز ، ولا يعتبر هذا الاضطراب بمثابة قبول لهذا الاختصاص
فاختصاص المركز لا يملرس في مواجهة دولة معينة الا بعد قبولها له صراحة
ويتم التعبير عن هذا القبول بطرق شتى فقد ينص في معاهدة ثنائية على
استعداد الدولة للجوء الى المركز لتسوية منازعات الاستثمار التى تنور
بينها وبين رعليا الطرف الاخر فى المعاهدة .

وقد تنص الدولة فى تشريعها الخاص بالاستثمارات الاجنبية ، لو فى
اعلان من جانبها وحدها ، على استعدادها لقبول اختصاص المركز فى المنازعة
مع اى مستثمر يقبل ذلك الاختصاص وقد ينص على القبول المتبادل
لاختصاص المركز فى عقد الاستثمار المبرم بين الدولة او مؤسساتها العامة
وبين المستثمر ، او فى اتفاق خاص بينهما يحدد منازعة معينة .

اجراءات التحكيم او التوفيق لهام المركز :

تبدأ اجراءات التوفيق او التحكيم عن طريق طلب مكتوب يقدم من
الطرف الراغب فى تسوية المنازعة (سواء كان المستثمر او الدولة) الى
السكرتير العام للمركز ويجب ان يكون هذا الطلب موضحا به موضوع
المنازعة والاطراف فيها . وموافقته على تسوية النزاع بالطريقة المطلوبة
فاذا تم تسجيله فان اجراءات تشكيل لجنة التوفيق او التحكيم تبدأ باحدى
طرق ثلاث :

١ — لما باتفاق الاطراف على اشخاص المحكمين ويتمن ان يكون
عددهم فرديا .

٢ — لو بتشكيل اللجنة من ثلاثة محكمين بحيث يختار كل طرف
محكم ويتم اختيار الثالث بمتافتهما .

٣ — فاذا لم تتشكل اللجنة او المحكمة خلال ٩٠ يوما من ارمسال
السكرتير العام الاعلان بتسجيل انطلب غارئيس المجلس الادارى بناء على
طلب احد الاطراف تعيين المحكمين الذين لم يتم اختيارهم .

ويستطيع الاطراف تعيين موقعين او محكمين من خارج القوائم التى
يحفظ بها المركز بشرط ان يتوافر فيهم الصفات المقررة للمرشحين فى القوائم

وهذا الحق مخول لأطراف النزاع فقط ، فلا يجوز لرئيس المجلس الإدارى
ممارسته .

قرار التحكيم :

تعتد إجراءات التوفيق أو التحكيم فى مقر المركز الرئيسى للبنك الدولى
بواشنطن حيث يباشر « المركز الدولى لقضية منازعات الاستثمار » نشاطه
ومع ذلك يجوز الاتفاق على عقدها فى مقر محكمة التحكيم الدائمة فى لاهائى
أو فى أى منظمة أخرى أو أى مكان آخر توافق عليه اللجنة أو المحكمة
بالاتفاق مع السكرتير العام للمركز .

على محكمة التحكيم أن تصدر قرارا فى النزاع بأغلبية الآراء ، وذلك
خلال تسعين يوما من انتهاء الإجراءات . وللمضو الذى يكون له رأى مخالفا
أن يرفق رايه بالحكم ،

ويجب على المحكمة أن تطبق — فى موضوع النزاع — القواعد التى
يتفق الأطراف على تطبيقها ، والا فلقانون الدولة المضيفه بها فى ذلك قواعد
تنازع القوانين . وايضا لها حرية تطبيق قواعد القانون الدولى اذا كانت
صالحة للتطبيق على النزاع سواء بصورة تكميلية أو اضافية أو أصلية
حسبما تراه المحكمة فى هذا الشأن . . أى أن تطبيق القانون الدولى
يفضل ضمن السلطة التقديرية للمحكمة .

ويصدر الحكم كتابة ويجب أن يغطى جميع الموضوعات التى اثير بشأنها
النزاع . . . ويكون هذا الحكم ملزما ، ويعامل فى الدول الأطراف كما لو كان
حكما نهائيا صادر من محاكمها . .

الظعن فى الحكم :

يجوز لكل طرف . خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ صدور الحكم
أن يطلب من السكرتير العام تصحيح حكم التحكيم على أن يتضمن هذا
الطلب المسألة التى أهدلها أو اخطأ فيها الحكم . . كما يجوز لكل طرف اذا
اكتشف وثائق جديدة يمكن أن تؤثر بصفة قاطعة فى حكم التحكيم أن يتقدم
بطلب للسكرتير العام لاعادة النظر فى الحكم على أن يكون ذلك خلال

ثلاثة أشهر من اكتشاف تلك الوقائع . ويشترط عدم مرور ثلاث سنوات على تاريخ صدور الحكم . . وأخيرا يجوز طلب إبطال الحكم لحد الإسباب
الآتية :

١ — انتشكيل الميعب للمحكمة .

٢ — تجاوز المحكمة لاختصاصها بطريقة واضحة .

٣ — ارتضاء أحد أعضاء المحكمة .

٤ — خروج المحكمة على قواعد الإجراءات الأساسية بصورة خطيرة

٥ — اغفال الحكم ذكر الأسبب التي بنى عليها .

ويجب على السكرتير العلم للمركز اتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث طلب التصحيح أو إعادة النظر أو طلب الالغاء . . وفقا لقواعد الاجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن .

(المستشار محمود غمهي — محاضرة بعنوان « دراسات انجيدوى القانونية للمشروعات الاستثمارية » القيت بنادى مجلس الدولة بالقاهرة يوم الخميس ١٢/٣/١٩٨١)

الفصل الثامن : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

عبارة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الواردة في نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ تنصرف الى رئيس مجلس ادارة الجهة الذى يقوم بأعمال الإدارة الفعلية اللازمة لها .

ملخص الفتوى :

تمتد الجمعية العمومية لفسى الفتوى والتشريع لتحديد المقصود بعبارة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي الواردة في نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومربعات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات . فاستبان للجمعية العمومية من نص المادة الاولى من انقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومربعات ممثلى الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام فى البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات وانهيأت أن المشرع قضى بان تؤول الى الجهات المشار اليها فى هذه المادة جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثلى هذه الجهات مقابل تمثيلها بلية صورة فى مجالس ادارة البنسوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى راسمائها الا أن المشرع استثنى من ذلك المبالغ التى تصرف مقابل قيام ممثلى هذه الجهات بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتخب .

ولما كانت ادارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار اليها في النص المذكور — وبغض النظر عن الاحكام والنظم التي تخضع لها — يقوم عليها مجلس ادارة يشكل بأسنوب وعدد محدد حسب النظام المعمول به في الجهة الا أن ادارة الجهة وتصريف شئونها لا يمارسها مجلس الادارة مجتمعاً بل يعهد بها إما للمعضو المنتدب للادارة أو لرئيس مجلس الادارة اذا بنشر بنفسه أعمال الادارة أو لغيرهما من أعضاء مجلس الادارة ، وقد يعهد بها الى أحد العاملين بالجهة من غير أعضاء مجلس الادارة حسبما يقتضى بذلك النظام القانوني لكل جهة ، وعلى ذلك فإن عبارة مجلس الادارة التنفيذي الواردة في نص المادة الاولى سالفه البيان لا تصحق الا على رئيس مجلس الادارة الذي يقوم بأعمال الادارة الفعلية للجهة وتصريف شئونها ، ولا يقتصر نشاطه على مجرد رئاسة مجلس الادارة عند انعقاد جلساته فالمناط الذي يعتد به هو تقيم رئيس مجلس ادارة الشركة بالأعمال اللازمة لادارتها سواء منفرداً أو بمشركة غيره معه في التقييم بتلك الأعمال طبقاً لنظامها الاساسي .

(ملف ٥٠/٢/١٦ — جلسة ١٦٨٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

يسرى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ على الجهات الواردة به ، ومنها شركات القطاع العام — وجوب تطبيق هذا القانون على ما يقبضه المابل بعد استبعاد ما يخص منه طبقاً للقانون .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو مؤسسة عملة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه حيث تنص مادته الاولى على ان « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنوياً مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل في أى هيئة أو

مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفتها موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » .

وتضمنت مادته الثالثة بأن يعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن هذا القانون ينظم فيما يسرى عليه من جهات الشركات وقد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فله يدخل فيها شركات القطاع العام ، وقد أجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن أن تلويح العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ المنوه عنه وهو أول أغسطس ١٩٦١ لاحق لمريان قوانين القطاع العام ذوات الأرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، لسنة ١٩٦١ المصول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا يزال ساريا معمولا به لم يبلغ وفقا للمادة الثانية من اللقنين المدني ، بل لحقه تعديل جزئي خرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات ، كذلك الخاضعة لنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بلقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث أنه استصحبا لما سلف ، فإنه لا يجوز وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ سبق الإشارة إليها ، أن يزيد مجموع ما يتقاضاه وبأى صورة : رئيس مجلس إدارة الشركة أو أى عامل آخر فيها ، على مبلغ خمسة آلاف جنيه في السنة ، وإذا اعقد القانون بما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ فإنه يستتدل ما يجرى خصمه على حساب الضرائب على الدخل ، أى أن العبرة بما يقبضه العامل مع مراعاة استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

لا يجوز الجمع بين رئاسة مجلس إدارة بنك مصر امريكا الدولي
وعضوية مجلس إدارة بنك المتيا الوطنى .

ملخص الفتوى :

تبين للجمعية العمومية لجمعية التتوى والتشريع ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ يعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة كان يقضى فى مادته الثالثة بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من عشر شركات مساهمة وعدم جواز الجمع بين صفة العضو المنتخب بمجلس ادارة اكثر من شركتين ثم جاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة والتوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة فخفض هذا النصاب الى ست شركات فى المادة (٢٩) التى لوردت استثنائية على تلك القاعدة اولها خاص بالشركات التى لم يعض على انشائها خمس سنوات وثانيها يتعلق بعضو مجلس الادارة الذى يملك عشر اسهم رأس المال واعتبر هذا القانون فى المادة ٢٠ التيام بالاعمال الادارية او الفنية فى مقام الاشتراك فى عضوية مجلس الادارة فلم يجز ان يشارك احد فى اعمال اكثر من ست شركات وحظر فى المادة (٣١) الجمع بين صفة العضو المنتخب فى اكثر من شركتين ولقد صدر بعد ذلك القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٦ فاضاف الى المادة (٢٩) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ فقرة جديدة خصة بالبنوك لا يجوز بمقتضاها لعضو مجلس ادارة اى بنك ان يجمع بين تلك العضوية وعضوية جلس ادارة بنك آخر ، كما خفض القانون (١١٤) لسنة ١٩٥٨ نصاب العضوية الى شركتين حتى صدر القانون رقم (١٣٧) لسنة ٦١ الذى نزل بالنصاب الى شركة واحدة وعلى ذلك فان القاعدة العامة نجا يتعلق بالاشتراك فى عضوية مجلس ادارة البنوك كانت منذ صدور القانون رقم (١٥٩) لسنة ٥٦ تقصر هذا الاشتراك على مجلس ادارة بنك واحد ولم يرد على تلك القاعدة استثناء الا عندما صزر القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والاجنبى والمنطلق الحرة الذى نص فى المادة (١٢) على انه

(تستثنى الشركات ، المنتفعة بأحكام هذا القانون من حكم البند (٥) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ ... كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة ١١ والمادة (٢٩) بالنسبة لمطلى الأشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية والمادة (٢١) بالنسبة لغير المصريين ... وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٦١ كما ان قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم (١٢٠) لسنة ١٩٧٥ لم يستثنى من المادة (٢٩) من انقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سوى رؤساء واعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام عند تفهيم لها بمجالس ادارة البنوك المشتركة المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ .

ويمقتضى حكم المادة الاولى من مواد اصدار قانون الشركات الجديد رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الذى انقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم (١٣٧) لسنة ١٩٦١ ونصت المادة (١٤) من القانون على انه (مع عدم الاخلال بالاستثناءات المقررة لمطلى بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التى تزاوّل شغلها فى مصر ان يجمع اى عضوية مجلس ادارة بنك آخر او شركة من شركات الائتمان التى يتون لها نشاط فى مصر ، وكذلك القيام بأى عمل من اعمال الإدارة او الاستشارة فى ايها) .

وحاصل ما تقدم ان عضوية مجلس ادارة الشركات المساهمة ومن بينها البنوك كان حدها الاقصى عشرة مجالس من القانون رقم ١٣٨ لسنة ٤٧ ثم خفضت الى ست مجالس بالقانون رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ثم وضع حكم خاص للبنوك بمقتضى القانون رقم ١٥٩ لسنة ٥٤ قصرت بمقتضاه عضوية مجالس ادارتها على مجلس واحد وعلى ذلك خفض النصاب عضوية مجالس ادارة الشركات الى اثنين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ثم الى مجلس واحد بالقانون ١٣٧ لسنة ٦١ فتسلوت فى ذلك البنوك ومن ثم منى القاعدة العامة ككتت وفقاً لحكم المادة ٢٩ من القانون ٢٦ لسنة ٥٤ المعدلة بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لم تكن تجيز الجمع بين عضوية مجالس ادارة البنوك وككتت تقصر تلك العضوية على مجلس ادارة بنك واحد وبالتالي فان الاستثناء الذى لورده القانون ٤٢ لسنة ٧٤ بنظم الاستثناء على تلك القاعدة يتحدد فى ضوء هذا المضمون كما

انه يقتصر على من تولولهم فقط وهم ممثلى الاشخاص الطبيعية والاعتبارية الاجنبية فى مجلس ادارة شركات الاستثمار فلا يجوز لغير هؤلاء الممثلين الاشتراك فى عضوية اكثر من مجلس ادارة بنك واحد وذلك فيما عدا ممثلى بنوك القطاع العام فى مجلس ادارة بنوك الاستثمار الذين استثناءهم المشرع صراحة بنص المادة ٢٨ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ واذا اخذ المشرع فى اعتون للشركات الجديد بذات الحكم فى المادة ٩٤ فمنع بنص علم الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من بنك واحد فإن الاستثناء الخاص من تلك القاعدة الوارد بقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ٧٤ يظل مقصورا على ممثلى الاشخاص الطبيعية والاجنبية دون غيرها ، وبناء على ذلك فلا يجوز للمعرضة حالته ان يجمع بصفته الشخصية بين رئاسة مجلس ادارة بنك مصر لأمريكا الدولى وعضوية مجلس ادارة بنك المنيا الوطنى الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

(ملك ٢٨/٢/١٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

تختص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — لاساس ذلك — ان المشرع قد نطق باختصاصات النيابة الادارية بالتحقيق والرقابة والإحالة الى المحكمة التأديبية او النيابة العامة الى طائفتين من العاملين لولاها العاملين بشركات القطاع العام وثقيهما العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — اثر ذلك — اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التصنيع والإسكان رغم ان البنك قد نشأ طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى .

ملخص النقوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مبريلان احكم قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص

على أنه (مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف في الرقابة ومنص الشكوى والتحقيق وتسرى أحكام المواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

٠.٠. (٣) موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومة او المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً اعنى من الأرباح .

وبعد ذلك أن المشرع مدد نطاق اختصاصات النيابة الإدارية بالتحقيق والرقابة والفحص والإحالة الى المحكمة التأديبية والإحالة الى النيابة العامة إذ أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية المنصوص عليها بالمواد من ٣ الى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية الى طائفتين من العاملين ولهاها طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين تثبت لهم هذه الصفة وبما لأحكام قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيها طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، ومن ثم فإن ممارسة النيابة الإدارية لاختصاصاتها سالفة الذكر بالنسبة لطائفة الثانية لا يشترط لها أن تكون "شركة من شركات القطاع العام ، وبعبارة أخرى أن يكون للنيابة الإدارية أن تمارس تلك الاختصاصات بالنسبة لاية شركة لا تقل مساهمة الحكومة او الهيئات العامة في رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

وبناء على ما تقدم تختص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين ببنك التعمير والإسكان الذي تساهم فيه هيئة تنمية المدن الجديدة وهيئة الأوقاف المصرية بنسبة تزيد على ٢٥ ٪ من رأسماله رغم أن إنشاء البنك تد تم طبقاً لأحكام قانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والنشاط الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى في مادته التاسعة باعتبار انشركة المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص اياً كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ، ولم يستثنى الشركات الخاضعة لأحكامه من الخضوع لأحكام القانونين رقمي ١١٧ لسنة ١٩٥٨ و ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع الماعلين بشركات الاستثمار المنشأة وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .
(فتوى ٦٥٥ ق ١٩٨٢/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة مؤداة اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع الماعلين بشركات الاستثمار التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها — يؤيد هذا النظر لن القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ،والذى صدر فى ظل انتولوج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى قد أكد على اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع هؤلاء الماعلين .

ملخص الفتوى :

كانت الجمعية العمومية قد خلصت من قبل فى فتواها بجلسسة ١٩٨٢/٥/٥ الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع الماعلين بشركات الاستثمار المنشأة وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام راس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، التى تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، واستندت فى ذلك الى نصوص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث أنه عن القول بأن القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ صدر ابان قوانين التأمين الجزئى ، وقبل صدور مجموعة القوانين باعاند تنظيم الدولة

بعد مايو عام ١٩٧١ وانتهاج الدولة لسياسة اقتصادية مختلفة عن تلك التي صدر في ظلها القانون المذكور ، فان ذلك مردود عليه بان المشرع بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون المشار اليه ، والصادر في ظل انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، أكد على اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين في الشركات التي تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها ، بغض النظر عن الطبيعة القانونية لهذه الشركات وسواء اكلت منشأة وفقا لقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي — ام وفقا لغيره من القوانين ، الامر الذي يضمن معه تاييد ما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع صادرة في هذا الشأن والمبالغ ذكرها ،

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تاييد غاواها الصادرة في هذا الشأن بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٨٢ .

(ملف ١٧٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

لا يجوز قيام شركات الاستثمار التي تهدف الى توظيف الاموال المنشأة طبقا لاحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة بتأسيس شركات غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ او المساهمة في انشاء مثل هذه الشركات .

ملخص الفتوى :

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي بتأسيس شركة ... للاستثمارات وفقا لنظام استثمار المال العربي والاجنبي الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ونص في عقد تأسيس الشركة على ان اغراضها هي المساهمة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والامن الغذائي في الحالات المنصوص عليها في المادة ٢ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي . ومن بين هذه الاغراض انشاء وادارة المصانع وتسويق منتجاتها محليا وخارجيا

(م — ٣٢ — ج ٢)

والقيام بالمشروعات الاستثمارية والخدمية أو المساهمة فيها . ويتنازع
١٩٨٠/٧/٦ تقدمت الشركة المذكورة الى الهيئة العلة للاستثمار والمناطق
الحرّة بكتاب تضمن مساهمتها في رأسمال شركة مصنع نسيج وصباغة عزبة
النفل بنسبة ٥٠ ٪ . وهذه الشركة الأخيرة هي شركة توحسية بسيطة
رأسمالها ٣٠٠ ألف جنيه خاضعة لاحكم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
ولا تخضع لقانون الاستثمار . وافادت الشركة بكتابها المشار اليه انها
لا تطلب موافقة هيئة الاستثمار وانما مجرد احاطة الهيئة لكي تتمكن من
متابعة نشاطها ومعرض الامر على مجلس ادارته بالهيئة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٠
قرر عدم الموافقة على هذه المساهمة . ويتبناها رقم ١٠٨٦٥ المؤرخ في
١٩٨١/٥/٢٠ طلبت الهيئة من ادارة الفتوى لوزارة المالية الامانة بالرى
من جواز قيام الشركة المذكورة بالمساهمة في رأسمال شركة لا تخضع
لقانون الاستثمار . فارتأت ادارة الفتوى عدم جواز قيام شركات الاستثمار
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ بالمساهمة في الشركات غير
الخاضعة لاحكام هذا القانون الا اذا توافرت شروط تطبيق احكام الفقرة
الاخيرة من المادة ٦ من هذا القانون . ويتربى عن ذلك انحصار قانون
الاستثمار من مساهمة الشركات باعتبار انه لا ينظم سوى المشروعات
الاستثمارية الجديدة ، وان توظيف المال المستثمر انما يتم طبقا لاحكامه
وليس طبقا لرغبات المستثمرين .

ولما كانت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ترى ان الصالح العام
قد يقتضى الموافقة على ان تقوم شركات توظيف الاموال المنشأة طبقا
لاحكام قانون الاستثمار بتأسيس شركات لا تخضع لاحكام هذا القانون أو
المساهمة فيها بضوابط معينة ، فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية
لتقسي الفتوى والتشريع فاستبانت ان قانون استثمار المال العربي والاجنبى
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قصر في المادة ٢
منه مدلول المال المستثمر على النقد الاجنبى انحر المحول الى مصر عن طريق
أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه في تنفيذ أحد
المشروعات أو التوسع فيها ، أو يتفق بحصروها في الدراسات الأولية والبحوث
والتأسيس ، أو في الاكتتاب في الأوراق المالية المصرية أو شرائها من أسواق
الأوراق المالية في مصر أو ، لشراء أرض لتشييد عقارات عليها طبقا .

للقانون ثم الحق بالنقد الاجنبى الحر ما يستورد من آلات ومعدات .. الخ لازمة لتنفيذ المشروعات بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها وكذلك الحقوق المعنوية المسجلة والمملوكة لمقيمين في الخارج . واخيرا الحق به الارباح التى يحققها المشروع اذا زيد بها رأسماله او اذا استثمرت فى مشروع آخر . فالمال المستثمر هو نقد اجنبى حر محول الى مصر طبقا للقانون وما يلحق به من آلات ومعدات وحقوق معنوية مستوردة اياها ما ينتجه المشروع من ربح فلا يعتبر مالا مستثمرا الا اذا زيد به رأس مال المشروع ذاته ، او اذا استثمر فى مشروع آخر بموافقة مجلس ادارة الهيئة فى الحاليتين والمشروع الاخر الذى يستثمر فيه ربح المشروع الاصلى هو مثله بالمعنى المحدد فى المادة ١ من القانون نفسه . اى مشروع استثمارى اى خاضع لاحكام هذا القانون . ويتطوع فى ذلك أن المادة ٦/٢ حينما اجازت استخدام المال المستثمر فى الاكتتاب فى الاوراق المالية او شرائها من اسواقها فى مصر نصت على ذلك صراحة واشترطت أن يكون مصدر الثمن نقدا اجنبيا حرا محولا ، كما اشترطت مطابقة القواعد التى يضمها مجلس ادارة الهيئة .

ثم اشترطت المادة ٣ من القانون فى المشروع الذى يجرى فيه الاستثمار فضلا من تحقق وصف المشروع فيه بالمعنى المحدد فى المادة ١ منه ان يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث او يحتاج الى رؤوس أموال اجنبية فى المجالات المبينة فى البنود من ١ الى ٩ من المادة ٣ ، وأن تكون هذه المشروعات دالخة فى القوائم التى اعتمدها الهيئة ويوافق عليها مجلس الوزراء . واذا كانت المجالات المبينة قد تتسع فقد أثقلها بما رآه لازما من قيود . ويلاحظ أن البند ٤ من ذات المادة وقد جعل من مجالات الاستثمار توظيف شركات الاستثمار أموالها فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون اى مجالات المادة ٣ نفسها ، وشرطها الجوهرى أن يتحقق فيها وصف المشروع بالمعنى المحدد فى المادة ١ ، ثم يتوافر فيها شرط المادة ١/٣ وهو ان يتطلب خبرة عالية فى مجال التطوير الحديث او رؤوس أموال اجنبية اى أن المشروع الذى يتم فيه توظيف أموال شركات الاستثمار هو مشروع خاضع لاحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ نفسه ، فلا يمكن أن يمتد التوظيف الى مشروع خارج عن نطاق هذا القانون . كما أن رأس المال

الموظف يجب أن يكون مالا مستثمرا بالمعنى المحدد في المادة ٢ من القانون ولآخره فإن مجال التوظيف يجب أن يكون من المجالات المنصوص عليها في ذات القانون . أى تحتاج الى خبرة عالمية في التطوير الحديث او رأسمال اجنبى . وبذلك فإن مجال نشاط توظيف شركات الاستثمار لأموالها وهى ذات مجالات القانون : فلا يمكن أن يتسلل الى خارج نطاقه . تتطوع في ذلك مقارنة البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ ، فعندما عالج البند ٥ بنوك الاستثمار (وبنوك الأعمال وشركات إعادة التلدين) قصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملة انحره ثم أجاز لها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها ، سواء تطعت بشروعات في المنطق الحرة أو بشروعات محلية أو مشتركة أو اجنبية مقالة في مصر ، ثم اذن لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية من تصدير واستيراد . فنص المشرع انصرح على اجازة ذلك لبنوك الاستثمار دون تضمين نص البند ٤ الخاص بشركات الاستثمار شيئا من ذلك ، يقطع في عدم تمتع هذه الشركات بحق توظيف أموالها في مشروعات محلية أو في تمويل عمليات تجارة مصر الخارجية . اذ لو أراد المشرع أن يعطيها هذا الحق كما اعطاه بنوك الاستثمار لعنى بالنص الصريح على ذلك في البند ٤ كما فعل في البند ٥ ، خاصة وقد اعطى المشرع هذه البنوك ميزات لم يعطيها تلك الشركات . فقد اجازت المادة ٢/٤ ب انفراد رأس المال العربى والاجنبى دون مشاركة مصرية في هذه البنوك اذا كانت نروعا تابعة لمؤسسات مركزها في الخارج . كما استثنتها المادة ٢/١٣ من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد ، وهى استثناءات لا تمتنع بها شركات الاستثمار المشرع اليها في البند ٤ من المادة ٣ . وبذلك فالواضح من نصوص القانون انها تتطوع في عدم اجازة توظيف شركات الاستثمار المشرع اليها في المادة ٣/٤ أموالها في خارج مجال المشروعات الخاضعة لهذا القانون .

اما ما تضمنته المادة ٦/٢ من اعتبار النقد الاجنبى الحر المحول الذى يستخدم في الاكتتاب في الاوراق المالية المصرية او شرائها في اسواق الاوراق المالية المصرية مالا مستثمرا فإن كمية الاكتتاب هنا لا تتطوع في الدلالة على شمولها للاكتتاب في تأسيس للشركات ، لان الاكتتاب يقتصر على ما يطرح من أسهم للاكتتاب ، وهى عادة أسهم شركات المساهمة ، فنخرج أنواع

الشركات الأخرى ، ثم ان المشرع عندما أراد الدلالة على تأسيس الشركات لم يعوزه الاصطلاح السليم فلمستعمله في المادة ٢/٤ للتعبير عن مصروفات تأسيس الشركة المساهمة التي تقوم على المشروع الاستثماري . وهو يدل على ان الاكتتاب المشار اليه في المادة ٢/٦ ليس هو الاكتتاب في اسهم التأسيس ، اى ليس عليه المساهمة في تأسيس الشركة نفسها ، وانما هو الاكتتاب في لوراق مالية فمفعلا يمكن شراؤها من مسوق الأوراق المالية . ويؤكد ذلك نص المادة ٢/٥ حينما اعتبرت ربح المشروع ملا مستثمرا اذا استثمر في مشروع آخر . فقد قرن هذا الاستثمار بزيادة رأسمال المشروع نفسه ، فدل على ان هذا الاستثمار قد يكون بالمساهمة في مشروع آخر أو انشائه ودل على ان تعبير الاكتتاب الوارد في المادة ٢/٥ ليس هو الاكتتاب في تأسيس الشركة بإنشاء أسهمها واصدارها . ويؤكد ذلك أيضا نص المادة ٣/٥ حين اجازت البنوك الاستثمار القيام بنفسها بالعمليات التمويلية الاستثمارية بالعملة الاجنبية الحرة في المشروعات المحلية ، فلم تستعمل تعبير الاكتتاب ، مما يؤكد ان المعنى المقصود به الاكتتاب في المادة ٢/٦ بعيد عن معنى انشاء الشركات أو الاكتتاب في اسهم التأسيس . واخيرا فان المادة ٢/٦ انما تدخل في نطاق تحديد ملول المال المستثمر : لما المادة ٣/٤ و ٥ فتدخل في تحديد مجال الاستثمار بقوة على المشروعات التي تتطلب خبرة أو رأسمالا اجنبيا ، وينتهي كل ذلك الى تأكيد حكم النصوص من ان توظيف شركات الاستثمار أموالها طبقا للمادة ٣/٤ من القانون على مجال المشروعات الخاضعة للقانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معدلا نفسه ، فلا يمكن ان يخرج هذا التوظيف الى مشروعات خارجة عن نطاق هذا القانون . وبذلك يتمتع على هذه الشركات توظيف أموالها في تأسيس شركات لا تخضع لاحكام القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معدلا ، او ان تساهم في مثل هذه الشركات ايا كان شكلها القانوني . ولا يميز من ذلك ما ذهبت اليه الهيئة في كتاب طلب الرأي من ان المصلحة العامة تد تقتضى الموانعة على ان تقوم الشركات المذكورة بتأسيس شركات غير خاضعة لقانون الاستثمار أو المساهمة فيها بضوابط معينة اوردتها الهيئة بكتليها المشار اليه ، ذلك ان هذه الضوابط لا يمكن فرضها الا بتعديل تشريعي ، مما يؤكد عدم جواز ذلك وفقا لاحكام القانون القائم .

قاعدة رقم (٢١٤)

المجسدا :

علفون بالقطاع العلم — حظر مزاولتهم للامعمال التجارية في ظل احكام كل من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ (الملى) والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حاليا ، كما لا يجوز لهم الجمع بين رئاسة مجلس ادارة الشركة وعضوية او رئاسة مجلس ادارة شركة استثمار خاضعة لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ في ظل احكام كل من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس ادارة شركات المساهمة (الملى) والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة .

ملخص الفتوى :

١ — ان الاشتراك في تأسيس شركة الاستثمار يعد عملا تجاريا في مفهوم القانون التجارى ويلغى يلحقه الحظر الوارد بالمادة (٤٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المعمول به وقت تأسيس الشركة ، ويؤكد ذلك ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حاليا قد حظر في المادة ٧٩ منه على علل القطاع العلم ان يشترك في تأسيس الشركات الا اذا كان مندوبا عن الشركة او وحدات القطاع العلم او الحكومة .

٢ — سان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة وقد تضمن حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة ، يعد بمثابة تشريع تقم بذاته ومستقل عن جميع القوانين الاخرى التى تنظم انواع الشركات المساهمة حيث يتناول بالتعديل جميع احكام القوانين بالنسبة لكيفية تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة ومنها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، واذا كتت شركات الاستثمار مستثناة من هذا القانون فان مجال هذا الاستثناء الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة من شركات الاستثمار فقط ولايمتد الى عضوية مجلس ادارة شركة استثمار وشركة قطاع عام باعتبار ان شركات القطاع العلم غير مستثناة من ذلك القانون ، ولم يتغير هذا الوضع بصدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى وان كان قد لى العمل بالاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ فقد اعد النص على ذات الحظر المشار اليه .

(فتوى ٢٦١ فى ١٨/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

اختصاص مجلس الدولة بمراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها العامة على النحو الموضح في المادتين ٥٨ و ٦١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من الناحية القانونية اختصاص أصيل مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى — وجوب توسع الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والإجنبي والمناطق الحرة على هذا الأسس — اختصاص الهيئة العامة للاستثمار بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية — هذا الاختصاص لا يجب اختصاص مجلس الدولة بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية — أسس ذلك .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ توجب على وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها استثناء مجلس الدولة قبل إبرام أو اجازة أى عقد تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه كما توجب المادة ٦١ من ذات القانون عرض العقود التي تزيد قيمتها على خمسين ألف جنيه وعقود تأسيس الشركات التي يصدر بانثائها قرار من رئيس الجمهورية على اللجنة المختصة بمجلس الدولة .

ومن حيث أن هذه النصوص تعهد إلى مجلس الدولة بمراجعة العقود التي تبرمها أو تجيزها وزارات الدولة وهيئاتها ومصلحتها إذا بلغت نصب معين أو كانت لها أهمية خاصة .

وأنه غنى عن البيان أن المشرع قد استهدف أن يكون اختصاص مجلس الدولة في مراجعة العقود سالفة الذكر من الناحية القانونية اختصاص مقصور عليه لا تشاركه فيه جهة أخرى ، الأمر الذى يستفاد بجلاء من نصوص قانون مجلس الدولة وطبيعة اختصاصه ومن كونه الجهاز الوحيد من أجهزة الدولة المتخصص فى الإنشاء فى المسائل القانونية .

ومن حيث أن المادة ١٧٣ من الدستور أئدائم الصادر فى ١١/٩/١٩٧١ تنص على أنه « يقوم على شؤون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه

رئيس الجمهورية وبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه ، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الهيئات القضائية » فان من مقتضى هذا النص أن أى تعديل في اختصاص مجلس الدولة يجب عرضه على المجلس الأعلى للهيئات القضائية أعبالاً لحكم الدستور باعتبار أن هذا التعديل يتعلق بتنظيم شؤون هيئة من الهيئات القضائية .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة لم يعرض على المجلس الاعلى للهيئات القضائية فانه بالتالى لا يمكن القول بأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من ذلك القانون قد تضمنت تعديلاً صريحاً او ضمناً لاختصاص أصيل من اختصاصات مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه يجب فهم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظم استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على أنها تعهد الى الهيئة العلية للاستثمار وحدها بمراجعة العقد من الناحية الاقتصادية فتنظر في اقتصادياته وموقفه من الاقتصاد القومى وأثره عليه ومدى ارتباطه بخطة الدولة : ولكن ذلك كله لا يحجب ولا يمس اختصاص مجلس الدولة الاصيل بمراجعة نصوص العقد من الناحية القانونية ومن ثم يتحدد دور المجلس بأنه المراجع الاخير للعقد فهو يمارس دوره فى المراجعة بعد أن تكون الهيئة العلية للاستثمار قد استفتت ولايتها عليه باجازته اقتصادياً .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص مجلس الدولة بمراجعة عقود تأسيس الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة التى تبرم مع الادارة وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأنه بعد المراجع الاخير لنصوص العقود المشار اليها .

اسماء بنت ابی طالب

استثناءات

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والاقديبات والتعيينات والمعاملات الاستثنائية — الجزة التي أوردها هذا المرسوم بقانون تشمل الإبقاء على مدة خدمة استثناء من القواعد العامة الى جانب الإبقاء على علاوة استثنائية واحدة .

ملخص الحكم :

ان المشرع عندما أصدر المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ لم يهدف الى إلغاء جميع الاستثناءات التي منحت من الهيئات المبينة في المادة الأولى خلال المدة المنصوص عليها ، إلغاء تلك وبصفة عامة وانها — على حد ما ورد بمذكرة الإيضاحية — راعى الاعتدال في هذا الصدد فاستبقى للموظف المرتبى ترقية أو ترقية استثنائية ، ترقية واحدة واستبقى لمن منح علاوة أو علاوات استثنائية علاوة واحدة كما استبقى المعاشات الاستثنائية وكل زيادة استثنائية في المعاش للتانونى اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهًا أو أقل وذلك لتلك الحكمة التي افصح عنها في المذكرة الإيضاحية . ويبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٥ بالموافقة استثناء على تعيين المدعى في وزارة التربية والتعليم بهاميته التي كان يقتضاهما في مجلس بندي طنطا وقدرها ٥٠٠ جنيه في الدرجة السادسة بدلاً من المائة التي منحت اليه عند نقله الى الوزارة المذكورة وقدرها ١٥ جنيه وضم مدة خدمته بالمجلس الى مدة خدمته الحالية ، انه لا يحدو إعادة الوضع الذي كان فيه المدعى سابقا تنقله الى وزارة التربية والتعليم فهو انصف وان اتخذ في ظاهره شكل الاستثناء ، على ان هذا الاستثناء يقتصر على زيادة جنيه ونصف على بدء مربوط الدرجة التي نقل بها وهو ما يدخل في حدود علاوة دورية واحدة ، كما ان ما ضم اليه من مدة ليس له من اثر سوى انقائه

في الترقية مستقبلا ، وهذا وذلك مما يدخل فيها أبقى عليه قانون الفناء
الاستثناءات ذاته اعتدالا منه في التطبيق كما انصحت عن ذلك مذكرته
الايضاحية ، فكلن يتعين على الإدارة والحالة هذه عدم المساس بوضع
المدعى بالتطبيق لهذا القانون .

(ملن ٣٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٦)

قاعة رقم (٢١٧)

المبدأ :

ترقية استثنائية — المرسوم بقانون الذي ألغى الترقيات الاستثنائية —
اشتراطه لابطالها أن تكون قد تمت خلال المدة من ١٩٤٤/١٠/٨ الى
١٩٥٢/٤/١ — ابقاؤه على بعض الاستثناءات بشروط معينة — شروط
استبقاء الاستثناء غير مقيدة بقيد زمني — استبقاء الترقية الاستثنائية لمن
أبض قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا
لم يكن قد أبض هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها —
انصراف هذا الحكم لى من استكمل السنتين قبل العمل بالمرسوم بقانون
١٩٥٢/٤/١ أو من ينتها بعد هذا التاريخ — قانون نظام موظفي الدولة لم
ينسخ هذه الاحكام في هذا النطق .

ملخص الحكم :

أن المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (المعدل بالمرسوم بقانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢) قد حدد في مادته الأولى الفاصل الزمني الذي تضي
خلاله بأبطال الترقيات والمعاومات والادبيات ذات انصفة الاستثنائية التي
منحت للموظفين والمستخدمين من إحدى الهيئات التي عينها . فنص على انه
هو المدة من ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول إبريل
سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطاق أعمال حكم البطلان الذي أورده بن حيث
الزمان في هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها ، وتجرى هذا الحكم كذلك
ق مواد الثاقية والثالثة والمأشرة على التمييزات وضم مدة الانفصال
للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية والمعاومات الاستثنائية .
فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو اقدمية استثنائية

منحت لموظف أو لمستخدم من احدى الهيئات اننى نص عليها على خلاف الاصل دون مراعاة اتقواعد الثلاثية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار اليها يعتبر طبقاً له باطلا . وعلى ان المشرع لم يشأ اطلاق اثر هذا الإبطال فى كل ما تقدم ، بل تنوله بالتخفيف ، اذ علاج الاستثناءات التى أبطلها على اسس جديدة ، ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة أوردها فى المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الامر ، فنبقى على بعضها كلياً او جزئياً على سبيل الاستثناء فى حدود وقيود وشروط نص عليها . واذا كان قد حصر المجال انزمنى لحكم الإبطال فيها وقع من استثناءات خلال المدة التى حددها ، فانه لم يفعل ذلك بالنسبة الى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء انذى اطلقه من كل قيد زمنى ، حتى لا يقيم تفرقة فى الامدة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية فى الوقت الذى يستهدف فيه علاج الماضى من جهة ، مع اعادة التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى فى الحدود التى رسمها . ومن أجل هذا نص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر — فيها يتعلق بالترقية الاستثنائية — على ان تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من احكام المادة الاولى منه اذا كان قد أمضى قبيل حصوله عليها سنتين على الاقل فى الدرجة المرقى منها ، فاذا لم يكن قد أمضى هذه حسبته له الترقية من انتاريخ التالى لانتهائها . ومفهوم هذا النص هو استبقاء استرقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الاقل فى الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذى حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين فى الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالى لانتهاء هاتين السنتين فينصرف انى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ او من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لاطلاق النص . ومقتضى اعمال اثر هذا الحكم فى الحالة الاخيرة هو ان تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالى لاستيفاء المدة المنوه عنها لا من التاريخ الذى عينه القرار الصادر بها أى تصبح ترقية مرجاة متراخ اثرها ، فيتعلق حق الموظف او المستخدم بهذه الترقية مرهونا بانجل هو طول التاريخ التالى لاستكمله مدة السنتين فى الخدمة ، وينشأ له فى ذات الوقت مركز قانونى جديد معدل فى استحقاق الترقية على هذا الوجه . والقول بغير ذلك يؤدى انى ايجاد مفارقة فى

الحكم بين أوضاع متماثلة بسبب يرجع الى عامل زمني قد يكون يوما واحدا ويقضى على الحكمة من التسويات التي قررها الشارع في هذا الصدد لمن نالوا استثناءات والتي ابتغى بها تقويم اوضاعهم وتعديل مراكزهم بضوابط متساوية وعلى أسس موحدة . ومتى كان هذا هو حكم تشريع الغناء الاستثناءات في هذه الحالة فان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — الذي جاء ذلك التشريع لاحقا نصوده بقطع النظر عن ارجاء العمل به الى اول يولية سنة ١٩٥٢ — لا يكون له اثر في حق ترتب بشروطه ، ومركز قانوني تحقق لصلحه ، بمقتضى التشريع المشار اليه واستبد به احكامه التي لم ينسخها قانون نظام موظفي الدولة في هذا النطاق ، وهو القانون الذي وضع للترقيات تواعد واحكامها تطبق في مجال تنظيماتها القانونية .

(ملعن ٥٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والادعيات والتمييزات والمعاشات الاستثنائية — ابقاؤه على بعض هذه الاستثناءات كليا أو جزئيا — الإبقاء على الترقية الاستثنائية من تاريخها اذا كان الموظف قد ابيض في الدرجة السابقة سنتين على الأقل ومن تاريخ انتهاء مهتين السنتين لمن لم يكن ابيض هذه المدة — انصراف الحالة الاخيرة الى من يستكمل هذه المدة قبل او بعد العمل بالمرسوم بقانون .

ملخص الحكم :

ان المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والادعيات والتمييزات والمعاشات الاستثنائية الذي عمل به طبقا للمادة ١٦ منه اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص في ملحقته الاولى على ان « تبطل الترقيات والعلاوات والادعيات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ الى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون » . كما

نص في مادته الرابعة على أنه « استثناء من أحكام المادة الأولى تستبقى للموظف الترقية الاستثنائية إذا كان قد أبضى قبل ترقيته سنتين على الأقل في الدرجة المرتى فيها . فإذا لم يكن أبضى هذه المدة حصبته له الترقية من التاريخ التالى لانتهاؤها . » وهذا المرسوم بقانون — كما يبين من استقراء نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية — أنها صدر لمحاربة الاستثناء حتى توضع الأمور في نصابها ورد أنى أصولها السليمة من الكفاية والنزاهة وذلك بعد الذى لوحظ من الإسراف فى منح الاستثناءات اسرافا أخرجها عن نطاق المصلحة العامة أنى قد تسوغها فى بعض الظروف سواء من حيث عدد الموظفين والمستخدمين الذين منحوا لاستثناءات أو من حيث الأغراض التى كانت الباعث على تقرير هذه الاستثناءات ؛ وقد جاء هذا المرسوم بقانون تمة للمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترفيعات والعلاوات والتميينات والمعاشات الاستثنائية ونذا حدد فى مادته الأولى الفاصل الزمنى الذى تضى بإبطال الترفيعات والعلاوات والادتمينات ذات الصفة الاستثنائية التى منحت للموظفين والمستخدمين خلاله من الهيئات التى عينها فنص على أنه هو المدة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى تاريخ العمل بأحكامه فى أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، وبذا حصر نطق أعمال حكم البطالان الذى أورده من حيث المجال الزمنى فى هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها وأجرى هذا الحكم كذلك فى مواده الثانية والثالثة والعاشرة على التميمينات وضم مدد الانفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسسية والمعاشات الاستثنائية فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو ترقية أو علاوة أو اقدمية استثنائية منحت لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التى نص عليها خلاف الأصل دون مراعاة القواعد اللاتحجية الموضوعية لذلك خلال الفترة المشار اليه . يعتبر طبقا له بإطلا . على أن المشرع لم يشأ اطلاقا اثر هذا الإبطال فى كل ما تقدم بل تناولته بالتخفيف ، إذ عالج الاستثناءات التى لبطلها على أسس جديدة ووضع لذلك قواعد وتسويات موحدة أوردتها فى المواد من ٤ الى ٨ حتى يتوسط الأمر غلبى على بعضها كليا أو جزئيا على سبيل الاستثناء فى حدود ويقود وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر المجال الزمنى لحكم الإبطال فيما وقع من استثناءات خلال المدة التى حددتها فإنه لم يفعل ذلك بالنسبة الى تحقيق شروط استبقاء الاستثناء الذى أطلقته

من كل قيد زمني حتى لا يقيم تفرقة في الاعادة من هذا التيسير بين من تماثلت مراكزهم القانونية في الوقت الذي يستهدف فيه علاج الملحق من جهة مع اعادة التعادل والمساواة بين من نالوا استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي رسمها ، ومن أجل هذا نص في المادة الرابعة من المرسوم بقانون سلف الذكر - فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية على أن تستبقى للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الأولى منه إذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالي لانتهائها ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقية سنتين على الأقل في الدرجة المرقى منها ، أما حساب الترقية للموظف الذي حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين في الدرجة السابقة وجعلها من التاريخ التالي لانتهاء هاتين السنتين فينصرف الى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار اليه في اول أبريل سنة ١٩٥٢ او من يتبها بعد هذا التاريخ على حد سواء لاطلاق النص ويتقضى أعمال اثر هذا الحكم في الحالة الأخيرة هو ان تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالي لاستيقاء المدة المنوّه عنها لا من التاريخ الذي عينه القرار الصادر بها أي تصبح ترقية مرجاة بتاريخ اثرها فتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهون بأجل هو حلول التاريخ التالي لاستكمال مدة السنتين في انخدمة وينشأ له في ذات الوقت مركز قانوني جديد معدل في استحقاقه الترقية على هذا الوجه .

(طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبحث :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والمعلومات والاختصاصات والمعارف الاستثنائية - إبقاؤه على حالة الموظف بمرسوم إذا كان قد وصل الى الدرجة الأولى بصفة غير استثنائية أو كان بتسوية حالته طبقاً للقواعد التي تضمنها المرسوم بقانون يصل الى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه .

ملخص الحكم :

ان المادة الملاحقة من الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « كل موظف عين بمرسوم في الفترة المنصوص عليها في المادة الاولى يبقى بالحالة التي يكون عليها وقت العمل بهذا المرسوم بقانون اذا كان بتمسوية حالته طبقا للقواعد المتبعة يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين فاذا وصل بالتمسوية اليها في تاريخ لاحق بطل مرسوم تعيينه فاذا عين بمرسوم جديد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون حسمت تقدمته من تاريخ وصوله الى الدرجة الاولى بالتمسوية » وغنى عن البيان ان اعمال حكم هذه المادة يفترض قيام حالة استثناءات ما دأبت هذه المادة تقضى ببطالان مرسوم التعيين اذا ما اسفرت تسوية حالة الموظف المعين بمرسوم طبقا للقواعد التي نص عليها المرسوم بقانون المشار اليه عن وصوله الى الدرجة الاولى من تاريخ لاحق لتاريخ صدور مرسوم لتعيين الامر انذى يستتد منه ضرورة مخالفة هذا المرسوم لقواعد التعيين ، بل ان هذه المادة فيها قضت به من ابقاء على حالة الموظف المعين بمرسوم اذا كان بتمسوية حالته طبقا لنفس القواعد يصل الى الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم تعيينه انها تقر التعيين الاستثنائي في هذه الحدود اى تبقى على الاستثناء اذا ما وقع فيها يجاوز الدرجة الاولى ما دام وصول الموظف الى هذه الدرجة قد تم بالطريق الطبيعي او كان ليتم بالتدرج الفرضى دون مخالفة للقواعد الموضوعية يؤيد هذا كله ان المواد الثلاثة الاولى من الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على بطلان الترقيات والعلاوات والتعيينات الاستثنائية وتذا قرارات ضم مدد الانفصال لاسباب سياسية وان المواد ٤٤ ، ٥ ، ٦ تقرر تسويات هي في ذاتها استثناء من حكم الاطلاق الذي تضمنته المواد الثلاثة الاولى وبالتالي ابقاء للاستثناء في الحدود وبالشروط التي نصت فيها ومتضى ذلك ان الموظف الذى يكون معينا بمرسوم خلال المدة من ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ الى اول ابريل سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ويكون قد وصل الى الدرجة الاولى بصفة غير استثنائية حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين لو كان

يتسوية حالته طبقا للقواعد التي تضمنها الرسوم بقانون يصل الى
الدرجة الاولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين يظل مرسومه قائما .
(طعن ٦٤١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

ترقية استثنائية — موظف — تعيينه في وظيفة من الدرجة السادسة
الفنية بقرار من مجلس الوزراء وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ولم يكن قبل ذلك
معينا على درجة سابقة للدرجة السادسة — اعتبار ذلك تعيينا استثنائيا —
الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ .

بالمحكى الحكم :

ان تعيين الموظف في وظيفة من الدرجة السادسة الفنية بقرار من
مجلس الوزراء ، وهو لا يحمل مؤهلا دراسيا ، ولم يكن قبل ذلك معينا
على درجة سابقة للدرجة السادسة يعتبر تعيينا استثنائيا ، يصدق
عليه التعيين الاستثنائي الذي نص عليه الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٥٢ المعدل بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يكون طلب المدعى
الغاء القرار الوزاري رقم ١٤٤٦ الصادر في ٢٨ من يونية سنة ١٩٥٢
المتضمن الغاء ترفيقه الاستثنائية للدرجة السادسة الفنية على غير
أساس من القانون متعيينا رفضه .

(طعن ٧٧٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨) .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

الرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ — ابطاله كل زيادة تجاوز
خمس عشرة جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على اساس مرتب زيد
بسبب ترفيعات او علاوات استثنائية — ايجابه رد متجدد الغروق المتصرفة
نتيجة تصحيح الترفيعات والعلاوات او التعيينات او المعاشات الاستثنائية
(م — ٢٤ — ج ٢)

التي كانت أبطلت بالرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ — تحصيل هذه الفروق باستقطاع ريع المرتب أو المعاش أو المكافأة استثناء من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ — خروج الزيادة في المعاشات عن حكم الاستقطاع اذا كان مقدار المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فقل في الشهر — حكمة ذلك .

ملخص الحكم :

نص المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والملاوات والالتصيفات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية ، في مادته المباشرة على ان « يبطل بالنسبة الى اصحاب المعاشات والى المستحقين منهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على اساس مرتب ريد بسبب ترقية او علاوات استثنائية أبطلت او عدلت بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون ، وفي هذه الحالة يسرى المعاش على هذا الاساس الا اذا كان لصاحب المعاش او المستحقين عنه مصلحة في تسوية المعاش على اساس المرتب الذي يستحقه بالتطبيق للاحكام المذكورة » . كما نص في مادته الخليفة عشرة على ما يلي « الموظفون الذين أبطلت ترقية او علاواتهم او تعييناتهم او معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من اكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت اليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وتبضوا فروقا مجيدة عن الماضي بموجب قرارات من احدى الهيئات المفوض عليها في المادة الاولى يلزمون برد هذه الفروق . ويكون تحصيلها باستقطاع ريع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ريع البتات بمقدار الجزء الذي يحجز عليه . وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه » وقد ورد بالمذكرة الايضاحية لهذا المرسوم بقانون ما يلي : « نصت المادة العاشرة على استثناء المعاش الاستثنائي وكل زيادة استثنائية في المعاش القانوني اذا كان مقدار هذا المعاش أو تلك الزيادة خمسة عشر جنيها فقل . وفي حالة تجاوز الزيادة هذا القدر تعد تسوية المعاش على اساس استبعاد الجزء الزائد على هذا القدر . وقد اشتملت المادة ١٥ من المشروع على حكم خاص بالموظفين الذين ألغيت ترقية او علاواتهم او معاشاتهم

الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وردت اليهم بقرارات من مجلس الوزراء او غيره من الهيئات بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وصرفت اليهم فروق مجبدة عن الماضي . . ويقضى هذا الحكم برد هذه الفروق التي صرفت محافظة على صلاح الخزانة العامة ولما لوحظ من أن صرف هذه الفروق كان مبنيا على اسسبب حزبية . اذ اقتصر على فريق معين من الموظفين وحتى يكون رد تلك الفروق عبرة وردعا ويوضع به حد لكل هذه التصرفات في المستقبل . »

واذا كتلت المبالغ التي قبضها المدعى بمناسبة اعادته الى الخدمة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ انها صرفت اليه على انها قيمة يتجدد فرق تعديل مملش عن الماضي على اساس رد الترتيات والملاوات الاستثنائية اليه وهي التي كان قد منحها في الفترة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ والتي لبطلت بالتطبيق لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ، ومن ثم فله نزولا على حكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ يكون ملزما برد هذه الفروق ، ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المملش أو المكافأة أو ربع البانفي بعد الجزء الذي يحجز عليه ، وذلك استثناء من احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ ، مع مراعاة ما سبق ان قضت هذه المحكمة بن انه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من فروق مجبدة عن الماضي ما ابتاه الرسوم بقانون آنف الذكر في ملاته العشرة من زيادة في المعاشات الاستثنائية او التلقونية اذا كان مقدار هذا المعاش او تلك الزيادة خمسة عشر جنيهات فأقل في الشهر ذلك أن المشرع رأى لحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على هذه الزيادة وعدم المساس بها رحمة بأرليب المعاشات ورعاية لحالة الارابل واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتناقى بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما لكده المشرع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أنصح عنها .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

دعوى المنازعة في استحقاق اعانة غلاء المعيشة من معاشي استثنائي — عدم اعتبارها منازعة بالمعنى المراد في المادة السادسة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات فلا تسقط بمضي مدة السنة أشهر أو السنة المتخصص عليها في تلك المادة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

تنص الفقرة الاولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ اتخاص بالمعاشات الملكية على انه لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في اي معاش تم تقيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المدين به مقدار المعاش الى صاحب الشأن .

كما تنص فقرتها الثالثة على أن « كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم تقيده أو المكافئة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور اللهم اية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاى سبب كان » .

وبما أن القول بسقوط حق المدعى في منازعته بحجة أنه سبق له تسلم سركى معاشه من مدة تزيد على سنة قبل رفع الدعوى وذلك طبقا للفقرة الثالثة (معنلة) من المادة السادسة من المرسوم بقانون آنف الذكر مدفوع بأن حكم هذه المادة انما ينصرف الى المنازعة في أصل المعاش من جهة استحقاقه أو عدم استحقاقه أو الى الجادلة في مقدار هذا المعاش من حيث طلب تعديله ، أما موضوع الدعوى الحالية فينحصر في المنازعة في عدم استحقاق اعانة غلاء المعيشة عن هذا القدر الذي لا يجادل فيه المدعى ولا يتصور أن يجادل فيه وهو يعلم أنه قد منحه إياه مجلس قيادة الثورة على سبيل الاستثناء وعلى خلاف ما تنص به قوانين المعاشات . والحكومة ترى أن اعانة الضلأ غير مستحقة على معاشه اعتبارا بصفته الاستثنائية ، ويزعم المدعى استحقاقها تعويلا على عموم نص قرار مجلس

الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ . فنزاعته موجهة الى ما تنكره عليه الحكومة من استحقاق اعانة غلاء عن هذا المعاش الاستثنائي فهي منازعة من المدعى غير حلالة في أصل المعاش ولا هي مراد بها تصديل مقداره الذي تم ربطه بواسطة مجلس قيادة الثورة وانما هي متعلقة بدعوى استحقاقه لاعانة غلاء عن هذا المعاش وهي الاعانة التي تمنح في بعض الحالات لاصحاب المعاشات على انه ولئن كانت اعانة الغلاء تضاف الى الراتب او المعاش الا ان لها كيفا ذاتيا يمنع من اعتبارها جزءا من المعاش بخلاف عدم جواز منحها لطفقة من اصحاب المعاشات ، وبعبارة اخرى ان حبل مقدار المعاش يجري على اساس راتب الموظف مجردا من اعانة الغلاء .

فالطالبة باستحقاق اعانة الغلاء عن المعاش لا تعتبر منازعة بالمعنى المراد للمادة السابعة من قانون المعاشات سالفة الذكر « اخذا بالتنسیر الضيق لحدود المنازعة او مفهوم الحق الذي يخضع ليها ليعاد السقوط ، واذا فالتقول بدوران هذه المنازعة حول مقدار المعاش فيه تحريف للحكمة المبثقة من النص ، وتاويل للفظ « المقدار » بما يمسح بحلها القانوني الذي كان مثلا في ذهن انشروع عند وضع النص المذكور .

واذا كان مقتضى نظرية الحكومة التي جرى باعنائها قضاء هذه المحكة ان اعانة الغلاء لا تمنح اصلا لاصحاب المعاش الاستثنائي فلا يتسق مع منطق هذه النظرية ان تكون المنازعة بشأن عدم استحقاق هذه الاعانة من قبيل المنازعات الحاصلة في مقدار المعاش بحيث يجري عليها ميعاد السقوط الخاص بالنسبة التالية لتاريخ تسلم سركي المعاش المبين به مقداره المقرر للمدعى وهو يرمته استثنائي « اذ لا يتصور اعتبار الاعانة في هذه الحالة جزءا من هذا المقدار مع كونها لا يصح قانونا اضافتها الى المعاش ، ويترتب على هذا قبول المنازعة في انكار الادارة استحقاق المدعى لهذه الاعانة ، ما دام الحق الذي يدعيه لم ينقض بالتقدم ويتمين من ثم رفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والمعلومات والامتيازات والتعيينات الاستثنائية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ — أبطلته انتقارات الصادرة ، خلال الفترة من ٨/١٠/١٩٤٤ حتى تاريخ انعمل به ، من الهيئات المذكورة في المادة الأولى منه بضم مسدد انفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية — القرار الصادر من مجلس الوزراء بإبطال قرار مما سبق تطبيقاً للمرسوم سالف الذكر — لا يؤثر في صحته سبق صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ الذي اعتبر في حكم الصحيحة القرارات الصادرة باحتساب مدد في المعاش استثناء من القوانين التي أشار إليها — أساس ذلك أن هذا القانون قد نسخ بأحكام المرسومين بقانون سالف الذكر بلتر رجعي .

ملخص الحكم :

أن المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والمعلومات والامتيازات والتعيينات والمعاملات الاستثنائية انقضى عمل به من أول أبريل سنة ١٩٥٢ والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ نص في مادته الأولى على أن « تبطل الترتيبات والمعلومات والامتيازات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون من إحدى الهيئات الآتية : (١) مجلس الوزراء (ب) » كما نص في مادته الثالثة على أن « تبطل القرارات الصادرة من إحدى الهيئات المتخدم فكريها في المادة الأولى خلال المدة المحددة فيها بضم مدد انفصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب اعتبرت سياسية » .

وإذا كانت الشروط الواردة في هاتين المادتين متوافقة في القرار الصادر من رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحسب مدد فصل المدعى من الخدمة من ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ في معاشه مع التجاوز عن دفع الاحتياطي عنها على أساس أن إحالته إلى المعاش كانت لأسباب سياسية ومن ثم فإن قرار

رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بإبطال القرار آنف الذكر وعدم حساب المدة المشار إليها في معاش المدعى بالتطبيق لاحكام المرسومين بقانونين رقمي ٣٦ و ٨٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء الإستثناءات يكون صحيحا سليما مطبقا للقانون . على أن هذا القرار قد أصبح حصينا من الإلغاء بإتقضاء ميعاد الطعن فيه دون أن يطعن فيه المدعى بطلب الغائه وما ترتب عليه من آثار ولا يغير من هذا كون القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ في شأن المدد التي تحتسب في المعاش الذي عمن به في ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ قد اعتبر في حكم الصحيحة القرارات اتى صدرت من مجلس الوزراء في المدة من ٤ يونية سنة ١٩٢٩ الى تاريخ العمل به ، كذلك القرارات التي تضمنت تدابير خاصة بجواز احتساب مدد في المعاش بالاستثناء من احكام القوانين التي اشار اليها في مادته الأولى وقضى بأن تظل هذه القرارات نافذة منتجة لآثارها ، ومن بينها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بالموافقة على حساب مدد الخلو السياسي في حساب المعاش لمن اعيدوا للنخبة ابتداء من ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ . لا يغير هذا من صحة قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعدم احتساب مدة فصل المدعى من الخدمة في معاشه ما دام المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ وكذا المرسوم بقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكلاهما تشريع لاحق صادر بإداة قانونية معادلة في قوتها لتلك التي صدر بها القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ قد اورد حكما صريحا ناسخا بكثر رجعى لحكم هذا القانون الاخير في خصوص ما قضينا به من ابطال لقرارات الصادرة بضم مدة الفصل السياسي في حساب المعاش خلال المدة من ٨ أكتوبر حتى اول ابريل سنة ١٩٥٢ بها لا وجه معه للاحتجاج بعدم جواز ابطال ما سبق اعتباره في حكم الصحيح من هذه القرارات بمقتضى انقائون ٨٦ لسنة ١٩٥١ .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ . — بطلان بعض المعاشات واسترداد ما قبض من فروق مجدة — ابقاؤه الزيادات التي لا تتجاوز ١٥ جنيها في الشهر — عدم استرداد الفروق المجدة التي قبضها من يدخل في هذا النصاب .

ملخص الحكم :

تنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترتيبات والملاوات والإعانات والتعويضات والمعاشات الاستثنائية على أن « يبطل بالنسبة إلى أصحاب المعاشات وإلى المستحقين عنهم كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيها في الشهر في المعاشات التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيت أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم بقانون . وفي هذه الحالة يسوى المعاش على هذا الأساس إلا إذا كان لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه مصنحة في تسوية المعاش على أساس المرتب الذي يسحقه بالتطبيق للأحكام المذكورة وتنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سلف الذكر على ما يأتي : « الموظفون الذين أبطلت ترقياتهم أو علاواتهم أو تعييناتهم أو معاشاتهم الاستثنائية التي منحوها في الفترة من ٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثم ردت إليهم بعد ١٢ من يناير سنة ١٩٥٠ وقبضوا فروقا مجدة عن الماضي بموجب قرارات من إحدى الهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى يلزمون برد هذه الفروق ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ » ، فهذه المادة الأخيرة قد خولت التنفيذ على ربع مرتب الموظف أو معاشه لاسترداد ما قبضه من فروق مجدة عن الماضي ويكون تحصيلها باستقطاع ربع المرتب أو المعاش أو المكافأة أو ربع الباقي بعد الجزء الذي يحجز عليه وذلك

استثناء من لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . ولا ريب في أنه يخرج من حكم الاستقطاع لاسترداد ما قبض من فروع مجبدة عن الماضي ما إبقاء القانون من زيادة في المعاشات الاستثنائية أو التقاعدية إذا كان مقدار هذا المعاش لو تلك الزيادة خمسة عشر جنيهاً لنقل ، ذلك أن المشرع رأى الحكمة تشريعية خاصة الإبقاء على الزيادة وعدم المساس بها رحمة بلارب المعاشات ورمية مصلحة الأرباب واليتامى . وغنى عن البيان أن استرداد هذه الزيادة عن طريق الاستقطاع من المعاش يتلقى بداهة مع مبدأ الإبقاء عليها ، وهو ما أكدته الشرع من قبيل الاستثناء للحكمة الخاصة التي أفصح عنها .

(ملحق ٢١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٥/١) .

استرداد ما دفع بغير حق

الفصل الاول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

الفصل الثاني : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

الفصل الاول : في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١.

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

استرداد ما دفع للموظف بغير حق — التجاوز عن الاسترداد يتم بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية وبالشروط التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ وللوزير المختص سلطة تقديرية في التجاوز عما صرف ولو لم يكن نتيجة ترقية أو تسوية يتعين ان يقتزن مثل هذا التجاوز بالنظر في تحميل الموظف المسئول عن الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ في حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، تنص على ان « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك ، اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لحدود الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . »

ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من إحدى الإدارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف.

وفي غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار اليها بقرار من الوزير المختص .»

وقد جاء في المذكرة الايضاحية فيما يتعلق بهذا النص ، أن مشروع القانون الجديد يتضمن الاحكام الآتية : ١ — ٢٠٠٠٠٠٠ — يتجاوز عن استرداد ما صرف بالزيادة من تلك المبالغ اذا كان الصرف قد تم بناء على قرارات الترقية او تصويات صادرة من جهات الادارة تنفيذا لحكم قضائي او فتوى صادرة من مجلس الدولة اذا القيت أو سحبت تلك القرارات أو التسويات — ٢ — يتجاوز عن المبالغ التي صرفت نتيجة لقرارات أو تصويات صادرة بناء على فتوى من الادارات التقنوية بالوزارات والمصالح اذا كانت قد اعتبرت من الوزير المختص قبل الصرف ٤ — في غير تلك الحالات يرخص للوزير المختص بالتجاوز عن استرداد ما صرف من تلك المبالغ بالزيادة مع وجوب تحميل الموظفين المتسببين في الصرف الخطأ بسداد تلك المبالغ وذلك في حالات الخطأ العدل او الاهمال الجسيم وذلك لضمان عدم صدور تواطؤ لسرف مبالغ بدون وجه حق .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة الاولى المشار اليها ان التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق للعاملين أو اصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم من مرتبات أو اجور أو بدلات أو معاشات أو مكافآت أو مبالغ مخخرة أو ما في حكم ذلك هذا التجاوز يقع بقوة القانون وبمقتضى احكامه اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطللة صدرت تنفيذا لحكم غير نهائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو احدى اللجان التي ورد ذكرها في هذا النص على سبيل الحصر - وفي غير هذا النطاق فإن التجاوز عن استرداد هذه المبالغ ، هو من الامور المتروكة تقديرها للوزير المختص وذلك حسبما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة والتي ينصرف حكمها — نزولا على عموم عبارتها — الى جميع المبالغ المشار اليها في النص ، وهي المرتبات والاجور والبدلات والرواتب الاضائية والمعاشات والمكافآت والمبالغ المخخرة وما في حكم ذلك سواء تم الصرف بناء على تسوية أو ترقية تخلفت بالنسبة لها الاوضاع المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية ، أو بناء على لية إجراءات أخرى شلها بطلان لسبب أو آخر ،

ففى مثل هذه الحالات يكون التجاوز لمرأ جازاً بقرار يختص بتقدير ملاءمة
استدراكه الوزير المختص .

ومن المعلوم أن سلطة الوزير فى هذا الصدد لا تبطل سلطاناً مطلقاً
وانما تجد حدها الطبيعى فيما تليسه نصوص هذا القانون والقواعد
العامة من تقيود وشروط يمكن ردها الى أن هذا التجاوز يتمعن أن ينصب
على مبالغ صرفت بغير وجه حق بصفتها مرتب أو بدل أو أجر أو راتب
اضافى أو معاش أو مكافأة أو مبلغ مدخلة أو ما فى حكم ذلك ، وأن
يستهدف قرار التجاوز — باعتباره وليداً للسلطة التقديرية المخولة للوزير
تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم يتحدد بالحالات التى تتحقق فيها هذه المصلحة
متمثلة فيما يترتب على التجاوز فى بعض صورته من تمكين المرافق العامة من
اداء خدماتها بانتظام واضطراد ، كما لو كان الصرف الخطأ قد تم بإجراء
شمل عدداً من العاملين ولم يقتصر اثره على عامل بذاته ، وهو ما يستند
من المناقشات التى تمت فى مجلس الشعب حول نص الفقرة الثالثة من المادة
الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر — كما يتمعن فى ذات
الوقت أن يقتصر قرار التجاوز بالنظر فى تحميل الموظف المسئول عن الصرف
اجراء بسداد تلك المبالغ وذلك فى حالات الخطأ العمد أو الإهمال الجسيم
تتاديا لاي تواطؤ فيها يتطرق بصرف مبالغ غير مستحقة وذلك على نحو
ما أشير اليه فى المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، وتطبيقاً للقواعد العامة
فى المسئولية .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه يجوز للوزير المختص فى
الحدود المشار اليها آنفاً ، أن يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجهه
حق من المبالغ النصوص عليها فى المادة الاولى من القانون سالف
الذكر ولو لم يكن الصرف قد تم بناء على عرقية أو تسوية ..

من أجل ذلك رأى أن عبارة « فى غير تلك الاحوال الواردة فى الفقرة
الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لا تنقيد بوجود
عرقية أو تسوية » وذلك بمرعاة الضوابط المشار اليها ..

(فتوى ١٨ فى ١٩٧٤/١/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

استرداد المبالغ التي صرفت دون وجه حق — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — مناط تطبيق هذا القانون ان يكون الصرف قد تم نتيجة إفسوية أو ترقية — وجوب توافر ذلك حتى في الاحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص .

ملخص القسوى :

كان مجلس محافظة بور سعيد قد وافق في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ على صرف علاوة مقدارها ١٥ جنيه شهريا الى السيد مدير العلاقات العامة بالمحافظة وذلك استنادا لحكم المادة ٨٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ التي تقضى بأنه يجوز للمجلس ان يقرر الى جانب المرتب الاصلى علاوة وظيفية ليست لها صلة بالمرتب الاصلى وتتغير بتغير الوظيفة التي يشغلها الموظف ووافق السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير الإدارة المحلية على منح العائل هذه العلاوة ، ومن ثم استمر في صرفها حتى ٣١ من مارس سنة ١٩٦٧ وذلك على الرغم من ان تالفيرات ميزانية المحافظة اعتبروا من السنة المالية ٦٣/٦٤ تضمنت ضرورة مراعاة عدم صرف البدل من الباب الاول الا طبقا لقرارات جمهورية مسابقة أو بمصد صدور القرارات الجمهورية المقررة لهذه الهدلات والرواتب . وقد استطلعت المحافظة رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات في هذا الموضوع فبذبت انه ولئن كان القرار الصادر بتقرير العلاوة قد صدر سليما الا انه لا يمكن تنفيذه ازاء ما تضمنته تأشيرات الميزانية ، ومن ثم فما كان يجوز صرف هذه العلاوة للعائل المذكور اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ طالما لم يصدر بتقريرها قرار من رئيس اجمهورية وعقب ذلك تم حصر المبالغ التي صرفت بغير حق للموظف المذكور فثبت انهما تبلغ ٣١٥ جنيه شرعت محافظة بور سعيد في تحصيلها عن طريق الخصم من مرتبه اعتبارا من أول أغسطس إلا ان السيد المذكور تقدم بشكوى الى السيد رئيس

الجمهورية التمس فيها إعفائه من استرداد المبالغ المشتر بها ، وصرف ما تم تحصيله منه ، وقد أحيلت هذه الشكوى الى الجهاز المركزى للحسابات ، ومن ثم طلبت إبداء الرأى فى مدى افادة العليل المسكور من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ فى شسل التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما فى حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافى أو معاش أو مكافأة أو مبلغ مدخلة أو ما فى حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لقرية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائى أو غوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية لجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التى صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لقرية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر من إحدى الإدارات القانونية اذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفى غير تلك الاحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشتر إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع حدد الشروط التى يلزم توافرها فى المبالغ التى يمكن أن تكون محلا للتجاوز ، كما حدد الاحوال التى يتم فيها التجاوز ، لما الشروط هى :

١ — أن تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بالقانون .

٢ — وأن تكون قد صرفت بصفة من الصفات التى حددها النص مرتب أو أجر أو بدل .

٢ — وأخيراً ان يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية ، وأما أحوال التجاوز فقد حدد القانون بعضها حيث يتم التجاوز بقوة القانون في حالات التسوية أو الترقية تنفيذاً لحكم أو لفتوى ، وأما بالوزير المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التي يتم فيها التجاوز بقرار يصدره ، ويتضح من ذلك أنه سواء في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، يتمين أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية ، ولا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يلزم توافره في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استناداً إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ قد استهلكت بعبارة « وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز » ، مما قد يستفاد منه أن المشرع قد أطلق سلطة الوزير المختص في التجاوز عن المبالغ التي حددها القانون في أية حالة يقدر فيها ضرورة هذا التجاوز ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية ، لا وجه لهذا القول لأن اشتراط أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية هو من شروط التجاوز وليس من أحواله ، وقد اتبعت بالوزير تحديد بعض أحوال التجاوز دون أن يكون له الإعفاء من شروطه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كان المبلغ الذي تم صرفه للسيد/... لم يصرف له نتيجة لتسوية أو لترقية ، وإنما صرف له بناء على قرار صدر من مجلس محافظة بور سعيد في حين كان الصرف يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية وذلك وفقاً لما ورد بتأشير الميزانية ١٩٦٣/ ١٩٦٤ ، ومن ثم فإن هذا المبلغ يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

بهذا انتهى الرأي إلى أنه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي صرفت للسيد/... تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(فتوى ٢١٦ في ١١/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبـت أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — مقتضى احكامه أن التجاوز يقع بقوة القانون اذا كان الصرف قد تم نتيجة ترقية أو تسوية باطلة صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو بناء على فتوى صادرة من مجلس الدولة أو إحدى الإدارات التي ورد ذكرها في نص المادة الأولى من القانون على سبيل الحصر — في غير هذه الحالات يكون التجاوز عن استرداد هذه المبالغ من سلطة الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت . تنص على أنه « اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررًا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه فأكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار .

فإذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .»

كما ان المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبـت أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها — للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب اضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ منخوة أو ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى

من مجلس الدولة أو من الإدارات العلبة نديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية .

ويسرى حكم الفترة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صادر عن إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف .

وفي غير تلك الأحوال يجوز التفويض عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص .

ويتعين في حالات الخطأ المد أو الإهمال الجسيم تحميل المتسببين في الصرف قيمة تلك المبالغ بالتضامن فيما بينهم .

ومن حيث أن بدل حضور جلسات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية السابق صرفه للمذكورين كان قد صرف اليهم دون وجه حق وذلك لمخالفة حكم المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، وإن هذا الصرف تم استناداً الى فتوى صادرة عن إدارة الفتوى لوزارة الداخلية برقم ٢٠٥٦ في ١٢/٢٦/١٩٦٥ ثم عدل عنها بعد عرضها على الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع ، ومن ثم فانه يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ ولا تعارض في ذلك مع فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٩٧٢/٢/٢٣ والتي يدعم بها الجهاز المركزى للحسابات وجهة نظره في مطالبة المذكورين ، إذ أن تلك الفتوى ارتأت عدم احتية من صدرت في شأنهم في الإفادة من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ لكون الالتزام برد المبالغ التي صرفت اليهم لم يكن التزاماً برد ما دفع دون وجه حق وانما هو التزام مستقل مصدره القاعدة القانونية التي أوجبت الرد بينها الامر في الحلقة المعروضة مغايرتها إذ أن المعروض حالتهم ما كانوا يستحقون ابتداء صرف بدل حضور انجلست لأن كلا منهم كان يشغل وظيفة مقرر لها بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر عملاً بصريح انحظر الوارد بالمادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة

١٩٦٥ وبالتالي فإن صرف هذا البذل انهم كان صرفا لغير مستحق وهو أمر مختلف عن حالة المستحقين نصرف بذل حضور جلسات بشرط عدم تجاوز الحد الأقصى الذي حدده القانون والذي يلتزم العامل بمده برده ما يجاوز هذا الحد الأقصى .

ومن حيث أنه ولئن كان الصرف الذي تم للمعروض حالتهم يدخل ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ إلا أنه وإذا لم يكن قد تم نتيجة ترقية أو تسوية فلا يلحقه التجاوز بقوة القانون وإنما يترخص الوزير المختص في تقدير ملائمة التجاوز .

ومن حيث أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية هو الجهة التي قامت بصرف غير المستحق فمن ثم يكون لمن له سلطة الوزير فيه التجاوز عن استرداد هذه المبالغ .

ومن حيث أن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية هو من المؤسسات العلمية طبقا لقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على سريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق بالقانون ومنها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كما نصت المادة (٤) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على أنه « إلى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون يستمر العمل بالتقواعد المطبقة حاليا في شأن الجهات المنصوص عليها في المادة (١) فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه لم تصدر بعد اللوائح والقرارات التنفيذية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية فمن ثم استمر العمل فيه باللوائح والتقواعد السابقة فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومنها المادة (٣٢) من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القومي للبحوث الجنائية والتي تنص على أن « لمجلس الإدارة سلطة الوزير ولوزير المركز سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها في القوانين واللوائح » . وينشاء

على ذلك فإن مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية تكون له سلطة الوزير في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من إبريل سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن التلبيت من صورة محضر اجتماع وقرارات الجلسة العادية والسبعين لمجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٤ والمرسمة رقم كتاب السيد وكيل وزارة العدل رقم ٢٧ — ٢٢/٢٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٦ أن المجلس قد وافق على المذكرة الخاصة بمكافآت حضور مجلس الإدارة ولجان فحص الانتاج الطبي وذلك بالتجاوز عن استرداد المبالغ المطلوب تحصيلها من أعضاء مجلس الإدارة السابقين وكذلك المكافآت الممنوحة للجان فحص الانتاج لاعضاء هيئة البحث ومن ثم فإن مجلس إدارة المركز يكون قد استعمل سلطة الوزير المخولة له في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق شريطة أن يكون هذا الصرف قد تم قبل صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من إبريل سنة ١٩٧١ .

لذلك انتهى الرأي الى :

أولا : أن صرف بدل حضور جلسات مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية للسادة / وكلاء وزارة العدل السابقين الذين كانوا يحصلون على بدل تمثيل قدره ٥٠٠ جنيه سنويا فأكثر هو صرف تم بغير وجه حق ويخضع أمر التجاوز عن استرداده لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : لمجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سلطة الوزير في التجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق ولما وقد استعمل مجلس الإدارة هذه الرخصة فعلا فإن قراره بالتجاوز يكون صحيحا عن المبالغ التي صرفت حتى تاريخ صدور القانون في ٤ من إبريل سنة ١٩٧١ .

(غوى ٤٦ في ١٩٧٧/١/١)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القاتون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق — اشتراطه التجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من بدل الانتقال الثابت بغير وجه حق قد نص في مادته الأولى على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بغير وجه حق ، من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العلمية أو المؤسسات العلمية أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، بصفة بدل انتقال ثابت (مقابل عدم تخصيص سيارة) في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٥ من يوتية ١٩٧٤ في طلب التفسير المتبد بجدول تلك المحكمة تحت رقم ١ لسنة ٥ القضائية » . كما نص في مادته الثانية على أنه « لا يترتب على العمل بأحكام هذا القانون رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها في المادة السابقة » .

ومن حيث أنه يستفاد من هذين النصين أنه يشترط لتجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت أن يكون قد صرف للعامل في المدة السابقة على العمل بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٤/٦/١٥ والا يكون قد سبق تحصيله منه .

ومن حيث أن الوزارة لم ترد على كتابنا رقم ٥٢٣ المؤرخ ١٩٧٧/٧/١ الذي طلبنا فيه بيان التواريخ التي تم فيها صرف بدل الانتقال الثابت للسيد وكيل الوزارة المعروضة حلقة ، فإن الأمر يكون مرده الى تاريخ صرف هذا البديل فإن كان سابقا على العمل بالقرار التفسيري المشار اليه وجب التجاوز عما صرف منه بدون وجه حق وإن كان لاحقا عليه تعين استرداده .

لذلك انتهى الرأي الى التجاوز عن استرداد فروق بدل الانتقال الثابت من السيد/..... إذا كان قد تم صرفها له في المدة السابقة على العمل

بالقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسته ١٩٧٤/٦/١٥ ولم يكن قد سبق تحصيلها منه .

(فتوى ٦٠٠ في ١٨/٨/١٩٧٧) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

عاملون مقيمون بالدولة — استرداد المبالغ التي صرفت اليهم دون وجه حق — القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في تسليح التجاوز عن استرداد ما صرف من مبالغ أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — المبالغ التي نظم المشرع التجاوز عنها وفقا لأحكام هذا القانون هي المبالغ التي صرفت بغير وجه حق — المنصوص بذلك المبالغ التي تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت ظن أنه مطابق له ثم اكتشفت المخالفة بعد تمام الصرف — المبالغ التي تم صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها في الأحوال التي حددها القانون تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ — المكلفات والأجور الإضافية والبدلات التي تصرف للمعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال إضافية تعتبر بحسب الأصل مبلغ صرفت لهم بوجه حق — القواعد التي وضعت حدا أقصى للبدلات والأجور والمكافآت والتمت العامل بأن يؤدي ما يزيد على هذا الحد إلى الجهة التابع لها — الالتزام بإداء الأجور والمكافآت التي تزيد على الحد الأقصى إلى الجهة التي يتبعها العامل لايعتبر التزاما برد ما دفع بغير حق وإنما هو التزام مستقل عن الالتزام بإداء هذه الأجور والمكافآت — الالتزام بالرد لا يجوز أن يكون محلا لتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

نائب السيد / للعمل في غير أوقات العمل الرسمية في بعض شركات القطاع العام خلال المدة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٠ ، وحصل منها على أجور إضافية مكلفات تشجيعية تزيد على الحد الأقصى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت .

ومن ناحية أخرى ، كان السيد / قد حصل على أجور إضافية من الجهاز التنفيذي لجميع الحديد والصلب خلال سنة ١٩٧٠ تزيد على الحد المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه ،

ولما طوّل برد الزيادة التي صرفت إليه ، أفاد أن السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والبتروّل والثروة المعدنية قد أصدر القرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧١ بالتجاوز عن استرداد ما صرف للعاملين بالهيئة العامة لتنفيذ مجمع الحديد والصلب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو مكافآت أو ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل أو راتب إضافي أو معاش أو مكافأة أو مبلغ بدخلة أو ما في حكم ذلك إذا كان الصرف قد تم نتيجة لقرينة أو تسوية صدرت تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويسرى حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة لقرينة أو تسوية تمت بناء على رأي صادر من إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتبرت من الوزير المختص قبل انصرف » وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أن المبالغ التي نظم المشرع التجاوز عنها هي المبالغ التي صرفت بغير وجه حق ، أي التي تم صرفها بالمخالفة لحكم القانون تحت ظن أنه مطلق له ، ثم تكشف المخالفة بعد تمام الصرف ، فيكون حق الجعّة التي غلبت بالصرف أن تسترد ما أوفته بغير حق ، ومن ثم نظم المشرع أحوال التجاوز عن هذا الحق ، وعلى ذلك فإن المبالغ التي تم صرفها بوجه حق مع الالتزام برد جزء منها في الأحوال التي حددها القانون تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، فلا يصح أن تكون محلاً للتجاوز ذلك أن الالتزام بردها

ليس التزاما برد ما دفع بغير وجه حق ، وإنما هو التزام مستقل بمصدره القاعدة القانونية التي أوجبت الرد .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كانت المكلفات والاجور الإضافية والبدلات التي تصرف للعاملين لقاء ما يقومون به من أعمال اضافية تعتبر بحسب الاصل مبالغ صرفت لهم بوجه حق ، غاية الامر ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وقرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ الذي صدر تنفيذا له ، قد وضعا حدا أقصى لتبذلات والاجور والمكلفات والزموا العامل بلن يؤدي ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التابع لها ، غنصت المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه عنى انه « لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكلفات التي يسرى عليها هذا القرار عن مبلغ ٥٠٠ جنية في السنة ، ونصت المادة (٦) من قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على ان « يؤدي العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة عن الحدود القصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه شهرا بشهر في ذات السنة الميلادية التي يتم فيها الصرف وله ان يؤدي هذه الزيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة الميلادية التالية ... » ، ومن ثم فان الالتزام باداء الاجور والبدلات التي تزيد على الحد الأقصى الى الجهة التي يتبعها العامل لا يعتبر التزاما برد ما دفع بغير حق ، وإنما هو التزام مستقل عن الالتزام باداء هذه الاجور ، مرده أحكام اتقارارين المشار اليهما .

ومن حيث أنه مما يؤدي الى هذا الفطر ، ان انفاية من تقرير التجاوز عن المبالغ التي نص عليها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ هي حماية العامل من المفاجأة بالالتزام برد ما سبق ان تقاضاه ظنا بأنه يستحقه ، وما يقرب عليه من اضطراب في احواله المعيشية لم يكن في حسبانته ، وهو الامر الذي لا يتواءم في حالة تقاضى الاجور والمكلفات والبدلات مع العلم المسبق بالالتزام برد ما يزيد منها على الحد انذى عينه اتقانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لذاك ، ولما كان كل من السيدين قد تقاضى اجورا اضافية ومكلفات وبدلات تزيد على الحد الأقصى الذي عينه

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، والتمزم كل منهما بداء ما يزيد على هذا الحد الى الجهة التي يتبعها فمن ثم فان هذا الالتزام لا يجوز أن يكون محلا لتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ التي تقاضاها كل من السيدين / زيادة على الحد الأقصى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

(غنوى ٢١٧ في ١١/٢/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق — نصه في مادته الثانية على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون بغير وجه حق بعد تاريخ صدور هذا القانون وإنما يخضع لحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني .

ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير وجه حق ، قد حدد في المادة (١) منه حالات يتجاوز فيها عما صرف بغير وجه حق بحكم القانون وحالات أخرى يجوز فيها ذلك بقرار من الوزير المختص ، ثم نص في المادة (٢) منه على حكم عام يقضى بسقوط ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة للمعللين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر ، بغير وجه حق بعد تاريخ صدور هذا القانون .

ولما كان مقتضى ذلك أن ما صرف للمعللين من مرتبات بغير وجه

حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من ابريل سنة ١٩٧١ يسقط الحق في استرداده بمضى خمس سنوات من تاريخ صرفه ما لم تكن قد اتخذت اجراءات لاسترداده خلال ذلك الاجل ، وان ما يصرف لهم من هذه المبالغ بعد هذا التاريخ لا يسرى عليه حكم هذا القانون وانما يخضع لاحكام القانون المدني الذي ينص في المادة ١٨٧ منه على أن « تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بامتناع ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد » .

ولما كان السيد / قد استمر في تلقي زيادة في مرتبه صرفت له بغير وجه حق ابتداء من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد مرتبه بما يزيد على بداية مربوط الدرجة المعين عليها ، حتى تاريخ احالته الى المعاش في ١٩٧٢/٩/٢٢ ، فقد تضمنت تلك المدة فترة سلبية على ١٩٧١/٤/٤ تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم يسرى عليها حكمه ، وفترة لاحقة على هذا التاريخ تخرج عن نطاق تطبيقه ويسرى في شأنها حكم القانون المدني ، ومؤدى ذلك ان الزيادة في المرتب التي صرفت لنسبد المذكور دون وجه حق حتى ١٩٧١/٤/٤ يكون قد سقط الحق في استرداده بمضى خمس سنوات من تاريخ الصرف طالما لم تكن قد اتخذت اجراءات استردادها خلال الاجل المذكور ، وان الزيادة في ذلك المرتب اني صرفت له على هذا النحو بعد التاريخ المشار اليه لا تسقط دعوى استردادها الا بامتناع ثلاث سنوات على تاريخ علم جهة الادارة بحقتها في الاسترداد والذي تحقق في تاريخ ورود فتوى ادارة الفتوى لوزارة الصحة بمجلس الدولة المؤرخة ١٩٧٣/١١/١٢ الى جهة الادارة وعرضها على جهة الاختصاص ، وعنى أساس انه ليس من الجائز قانونا التجاوز عن استرداد هذا المبلغ وفقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ نظرا لصرفه بعد تاريخ صدور هذا القانون الذي لا يجوز التجاوز وفقا لاحكامه عما يصرف بغير وجه حق بعد تاريخ صدوره .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يلى :

اولا : انه يتنوع قانونا التجاوز عن استرداد ما صرف لنسبد /

دون وجه حق وقتا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ثانيا : سقوط حق الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في ٤ من ابريل سنة ١٩٧١ .

ثالثا : احقية الوزارة في استرداد المبالغ التي تم صرفها بعد التاريخ المذكور وحتى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ احالة السيد المعروضة حالته الى المعاش .

١ فتوى ٦٢٢ في ٦/١١/١٩٧٦ .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها بغير وجه حق — المشرع حدد في نص المادة الاولى من هذا القانون الشروط التي يلزم توافرها في المبالغ التي يمكن أن تكون محلا للتجاوز كما حدد الاحوال التي يتم فيها التجاوز بتعين في جميع الاحوال أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية — المبلغ الذي صرف على وجه الخطأ كمرتب اثناء العضوية لمجلس الشعب يخرج عن نطاق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استرداده .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز من استرداد ما صرف من مرتبات او معاشات او ما في حكمها بغير وجه حق تنص على أن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة او وحدات الإدارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها للعاملين بصفة مرتب او اجر او بدل او راتب اضافي او معاش او مكافأة او مبالغ مدخرة او ما في حكم ذلك اذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية او لتسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي او فتوى من مجلس الدولة او من الادارات العامة لنيوان الموظفين او الادارات المركزية للجهاز المركزي للتقويم والادارة

ثم ألغيت هذه التسوية أو الترقية . ويمرر حكم الفقرة السابقة على المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون نتيجة ترقية أو تسوية تمت بناء على رأى صدر من إحدى الإدارات القانونية إذا كانت قد اعتمدت من الوزير المختص قبل الصرف . وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها بقرار من الوزير المختص » .

ومن حيث أن المشرع قد حدد في هذا النص الشروط التي يلزم توافرها في المبالغ التي يمكن أن تكون محلا للتجاوز ، كما حدد الأحوال التي يتم فيها التجاوز ، لها الشروط فتتوصل في الآتي :

أولاً : أن تكون هذه المبالغ قد صرفت بغير وجه حق حتى ذريخ العمل بهذا القانون .

ثانياً : أن تكون قد صرفت بإحدى الصفات التي حددها النص من مرتب أو أجر أو بدل ... الخ .

ثالثاً : أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية .

لها أحوال التجاوز فهي حالات التسوية أو الترقية تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى ، وانماط بالتوزيع المختص تحديد بعض الحالات الأخرى التي يتم فيها التجاوز بقرار يصدره .

ويتضح مما تقدم ، أنه سواء في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقوة القانون أو التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص ، فإنه يتعين أن يكون الصرف قد تم نتيجة لتسوية أو لترقية . ولا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يلزم توافره في الأحوال التي يتم فيها التجاوز بقرار من الوزير المختص استناداً إلى أن الفقرة الأخيرة من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سلف الذكر قد استهلكت بعبارة « وفي غير تلك الأحوال يجوز التجاوز .. » مما قد يستفاد معه أن المشرع أطلق سلطة الوزير المختص في التجاوز عن المبالغ التي حددها القانون في أية حالة يقدر فيها ضرورة ذلك حتى ولو لم يكن الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية ، لوجه لهذا القول لأن اشتراط أن يكون الصرف قد تم نتيجة لترقية أو لتسوية هو

من شروط التجاوز وليس من أحواله ، وقد نيط بالوزير المختص تحديد بعض أحوال التجاوز دون أن يكون له الإعفاء من شروطه .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم ، ولما كان الثابت أن المبلغ الذى تم صرفه الى السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ لم يصرف له نتيجة لترقية هو لتسوية وإنما صرف له على وجه الخطأ كمرتب أثناء عضويته لمجلس الشعب وقبل أن يبت فى صحة هذه العضوية ومن ثم فإن هذا المبلغ يخرج عن نطاق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق احكام المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر على المبالغ التى صرفت خطأ الى السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ أثناء عضويته لمجلس الشعب ، ومن ثم لا يجوز التجاوز عن استردادها .

(غنى ١٠٥٢ فى ١٢/٢٨ / ١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

لا يجوز استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التى تضمنتها — أساسى ذلك — ان سحب الترقية وان كان يؤدى الى الزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها الا ان ثمة التزام فى ذمة جهة الادارة بتعويض العامل عما قدمه اليها من خدمات وما نهض به من اعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة فلا يرد الموظف الفروق المالية الناتجة عن الترقية مباشرة — عدم جواز الاسترداد لا يشمل الفروق المالية التى حصل عليها العامل بسبب زيادة مرتبه بالمعلومات الضرورية .

ملخص الفتوى :

إذا كان سحب الترقية يؤدى الى الزام العامل برد ما حصل عليه من فروق مالية نتيجة لزوال سببها وهو الترار المسحوب فانه ينشئ التزاماً متبادلاً فى ذمة جهة الادارة بتعويض العامل عما قدمه اليها من خدمات وما نهض به من اعباء وتبعات قبل سحب الترقية الباطلة ، ومن ثم

يتخضع الأمر عن الترابين متباينين أحدهما التزام بالرد من جانب الموظف والآخر التزام بالتعويض من جانب جهة الإدارة ، وتبعاً لذلك يتعين نزولاً على مقتضيات العدالة إجراء مقاصة بين الالتزامين فلا يرد الموظف الفروق المالية اثنانجة عن الترقية مباشرة بل يحتفظ بها تعويضاً له عما قام به من أعمال في الوظيفة الأعلى خلال فترة سريان القرار الباطل ، واذ يقوم حكم عدم الاسترداد في هذه الحالة على أداء الأعمال المترتبة على الترقية الباطلة فإن نطاقه يتحدد بالفروق المالية المتمثلة في علاوة الترقية المساوية لأول مربوط الفئة التي رقى إليها العامل أو علاوة من علاواتها أيها أكبر والتي يحصل عليها نتيجة للترقية فلا يمتد هذا الحكم إلى الفروق المالية التي يحصل عليها بسبب زيادة مرتبه بالعلاوات الدورية لتخاف علة الاسترداد في شأنها لكونها لا تقتزن بتغير في مركز العامل وتبعاته .

لذلك يتعين الزامه برد الفروق المترتبة على تدرج مرتبه بالعلاوات الدورية أو على منحه تلك العلاوات عند حلول أجلها .

ولا يغير مما انتهت إليه الجمعية ولا ينال من أسانيد القول بن الترفقيات المسحوبة تمت على ترجحات غير مرتبطة بوظائف أو أنها لم تصطبح بزيادة في أعباء العمل لكونها تمت قبل توصيف الوظائف وتقييمها ذلك ان الترقية الى درجة أعلى في مدارج السلم الإداري تلتى على العامل بذاتها تبعات ومسئوليات تتعلق بشخصه وبالوظيفة العامة التي يشغلها ولو لم تؤد الى تغير نوع العمل المسند اليه بالمقارنة بين هم دونه درجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٨٠ بعدم استرداد علاوة الترقية عند سحب التسوية التي تضمنتها .

(فتوى رقم ٥٨٥ في ٨/٥/١٩٨٢) .

الفصل الثاني : فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

استرداد ما صرف منه بدون وجه حق — التفرقة بين حالات الترقية الملقاه وحالة التسوية التي سحبت لمخالفتها للقانون — عدم جواز الاسترداد في الحالة الأولى لاعتبارات العدالة وتأسيسا على قاعدة الحرم بالغرم ، ما دام الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى إليها — وجوب الرد في الحالة الثانية .

بمضى التقوى :

ومن حيث انه بالنسبة لجواز استرداد الفروق المالية التي حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق فإن الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد عرضت لجواز الرجوع على الموظفين بالمبالغ التي صرفت لهم بدون وجه حق في عديد من جلساتنا ، ويبين من استقراء فتاويها في هذا الشأن انه يمكن التفرقة بين حالتين :

١ — حالة الموظف الذي ألغيت ترقيته فإن مقتضيات العدالة في هذه الحالة توجب لهذا الموظف الحق فيما قبضه من فروق مالية نتيجة الترقية الملقاه ، اذ لا شأن له فيها صاحب تلك الترقية من خطأ في الفهم او اختلاف في التقدير وذلك اسوة بحائز الشيء حسن النية الذي يعطيه القانون الحق في جنى ثمراته ولو ظهر فيما بعد ان الشيء مستحق لسواه ، فضلا عن ان مثل هذا الموظف يكون في الغالب قد رتب حياته على اساس ما ناله من ترقية ، ومن غير المستساغ الزامه برد ما قبضه بحسن نية علاوة على ارجاع حالته الى ما كانت عليه قبل الترقية ولا غبن في ذلك على الخزانة العامة ما دام مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى اليها طوال الفترة التي انقضت بين صدور قرار الترقية وبين الحكم بالغائه وانالت الحكومة من جراء ذلك ما اداه لها من خصلت في الوظيفة المرقى اليها تأسيسا على قاعدة الحرم بالغرم .

٢ — حالة الموظف الذى سويت حالته بالمخالفة لأحكام القانون وسحبت التسوية : فى هذه الحالة لا تقتزن التسوية بتغيير فى مركز الموظف أو زيادة فى مسؤولياته وتبعاته بل يظل عمل الموظف وتبعاته ومسؤولياته بعد اجراء التسوية كما كل قبل اجرائها ومن ثم اذا ما سحبت جهة الادارة التسوية لمخالفتها للقانون ، فلن السبب الذى بنى عليه حق الموظف فى الحصول على فروق التسوية يزول وينشأ فى ذمته التزام برد ما حصل عليه من فروق دون حق تطبيقا للمادة ١٨٢ من القانون المدنى .

ولا يتقدم حق جهة الادارة فى استرداد هذه المبالغ الا من تاريخ علمها بالحقبة الفعلية بالحق فى الاسترداد .

ومن حيث انه فى خصوصية الحالة المعروضة فلان وزارة العدل وقد عينت ائعمال المسار اليهم فى الوقائع فى درجة صانع دقيق ممتاز بأجر يومية ٣٦٠ مليما بناء على ما قرره اللجنة المشكلة للامتحان ، ولما كان فى هذه التسوية مخالفة للقانون كما سلف القول ويتمتع مسحبها ، /اننا نرى فى مجال جواز استرداد الفروق المالية التى حصل عليها هؤلاء العمال بدون وجه حق ، انه لا يجوز الاسترداد — ذلك انهم قاموا باعباء وظيفية « صانع دقيق ممتاز » ، منذ تعيينهم حتى الآن ورتبوا معيشتهم على اساس حصولهم على هذه الدرجة فهذه الحالة تتساوى مع حالة الترقية على خلاف القانون ، فكلما الموظفين قد تلم باعباء الوظيفة الأعلى واذا كان الرأى قد استقر على انه لا يجوز الاسترداد فى حالة سحب قرار الترقية فانه يتمتع نفس القول فى حالة صدور قرار تعيين هؤلاء العمال بالمخالفة لأحكام القانون للاعتبارات سالف الإشارة إليها فضلا عن اعتبارات العدالة ومراعاة ظروفهم ..

(فتوى رقم ٤٨٦ فى ١٩٦٤/٥/٣٠) .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

عدم خصم فرق الكادرين دون وجه حق تنفيذاً لفتوى من ديوان الموظفين صدرت خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور - عدم جواز استرداد ما صرف للعاملين تنفيذاً للفتوى المشار اليها الا من تاريخ المدول عنها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور نص على ان يتجاوز عن استرداد ما صرف الى الموظفين والعمال من مرتبات واجور بناء على قرارات بالترقية او تسويات صادرة من جهات الادارة تنفيذاً لحكم او فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والادارات العامة بديوان الموظفين وذلك اذا ألغيت أو مسحبت تلك القرارات أو التسويات .

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على ان لا تسرى احكام المادتين السابقتين الا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذاً للأحكام والفتاوى التي صدرت اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٥٢ الى تاريخ اتم عمل بهذا القانون .

ومن حيث ان مؤدى هذه النصوص انه متى كانت الفتوى الذي تم الصرف على مقتضاها او الحكم الذي تم الصرف تنفيذاً له قد صدر في الفترة المحددة في القانون والى تاريخ العمل به فان الصرف الذي يتم تنفيذاً لهذه الفتوى او هذا الحكم تسرى عليه احكام هذا القانون فلا يجوز استرداده طبقاً لما يقتضى به القانون لو ألغى هذا الحكم أو عدل عن الفتوى في تاريخ لاحق للفترة الزمنية المحددة في القانون .

ومن حيث أن مصلحة المسلحة لم يتم بخصم فرق الكلايين نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالنسبة للملاوات الفرضية للذين سبق أن خدمت لهم مدد خدمة سابقة وذلك استنادا الى فتوى ديوان الموظفين بكتابه رقم ٢ - ١ / ٢٢٣ المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٦١ الموجه للمصلحة . وقد صدرت هذه الفتوى من ديوان الموظفين المشار اليه في النطاق الزمني الذي حدده القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ فلا يجوز استرداد ما صرف لهؤلاء العاملين نتيجة تطبيق هذه الفتوى على حالاتهم الا من تاريخ انعدول عن الرأى الوارد بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان :

١ - ان فرق الكلايين بالنسبة للملاوات التى يفترض منحها للعاملين عند تسوية حالتهم يضم مدد خدمتهم السابقة يخصم من امانة غلاء المعيشة .

٢ - لا يجوز تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ استرداد ما صرف للعاملين بمصلحة المسلحة تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين الصادرة بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ الخاصة بالملاوات الفرضية الا من تاريخ المنعول عن هذه الفتوى .

(فتوى ١٠٨٢ نى ١/١٢/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

استرداد ما دفع بغير حق - صرف الإدارة مبالغ لبعض الموظفين ازيد مما يستحقونه بوجب عليهم رد هذه الزيادة - صدور قرار من الجهة الادارية بالتجاوز عن تحصيل هذه الزيادة باعتبارها تعويضا لهم عن ساعات عمل تزيد على المقرر في فترة سابقة - غير جائز - الاحتجاج بان المقصود هو التبرع للموظفين بهذه الزيادة - لا محل له ما دام التبرع غير مستوف لشروط التصرف بالمجان في احوال الدولة طبقا للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨.

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أنه قد صرف إلى الموظفين بلجنة القطن المصرية أجر اضافى يجاوز المستحق لهم طبقا لقرار اللجنة الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ولذلك يكون هذا الأجر الزائد قد صرف بغير سبب قانونى مما يتعين معه استرداده طبقا لقواعد القانون العامة المقتنة بالمادة ١٨١ من القانون المدنى التى تنص على أن كل من يتسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

ولا حجة — لمنع هذا الرد — فيما جاء بقرار اللجنة المؤرخ فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٨ بالتجاوز عن تحصيل مبالغ هذه الأجر باعتبار ذلك إثابة للموظفين عما بذلوه من جهد فى فترة سابقة عملوا خلالها عددا من الساعات يزيد على العدد المحدد على أساسه اتحد الأقصى للأجر الإضافى ، ذلك أنه إذا كان المقصود بهذه الإثابة هو تعويض هؤلاء الموظفين عن الجهد المشار إليه فإن التعويض يستلزم لصحة أساسه توافر التزام فى جانب المسئول عنه يشغل ذهنه ، فإذا تخلف هذا الالتزام انسحب عن التعويض أساسه القانونى ، والثابت أن اللجنة لم تكن ملزمة وغشا لقرارها الصادر فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ بدفع مقابل لساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا حيث وضع هذا القرار حدا أقصى للأجر الإضافى هو ما يوازى أجر ثلاث ساعات أيا كان عدد ساعات العمل الإضافية ومعنى تبين بذلك انتفاء التزام اللجنة عن دفع ما يتقابل ساعات العمل الإضافى التى تزيد على ثلاث ساعات يوميا ، فإنه يتضح عدم جواز قرار اللجنة بالتجاوز عن الاسترداد على أساس التعويض عن الجهد الزائد خلال فترة سابقة .

وإذا كان المقصود بالتجاوز عن التحصيل هو التبرع للموظفين بما تيسره من أجر اضافى زائد عما يستحقونه فإن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن قواعد التصرف بالمجان فى أموال الدولة يشترط لصحة التنازل أن يستهدف تحقيق غرض ذى نفع عام ، الأمر الذى لا يحق إلا إذا كان مال المال موضوع التصرف بالمجان — أى التبرع — هو تحقيق

خير مباشر أو غير مباشر للمجموع — وليس من شك في أن التجاوز عن استرداد المبالغ المشار إليها لا يحقق غرضاً تتوافر فيه صفة انتفع العام بالمعنى المقصود في القانون المذكور ، إذ لن يترتب على هذا التجاوز سوى تحقيق مصلحة خاصة للموظف الذي قبض ما ليس حقاً له بتوفير مبلغ له يتعين عليه رده كمالاً للجهة .

ويخلص من ذلك أن ما صرف بغير حق من أجر اضافي لـ «أ» الموظفين يعين عليهم رده « ولا يعنيه من ذلك قرار اللجنة المشار إليه بالتجاوز عن استرداد هذا الأجر .

(فتوى ٢٠٤٦ في ١٢/١١/١٩٦٣) .

استيراد وتصدير

استيراد وتصدير

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد — الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الممول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ — مؤداها أن قانون الاستيراد لا يسرى على المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج إقليم الدولة إذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقتة تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع إعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص .

مادى الفئوى :

أن الأصل طبقا لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ما تنص عليه المادة الأولى من أن يحظر استيراد اسلع من خارج انجهمورية قبل الحصول على ترخيص فى الاستيراد من وزارة الاقتصاد . وتعتبر هذه التراخيص شخصية ولا يجوز التنازل عنها .

وانه استثناء من هذا الأصل نقضى المادة الأساسية من هذا القانون بعدم سريان احكامه على السلع التى يتقرر اغاؤها من احكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون للجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها .

ومن حيث أن المادة الثانية من الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والممول بها فى الجمهورية العربية المتحدة بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ تنضى بتن تمنح كل من الدول المتعاقدة حق دخول مؤقت معنى من رسوم وضرائب الوارد وقبوء اسيراد المركبات المملوكة لأشخاص يقطنون عادة خارج اقليمها وينن يستخرج عن تلك

الركبت تصاريح، سيراد مؤقت تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد وذلك لمواجهة ما قد ينشأ عن توقيع جزاءات جبركية .

وتنقضى المادة ١٢ بأن « المركبات الموضحة في تراخيص الاستيراد المؤقت يعاد تصديرها بنفس حالتها العامة إلا فيما يتعلق بالاستهلاك وذلك خلال مدة صلاحية هذه التراخيص » .

وتنقضى المادة ٢٨ بأن « للدول المتعاقدة في حالة الفشل أو المخالفة أو سوء استعمال الحق ، بصرف النظر عما تنقضى به أحكام هذه الاتفاقية في اتخاذ أية إجراءات ضد الأشخاص الذين يستخدمون تراخيص استيراد مؤقت وذلك لتحصيل رسوم وضرائب الاستيراد وتوقيع أية عقوبات جنائية يقضى بها القانون » .

وتنص المادة ٣١ من الاتفاقية على أن « أية مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية أو تحويل فيها أو أي بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه إعادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد المعمول به في هذه الاتفاقية يعرض مرتكبها في البلد الذي وقعت فيه المخالفة للجزاءات المنصوص عليها في قوانين ذلك البلد » .

ومن حيث أن يؤدي نصوص الاتفاقية الدولية ونصوص قانون الاستيراد أن قانون الاستيراد لا يصر على المركبات المملوكة لأشخاص يفتنون عادة خارج إقليم الدولة إذا استخرج عن تلك المركبات تصاريح استيراد مؤقت تضمن الوفاء برسوم وضرائب الاستيراد مع إعادة تصدير السيارات خلال مدة صلاحية هذه التراخيص وأنه في حالة الفشل والمخالفة أو سوء استعمال الحق أو للتحويل في الاتفاقية أو تقديم أية بيانات غير صحيحة أو عمل من شأنه إعادة شخص بصفة غير مشروعة من نظام الاستيراد فإن مرتكب هذه الأفعال يتعرض للجزاءات المنصوص عليها في قوانين البلد الذي وقعت فيها المخالفة ومن بين هذه الجزاءات العقوبات الجنائية ..

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — نص المادة السادسة من هذا القانون على عدم سريان أحكامه على السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط — معنى عبارة الحكومة الواردة في الاستثناء المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ — شمولها الهيئات العامة دون المؤسسات العامة — أسس ذلك التمييز الذي استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦١ والذي حل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما .

ملخص الفتوى :

إن المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد تنص على أن « لا تسري أحكام هذا القانون على السلع التي يقرر إعفاؤها من أحكامه بمقتضى قوانين أو قرارات عامة من وزير الاقتصاد أو معاهدات أو اتفاقيات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة أحد الأطراف فيها وكذلك لا تسري على ما يلقى :

(١) السلع التي تستوردها الحكومة مباشرة دون وسيط .

واستنادا إلى هذا القانون أصدر وزير الاقتصاد القرار الوزاري رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ ببيان السلع والبضائع التي يحظر استيرادها من الخارج والمعدل بقرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الإدارة العامة للاستيراد تطلب بكتبتها سلف الذكر ما إذا كتبت عبارة الحكومة المشار إليها في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة واشترطت إلى أن الجمعية العمومية للمجلس سبق أن أيدت بجلستها المتعقدة في ١٩٦١/١/٢٤ أن هذه العبارة تشمل الهيئات العامة والمؤسسات العامة .

ومن حيث أنه بعد فتوى الجمعية العمومية سالفة الذكر صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بلسداد قانون المؤسسات العامة ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون الهيئات العامة وقد ميز هذان القانونان بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ضوابط واحكام مميزة وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ عن هذا التمييز فقد جاء فيها « ان المؤسسات العامة هي الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلاً في النشاط الخاص ورات الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة » في حين أن الهيئات العامة هي الأغلب الأعم مصلح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . كذلك تمارس المؤسسة العامة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مائياً وتمارس هذا النشاط أساساً بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رُؤي في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها إلى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . وفضلاً عن ذلك فإن المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نبط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلاً عن طريق ما تعقده من عروض ، أما الهيئة العامة فإنها وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتحصل الدولة عجزها ويؤول ميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن رقابة الدولة على المؤسسات العامة تختلف عن رقابتها للهيئات العامة فهي أكثر اتساعاً في الحالة الأخيرة ، وهذا امر يستتبعه طبيعة نشاط الهيئة واختلافه عن نشاط المؤسسة . فالهيئة العامة إما أن تكون مصلحة حكومية رأت أندولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي . وأما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة ، وهي في الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة ، أما قرارات المؤسسة العامة وإن كانت بدورها تخضع لاعتماد الجهة الإدارية المختصة ، إلا أنه لما كانت المؤسسة لا تدير بنفسها بل عن طريق شركات وجمعيات تعاونية لكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإشراف المؤسسة ، فإن النتيجة

الجمعية لذلك هي أن وثيقة الدولة على المرفق انذرى تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة .

ومن حيث أنه يقترب على هذه التفرقة انى أوجدها المشرع بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة مغيرة فى الأحكام التى تنطبق على كل منها فإن جاز أن تشمل عبارة الحكومة الواردة فى الاستثناء المنصوص عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الهيئات العامة فإن هذا الاستثناء لا يمتد ليشمل المؤسسات العامة .

ولا يخفى من هذا النظر صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الذى حل محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ،

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه بعد التمييز الذى استحدثه المشرع بين المؤسسات العامة والهيئات العامة بالقانونين رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، والذى حل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ محل أولهما فإن الاستثناء الذى تضمنته المادة ٦ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد بالنسبة للحكومة يشمل الهيئات العامة دون المؤسسات العامة .

(فتوى ١١ د فى ١٩/٥/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ — شروط تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد طبقاً لهذا المنشور .

ملخص الحكم :

ان منشور الإدارة العامة للاستيراد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل تراخيص الاستيراد ، يقضى فى الفقرة « ب » من البند السادس منه بأنه « يجوز تعديل بلد المصدر من احدى بلاد العملات الحرة الى غيرها من بلاد العملات الحرة أو الى غيرها من بلاد الاتفاقيات اذا طلب صاحب

الشن ذلك . ويراعى فى هذه الحالات أن يتم التعديل المطلوب بناء على أسباب جدية ومؤيدة بالمستندات « وتنص الفقرة « ج » من البند أولاً منه على أنه « وفى حقة طلب تغيير اسم البلد المصدر يجب أن يراعى أن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين » ومؤدى ذلك أنه يشترط للموافقة على تعديل البلد المصدر فى ترخيص الاستيراد ، أن يتقدم صاحب الشن بطلب هذا التعديل ، لأسباب جدية ومؤيدة بالمستندات وأن تكون وسيلة الدفع واحدة فى الحالتين .

(طعن ٦٥٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

القيد فى سجل المستوردين وسجل المصدرين — يلزم له توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون رقمى ٢٠١ ، ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ولانتمائها للتنفيذيتين الصادرتين بالقرارين الوزاريين رقمى ٧٢٤ و ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ اشتراط هاتين اللاتيتين فى كل شريك متضامن أن يكون متمتعاً بسهمه تجارية حسنة ولم يسيء الى مصالح الدولة الاقتصادية — المقصود بعبارة « كل شريك متضامن » — هى عبارة عامة تشمل شركات التضامن وكل شريك متضامن فى شركات النوصية بنوعيتها التى ورد ذكرها فى صدر النص .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢ منقذة ب « ٤ » من القرار الوزارى رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء سجل المستوردين على أن « يجب أن تتوافر غيمن يقيد بهذا السجل من الفئات المنصوص عليها بالفقرة « ج » من المادة الثانية من القانون المذكور الشروط الآتية : « ب » فيها يطلق بشركات التضامن والنوصية بنوعيهما والشركات ذات المسئولية المحدودة « { » أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك فى الشركات ذات المسئولية المحدودة متمتعاً بسهمه تجارية حسنة ولم يسيء الى مصالح الدولة الاقتصادية . . . » ونصت المادة ٢٥ منقذة ب « ٤ » من القرار الوزارى رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير على أنه يجب أن تتوافر فيمن يقيد بهذا السجل من الفئات المفصوص عليها بالبنء ٣ من المادة ٨ من القانون المشار إليه الشروط الآتية : « ب » بالنسبة لشركات التفضل والتوصية بنوعيتها وذات المسئولية المحدودة . « ء » أن يكون كل شريك متضامن وكل شريك في الشركة ذات المسئولية المحدودة يتمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسوء إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

ويبدو واضحاً من هذين النصين أن عبارة « كل شريك متضامن » قد وردت ملاحظة ولم تخصص لشركات التفضل ، ومن ثم فقد لزم أن تفسر كل شريك متضامن في شركات التوصية بنوعيتها التي ورد ذكرها في صدر النص ، ولما كان لا جدال في أن الشركة التي يفتها المدعى هي شركة توصية بالأسم ، وأن المدعى شريك متضامن فيها ، فإنه يبدو واضحاً أنه يشترط لتفيد الشركة المذكورة في سجل المستوردين وفي سجل المصدرين أن يكون المدعى يتمتعاً بسمعة تجارية حسنة ولم يسوء إلى مصالح الدولة الاقتصادية .

(طعن ٩٧١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الأمر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ يحظر استيراد البضائع والمنتجات المعمول به بالرسوم بقتون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة ببعض الأوامر العسكرية — إجازته المصادرة في حالتين — الأولى الاستيراد بدون ترخيص ، الثانية مخالفة البضاعة المستوردة للترخيص — القرار الجمهوري رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٧ باستيراد سيارات الركوب الصغيرة استثناء من الحظر الوارد بالأمر العسكري سالف الذكر — تحديد وزير الاقتصاد مبلغ ٥٠ جنيهاً كحد أعلى لسعر السيارة الصغيرة خلاصاً المصروفات لبناء الوصول — استيراد سيارات من طراز معين مطابقة للترخيص — عدم جواز مصادرتها إدارياً — التحدي بأن السيارات المستوردة

ليست صغيرة — غير جئز ما دام قد رخص باستيرادها فعلا — مجاوزة سعرها الحقيقي لمبلغ ٥٠٠ جنيها — لا يجوز المصادرة ما دامت الشركة المنتجة ارتضت هذا السعر .

ملخص الحسك :

إذا كان الثابت أن السيارات التي استوردت بناء على هذا الترخيص والتي صدر الترخيص فيها المطعون فيه بمصادرتها هي بذاتها السيارات المصادرة بها الترخيص ، فإن القول بأن سعرها الحقيقي يجاوز ٥٠٠ جنيها الذي حددته وزير الاقتصاد بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ بالسماح باستيراد السيارات الصغيرة يفرض صحته لا يؤثر في حقيقة الواقع من أن السيارات المستوردة هي نفسها المصادرة عنها الترخيص وإن الثمن الذي اشترت به هو ٥٠٠ جنيها مصريا وأن هذا السعر هو سعر خاص ارتضته الشركة المنتجة لتصرف ما لديها من سيارات طراز سنة ١٩٥٨ ولكي يتشئ مع القوانين المصرية الخاصة بالاستيراد ، ومن ثم تكون هذه السيارات قد استوردت في حدود الترخيص الصادر للشركة المدعية الأولى وبالتالي لا يجوز مصادرتها إداريا استنادا إلى الأمر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ الذي استمر العمل به بالرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . إذ أن الماحدة الإدارية بمقتضى هذا الأمر لا تجوز إلا في حالة استيراد البضاعة بدون ترخيص سليل أو استيراد بضاعة مخالفة للترخيص ، ولا يجدي بعد ذلك الحكومة القول بأن السيارات المستوردة ليست صغيرة ما دام أنها رخصت باستيرادها فعلا .

(طعن ١٣٤٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

قيام التكيف في عقود المبادلات الإدارية على أسس القوانين والمقرارات واللوائح الصادرة في هذا الشأن — مثال بنظم الاستيراد والتصدير وفرض قيودها على بعض المبادلات — قيام بنظم المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد على أسس يراد بها موازنة الميزان الحسابي التقدي للمدفوعات الخارجية حتى لا يكون هذا الميزان الحسابي مدينا ببالغ ضخمة ، ترهق مركز الجنيه المصري في الخارج أو تضعف من قوته الشرائية .

ملخص الحكم :

ان الامر في تكييف المبلدلة لا يكون بالرجوع الى احكام القانون المدنى بل يرجع الى القوانين والقرارات الصادرة في ذلك الشأن اذ ان نظام التصدير والاستيراد كان يقوم في ذلك الوقت على ان تضع الحكومة الشروط الخاصة بتصدير السلع وكان الارز اتخذ في حاسب وزارة التموين من السلع الدولارية اى التى تستخدم في التصدير للحصول على الدولار وهو من العملات الصعبة فلذا ما وجد في العقد شرط ملتزم بقتضاء الحكومة بالتراخيص في تصدير الارز مقابل الحصول على عملة سهلة اعتبر ذلك قيذا على الاصطلاح الواجب الرعية في عملية تصدير الارز وقد تنبهت القوانين والقرارات الى مثل هذه اتصورة فتررت سعرا آخر للارز اعلى من الاول على وجه يكفى لتغطية الفرق بين سعر الدولار الرسمى وسعره في السوق الحرة وذلك حتى لا تحل بالحكومة اية خسارة من نتيجة تحصيلها من الارز بالعملة السهلة وهو اصلا معتبر سلعة من السلع الدولارية ، ومن هذا يبدو في وضوح ان التعلل انما تلم على تنفيذ التزامين يتبادلين احدهما هو استيراد كميات من القمح اللازم لتزوين ائبلاد والاخر هو تمكين المستورد من تصدير كميات من الارز وذلك بمنحه التراخيص اللازمة والتي كانت في ذلك الوقت مرهونة بقيود وشروط معينة ومن هنا سميت مثل هذه العملية بالمبلدلات دون ان يقصد بهذه التسمية معنى المغايضة المعروف في القانون المدنى الذى يكون العنصر الغالب فيه هو تبادل نقل ملكية ليس من النقود ، والواقع ان حكم المبلدلات في فهم نظام الاستيراد والتصدير يبين من استقراء نظم المبلدلات التى اعلنت عنها الجهات الادارية وهى في هذا الصدد انما تقوم على قيود خاصة بالتصدير او الاستيراد قصد من ورائها اجراء موازنة في الميزان الحسابى التحدى للمدفوعات الخارجية القصد منه ملاقة ان يكون الميزان الحسابى مدينا بمبالغ ضخمة ترهق مركز الجنيه المصرى في الخارج او تضاعف من قوته الشرائية ومن ثم فان نظام المبلدلات يقوم على توجيه يهدف الى تعلان الميزان التجارى مع الدول .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد سعر المبادلات الخاصة بالأرز — دخوله في السلطة التقديرية للجنة الحبوب واللجنة الوزارية العليا للتأمين وفقا لاحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المخلصين بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

ملخص الحكم :

ان تحديد سعر المبادلات بالنسبة للأرز هو مما انتزعه دواعى التصدير والاستيراد وقد فرضت اجهة الادارية المختصة بحاله وضوابطه بها لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن مردها الى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح . والمرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٢٩ بتاتن التسعير الجبرى حيث منح القانون المذكور للجان المختصة سلطة تعيين الاسعار وتحديد الأرباح فى السلع الواردة بنجداول المرافقه له ، وفى هذه اللجان لجنة الحبوب واللجنة اوزارية العليا للتأمين وهى اعلى هيئة ذات اختصاص فى تعيين الاسعار ، واذا قامت كل من هاتين اللجنتين بتحديد سعر المبادلة فهو ذات السعر الذى يعامل به المديان المقدر ١٣٢ ريالاً وذلك بالنسبة للصفحة جيمها سواء ما تم تصديره منها قبل ١٢/٨/١٩٥٠ او بعد هذا التاريخ وكان قرارها فى هذا انشان يستند الى ما توجبه اصول الموازنة فى الاسعار عند تحقق قيم الفرق الناتج بين أسعار البيا بالعملة الصعبة وبين أسعار البيع بالعملة السهلة أساسه سعر انصرف السابق الاشارة اليه فى السوق الحرة بين الدولار والعملات السهلة المبيع بها الارز — وما دام القرار قد حدد سعرا علما بالنسبة للكافة بانه يكون مستقدا الى مبدأ المشروعية ولا سيبين بعد ذلك للطعن عليه طالما لم يثبت انه منتم بساءة استعمال السلطة ولن فيه خروجا على احكام اعتقد الجرم بين المدعى الاول ووزارة التأمين .

(طعن ١١٥٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢١) .

(م — ٢٧ — ج ١٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المبادلات الخاصة بالتصدير والاستيراد — تحديد لجنة التكوين العليا
سعرين للارز أحدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازي الثمن المحدد
والآخر سعر مبادلة في حالة الاتفاق على تصدير كميات من الارز مقابل التعمد
باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — لا وجه لافادة التعمد
بالحسبة على أساس العملة الصعبة ما دام لا يقدم هو العبء المقابل
بتقديم عملة صعبة بل يستورد فقط كميات من القمح مقابل سعر مرتفع
مخصوص فلا يجمع الميزتين .

ملخص الحسبكم :

كانت وزارة التوين تستولى على جميع انتاج من محصول الارز كما
هو ظاهر من قرارات لجنة التكوين العليا الخاصة بالاستيلاء على محصول
الارز لسنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ الصادرة في ٢٣/٧/١٩٤٩ ، ٢٠/٨/١٩٥٠ كما
تشرف على تصديره ثم انها حدثت اعتبرا من ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠
سعرين أحدهما للتصدير مقابل دفع عملة صعبة توازي الثمن المحدد والآخر
هو سعر المبادلة ويكون التعليل به في حالة الاتفاق على تصدير كميات الارز
مقابل التعمد باستيراد سلع أخرى كالسكر أو الحديد أو القمح — ومن ثم
فإن العملية محن التعاقد انذى نحن بصده وقد انحصرت في التزام باستيراد
قمح أدى الى تحريل جنهت استرلينية الى الدولة المصدرة له والزام
الوزارة بالتريخيص في تصدير أرز أدى الى مديونية الدولة المستوردة بئنه
بأعمالات السهلة وهى على هذا النحو وطبقا لما سبق بيلاه لا تعدو أن تكون
من قبيل عمليات المبادلة فتحكمها الاسعار المحددة للمبادلات وما دام أن الأساس
في تحديد الاسعار بالعملة الصعبة هو رغبة الحكومة في الحصول على عملات
صعبة توازي السعر المحدد بالعملة المصرية مما حدا بها الى تخفيض هذه
الاسعار تشجيعا للتجار على الاقبال على هذا النوع من التعامل فلهذا لذلك يكون
الدفع باحدى العملات الصعبة شرطا أساسيا للحاسبة على أساس الاسعار
المحددة للبيع بالعملة الصعبة . وبهذه المثابة لا يكون هناك وجه لما يطلبه
الدعويان من المحاسبة بمقتضى هذه الاسعار لما يؤدي اليه ذلك من اناذتهما

بمزايا هذا النوع من التعامل دون تحمل العبء الثقيل لهذه المزايا وهو تقديم عملة صعبة ، ولم يقصد عقد التوريد المبرم بين المدعى الاول والوزارة من كميات القمح الى شيء من هذا الاعفاء لا صراحة ولا ضمنيا خصوصا وقد كان هناك سعر آخر للتبادل بالعملة السهلة يرتفع منذ البداية وقبل انعقاد عقد توريد القمح وذلك طبقا لقرار اللجنة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

(طعن ١١٥٤ سنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم الاستيراد — قرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد رسوم الاستيراد — الحالات التي عددها لرد الرسوم لم ترد على سبيل الحصر وانما على سبيل التمثيل حق مؤدى الرسم في استرداده يتوافر بقيام السبب الخارج عن ارادته الذي من شأنه تعذر استيراد البضائع المرخص بها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يفرض رسم استيراد والذي يحكم الواقعة بمشار المنازعة في المادة الاولى منه على ان يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل الرسم ، وينص في المادة الثالثة منه على ان « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها بسبب لا دخل له فيه وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسوم » . ونصت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ بطريقة رد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على ان « يرد الرسم المقرر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها لسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وذلك في الحالات الآتية ... » . ومفاد هذه النصوص ان الواقعة المنشئة لاسترداد رسم الاستيراد هي الترخيص بالاستيراد وان حق مؤدى الرسم في استرداده منوط بتعذر استيراد البضائع

المرخص له في استيرادها بسبب لا تدخل للمرخص له فيه وإذا كان القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ مبالغ الفكر قد حدد بعض حالات اجاز فيها رد رسم الاستيراد لمؤديه اذا تعذر عليه استيراد البضائع لسبب لا دخل له فيه خلال مدة سريان الترخيص وكان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مبالغ الذكر لم يخول وزير الاقتصاد والتجارة سلطة تحديد الحالات التي يتعذر فيها على مؤدى الرسم استيراد البضائع المرخص له في استيرادها لسبب لا دخل له فيه ، فان مؤدى ذلك أن الحالات التي ساتها القرار انوزارى المذكور لا تتلوى على ثمة حصر لكل الحالات اتى قضى القانون يرد رسم الاستيراد فيها ، وبهذه المثابة فلها لا تعد أن تكون مجرد امثلة ومن ثم فان حق مؤدى الرسم في استرداده يتوانر بقيام السبب الخارج عن ارادته والذي من شأنه أن يتعذر عليه استيراد البضائع المرخص له في استيرادها اعمالا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ مبالغ الذكر دون التقيد بالحالات اتى عددها القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٨ .

ومن حيث أن النائب من استقراء الاوراق على التفصيل السابق أن المدعى تقدم الى الادارة العامة للاستيراد بوزارة الاقتصاد بطلب الترخيص له في استيراد اسماك محفوظة من يوغوسلافيا ولحم بقرى محفوظ من الصين الشعبية وذلك فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ وتفيد الطلبان فى هذا اليوم برقمى الوارد ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ على انتوانى على ما هو ثابت من ختم الادارة المذكورة على طلبى الاستيراد المشار اليهما وكان طلبى الترخيص المشار اليهما قد قما بناء على اعرضين المقدمين الى المدعى من شركتى التصدير فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الاول و١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للترخيص الثانى واذا كان الامر كذلك وكانت الادارة المذكورة لم ترخص له في استيراد البضائع سالفة الذكر الا فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦١ أى بعد انقضاء اكثر من أربعة اشهر ونصف ، وذلك رغما عما تضمنته فاتورة الشراء الميدنية الصادرة من الشركة اليوغوسلافية الى المدعى بأن يكون التسليم فى اقرب وقت ممكن وهى الفاتورة التى على اسمها تقدم المدعى طلبا الترخيص له في استيراد الاسماك المحفوظة من يوغوسلافيا واربعها بطلبه هذا ، فان جنة الادارة تكون فى الواقع من الامر قد تراخت فى اصدار الترخيص المشار اليه تراخيا يجلوز الامد المعقول ، اخذا فى الحسبان

أن أمور الاستيراد تتطلب بطبيعتها سرعة البت ، على نحو يسوغ معه أن تظل مراكز المستوردين والمصدرين معلقة في الوقت الذي تتطلب فيه الاسعار العالمية ويتغير فيه العرض من المنتجات بين يوم وآخر . وقد ترتب على تراخي الجهة الادارية أن صدر الترخيصان المشار اليهما في الربع الثاني من سنة ١٩٦١ وكان المنتج من الاسماك المحفوظة واللحم البقري المحفوظ قد نفذ على ما جاء بكتاب شركة يوغوريبيا وسفارة الصين الشعبية سالف الذكر ولا غناء فيما اثر من أن هذين الكتابين صدرا بصدد الترخيصين الممنوحين للمكتب الشرقي للتجارة (شقيق زلارى) ومن ثم فلا يجوز الإحتجاج بما تضمناه من بيانات في شأن المدعى ، لا غناء في ذلك لأن هذين الكتابين صدرا على التفصيل السابق بمناسبة ترخيص ممثلين لترخيص الخاصين بالمدعى من حيث نوع البضاعة وجهة الاستيراد وتاريخ الإصدار وتاريخ صلاحية كل منهما سواء تضمن هذان الكتابان أنه لم يكن نسبة فائض من إيصانع المرخص باستيرادها يسمح بشحنه إلى مصر في سنة ١٩٦١ فإن المدعى يكون على حق في طلب الإعادة بما تضمنه هذان الكتابان من وثائق يتوافر معها العذر المبرر لطلب رد رسم الاستيراد المحصل منه لسبب تدخل له فيه ، وهو على ما سلف البيان تراخي جهة الإدارة في إصدار الترخيصين منذ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إلى اربع النصف من سنة ١٩٦١ التي تعذر فيها على الجهة المصدرة في كل من يوغوسلافيا والصين الشعبية تقدير البضائع المرخص باستيرادها لعدم وجود فائض منها . وبهذا المثابة غامه يصبح غير ذي موضوع الادعاء بأن المدعى لم يستعمل ترخيص استيراد خلال مسين يوما عن تاريخ إصدارهما وفقا لحكم المدة الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن استرداد ، لأنه سواء أعقد بتاريخ انقضاء مدة الستين يوما المذكورة أو انقضاء تاريخ مفعولها بالنسبة لوصول البضاعة المشار إليه في الترخيصين وهو ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فإن كلا من هذين التاريخين قد وقع خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦١ التي كان من تعذر فيها على جهتي التصدير تصدير البضائع المرخص باستيرادها على ما سلف البيان ، ومن ثم فإنه ما كان يسوغ للجهة الادارية أن تلزم المدعى بإداء رسوم الاستيراد عن الترخيصين المشار اليهما وترفع طلب إعفائه منها ، ومن ثم يكون تسرارها في هذا الشأن قد صدر بالمخالفة للقانون .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

رسم الاستيراد — القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرضه — الفرق بين الرسم والضريبة — التكليف القانوني لرسم الاستيراد في ضوء هذه التفرقة — اعتباره ضريبة عامة يسرى في شأنه ما يسرى على الرسوم الضريبية .

ملخص الفتوى :

ان الضريبة تكليف مفروض على الافراد دون مقابل معين : على حين ان الرسم انما يفرض مقابل وبسبب خدمة معينة تؤديها الدولة للفرد : ويرتب على اعتبار الرسم مقبلا نخبية او منفعة معينة انه لا يجاوز في مقداره قيمة هذه الخدمة المؤداة : بل ان مقدار الرسم يكون في اغلب الاحوال اقل من قيمة هذه المنفعة او الخدمة الخاصة .

ورسم الاستيراد . وان كلن يجيء بمناسبة استيراد البضائع من الخارج ، الا ان جبايته ليست بسبب هذا الاستيراد او لتغطية نفقاته ، والمذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ تطلعة في هذا المعنى . اذ جاء فيها « ان وزارة المالية والاقتصاد قد رفعت الى مجلس الوزراء مذكرة مستقلة اقترحت فيها انتهاء العمل بنظام حق الاستيراد بالنسبة الى الاستوليني والديتسمارك . كما رفعت مذكرة اخرى اقترحت فيها خفض ضريبة الصادر عن القطن . ولما كانت ضريبة الصادر عن القطن تعتبر من مصادر الايراد الكبيرة في ميزانية الدولة ، فان خفضها سيترتب عليه عجز يقتضى اذهر تدبير مورد آخر لمقابلته ، حتى يمكن مواجهة المصروفات التي تضمنتها الميزانية : علاوة على الحاجة الى مواجهة تكاليف شراء حق الاستيراد .

لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد فرض رسم قدره ٧ ٪ من القيمة الانبغالية للبضائع المستوردة .

ويؤخذ من ذلك أن الرسم قد حل محل ضريبة قديمة هي ضريبة الصادر على القطن، وقد كانت مصدرا كبيرا من مصادر الإيراد في ميزانية الدولة العامة وأنه قصد بفرض هذا الرسم سد النقص المترقب على خفض هذه الضريبة ، وذلك لمواجهة المصروفات المختلفة التي تضمنتها الميزانية العامة للدولة .

وإذا كان هذا الرسم يهدف أيضا إلى مواجهة تكاليف شراء حساب حق الاستيراد فإنه لا يقتصر على هذه التكاليف وحسبها ، وإنما يجاوزها إلى مواجهة كائنة التكاليف العامة شأنه في ذلك شأن أية ضريبة علمية أخرى . ولا تخرج تكاليف شراء حساب حق الاستيراد عن كونها عبئا عليا ضمن مختلف الإعباء العامة الأخرى التي يقوم رسم الاستيراد بتمويلها كلفة ضريبة علمية .

وبما أنه يستفاد من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية أن الرسوم الجمركية هي الضرائب التي تفرض بمناسبة الاستيراد أو التصدير .

لهذا قررت انجسية العمومية أن رسم الاستيراد يعتبر ضريبة ويسرى في شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية .

(غنوى ١٢٤ في ١٩٥٧/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

رسم الاستيراد — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ يفرضه — جعله الواقعة المنشئة للرسم مجرد الترخيص ، بعد أن كانت في القانون السابق واقعة الاستيراد — عدم جواز رد الرسم بعد تحصيله إلا في الأحوال الواردة في القانون على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن رسم الاستيراد على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الإجمالية

للبيضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالنقد في حسابات الانتفاقيات او العمليات بمبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

وقد ألغى هذا القانون وحل محله القرار بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٧ بفرض رسم استيراد ، ونصت المادة الاولى منه على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ... » .

وبين من المقارنة بين هذين النصين ان لولهما جعل استحقاق رسم الاستيراد منوطا ب ورود البضائع فعلا باعتباره الواقعة المنشئة لهذا الرسم وقد عدل النص الثاني عن هذا المبدأ ، فجعل مجرد الترخيص في الاستيراد لا ورود البضائع فعلا هو انواقعة المنشئة لرسم الاستيراد ، ومن ثم فلا يجوز طبقا لهذا النص رد هذا الرسم بعد تحصيله الا في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ، ويؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون من انه « نظرا الى ما لوحظ من تقاعس بعض المستوردين عن استيراد ما رخص لهم فيه من السلع المعفاء من ذلك الرسم ما يفوت على البلاد مدحلتها من هذه السلع انهلة - ويعطى صورة غير صحيحة عما ينتظر استيراده وناء بحاجة المستهلك المحلي ، ويفوت الفرصة على المستوردين الجديين في استيراد ما يلزم البلاد من هذه السلع في الوقت المناسب » .

فيخلص مما تقدم ان العبرة في استحقاق رسم الاستيراد وفي تحصيله هي بوقت الترخيص في الاستيراد ، تحقيقا لحكمة استهدافها المشرع وهي انحنق من جدية طلبات الاستيراد .

ومن ثم فلا يجوز رد هذا الرسم بعد تحصيله الا في الاحوال الاستثنائية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر .

(انتهى ١٩٠ في ١٩٥٨/٤/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد — ارتباط تحصيل الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له تطبيقاً للقواعد العامة التي تربط استحقاق الرسم بداء الخدمة .

ملخص النقض :

ان تراخيص الاستيراد موضوع البحث صدرت في ظل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد ، وتنص المادة (١) من هذا القانون على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٩ ٪ من القيمة الاجمالية لما يرخص في استيراده من بضائع ، ويعين بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة كيفية تحصيل هذا الرسم » كما تنص المادة (٣) على ان « يرد الرسم اذا تعذر على مؤديه استيراد البضائع المرخص له في استيراده بسبب لا دخل له فيه . وينظم وزير الاقتصاد والتجارة بقرار منه طريقة رد الرسم ويستفاد من هذين النصين أن الواقعة المنشئة لرسم الاستيراد هي اصدار الترخيص في الاستيراد ، ويصنور هذا الترخيص ينشأ الحق لصاحب الشأن في الاستيراد كما يترتب في ذمته الالتزام بداء الرسم ، على أنه لما كان رسم الاستيراد مفروضاً مقابل الخدمة المقررة لطالب الترخيص وهي تمكنه من الرسم مرتبط باستلام صاحب الشأن لترخيص ، ومن هنا قضت المادة (٣) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالحقيسة صاحب الترخيص في استرداد الرسم بعد دفعه اذا تعذر عليه لظروف خالجه عن ارادته استعمال الترخيص في الاستيراد ، فهذا الحكم ان هو لا تطبيق للقاعدة العامة التي تربط استحقاق الرسم بداء الخدمة ، بحيث اذا استحال هذا الاداء لسبب لا يرجع الى تقصير من قررت الخدمة لمصلحته أصبح من حقه استرداد الرسم وطبقاً لذلك يتمتع على جهة الادارة قبل اتخاذ اجراءات التحصيل الجبري للرسم أن تقيم الدليل على أنها مكنت صاحب الشأن من استعمال الترخيص الصادر لمصلحه بارساله له واستلامه اياه ، لو أنها اتخذت من جانبها

الاجراءات اللازمة لتوصيل الترخيص اليه ولكن تعذر عليها ذلك لسبب يرجع الى طالب الترخيص نفسه كما لو كان قد ذكر بيانات غير صحيحة عن عنوانه في طلب الحصول على الترخيص ، او كان لم يخطر الادارة العامة للاستيراد بتغيير محل اقامته لارسال الترخيص اليه على عنوانه الجديد .

ولا وجه لانتفاء الرسوم المفروضة على تلك التراخيص متى تحققت الادارة من عدم اسمعيلها — لارتباط تحصيل الرسم بواقعة ثبوت تسليم الترخيص الى المرخص له .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز الاستمرار في اجراءات الحجز الاداري لتحصيل الرسوم المفروضة على التراخيص الصادرة في عام ١٩٦٠ باسم مؤسسة . . . انتجارية وذلك بشرط التحقق من عدم استعمال هذه التراخيص .
(فتوى ٢٤ في ١٩٧٤/١/٢٠) .

مادة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

رسم الاستيراد — المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأنه — نصها على عدم سريان القانون على البضائع التي تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالتقيد في حسابات الانتافية او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون — المقصود بتحويل القيمة بعملة اجنبية مجرد التصريح بذلك او التقيد في حسابات الانتافيات — المقصود باتمام الاستيراد او التصدير وصول البضاعة فعلا الى البلد المستورد .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على ما يأتي « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالتقيد في حسابات الانتافيات او بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد او التصدير قبل العمل بهذا القانون » .

ويؤخذ من هذا النص أنه يضع معيارا لتحديد مدى سريان القانون الجديد على البضائع المستوردة ، فيفرق بين الاستيراد عن طريق الشراء بالدفعة نقدا وبين الاستيراد بحسابات مبادلة . ففى الحالة الاولى — وهى حالة الشراء نقدا — يعطى القاتنون من أداء الرسم البضائع التى يكون قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية او بالقييد فى حسابات الانتفاقيات وهو ما يملأوى تماما التحويل بعملة اجنبية . أما فى الحالة الثانية — وهى حلة المبادلة — فنظرا لطبيعتها الخاصة وتكوينها من شقين هما استيراد بضائع من دولة اجنبية وتصدير بضائع وطنية فى مقابلها يجترىء القاتنون بالتزام اى من شقى هذه العملية — الاستيراد او التصدير — قبل العمل به للخروج من نطاق تطبيقه .

ويقصد بتحويل الفقية بعملة اجنبية مجرد التصريح بذلك او القيد فى حسابات الانتفاقيات ، حيث ينشأ الحق بذلك فى الحصول على هذه العملات الاجنبية ، أما نقل العملة من بلد الى ائرى فانه عملية مالية تدخل فى نطاق تنفيذ التحويل بقبض هذه العملة ، بل ان هذه العملية المالية لا تتم على الاطلاق ويكتفى بمجرد القيد فى حسابات نصفى آخر الامر بالمقاصة بين الرصيدين الدائن والمدين .

كما يقصد بتهام الاستيراد او التصدير وصول البضاعة فعلا الى بلد المستورد . اما اجراءات سحب البضائع بعد ذاك من الدائرة الجمركية والتخليص عليها ، فانها اجراءات لاحقة لا تنصل بطبيعة عملية الاستيراد او التصدير ، وقد تطول او تقصر لاسباب واعتبارات مختلفة لا دخل لها بطبيعة العملية . وهذا هو المستفاد من نصوص اللائحة انجركية بالنسبة الى الرسوم الجمركية مفه ، ومن ثم يتعين القياس عليه فى حالة رسم الاستيراد لانه ضريبة جمركية يسرى فى شأنه ما يسرى على الرسوم الجمركية عامة .

ولما كانت رسالة الانذنة — فى الحالة المعروضة — قد استوردتها شركة ايسترن كويبمانى من امريكا بموجب ترخيص استيراد نص فيه على الدفع بالجنيهات المصرية فى حساب تصدير ، قد تم أداء ثمنها بحساب تصدير

للمصدر بالولايات الأمريكية في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ووصلت إلى مصر في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، نى قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ ، نلحه يتعين اعفاؤها من رسم الاستيراد المقرر بهذا القانون .

(فتوى ٤٢٢ في ١٩٥٧/٥/٦) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رسوم جهركية — الإفراج عن البضاعة ودفع الرسوم عنها دون الحصول على رخصة استيراد — وقوع هذا الإفراج بالمخالفة لاحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ — ان ذلك انه يتعين عند مصادرة البضاعة اعادة الامور الى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالإفراج الذى تم بالمخالفة للقانون ورد الرسم الذى دفع دون وجه حق .

ملخص الفتوى :

انه تاسيسا على ذلك اذ افراج عن البضاعة ودفع عنها الرسم دون الحصول على رخصة استيراد فان مثل هذا الإفراج يكون قد وقع بالمخالفة لاحكام القانون ويكون تحصيل الرسم قد تم على سبيل الخطأ ويتعين عند مصادرة البضاعة اعادة الامور الى وضعها الصحيح وعدم الاعتداد بالإفراج الذى تم بالمخالفة للقانون ومن ثم رد الرسم الذى دفع دون وجه حق .

ومن حيث ان الثالث ان السيدين /

قد استوردا سيارتين من الخارج دون الحصول على رخصة استيراد وعلى الرغم من ذلك تم الإفراج عن السيارتين وسداد الرسم الجبركى فمن ثم يحق لهما بعد مصادرة السيارتين استرداد الرسم الذى سبق لهما ادائه . . .

(فتوى ١٠٢٩ في ١٩٦٦/١١/١١) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

الامر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥ يحظر استيراد البضائع والمنتجات من الخارج الا بعد الحصول على رخصة استيراد — الاصل
انه في الاحوال التي يستلزم فيها المشرع الحصول على رخصة استيراد هو
عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقييم هذه الرخصة — اذا لم يتحقق
هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن البضاعة ويتخلف بالتالى اساس
استحقاق الرسم الجبرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من الامر العسكري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه
قد نصت على أن يحظر استيراد البضائع والمنتجات من اى بلد في الخارج
الا بعد الحصول على رخصة استيراد من وزارة المالية .، وفضت المادة
الثالثة بأن تصدر اداريا جميع البضائع والمنتجات التي تستورد بالمخالفة
لذلك ،

ومن حيث ان الاصل انه في الاحوال التي يستلزم فيها المشرع الحصول
على رخصة استيراد هو عدم جواز الافراج عن البضاعة الا بعد تقييم هذه
الرخصة بحيث اذا لم يتحقق هذا الامر يصبح من غير الجائز الافراج عن
البضاعة ويتخلف بالتالى اساس استحقاق الرسم الجبرى .

(فتوى ١٠٢٩ في ١١/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ — الفاؤه تراخيص الاستيراد
الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبدلة اذا لم تكن
هذه التراخيص قد استعملت — المقصود بلفظ الاستعمال — المعتمد على عملية
المبادلة يعتبر استعمالا للتراخيص .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن فرض رسم استيراد نصت على أن « يفرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ من القيمة الاجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة اجنبية أو بالقيود في حسابات الائتمانيات أو بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون ، ويعين وزير المالية والاقتصاد كيفية تحصيل هذا الرسم وشروط النحول » وتنفيذاً لذلك القانون أصدر وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ في ١٩٥٥/٩/١ ونصت المادة الرابعة منه على أن « تعتبر ملغاة تراخيص الاستيراد الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبادلة اذا لم تكن قد استعملت جزئياً أو كلياً » والخلاف قائم حول تحديد مخول لفظ « استعملت » الواردة بهذا النص ، فهل يكفى أن تقوم الشركة بالتعاقد على عملية المبادلة للقول بأن الترخيص قد استعمل ، ومن ثم لا يعتبر ملغى كما ذهبت الى ذلك (شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان) ، أم يشترط لاستعمال الترخيص أن تكون عملية الاستيراد قد تمت ، أي وصلت البضاعة بالفعل الى مصر حتى يمكن القول بأن الترخيص قد استعمل كما ذهبت الى ذلك (وزارة المالية) ومن ثم يلغى الترخيص اذا لم ترد البضاعة ؟ وفي الحق أن لفظ (استعمال الترخيص) بالمعنى الواسع يعنى مباشرة كل أثر من الآثار المترتبة على إصداره ، فالتعاقد على بيع القطن مقابل استيراد بضائع يعتبر أثراً من آثار الترخيص كما هو واضح في البيانات الواردة به ومن ثم يكون هذا التعاقد استعمالاً للترخيص ، ولاهمية هذا الآثار رأت وزارة المالية أن تحدد في ذات الترخيص أمام التعاقد بعد تحريره وقبل ١٩٥٥/٨/٣١ ، وبمجرد انهاء هذا العقد بين مصدر القطن في مصر وبين مصدر البضاعة من الخارج يودع هذا الأخير (مستندات شحن بضاعته) في بنك معتمد بالخارج ، وعلى هذا البنك أن يخطر البنك المحلى باستلامه تلك المستندات حتى يستطيع المصدر في مصر تصدير القطن . فكأن عملية التصدير أو الاسراء المالية لا تتم الا بعد تمام عملية المبادلة القانونية وهي عقد الخليفة ، وهي من ثم تعتبر من الآثار

المباشرة للعقد ، ومن الأثار غير المباشرة للترخيص ، اذ لولا ابرام العقد لما كانت هناك عملية اسيراد او تصدير .

ويبدو ان المشرع في القرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم يقصد من لفظ « الاستعمال » آخر الأثار المترتبة على الترخيص وهي عملية الاستيراد المادية ، لانه لو قصد الى ذلك لما نص على اعتبار التراخيص بلفظة اذا لم تستعمل جزئيا او كليا ، اذ ان عملية الاستيراد تنهى كل آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، ولم تعد هناك حاجة للنص على استنفاذه من الالفاء ، ولو شاء المشرع ان يحدد الاستعمال بمرحلة معينة من المراحل التي تمر بها آثار الترخيص بحيث يصبح وقد استنفذ الغرض منه ، لنص عليها صراحة ، فقد كان يستطيع ان يحدد الاستعمال بالتعاقد او بإيداع مستندات شحن البضاعة في البنك الخارجي او ببوعود ابلاغ ذلك البنك للبنك المحلي بإيداع المستندات او بتمام عملية الاستيراد ، ولكنه لم يفعل ، فدل بذلك على اتخاذ الاثر الاول للترخيص ، وهو التعاقد على المقايضة ، يحقق معنى الاستعمال . كذلك لا يمكن تفسير معنى لفظ الاستعمال الجزئي بمرحلة معينة اذا قصد به ذات الترخيص دون مراحل تنفيذه والقول بغير هذا يؤدي الى نتائج غير مقبولة ، فان تسليم مستندات الشحن للبنك في الخارج يعني ان البضاعة شحنت فعلا ، وهي في طريقها الى مصر ، وهذا الاجراء يوجب على المصدر في مصر تصدير القطن ، ولا يتصور ان يثنى الترخيص قبل تلم عملية الاستيراد بعد ايداع مستندات الشحن ، لان البضاعة تكون قد خرجت بذلك من ملك المصدر في الخارج واصبحت على ذمة المصدر اليه في مصر . واذا كانت شروط الترخيص قد خولت للمرخص له ان يتعاقد على مبادلة القطن بسلع اجنبية وحددت للتعاقد موعدا يبدأ من تاريخ تحرير الترخيص وينتهي في ١٩٥٥/٨/٢١ ، ثم تعاقد المصدر على البيع في خلال تلك المدة ، فانه يكون بذلك قد استعمل حقه المخول له بمقتضى الترخيص ، فلا يجوز المساس بهذا الحق انذى نشأت عنه التزامات وحقوق اخرى رتبها العقد ، اذ لو قصد المشرع في القرار الوزاري سالف الذكر بلفظ الاستعمال تمام عملية الاستيراد لتضمن حكما رجوعيا يمس حقوقا اكتسبت ، وترتبت عليها آثار معينة قبل صدور ذلك القرار ، ومثل هذه الحقوق لا يجوز اهدارها او المساس بها بغير نص صريح في

القانون ؛ وتد خلا القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ من مثل هذا النص (خصوصا وأن النعائد على عملية المبادلة يسمح بتعاقد المصدر مع المستوردين من الباطن في مصر) . ولا مفتح فيها ذهبت اليه ادارة النقد من أن المشرع في المادة الاولى من القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ قد وضع قاعدة تبين معاملة التراخيص الصادرة في شأن عمليات المبادلة ؛ اذ نص على فرض رسم استيراد بواقع ٧ ٪ على البضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية ، أو بالتقيد في حسابات الاتفاقات أو بعمليات مبادلة تم فيها الاستيراد أو التصدير قبل العمل بالقانون ؛ ذلك أن المشرع في موطن هذا النص لم يتعرض لإلغاء التراخيص ؛ وانما كان في صدد فرض رسم اضافي هو في حقيقته ضريبة على الوارد . ومن هنا كانت الحكمة في تحديد موعد استحقاق الضريبة باستيراد البضاعة فعلا . لذلك فإن النعائد على عمية المبادلة في المدة المحددة بالتراخيص يعتبر استعمالا للترخيص ؛ ومن ثم لا يجوز الفلأه متى ثبت بدليل مفتح أن التعاقد تم فعلا قبل ١٩٥٥/٩/١ تاريخ صدور انقرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ ؛

(فتوى ٤٨١ في ١٩٥٦/٧/٢٦) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

يعتبر الاعلان الصادر بتحديد أسعار الارز المملوك للحكومة دعوة للتفاوض وليس اجابا ومن ثم لا تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولا ولا تلزم الحكومة بلحاظتها .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا عذا الموضوع بجلسته المتعنتين في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين أنه يتلخص في أن وزارة التموين نشرت بعدد الجريدة الرسمية ائصار في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ اعلانا بأنها قررت تحديد أسعار بيع الارز المصري المعد للتصدير وبينت هذه الاسعار واشترطت دفع الثمن بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي والفرنك السويسري)

وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩١٠ قررت اللجنة العليا زيادة الاسعار السابقة بمقدار دولارين نلارز الممسوح ودولارين ونصف نيلاني الاصناف على ان تعتبر هذه الاسعار ثلثا اسسسيا نلزيادة التي سيطن عن موعدها ومكاتها الا ان هذا القرار لم ينشر في النجريدة الرسمية الا في ١٢ من يناير سنة ١٩١٠ .

وفي الفترة بين ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١١ من يناير سنة ١٩١١ كان بعض المصدرين قد تقدموا الى الوزارة بطلبات لتصدير كميات من الارز الى الخارج ولكن الوزارة لم تجبهم الى طلبهم . والارز موضوع النخلاف مملوك للحكومة بطريق الاستيلاء وان الاعلان مقصود به لولا البيع ثم الترخيص في التصدير .

ومحل البحث في هذا الموضوع هو ما اذا كان الاعلان المنشور في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩١١ يعتبر ايجابيا من جانب الوزارة ومن ثم تعتبر الطلبات المقدمة من المصدرين قبولاً يتم به العقد أم ان هذا الاعلان دعوة الى التفاوض ومن ثم لا ينعقد العقد الا بقبول انوزارة الطلبات المذكورة .

وبالاطلاع على الاعلان المشار اليه تبين انه ينص على ان وزارة النون ثروت تحديد لاسعار بيع الارز المصري المعد للتصدير على الوجه الاتي :

ويعد بيان الاسعار عين الاعلان مواصفات الارز المحدد سعره وطريقة تعبئته ونص على أن يكون هذا السعر خالصا للرسوم الجمركية ورسوم الصادر والعوائد البندية فقط وعلى أساس تسليم ظهر المركب وهو صاف ولا يشمل أية عمولة للمصدرين واشترط أن يدفع الثمن بالعملة الصعبة وهى الدولار الحر والفرنك السويسرى الحر ويجوز الدفع بالدولار لوغست بشرط موافقة وزارة المالية مقدما ثم يثبت بعد ذلك اسعار الارز المنصوص عليها في الاتفاقات التجارية .

والاعلان على هذا الوجه لا يمكن اعتباره ايجابيا .

لولا — لان صياغته لا تقيد هذا المعنى بل انها لا تنيد معنى البيع

من جانب الوزارة وانما بيان الشروط الواجب توافرها للتخصيص في التصدير
واهم هذه الشروط أن يكون الدفع بالعملة الصعبة لحاجة الحكومة اليها
وذلك لان هذه العملة تصبح ملكا للحكومة اذا كان الارز مملوكا لها ويمكنها
تملكها اذا كتلت مملوكة لغيرها طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٢
الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الاجنبى .

ثانيا — لان الاعلان لم يحدد كميات الارز التى يمكن تصديرها اى أن
محل الالتزام وهو من الكميات لم يعين في الاعلان بمقداره ومن ثم لا يصلح
هذا الاعلان ايجابيا فنعقد على اساسه العقد اذا صالف القبول فالتقول
باعباره ايجابيا يترتب عليه أن كل طلب يقدم الى الوزارة يعتبر قبولاً فنعقد
به العقد بينها وبين المتطلب ايا كانت الكمية المطلوبة وهى نتيجة لا يمكن
التسليم بها ولا يمكن أن تكرر الوزارة قد تصدتها بهذا الاعلان .

ولما كان الواضح من الاوراق ان الوزارة لم تقبل الطلبات التى تقدمت
لها ولم يكن ذلك تعسفا منها بل رُجئت قبولها حتى تتبين كفاية الكميات
الموجودة للاستهلاك المحلى أو عدم كفايتها من الحالة الاحصائية للحيوب
في البلاد ولانها كانت تفكر في ذلك الوقت في خط دقيق التقمح بالارز حتى
تواجه حالة البلاد من الخبز ولما صدر قرار لجنة التامين العليا بزيادة اسعار
الارز المحد للتصدير واشترط بيمه بزيادة كل عنى الوزارة أن تنزل على
هذا القرار اذ الملحوظ في تحديد هذه الاسعار واشترط المزايدة ودفع الثمن
الذى يرسو به المزايدة بالعملة الصعبة الموازنة بين حاجة البلاد الى العملات
انصعبة وحاجتها الى الحبوب .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الاعلان المنشور من وزارة التامين في
١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لا تعتبر ايجابيا وانما هو دعوة الى التفاوض ومن
ثم تعتبر الطلبات المقدمة من مسدري الارز ايجابيا ولا يتم التعاقد الا بقبوله من
بين الوزارة وهؤلاء المصدرين يلزمها بيع الارز لهم ولا مسئولية عليها في عدم
قبولها الطلبات التى تقدمت لها نتيجة الاعلان المذكور لانها لم تكن متعسفة
في الامساك عن القبول .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

مصابون في العمليات الحربية — استيراد سيارات صغيرة أو دراجة آلية مجهزة — رسوم جمركية — لحوال الإعفاء منها — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ في شأن استيراد عربات الركوب أو الدراجات الآلية للمصابين في العمليات الحربية واعفاؤها من الرسوم الجمركية — عبارات المادة الأولى من هذا القانون صريحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة أو دراجة آلية مجهزة مرة واحدة — عدم جواز تعداد أو تكرار استيراد عربة أو دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم الجمركية المستحقة — الحظر المثار إليه في المادة الرابعة من ذات القانون من تحريم التصرف في العربة أو الدراجة لمدة خمس سنوات لا يعنى امكان تكرار الاستيراد بعد مضي هذه المدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ المثار إليه تنص على انه « يجوز استيراد عربة ركوب صغيرة ذات أربعة سلندرات فائسل أو دراجة آلية مجهزة واحدة تخصص للاستخدام الشخصي لكل فرد من أفراد القوات المسلحة أو العاملين المعنّين فيها الذين أصيبوا أو يصابون في العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشلات والمكلفات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ونتج عن إصابتهم شلل أو فقد أحد الأطراف أو الذين تستدعى حالتهم من الفئات المثار إليها بقرار من المجلس الطبي العسكري المركزي تزويدهم بعربة ركوب أو دراجة آلية مجهزة .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على انه « تعفى عربات الركوب أو الدراجات الآلية المثار إليها في المادة (١) من الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المتوقعة بالاستيراد » .

وتنص المادة الرابعة على انه «يحظر التصرف في العربات أو الدراجات الآلية المثار إليها في المادة (١) بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية

لمدة خمس سنوات من تاريخ وصولها الى الاراضى المصرية ما لم تسدد الضرائب اتجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الاعفاء منها بالتطبيق للمادة (٢) ٤ .

ومن حيث ان عبارات المادة الاولى من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ سالف انكر تقضى صراحة بجواز استيراد عربة ركوب صغيرة او دراجة آلية مجهزة واحدة فانه لا يسوغ القول على خلاف النص بامكان تعداد او تكرار استيراد عربة او دراجة من النوع الموصوف بالنص بغير دفع الرسوم

الجبركية المستحقة *

ومن حيث انه لا حجاج بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ الذى حرم التصرف فى العربة او الدراجة لمدة خمس سنوات لاجازة تكرار الاستيراد بعد مضي خمس سنوات من تاريخ وصول العربة او الدراجة الى الاراضى المصرية على تقدير ان مدة الخمس سنوات تمثل العمر الافتراضى لوسيلة الانتقال — لان حظر التصرف بأى نوع من انواع المتصنعات خلال هذه المدة لا شأن له بالمعبر الافتراضى بل هو قيد يقابل ميزة انتمتع بالاعفاء الجبركى ، فحظر التصرف خلال مدة الخمس سنوات ليس بالحظر المطلق وانما يجوز التصرف مع سقوط الاعفاء .

ومن حيث انه علاوة على ذلك فان الطبيعة الاستثنائية لاحكام هذا القانون تحول دون تفسير نصوصه تفسيراً واسعاً اذ يتعين ان يقتصر الاستثناء بقدره ونو اراد الشارع اجازة الاستيراد مع الاعفاء من الرسوم الجبركية مرة كل خمس سنوات لما اعوزه النص على ذلك صراحة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى ان الاعفاء الجبركى المنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٥ يسرى لمرة واحدة بالنسبة لكل فرد .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

رسوم الوارد — استحقاقها على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها .

ملخص الفتوى :

ان رسوم الوارد تستحق على البضائع التي تدخل مصر بقصد استهلاكها أو تداولها فيها . ومن ثم لا تستحق هذه الرسوم على بضاعة ضبطلت خارج الحدود المصرية باعتبارها غنية حربية وادعتها بمصلحة الجبارك مخازن شركة الايداع على ذمة الفصل في امرها من مجلس الفئائم ولم يكن لاصحاب انبضاعة شأن في ادخلها الاراضى المصرية .

(فتوى ١٤ فى ١٠/١/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

استيراد اسمدة — عمولة توزيعها — صندوق موازنة اسمعارها —
موارده — قرار اللجنة المركزية للاقتصاديين فى ٢٨/٤/١٩٦٠ —
قصره استيراد الاسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية وانهيه الزراعة
المصرية ويك التسليف الزراعى — اقتراحه انشاء صندوق لموازنة اسمعار
الاسمدة — تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦ ٪ — سريان هذا التحديد على
كافة الهيئات التى سمح لها بالاستيراد — اعتبار الفرق بين اسمعار بيع
الاسمدة وبين اسمعار استيرادها مضافا اليها عمولة التوزيع من بين موارد
الصندوق المقترح انشاؤه — صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء
صندوق موازنة اسمعار الاسمدة بتمنيا اقتراح اللجنة الوزارية — الفزلم
الهيئات المستوردة للاسمدة بإداء الفرق المذكور للصندوق — عدم جواز
الاحتجاج بان تحديد العمولة قلصا على بعضها دون الآخر أو أن لبعضها
ظروف خاصة إذ أنها كانت تستورد الاسمدة قبل انشاء الصندوق — القانون
رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم ينسخ قرار اللجنة الوزارية فى ٢٨/٤/١٩٦٠ —
مثال بالنسبة للهيئة الزراعية المصرية .

ملخص النقوى :

تنص المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة على أن « تكون موارد الصندوق مما يأتى :
(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ٠.٠٠٠ ٪ » .

ومن حيث أنه ولئن كان هذا القانون لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الاسمدة المستوردة ، إلا أنه يبين من تتبع قرارات اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية الصلحة فى هذا الشأن أنه بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ قررت اللجنة أن يعهد بعملية الاستيراد والتوزيع الى كل من الهيئة الاقتصادية المصرية وشركة مصر للتجارة الخارجية وحددت اللجنة عمولة توزيع الاسمدة المستوردة بما يوازى ٦ ٪ ، ولم تقصر اللجنة هذه النسبة على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وإنما جاء تحديد النسبة علما بحيث يسرى على كل الهيئات التى تتولى توزيع الاسمدة المستوردة ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

والواضح مما سبق أن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة الذى عمل به اعتبارا من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ والمنشأ بناء على توصية اللجنة الاقتصادية فى قرارها بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ — لم يحدد عمولة التوزيع وإنما جعل من بين موارد الصندوق الفرق بين أسعار بيع الاسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفعلية مضافا إليها العمولة المقررة والمنهوم من ذلك أن العمولة المقررة هى التى سبق أن حددتها اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بما يوازى ٦ ٪ ، ذلك أن المادة ٣ من قانون انشاء الصندوق سالف الذكر قد نصت على أن « يقوم الصندوق بتحقيق الانخفاض الآتية :

(١) موازنة أسعار الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها .

(ب) العمل على توفير الاسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكافة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الإنتاج المحلى أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ..

وللصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كحيا بتحقيق الأغراض سالفة الذكر بما فى ذلك تحديد استيراد الاسمدة والجهات التى تتولى توزيعها ومنح إعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للاسمدة من خسائر تقضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار .

والموضح من تتبع الموضوع أن الصندوق — بناء على سلطته المذكورة — قد بنى القواعد والأسس التى سبق أن قررتها اللجنة الاقتصادية فى ١٩٦٠/٤/٢٨ .

ومن حيث أن الموضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون المصرية وبين صندوق موازنة أسعار الاسمدة هو تعرف ما إذا كان تحديد عمولة التوزيع بنسبة ستة فى المائة يسرى على الهيئة الزراعية المصرية أم لا .

ومن حيث أن الموضح من قرار اللجنة الوزارية المركزية للشئون الاقتصادية بالجلسة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨ أن اللجنة قررت فى البند ٢ من القرار أن تتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية المصرية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الأصناف والكميات التى يحددها لكل منها مجلس إدارة صندوق الموازنة الذى اقترحت اللجنة انشاءه . كما جاء فى البند ٤ من ذات القرار أن بين موارد صندوق الموازنة المزمع إنشاءه الفرق بين أسعار بيع الاسمدة المستوردة للمستهلك وأسعار استيرادها الفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

وحيث أن هذا القرار صريح فى أن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار الاستيراد إنما يسرى على كل الكميات التى سمح لها بالاستيراد والتوزيع ومنها الهيئة الزراعية المصرية ..

وحيث انه يبين من ذلك ان ما تقول به الهيئة الزراعية المصرية من انه ليس ثمة قرار يحدد عمولة التوزيع الذى تقسم به الهيئة للأسمدة المستوردة ، يخالف صريح قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فإن الهيئة تلزم بمراعاة العمولة المقررة وهى ٢.٦ ٪ ، وتلتزم قانونا بأن تؤدي الى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الترقى بين الأسعار المتعددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها للفعلية مضافا إليها عمولة التوزيع المذكورة .

ولا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفًا خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التى تهدف أساسا الى اربح .
ولن الهيئة أساسا لها اغراض عمية مبيية فى قانون انشائها رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التى تؤدي الى تحسين الانتاج الزراعى والحيوانى وتربية النباتات واصلاح التربة وانتقاء التقاوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات واكثر انبؤور وغير ذلك وأن جميع مبروفات هذه الأغراض العلمية تغطى من عمليات استيراد وبيع الأسمدة التى هى مصدر ايراد الهيئة الوحيد . فكل هذه ظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة — بمراعاة النسبة المحددة لها كعمولة لتوزيع الأسمدة المستوردة . وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التى يمكن عرضها على مجلس ادارة صندوق موازنة أسعار الأسمدة لى يقترح اعادة النظر باستصدار تشريع لتحديد — العمولة بالنسبة الى الهيئة ولكنها تلتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أى قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعنى الهيئة من أداء الفرق مع ملاحظة أن مثل هذا الاعفاء قد يستدعى النظر فيما اذا كانت الهيئة تستقر رغم ذلك فى الامتادة من نص المادة ٢ من ذلك القانون ، وهو يقتضى بجواز أن يمنح الصندوق اعانات لتعويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة او خفض الأسعار ، وذلك لأن الغنم بالقرم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما احتجت به الهيئة من أنها كانت تستورد الأسمدة قبل صدور قرار اللجنة الوزارية المركزية للشؤون الاقتصادية

بجلستها المنعقدة فى ٢٨/٤/١٩٦٠ ، ومن ثم فلا يعتبر هذا القرار منشئاً لحق الهيئة فى الاستيراد مقابل عمولة توزيع بنسبة ٦٪ — لانه فيما يتعلق بهذه النجدة فان الامر يستوى ان تكون الهيئة من الجهات المستوردة للاسمدة قبل ذلك القرار وان هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد اذ ان القدر المتيقن فى شأن الهيئة على كلا الفرضين انها تعتبر من الجهات الموزعة للاسمدة فى ٥/٥/١٩٦٠ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بتشياء صندوق موازنة اسعار الاسمدة ، ومن ثم فهى تخضع لاحكامه ومن بينها ما نصت عليه المادة السادسة منه من ان تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

(١)

(ب) الفرق الذى تحتته الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها انغطية مضافاً اليها عمولة التوزيع المقررة الامر الذى يتعين معه القول بوجود قيام الهيئة باعتبارها من الجهات المستوردة والموزعة للاسمدة بداء ذلك الفرق محسوباً على الاساس المتقدم .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما تحتج به الهيئة من ان تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ لا ينصرف اليها بل ان ذلك مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى وان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه قصد اغفال تحديد العمولة لترك الامر للجهات المختصة لتحديد بنسبة للهيئات المستوردة كل حسب ظروفها — فان ذلك مردود بأنه يبين من تقصى المراحل التشريعية التى مر بها تنظيم استيراد الاسمدة وتوزيعها ان وزارة المالية اصدرت كتابين برقم ٢٤/٢/١٦٨ فى ٢٤/١٠/١٩٤١ ، ٢/٦/١٩٤١ بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٤١ ان يكون الربح فى الاسمدة المستوردة عبارة عن ٧٥٪ من الثمن تسليم الميناء على ظهر عربات السكك الحديدية على ان يشمل هذا الربح جميع مصروفات الادارة والتخزين ويبين من هذين الكتابين ان الهيئة الزراعية انصرية (الجمعية الزراعية الملكية وقتئذ) كلفت من بين الهيئات المستوردة

والموزعة للأسمدة . وإن الحكومة تضمن للهيئات المستوردة كلفة ما يكفل لها عدم التعرض للخسارة وضمان ربح معتدل .

وبعد ذلك قررت الحكومة الاستيلاء على الأسمدة واحتكار استيرادها وتوريدها لضمان حسن توزيعها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، واستمر الحال كذلك الى أن صدر قرار وزارة التموين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ فى ١٩٤٩/٥/١ بإنشاء الاستيلاء على الأسمدة ومن ثم انتهت رقابة الحكومة على استيراد الأسمدة وتوزيعها ، وبالتالي رجع الحال الى ما كانت عليه قبل نظام الاستيلاء الى القواعد والأحكام التى تضمنها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٢/٣ ومن بينها ضمان الحكومة للهيئات المستوردة ، يؤيد ذلك أنه نيس من المنطق فى شيء أن تعود الحكومة الى الالتزام بضمان عدم تعرض الهيئات المستوردة للخسارة وضمان ربح معقول لها دون أن تكون هذه الهيئات ملتزمة باتباع نظام معين وإجراءات معينة للاستيراد تحت إشراف الحكومة أو من يسلط به ذلك كاللجنة الوزارية العليا للتموين ، ومن ثم يكون من البدهى أن يقابل التزام الحكومة بالضمان وجوب اتباع الهيئات المستوردة لما تضعه الحكومة من نظام لاستيراد السماد وهو النظام الذى قرره مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٧/٣ ، وذلك على خلاف ما تذهب اليه الهيئة فى كتابها المؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٤ من أن تجارة واستيراد السماد أصبح حراً دون التقيد بأى نظام أو أحكام بعد إلغاء رقابة الحكومة على استيراده وتوزيعه .

وقد أعقب ذلك أن أعلنت اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية النظر فى نظام استيراد الأسمدة وتوزيعها فقررت مجلسها رقم ٤٢ المنعقدة فى ١٩٦٠/٤/١٤ ما يلى :

(١)

(٢)

(٣) ينشأ صندوق لموازنة أسعار الأسمدة يمول من حصيلة رسم الاستيراد بنسبة ١٪ من اثنان الأسمدة المستوردة — وكذلك من فروق

اثمن بيع الأسمدة المستوردة في حالة رفع أسعارها لتتشى مع اثمان الأسمدة المنتجة محليا .

(٤) تصدد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من اسعار انتاج الأسمدة المحلية وبنفس النسبة من اسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

(٥) يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة وتعطى الوزارة إذن استيراد للجهة صاحبة ائسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

(٦)

ويتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٨ أصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يلى :

(١)

(٢) يقولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكيفيات التى يحددها لكل منهم المجلس المتوه عنه فى البند (١) .

(٣)

(٤) ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يقولى ادارته المجلس المتوه بالبند (١) ويتم تمويله بما يلقى :

(١)

(ب) الفرق بين اسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستهلك واسعار استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة على ذات الأسس التي تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية فى ٢٨/٤/١٩٦٠ المشار إليه .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أنه ولئن منح فى الجدول أن ما تضمنه قرار اللجنة انوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٤/٤/١٩٦٠ من تحديد لعمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الاسمدة المستوردة (سيف) إنما هو مقصور على بنك التسليف الزراعى والتعاونى دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة — أنه ولئن صح ذلك جدلا ، إلا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار إليه من تنظيم لهيئة استيراد الاسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨/٤/١٩٦٠ : إذ بعد أن كان القرار الأول ينص على أن تعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض بين جهات ثلاثة هى بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة انزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى أساس تحديد عمولة التوزيع — « لبنك » بنسبة ٦٪ من أسعار الوصول (سيف) نص القرار الثانى على اقتصار التوزيع على الجهات الثلاثة المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقا لما يحدده المجلس المنصوص عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الأسعار وعلى أن تتحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصار هذه النسبة على البنك دون الجهتين الأخريين بل ورد النص على الأمر الذى يتعين معه القول بأن تحديد العمولة بهذه النسبة إنما يمسى لكل من الجهات الثلاثة التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

يؤيد ذلك أن القول بغيره تهشيم مع منطق الهيئة القائل بأن لها وضعاً خاصاً يختلف عن وضع البنك باعتبارها هيئة تقوم أساساً على البحث العلمى بينما البنك مؤسسة تجارية هذا القول يؤدي بحسب المنطق الذى

بنى عليه الى عدم التزام شركة مصر للتجارة الخارجية هي الاخرى بإداء عمولة التوزيع للصندوق طالما أن تحديد هذه العمولة — في رأى الهيئة — مقصور على البنك وحده دون الهيئات الاخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، هذا بالرغم من كون الشركة مؤسسة تجارية شأنها في ذلك شأن البنك الأمر الذى يتضح معه بجلاء أن التفرقة التى تقول بها الهيئة بينها وبين البنك للالتزام بإداء الفرق المشار اليه للصندوق — فضلا عن افتقارها للسند الذى تقوم عليه طبقا للتطور التشريعى لتنظيم عملية استيراد الأسمدة وتوزيعها على النحو السالك بيبائه فاته تقيم تفرقة اخرى في الالتزام بإداء ذلك الفرق بين جهتين متحيتين في الطبيعة والأهداف وهما البنك وشركة مصر للتجارة الخارجية وهو ما لا يستقيم حتى ونفسا لمنطق الرأى الذى تذهب اليه الهيئة .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن ما جاء بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ١٩٦٠/٤/٢٨ قد نسخ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وبالتالي لا يصح تطبيق أحكام ذلك القرار في شأن الهيئة — ذلك أن العكس هو الصحيح إذ أن ذلك القانون لم يصنر إلا تنفيذًا لقرار اللجنة المشار إليه وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق لموازنة أسعار الأسمدة على ذات الأسس بالأحكام التى ضمنها اللجنة قرارها المذكور الأمر الذى يقطع بأن هذه الأحكام مازالت قائمة ولم ينسخها القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، وإذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وإنما اكتفت تلك المادة بالنص على « عمولة التوزيع المقررة » فإن ذلك لا يتضمن نسخا أو إلغاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار إليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ إذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة — أنه إذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة فأنما يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة في قرارها المشار اليه .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة الزراعية المصرية تلتزم بأن تؤدي إلى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق الذى تحققه بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة بين تكاليف استيرادها

الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة وهي ٦٪ وذلك تنفيذا لحكم المادة ٦ من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

(١٦ ، ١٧ / ٢٩٣ / ٧٤٩ — جلسة ١٩٦٢ / ٦ / ٥) .

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

قرار اللجنة الاقتصادية المركزية في ١٩٦٠ / ٤ / ٢٨ بقصر استيراد الأسمدة على شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف للزراعى — نصه على اقتراح انشاء صندوق موازنة للأسمدة تؤدي اليه الهيئات المستوردة عمولة توزيع قدرها ٦٪ — صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بانشاء صندوق موازنة اسعار الأسمدة متبنيا ذات الاسمى التى تضمنها قرار اللجنة — نصه على ان تتكون موارد الصندوق من الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الاسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع المقررة — التزام الهيئة الزراعية المصرية بمراعاة نسبة العمولة المقررة بقرار اللجنة وهي ٦٪ — لا يفر من هذا النظر عدم تحديد القانون نسبة معينة — لا محل لتحدى الهيئة بانها لا تهدف اساسا الى الربح وانما تسعى الى تحقيق اغراض علمية ما دام النص علما — القول بان هذا التفسير سيؤدى الى استلزام تعديل القانون عند الرغبة فى تعديل تحديد الجهات التى لها حق الاستيراد لو تعديل نسبة العمولة — لا محل له ما دام تحديد الجهات المشار اليها ونسبة العمولة لم يرد فى نص القانون — احتفاظ قرار اللجنة بما تضمنه من احكام بمبرتيته التشريعية — احتياج الهيئة الزراعية المصرية بان قرار وزير التوامين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ترتب عليه عدم ضمان الصفقات التالية له — مردود بان الصندوق المنشأ سنة ١٩٦٠ ضامن لما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر مما اوجب تقرير الصندوق مقابل ذلك فى الحصول على التكاليف الفعلية للاستيراد مضافا اليها عمولة التوزيع .

ملخص الفتوى :

ان اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية قررت بجلستها المعقودة فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ما يأتى :

٢ — . . .

٢ — ينشأ صندوق لموازنة أسعار الأسمدة يعول من حصيلة رسم الاستيراد بنفسية ٦٪ من ائتمان الأسمدة المستوردة ، وكذلك من فروق ائتمان الأسمدة المستوردة في حالة رفع ائتماتها لتمشى مع ائتمان الأسمدة المنتجة محليا .

٤ — تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى بمقدار ٦٪ من أسعار انتاج الأسمدة المحلية ، وينفس النسبة من أسعار الوصول « سيف » للأسمدة المستوردة .

٥ — يقوم كل من بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية بتقديم عروض الى وزارة الاقتصاد عن استيراد الأسمدة ، وتعطى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة انسب العروض من الجهات الثلاثة المتقدمة .

وبتاريخ ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اصدرت اللجنة الاقتصادية المركزية قرارا نص على ما يلى :

١ — . . .

٢ — يتولى كل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى استيراد الاصناف والكيكالت التى يحددها لكل منهم المجلس المنوه عنه فى البند (١) .

٣ — . . .

٤ — ينشأ بقرار جمهورى صندوق موازنة يتولى ادارته المجلس المنوه عنه بالبند (١) ويتم تمويله مما يأتى :

(١)

(ب) الفرق بين أسعار بيع الأسمدة المستوردة للمستهلك واسعار استيرادها الفعلية مضافا اليها عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ .

ثم صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الأسمدة ، على ذات الأسس التى تضمنها قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ والمشار إليه ، ونص فى المادة السادسة منه على أن « تتكون موارد الصندوق مما يأتى :

(١)

(ب) الفرق الذى تحققه الجهات الموزعة بين الأسعار المحددة لبيع الاسمدة وبين تكاليف استيرادها الفطرية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة .

ومن حيث أنه ولئن كنن القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لم يتضمن النص على تحديد عمولة معينة لتوزيع الاسمدة المستوردة وإنما نص - فحسب - على أن من بين موارد صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين أسعار الأسمدة المستوردة وتكاليف استيرادها الفطرية مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة ، إلا أنه من المفهوم أن العمولة المقررة هى تلك التى سبق أن حددتها اللجنة الاقتصادية المركزية بقرارها الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، بما يوازى ٦٪ ، وهى النسبة التى صرحت اللجنة المذكورة على أساسها لكل من شركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، بتوزيع الأسمدة المستوردة ، ولذلك فإن تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ إنما يصرى على كل الهيئات التى سمح لها باستيراد الأسمدة وتوزيعها ، ومنها الهيئة الزراعية المصرية ، بمستوى نى ذلك أن تكون هذه الهيئة من الجهات المستوردة للأسمدة قبل قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، أو أن هذا القرار هو الذى رخص لها بالاستيراد ، ما دام أن الهيئة تعتبر من الجهات الموزعة للأسمدة فى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه . ومن ثم فلتزمت الهيئة المذكورة ببراعة نسبة العمولة المقررة بمقتضى القرار سالف الذكر ، وهى ٦٪ كما تلتزم قانونا بأن تؤدى إلى صندوق موازنة أسعار الأسمدة الفرق بين الأسعار المحددة لبيع الأسمدة المستوردة وبين تكاليف استيرادها مضافا إليها عمولة التوزيع المذكورة .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما تقول به الهيئة من أن لها ظروفها خاصة تختلف عن ظروف البنوك والشركات التجارية التي تهدف أساسا إلى الربح ، وإن لتهيئة أساسا أغراض علمية مبينة في قانون أنشائها رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ منها القيام بالبحوث التي تؤدي إلى تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وتربية النباتات وإصلاح التربة وانتقاء انتقوى واستنباط السلالات وتحسينها ومقاومة الآفات وأكثر البنود وغير ذلك وأن جميع معروفات هذه الأغراض العلمية تغطي من عملية استيراد وبيع الأسمدة التي هي مصدر إيرادات الهيئة الوحيد ، بكل هذه الظروف خاصة لا تحول دون التزام الهيئة بمراعاة النسبة المحددة لها كمهونة لتوزيع الأسمدة المستوردة ، وقد تكون هذه الظروف من بين الأسباب التي يمكن عرضها على مجلس إدارة صندوق وموازنة أسعار الأسمدة لكي يعيد النظر في تحديد العمولة بالنسبة إلى الهيئة . ولكنها ملتزم بالنسبة الحالية طالما أنه لم يصدر أي قرار بتغيير نسبة هذه العمولة ، وطالما لم يعدل القانون الخاص بصندوق موازنة الأسعار بما يعفى الهيئة من أداء الفرق . مع ملاحظة أن مثل هذا الإعفاء قد يستدعي النظر فيها إذا كانت التهيئة تستمر رغم ذلك في الاستفادة من نص المادة الثانية من ذلك القانون ، وهو يقضى بجواز أن يمنح الصندوق إعانات لتعويض ما تتعرض له الجهات المستوردة من خسائر تقتضيها عمليات الموازنة أو خفض الأسعار وذلك لأن الغرم بالغرم .

ومن حيث أنه ولئن كان ما تضمنه قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر بجلستها المنعقدة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ من أسعار وصول الأسمدة المستوردة (سيف) إنما هو مقصور على بنك التسليف الزراعي والتعاوني دون الهيئات الأخرى المستوردة والموزعة للأسمدة ، إلا أنه يبين بجلاء أن ما تضمنه قرار اللجنة المشار إليه من تنظيم لعملية استيراد الأسمدة سواء بالنسبة لتحديد الجهات المستوردة أو بالنسبة لتحديد عمولة التوزيع ، قد عدل عنه بقرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ ، إذ يعد أن كان القرار الأول ينص على أن تعفى الوزارة إذن الاستيراد للجهة صاحبة أنسب العروض بين جهات ثلاث هي

بنك التسليف الزراعى والتعاونى والهيئة الزراعية وشركة مصر للتجارة الخارجية وعلى اساس تحديد عمولة التوزيع - (البنك) بنسبة ٦٪ من اسعار الوصول (سيف) ، نص القرار الثانى على اقتصر التوزيع على الجهات الثلاث المذكورة بحيث تعطى كل منها حصة تستوردها محددة من حيث الصنف والكميات وفقا لما يحدده المجلس المصوم عليه فى البند (١) من ذلك القرار وهو مجلس ادارة صندوق موازنة الاسعار ، وعلى ان تتحدد عمولة التوزيع بنسبة ٦٪ ، ولم يرد فى هذا القرار ما يفيد اقتصر هذه النسبة على البنك دون الجهتين الاخرين بل ورد النص علما الامر الذى يتعين معه القول بان تحديد العمولة بهذه النسبة انما يسرى بالنسبة لكل من الجهات الثلاث التى اقتصر عليها الاستيراد وهى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الاولى من الملاحظات التى ليدونها الهيئة انزراعية المصرية - وهى الخاصة بصدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة ، بعد قرار اللجنة الاقتصادية المركزية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، وعدم تحديد هذا القانون عمولة التوزيع ، مما يقتضى صدور قرار آخر بتحديد بنسبة الى الهيئة الزراعية - فان القانون سالف الذكر انما صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المركزية المشار اليه ، وبناء على توصيتها بإنشاء صندوق موازنة اسعار الاسمدة ، على ذات الاسس والاحكام التى ضمنتها اللجنة قرارها المذكور الامر الذى يقطع بئن هذه الاحكام ما زالت قائمة ، ولم ينسخها ذلك القانون بل هو قد تبناها وثبتها ، واذا كانت مادته السادسة لم تحدد عمولة التوزيع وانما اكتفت تلك المادة بالقص على « عمولة التوزيع المقرره » فان ذلك لا يتضمن نسخا او الفاء لما نص عليه قرار اللجنة المشار اليه من تحديد لتلك العمولة بنسبة ٦٪ ، اذ من المفهوم وقد صدر القانون بناء على توصيات اللجنة - ومن بينها تحديد العمولة بتلك النسبة - انه اذا ما نصت مادته السادسة على عمولة التوزيع المقررة ، فانما يكون المقصود هو العمولة محددة بالنسبة التى عينتها اللجنة فى قرارها المشار اليه ، ولما كان تحديد عمولة التوزيع فى قرار اللجنة الاقتصادية المذكور بنسبة ٦٪ قد جاء علما ومطلقا ، ومن ثم فانه يسرى بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى

سمح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية ، وبالتالي فلا يكون ثمت موجب لصدور قرار آخر بتحديد عمولة التوزيع بالنسبة لى الهيئة المذكورة ، بعد صدور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الفكر ..

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثانية — وهى الخاصة بما جاء فى قرار اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٩٦١ من ان المقصود بالقرار الذى اتخذته بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ بشأن عمليات الاسمدة ، هو تخفيض سعر عمولة بنك التسليف الزراعى والتعاونى من ٧ ٪ الى ٦ ٪ على نفس الاسس التى كانت تحسب عليها العمولة الاولى ، وان هذا القرار لاحق على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ وعلى صدور قانون انشاء الصندوق ، وانه لا شك قرار مفسر ، وانه لو كان المقصود الزام الهيئة بان تؤدى للصندوق ما يزيد على نسبة الـ ٦ ٪ لنص على ذلك صراحة — هذه الملاحظة ليست منتجة فى خصوص هذا الموضوع ذلك انه اذا كانت الهيئة الزراعية قد اعتمدت قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ قرارا مفسرا وهو — فى حقيقته — قرار مفسر لقرار اللجنة الصادر فى ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، فيما يتعلق بتفسير المقصود فى هذا القرار من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف بمقدار ٦ ٪ واعتبار ان المقصود بذلك هو تخفيض هذه العمولة من ٧ ٪ الى ٦ ٪ ولم يتعرض قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ للقرار الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ بالتفسير أو التأويل أو التعديل أو الالغاء ، كما وانه لم يصدر تنفيذا للقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وانما تقتصر — فحسب — على الخصوصية التى صدر بشأنها والخاصة بتفسير المقصود بها تضمنه قرار ١٤ من ابريل سنة ١٩٦٠ من تحديد عمولة التوزيع لبنك التسليف ٦ ٪ — ومن ثم فانه لا اثر لصدور قرار ٥ من يناير سنة ١٩٦١ على قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ اذ يبقى هذا القرار الاخير قائما ونفذ المفعول ومساريا فيما يتعلق بتحديد نسبة عمولة التوزيع المقررة بالنسبة الى جميع الجهات والهيئات التى تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة — ومنها الهيئة الزراعية المصرية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الثالثة — وهى ان الالتزامات المالية لا يمكن ان تؤخذ بطريق الاستنتاج ، وانه يجب أن تفسر النصوص الخاصة

بها في أضيق الحدود ، وأنه متى كان الامر يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى الهيئة الزراعية فإن المصلحة العامة تقتضى عرض الامر من جديد على الجهات المختصة لبدء رأيها في مدى التزام هذه الهيئة — هذه الملاحظة لا أساس لها من الواقع ، ذلك أن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ واضح وصريح في تحديد عمولة التوزيع المقررة للجهات والهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة بنسبة ٦٪ ، وهو لم يقصد تحديد هذه النسبة على بنك التسليف وحده ، دون غيره من الجهات الأخرى المشار إليها ، ومنها الهيئة الزراعية ، وعلى ذلك فإن تحديد نسبة عمولة التوزيع بـ ٦٪ بالنسبة الى الهيئة المذكورة لا يعتبر من باب الاستنتاج والقياس أو التوسع في تفسير أحكام قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، والامر في هذه الخصوصية لا يحوطه الغموض أو الشك بالنسبة الى تلك الهيئة .

وإذا كانت المصلحة العامة — كما تراها الهيئة الزراعية — تقتضى عرض الامر على الجهات المختصة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع قائلينا من ذلك ، لا لازالة الغموض والشك فيما يتعلق ببدء التزام الهيئة بالنسبة المقررة لعمولة التوزيع ، وإنما لاعادة النظر فيما إذا كان يجوز إعفاء هذه الهيئة من الالتزام بذلك النسبة ، مراعاة لظروفها وما تقوم به من أبحاث علمية تقتضى مزيدا من الموارد المالية لمواجهة الأعباء على عاتقها في هذا المجال .

ومن حيث أنه فيما يختص بالملاحظة الرابعة — وهي الخاصة بالنتائج الخطيرة التي تترتب على التسليم بأن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ صريح في التزام الهيئة الزراعية بنسبة عمولة التوزيع المقررة فيه ، وأن صغور القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ قد ثبت هذا القرار — فإنه بالنسبة الى النتيجة الأولى التي أشارت اليها الهيئة المذكورة — وهي اقتصر استيراد الاسمدة على الجهات التي حددها القرار المذكور (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والهيئة الزراعية) وعدم امكان استناد عملية الاستيراد الى غير هذه الجهات الا بتعديل القانون سلف الذكر ، ما دام أن هذا القانون قد ثبت القرار المشار اليه وتبناد واصبح جزءا منه ، وذلك على خلاف الواقع من الترخيص لعدد من الجهات باستيراد وتوزيع الاسمدة دون تعديل القانون — فإنه يتعين مراعاة أن القول بأن القانون رقم ١٦٤ لسنة

١٩٦٠ قد تبني الأحكام التي تضمنها قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ وثبتها ليس معناه اعتبار أن هذا القرار قد أصبح جزءا من القانون المذكور ، أن المقصود بذلك هو أن هذا القانون قد صدر تنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية المشار إليه ، وبناء على توصياتها بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة على ذات الاسس والأحكام التي ضمنها اللجنة قرارها المذكور ، ومن ثم فإن قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ لم يزل محتفظا بمرتبة التشريعية ، ولم يرتق الى درجة القانون ، الذي لا يجوز تعديل أحكامه إلا بقانون آخر وهو من ناحية أخرى لم يصبح جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ — ونظرا للخبر الذي خلصت اليه الهيئة الزراعية — ويقتضى أن تعديل ما تضمنه ذلك القرار من أحكام ، لا يتطلب تعديل القانون المشار إليه ، ما لم يتضمن هذا القانون بالنص حكما مبررا في القرار سالف الذكر . ولما كان القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ لم يتضمن في نصوصه تحديد أجهزة التي تقسم عملية استيراد وتوزيع الاسمدة — طبقا للتحديد الذي تضمنه قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ — فإن اسناد عملية استيراد وتوزيع الاسمدة الى غير الجهات التي يحددها هذا القرار لا يتطلب تعديل القانون المشار اليه . ومن جهة أخرى فإن القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ في المادة الثانية منه بتحويل صندوق موازنة أسعار الاسمدة سلطة تحديد استيراد الاسمدة والجهات التي تتولى توزيعها ومعنى ذلك أن الصندوق هو الذي يقوم بإسناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى الجهات والهيئات ، ومن ثم فإن الأمر لا يحتاج — في هذه الحالة — الى تعديل القانون ، لاسناد عمليات الاستيراد والتوزيع الى هيئات أو جهات أخرى ، غير تلك التي كان قد حددها قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ (بنك التسليف وشركة مصر للتجارة الخارجية والعيونة الزراعية) .

اما بالنسبة الى النتيجة الخاصة بعدم جواز تخفيض أو زيادة عمولة التوزيع الا بتعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، فإن هذه النتيجة مترتبة — في رأى الهيئة الزراعية — على صيرورة قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ جزءا من القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، وهو ما سبق القول بفساد سندده فليس معنى تبني القانون المذكور لأحكام القرار المشار اليه وتبنيها أنها أصبحت جزءا منه ، وإنما معنى ذلك أن هذا القانون لم ينسخ أحكام ذلك القرار .

ومن ثم فلذا كان مقتضى ذلك هو اعتراف القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بنسبة عمولة التوزيع كما حددها قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، الا انه لا يترتب على ذلك اعتبار هذه النسبة محددة بمقتضى القانون المذكور . بحيث لا يجوز تعديلها الا بتعديل هذا القانون . واذا كتلت المادة انسلاسة من القانون سالف الذكر قد عبرت عن نسبة عمولة التوزيع المشار اليها بانها « عمولة التوزيع المقررة » ، فانها لم تقصد تحديد هذه العمولة بنسبة ٦ ٪ بصفة دائمة ، بحيث تغل يد الجهة الادارية المختصة عن تعديل هذه النسبة ، تبعا لتغير ظروف انتاج واستيراد الاسمدة وعلى ذلك فانه لا يجوز تعديل نسبة عمولة التوزيع المحددة في قرار ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ — سواء بالتخفيض او ازيادة — بقرار من الجهة الادارية المختصة ، دون تعديل القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ ، اذ ان هذا القانون لم يتضمن في نصوصه تحديدا لتلك النسبة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بالملاحظة الخامسة ومضمونها انه بعد صدور قرار وزير التكوين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ ، لم تضمن الحكومة الا الصفقات التى كان متفقا على استيرادها قبل صدوره ، دون الصفقات التى تم استيرادها بعد ذلك ، وان الظروف تغيرت بعد ذلك ، فدخل سوق الاستيراد أفراد وجهات كثيرة ، وخرج السداد من التسعيرة الجبرية ، ولم يخضع لنسبة معينة من الربح . وظل الامر كذلك الى ان أعيد انسداد الى جدول التسعيرة دون أن تضمن الحكومة اى ربح للمستوردين او الموزع أو ما قد يلحقها من خسارة نتيجة العوامل التجارية وصدور التسعيرة ، وان بنك التسليف قد التزم وحده بعدم زيادة ربحه على ٧ ٪ ، وذلك بناء على اتفاق ودى بينه وبين وزارة المالية ووزارة التكوين ، ولم يصدر به اى قرار من اية جهة وان هذا الاتفاق لم تلخذه به الهيئة الزراعية ، ولم تلزم به هى ولا غيرها من المستوردين — هذه الملاحظة لا اساس لها ، ذلك ان تغير الظروف عقب صدور قرار وزير التكوين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بلغاء الاستيراد على الاسمدة لا اثر له فى هذا الموضوع اذ ان هذا الموضوع قيد أعيد تنظيمه بمقتضى قرارى اللجنة الاقتصادية الصلحين فى ١٤ ، ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، وبالتعاون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة . وقد تضى هذا القانون فى المادة الثمانية منه بان يقوم الصندوق المذكور بموازنة

أسعار الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكلفة أنواعها ، والعمل على توفير الأسمدة المنتجة محليا والمستوردة بكلفة أنواعها للمستهلكين بالأسعار المناسبة والحد من ارتفاع أسعارها . بسبب ما قد يطرأ على تكاليف الإنتاج المحلي أو على تكاليف الاستيراد من ارتفاع ، وإن للصندوق اتخاذ ما يراه من الوسائل كتيلا بتحقيق الأغراض سلفة الذكر ، بما في ذلك تحديد استيراد الأسمدة والأجهات التي تتولى توزيعها ، ومنح إعانات لتعويض ما يتعرض له المستوردون أو المصانع المنتجة للأسمدة من خسائر تقتضيها عنيفات الموازنة أو خفض الأسعار . ومعنى ذلك أن صندوق موازنة أسعار الأسمدة أصبح يضمن تغطية ما قد يتعرض له المستوردون من خسائر ، ولما كانت الهيئة الزراعية من الهيئات التي تقوم باستيراد وتوزيع الأسمدة . فلا شك أن الصندوق يضمن ما قد يتعرض له هذه الهيئة من خسائر . وعلى ذلك فإنه ولئن كان ضمان الحكومة قد ناسب بعض المفاوضات في الفترة التي أعقبت صدور قرار وزير الترميم رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه — على نحو ما جاء بملاحظة انهاء الزراعة — إلا أن هذا الضمان أصبح ثابتا بمقتضى القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ سلف الذكر . ولا شك أن هذا الضمان يقتضى أن يقبله حق صندوق موازنة أسعار الأسمدة في الحصول على الفرق بين التكاليف الفعلية لاستيراد الأسمدة مضافا إليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ وبين الأسعار المحددة لبيع تلك الأسمدة المستوردة ؛ وذلك كمورد من موارد هذا الصندوق — طبقا لنص المادة السادسة من القانون المذكور — وحتى يستطيع الصندوق أن ينفهض بتحقيق الأغراض المنوطة به ، منها ضمان خسائر المستوردين .

وإذا كان تمت اتفاق ودي بين بنك التسليف وبين وزارة المالية (الخزائن) ووزارة الترميم معمم زيادة ربح البنك من عملية استيراد وتوزيع الأسمدة وتوزيع الأسمدة على ٧٥ ٪ ، فإن هذا الاتفاق قد الفاه قرار اللجنة الاقتصادية الصادر في ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة عمولة التوزيع للبنك بـ ٦ ٪ ، المفسر بقرار اللجنة الصادر في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ ، فهذان اقراران يقصدان فعلا بنك التسليف وحده بذلك التحديد ، إلا أن هذا لا اثر له على كون قرار ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٠ قد حدد نسبة

عمولة التوزيع بـ ٦ ٪ بالنسبة الى جميع الهيئات والجهات المصرح لها باستيراد وتوزيع الاسمدة ، ومن بينها الهيئة الزراعية المصرية .

ويخلص مما تقدم جميعا ان الملاحظات التي ابدتها الهيئة الزراعية المصرية على رأى الجمعية العمومية السابق ابدأه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٢ بخصوص هذا الموضوع — هذه الملاحظات لا أساس لها من الصحة على الوجه السابق ايضاحه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق ابدأه بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٦٢ ، وطبقا لحكم المادة السادسة من انقائون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء صندوق موازنة أسعار الاسمدة ، فان الهيئة الزراعية المصرية — باعتبارها من الجهات التي تقوم باستيراد وتوزيع الاسمدة — تلتزم بأن تؤدي الى التصنوق المذكور الفرق الذى حقه بين الاسعار المحددة لبيع الاسمدة المستوردة ، وبين تكاليف استيرادها الفطية مضاعفا اليها عمولة التوزيع المقررة بنسبة ٦ ٪ كما سبق ان حددتها قرار اللجنة الاقتصادية الصادر فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٠ .

(مفتوى ١٧٥ فى ١٥/٢/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

استيراد سيارة — تسجيل البيان الجمركى — تقدير قيمتها — حساب الضريبة الجمركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعى وليس سعر الصرف الرسمى الذى حددته وزير المالية فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى عن السيارة المستوردة لا محل للمنازعة حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ لعدم جديّة هذه المنازعة فى جملتها أساس ذلك : ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ١١ لسنة ٧ ق عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٤/١ وما قضت به اتفقوى رقم ٢١ لسنة ٦ عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٢/٥ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان وتلق المنازعة المظلة تمكها احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك الصادر في ١٢/٦/١٩٦٣ والممول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٦٣ طبقا لحكم المادة الثالثة من قانون اصداره وتطور المنازعة المظلة حول قاعدة جلب ثمن السيلة استيراد المدعية بالعملة المصرية نظرا لتقييمها في الاوراق بالنقد الاجنبى ولا تمتد المنازعة الى التعريف الجبركية والبند الجبركى الذى يجب ان تعامل به واقعة استيراد سيلة المدعية المينة في الاوراق . ويتضح من قراءة احكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ان المشرع جعل من واقعة دخول البضائع الواردة الى اراضى مصر اتسبب المنشئ لاستحقاق ضرائب الواردات المقررة في التعريف الجبركية علاوه على الضرائب الاخرى المقررة وذلك طبقا لحكم الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون المذكور . وتقضى الفقرة الثالثة من 'المادة الخامسة من القانون المذكور بان تحصل 'ضرائب لجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق على الواردات والصادرات وفقا للقوانين والقرارات والمنظلة منها . وحظرت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة الافراج عن اية بضاعة قبل تمام الاجراءات الجبركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك فى القانون . وعلى ذلك تكون واقعة الاستيراد ودخول البضائع الواردة الى اراضى مصر هى الواقعة المشئة لاستحقاق الضريبة الجبركية وفقا للتعريف الجبركية التفسيرية وقت دخول البضائع الواردة الى اراضى جمهورية مصر . اما واقعة الافراج عن البضائع بمنظمتها اتعلم الاجراءات الجبركية واداء الضرائب والرسوم الجبركية ولو استمرت البضائع تحت يد الجمارك داخل الدائرة الجبركية لاي سبب من الاسباب . ثم جاءت المادة العاشرة وشرعت تحفظا في صالح الخزانة العامة اذ انها تقضى بان تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريف الجبركية على البضائع التى لم تكن قد ادبت عنها الضرائب الجبركية . ومؤدى تعديل التعريف الجبركية انه بعد دخول البضائع الواردة اراضى جمهورية مصر واستحقاق الضريبة الجبركية عليها بسعر التعريف الجبركية بها قانونا بمجرد دخولها الى اراضى البلاد فانه تسرى التعديلات الجديدة على التعريف الجبركية على البضائع الواردة التى لم تكن

قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية واثبتت الضرائب الجمركية عنها : فان كانت الواردات قد تمت بشأنها الإجراءات الجمركية واثبتت الضرائب الجمركية المستحقة عليها واستمرت البضائع داخل الدائرة الجمركية ثم تعطلت التعريف الجمركية عليها حال كونها ما زالت داخل الدائرة الجمركية — فان تعطل التعريف الجمركية لا يسرى عليها لانها تعتبر في حكم البضائع المفرج عنها حكما — لا فعلا وواقعا اذ يسرى التعطيل الجديد في التعريف الجمركية على البضائع التي لم تنتم بشأنها الإجراءات الجمركية ولم تؤد عنها الضرائب الجمركية المستحقة على الواردات التي تدخل الى اراضى البلاد وانضرائب الجمركية طبقا لحكم المادة الحادية عشرة من قانون الجمارك اما ضرائب قيمية تحسب على اساس سنة نقدية من قيمة البضائع بحسب حالتها وقت تطبيق التعريف الجمركية وطبقا لجدولها . واما ضرائب نوعية فتحسب على اساس نوع السلعة ووزنها وحجمها وتستوفى ككلمة ، بصرف النظر عن حالة البضائع — ما لم تتحقق الجمارك من اصليتها بثلث نتيجة قوة قاهرة او حادث جبرى وعندئذ يجوز انقاص الضريبة النوعية بنسبة ما لحق البضاعة من تلف : ولما كانت الضريبة القيمية تحسب على اساس نسبة مئوية من قيمة السلعة فقد تكفلت المادة ٢٢ من القانون ببيان القيمة الواجب اضرار عنها فى حالة البضائع الواردة والموضوع عنها فى بلد المنشأ او البلد المصدر بالمعاملات الاجنبية — أى بعملة بلد المنشأ او البلد المصدر بالمعاملات الاجنبية — أى بعملة بلد المنشأ او ابلد المصر . وطبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك تكون قيمة البضائع الواردة الواجب الاقرار عنها هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجبرى المقدم عنها فى مكتب الجمرک اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشترى ويقلع مستقل احدهما عن الاخر على اساس تسليمها فى ميناء المستورد بافتراض تحمل البائع (أى البائع الاجنبى للمستورد المصرى) جميع التكاليف والضرائب والرسوم والتنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها فى ميناء البلد المستورد ، ولا يدخل فى هذا الثمن ما يتحصله المشتري (أى المستورد المصرى) من الضرائب والرسوم والتنفقات الداخلية فى ابلد المستورد (مصر) ويقصد بالتنفقات جبر ا شحن والنقل والتأمين والعمولة والمهمرة وغيرها حتى ميناء التفريغ واذا كانت القيمة موضحة فى أوراق المستورد المصرى بنقد

اجنبى أو بحسابات اشتراكات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضائع مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يقرها وزير الخزانة . وعلى ذلك فاحكام الفصل الثانى من قانون الجمارك (المواد من ٥ الى ١٢) تنقل احكام الضريبة الجمركية — أى ما يسمى بالتعريف الجمركية لها المادة ٢٢ فنحدد حكم القانون بالنسبة لقيمة الواردات التى تفرض عليها الضريبة — أو التعريف الجمركية . وتنضى المادة ٢٢ من قانون الجمارك بحكم قاطع بان قيمة الواردات التى يجب الاقرار عنها والتى تعتبر الوعاء القانونى لحسابات الضريبة الجمركية على الواردات — هى الثمن الذى تسويه الواردات في تاريخ تسجيل البيان الجمركى ونيس في تاريخ وصول السفينة أو دخول البضائع الى الاراضى المصرية أو اتمام الاجراءات الجمركية أو الانفراج عن الواردات أو خروجها من الدائرة الجمركية وتوجب المادة ٢٣ من قانون الجمارك حتما ان يقدم للجمرك بيان تفصيلى (شهادة اجراءات) عن أية بضاعة قبل البدء في اتمام الاجراءات ونو كلنت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية وتتضمن شهادة الاجراءات جميع المحوكلات والاضاحات والعناصر التى تمكن من تطبيق الانظمة الجمركية واستيفاء الضرائب الجمركية . . ويقوم البيان الجمركى من صاحب البضاعة أو وكيله (م ٤٤) ويسجل البيان الجمركى لدى الجمارك برقم مسلسل بعد التحقق من استيفاء كافة بياناته (م ٤٥) ولا يجوز تعديل بيانات البيان الجمركى بعد تقديمه للجمرك الا بقدر معقول ويفرخص كتابى من مدير الجمرك وقبل تحديد الطرود المدة للمعينة (م ٤٧) وعلى ذلك يكون وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المقومة قيمتها بعملة اجنبية هو ثمن هذه البضاعة على أساس قيمتها الفعلية مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول في تاريخ تسجيل البيان الجمركى وفقا لشروط والأوضاع التى يقرها وزير الخزانة — أى أن قيمة الواردات المحددة الثمن بالتد الاجنبى تحسب بسعر الصرف الذى يحدده وزير الخزانة في تاريخ تسجيل البيان الجمركى وليس في أى تاريخ آخر . وسعر الصرف هو سعر يملأه العملة الوطنية بعمليات الاجنبية فى السوق المالية . وعلى ذلك فى تحديد سعر الصرف، الذى تحسب على اساسه قيمة الواردات في ميناء الوصول يكون الاعتماد قانونا بسعر الصرف الذى يحدده وزير الخزانة

بناء على التفويض المخول له في هذه السلطة طبقا لحكم المادة ٢٢ من قانون الجمارك في تاريخ تسجيل البيان الجمركي وليس في تاريخ رسو السفينة في ميناء الوصول أو في تاريخ البدء أو الانتهاء واتهام الإجراءات الجمركية أو في تاريخ الانفراج الفعلي وخروج البضاعة من الدائرة الجمركية . وفي خصوص المنازعة الماثلة لا تدور الخصومة حول واقعة استحقاق ضريبة الواردات أو البند الجمركي الذي تصيب على أساسه الضريبة الجمركية أى لا تدور الخصومة حول انتعريف الجمركية ولكن تدور الخصومة حول حساب ثمن البضاعة الواردة وكيفية عمل هذا الحساب بالعملة الوطنية للبلاد وحول تحديد سعر الصرف الذي يحسب على أساسه ثمن البضاعة كما تدور الخصومة حول الواقعة التي يعتد بها في حساب سعر الصرف — وليس من ريب أن قانون الجمارك قد أتى بحكم قاطع تلوجب في تحديد وعاء الضريبة الجمركية على الواردات المبينة القتية في الأوراق بالنقد الأجنبي فأوجب تقييمها بالعملة الوطنية بالشروط وبسعر الصرف الذي يقرره وزير الخزانة من تاريخ تسجيل البيان الجمركي المتقدم عن الواردات في مكتب الجمرک * وتضاف الى قيمة البضاعة الواردة أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والمسمرة وغيرها من النفقات التي تصرف حتى تدخل البضاعة المستوردة في ميناء الوصول . والثابت من الأوراق في خصوص المنازعة الماثلة ان تاريخ تسجيل ابيان الجمركي المتقدم من السيارة التي استوردتها المدعية هو ١٩٧٧/٢/٥ برقم مسلسل ١٣٠٨ وقد تضمن البيان الجمركي جميع المعلومات عن السيارة المذكورة وقد قدرت قيمة السيارة بمبلغ ٢٢٤٤ جنيهها مصرياً ويشمل هذا التقدير أجور النقل والشحن والتأمين وغيرها من النفقات التي تضاف قانونا اني ثمن السيارة وحسبت الضريبة الجمركية شاملة الغرامات وغيرها بمبلغ ٢٧٢٢٤٥٠ جنيه. وقد قامت المدعية بتسديد الضرائب الجمركية في ١٩٧٧ / ٢ / ٥ وقد حسبت الضريبة الجمركية على أساس تقييم السيارة بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعي الذي حدده وزير المالية في تاريخ تسجيل البيان الجمركي عن السيارة المستوردة في ١٩٧٧/٢/٥ طبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٤/٣٠ — والمعمول به ابتداء من ذلك التاريخ . وينص قرار وزير المالية سالف الذكر على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد أجنبي أو حسبلت غير مقيمة تقدر قيمتها على

أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقدمة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول
بسر الصرف التشجيعى ، كما ينص على اعتبار أسعار الصرف للعملات
الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى التى يذيعها البنك المركزى وقت تسجيل
البيانات الجبركية هى الاسعار الرسمية لبيع العملة التى تتبد بها عند
تحديد القيمة للاغراض الجبركية سواء بالنسبة لسر الصرف الرسمى او
التشجيعى . كما ينص على الغاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣
والعمل بموجب احكام القرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره فى
١٩٧٦/٤/٣ . ومنى كان تاريخ تسجيل البيان الجبركى المقدم عن السيارة
استيراد المدعية فى مكتب جمرک ميناء الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥
وفى ذلك التاريخ كان من المتعين تقدير قيمة السيارة استيراد المدعية
على أساس قيمتها الفعلية مقدمة بالعملة المصرية بسر الصرف التشجيعى
ونليس بسر الصرف الرسمى وبكى كان الثابت من الاوراق ان السيارة
استيراد المدعية قد قدمت بالعملة المصرية على أساس سر صرف
التشجيعى فى يوم تسجيل البيان الجبركى المقدم عنها الى مكتب الجمرک فى
١٩٧٧/٢/٥ فان مصلحة الجمارک تكون قد اعملت فى حق المدعية احكام
القانون اعمالا صحيحا ومنى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء
برفض الدعوى فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه
فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ولا محمل
للنفاذ حول دستورية القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون
الجمارك وقرار وزير المالية الذى بنى عليه رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ لعدم
جدية هذه المنازعة فى جملتها — وأساس ذلك حسبما قضت المحكمة
الدستورية العليا فى الطعن رقم ١١ لسنة ٧ ق عيا (دستورية) بجلسة
١٩٧٨/٤/١ انه ولئن كان دستور سنة ١٩٥٨ قد أوجب عرض ما يصدره
رئيس الجمهورية من قرارات بقوانين على مجلس الأمة فور انعقاده الا انه
لم يرتب جزاء على عدم العرض خلافا لمسلك المشرع الدستورى فى بقى
الدستور الاخرى السابقة واللاحقة على هذا الدستور والتى نصت على
زوال ما كان للمقرارات بقوانين من قوة انقائون اذا لم تعرض على المجلس
لنيلهى وهذه المغايرة فى الحكم تقل على ان المشرع فى دستور سنة ١٩٥٨
قصد الى عدم ترتيب هذا الاثر على مجرد عدم عرض القرارات بقوانين على

مجلس الأمة . كما وأن نشر القانون في الجريدة الرسمية دليل على إصداره وإصدار القانون يستلزم توقيعه من رئيس الجمهورية إذ يخبر هذا التوقيع لا يكون القانون قد أصدره ولا يوجد دليل على عدم عرض قانون الجمارك على مجلس الرئاسة ، أما الادعاء ببلوغ مدة رئاسة الرئيس الأسبق للجمهورية في ١٩٦٢/٦/٢٢ — فينبطى على تجاهل قيام الوحدة بين مصر وسوريا في ١٩٥٨/٢/٢١ وانتخاب الرئيس الأسبق رئيسا لدولة الوحدة وصدر الدستور المؤقت لهذه الدولة في ١٩٥٨/٣/٥ خاليا من تحديد مدة لرئاسة الجمهورية ، كما أن الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ ينص على بقاء أحكام الدستور المؤقت سارية حتى يتم وضع الدستور النهائي للدولة ولم يتضمن نصا بتحديد مدة رئاسة الجمهورية . أى أنه لم يكن هناك في تلك الفترة حكم دستوري يحدد مدة رئاسة الجمهورية إلى أن صدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص في المادة ١٦٨ على انتهاء رئاسة الرئيس الأسبق في ١٩٦٥/٣/٢٦ كما نص في المادة ١٠٣ منه على تحديد مدة رئاسة الجمهورية لست سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء . كما قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢١ لسنة ٦ ق عليا (دستورية) بجلسة ١٩٧٨/٣/٤ بأنه متى نص في ديباجة القانون — كما هو الشأن بالنسبة لقانون إصدار قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — على أنه صدر بعد موافقة مجلس الرئاسة وقد وقعته رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية وعمل به من تاريخ نشره — فإن صدور القانون على هذا النحو ونشره في الجريدة الرسمية دليل على صحته وسلامته . وتقضى المادة ١٩١ من دستور سنة ١٩٧١ بأن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدوره يبقى صحيحا ونافذا ويجوز الفاؤها وتحديلها وفقا للقواعد والإجراءات التى قررها الدستور . قد رددت هذا الحكم الدائم انصافا فى مصر قبل دستر سنة ١٩٧١ .. فضلا عن أنه لم يتعين بعدم دستورية قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فإن قرار وزير المالية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٦ قد صدر بناء على التفويض التشريعى المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من قانون الجمارك ولا محل فى مجال تقييم السيارة استيراد الدمية بالعملة المصرية للاعتداد بسعر الصرف الرسمى طبقا لقرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ بعد أن ألغى هذا القرار إلغاء كليا قبل تاريخ تسجيل البيان الجمركى عن تلك السيارة

في ١٩٧٧/٢/٥ وذلك بموجب القرار الصادر من وزير المالية برقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ والذي يوجب تقدير قيمة اسيارة المذكورة من تاريخ تسجيل البيلن الجمركى عنها في ١٩٧٧/٢/٥ بسعر الصرف التشجيمى . وقد عوملت المدعية معاملة صحيحة طبقا لاحكام قانون الجمارك النافذ الامر قانونا وطبقا لقرار وزير المالية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر بناء على التفويض التشريعى المنصوص عليه فى قانون الجمارك وذلك قبل اسيارة التى استوردتها محل هذه المنازعة . واذ قضى الحكم المطعون عليه برفض الدعوى فانه يكون مصدقا حكم القانون ويكون الطعن فيه فى غير محله حقيقة بالرفض .

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه والزام المدعية بالمصروفات .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، والقرار الوزارى رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقرار رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ — طبقا لهذه الاحكام فان التثيد الكتابى الصادر من « ادارة مرفق مياه القاهرة » بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كاتفا على استيرادها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل « ادارة مرفق مياه القاهرة » الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » — لا يغير من تمتع شركة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والاعفاءات التى كانت مقررة لادارة مرفق القاهرة ومنها ان التثيد الكتابى الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كاتفا على استيرادها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٠ تنص على انه

« يحظر التعامل في أوراق النقد الاجنبى او تحويل النقد من مصر او اليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة اجنبية وكل مقاصة بنطوية على تحويل او تسوية كاملة او جزئية بنقد اجنبى وغير ذلك من عمليات النقد الاجنبى سواء اكلت حالة ام كانت لاجل الا بالشروط والافاضاع التى تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها في ذلك »

ويحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية ...

ولا يجوز باية حال استعمال العملة المرفج عنها لغير الغرض المعين لها » .

وتنص المادة (٦١) من القرار الوزارى رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد على انه « على البنوك اخطار المستوردين بضرورة تقديم ما يثبت استرداد البضائع التى افرج عن عملة اجنبية من اجل استردادها في ميعاد لا يجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة او من تاريخ دفع قيمتها » ..

وتنص المادة (٦٢) من هذه اللائحة على انه « على المستورد ان يقدم الى مصلحة الجمارك بالاقليم المصرى الاصل والصورة من الاستمارة (١) المعدة لذلك ... وتوضح الجمارك المختصة على كل من صورنى الاستمارة (١) تفصيلات القيمة الجمركية وقيمة البضاعة وفقا لتقدير مصلحة الجمارك وترسل الصورة الاصلية الى الادارة العامة للنقد » ،

وتنص المادة ٦٨ من هذه اللائحة محدة باتقرار الوزارى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٦٣ على انه « انا كلفت اتبضاعة مستوردة للحكومة او الهيئات والمؤسسات العامة يعتبر التاييد الكتابى من الوزارة او الجهة المختصة بتسلهم البضاعة ذليلا كلفيا على استردادها ويجوز التجاوز عن التاييد الكتابى المذكور فى الحالات التى توافق عليها الادارة العامة للنقد » .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص على ان تعتبر مصفاة يحكم القانون شركة مياه

القاهرة — وتنص المادة السادسة منه على أن يتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة علمية تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم — وفى أول يولية سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة ونص فى المادة الأولى منه على إنشاء مؤسسة علمية تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى « إدارة مرفق مياه القاهرة » ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنباب ومرشحات خزانات . تكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها من جميع الوجود لمؤالا علمية .

وفى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ سلف الذكر واستبدل بنص المادة الأولى منه النص الآتى :

« تتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة علمية تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم الضمة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فتعمل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة » .

وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بنحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتنبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العلمية لاعمال المرافق — ونص فى المادة الثانية من ذات القرار على أن غرض هذه الشركة هو الحلول محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها والامتيازات والاعفاءات المقررة لها والقيام بإدارة واستغلال مرافق مياه الشرب الكبرى بمحافظات القاهرة والقليوبية والتجيزة .

ومن حيث أن التأييد الكتابي الذي كان يصدر من إدارة مرفق مياه القاهرة قبل تحويلها إلى شركة مساهمة بتسليمه البضاعة المستوردة كان يعتبر دليلا كائيا على استيرادها ولا يغير من هذا انظر تحويل إدارة هذا المرفق إلى شركة مساهمة ذلك أن القرار الجمهوري رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أن إدارة الشركة المذكورة قد حلت محل إدارة مرفق مياه القاهرة في جميع حقوقها والتزاماتها واعفاءاتها وامتيازاتها.

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه لم يترتب عليه إلغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن تقرير الإعفاء من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم التمتع المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١) لمرفق مياه القاهرة — إذ أن قرار تحويل إدارة مرفق مياه القاهرة إلى شركة لم يغير الا طريقة إدارة المرفق .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن تتمتع شركة مياه القاهرة الكبرى بالامتيازات والإعفاءات التي كانت مقررة لإدارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فإن التأييد الكتابي الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كائيا على استيرادها .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن شركة مياه القاهرة الكبرى تتمتع بالامتيازات والإعفاءات التي كانت مقررة لإدارة مرفق مياه القاهرة وعلى ذلك فإن التأييد الكتابي الصادر منها بتسليمها البضاعة المستوردة يعتبر دليلا كائيا على استيرادها .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ في شأن تقويم البضائع الواردة من الخارج بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيعى - الطعن في القرار مخالفا القانون - الحكم برفض الدعوى - صانف صحيح حكم القانون .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار وزير المالية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٠/٤/١٩٧٦ على أن البضائع المحددة قيمتها بنقد اجنبى لو حصلت غير مقيمة تقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقدرة بالعملة المصرية في ميناء الوصول بسعر الصرف التشجيعى ، كما ينص على اعتبار أسعار الصرف للعملة الاجنبية بالنسبة للجنبة المصرى التى يذيعها البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية هى الاسعار الرسمية لبيع العملة التى تفيد بها عند تحديد القيمة للاغراض الجمركية سواء بالنسبة لسعر الصرف الرسمى او التشجيعى .

كما ينص على انهاء قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ والعمل بموجب احكام القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ صدوره ٢٠/٤/١٩٧٦

ومتى كان تاريخ تسجيل البيان الجمركى المتقدم عن السيارة استيراد المدعية في مكتب جمرک الاسكندرية البحرى هو ١٩٧٧/٢/٥ وفى ذلك التاريخ كان من المتعين قانونا تقدير قيمة السيارة استيراد المدعية على أساس قيمتها الفعلية مقيمة بالعملة المصرية بسعر الصرف التشجيعى وليس بسعر الصرف الرسمى . ومتى كان الثابت من الاوراق ان السيارة استيراد المدعية قد قومت بالعملة المصرية على أساس سعر الصرف التشجيعى في يوم تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها الى مكتب الجمرک في ١٩٧٧/٢/٥ فلن مصلحة الجمارک تكون قد اعلنت في حق المدعية احكام القانون اعمالا صحيحا ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء برفض الدعوى نفيه يكون قد صانف صحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه في غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون حقيقيا بالرفض .

(طعن ١٠٧٤ : ١٠٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هذا القانون يورد تنظيما متكاملًا لجريمة التهرب المتعلقة بالاستيراد - استقلال كل من هذه الجريمة وجريمة التهرب الجبركي بالحكم ومعايير محددة يعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفسوى :

انه بالرجوع الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد يبين ان المادة الاولى منه قد نصت على أنه يحظر استيراد السلع من خارج الجمهورية قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد .

وقضت المادة السابعة بتوقيع عقوبى الحبس والغرامة على كل مخالفة لحكم المادة الاولى او التشروع فيها مع الحكم في جميع الاحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة او بتعويض يعادل ثمنها اذا لم يتيسر مصادرتها .

ونصت المادة ١٠ على انه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية او اتخاذ اجراءات في هذه الجرائم الا بناء على طلب كتابى من وزير الاقتصاد او من ينييه الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة اداريا مع سداد رسم الاستيراد المستحق .

واخيرا نصت المادة ١١ على ان تكلف بمصلحة انجمارك او وزارة التنبوين حسب الاحوال بالنصرف في المضطلع التى يقرر مصادرتها اداريا او التى يحكم بمصادرتها ويجوز للادارة العامة للاستيراد توزيع نصف قيمة التعويض المحكوم به على كل من ارشد او اشترك او عاون في ضبط الجريمة او في اكتشافها او في استيفاء الاجراءات المنصلة بها وذلك طبقا للتواعد التى يحدد بقرار من رئيس الجمهورية - ولمصلحة الجمارك في الاحوال العالجة بعد الحصول على موافقة الادارة العامة للاستيراد ان تباع المضبوطات اذا كان في بقائها ما يضرها: للنقص او الضياع او التلف .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذه النصوص أن المشرع أورد تنظيمًا متكاملًا لجريمة التهريب الجبركية تكون قد استقلت بالحكم ومعتبرة محددة بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ حسبها سبق البيان بحيث لم يعد من الممكن القول بأن الاستيراد بالمخالفة لأحكام قانون الاستيراد ينطوي في الوقت ذاته على جريمة تهريب جمركي ، وينبني على ذلك إيلولة حصية الأشياء التي تصدر لمخالفة قانون الاستيراد إلى وزارة الاقتصاد ليعتبارها الجهة المختصة على تنفيذ هذا القانون .

(فتوى ١٠٢٢ في ١٢/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

مصادرة إدارية — اختلافها عن المصادرة كعقوبة جنائية — المصادرة كعقوبة جنائية هي في الأغلب الأعم عقوبة تكيلية — المصادرة الإدارية من قبيل التأميم والخدمة المدنية لصالح الخزنة وهي في الأصل غير مرهونة بما يقرر في الدعوى الجنائية — حكم المصادرة الإدارية المتخصص عليها في المادة ١٠ من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة إلى الجانب الجنائي في الحالة المعروضة فإن الثابت من الوقائع أن مدير جمرک القاهرة قد أبلغ النيابة العامة بواقعة ضبط السيارة الصادر عنها دفتر المرور رقم ٥٧١٢٩٦ بضمن نادى السيارات في المسائيل بعد انتهاء مدة صلاحية هذا الدفتر ودون أن يتم تصديرها إلى الخارج وأن الإدارة العامة للاستيراد قد أذنت برفع الدعوى الجنائية طبقاً للمادة العاشرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ، وأن النيابة العامة للشئون المالية بعد تحقيق هذه الواقعة قد انتهت إلى فتح الشكوى ضد ملأه حيلة سيارة مستوردة وحفظها إدارياً تأسيساً على أن الأوراق قد خلت من أى مخالفة لأحكام قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لو تخلفون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ وأن حيازة الشكوى لتلك السيارة لا تشكل أية جريمة . .

ومن حيث أنه يترتب على قرار النيابة العامة سالف الذكر عدم إمكان مواصلة السير في الدعوى الجنائية بالحالة التي هي عليها ما دام القرار لا زال قائما .

ومن حيث أنه ولئن كانت المصادرة الإدارية تخفف عن المصادرة كمقوية جنائية في طبيعتها وشروط ومجال كل منها ، فهي كمقوية جنائية في الأغلب الأعم عقوبة تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بمقوية أصلية لها المصادرة الإدارية فهي من قبيل التضييقات المدنية لصالح الخزانة وهي في الأصل غير مرهونة بما يقرر في الدعوى الجنائية ولا بأن يثبت ادانة شخص جنائيا ، إلا أنه يبين من المادة العاشرة من قانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ أنها قضت بأنه يجوز الاكتفاء عن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون بالمصادرة الإدارية أو التصالح على هذا الأساس بعد رفع الدعوى أو صدور الحكم فيها الأمر الذي يستفاد منه أن المصادرة الإدارية لا تكون إلا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية في شئها أو التصالح بعد رفعها أو بعد صدور الحكم فيها ، والتصالح على أساس المصادرة الإدارية بعد صدور الحكم في الدعوى الجنائية لا يتصور إلا إذا كان حكما بالإدانة .

(فتوى ٦٥٨ في ١٩٧٠/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

القرار الذي يصدره الوزير المختص لو من ينفيه عنه بالاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ هو قرار إداري - وجوب قبله على سببه المبرر له - للقضاء الإداري سلطة مراقبة صحة الواقع التي يقوم عليها وصحة تكييفها القانوني فزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

بمخض الحكم :

إن القرار الذي يصدره الوزير المختص لو من ينفيه عنه بالنظر إلى الظروف وبإراءة الملابس على النحو المتقدم . والاكتفاء بمصادرة السلع

المستوردة بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته قرار ادارى لا قضائى ، وبهذه المثابة يلزم ، شأنه في ذلك شأن أى قرار ادارى آخر ، ان يقوم على سببه المبرر له فلا تتدخل الادارة بجراء المصالحة الادارية الا اذا تاملت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها هي ثبوت المخالفة لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ مسافة الذكر ، وللقضاء الادارى سلطة مراقبة صحة قيلم هذه الوثائق وصحة تكييفها القانونى نزولا على مبدأ المشروعية وسيادة القانون .

(طعن ١٤٦٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢١) .

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

صدور قرار من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا - استغلاق طريق المصالحة الادارية - لوزارة الاقتصاد تحصيل الرسوم الجبركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة - المصالحة الادارية وفقا لقانون الاستيراد رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ لا تكون الا حيث تكون هناك جريمة جنائية رأت وزارة الاقتصاد عدم رفع الدعوى الجنائية في شأنها او التصالح بعد رفعها او بعد صدور حكم بالإدانة فيها .

ملخص الفتوى :

انه وقد رأت النيابة العامة في الواقعة المعروضة حفظ الشكوى ادارية لعدم وجود جريمة وقعت بالمخالفة لاحكام قانون الاستيراد فان طريق المصالحة الادارية قد استغلق لهم وزارة الاقتصاد طالما ظل قرار انبيلية العامة قائما ولا يكون من جزاء الا تحصيل الرسوم الجبركية المقررة قانونا فضلا عن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بامدح قانون الجمارك التى تنص على أن « تفرض غرامة لا تقل عن عشر الغرائب الجبركية المعروضة للبيع ولا تزيد على مثلها في الاحوال الآتية :

٤ - مخالفة نظم ... السماح المؤقت والامراج المؤقت والإعفاءات اذا كانت الغرائب الجبركية المعروضة للتفسيح تزيد على عشرة جنيهات » .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز المصادرة الادارية للسيارة المضبوطة في الحالة المعروضة بعد صدور قرار النيابة العامة المشار اليه والاكتفاء في هذه الحالة بتحصيل الرسوم الجبركية المقررة تابونا فضلا عن القرامة المفصوص عليها في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(فتوى ٦٥٨ في ٢٧/٥/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

نص قرار وزير التجارة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المعدل لقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يخص بالشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل على ان يصرح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) ان يستورد مع السيارة موتور جديد او مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما يقل عن خمسمائة جنيه مصرى — استيراد سيارة دون استيراد الموتور المذكور او قطع الغيار المتصوص عليها — اشتراط تقديم خطاب ضمان بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يلتزم الطاعن بمقتضاه استيراد المواد الفائضة خلال ثلاثة شهور للاخراج عن السيارة — هذا الاجراء لا يتضمنه مخالفة للقانون — مصادرة قبية خطاب الضمان لعدم الاستيراد — عدم مخالفة ذلك للدستور — اساس ذلك ، استقرار قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن المصادرة التي تتم بالاتفاق بين الجهة الادارية والمخالف مقابل تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور .

ملخص الحكم :

انه يبين من نصى التواعد المنظمة للاستيراد التي تم في ظلها استيراد السيارة موضوع الطعن انفل ، انه تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة

١٩٥٩ في شأن الاستيراد أصدر وزير التجارة القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل اشتراطات استيراد سلع بدرجة بالقيمة المرفقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ ، ونصت المادة (١) من ذلك القرار على ان « تعدل القوائم المرفقة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤ فيما يخص الشروط الخاصة باستيراد سيارات النقل (بند ٨٧/أب) على الوجه الاتي : يصح باستيراد سيارات النقل المستعملة بالشروط الاتية :

١ - أن تكون مطابقة لاشتراطات قرار وزارة النقل رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٧١ من حيث المواصفات والمركبات .

٢ - ألا تزيد مدة الاستخدام عن خمس سنوات بما في ذلك مسنة الانتاج .

٣ - أن يستورد مع السيارة موتور جديد أو مجدد الى جانب قطع غيار جديدة لاستخدامها للسيارة بما لا يقل عن خمسمائة جنيهه مصرى (بالاسعار الرسمية) طبقا لتقنية الاصناف التى تحددها وزارة النقل نوما وكية وتخطر بها مصلحة الجمارك ، وقد نشر هذا القرار بالوثائق المصرية في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٥ وعمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن كان قد استورد في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٧٥ - ميله نقل متوسطة موديل سنة ١٩٧١ دون ان يستورد معها موتورا جديدا او مجددا او قطع انخير المنصوص عليها في القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه : ومن ثم كان من المتعين عدم الامراج عن السيارة لعدم استيفائها الشروط التى تطلبها ذلك القرار ، الا انه تيسرا على الطاعن وعلى غيره من المستوردين لسيارات مماثلة غير مضمونة بموتور او بقطع الغيار ، ومنعا لتكدس السيارات بالموانى ، رأت الوزارة الامراج عن تلك السيارات التى تخلف في شأنها شرط من شروط الاستيراد شريطة أن يقدم المستورد خطب ضمان بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه يلتزم بمقتضاه أن يستوفى انشرط الذى تطبق قواعد الاستيراد خلال ثلاثة اشهر فان تخلف عن الوفاء بهذا الالتزام خلال المهلة المشار اليها ، كان للوزارة أن تصادر قيمة خطساب الضمان .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن قبل هذا الأمر المرسوم ، قدم خطاب ضمان صادر من بنك مصر فرع أنجيزة بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٧٥ بمبلغ ألفي جنيه لصالح وزارة الخارجية مدته ستة أشهر تبدأ من ١٩٧٥/٧/١٢ وتنتهى في ١٩٧٦/١/١٢ ، بناء عليه تم الأمر نهائياً عن سيطرة النقل التي استوردها — إلا أنه لم ينفذ التزامه باستيراد موتور جديد لو مجدد أو قطع الغيار المنصوص عليها في القرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وإنما تقدم بمذكرة إلى وزير التجارة طالباً رد خطاب الضمان إليه بمقوله أنه لم يكن ملزوماً بتقديمه إلا أن الوزارة رفضت هذا الطلب وطلبت من البنك مصادرة قيمة خطاب الضمان الصادر لصالحها لتخلف الطاعن عن انوفاء بالتزامه - فاستجاب البنك لهذا الطلب .

ومن حيث أنه ولئن كان الإجراء الذي اتخذته جهة الإدارة حيال سيارات النقل التي تم استيرادها حتى ١٩٧٥/٦/٢٠ مستوفية الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فيما عدا شرط استيراد موتور جديد أو مجدد وقطع غيار لا تقل قيمتها عن ٥٠٠ جنيه — وهو الإجراء الذي أشار إليه كتاب الوزارة المؤرخ في ١٩٨٠/١٠/١٢ المودع حافظة مستندات المقدمة من الحكومة ومقضى أن يقدم مستورد السيارة خطاب ضمان مصرفي من أحد البنوك المحلية ساري المفعول لمدة أربعة أشهر لصالح وزارة التجارة قيمة ألفي جنيه مصري بضمان توريد موتور جديد أو مجدد وقطع غيار للسيارات لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الضمان — وفي حالة عدم تقديم شهادة رسمية من مصلحة التجمارك تفيد الاستيراد الكلى لجميع المحطات المنوه عنها تقوم وزارة التجارة بمصادرة خطاب الضمان — ولئن كان هذا الإجراء لم ينص عليه القرار المنظم لاستيراد السيارات النقل ، إلا أنه لا يتضمن مخالفة لقانون — فهو إجراء قصده مواجهة حالة تنكس سيارات النقل بالميناء التي نشأت عن استيراد عدد منها مصحوب بموتور أو بقطع غيار بالمخالفة لقواعد الاستيراد ولقد كان الإجراء الواجب اتباعه حيالها هو رفض الأمر عنها واتخاذ الإجراءات انقلائية ضد من استوردها بالمخالفة لأحكام القانون ، ومن ثم فلا تشريب على جهة الإدارة أن هي استجلبت بهذا الإجراء إجراء آخر قصدت به مواجهة حالة التنكس في الميناء والتيسير

على المستوردين في آن واحد ، غفرت عن هذه السيارات انقراجا معلقا على شرط ، هو استيفاء شروط الاستيراد واعطت المستورد مهلة لاستيفاء هذه الشروط ، وتطلبت منه تقديم خطاب ضمن ضمانا للوفاء بالتزامه . فان استوفى انشروط خلال المهلة كان الانقراج مطبقا للقانون فيسترد خطاب ضيقه ، وان تكفى عن التزامه حق لها مصادرة تينة خطاب الضمان .

ومن حيث أنه لا وجه لما ينصاه الطاعن على هذا الاجراء من أنه تضمن التزاما بما لا يلزم به القانون او أنه ينطوى على مصادرة ادارية يحظرها الدستور : فالثابت ان الادارة لم تفرض هذا الاجراء على المستوردين المخالفين لشروط الاستيراد وانما جعله اختياريا لهم فمن شاء أن يفرج عن سيارته تقوم بخطاب الضمان وتعهد باستيفاء الشروط المحددة . ومن لم يشأ تطبق عليه احكام القانون وقد تقدم انطاعن طاعنا بخطاب الضمان وهو ما ينطوى على رغبة في الاستفادة من هذا التيسير . ويهده باستيفاء شروط الاستيراد في المهلة المحددة له فلا يحق له بعد ذلك ان ينقض هذا الإنفاق او يتصل من الوفاء بالتزامه والا كان يؤدي ذلك ان يفلت من مسؤوليته عن مخالفة قواعد الاستيراد ، وقد استقر قضاء المحكمة الدستورية انعليا على ان المصادرة التي تتم بالاتفاق بين اجهزة الادارية والمخالف مقبل تنازلها عن اتخاذ الاجراءات القانونية قبله لا تتضمن مخالفة للدستور .

(طعن ٢٢٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

منشآت تصدير الاقطان — تنظيم هذه المنشآت بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — شرط انطباق احكامه على تلك المنشآت — ان تكون مقيدة باتحاد مصدرى الاقطان في تاريخ العمل به حتى ولو لم تكن تراول فعلا تجارة تصدير القطن .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ نص في مادته الاولى على أنه

« كل منشأة تراول تجارة تصدير القطن في الاقليم الجنوبي يجب ان تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنية (مائتي ألف جنية) ولأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال . ونص في المادة ٢ على أنه « على منشآت تصدير القطن المتيدة باتحاد مصدرى الاقليم في الاقليم الجنوبي ان توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة اقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » . ونص في المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد في الاقليم المصرى بالنسبة للمنشآت المشار إليها أن يعفى العضو المنتخب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس ادارة منتخب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتخب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » ونصت المادة ٢ مكررا على أنه « يتولى تقيم الحصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتتمديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة بمستشار بمحكمة الاستئناف وتصدر كل نجمة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن » . ونصت المادة ٣ مكررا (١) على أنه « تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلها أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين — ولا يعتد بأي إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع أوجب على كل من منشآت تصدير القطن بصفة عامة اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها على

مائتى الف جنيه وان تكون احدى المؤسسات المعنية ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل — كما تضى بدخول الحكومة مساهمة بمقدار النصف فى رأس مال كل منشأة من منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الأتطن فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، والزم هذه المنشآت توفير لوضاعها طبقا للأحكام المتقدمة فى مهلة اقصاها ستة أشهر ، وناط بلجلان عينها تقييم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رؤوس اموال المنشآت المذكورة .

ولم يتضمن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تعريفا لمنشآت تصدير القطن ، وعليه يرجع فى ذلك الى القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باللائحة العامة لاتحادى مصدرى الأتطن التى قضت باندتها الاولى بأن « يتألف اتحاد مصدرى الأتطن من التجار المصدرين للقطن المقيعين فى الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة » وتكون له الشخصية الاعتبارية ويمثله رئيس لجنة الادارة المنصوص عليها فى المادة اثلاثنة ويكون مركزه مدينة الاسكندرية — ولا يجوز لغير اعضاء الاتحاد مزاوله تصدير تجارة القطن » . بينما نصت المادة الثالثة بأنه « يشترط فمين يقبل عضوا بالاتحاد : (أ) ان يكون متبعما بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، (ب) أن يكون عضوا مقيدا ببورصة مينا البصل لمدة سنتين على الأقل ويكفى بالنسبة الى الشركات أن يتوافر هذا الشرط فى مديرها او عضو مجلس ادارتها المنتخب او احد الشركاء المتضلعين فيها » وفناد ذلك أن عضو الاتحاد قد يكون تاجرا فردا او شركة ، وفى الحالين تقوم منشأة من منشآت تصدير القطن لها بمجرد قيدها بالاتحاد حق مزاوله تجارة تصديره ، ولما كان ذلك واذا قضت المادة ٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سائف الذكر بأنه « على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الأتطن فى الاقليم الجنوبى أن توفرق أوضاعها مع احكام هذا القانون فى مهلة اقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به » ، نائه يبين من ذلك أن المشرع قد اتخذ من واقعة التقيد باتحاد مصدرى الأتطن فى تاريخ العمل بذلك القانون سبيبا وطيدا وكافيا لاتطبيق احكامه على المنشآت المقيدة بالاتحاد فى هذا التاريخ سواء زاولت تجارة تصدير

انتظن أو لم تزال هذه التجارة — إذ أنه بمجرد قيدها بالاتحاد تتوافر لديها إمكانية تصدير القطن الى الخارج وتعتبر في نظر القانون منشأة من منشآت تصدير القطن .

(فتوى ٢٩ في ١٩٦٢/١/٧) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

منشآت تصدير الأقطان الخاضعة لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية تحديد حصة الحكومة في رأس مال تلك المنشآت عند مزاولتها لنشاط آخر بجانب نشاطها الأصلي — التمييز في هذا الصدد بين المنشآت المتخذة شكل شركة وتلك المملوكة لتاجر فرد — تحديد الحصة في الحالة الأولى على أساس الذمة المالية في تاريخ العمل بالقانون المذكور ، وفي الحالة الثانية على أساس الأموال المخصصة لتجارة تصدير القطن — استبعاد ذلك .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بكيفية تحديد حصة الحكومة في رؤوس أموال منشآت تصدير القطن التي تجمع نشاطا آخر الى جانب نشاط تصدير القطن فإن منشأة تصدير القطن لا تعدو أن تكون شركة أو مملوكة لتاجر فرد ، فإن كانت المنشأة شركة كانت لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة في حدود الغرض الذي انشئت من أجله تستقل بأصولها وخصومها عن ذمم الشركاء وبظل تلك الذمة كيائها الخالص طوال حياة الشركة ، ولما كان الأصل أن الذمة المالية للشركة لا تتجزأ فإن أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ تسرى على منشأة تصدير القطن المتخذة شكل شركة على أساس ذمتها المالية من تاريخ العمل بذلك القانون وتحدد حصة الحكومة في رأس مالها على هذا الأساس سواء اقتصر غرضها على تجارة تصدير القطن أو جمع إليه ضروباً أخرى من النشاط ، إما إذا كانت منشأة تصدير القطن مملوكة لتاجر فرد فإن تحديد حصة الحكومة في رأس مالها يكون منوطاً بالأموال المخصصة لتجارة تصدير

القطن ذلك أن هذا التخصيص هو الذى يضمن على المنشأة ذاتيتها ويميزها عن ماكنها ويحدد عملياتها ، إذ ليس ثمة ما يمنع من أن يملك الشخص الواحد أكثر من منشأة تباشر أنواعا متباينة من أوجه النشاط به وفى كل حالة يكون تحديد حصة الحكومة فى رأس مال الشركة وهذا ما تكشف عنه أوراق التاجر ودفاتره وبلاظروف المنطقة بنشاطه المتصل بتصدير القطن على نحو ما تبينه لجنة التقييم المختصة .

(فتوى رقم ٢٩ فى ١٩٦٢/١/٧) .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — وجوب اتخاذ منشآت تصدير القطن شكل شركات المساهمة لا يقل رأسمالها عن مائتى ألف جنيه وأن تكون إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة بنصف رأس المال على الأقل فى كل منشأة مقيدة باتحاد مصدرى الاقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال هذه المنشآت — يكون عن طريق لجان التقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٢ من هذا القانون — شمول هذا الحكم لجميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الاقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — كيفية أداء قيمة حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت المذكورة — يكون السندات على الدولة طبقا للأحكام المبينة فى المادة ٣ مكررة من هذا القانون .

اقطنان — أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ — إتوفيق أوضاع هذه المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطنان مع أحكام القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — سلطات هذه المؤسسة فى إجراء التوفيق — لها سلطة تعديل النظام ومنه تعديل رأس المال وإدماج بعض تلك المنشآت أو تحويلها لشركات مساهمة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

يبين من تسمى الأحكام المتعلقة به أنه بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، ثم ما لبث أن عدلت بعض أحكامه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ — الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ، أى فى اليوم الذى صدرت فيه ثلاثة من أهم القوانين الاشتراكية التى انتقلت من وحى السياسة الاشتراكية التى توجت مناحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ونعنى بها القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت ، ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ولا يعدو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون واحدا من القوانين الاشتراكية المنبثقة من المنحى الاشتراكى الذى صدرت عنه لقوانين المشار اليها ..

وبالإطلاع على مواد القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ محلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ يبين أن المادة ١ منه نصت على أن « كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن فى الاقليم الجوىب يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠.٠٠٠ جنية (مائتى ألف جنية) وأن تكون لحدى الهيئت أو المؤسسات المالية ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس المال » ، ونصت المادة ٢ منه على أنه ٢ على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطان الجوىب أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون فى مجلة اقتصادا ستة اشهر من تاريخ العمل به » ، ونصت المادة ٣ على أنه « يجوز لوزير الاقتصاد فى الاقليم الممرى بالنسبة للمنشآت المشار اليها أن يعنى العضو المنتخب أو رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو مجلس إدارة منتخب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتخب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق وزير الاقتصاد » كما نصت المادة

٣ مكررا على أنه « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد القمى ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بحكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها ؛ ماى وجه من أوجه الطعن » . ونصت المادة ٣ مكر (أ) على أن « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها فى رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ سنويا لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين . ولا يعتمد بأى إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك » .

ويستفاد من مجموع هذه المواد أن المشرع لوجب على المنشآت التى ملها عن ملقى لقف جنيته وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال على الأقل كما لوجب على المنشآت المقيدة باتحاد مصدري الأقطان توفير أوضاعها طبقا لهذه الأحكام فى مهلة لا تتجاوز ستة أشهر اعتبارا من ٢٢ من يونيه سنة ١٩٦١ ، ومن مقتضى هذا الوجوب اعتبار القطاع العام مساهما فى رؤوس أموال هذه المنشآت بحق النصف اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ؛ وذلك سواء حددت الجهة العامة التى أصبحت مساهمة فى رأس مال كل منشأة منها أم لم تحدد ، فقد ذكرت المادتان ٣ مكررا و ٣ مكررا (١) سالفنا الذكر فى وضوح وجلاء أن الحكومة هى المساهمة حيث صدرتا بالمعنيين « تتولى تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رأس مال المنشآت المشار إليها . . . » و « تؤدى الحكومة قيمة الحصة التى تساهم بها فى رأس المال . . . » ولقد أحاط المشرع بتنظيم مشاركة الحكومة فى رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل عن نصف رأس المال

المذكورة احاطة شاملة ، فحدد مهلة توفيق الأوضاع على مقتضى الأحكام الجديدة وعرض كيفية تقويم الحصة التى تساهم بها الحكومة فى رؤوس أموال تلك المنشآت ، فبسط به الى لجان يرأس كلا منها مستشار بمحكمة الاستئناف ضمنا للحيدة فى التقويم ، ودرء للبليل سواء الى جانب اصحاب المنشأة او الى جانب الحكومة ، وجعل قرارات اللجنة حصينة من كل طعن ؛ كما تناول المشرع طريقة الوفاء بقيمة الحصة التى تساهم بها الحكومة فحصرها فى سندات اسمية على الدولة على النحو الذى نص فى المادة ٣ مكررا (١) نلقضا بذلك ما عسى أن يكون قد تم من اجراء او اتفاق على خلاف هذه الطريقة ، ولم يكتف المشرع بذلك انما بلغ به الحرص كل مبلغ ، فعمل على الحيولة بين اصحاب المنشآت المذكورة وبين الاستمرار فى ادارتها وفقا لمشيئتهم مما قد يفوت الأغراض التى قصد القانون الى تحقيقها وجعل اوزير الاقتصاد وصاية كاملة على ادارة هذه المنشآت وخوله اعفاء القائمين بالادارة وتعيين آخرين بدلا منهم الى حين تشكيل مجالس الادارة تشكيلا كليلا ، والواقع من الامر أن المشرع لم يخص منشآت تصدير القطن بهذا التنظيم ، وانما نسج على ذات النوال بالقياس الى المنشآت التى تناولها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ سواء من حيث مشاركة الحكومة فى رؤوس أموالها ومقدارها .. لو مهلة توفيق 'وضاعها أو كيفية تقويم حصة الحكومة أو أداء قيمة هذه الحصة ، أو احكام الرقابة على ادارة تلك المنشآت لحين استكمال اوضاعها وتشكيل مجالس ادارتها الجديدة .

ولا يغير من هذا النظر الحاجة بأنه لم يتم تحديد الهيئة أو المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادى المختصة بالنسبة الى بعض المنشآت المتقيدة بانحد مصدرى القطن وأنه أيضا لم تصدر قرارات بتشكيل لجان تقييم بالنسبة الى بعض هذه المنشآت ، فمثل هذا القول مردود فى الشق الأول منه بأن تحديد الهيئات أو المؤسسات المذكورة لم يتم تحديدها بما كان ليغير من أثر شيئا ازاء ما انتهى عند صراحة النص من أن الحكومة هى المساهمة فى رؤوس أموال المنشآت المشار اليها ، كما يمكن ائرد على الشق الثانى من الاحتجاج المذكور بأن عدم تشكيل لجان لتقييم رؤوس أموال بعض المنشآت المتقيدة بانحد مصدرى القطن لا يعنى

استثناءها من احكام القانون القلضبة بدخول الحكومة مشترية بحق النصف فيها أو الخروج عليها ، وليس من العسير استكمال هذا الاجراء فى الوقت الحاضر .

على أنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ سالك الذكر قد رخصت نبوت التصدير المقيدة فى الاتحاد فى الاستمرار فى مزاولة أعمالها لمدة لقصاصها ٢١ من يونية سنة ١٩٦٢ قشط بعدا من عضوية الاتحاد اذا لم توفق لوضعها مع احكام المادة «٢» وكان المقصود هو المائلة بين هذه المدة وبين المدة المحددة لتوفيق الأوضاع على نحو ما تكشف عنه عبارات المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ، ونظرا الى أن المشرع كان قد حدد مدة سنة لتوفيق الأوضاع ، خفضا طبقا للتانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ الى ستة اشهر فمن ثم يعمى القول بطريق النزوم بخفض المدة المنصوص عليها فى المادة «٧» الى ستة اشهر ، ومن ثم أيضا لا يجوز لنبوت التصدير التى لم تمكن من توفيق أوضاعها قبل انقضاء ستة اشهر على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الاستمرار فى أعمالها اعتبارا من ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، ما لم تكن قد تبعت للمؤسسة المصرية العلية للقطن على مقتضى اقرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العلية ، واذا تضى هذا القرار بإنشاء تلك المؤسسة والحق بها بعض منشآت تصدير القطن ، وأعقب ذلك صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجلس ادارة المؤسسة العاملة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ناصا على تحويل مجلس ادارة المؤسسات التابعة الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بالنسبة للشركات التابعة لها سلطات الجمعية العمومية أو جماعة اشركاء المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وخالصة فيما يتعلق باعتقاد الميزانية وحسب الارياح والخسائر وتعديل نظم الشركات المساهمة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وكذلك سلطة ادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات والمنشآت التابعة لها وكذا سلطة تحويل اية شركة أو منشأة ولو كانت فردية الى شركة مساهمة وتعديل رأسمالها

على أن تكون رئاسة جلسات مجلس إدارة هذه المؤسسات عند مباشرتها الاختصاصات المتقدمة وغيرها من سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء للوزير المشرف على المؤسسة ، ومن مقتضى ذلك انفساح المهلة لاهام المؤسسة المصرية العامة للقطن لتوفيق اوضاع الشركات والمنشآت التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استخلاص النتائج الآتية فى ضوء احكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

(أولا) ان المشرع اوجب على كل من منشآت تصدير القطن — بصنة عامة — اتخاذ شكل شركة مساهمة لا يقل رأس مالها عن مائتى ألف جنيه ، وأن تكون احدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة بنصف رأس المال على الأقل .

(ثانيا) ان المشرع قضى بوجوب دخول الحكومة مساهمة بمقتدار النصف فى رأس مال كل من — منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى الاقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(ثالثا) ان المشرع اوجب تحديد حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس اموال هذه المنشآت عن طريق لجان التقييم تشكل على النحو المبين فى المادة ٣ مكر من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهذا الحكم من العمومية والشمول بحيث ينتظم جميع المنشآت المقيدة باتحاد مصدرى الاقطنان فى تاريخ صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تجب المبادرة الى تشكيل لجان لتقييم ما لم يتم تقييمه من رؤوس اموال تلك المنشآت .

(رابعا) أداء قمية حصة مساهمة الحكومة فى رؤوس اموال المنشآت المذكورة بسندات على الدولة طبقا للاحكام المبينة فى المادة ٣ مكر (١) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ .

(خلهما) عدم جواز استمرار المنشآت التى لم تتبع للمؤسسة العامة لتجارة الأقطان والتى لم تستكمل توفيق أوضاعها ، فى مزاولة تجارة تصدير القطن اعتبارا من ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

(سلهما) امكان توفيق أوضاع المنشآت التى تبعت للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الأقطان طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

(سلهما) امكان قيام هذه المؤسسة بتوفيق أوضاع المنشآت التابعة لها عن طريق السلطات المخولة لها طبقا لقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ وأخصها سلطة تعديل النظام ، ومنه تعديل رأس المال ، وإدماج بعض تلك المنشآت أو تحويلها الى شركات مساهمة .

(ثلثا) انطباق الأحكام المتقدمة على شركة لطفى منصور وأولاده وشركة بلانتا وشركاه وشركة رود وكنلى وشركة فيماتى وشركاه التى تبعت جميعا للمؤسسة المصرية العامة لتجارة الأقطان طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ .
(فتوى ٤٥٥ فى ١٩٦٢/٧/٤) .

قاعدة رقم (٢٦٨) .

المبدأ :

منشآت تصدير القطن — مساهمة الحكومة فى نصف رأس مالها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ — حرمان جماعة الشركاء فى هذه المنشآت ، منذ هذا التاريخ ، من الانفراد بأى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظامها بعيدا عن الحكومة — جزاء مخالفته هذا الحظر هو بطلان التصرف .

ملخص الفتوى :

بالنسبة الى التصرفات التى اجراها جماعة الشركاء فى المنشآت التى كانت مقيدة باتحاد مصدرى الأقطان فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧١

لسنة ١٩٦١ سلف الذكر ، وفى الفقرة اللاحقة لهذا التاريخ ، فإن الحكومة وقد اعتبرت على مقتضى أحكام هذا القانون شريكة بحق النصف فى رؤوس أموال تلك المنشآت ، لا يجوز من ثم لجماعة الشركاء — اعتبارا من التاريخ المذكور — الانفراد بأى تصرف من شأنه تعديل عقد الشركة أو نظاها بعيدا عن الحكومة وهى انشركة بحق النصف ، والا وقع التصرف باطلا . يؤيد هذا للنظر أن القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ تضى صراحة بتحويل مجالس ادارات المؤسسات العامة التى تساهم فى منشآت تصدير القطن سلطات الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء وذلك خلال المدة المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، كذلك تضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارات المؤسسات العامة الوارد ذكرها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة — ومنها المؤسسة المصرية العامة للقطن — سلطات الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة الى الشركات التابعة لها وذلك حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

وتطبيقا لمجموع ما تقدم فإن شركة ابراهيم بيومى الوكيل طبقا لعقد تكوينها ، شركة توصية بسيطة أسست سنة ١٩٥٨ باسم شركة الوكيل التجارية (ابراهيم بيومى الوكيل وشركاه) براس مال مقداره مائة وخمسون الفا من انجنيهت . للانجبار فى القطن الزهر والشعر وتحويله ونقله وحلجه وكذا الانجبار فى المحاصيل المصرية والتصدير والاستيراد ، وتقيت بالتصايد مصدرى الاقطان فى ١٩ من نومبر سنة ١٩٥٩ وظل قيدها قائما حتى صدر القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تسرى فى شكلها أحكامه ، باعتبار أن مناط أعمالها هو التقيد باتحاد مصدرى الاقطان فى تاريخ العمل به ، وعليه تعتبر الحكومة شريكة بحق النصف فى راس مال تلك الشركة اعتبارا من التاريخ المذكور ، وتحدد حصتها على أساس الحصة المالية للشركة فيه ، واذا كانت هذه الشركة قد أصبحت فى شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان واتممت للمؤسسة المصرية العامة للقطن طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ سلف الذكر . وأن المؤسسة بهذه المثابة هى المتصلة بمباشرة سلطات جماعة الشركاء فى الشركة طبقا لقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ فإن جميع التصرفات

التي تلم بها جماعة الشركاء في الشركة المذكورة في يناير سنة ١٩٦٢ ،
ومنهما تخفيض رأس مال الشركة ، قد صدرت بطلنة ، لا تسرى
في مواجهة المؤسسة ، ولا يغير من هذا النظر الحاجة بأن قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ قد تضمن شركة ابراهيم ببيومي
الوكيل لا شركة الوكيل التجارية (ابراهيم ببيومي الوكيل وشركاه) فلك أن
هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا يسهل اكتشافه فضلا عن أنه من
المقرر عملا بالمادة ٢٤ تجلر أن ادارة شركة التوصية البسيطة تكون
بعنوان واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين ، كما أن معاملات الشركة
تتم على أساس عنوانها لا على أساس اسمها . وعليه فإن الإشارة الى هذه
الشركة في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ — على أساس
عنوانها وهو ابراهيم ببيومي الوكيل ، كفية لندالة على أنه انما عنى بذلك
شركة الوكيل التجارية (ابراهيم ببيومي الوكيل وشركاه) .

(فتوى ٢٩ في ١/٧ / ١٩٦٢) .

استيلاء

(أ) مبادئ علمة

(ب) الاستيلاء لرفع التعليم

(ج) الاستيلاء القمينة العلمة

(د) مسطرة المحافظة في الاستيلاء

(١) بيادى عاملة .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المراد بالاستيلاء لغة — نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه مالكا
كان أم منتفعا .

ملخص الحكم :

إن الاستيلاء لغة ، هو نزع المال قهرا من صاحب اليد عليه سواء
اكان مالكا أم منتفعا به .

(طعن ١٧٤١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨) .

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

ثبوت أن الباعث على إصدار قرار الاستيلاء على العقار بطريق
التفويض المباشر هو الرغبة في تعطيل تنفيذ حكم صادر بإخلاء العقار المطلوب
الاستيلاء عليه — تصالح المحكوم لصالحه مع جهة الإدارة على النزول عن
حكم الإخلاء وصدر قرار الاستيلاء رغم ذلك — مؤدى ذلك أن قرار الاستيلاء
كان مقصودا به تمكين الإدارة من التحلل من الإجرة الباهظة التي اضطرت
إلى قبولها في الظروف التي تم التعاقد فيها — بطلان قرار الاستيلاء .

ملخص الحكم :

إن الباعث الذي حفز محافظة الشرقية بإدى الرأي على السعى في
استصدار القرار المظنون فيه هو الحكم الصادر بإخلائها من المبنى المطلوب
الاستيلاء عليه وقصدها من ذلك هو تعطيل تنفيذ هذا الحكم إلا أنه بعد
تتام الصلح بينها وبين المدعى تحول هذا القصد إلى مجرد الرغبة في التنصل
من شروط عقد أيجز راتها مجعفة بها لما اتطوى عليه من مخالفة في الإجر
التي التزمت بها وهذا الذي استهدفته محافظة الشرقية أولا وأخيرا لا جدال

في أنه لم يكن تصدا مشروعا للقرار الإداري بعلبة — وهو لا يتفيا إلا
المصلحة العامة — ولا لقرار الاستيلاء بخاصة ، وهو لا يتخذ إلا لتحقيق
الأغراض المحددة المبينة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المنظم للاستيلاء
المؤقت على العقارات ، ونيس من بينها ما قصدت المحافظة الى اصابته
من وراء قرار الاستيلاء .

(طعن ١٣٠٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٦٧) .

(ب) الاستيلاء لرفق التعليم

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات — السلطة المختصة بإجرائه — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم *

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم قد أريد به تدارك أوجه النقص التشريعي التي كشف عنها تطبيق القانون الماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ ، فقد كان هذا القانون يستلزم عرض الامر — فى كل حالة تمس فيها الحاجة الى الاستيلاء — على مجلس الوزراء للحصول على موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء بعد ذلك من وزير التربية والتعليم ، مع أن هذا الإجراء قد يستغرق بعض الوقت مما تقلت معه فرصة الاستيلاء على العقار بسبب مبالرة ملكه بشطه أو بتأجيره ، ولهذا اكتفى القانون الجديد رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بصور القرار من وزير التربية والتعليم ، كما أباح الاستيلاء لصالح الهيئات التى تشترك بنصيب فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، ولذلك نص فى مادته الأولى على أنه « يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، ويتبع فى هذا اثنان الاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٥ الخالص بشئون التمويل » .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٢٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

شروط الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفع التعليم - القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ - اشتراطه لزوم العقار لحاجة هيئة تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم - اسهام المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية بنصيب في هذا المرفق - اساس ذلك واثره - تحقق هذا الشرط في قرار وزير التربية والتعليم باستيلاء على عقار لصالح مؤسسة ملجا البنسات بالاسكندرية .

ملخص الحكم :

انه مما لا يقبل الجدل ان مجلس بلدى مدينة الاسكندرية يسهم فعلا في رسالة وزارة التربية والتعليم ليس فقط من جهة الواقع بل من ناحية القانون . فقد صرح القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية في البند (سادسا) من مادته العشرين باختصاص هذا المجلس البلدى « بادارة الاعمال الآتية او الاشراف عليها : ... » (١) كل ما يتعلق بالمرافق العامة « ولا شبهة في ان مرفق التعليم هو من المرافق التى يجوز لمجلس بلدى الاسكندرية ان يتصدى له بالاشراف عليه او بادارته ونوعه لما صرح ان يعتبر بهذا الاشراف او الادارة متعديا مارسه قانون انشاءه ، يؤكد ذلك ما نص عليه البند سابعا من المادة العشرين سائفة الذكر ضمن اختصاصات المجلس البلدى المذكور من تقرير مساعدة المؤسسات والمعاهد اخرية من ملاجىء ومستشفيات ومدارس وغير ذلك من المؤسسات والمعاهد الخيرية » . ولا مراء في ان المجلس البلدى - لو تطوع - كما هي الحال في المنازعة الحاضرة - بالسكان الملاجىء او المؤسسات الخيرية في دار يستنجرها لها لهذا الغرض ، فان تطوعه عن الملجأ المذكور او المؤسسة بتأدية قيمة الإيجار مما يندرج تحت حلول المساعدة التى يعيها القانون لأشغال اليه .

ويتضح من مطالعة ميزانية المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ، ومراجعة تقارير التفتيش التابع لمنطقة التعليم بها ان المجلس البلدى المذكور انها يقوم

بالإشراف على مؤسسة لجأ البنات ويتزويدها بالمطلبات كما يتمهد هذه المؤسسة بشتى صور المساعدات الأخرى اعلة لها على تلبية رسالتها نحو البنات اللاجئات اللاتى لا معتد لهن الا على مايقضى عليهن هذا المجلس من معونة ثقافية ومادية اخصها اسكن هذه المؤسسة فى الدار موضوع الدعوى وارصاد رواتب لمعلماتها فى ميزانيتها ، وفخلا عما تقدم فان منطقة التعليم بالاسكندرية — ايهاا منها بخطر الرسالة التى تشارك هذه المؤسسة بنصيب فيها — قد درجت على ايفاد مفتشيها اليها للمرافعة على سير التعليم فيها ، وتقيض تقاريرهم بالملاحظات ومناحى التوجيه فى شأن نظام الدراسة فى المؤسسة المذكورة وطرائق التعليم فيها — على ما يستفاد من مستندات الوزارة — وكل هذا شاهد عدل على ان المجلس البلدى بالاسكندرية يسهم تفنونا وفعلا فى رسالة وزارة التربية والتعليم ، وينهض بواجبه كاملا حيال فئة من اللاجئات لا يقل عددهن من مائتى فتاة ، لانه فضلا عن توفيره المسكن لهن للمواهن ، له اليد الطولى فى كشف الجهالة منهن بما يرصده فى ميزانيته من أجور ومرتبات للمطلبات والمربيات اللاتى يقمن بتثقيهن وتربيتهن .

وفاء على ما تقدم ، فان قرار الاستيلاء على العقار الذى تشغله مؤسسة لجأ البنات لصالحها ، يكون قد اتخذ لمصلحة تشارك بنصيب فى رسالة وزارة التربية والتعليم وهى بلدية الاسكندرية .
(طعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٢٣ / ١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات للدارس — ابن عام — سلطة الاستيلاء على العقارات المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ — هى سلطة مطلقة وغير مقيدة ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومماهدا المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ — مثال : عدم توافر شروط خلو العقار المستولى عليه بالفعل المتصوص عليه

في القانون الأخير ، لا يمنع من إصدار قرار الاستيلاء على العقار بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ - القول بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام - غير صحيح ، لوجوب فهم الامن العام في هذا الشأن بمعناه الواسع حتى يشمل سير المرافق العامة بانتظام ، ورفق التعليم من المرافق العامة .

ملخص الحكم :

ان سلطة الاستيلاء على اى عقار المخولة بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ هى سلطة مطلقة وغير مقيدة بأى قيد من القيود ولا تتعارض مع سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لورارة التربية والتعليمومعاهدتها المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ معدلا بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ . والتي اشترط المشرع لممارستها أن يكون العقار خاليا . بل انها تعتبر مكملة لها ويمكن الالتجاء اليها لمعالجة الحالة التى تعجز السلطة المخولة بمقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ عن :واجهتها بسبب عدم خلو العقار المستولى عليه بالفعل . وفى هذه الحالة لا يجوز الاحتجاج بأن مثل هذا الاستيلاء لا صلة له بالامن العام لانه ينفى أن يفهم الامن العام فى هذا الخصوص بمعناه الواسع حتى يشمل استقرار سير المرافق العامة بانتظام وغير خاف ما لذلك الانتظام فى استمرار سير المرافق العامة من اثر فى استتباب الامن العام وتوفر الشعور بالطمأنينة لدى انناس وما من شك فى أن مرفق التعليم هو من المرافق العامة ذات الاهمية الكبرى التى يجب العمل على سيرها بطرادر وانتظام .

فلنهتمى كان الثابت من الاوراق ان حلجة منطقةشرق القاهرة التعليمية الى ميلان تستوعب طلبة المرحلة الاولى كانت حلجة ملحة وان المبنى المستولى عليه يصلح لشغله بمدرسة مرحلة اولى . فلن قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ يكون قد قام على سببه المبرر له فاتفونا وتغيا وجه الصالح العام فبرىء من عيب الاتراف فى استعمال السلطة . فضلا عما سلف ببيانه من انه صتر ممن يملكه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق - جلسة

١٩٦٤/١/٤) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ اشترط لا يمكن الاستيلاء على العقارات أن يكون العقار خاليا — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — هو ألا يكون أحد شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه .

ملاحظ الصكك :

ان القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الفكر قد اشترط لا يمكن الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم أو إحدى الهيئات التي تساهم في رسالة وزارة التربية والتعليم ، أن يكون العقار خاليا ، ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط ألا يكون أحد — مالكا كان أو مستجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه ، حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور اراد الشارع أن يقيمه .

(طعن ٤٢٢ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

القانون ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها — شروط ممارسة هذه السلطة — أن يكون العقار المستولي عليه خاليا — مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — هو ألا يكون أحد مالكا أو مستجرا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه — صدور قرار من نائب رئيس الجمهورية للخدمات بالاستيلاء على عقار لاتخاذ مدرسة وذلك وفقا لاحكام القانون سالف الذكر رغم صدور قرار من المحافظ بالاستيلاء على ذلك العقار لذات الغرض بمقتضى قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — يعتبر صحيحا مؤكدا له ، ويحمل على الاخذ بالاحوط في حالة سقوط قرار المحافظ اذا ما ألفى اعلان حالة الطوارئ .

ملخص الحكم :

انه عن قرار الاستيلاء الصادر من السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦١ بتسريح ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المحل بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها . فواضح انه قرار صدر مؤكدا لزوم المبنى المستولى عليه لوزارة التربية والتعليم بيد ان ذلك لا ينفي عنه انه قرار صحيح مطابق للقانون . فهو صادر ممن يملكه ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٦١ قد فوض نائب رئيس الجمهورية للخدمات في مباشرة سلطة رئيس الجمهورية في الاستيلاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ وهو قد استوفى شرط خلو العقار المنصوص في القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ ذلك ان مفهوم الخلو في حكم هذا الشرط — كما سبق ان قضت هذه المحكمة — هو ألا يكون أحد — مائكا أو مستاجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب على هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه . وهذا هو المحذور الذي أراد الشارع أن يتقيه . ولكن العقار كان مشغولا وقت صدور القرار المثلر اليه بحيازة وزارة التربية والتعليم التي صدر لمصلحتها القرار المذكور وهي حيازة مشروعة بحكم قرار الاستيلاء الصحيح الصادر من السيد المحافظ . ومن ثم فقد تحقق الشرط الذي اوجبه القانون للاستيلاء وهو خلو العقار وكون القرار سالف الذكر قد صدر تأكيدا لقرار الاستيلاء الصادر من المحافظ بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالة الطوارئ لا يعني انه لغو لا يعتد به . وانما هو يحمل على الاخذ بالاحوط في حالة ما اذا لقي اعلان حالة الطوارئ وسقط بالتالى قرار الاستيلاء الصادر من المحافظ .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٣٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

الاستيلاء على العقارات اللازمة لرفع التعليم — القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطه إمكان الاستيلاء على العقارات يكون خلافا — المقصود بالخلو والحكمة من تقرير هذا الشرط — تحققه في حالة اصدار قرار بالاستيلاء لصالح شاغل العقار ..

ملخص الحكم :

من المسلم أن الشارع لما استشعر الحرج من اخراج المالك من ملكه أو المستأجر من العين التي ينتفع بها وما قد يلاقيه هذان من عنق ومثاقفة في استئجار عين أخرى احتاط لذلك في القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٧ الملقى أو في القانون الأخير رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فاشتراط لامكان الاستيلاء على العقار أن يكون خلافا ومفهوم الخلو في حكم هذا الشرط هو ألا يكون احد — مالكا أو مستأجرا — شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترتب عنى هذا القرار اخراج شاغله جبرا عنه ، وهو محظور أراد الشارع أن يتقيه ، فاذا تبين لهذه الحكمة من الأوراق أن العقار المسر — عليه باتقرار المطعون فيه كان مشغولا ببلدية التي صدر لمصلحتها ذلك القرار تحقق الشرط الذي أوجب القانون للاستيلاء هو خلو العقار ، اذ لا يترتب على هذا الاستيلاء مضار لاحد ، ونو أن المطعون لمصلحه كان اتم تنفيذ حكم الاخلاء ثم باذر بالطول في ملكه أو بتأجيله وتمكين الغير من حيازته قبيل صدور قرار الاستيلاء لحق القول بقيام المانع الذي يحول قانونا دون اصدار قرار الاستيلاء من ناحية القانون على عقاره ، لانه ينتج عنه حتما أن يضار شاغله بقسره على الخروج منه ، فالنص على خلو العقار لم يقرر قانونا إلا لمصلحة شاغل العقار الذي يصدر قسرا الاستيلاء اضرارا به لا المطعون لمصلحه الذي لم يكن قطعيا شاغلا للعقار عند صدور قرار الاستيلاء ، ومن ثم يتعين القول بسلامة مثل هذا القرار — في ضوء الغرض الذي توخاه واضع القانون — بعد أن ثبت أنه لم يكن ثمة مانع من تنفيذ قرار الاستيلاء ..

(ملعن ٢٢٤ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣) .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ في شأن الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهد التعليم بعد تعديله بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٧ لا يتف أثره عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط وإنما ينصرف أيضا الى المعاهد الخاصة — سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون المشار اليه انما تنصره الى جميع العقارات التي ترى جهة الإدارة لزومها لرفق التعليم بصفة عامة — تقدير مدى لزوم العقار لرفق التعليم هو من الأمور التي تدخل في سلطة الإدارة التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الإنحراف في استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بخويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم المعدل بالقانونين رقمي ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ انه أجاز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء على أي عقار يكون لازما لحاجة الوزارة ومعاهدها ، ولم يشترط المشرع في هذا الشأن سوى أن يكون العقار خاليا ، وتقدير مدى لزوم العقار لرفق التعليم هو من الأمور التي تدخل في سلطة الإدارة التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها متى خلا قرارها من عيب الانحراف في استعمال السلطة ،

ومن حيث أن القرار المطعون فيه رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٩ قد صدر من رئيس مجلس الوزراء بناء على التفويض الوارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بالاستيلاء بالإيجار على العقار المملوك لنيطعون ، الذي تشغله مدرسة الغناء الخاصة بالمعادي ، رقم ٦١ شارع النهضة بحافظة القاهرة وهو يشمل القطع أرقام ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، تقسيم شركة المعادي للسكن والنحير بعد أن قررت جهة الإدارة ، بما لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن لزوم هذا العقار لرفق التعليم وحاجة المدرسة المذكورة اليه ، وهذا هو ما يكون ركن السبب في القرار المذكور :

اذ صدر هذا القرار من يملك اصداره دون شبهة انحراف
فانه يكون بحسب الظاهر من الاوراق ، قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون.

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه لا يكون صحيحا ولا صالحا مذهب
اليه الحكم المطعون فيه من ان قرار الاستيلاء سلف الذكر قد قام على سبب
غير صحيح مستندا في ذلك الى ما جاء في مذكر وزير التعليم التي صدر
على اساسها اقرار المذكور من احتمال صدور حكم لصالح المطعون ضده
في النزاع القائم بينه وبين المدرسة المذكورة يترتب عليه اغلاق تلك المدرسة
وتشريد الطلاب ، ذلك ان ما أورفته المذكرة في هذا الشأن لا ينهض سببا لقرار
الاستيلاء ، به لا يعدو ان يكون تبريرا لحالة الاستعجال التي تقتضي الاسراع
في اصدار القرار ، اذ السبب الحقيقي ، هو لزوم انعقاد بكله لحاجة
الديرية ، وهو سبب صحيح ما ثبت من الاوراق ان ثمة منشآت تابعة
للمديرية اقيمت فعلا في الاراضي الفضاء المجاورة لبنى المدرسة والتي تشملها
قرار الاستيلاء حاجة المدرسة الى تلك الارض لممارسة كافة الانشطة المتوقعة
بإزاء رسالتها التعليمية والاجتماعية والرياضية .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم ما يقول به المطعون ضده من ان القانون
رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر بعد تعديله بالقانون رقم
٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ يقف عند العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهدها فقط
دون المعاهد الخاصة ذلك ان سلطة الاستيلاء على العقارات طبقا للقانون
المذكور انما تنصرف الى كل العقارات التي ترى جهة الادارة لزوما لمرافق
التعليم بصفة عامة ولا يعدو التعديل الذي اوردته القانون رقم ٢٥٢ لسنة
١٩٦٠ على القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ان يكون مجرد نقل
الاختصاص باصدار قرارات الاستيلاء الى رئيس الجمهورية بدلا من وزير
التعليم ، كما لا ينال من القرار المطعون فيه ما يقول به المطعون ضده من
انه يتضمن مصادرة لحق الملكية فضلا عن مصادرته لحق التقاضي ، ذلك
ان هذا القرار لا يمس ملكية المطعون ضده للعقار المستولى عليه بالايجار
وانه كان يضع قيда على هذا الحق فلانه اجراء استثنائي ابلحه القانون
تأكيدا لمبدأ تطبيق المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في روابط القانون
العلم ، هذا الى انه ليس صحيحا ان القرار المطعون فيه انطوى على مصادرة

لحق التقاضي ذلك أن النزاع الناشب بين المطعون ضده والمدرسة التي صدر لصالحها قرار الاستيلاء كان يدور حول تحديد العقار الذي يتناول عند الإيجار المبرم بينهما ، وعلى فرض أن المطعون ضده استطاع أن يحصل على حكم نهائي لصالحه بالتقاضي هذا المقدر على قطعة الأرض رقم ٥٣٢ التي يقع فيها مبنى المدرسة دون القطع الأخرى ، وهو ما لم يتم ، فإن هذا الحكم ما كان يخلو دون صدور القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري يجب أن يقوم على ركبيه قيام حالة الاستعجال بأن يكون من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه أن يترتب ثمة نتائج بتعذر تداركها ، وأن يكون ادعاء صاحب الشأن قائما بحسب الظاهر على أسباب جنية يرجع معها القضاء بإلغاء القرار موضوعا ، ولا بد من تواجر الركبتين مما للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري .

ومن حيث أنه متى كان الثابت مما تقدم أن القرار المطعون فيه لا يقوم بحسب الظاهر من الأوراق على أسباب جنية يرجع معها الحكم بإلغائه عند نظر طلب الإلغاء فمن ثم فإن طلب وقف التنفيذ يكون قد فقد ركن الجدية الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض هذا الطلب دون ما حاجة إلى بحث مدى توافر ركن الاستعجال ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين معه الحكم بإلغائه وبرفض طلب وقف التنفيذ .

(طعن ١٢٢٩ لسنة ٢٧ ق ، — جلسة ١٠/١٢/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

يتبع في شأن تعويض الاستيلاء المخول لوزير المعارف المموجة على المقررات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ دون الأحكام القانونية الأخرى التي وضعت لتنظيم العلاقة بين المؤجرين .

دلغص ألفتسوى :

استولت وزارة المعارف العمومية على منزل بمقتضى القرار رقم ٦٦٧١ المؤرخ ١٩٤٦/٦/٣ المتضمن ان لجنة التعويضات قد قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩٤٧/١٢/٦ مبلغ ٧٠ جنيتها ايجارا شهريا له وأن الوزارة ومالك المنزل قد بلغا هذا القرار وانه عندما طلب وزارة المالية الموافقة على اعتقاد هذا الاجار اوضحت أن المنزل المذكور كان مؤجرا لوزارة العدل من اول يناير سنة ١٩٢٨ لافية سنة ١٩٤٢ ببيلغ ٢٢ جنيه شهريا وطبقا للمادتين ٤ و٧ من المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز أن تزيد اجرة هذا المنزل على ٢٧ جنيه و ٥٠٠ مليم .

وقد استعرض قسم الرأى مجتمعما هذا الموضوع بجلستيه المنعقدتين فى ٢٣ من سبتمبر و ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وهو يلاحظ أن المرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٧ الصادر بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم قد نص على أن يتبع فى شأن هذا الاستيلاء الاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذى يقضى بأن يكون تقدير التعويض المترتب على هذا الاستيلاء بمعرفة لجنة خاصة وأن المعارضة فى قرارات هذه اللجنة يجب أن تقدم الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ ابلاغهم بتلك القرارات بخطابيسجل وبهذا يكون المشرع عند تقرير حق وزير المعارف العمومية فى الاستيلاء قد رسم طريقا معينا لتقدير التعويض اللازم فى هذه الحالة بحيث لا يكون ثمة للرجوع الى الاحكام القانونية الاخرى التى وضعت فى المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ثم فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجار الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد انتهى القسم الى أنه طالما أن وزارة المعارف العمومية قد قبلت تقدير اللجنة المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم تقدم معارضة فى شأنه خلال الميعاد المحدد لذلك فان قرار لجنة التقدير يكون نهائيا وملزما للوزارة .

(ملفا ٤٥٧/٦/٨/١ فى ١٩٤٧/١١/٢) .

(ج) الاستيلاء للتعينة العامة

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعينة العامة التي تخول الجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرارا بالاستيلاء على العقارات وشغلها - القانون لم يضع أى شرط أو يورد أى قيد على سلطة الإدارة في اتخاذ هذا التدبير إلا أن يكون لازما للمجهود الحربى - النظر فى مشروعية قرار الاستيلاء يكون على أساس أن سلطة الإدارة فى هذا الشأن مطلقة لا يحدها إلا التزام الغاية التي استهدفها القانون .

ملخص الحكم :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعينة العامة أن من بين التدابير التي خولت المادة ٢٤ منه للجهة الإدارية المختصة أن تصدر قرارا بها الاستيلاء على العقارات أو شغلها حيث اوضحت بعد ذلك المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ اجراءات تنفيذ هذا الاستيلاء وطريقة تحديد التعويض المقابل . وبإتطلاع على المواد المذكورة يبين واضحا أن القانون المشار إليه لم يضع أى قيد على سلطة الإدارة فى اتخاذ هذا التدبير إلا أن يكون للمجهود الحربى فمن ثم فانه يتعين وقد خلت تلك النصوص من أية شروط أو قيود يتعلق بالنصرف الإدارى بتحقيق واحد منها أو أكثر يتعين أن يكون النظر فى مشروعية القرار الإدارى الذى صدر مستندا اليها على أساس أن سلطة الإدارة فى هذا الشأن مطلقة من كل قيد لا يحدها إلا التزام الغاية التي استهدفها القانون وخولها تلك السلطة من أجل تحقيقها ، ذلك أن الرتبة القضائية على تصرفات الإدارة وإن اتحدت فى طبيعتها بالنسبة لجميع التصرفات الإدارية إلا انها لا شك تختلف فى مداها بحسب الشروط والقيود التي تلازم السلطة المخولة بإصدار القرار وبقي تحررت هذه السلطة من كل قيد أو شرط كما هو الحال فى قانون التعينة الذى يملج

الخطر من المسائل المتعلقة بالمجهود الحربي فليس للقانون الإداري في هذه الحالة أن يقيد هذه السلطة بغير قيد من القانون أو يخصصها بغير مخصص منه .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

البدا :

صدور قرار بالاستيلاء على العقار على الرغم من سابقة شغل الجهة الإدارية منه. مدة القرار ذات العقار بطريق الإيجار — جواز ذلك متى جرت مبررات بعد قيام الرابطة العقنية بين جهة الإدارة ومالك العقار .

مقتضى الحكم :

ان الإدارة اذا قدرت بما لها من سلطة في هذا الشأن وهي في هذا المجال الذي يتصل بالمجهود الحربي وبأن القوات المسلحة انها تتمتع بحرية واسعة لا يحدها في ذلك حسيبها سلف البيان الا عيب اساءة استعمال السلطة وهو ما خلت الاوراق من اية واقعة يمكن أن تقوم قرينة عليها ، اذا قدرت أن شروط عقد الإيجار وما صاحب هذا الوضع من اشكالات أصبحت تتعارض مع ظروفها ووضاعها الجديدة / كان لها بمقتضى هذه السلطة أن تنزع كل ما من شأنه أن يعوق سير الاعمال بها أو يخل بالسرية الواجبة لها . وان تقتضى على مصدر التلق ومبعث الخوف ، فان هي عانت بعد أن الفت قرار الاستيلاء التسابق الى اصدار القرار المطعون فيه لمواجهة تلك الظروف الجديدة مستندة الى الاسباب سالفة الذكر مستهدفة الغرض المشار اليه وفون أن يثبت أنها تمت المزايا المالية المقررة للمدعية بموجب عقد الإيجار حيث احتفظت لها بهذه المزايا كاملة غير منقوصة فان قرارها تصدر في هذا الخصوص يكون قد صدر والحالة هذه مطابقتا للقانون .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

عدم اشتراط خلو العقار المستولى عليه لصحة قرار الاستيلاء —
أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه يبدو خطأ الحكم المطعون فيه الصادر بإلغاء قرار الاستيلاء
موضوع الطعن بمقتونه انه يشترط لصحور هذا القرار خلو العقار المستولى
عليه ما دأبت إدارة النعبة تشغل هذا العقار قبلا بطريق الإيجار من القرار
الصادر بالاستيلاء يرد على غير محل مستندا في ذلك الى وجود مثل هذا
الشرط في بعض القوانين الأخرى لما في هذا الاستناد من اضافة شرط غير
وارد في القانون الذي صدر بقرار استنادا اليه .

(طعن ١٥٦٨ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٠) .

(د) سلطة المحافظ في الاستيلاء

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حماية الطوارئ — نص المادة
١٧ منه على سلطة رئيس الجمهورية في التفويض في الاختصاصات والتدابير
المخولة له عند اعلان حالة الطوارئ — حق المحافظين في مباشرة هذه
الاختصاصات بمقتضى الامر العسكري رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ الصادر من
الحاكم العسكري بمنحهم سلطاته في مناطقهم طبقا للقانون رقم ٥٣٢ لسنة
١٩٥٤ بشأن حالة الطوارئ — لا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٥٣٢
لسنة ١٩٥٤ ، أو تغير كيفية تحديد شخص الحكم العسكري — أساس
ذلك — مثال : صحة القرار الصادر عام ١٩٦١ من محافظة القاهرة بالاستيلاء
على عقار لإخاذه مدرسة .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على انه « يجوز اعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الامر او النظام العام في اراضى الجمهورية او في منطقة منها للخطر سواء اكان ذلك بسبب وقوع حرب او قيام حالة تهدد بوقوعها او حدوث اضطرابات في الداخل او كوارث عامة او انتشار وباء » وتنص المادة الثانية من القانون المذكور على ان « يكون اعلان حالة الطوارئ وانهاؤها بقرار من رئيس الجمهورية » كما تنص الفقرة الثالثة فقرة لونية بند ٤ منه على انه « لرئيس الجمهورية متى اعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بامر كتابى او شفوى التدابير الآتية (٤) الاستيلاء على أى منقول او عقار .. » كذلك تنص المادة ١٧ منه على انه « لرئيس الجمهورية ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وفي كل اراضى الجمهورية او في منطقة أو مناطق معينة منها » وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر باستمرار اعلان حالة الطوارئ التى كانت اعلنت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاحكام انعرفية الذى انفى بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ..

ومتى كانت حالة الطوارئ باقية كما سلف البيان فان قرار محافظ القاهرة الصادر فى نول اكتوبر سنة ١٩٦١ بالاستيلاء على المبنى موضوع النزاع يكون قرارا صادرا ممن يملكه اذ هو يستند الى السلطة المخونة لرئيس الجمهورية فى الاستيلاء على أى عقار بالتطبيق لنص المادة الثالثة فقرة اولى بند ٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان كما يستند الى التفويض الصادر للمحافظين والمديرين او من يقومون باعمالهم من الحاكم العسكرى بمباشرة سلطانه فى مناطقهم وذلك بمقتضى الامر رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ . وانه ولئن كان الامر قد صدر من الحاكم العسكرى العام فى حدود حدود اختصاصه المبين فى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ الملغى بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، الا انه لا يترتب على مجرد الغاء القانون رقم ٥٢٣

لسنة ١٩٥٤ وحلول انقائون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ محله سقوط الامر المذكور ما دامت حالة الطوارئ يافيه وما دامت نصوص هذا القانون الاخير لا تتعارض مع ذلك الامر الذى صدر فى الاصل صحيحا ذلك ان القانون الاخير رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد ردد فى المادة ١٧ منه نص المادة ١٧ من القانون الاخير رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ التى كانت تخول الحليم العسكرية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لمن يتجبه لذلك فى مناطق معينة . ومن المقرر ان القرارات التى صدرت صحيحة فى ظل نظام معين تظل نافذة ومنتجة لانها ما طالما بقى هذا النظام ولم يرد نص صريح فى قانون بالتغانيا . وكذلك ليس يذى اثر على نفاذ الامر المشار اليه ان الحليم العسكرية العام بعد ان كان فى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ معينا بالشخص اصبح يقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ رئيس الجمهورية اى معينا بلوظيفة ، مادام تغيير شخص الحليم العسكرية العام لا يستتبع سقوط الاوامر العادرة من سلفه .

(طعن ١١٤٦ لسنة ٨ ق ، طعن ٢٨٢ لسنة ٩ ق — جلسة

١٩٦٤/١/٤) .

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

م ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — (المعدل بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠) — مناط تطبيقها — قيام حالة من الاحوال الطارئة او المستعجلة — تثير صدور قرار من المحافظ المختص بالاستيلاء على العقارات — لها الاستيلاء المؤقت على العقارات التى تقرر تزومها للنفعة العامة — فيلزم بشأنها صدور قرار من رئيس الجمهورية — عدم قيام حالة من الاحوال الطارئة والمستعجلة بجعل قرار الاستيلاء غير جاز قانونا اذا صدر من المحافظ .
ملخص الحكم :

تنص المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على ان يجوز للبهدير او المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة فى حالة حصول فرق او قطع جسر او تقضى وباء او على سائر الاحوال الطارئة او المستعجلة ان يامر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم او الوتابة او غيرها . كما يجوز فى غير الاحوال المتقدمة بالاستيلاء مؤقتا على

العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبي المصلحة المختصة من أثبتت صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لاتخاذ اجراءات اخرى ..

كما تنص المادة ٢ من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات على انه فيما عدا الاحوال الطارئة او المستعجلة اتي تنقضى الاستيلاء المؤقت على العقارات اللازمة لاجراء اعمال الترميم والوقاية وغيرها يكون الاستيلاء المؤقت على العقارات التي نقرر لزومها للمنفعة العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم انه لا يجوز للمحافظ اصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على العقارات الا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وهي الحالات التي يجوع بينها وصف الاحوال الطارئة او المستعجلة وتد مثل المشرع لها في ذات النص بحالة حصول غرق او قطع جسر او تفشى وباء .. ولا ريب في أن الاحوال الطارئة هي تلك التي لم يكن في الواسع توقعها أى تقع فجأة . أما الاحوال المستعجلة فهي تلك التي لا تحتل الانتظار حتى تحل بالطرق والاجراءات العادية ومن ثم لا بد من مواجهتها بتلك الاجراء الاستثنائية وهو الاستيلاء المؤقت على العقارات .

وفيما عدا الحالات المذكورة فالاصل أن الاستيلاء على العقارات تحقيقا لغرض ذي نفع عام لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية وطبقا لاحكام والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . واذا كان الثابت من الاوراق أن القرار المطعون فيه لا يندرج تحت اى من الحالتين المذكورتين لان ادراجه في الحالة الاولى غير جائز قانونا لان مناط الاستيلاء فيها هو قيام حالة طارئة او مستعجلة تستلزمها اعمال الترميم او الوقاية وغيرها وهو ما لم يتوافر في القرار المطعون فيه - أما ادراجه في احالة الثنائية فيجعل القرار مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإلغاء قرار محافظ المنيا بالاستيلاء لمدة ثلاث سنوات على الدور الارضى بالعقار رقم ٢١ شارع الجمهورية بالمنيا لمخالفته للقانون فقد اصاب وجه الحق والقانون .

(طعن ١٠٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢) .

اسماء طبى عام

الاسعاف الطبي عام

قاعدة رقم (٢٨٤) .

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم الاسعاف الطبي العام - نظمت المادة الثانية منه تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي في وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - شرعت المادة الثالثة منه استثناء من هذه الاحكام العامة في تحديد ما يمنح لهؤلاء العاملين بصفة شخصية - هذا التنظيم الوقتي الخاص هو الذي يرجع الى قواعده في تحديد ما يستحق لهؤلاء العاملين عند تعيينهم بحيث لا يتجاوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية لجره الذي كان يتقاضاه عند عمله السابق بالاسعاف الطبي - تحديد الاجر وفقا لقانون العمل الذي كان يسرى عليه ويشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات دورية مستقرة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه قد نظمت مادته الثانية تعيين العاملين بمراكز الاسعاف الطبي في وظائف وزارة الصحة بطريقة استثنائية من احكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وشرعت المادة الثالثة من ذلك القانون استثناء آخر من هذه الاحكام العامة في تحديد ما يمنحه أولئك العاملون بصفة شخصية تأيينا لاستقرارهم المعيشي بالحد من خفض دخلهم ، ويكون هذا التنظيم الوقتي الخاص هو الذي يرجع الى تواعده في تحديد ما يستحق هؤلاء العاملون صرفه عند تعيينهم ولا يجوز أن يضاف اليه شيء بالقواعد التي تنظم ما يستحقه العاملون كافة من البدلات والمزايا في حالتهم العادية ولا تنصرف الى ما يمنحه عاملون الاسعاف الطبي لسبقهم بصفة وقتية استثناء وقد ابقى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ لهؤلاء العاملين اجورهم التي كانوا يتقاضونها من مراكز الاسعاف لمدة ستة اشهر جرى فيها اختبار من عين منهم في وزارة الصحة ، وحفظ لهن عين مقدار ما كان يحصل عليه قبل تعيينه اذا زاد على مجموع ما يستحقه

بالتعيين فى الدرجة ولا يقتصر هذا المجموع على مرتب الدرجة بل يشمل سائر ما يستحقه من تسند اليه الوظيفة المعتمد لها من البدلات والمزايا ، بينما لا تجوز ما يحتفظ به العامل بصفة شخصية أجره الذى كان يتقاضاه عن عمله السابق بالاسعاف الطبى . واذ يتحدد هذا الاجر وفقا لقانون العمل الذى كان يسرى عليه ، فانه يشمل كل ما كان يصيب العامل لقاء عمله من دفعات دورية مستقرة ، واذ لا تجادل جهة الادارة بطعنهما فى تحقق شروط الاجر فى منحتى شهر رمضان والجرد السنوى اللتين كان الاسعاف ينحهما للعاملين لديه ، وحصول المدعين عليهما باستمرار قبل العمل بلقائون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ فلا يكون وجه للمدعى على ما قضى به الحكم المطعون فيه من اعتباره هاتين المنحتين من اجر كل من المدعين .

ومن حيث ان المنحة التى كانت تعطى للمدعين عند صرف منحة العاملين بالدولة لا محل لاضافتها الى اجريرها بعد اذ عينا بوظائف الدولة واصبغا يستحقان منحة العاملين والمدنيين ذاتها عند صرفها ويكون نعى المدعين على انحكم المطعون فيه انه لم يضاف هذه المنحة الى اجريرها بغير جدوى حقيقيا بالرغرض .

ومن حيث ان بدل التفرغ اذ يستحقه الصيدلى الذى يعين فى وزارة الصحة بمجرد اسناد الوظيفة اليه ، فانه يعطى فى مجموع ما يستحقه بالتعيين على الدرجة وفقا للمادة الثمانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يكون بدل التفرغ مما نشأ استحقاقه للمدعين بعد تحديد مجموع ما يستحقه كل منهما عند التعيين . ولا يضاف هذا البديل الى اجر احد منهما الذى يدفع اليه بصفة شخصية وتكون مطالبتهما بصرف بدل التفرغ بغير سند من القانون بمنعنا رغبها .

ومن حيث ان بدل التمثيل انما يؤدى لينفقه العامل على ما تتطلبه اعباء الوظيفة ويظهر الغائم عليها فى ضوء التنظيم المناسب لمسئولياتها وكما يتف استحقاق هذا البديل اذا نحى من كان يتقاضاه عن الوظيفة المقرر بها الى وظيفة اخرى من غير ذات بدل التمثيل يتف استحقاقه كذلك اذا تفر تنظيم الوظيفة وصارت الى وضع آخر لا يتدر لها شىء من هذا البديل ، ولا يكون للمدعى الاول ان يستبقى بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه فى وظيفة مدير صيدلية

الإسعاف بعد أن ضمت الصيدلية إلى وزارة الصحة التي لا تفرض بدل تمثيل لمثل تلك الوظيفة لديها ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيحا إذ قضى بعدم استحقاق بدل التمثيل .

ومن حيث أن الثابت من عقد العمل المحرر في ١٩٦٤/٨/٤ بين سكرتير علم الإسعاف بيور سعيد والمدعى الثاني أن هذا المدعى قبل العمل بصفة صيدلي للخدمة الليلية في صيدلية الإسعاف بأجر شهري شامل قفزه ٣٥ جنيه فيكون المتعاقدان قد حددوا هذا الأجر للخدمة الليلية كما ينظمها قرار وزير الصحة ، وليس في العقد ما يفيد قصد المعتدين إلى جعل هذا الأجر مقابلا لساعات معلومة تقبل عن وقت الخدمة الليلية ، ولا يكون ثمة وجه لاعتبار بعض ما يمكنه الصيدلي المتعاقد خلال الخدمة المتفق عليها وقتا اضافيا يستحق عنه أجرا فوق الذي أرتضاه نظيرها كالملة ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى استحقاق هذا الأجر الإضافي فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون ويتعين التألاه ، ولا يبقى محل لطلب الطاعن أجرا اضافيا عن الفترة اللاحقة لما قضى به ذلك الحكم بعد ما تبين أن الطاعن لا يستحق بمثل هذا الأجر وما كان يتقاضاه قبل تعيينه في الحكومة .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن جهة الإدارة على حق في شطرنج طعنها وأن المدعين لا حق لهما في طعنهما ، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعون الثلاثة شكلا وبتمديد الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أجر اضافي للمدعى الثاني ويرفض الدعوى في شأن هذا الطلب ، ويلتزم كل طاعن محروفاً طعنه .

(طعن ٤٩٢ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١١) .

تصويبات

كلية الى القاريء
نأسف لهذه الأخطاء المطبعية
فلنكامل لله سبحانه وتعالى

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
التابعة	٩ / ١٧	مسطوبه	المجلس	١٧/١٢٢	المجالس
انتقونية	٢٨ / ٥	القلونية	وظيفيه	٦/١٢٩	وظيفته
النصص	٢٨ / ٢٩	النصوص	لم	١١/١٢٠	لهم
اللم	٢٩ / ٧	العلم	يفرض	٩/١٢١	يفوض
واجارت	٤٤ / ١٨	واجازت	ل	٤/١٣٦	آله
والاجتماعى	٥١ / ٢	الاجتماعية	فيها	٩/١٥٥	نيما
للسيسية	٥١ / ٢	للسياسة	ونهم	١٧/١٦٠	ونهم
التقيد	٥١ / ٢٢	التقيد	وسمى	٦/١٦٠	ويسمى
اللدان	٥٦ / ٢٢	اللدان	المرشح	٢٤/١٦٣	المرشح
لم	٦٣ / ٢٠	لن	طلم	١٧/١٦٦	طلب
بالتطبيق	٦٤ / ٢٧	بالتطبيق	بعضية	٢١/١٦٨	بعضوية
وموازنة	٦٦ / ٢٧	وموازنة	لمستفاد	٢٤/١٧٠	المستفاد من
م من	٦٧ / ١	نص المادة	بإدارة	١٢/١٧٦	المواد
لتشليح	٦٨ / ٢٢	التشليح	للادارة	١٦/١٧٧	للادارة
ذلكك	٧٢ / ٢٤	ذلك	المجلس	٢٠/١٨٠	المجالس
ولاصنع	٨١ / ٢٥	والمصالح	المستقل	٢٥/١٨١	المستقل
تغيب	٨٢ / ١١	تتوب	لذلك	١٢/١٨٥	لذلك
الدعوى	٨٢ / ١٦	الدعوى	الاضافنة	٤/١٩٠	الاضافية
متعيننا	٨٢ / ١٧	متعيننا	فليرايح	١/١٩١	فليرايح
اجراء	٩٢ / ١٨	اجراء	يريد	١٠/١٩٢	يريد
لوزير	٩٦ / ١١	الوزير	الباب	١٩/١٩٢	الباب
لمين	٩٨ / ٢	لمتعيين	وهو القانون السابق		
يزعه	١٠٠ / ٥	بزعمه	فيلاعترض بالمشروعات		
ن	١٠٥ / ٦	لن	العملية	١٠/١٩٤	يحدث مكرز
وم	١٠٨ / ٦	ومن	المعص	٩/٢٠٣	الخصص
غلاءه	١١٠ / ٢٥	غلاء	الحطى	٢١/٢٠٦	الحطى
لم	١١١ / ١٥	لن	الاجلسية	١٣/٢١٠	التجارية
ينتظم	١٢١ / ١٢	ينظم	مستطها	١٦/٢١٢	مستطها
			اتقاهرة	١٥/٢١٣	التاهرة

الخطا	الصفحة/السطر	الخطا	الصفحة/السطر	الخطا	الصفحة/السطر
الفضء	١/٢٢٠	النضاء	ن	٢٢/٢٣٦	ان
بلاغاء	١/٢٢١	بلاغاء	رجى	١٧/٢٤٤	رجعى
المثالث	٢٦/٢٢٣	المثالث	يدون	٦/٢٤٨	يؤدون
قرارى	٢١/٢٢٩	قرار	لا	١١/٢٥١	تحذف
يسوجب	١/٢٣١	يستوجب	القلون	١٤/٢٥٢	القلون
عن	١٨/٢٣٦	عيا	لنسبة	٢٢/٢٥٢	لنسبة
من	١٨/٢٣٩	من	قبلها	٧/٢٦٠	قبلها
الهيئة	١٢/٢٤٢	الهيئة	آته	٢٧/٢٦٠	آتب
رام	٥/٢٤٣	رقم	معنى	٦/٢٦٢	معنى
الدارة	٣/٢٤٦	الإدارة	تنقضى	١٦/٢٧٣	تنقضى
والمعدل	١١/٢٤٩	والمعدل	مه	٩/٢٨٢	من
تقنين	٤/٢٥٤	غير	قيد	١٤/٢٨٢	يعد
لبنان	١٢/٢٥٥	لبناء	نقلان	٢٤/٢٨٢	نقلان
٢٦٦٥	٢٢/٢٥٦	١٨٦٥	بالملة	١٤/٢٨٤	بالملة
٤	١٢/٢٥٧	تحذف	المراقبة	١٨/٢٨٦	المراقبة
المصنوق	٧/٢٥٨	المصنوق	كتت	٢/٢٨٧	كتت
ولكها	٩/٢٦٠	ولكتها	شلت	١٤/٢٨٨	شلت
للجاسبات	١٠/٢٦٠	للجاسبات	للشئون	٤/٢٨٩	للشئون
الولى	١١/٢٦٠	الاولى	مجلتيا	٥/٢٩٠	مجلتيا
هذه	١٧/٢٦٢	هذه	البحث	١٤/٢٩٣	البحث
التقانون	١٨/٢٧٠	التقانون	فى مقام	٢٤/٢٩٣	تحذف
لائحة	٢٢/٢٧٤	لائحة	بالاستفاد	٢٦/٢٩٤	بالاستفاد
نو	١٧/٢٧٦	نو	انقران	١٥/٢٩٥	القران
٢٧٧٢	١٠/٢٧٨	٢٧٧٢	القران	١٨/٢٩٦	القران
٥١٢	٥/٢٨٤	١٥١٢	الاستثنائية	١٨/٤١١	الاستثنائية
الى	٢/٢٩٦	الى	وناقا	١٦/٤١٣	ونقا
لا	١١/٢٩٧	لها	لشروع	٤/٤١٤	لشروع
قباسا	٢/٢٩٧	نلقنا	ة حكم	٤/٤١٥	احكم
الوزارت	٢/٣٠٠	الوزارات	الفرش	١٤/٤١٥	الفرش
نصه	١٨/٣٠٠	نصت	يعد	٥/٤١٦	يعد
الى	١٠/٣٠٥	الى	عليها	٢١/٤١٧	عليها
الملحية	٩/٣١٠	الملحية	استخفاق	٢٢/٤٢٣	استخفاق
هه	١٩/٣٢٧	من	لنسمى	١٨/٤٣٥	لنسمى
رلة	٤/٣٢٣	رلة	تقره	١٥/٤٣٢	تقره
مستندا	١٧/٣٢٦	مستندا	تعيين أهمل	٢٨/٤٣٢	تعيين أهمل

الخطا	الصفحة/المسطر	للصواب	الخطا	الصفحة/المسطر	للصواب
يد	١٢/٤٢٧	يد	لاستيفاء	١٥/٥٢٧	لاستيفاء
يعد	٦/٤٤١	يعد	العين	١٥/٥٢٨	العين
الراستمالية	٢١/٤٤٢	الراستمالية	الملائش	٢٢/٥٢٠	الملائش
المواولة	٢٧/٤٤٣	المواولة	حساب	٦/٥٢٣	حساب
تعنى	١٦/٤٤٤	تعنى	لسية	١/٥٤٠	لسية
للخزة	٢٧/٤٤٦	للخزة	موسم	٢٤/٥٤١	موسم
٤٤	٦/٤٤٧	٤٣	حكما	٢٠/٥٤٦	حكما
والنشاط	٦/٤٤٩	والنشاط	وجهة	٢٠/٥٤٧	وجهة
لاتون	١٢/٤٥٢	لغاتون	تظلم	٢٥/٥٤٨	تظلم
القمترات	٦/٤٦٣	القمترات	النتيجة	٤/٥٥٩	النتيجة
٤٣	١٤/٤٦٣	٤٣	اسرراد	١/٥٦٩	اسرراد
١٩٧٢	١٣/٤٦٤	١٩٧٤	رئيس	٨/٥٧٥	رئيس
واستقراعه	٦/٤٧٠	واستقراعه	المصادرة	١٧/٥٧٥	المصادرة
استقى	١٦/٤٧٥	استقى	التسوية	١٨/٥٧٦	التسوية
تحويين	١٣/٤٧٦	تحويل	الفرخ	١٨/٥٧٧	الفرخ
لاجوز	٢٥/٤٧٨	لا يجوز	البيع	٢٠/٥٧٧	البيع
يدفقتن	٢/٤٧٩	يستثنى	حالة	٦/٥٨٧	حالة
وما	٨/٤٨١	وما	والمنتجات	١١/٥٨٩	والمنتجات
التون	٨/٤٨١	القانون	الرخص	١٦/٥٩٠	الرخص
القانون	٢٦/٤٨١	القانون	الاسرراد	٢٦/٥٩٠	الاسرراد
الصحرودية	٢٧/٤٨١	الصحرودية	استثنائية	٨/٥٩١	استثنائية
الحكوية	١٦/٤٨٤	الحكومية	يستطيع	١٠/٥٩١	يستطيع
القانون	٢٢/٤٨٧	القانون	الجبركية	١٦/٦١٩	الجبركية
والتجار	٥/٤٨٩	والتجارة	التيابي	٢٨/٦٢١	التيابي
تم	١٥/٤٩٣	تم	دستور	٢٤/٦٢٢	دستور
جلس	٢١/٥٠٨	مجلس	١٥٧	٢٦/٦٢٣	١٥٧
نساب	٢٢/٥٠٨	نساب	شأن	٩/٦٢٦	شأن
منز	٢٧/٥٠٨	صدر	قانون	١٩/٦٣١	قانون
تسلطها	١٥/٥٠٩	تسلطها	تقدم	١٠/٦٣٥	تقدم
والجيمعات	٢٨/٥١٠	والجيمعات	يزيدراس	١٥/٦٤١	يزيدراس
لاحكم	٥/٥١٤	لاحكم	مطلبها		مطلبها
دالخة	٢٠/٥١٥	داخلة	رائتها	٢٣/٦٥٠	رائتها
٦١	٢٢/٥١٨	٦١	ضده	٢٥/٦٦٠	ضده
مستثناة	٢٦/٥١٨	مستثناة	مطلب	٥/٦٦٢	مطلب
قائمة	٢/٥٢٢	قائمة			

رقم الايداع بدار الكتب ٤٣٩٤/١٩٨٦

دار التوثيق البنوذية
للطباعة والنشر
مطبعة المولى محمد جامع
ت ١٤٥٣-٤

فهرس تفصلى
(الجزء الثالث)

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب الموسوعة
٥	ادارة قانونية :
٦	الفصل الاول — سرىان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية
١٧	الفصل الثانى — اعضاء الادارات القانونية ونقابة المحللىن
٤١	الفصل الثالث — تسويات اعضاء الادارات القانونية
٦٥	الفصل الرابع — بدلا تاعضاء الادارات القانونية
٨٠	ادارة قضايا الحكومة :
١١٧	ادارة محلية :
١١٨	الفصل الاول — ائلجنة المركزية للادارة المحلية
١٢٠	الفصل الثانى — المحافظ
١٣٥	الفصل الثالث — المحافظات
١٥٣	الفصل الرابع — المدن والقرى
١٦٢	الفصل الخامس — المجالس الشعبية المحلية
١٧٦	الفصل السادس — ميزانية الوىحدات المحلية وبواردها المالية

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	الفصل السابع — القلقون ووحدات الإدارة المحلية
٢٢٣	أولا — الوضع القانوني للعاملين بوحدات الإدارة المحلية
٢٤١	ثانيا — عمال وحدات الإدارة المحلية
٢٤٩	ثالثا — بدلات ومشابهها
٢٦٦	رابعا — تأديب العاملين بوحدات الإدارة المحلية
٢٩٣	الفصل الثامن — جوانب من وظائف الإدارة المحلية
٣٢٠	تطبيق — في بعض جوانب نظام الإدارة المحلية في مصر
٣٣١	إذاعة وتليفزيون :
٣٣٢	الفصل الأول — عاملون
٣٥٥	الفصل الثاني — رسوم
٣٧١	تـــر :
٤٠٧	استثمار مال عربي وإجنبي :
٤٠٨	الفصل الأول — الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٤٢٠	الفصل الثاني — المناطق الحرة
٤٣٢	الفصل الثالث — التمتع بمزايا انشقاق
٤٤٠	الفصل الرابع — الإعفاء من الضرائب والرسوم
٤٦٣	الفصل الخامس — تلك العقارات
	الفصل السادس — التهمة في سجل الوكلاء التجاريين وسجل
٤٨٢	المستودعين

الصفحة	الموضوع
٤٩٢	الفصل السابع — التحكيم
٥٠٥	الفصل الثامن — مسائل متنوعة
٥٢١	استنتاجات :
٥٣٩	استرداد ما دفع بغسري حق :
٥٤٠	الفصل الاول — في تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٠	الفصل الثاني — فيما قبل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١
٥٦٧	استيراد وتصدير :
٦٤٩	استيلاء :
٦٥٠	(ا) مبادئ عامة
٦٥٢	(ب) الاستيلاء لرفق التعليم
٦٦٢	(ج) الاستيلاء للتمهنة العامة
٦٦٥	(د) سلطة المحقق في الاستيلاء
٦٦٩	استئناف طبي عام

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني — محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية فى قوانين أصابة العمل .

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - **الوسيط في شرح القانون المدني الأردني** : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - **الموسوعة الجنائية الأردنية** : (٢ أجزاء - ٢ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا ايجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - **موسوعة الادارة الحبية والحوافز** : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - **الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء** : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا واجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - **التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربى** : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالتوانين المغربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة

النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الإعلامية الحديثة لمدينة جدة :

بالمقتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الإدارية

العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٠ جزء) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

